كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الفقـــه وأصولـــــــــــه

الـــدراســـــات العـــليـــــا

حاشية حسن جلبي على التلويح

"دراسة وتحقيق"

من أول الحاشية وحتى نهاية تعريف الكتاب

THE COMMENTARY OF HASAN JALABY ON AL-TALWEEH, STUDY AND VERIFICATION. FROM THE BEGINNING OF THE BOOK UNTIL THE END OF THE BOOK "QURAAN" DEFINITION.

تأليف العلامة

بدر الدين حسن جلبي بن محمد شاه بن محمد بن حمزة الفناري الرومي الحنفي.

(886هـ).

إعداد الطالبة :

منال ذياب أبو الخير

2006390030

إشراف الدكتور :

أشرف محمود بني كنانة

الفصل الثاني 2011م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حاشية حسن جلبي على التلويح

دراسةً وتحقيقً.

من أول الحاشية وحتى نهاية تعريف الكتاب.

إعداد:

منـــــال ذياب محمود أبـــو الخـــــــير.

بكالوريوس الفقه وأصوله، جامعة اليرموك، ٢٠٠٧م.

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الفقه وأصوله،

جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

لجنة المناقشة :

د. أشرف محمود بني كنانة ..... مشرفاً ورئيساً.

أستاذ مساعد في الفقه وأصوله، جامعة اليرموك.

أد. عبدالرؤوف مفضي الخرابشة .....عضواً.

أستاذ في أصول الفقه، جامعة اليرموك.

د. منصور محمود مقـــــدادي .....عضواً.

أستاذ مساعد في الفقه وأصوله، الجامعة الأردنية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإهداء

- لمن رافقتي دعواتهما طولَ الدرب:

لوالديَّ الكريمين أطال الله بقاءهما على الطاعة،

ومتعني وإخوتي بطول عمرهما ودوام الصحة عليهما.

- ومن بعدهما لأسرتي الرائعة -لإخوتي وأخواتي، وأبنائهم وبناتهم، وأزواجهم- ؛ حماها الله ورعاها.
- ولصاحب الفضل الأكبر عليَّ شيخي وأستاذي الدكتور:

أبي قدامة أشرف الكناني؛ حفظه الله.

- ولرفيقات دربي المخلصات؛ وأخياتي الصادقات؛ صحبتي في طلب العلم.
- ولكل من رفع كفاً، وحرَّك لساناً داعياً لي بالسداد والتوفيق.

لكل هؤلاء أهديهم متواضع جهدي.

منال أبو الخير.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

شكر وتقدير

أسجل شكري الجزيل، وثنائي العميق لمن يعجز اللسان عن شكرهم، والكلمات عن إيفاء حقهم، لمن كانوا منارات لي على الدرب، لأساتذتي وشيوخي الكرام في هذه الكلية العريقة. الذين شرفت بطلب العلم في مجالسهم، وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور محمد عقلة عميدها الكريم.

ولأعضائها فرداً فرداً، أخص بالذكر منهم: شيخي الأستاذ الدكتور علي العمري حفظه الله، وعميد أصوليها: الأستاذ الدكتور عبد الرؤوف الخرابشة، الذي ضاعف لي الكيلَ بقبوله مناقشة رسالتي.

وبالمثل أشكر ضيفنا الكريم الدكتور منصور مقدادي؛ لتشريفه لي بقبول مناقشتي متكبداً عناء قراءتها، وعناء طول السفر؛ فجزاه الله عني خير الجزاء.

واليومَ –بل على طول العمر– أشكر أباً فاضلاً كان نِعْمَ المربيّ قبل أن يكون معلماً، أفاض عليّ بعلمه متصدقاً، من غير إتباعٍ بمنٍّ؛ باذلاً لي وقته وجهده ناصحاً ومرشداً، متحملاً تقصيري وجهلي.

وأهدي إليه متواضعَ جهدي الذي كان له فيه وافر النصيب؛ كيف لا؟!؛ وما التلميذ إلا ثمرة تقطفه من بستان شيخه إن أحسن، وإن أخطأ فعلى نفسه.

ذلكم هو الأستاذ المشرف –الذي شرفني الله بقبوله الإشراف على رسالتي–: الدكتور أشرف الكناني.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكذلك أشكر موظفي مركز جمعة الماجد، والملك فيصل، وكل من ساعدني في الحصول على نسخ المخطوط.

ولن أنسى تسجيل شكري لبيتي الثاني: المكتبة الحسينية، التي قضيت فيها عمراً لن ينسى، متنقلة فيها بين خير الجلساء، ناهلة منها علماً وفقهاً.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فهرس المحتويات

الإهداء ..... ج

شكر وتقدير ..... د

فهرس المحتويات ..... و

الملخص ..... ي

المقدمة 1

أهمية الدراسة 4

حدود الدراسة 5

أهداف الدراسة 5

الدراسات السابقة 6

منهج العمل 7

القسم الأول: الدراسة 11

المبحث الأول: حياة حسن جلبي وسيرته العلمية 13

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ولقبه ونسبته. 13

أولاً : اسمه ونسبه ولقبه: 13

معنى جلبي: 14

ثانياً : نسبته: 14

المطلب الثاني : مولده وأخلاقه وصفاته وثناء العلماء عليه: 17

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولاً : مولده: 17

ثانياً : شيوخه ورحلاته العلمية: 18

شيوخه 18

رحلاته العلمية 20

ثالثاً : أخلاقه وصفاته وثناء العلماء عليه: 22

المطلب الثالث : وفاته: 24

المطلب الرابع: مصنفاته 25

المبحث الثاني: دراسة حول حاشية حسن جلبي على التلويح ومنهجه فيها. 26

تمهيد 26

المطلب الأول: مدة تأليف الحاشية: 28

المطلب الثاني: منهج حسن جلبي في الحاشية: 30

أولاً : أما أهم معالم منهج حسن جلبي في حاشيته فيمكن إبرازها من خلال النقاط التالية :..... 30

ثانياً : المؤاخذات على منهج حسن جلبي في الحاشية: 32

ثالثاً: مصادر حسن جلبي في الحاشية: 33

وأما أبرز هذه المصنفات فهي: 34

أولاً: المصنفات في أصول الفقه: 34

ثانياً: المصنفات في الفقه:..... 34

ثالثاً: المصنفات في التفسير: 34

رابعاً: الحديث الشريف:..... 35

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

خامساً: اللغة: 35
سادساً: علم الكلام: 36
سابعاً: المنطق: 36
رابعاً: صحة نسبة الحاشية إلى مؤلفها..... 37
خامساً : نسخ الحاشية المعتمدة في التحقيق..... 39
سادساً : عملي في التحقيق:..... 40
صور النسخ الخطية..... 42
ثانياً: قسم التحقيق "النص المحقق" ويشمل ما يلي حسب ترتيب المصنف: 50
المقدمة..... 50
شرح مقدمة التلويح..... 55
التعليق على شرح مقدمة التوضيح 102
بحث ترتيب الكتاب 197
تعريف أصول الفقه..... 204
تعريف أصول الفقه باعتباره لقباً..... 207
[تعريف أصول الفقه باعتبار الإضافة] 210
[تعريف الفقه] 228
الكلام على تعريف الفقه عند الشافعية 234
[تعريف الحكم والحكم الشرعي] 244
تعريف الأشاعرة 253

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القسم الأول من الكتاب:الأدلة الشرعية..... 308

الركن الأول:الكتاب. .....

تعريف القرآن.....

محترزات التعريف. .....

بيان وجه تقسيم القسم الأول إلى الأركان الأربعة. .....

بيان وجه التقسيم في الركن الأول.....

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الملخص

أبو الخير، منال ذياب محمود. حاشية حسن جلبي على التلويح، دراسة وتحقيق، من أول الحاشية وحتى نهاية تعريف الكتاب.

رسالة ماجستير، قسم الفقه وأصوله، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك.

٢٠١١

(إشراف: **د. أشرف محمود بني كنانة**).

هذه الرسالة تتضمن تحقيق القسم الأول من مخطوط "حاشية حسن جلبي على التلويح"؛ وهو كتابٌ هامٌ في أصول المذهب الحنفي، لصاحبه: حسن جلبي بن محمد شاه بن محمد بن حمزة الفناري (٨٤٠-٨٨٦هـ). أحد أبرز علماء المذهب الحنفي في عصره.

حقق هذا القسم بالاعتماد على ثلاث نسخ خطية؛ أقدمها كتبت في عام ٩١٩هـ، وأحدثها لا تتجاوز القرن الحادي عشر الهجري.

قدم لهذا التحقيق بدراسة علمية حول مؤلّف المخطوط، ومنهج الكتاب وأهم مصادره العلمية، والتحقق من نسبة الكتاب للمؤلف، بالإضافة إلى وصف النسخ الخطية، وبيان لمنهج التحقيق المعتمد.

الهدف من هذا العمل إخراج هذا الكتاب القيم إلى النور؛ ليجد طريقه إلى أيادي العلماء والباحثين في علم أصول الفقه، مع بيان أسلوب المؤلف حسن جلبي وإزالة الغموض حول منهجه في التأليف.

الكلمات المفتاحية: حاشية حسن جلبي على التلويح، حاشية على التلويح، أصول الفقه، أصول المذهب الحنفي، دراسة وتحقيق، حسن جلبي، الفناري، التلويح.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المقدمة

"إنَّ الحمد لله؛ نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له،ومن يضلل فلا هادي له .وأشهد أن لا إله إلا الله – وحده لا شريك له-. وأشهد أن محمدًا عبده و رسوله .

" يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ "[آل عمران:١٠٢].

"يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴿١﴾ " [النساء: ١].

"يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ "[الأحزاب: ٧٠-٧١]."[1]

أما بعد،

" فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد -صلى الله عليه وسلم-، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار."[2]

---

[1] سنن أبي داود،كتاب النكاح، باب في خطبة النكاح، حديث رقم ٢١١٨،، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ج٢، ص٢٣٨-٢٣٩. سنن ابن ماجة، كتاب النكاح، باب خطبة النكاح، حديث رقم ١٨٩٢، ابن ماجة، أبوعبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني، سنن ابن ماجة، بيت الأفكار الدولية، لبنان،٢٠٠م، ص٢٠٦. سنن الترمذي، كتاب النكاح، باب ما جاء في خُطبة النكاح، الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي مع عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، دار العلم للجميع، دمشق، دون تاريخ. ج٥، ص ١٩-٢١.

[2] المجتبى من سنن النسائي الكبرى،كتاب صلاة العيدين، باب كيف الخطبة؟، حديث رقم ١٥٧٨، النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، المجتبى من السنن المشهوربـــ : سنن النسائي، بيت الأفكار الدولية، لبنان،٢٠٠٤، ص ١٨٦.

هذه هي خطبة الحاجة التي كان صلى الله عليه وسلم يعلمها أصحابه كما يعلمهم التشهد في الصلاة. وهي ثابتةٌ عنه صلى الله عليه وسلم ، وهي مخرجةٌ في كتب الحديث من عدة طرق، وعن غير واحد من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وبعدُ؛

فإنه مما لا يُمارى فيه أنّ علم أصول الفقه من أجلّ العلوم الشرعية وأشرفها،وشرفه مستمدٌ من شرف موضوعه؛حيث إنه يتناول الكتاب والسنة فهماً واستنباطاً،وسائر الأدلة المستنبطة منهما ضبطاً وتأصيلاً، فيشمل بذلك الأدلة الشرعية جميعها.ثم يتناول الأحكام الشرعية المستنبطة من هذه الأدلة.

وبعد أن دخل علم أصول الفقه عصر التدوين ــعلى يد الإمام محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله ــظهرت طريقتان للتأليف في هذا العلم :

طريقة المتكلمين، وطريقة الحنفية أو الفقهاء . وتمتاز كل واحدة من هاتين الطريقتين بمميزات وخصائص تختلف عن الأخرى.

ثم ظهرت في القرن السابع الهجري[1] طريقةٌ ثلثت هاتين الطريقتين عرفت بطريقة المتأخرين أو طريقة الجمع بين الطريقتين. وامتازت هذه الطريقة بجمعها ميزات كل من طريقة المتكلمين وطريقة الحنفية.

ومن أهم الكتب التي ألفت على هذه الطريقة كتاب **تنقيح الأصول** للإمام صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي ت ٧٤٧ هـــ. وجمع هذا الكتاب بين ثلاثة كتب[2] هي:

الأول:أصول البزدوي، للفخر البزدوي ت ٤٨٢هـــ، مؤلف على طريقة الحنفية.

الثاني:المحصول من علم الأصول، للإمام الرازي ت ٦٠٦هـــ.

الثالث:مختصر ابن الحاجب في الأصول، لابن الحاجب ت٦٤٦هـــ.

و الأخيران صنفا على طريقة المتكلمين.

حيث كان جل اعتنائه مركزاً على أصول البزدوي، إذ اعتنى به تنقيحاً و تنظيماً و بياناً لمراده، مضيفاً إلى ذلك زبدة ما في المحصول والمختصر.[3]

---

[1] حلاق، محمد صبحي بن حسن حلاق، **مقدمة المحقق لكتاب إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، محمد بن علي الشوكاني، دار ابن كثير، دمشق، الأولى، ١٤٢١هـــ/٢٠٠١م، ص١٤.

[2] صدر الشريعة، عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري، **التنقيح في أصول الفقه**، مطبوع مع **شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه**، ضبطه وخرج أحاديثه: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٦ هـــ/١٩٩٦م، ج١ ص ١٤.

[3] صدر الشريعة،ج١،ص ١٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثم قام صدر الشريعة بشرح التنقيح و أسمى الشرح **بالتوضيح في حل غوامض التنقيح**.ويعد شرح الإمام سعد الدين التفتازاني ت ٧٩٢هـ على التوضيح الموسوم **بالتلويح إلى كشف حقائق التنقيح** أحد أهم الكتب الأصولية.

ولما كان التلويح ذا قيمة علمية هامة عند علماء الأصول-نبعت من أهمية مضمونه ومكانة مصنفه العلمية- فقد وجهت جهودهم نحوه شرحاً وتعليقاً وتحشيةً.حيث زاد عدد التعليقات عليه عن العشرة، وزاد عدد الحواشي عليه عن العشرين حاشيةً[1] .

وتعد **حاشية حسن جلبي على التلويح** من أقدم الحواشي عليه و أبرزها.وهذه الحاشية على أهميتها ما تزال ضمن الكنوز التراثية العلمية المخطوطة التي لَمّا ترى النور.لذا فإني توكلت على الذي لا إله سواه و لا مرتجى للعون إلّاه وعزمت أمري على **تحقيق قسم من هذه الحاشية تحقيقاً علمياً،ثم إعداد دراسة علمية عنه**، علّي أنال شرف الاشتغال بعلم أصول الفقه وشرف خدمة هذا العالم الجليل .

وحسن جلبي صاحب هذه الحاشية هو: **حسن جلبي بن محمد شاه بن محمد بن حمزة الفناري الرومي الحنفي**. فهو إذن حفيد محمد بن حمزة الفناري الأصولي المعروف صاحب **فصول البدايع**. ويعرف حسن جلبي بالفناري- وهو لقب لجده-، ولد سنة ثمانمائة و أربعين للهجرة في بلاد الروم، وتوفي سنة ثمانمائة وستة ثمانين للهجرة.

---

[1] وقد ذكرها د هيثم خزنة في رسالته تطور الفكر الأصولي الحنفي. **خزنة**، هيثم عبد الحميد علي خزنة، **تطور الفكر الأصولي الحنفي دراسة تطبيقية للأدلة المختلف فيها**، رسالة ماجستير في قسم الفقه وأصوله، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، جامعة آل البيت، ١٩٩٨م، ص ٦٦-٦٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أهمية الدراسة:

يمكن إبراز أهمية العمل في تحقيق ودراسة حاشية حسن جلبي على التلويح في النقاط الآتية:

أولاً: المساهمة في حركة إحياء العلوم الإسلامية وخدمة المخزون العلمي لهذه الأمة من خلال إخراج الحاشية إلى النور.

ثانياً: لهذه الحاشية قيمة علمية بارزة تكمن في كونها:

- أُلّفت شرحاً على أحد أبرز الكتب الأصولية،وهو شرح التلويح الذي يمثل توجهاً بارزاً في علم الأصول ليس على طريقة الجمع وحسب، بل وينهل منه الحنفية أيضاً.

- أنّ هذه الحاشية تعد من أقدم الحواشي على التلويح، فحين تأليفها لم يكن ثَمَّ حواشٍ على التلويح سوى أربعٍ فقط.

ثالثاً: تمتاز هذه الحاشية عن بقية حواشي التلويح وغيرها من الكتب الأصولية،بكونها **مصدراً هاماً للمقارنة بين تحريرات كثيرٍ من الأصوليين على رأسهم التفتازاني، وبعض تحريرات العلامة الفناري صاحب فصول البدايع.** وكذلك بين من سبقه إلى التحشية على التلويح.

رابعاً: إزالة الغموض الذي يكتنف منهج العلامة حسن جلبي، والاطلاع على شيءٍ من أسلوبه في التأليف. **فهو صاحب نفسٍ طويلٍ في التأليف غير أن جُلّ مصنفاته ما تزال طي النسيان** ولم يخرج منها إلى النور سوى حاشيته على شرح المواقف للجرجاني، وشرحه على المختصر الأصولي في طبعتين تجاريتين غير محققتين، الأمر الذي أورث هذا الغموض.

خامساً: أن الحاشية بحاجة واضحة وملحة للخدمة والعناية بها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حدود الدراسة

قسم المحشي حاشيته إلى مقدمة وقسمين- وذلك تبعاً لتقسيم الكتاب الأصل (التلويح؛ وهو بدوره اعتمد تقسيم التنقيح) - :

القسم الأول: في الأدلة الشرعية، وجعله على أربعة أركان:

الركن الأول:الكتاب.

الركن الثاني: السنة.

الركن الثالث:الإجماع.

الركن الرابع: القياس.

والقسم الثاني في الحكم الشرعي.

وقسَّم الركن الأول"الكتاب"إلى بابين:

الباب الأول: في إفادة اللفظ المعنى ، وقسَّم فيه الألفاظ **أربعة تقسيمات** كل تقسيم باعتبار.

والباب الثاني: في إفادة اللفظ الحكم الشرعي.

و يبدأ العمل في التحقيق من أول الحاشية وحتى نهاية تعريف الكتاب. وهذا يشمل مقدمة الحاشية، وشرح مقدمة التلويح، وبداية القسم الأول: وتشمل بداية الكلام على الركن الأول "الكتاب".

أهداف الدراسة:

يهدف العمل في حاشية حسن جلبي على التلويح إلى تحقيق جملة من الاهداف التي تبرز أهمية العمل فيه، ومن هذه الأهداف:

أولاً: خدمة المشتغلين في علم أصول الفقه علماء وطلاب علم، من خلال إخراج كتاب بهذه الأهمية من طي النسيان، وتيسير الرجوع إليه و الاستفادة منه بعد أن كان هذا عسيراً.

ثانياً: إحياء التراث الإسلامي العريق من خلال الاعتناء بكتب العلوم الشرعية التراثية، و استحضار الحالة العلمية التي كانت سائدة عند السلف آنذاك.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثالثاً: سد حاجة المكتبة إلى مثل هذه الكتب؛ فكتب الحواشي تغني المكتبة الأصولية بتحريرات دقيقة خاصة في مجال ضبط المصطلحات .

رابعاً: إبراز جهود العلامة حسن جلبي؛ فهو عالم جليل يستحق منا خدمة علمه و الاعتناء بمصنفاته القيمة.

خامساً: إظهار قيمة الحاشية العلمية و إعطائها حقها من العناية بها. فقد لقت عناية من المتقدمين؛ وتعليقة ابن معمر زاده ت ٩٧١ هـ[1] عليها دليلٌ على ذلك.

سادساً: استخراج منهج العلامة حسن الفناري في حاشيته و محاولة الوقوف على الجديد فيها.

الدراسات السابقة

بعد جهدٍ وعناءٍ داما طويلاً استقر الأمر عندي على اختيار حاشية حسن جلبي على التلويح مشروعاً علمياً لمرحلة الماجستير.

وهذه الحاشية **لم تحقق قط، سواء كان تحقيقاً علمياً أم تجارياً لا كلها ولا جزء منها – في حدود اطلاعي-** وقد سعيت جاهدةً للتأكد من ذلك بالبحث عن أي نسخٍ مطبوعةٍ منها في المكتبات، وعبر شبكة الانترنت،و كذلك مراسلة المراكز العلمية المعتنية بجمع المخطوطات والإشراف على تحقيقها. فقد كانت بيني وبين بعضها سلسلة مراسلات واتصالات دؤوبة أكدت لي أن هذه الحاشية لم يسبق أن خدمت بالتحقيق.

وهذه المراكز هي: **مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث** في دولة الإمارات العربية المتحدة.**ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية** في المملكة العربية السعودية.

و لم اقتصر على ذلك فقد طلبت إلى الدكتور المشرف مساعدتي في ذلك،فأكد لي ما توصلت إليه مشكوراً، وكذا طلبت إلى الدكتور رئيس القسم الشيء نفسه وأكد لي ذلك مشكوراً.

فاطمئن الفؤاد إلى المضي قدماً في تحقيق هذه المخطوطة.

وأثناء هذا البحث تأكد لي أن جميع مصنفات العلامة حسن جلبي الفناري لم تحقق تحقيقاً علمياً، وأنها جميعها ما تزال مخطوطة سوى ما سبق وأشرت إليه من طباعة حاشيته على شرح المواقف- للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني- ، وحاشيته على شرح مختصر المنتهى الأصولي، تحقيقاً تجارياً، طبعتهما دار الكتب العلمية في بيروت.

[1] خزنة، تطور الفكر الأصولي الحنفي،ص ٦٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكذلك فإنني لم أعثر على أي دراسة علمية تتناول منهج العلامة حسن جلبي في هذه الحاشية. بل من باب الأولى عدم وجود هكذا دراسة طالما أن الأصل غير موجود ولامتداول إلا بصورته المخطوطة.

منهج العمل

إنه مما لا يخفى أنّ العمل في التحقيق العلمي ينقسم إلى قسمين: قسم يتعلق بإخراج النص التراثي وضبطه وتصحيحه ، وهو المتبادر عند إطلاق لفظ التحقيق.وقسم يتضمن دراسةً علميةً وافيةً عن النص وعن مؤلفه. ولما كانت طبيعة كل قسمٍ تختلف عن الآخر فلابدَّ من اتباع منهجٍ خاصٍ لكلٍ منهما.

منهج البحث في قسم الدراسة:

سأعتمد بحول الله تعالى على **المنهج الوصفي التحليلي** المعتمد على تتبع المباحث التي ستتناولها الدراسة- ويأتي بيانها في الخطة التفصيلية-وتحليلها سعياً للخروج بأقرب صورة عن فكر المؤلف و منهجه العلمي.

وأما منهج البحث في قسم التحقيق فسيأتي مفصلاً في (عملي في التحقيق).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المخطط التفصيلي:

القسم الأول: الدراسة.

المبحث الأول: حياة حسن جلبي وسيرته العلمية.

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ولقبه ونسبته.

أولاً : اسمه ونسبه ولقبه:

معنى جلبي:

ثانياً : نسبته:

المطلب الثاني : مولده وأخلاقه وصفاته وثناء العلماء عليه:

أولاً : مولده:

ثانياً : شيوخه ورحلاته العلمية:

ثالثاً: شيوخه

رابعاً: رحلاته العلمية

خامساً : أخلاقه وصفاته وثناء العلماء عليه:

المطلب الثالث : وفاته:

المطلب الرابع: مصنفاته

المبحث الثاني: دراسة حول حاشية حسن جلبي على التلويح ومنهجه فيها.

تمهيد

المطلب الأول: مدة تأليف الحاشية:

المطلب الثاني: منهج حسن جلبي في الحاشية:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولاً : أما أهم معالم منهج حسن جلبي في حاشيته فيمكن إبرازها من خلال النقاط التالية :

ثانياً : المؤاخذات على منهج حسن جلبي في الحاشية:

المطلب الثالث: مصادر حسن جلبي في الحاشية:

وأما أبرز هذه المصنفات فهي:

أولاً: المصنفات في أصول الفقه:

ثانياً: المصنفات في الفقه:

ثالثاً: المصنفات في التفسير:

رابعاً: الحديث الشريف:

خامساً: اللغة:

سادساً: علم الكلام:

سابعاً: المنطق:

المطلب الرابع: صحة نسبة الحاشية إلى مؤلفها.

المطلب الخامس: نسخ الحاشية المعتمدة في التحقيق.

المطلب السادس: عملي في التحقيق:

صور النسخ الخطية.

ثانياً: قسم التحقيق "النص المحقق" ويشمل ما يلي حسب ترتيب المصنف:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مقدمة الحاشية.

شرح مقدمة التلويح.

التعليق على شرح مقدمة التوضيح

بحث ترتيب الكتاب

تعريف أصول الفقه.

تعريف أصول الفقه باعتباره لقباً

[تعريف أصول الفقه باعتبار الإضافة]

[تعريف الفقه]

الكلام على تعريف الفقه عند الشافعية

[تعريف الحكم والحكم الشرعي]

تعريف الأشاعرة

القسم الأول من الكتاب:الأدلة الشرعية.

الركن الأول:الكتاب.

تعريف القرآن.

محترزات التعريف.

بيان وجه تقسيم القسم الأول إلى الأركان الأربعة.

بيان وجه التقسيم في الركن الأول.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

القسم الأول : قسم الدراسة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يهدف قسم الدراسة إلى:

إزالة الغموض حول المخطوط ومصنفه.

وقد جعلته في مبحثين يخدمان هذا الغرض؛ هما:

المبحث الأول:

حياة حسن جلبي وسيرته العلمية.

المبحث الثاني:

دراسة حول حاشية حسن جلبي على التلويح ومنهجه فيها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الأول

المبحث الأول: حياة حسن جلبي وسيرته العلمية.

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ولقبه ونسبته.

أولاً : اسمه ونسبه ولقبه :

هو العلامة بدر الدين حسن جلبي بن محمد شاه بن محمد بن حمزة بن محمد بن محمد الفناري الرومي الحنفي، المعروف بابن الفَنَري.

وقف غالب من ترجم له عند أبيه محمد شاه، وبعضهم عند جد أبيه، ولم يبلغ به هذا الحد سوى **الإمام السيوطي في نظم العقيان**[1]، **والتميمي الغزي** صاحب **الطبقات السنية في تراجم الحنفية**[2]، ولعله نقله عنه فهو متأخرٌ عنه.

أما من وقف عند أبيه: **فطاشكبري زادة في الشقائق النعمانية**[3]، **وابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب**[4]، **والكفوي في كتائب أعلام الأخيار**[5]، **والشوكاني في البدر الطالع**[6].

ووقف **السخاوي في الضوء اللامع** عند (حمزة) جد أبيه [7]؛ لشهرة جده شمس الدين الفناري باسمه واسم أبيه "محمد بن حمزة". وكذا تبعه العلامة **اللكنوي**[8] في كتبه.

وأما **ابن الحنائي** صاحب **طبقات الحنفية** فاقتصر على ذكره بـ"مولانا حسن جلبي بن الفناري".[9]

---

(1) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت(٩١١هـ)، **نظم العقيان في أعيان الأعيان**. حرره: فيليب حتّي، نيويرك، المطبعة السورية الأمريكية. ص١٠٥.

(2) التميمي الغزي، تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الغزي المصري الحنفي ت (١٠٠٥هـ)، **الطبقات السنية في تراجم الحنفية**. تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، الرياض، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، الأولى، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م. ج٣ ص ١٠٩.

(3) طاشكبري زادة، أبو الخير أحمد بن مصطفى، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، يليه العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم، دار الكتاب العربي، ١٩٧٥م، ص ١١٤.

(4) ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي(ت ١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، بيروت، دار المسيرة، الثانية، ١٣٩٩ه/ ١٩٧٩م، ج٧ ص ٣٢٤. و ج٨ ص٤.

(5) الكفوي، محمود بن سليمان (ت ٩٩٠هـ)، كتائب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار، مخطوط، أصله في المكتبة القادرية، بغداد، محفوظة برقم (١٢٤٢) ، ج٢ لوحة ٣٨٤/ب.

(6) **الشوكاني**، محمد بن علي. **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، بيروت ودمشق، دار الفكر المعاصر ودار الفكر، الأولى، ١٩٩٨هـ/ ١٤١٩م، ص٢٢٣.

(7) السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، ج٣، ص١٢٧.

(8) اللكنوي، أبو الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي(ت١٣٠٤هـ)، **الفوائد البهية في تراجم الحنفية**، اعتنى به: أحمد الزعبي، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الأولى، ١٩٨٨م، ص ١١٠، واللكنوي، السعاية في كشف ما في شرح الوقاية،باكستان، لاهور، سهيل الكبري، الأولى، ١٣٦٠هـ/ ١٩٧٦م، ص١٢. واللكنوي، عمدة الرعاية على شرح الوقاية، بيروت، دار الكتب العلمية، الأولى، ٢٠٠٩م، ج١ ص ١١٦.

(9) ابن الحنائي، المولى علاء الدين علي جلبي بن أمر الله بن عبد القادر الحميدي الرومي الحنفي، **طبقات الحنفية**، اعتناء: سفيان بن عايش بن محمد وفراس بن خليل مشعل، ابن الجوزي، عمان، ص٣٢١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

معنى جلبي:

وجلبي: لفظٌ رومي يكتب تارةً بالجيم الموحدة التحتانية (جلبي)؛ وتارةً بالشين المثلثة الفوقية (شلبي). وتلفظ "بالجيم الفارسية المفتوحة، ثم اللام ثم الباء الفارسية، ثم الياء المثناة التحتانية"[1]. نص عليه اللكنوي. والحروف الفارسية : (جَ) و (ب) تكتب كما تكتب بالعربية[2].

ومعناه : **سيدي.** كذا نص عليه السخاوي في الضوء اللامع[3]. قال اللكنوي: "**اشتهر به جماعة من علماء الروم** كأخي جلبي: يوسف بن جنيد صاحب "ذخيرة العقبى" حاشية شرح الوقاية، وحسن جلبي محشي التلويح والمطول وغيرهما، وعبد القادر قدري جلبي، وسليمان بن خليل جلبي، ومحيي الدين جلبي: محمد بن علي بن يوسف الفناري[4]، **وقد ظن كثير من أهل العصر ومن قَبلهم أنه نسبة إلى بلدة أو نحوه فمن ثَم تراهم يقولون: "قال الفاضل الجلبي: "كذا وكذا"، وليس كذلك؛ بل هو لفظٌ روميٌ معناه: سيدي.** - نص عليه السخاوي في ترجمة حسن جلبي- فهو كلفظ مولانا وسيدنا وسيدي، وملا المستعملة في بلادنا[5]، وكذلك لفظ باشا مستعملٌ للتعظيم لعلماء بلاد الروم كابن كمال باشا، ويعقوب باشا، ونحو ذلك"[6].

ثانياً : نسبته:

ينسب تارةً بـــ (**الفَنَارِي**): بفاء مفتوحة، ونون مخففة، وبعد الألف راء مكسورة تليها ياء[7]. وتارة بـــ (**الفَنَري**): "بفتح الفاء والنون وبالراء المهملة"[8]. وتارة بهما معاً. وهي نسبة عرف بها كسلفه[9]. وأما أصلها فقد اختلف أهل التراجم فيها.

فمنهم من ذكر أنها "لقب لجد أبيه؛ لأنه فيما قيل لما قدم على ملك الروم أهدى له فنياراً؛ فكان إذا سأل عنه يقول: "أين الفنري؟" فعرف بذلك. ذكره السخاوي[10] وهو أقدم من ترجم لحسن جلبي.

---

(1) اللكنوي، الفوائد البهية، ص٤١٠.

(2) أفادني بذلك رجل فارسي؛ فجزاه الله خيراً.

(3) السخاوي، الضوء اللامع، ج٣، ص ١٢٧.

(4) هو ابن ابن عم صاحب الترجمة.

(5) أي بلاد الهند.

(6) اللكنوي، الفوائد البهية، ص٤١٠.

(7) انظر: **ابن ناصر الدين**، شمس الدين محمد بن عبدالله بن محمد القيسي الدمشقي ت(٨٤٢هـ). **توضيح المشتبه (في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم)**، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، بيروت، مؤسسة الرسالة، الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م. ج٧، ص١٦٧-١٦٨. **وابن حجر العسقلاني**، أحمد بن علي. **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد علي النجار، بيروت- لبنان، المكتبة العلمية، القسم الثالث، ص١١٥٥.

(8) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج١ ص٩٧.

(9) السخاوي، الضوء اللامع، ج٣، ص١٢٨.

(10) المرجع السابق.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ونقل **السيوطي** ما سمعه من شيخه محيي الدين **الكافِيَجي**[1] أنها **نسبة إلى صنعة الفِنْيار**[2]، **أو الفنار**[3] كما في الشقائق النعمانية. والكافيجي أحد تلاميذ شمس الدين الفناري – جد حسن جلبي- الملازمين له[4]. وكذا ذكره ابن العماد الحنبلي[5].

وقال **طاشكبري زادة** – بعد أن نقل ما ذكره السيوطي-: " سمعت من والدي رحمه الله يحكي عن جدي أن **نسبته إلى قرية مسماة بفنار** والله أعلم" [6].

وقال **الشوكاني** في ترجمة جد حسن جلبي شمس الدين : " محمد بن محمد وقيل محمد بن حمزة الفنادي، ويقال الفناري بالراء مكان الدال المهملة، **نسبة إلى قرية مسماة بفناد**، كما قال **الأسيوطي** حاكياً لذلك عن جد صاحب الترجمة"[7]. ولم أقف على أحد غيره يذكر نسبته بالدال، ولعلها وقعت له مصحفةً. والله أعلم. وكذا يُلحظ اختلاف نقله عن السيوطي عما ذكره السيوطي بنفسه في كتابه!.

إذن فنسبته محصورة بين أن تكون لقباً أطلقه ملك الروم على جد أبيه بسبب هديته، أو أن تكون صنعة لأحد أجداده، أو أن تكون بلدة. وقد مال الدكتور **حسن المالكي** أحد محققي فصول البدائع للشمس الفناري لكونها نسبة إلى محلة، **واستدل لذلك بأمرين**[8]:

---

(1) الكافيجي: هو محمد سليمان بن سعد بن مسعود الرومي البرعي محيي الدين أبو عبدالله الكافيجي الحنفي ولد سنة ٧٨٨هـ وتوفي ٨٧٩م. من كبار العلماء بالمعقولات. رومي الاصل. اشتهر بمصر، ولازمه السيوطي١٤سنة. عرف بالكافيجي لكثرة اشتغاله بالكافية في النحو.له مصنفات عديدة لم يكن هو يقدر على إحصائها. وجلها مختصرات، منها: مختصر في علم التاريخ ،أنوار السعادة في شرح كلمتي الشهادة، معراج الطبقات، وغيرها. انظر ترجمته: السيوطي، بغية الوعاة،ص ١١٧. والزركلي، الأعلام، ج٦ ص١٥٠.

(2) **الفنيار: وعاء يعمل من قرن وخشب للشمعة؛ ليحفظ نورها من الهواء. ابن ناصر الدين، توضيح المشتبه**، ج٧ ص١٦٨.

(3) **الفنار : مصباح قوي الضوء ينصب على سارية عالية، أو شبه برج مرتفع؛ لإرشاد السفن في البحار والمحيطات إلى طرق السير وتجنب مواطن الخطر. وهو المنار محرفاً.** مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط، القاهرة**، مكتبة الشروق الدولية، الرابعة، ٢٠٠٤م، ص٧٠٣.

(4) انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ص٩٧ وص١١٧. وطاشكبري زادة، الشقائق النعمانية، ص١٧.

(5) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٧ ص٢٠٨.

(6) طاشكبري زادة، الشقائق النعمانية، ص١٧.

(7) الشوكاني، البدر الطالع، ص٧٨٤.

(8) **المالكي**، حسن بن أحمد، **مقدمة تحقيقه** لكتاب **فصول البدائع في أصول الشرائع** لشمس الدين محمد بن حمزة الفناري ت (٨٣٤هـ)من المبادئ الأحكامية إلى العوارض الأهلية، رسالة دكتوراه بإشراف د: خالد بن محمد العروسي. جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. د (ت). ص١٧-١٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأول: وجود حي في مدينة استانبول يعرف بحي الفنار، تنسب إليه العائلات القاطنة فيه؛ فيقال: "العائلات الفنارية". وهي عائلات مشهورة وأصيلة معروفة بالثراء، وكذلك كان الشمس الفناري.

الثاني: أنه لم يعرف عن الفناري ولا عن أحدٍ من آبائه أنه امتهن هذه الصنعة. بل ورد أن الفناري كان يعمل صنعة القزازية كما ذكر طاشكبري زادة.

أما الأول؛ فإنه وإن كان الدكتور قد استأنس بثراء الشمس الفناري؛ إلا أن ما نقل عنه يدل على خلافه. **فإن ثراءه كان من عطاء الملوك له**، وكان ظاهراً على خدمه وحشمه، أما شخصه فكان متزهداً متقشفاً معللاً ذلك بأن ثيابه وطعامه من كسب يده، **ولا يكفي كسبه بأحسن من ذلك**[1].

وأما الثاني؛ **فقريب، ولكن يبقى الأمر محتملاً لأيٍ منها؛ إذ عزَّ المرجح القاطع.**

وينسب بـــ **(الرومي)**: نسبةً لبلاد الروم، بلاده وبلاد أبيه وأجداده. فيها ولد، ونشأ، ومات[2].

والحنفي: لا يخفى أنها نسبة لمذهبه الذي كان عليه هو وأجداده وسائر أفراد عائلته علواً ونزولاً.

وظاهر قول الشوكاني أن نسبته: **(الشلبي)**؛ إذ قال: "الحسن بن محمد شاه الفناري **المعروف بالشلبي**". وهو خطأ نبه عليه اللكنوي. وقد مر آنفاً.

وأغرب محقق شرح مختصر المنتهى الأصولي[3] فنسبه على طرة الكتاب بـــ **(الهروي)**. ولا أدري ما وجه نسبة حسن جلبي إلى هراة وهي ليست بلاده، بل لم يدخلها قط!.

---

(١) الشوكاني، البدر الطالع، ص٧٨٥.

(٢) السخاوي، الضوء اللامع، ج٣ ص١٢٨.

(٣) **هو محمد حسن محمد حسن إسماعيل.** شرح مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب مع حواشيه. بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المطلب الثاني : مولده وأخلاقه وصفاته وشيوخه وثناء العلماء عليه:

أولاً : مولده :

اتفقت كلمة أصحاب التراجم على أن مولده كان في سنة أربعين وثمانمائة ٨٤٠هـ، ببلاده بلاد الروم – تركيا حالياً–، وأن نشأته وحياته كانت بها.

وقد بخلت علينا كتب التراجم بذكر تفاصيل أكثر عن نشأته. غير أن المتأمل لسيرته وسيرة أبيه وجده يستوضح ملامح عامة من تنشئةٍ صالحةٍ متدينةٍ، واهتمامٍ بالغٍ بالعلم وطلبه منذ نعومة الأظفار. وإلا لما بلغ ما بلغه من علم وفضل في سني عمره القصيرة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثانياً : شيوخه ورحلاته العلمية:

من أهم شيوخ حسن جلبي:

الملا فخر الدين[1]:

وهو العالم العامل، المولى فخر الدين العجمي. كان عالماً متورعاً صادعاً بالحق لا تأخذه في الحق لومة لائم. قرأ على علماء عصره، وروي أنه قرأ على السيد الشريف. كانت له إجازة في الحديث من شيخه حيدر الهروي، وهو من سعد الدين التفتازاني. ولما أتى بلاد الروم أخذ عن المولى محمد شاه الفناري-والد حسن جلبي- وكان معيداً لدرسه.

ثم صار الملا فخر الدين مدرساً ببعض المدارس، وبعدها صار مفتياً في زمن السلطان مراد خان.

عرف بورعه مع شدته في الحق. وكان أشد ما يكون على من انتحل نحلة ابن عربي وله في افتضاح مقولتهم وتتبعهم حتى عقابهم مواقف جليلة.

الملا علي الطوسي[2]:

هو المولى علاء الدين علي الطوسي. طلب العلم في بلاد العجم، وحصل العلوم العقلية والنقلية، وكانت له مشاركة في العلوم كلها، ومهر فيها وفاق أقرانه.

ولي التدريس في بلاد الروم، ولقي إكراماً من سلاطينها، فأعطوه عدة مدارس متوالية، وعينوا له إحدى قرى القسطنطينية بعد فتحها. ولكنه آثر في النهاية ترك المناصب كلها والعودة لبلاده بلاد العجم.

---

[1] عده في شيوخ حسن جلبي: السخاوي في الضوء اللامع ج٣ ص١٢٨، واللكنوي في مقدمة السعاية ص١٢. وانظر: ترجمته من الشقائق النعمانية ص٣٨-٣٩.

[2] انظر: ترجمته من الشقائق النعمانية ص٥٩-٦١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الملا خسرو[1]:

هو العلامة محمد بن فراموز بن علي. عرف بملا خسرو. وخسرو هو اسم زوج أخته الأمير الذي تربى محمد في حجره بعد وفاة والده، فاشتهر بادئ الأمر بأخي زوجة خسرو، ثم غلب عليه اسم خسرو.

أخذ العلوم عن مفتي البلاد الرومية برهان الدين حيدر الرومي، وهو تلميذ المحقق التفتازاني. وتقيد بأدرنة على المولى يوسف بالي بن شمس الدين الفناري- مدرس مدرسة السلطان محمد بمدينة بروسة- وهو عم حسن جلبي صاحب الحاشية.

محمد شاه بن محمد بن حمزة الفناري (والد صاحب الحاشية) :

يظهر من كلام السخاوي بادي الرأي أن حسن جلبي قد قرأ على أبيه محمد شاه. قال السخاوي: "ولد – أي حسن جلبي- سنة أربعين وثمانمائة ببلاد الروم ونشأ بها؛ فاشتغل على ملا فخر الدين، وملا علي طوسي، وملا خسرو حتى برع في الكلام والمعاني والعربية والمعقولات وأصول الفقه؛ ولكن جُلّ انتفاعه بأبيه"[2].

ونقل هذا عن السخاوي كلٌّ من : اللكنوي في تعليقاته السنية على الفوائد البهية[3]، وفي مقدمة السعاية[4]، والتميمي الغَزِّيّ في الطبقات السنية[5].

ولكن هذا يُشكل إذا ما علمت أن وفاة والده محمد شاه كانت في سنة أربعين وثمانمائة، كما ذكر ابن حجر العسقلاني في إنباء الغمر[6]. وهي ذات السنة التي ولد فيها حسن جلبي. وجاء عند طاشكبري زاده أنه توفي قبل ذلك بسنة؛ قال: "توفي في سنة تسع وثلاثين وثمانمائة"[7].

---

(1) انظر: ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٧ ص٣٤٣-٣٤٤. واللكنوي، مقدمة السعاية ص١٤. **والسوسي**، أبو الطيب مولود السريري، **معجم الأصوليين**، بيروت، دار الكتب العلمية.ص٤٩٩-٥٠٠.

(2) السخاوي، الضوء اللامع، ج٣ ص١٢٨.

(3) اللكنوي، الفوائد البهية، ص١١٠-١١١.

(4) اللكنوي، مقدمة السعاية، ص١٢.

(5) التميمي الغزي، الطبقات السنية، ج٣ ص١٠٩.

(6) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، إنباء الغمر بأبناء العمر، تحقيق: حسن حبشي، الجمهورية العربية المتحدة (مصر)، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ج ٤ ص٦٤.

(7) طاشكبري زادة، الشقائق النعمانية، ص٢٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعلى ذلك فإما أن يكون مراد السخاوي أنه تتلمذ مباشرة على أبيه، وعندئذٍ يحتمل أن يكون السخاوي قد أخطأ في مولد حسن جلبي، وكذلك كل من ترجم له. أو أن يكون ابن حجر وطاشكبري زاده هما من أخطأ في ذكر وفاة محمد شاه. وإما أن يكون مراده أنه انتفع بعلوم أبيه المدونة وكتبه المصنفة. فهذه ثلاثة احتمالات؛ ولعل آخرها أقربها للرجحان؛ والله أعلم.

عرف محمد شاه بالذكاء[١]؛ بل نُقل أنه أذكى من أبيه شمس الدين الفناري، وكان مطلعاً على ما اطلع عليه والده من العلوم.[٢]

ومما يدل على ذكاء شمس الدين الفناري وسعة اطلاعه أنه كتب " عشرين قطعة منظومة (شعراً)؛ كل قطعة منها مسألة في فن مستقل، وغير أسماء تلك الفنون بطريق الألغاز؛ امتحاناً لفضلاء دهره. و لم يقدروا على تعيين فنونها فضلاً عن حل مسائلها". على أنه قال في خطبة تلك الرسالة : "وذلك عجالة يومٍ مما تبصرون"".[٣]

و لم يقدر على حلها إلا ابنه محمد شاه "فشرح هذه الرسالة وعيَّنَ أسامي الفنون، وبيَّن المناسبة فيما ذكره من الألغازات وحل مشكلات مسائلها ونظم عقيب كل قطعةٍ منها قطعةً أخرى، قال في بعضها: "قلت مؤكداً"، وفي بعضها: "قلت مجيباً". وأتى بأحسن الأجوبة".[٤]

رحلاته العلمية :

كانت أولى رحلاته حسب ما يفهم من مصادر ترجمته إلى بلاد الشام. وذلك في سنة سبعين وثمانمائة (٨٧٠هـ)، وحج فيها مع الركب الشامي. كذا ذكره السخاوي[٥]، ونقله عنه اللكنوي[٦] والتميمي الغزّي[٧].

و لم يكتفِ حسن جلبي بما حصَّله من علوم في بلاده بلاد الروم؛ فبلغ به شغفه بالعلم أن ترك التدريس بالمدرسة الحلبية بأدرنة؛ ليرحل إلى مصر لطلب العلم. فكانت هذه هي رحلته الثانية؛ وذلك قرابة سنة ثمانين وثمانمائة[٨].

---

(١) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، ج٤ ص٦٤ ط المجلس الأعلى. والسخاوي، الضوء اللامع، ج٣ ص٧٩. وطاشكبري زادة، الشقائق النعمانية، ص٢٣.

(٢) طاشكبري زادة، الشقائق النعمانية، ص٢٣.

(٣) طاشكبري زادة، الشقائق النعمانية، ص١٨.

(٤) المرجع السابق.

(٥) انظر: السخاوي، الضوء اللامع، ج٣ ص١٢٨.

(٦) اللكنوي، التعليقات السنية، ص١١١.

(٧) التميمي الغزي، الطبقات السنية، ج٣ ص١٠٩.

(٨) انظر : السخاوي، الضوء اللامع، ج٣ ص١٢٨. و اللكنوي، التعليقات السنية، ص١١١. و التميمي الغزي، الطبقات السنية، ج٣ ص١٠٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وفي ذِكْرِ سبب رحلته هذه قال طاشكبري زادة:

"وكان ابن عمه المولى علي الفناري قاضياً بالعسكر في أيام السلطان محمد خان فدخل عليه وقال: "استأذن من السلطان أني أريد أن أذهب لمصر لقراءة كتاب مغني اللبيب في النحو على رجلٍ مغربي سمعته بمصر؛ يعرف ذلك الكتاب غاية المعرفة". فعرضه على السلطان؛ فأذن وقال: "قد اختل دماغ ذلك المرائي". وكان السلطان محمد خان لا يحبه لأجل أنه صنف حواشيه على كتاب التلويح باسم السلطان بايزيد خان في حياة والده.

ثم إنه دخل مصر، وكتب كتاب مغني اللبيب بتمامه وقرأه على ذلك المغربي قراءة تحقيقٍ وتدقيقٍ وإتقان. وكتب ذلك المغربي بخطه على ظهر كتابه إجازةً له في ذلك الكتاب"[1].

وقرأ حسن جلبي في هذه الرحلة أيضاً صحيح البخاري على بعض تلامذة ابن حجر العسقلاني، وأجازه في رواية الحديث عنه[2].

وبهذا يضاف إلى من سبق من شيوخه: شيخه المغربي الذي أجازه في علم النحو، وشيخه في الحديث من تلاميذ ابن حجر رحمه الله.

قال السخاوي في وصف رحلة حسن جلبي إلى مصر:

"وكذا تردد للقاهرة قريباً من سنة ثمانين؛ فسلم على الزين بن مزهر ببولاق. ولم ير فيما يزعم من يترله مترلته، ولا ارتضاها، ولا أقرأ بها أحداً. سيما مع توعكه في معظم مدته فبادر إلى التوجه إلى مكة من جهة الطور في البحر. ومعه جماعة من طلبته فأقام بها يسيرا وأقرأ هناك ، وممن قرأ عليه ثم الشمس الوزيري الخطيب وأثنى هو وغيره على فضائله وتحقيقه ، ولما قدم القاهرة أخبرت أن ابن الاسيوطي استعار حاشيته على المطول وزعم أنه كتب عليها حواشي وأوقفه هو على كراريس كتبها علي البيضاوي فردها عاجلا مصرحا بعدم ارتضائها وبادر لطلب حاشيته غير ملتفت لما زعمه إهمالا لشأنه" [3].

ولما عاد حسن جلبي من رحلته هذه "أرسل كتاب مغني اللبيب الى السلطان محمد خان؛ فلما نظر فيه زال عنه تكدر خاطره عليه، فأعطاه مدرسة أزنيق، ثم أعطاه إحدى المدارس الثمان"[4].

---

(1) طاشكبري زادة، الشقائق النعمانية، ص١١٤.

(2) المرجع السابق.

(3) السخاوي، الضوء اللامع، ج٣ ص١٢٨.

(4) طاشكبري زادة، الشقائق النعمانية، ص١١٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

ثالثاً : أخلاقه وصفاته وثناء العلماء عليه:

أثنى المترجمون لحسن جلبي خيراً على خُلُقِهِ وأحواله، فكان رحمه الله له من اسمه نصيبٌ. وعرف بصلاحه وزهده، إلى جانب التواضع والإقبال على الآخرة. مع ذكاءه وسرعة بديهته، وتفننه في العلوم، وعنايته بطلب العلم حتى بعد بلوغه رتبة التدريس.

قال عنه **الإمام السخاوي** رحمه الله بعد أن ذكر مؤلفاته: "... وغير ذلك من نَظمٍ بالعجمي والعربي، وذكاءٍ تامٍ، واستحضارٍ وثروةٍ وحوزٍ لنفائس من الكتب، وتواضعٍ واشتغالٍ بنفسه".[1]

وقال **طاشكبري زادة:** "كان عالماً فاضلاً صالحاً، قسَّمَ أيامه بين العلم والعبادة. وكان يلبس من الثيابِ الخشنةَ، ولا يركب دابةً للتواضع. وكان يحب الفقراء والمساكين، ويعاشر مشايخ الصوفية".[2]

وقال **الكفوي** في **كتائب أعلام الأخيار:** "كان عالماً فاضلاً جامعاً محققاً مدققاً نحوياً، خبيراً بالمعاني والبيان، واقفاً على الأصول والفروع وتفسير القرآن. وكان مع فضله صالحاً متديناً حافظاً لأوقاته، حَسَنَ السيرة، مرضي الطريقة، مُطَّلِعٍ على علمي الشريعة والحقيقة ... وكان صاحبَ الأخلاق الحسنة، يحب الفقراء والمساكين، ويعاشر مشايخ الصوفية، ويضيف المريدين"[3].

وقال : "وكان يسكن في حجرةٍ من حجرات المدرسة، وكان يلازم المدرسة في الأوقات الخمسة، والقبا في ظهره[4]، والشملة والتاج على رأسه"[5]. وهذه المدرسة هي إحدى المدارس الثمان؛ كان السلطان محمد خان "الفاتح" قد أعطاه إياها –ليُدَرِّسَ فيها–، فكان حسن جلبي رحمه الله يسكن إحدى حُجَرِها كالطلاب.

ومما يدل على زهده وورعه ما نقله عنه **طاشكبري زادة** عن شيخه المولى **محيي الدين القوجوي** –الشهير بسيدي جلبي– تلميذ حسن جلبي– وكان معيداً له– قال: "طلبني يوماً وقت السحر؛ فدخلت بيته، ولما وصلت إلى باب حجرته سمعت بكاءً عالياً؛ فتحيرت وظننت أنه أصابته مصيبة عظيمة. ثم دخلت وسلمت عليه، فأمرني بالجلوس

---

(1) السخاوي، الضوء اللامع، ج٣ ص١٢٨.

(2) طاشكبري زادة، الشقائق النعمانية، ص١١٤.

(3) الكفوي، محمود بن سليمان. **كتائب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار**. مخطوط مصور عن نسخة المكتبة القادرية، بغداد. رقم (١٢٤٢)، ج٢ [٣٨٤/ب].

(4) كذا وردت في مخطوط كتائب أعلام الأخيار.

(5) الكفوي، كتائب أعلام الأخيار، ج٢ [٣٨٥/أ].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فجلست. فقلت: "ما سبب بكائكم هذا؟". قال: "خطر ببالي في الثلث الأخير من الليل خاطرٌ؛ فلم أجد بداً من البكاء". فسألته عن ذلك؛ فقال: "تفكرت أنه لم يحصل لي ضررٌ دنيويٌ منذ ثلاثة أشهر. قال: "وقد سمعت من الثقات أن الضرر إذا توجه إلى الآخرة يتولى عن الدنيا. ولهذا بكيت خوفاً من توجه الضرر إلى الآخرة". وبينا نحن في هذا الكلام إذ دخل عليه واحدٌ من غلمانه وهو حزينٌ؛ فقال له: "ما سبب حزنك؟". قال: "أمرتموني أن أذهب إلى المصلحة الفلانية؛ فركبت البغلة البيضاوية الفلانية؛ فسقطت البغلة وماتت". فقال المولى: "الحمد لله الذي حصل لي ضرر دنيوي. وأنت يا غلام بشرتني بهذا فأنت حرٌ لوجه الله تعالى شكراً لذلك".[1]

وبالجملة يلحظ أن تزهد حسن جلبي كانت تشوبه شائبة من الصوفية، من تكلف ترك بعض الأمور التي لا حرج في فعلها؛ ظناً أن في تركها مزيد تقرب وطاعة، كما سبق ذكره من تركه لركوب الدواب، ولبس الخشن من الثياب وترك غيرها مما هو أحسن منها، مع ما ظهر من قدرته المالية على فعل أحسن من ذلك؛ لكنه مع غناه آثر التقشف في نفسه.

وأما شغفه بالعلم وحبه له؛ فسيأتي بيانه في المباحث التالية.

---

[1] اللكنوي، الشقائق النعمانية، ص١١٤-١١٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

المطلب الثالث: وفاته:

توفي حسن جلبي في مدينة بروسة[1] ببلاد الروم سنة ست وثمانين وثمانمائة للهجرة[2] (٨٨٦هـ). و لم يخالف في هذا التاريخ سوى ابن العماد الحنبلي؛ بل اضطرب رحمه الله في تحديد وفاته: فذكره في وفيات سنة تسع وسبعين وثمانمائة (٨٧٩هـ)[3]، ثم عاد فذكره في وفيات سنة إحدى وتسعمائة (٩٠١هـ)[4]. وكلاهما بعيد:

فالأول: لأن حسن جلبي توفي في عهد السلطان بايزيد، وكان جلوسه في سنة ست وثمانين وثمانمائة (٨٨٦ه)[5] ـ ولأنه ذكر أن رحلته للحج كانت قريباً من عام ثمانين بعد الثمانمائة (٨٨٠هـ).

والثاني: لظني أن يكون وقع لابن العماد وهمٌ بأن يكون كتاب "ذخيرة العقبى في شرح الوقاية" من مؤلفات حسن جلبي كما وقع للبعض. وقد نص مؤلفها يوسف جلبي في نهاية الشرح على أن فراغه منها كان في سنة إحدى وتسعمائة (٩٠١هـ)[6]. فيكون ظن أن حسن جلبي توفي بعد فراغه منها. والله أعلم.

وبرغم أنه لم يعمِّر طويلاً إلا أن حياته كانت حياةً حافلةً؛ قضاها بين أروقة المدارس درساً وتدريساً وتأليفاً، وفي الرحلة في طلب العلم.

---

(١) (بروسة) أو (برسا): مدينة تركية تقع غرب تركيا، كانت عاصمة العثمانيين قبل فتح القسطنطينية (إسطنبول). تعرف اليوم باسم (بورصة Bursa). موسوعة ويكيبيديا الحرة، الصفحة العربية، بورصة (مدينة). http://ar.wikipedia.org

(٢) السخاوي، الضوء اللامع، ج٣ ص١٢٨،و اللكنوي، مقدمة السعاية، ص١٣، واللكنوي، الفوائد البهية، ص١١١، والشوكاني، البدر الطالع، ص٢٢٤.

(٣) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٧ ص٣٢٤.

(٤) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٨ ص٤.

(٥) الشوكاني، البدر الطالع، ص٢٢٣.

(٦) انظر: اللكنوي، عمدة الرعاية، ج١ ص١١٤ -١١٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المطلب الرابع : مصنفاته.

لحسن جلبي الفناري عدد من المصنفات في شتى الفنون؛ ومما وقفت على نسبتها له:

١- حاشيته على التلويح للتفتازاني. وهي كتابنا. في أصول الفقه[١].

٢- حاشية على شرح المواقف للسيد الشريف. في علم الكلام[٢].

٣- حاشية على المطول في علوم البلاغة للتفتازاني[٣].

٤- حاشية على تلخيص المعاني للتفتازاني أيضاً. في البلاغة[٤].

٥- حاشية على شرح مختصر المنتهى الأصولي. في أصول الفقه.

٦- حاشية على الشرح الجديد للسيد الشريف على كتاب تجريد الكلام، وهو للعلامة المحقق نصير الدين أبي جعفر محمد بن محمد الطوسي (٦٧٢هـ) [٥]. في الكلام.

٧- حاشية على حاشية الخيالي أحمد بن موسى (٨٦٠هـ) على شرح العقائد النسفية للتفتازاني. والعقائد لنجم الدين أبي حفص: عمر بن محمد (٥٣٧هـ) [٦]. في الكلام.

٨- حاشية على حاشية السيد الشريف على الكشاف للزمخشري[٧]. في التفسير.

٩- المطالب العالية: رسالة فارسية في مسائل الرؤيا والكلام[٨].

١٠- حاشية المولى حسن جلبي على وقاية الرواية. كتبها على أوائله إلى باب المسح[٩]. في الفروع.

١١- تذكرة حسن جلبي. ديوان[١٠].

---

(١) السخاوي، الضوء اللامع، ج٣ ص١٢٨. ونقله عنه التميمي الغزي، الطبقات السنية، ج٣ ص١٠٩. وطاشكبري زاده، الشقائق النعمانية، ص١١٤. واللكنوي، الفوائد البهية ص١١٠.

(٢) المراجع السابقة.

(٣) طاشكبري زاده، الشقائق النعمانية، ص١١٤.

(٤) اللكنوي، الفوائد البهية، ص١١٠.

(٥) **حاجي خليفة**، مصطفى بن عبد الله. **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، عني بتصحيحه: محمد شرف الدين يالتقايا، ورفعت بيلكَه الكليسي. طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية ١٣٦٢هـ /١٩٤٣م ، ج١ ص٣٤٩-٣٥٠.

(٦) حاجي خليفة، كشف الظنون، ج٢ ص١١٤٥.

(٧) حاجي خليفة، كشف الظنون، ج٢ ص١٨٩٣.

(٨) حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ٢ ص١٧١٤.

(٩) حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ٢ ص٢٠٢٠.

(١٠) حاجي خليفة، كشف الظنون، ج١ ص٨١٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الثاني

المبحث الثاني: دراسة حول حاشية حسن جلبي على التلويح ومنهجه فيها.

تمهيد

يعد كتاب (تنقيح الأصول) لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود بن عمر المحبوبي (ت٧٤٧هـ) أحدَ أهمِ الكتب الأصولية المؤلفة على طريقة المتأخرين في الجمع بين طريقة الحنفية وطريقة المتكلمين في التصنيف.

وعن سبب تأليفه يقول صدر الشريعة : "لما رأيت فحولَ العلماء مُكبينَ في كل عهدٍ وزمان على مباحثة أصول الفقه للشيخ الإمام – مقتدى الأئمة العظام – فخر الإسلام علي البزدوي بوأه الله تعالى دار السلام- وهو كتابٌ جليل الشان باهر البرهان، مركوز كنوزِ معانيه في صخورِ عباراته، ومرموز غوامض نكته في دقائق إشاراته. ووجدت بعضهم طاعنين على ظواهر ألفاظه؛ لقصور نظرهم عن مواقع ألحاظه- أردت تنقيحه وتنظيمه، وحاولت تبيين مراده وتفهيمه، وعلى قواعد المعقول تأسيسه وتقسيمه. مورداً فيه زبدةَ مباحثِ المحصول، وأصول الإمام المدقق جمال العرب ابن الحاجب، مع تحقيقات بديعة وتدقيقات غامضة منيعة تخلو الكتب عنها. سالكاً فيه مسلك الضبط والإيجاز، متشبثاً بأهداب السِحْر، متمسكاً بعروة الإعجاز.

وسميته: تنقيح الأصول. والله تعالى مسؤول أن يمتع به مؤلفه وكاتبه وقارئه وطالبه، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم؛ إنه هو البر الرحيم".[1]

ولما كان التنقيح في غاية الاختصار، مشتملاً على بعض المشكلات والمغلقات؛ عزم صاحبه على شرح المشكل وفتح المغلق فكان أن وضع عليه شرحه المسمى بـــ: (التوضيح في حل غوامض التنقيح). وأثبت في نسخة التوضيح المتن مع الشرح؛ لِيُضْبَطَ به ما وقع من محوٍ وتغييرٍ في المتن.[2]

وبعدُ؛ جاء العلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت٧٩٢هـ) فصنف على التوضيح وأصله التنقيح شرحاً يعد من أعظم الشروح وأهمها على الإطلاق. وفي سبب تأليفه يقول:

---

[1] صدر الشريعة، عبيد الله بن مسعود بن عمر المحبوبي. تنقيح الأصول مطبوعٌ مع شرح التلويح على التوضيح، تحقيق: زكريا عميرات، بيروت –لبنان، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م. ج١ ص١٤.

[2] صدر الشريعة، عبيد الله بن مسعود بن عمر المحبوبي، التوضيح في حل غوامض التنقيح مطبوع مع شرح التلويح. ج١ ص٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"وقد صادفت مجتازي بما وراء النهر لكثير من فضلاء الدهر؛ أفئدة تهوى إليه، وأكباداً هائمة عليه، وعقولاً جائية بين يديه، ورغبات مستوقفة المطايا لديه، معتصمين في كشف أستاره بالحواشي والأطراف، قانعين في بحار أسراره على اللآلئ بالأصداف، لا تحل أنامل الأنظار عُقَدَ مُعضِلاتِه، ولا يفتح بنان البيان أبواب مغلقاته، فلطائفه بَعدُ تحت حُجُبِ الألفاظ مستورة، وخرائده في خيام الأستار مقصورة، ترى حواليها هِيماً مُستشرفة الأعناق، ودون الوصول إليها أعينا ساهرة الأحداق، فأُمرتُ بلسان الإلهام، لا كوهمٍ من الأوهام، أن أخوض في لجج فوائده وأغوص على غرر فرائده، وأنشر مطويات رموزه، وأظهر مخفيات كنوزه، وأسهل مسالك شعابه، وأذلل شوارد صعابه، بحيث يصير المتن مشروحاً، ويزيد الشرح بياناً ووضوحاً، فطفقت أقتحم موارد الشهر في ظلم الدياجر، وأحتمل مكابد الفكر في ظمأ الهواجر، راكباً كل صعب وذلول، لاقتناص شوارد الأصول، ونازفاً غلالة الجد في الأصول إلى مقاصد الأبواب والفصول، حتى استوليت على الغاية القصوى من أسرار الكتاب، وأمطت عن وجوه خرائد قناع الارتياب، ثم جمعت هذا الشرح المرسوم بالتلويح إلى كشف حقائق التنقيح. مشتملا على تقرير قواعد الفن وتحرير معاقده، وتفسير مقاصد الكتاب وتكثير فوائده ... إلخ"[1].

فكان أن تصدر هذا الشرح مجالس العلماء والطلبة، واعتنى به الفضلاء شرحاً وتحشية، كحال جميع مصنفات العلامة التفتازاني رحمه الله، حتى نقل أنّ شمس الدين الفناري أضاف يوم الإثنين إلى عطلة الطلبة ليتفرغوا لنسخ مصنفات العلامة التفتازاني التي اشتهرت في زمانه [2] . وعلى مدى قرنٍ من الزمان توالى تأليف الحواشي والتعليقات على تلويح التفتازاني؛ حيث نال قصب السبق معاصره وصنوه السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت٨١٦هـ) بتأليف حاشيته على التلويح. واستمر الحال كذلك حتى أواخر القرن العاشر الهجري.

---

[1] التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر، شرح التلويح على التوضيح، تحقيق: زكريا عميرات، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م. ج١ ص١-٢.

[2] انظر: طاشكبري زادة ، الشقائق النعمانية، ص٢٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومن بين هذه الحواشي كانت حاشية حسن جلبي أهمها وأبرزها، بل كانت من أهم الكتب الأصولية في عصره وأشهرها.[1] وعنها قال حاجي خليفة : "وهي حاشية عظيمة مملوءة بالفوائد" [2].

وهذا ديدن حسن جلبي في مصنفاته كلها؛ فهو صاحب تحريرٍ وتدقيق، حتى قال عنه العلامة اللكنوي في مَعْرِض إثباته أنّ شرح "ذخيرة العقبى" لصاحبها أخي جلبي؛ المنسوبة خطأً لحسن جلبي ليست من صنعه:

"وأيضاً من له قوة إدراك وتمييز يعلم من مطالعة "ذخيرة العقبى" ومن مطالعة تصانيف حسن جلبي أنها لغيره؛ فإن تصانيف حسن جلبي كلها مشتملة على تحقيقات منيعة وتوضيحات لطيفة، تشهد بتبحر مؤلِّفها ، وتوقُّد طبع مُرَصِّفها، بخلاف "ذخيرة العقبى"، فإنه ليس فيها ما يروي الغليل ويشفي العليل، فضلاً عن تلك التحقيقات والتوضيحات، وفيها ما يشهد على أنّ مؤلفها ليست له ملكة راسخة، ولا قوة كاملة"[3].

وحاشية حسن جلبي على التلويح من أقدم حواشيه تصنيفاً؛ فلم يسبقه للتحشية سوى : السيد الشريف الجرجاني، والقاضي برهان الدين أحمد بن عبد الله السيواسي، والمولى عثمان الخطابي، وأستاذه الملا خسرو محمد بن فراموز.[4]

المطلب الأول: مدة تأليف الحاشية:

استغرق تأليف الحاشية زمناً طويلاً يقرب من خمس عشرة سنة. دلّ على ذلك جملة من الدلائل؛ **أولها:** أنّ حسن جلبي نصَّ في مقدمة حاشيته أنه عزم على وضع حواشيه على التلويح بعد أن شَرُفَ بملاقاة السلطان بايزيد في ذهابه وإيابه لرحلة الحج.

---

(1) كما ذكر ذلك الدكتور: السيد عبداللطيف كساب في مقدمة تحقيقه لكتاب: الوجيز في أصول الفقه، للكرماستي، يوسف بن حسين الحنفي (ت٩٠٦هـ)، مصر ، دار الهدى للطباعة، الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م. ص٢٩.

(2) حاجي خليفة، كشف الظنون، ج١ ص٤٩٧.

(3) اللكنوي، عبد الحي بن عبد الحليم (ت١٣٠٤هـ)، عمدة الرعاية على شرح الوقاية، بيروت- لبنان، الأولى، ٢٠٠٩م. ج١ ص١١٦.

(4) انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج١ ص٤٩٦-٤٩٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وثانيها: ما مرَّ في رحلاته أنَّ لحسن جلبي رحلتان خرج فيهما للحج، الأولى قرابة سنة سبعين وثمانمائة ٨٧٠هـ، والأخرى قريباً من سنة ثمانين وثمانمائة ٨٨٠هـ.

ويدلنا على أن لقاءه بالسلطان بايزيد وشروعه في تصنيف الحاشية كان بعد رحلته الأولى: أي سنة سبعين وثمانمائة، ما ذكره صاحب الشقائق النعمانية وغيره من ذِكر استئذان حسن جلبي من السلطان محمد الفاتح -والد السلطان بايزيد- للرحلة إلى مصر، وتحامل السلطان محمد عليه وبغضه له بسبب تصنيفه حواشي التلويح باسم ابنه في حياته. وكان رحلته إلى مصر وحجه للمرة الثانية قرابة سنة ثمانين.

وآخرها : ما نصَّ عليه حاجي خليفة من أنَّ فراغ حسن جلبي من حواشيه على التلويح كان فس شعبان سنة خمسٍ وثمانين وثمانمائة ٨٨٥هـ.

فتلك إذن خمس عشرة سنة، والله أعلم.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المطلب الثاني: منهج حسن جلبي في الحاشية:

أولاً : أهم معالم منهج حسن جلبي في حاشيته:

ويمكن إبرازها من خلال النقاط التالية :

أولاً: تأثر حسن جلبي بالطابع العام للتصنيف في عصره، حيث اقتصر في هذا العصر عمل المصنفين على صنع المتون والشروح والحواشي، بعضها على بعض. فهذا يضع متناً وذاك يشرحه فيأتي آخر ويحشي عليه ورابع يُعلّق عليه. فكانت جميع مصنفاته من نوع الحواشي والشروح، و لم أقف على أيٍّ مصنفٍ مختصر له.

ثانياً: كما هي طبيعة الشروح والحواشي في التزام تقسيم المتن أو الكتاب الأصل، فإنّ حسن جلبي تابع التفتازاني ومِن قبله صدر الشريعة في ترتيب الحاشية.

وكان صدر الشريعة قد رتب كتابه على مقدمة وقسمين: القسم الأول : في الأدلة وهي أربعة : الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس. القسم الثاني: في الأحكام وما يتعلق بها. وجعل مباحث الألفاظ مندرجة تحت الكتاب، ومباحث الاجتهاد والترجيح مُذيِّلةً لبابِ القياس.

ثالثاً: حاكى حسن جلبي في حاشيته أسلوب التفتازاني في التلويح، حيث كان التفتازاني يشرح (بالقول)[1]؛ أي يختار المواطن التي يريد شرحها وينقلها مبتدئاً بقولِهِ : "قولُهُ: كذا وكذا"؛ أي قول المصنف. وهو الأسلوب الأكثر انتشاراً في كتب الشروح والحواشي. وكذلك كان شرح حسن جلبي قريباً جداً من هذا الأسلوب.

رابعاً: كحال الشروح والحواشي فإنّ الشارح أو المحشي يكون له منهجٌ في انتقاء المواطن التي يشرحها ويعلق عليها- إذ أنها لا تأتي على كامل المتن- ومنهجٌ في التعليق على هذه المواطن. ومن الملاحظ أنّ النكات اللغوية (بلاغيةً ونحويةً) كانت تسترعي انتباه حسن جلبي وتستوقفه كثيراً، فيعلق عليها موضحاً تارةً ومعترضاً أخرى، وبلغ ذلك ذروته في شرحه لخطبة التلويح.

لكن يلحظ أنه انتقل نقلة نوعية عندما شرع في شرح مضمون التلويح، فأصبحت الأولوية للنكات والخلافات الأصولية، وأحياناً الفقهية. وهي بالطبع المقصود الأعظم من الحاشية.

خامساً: لم يقتصر شرح حسن جلبي على النكات اللغوية والأصولية فحسب؛ فبقدر ما اعتنى باللغة في شرح خطبة التلويح ظهرت براعته وعنايته بعلمي الكلام والمنطق في شرحه صلب الكتاب.

---

[1] انظر : حاجي خليفة، كشف الظنون، ج١ ص٤٩٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سادساً: أكثر حسن جلبي من النقل عن كبار العلماء السابقين له؛ من مشايخه ومشايخ مشايخه، وكذلك نقل عن أمهات الكتب في شتى الفنون الشرعية واللغوية والعقلية. مظهراً إطلاعاً واسعاً على الأقوال والآراء ومعرفة الخلاف بين العلماء في جميع الفنون، وقديماً قيل: "من لم يعرف خلاف العلماء لم يشم أنفه رائحة الفقه"؛ فكيف بمن عرف خلافهم في البلاغة والنحو والأصول والفروع والكلام والمنطق!. وستكون لنا وقفة مفصلة مع مصادره لاحقاً.

سابعاً: لم يقتصر حسن جلبي على النقل؛ بل تراه يرجح بعضها على بعض، وأحياناً يذكر قولاً له يرجحه على ما نُقل أو ذُكر. كل ذلك مع إيراد الدليل على القول الراجح –في الغالب– وبيان وجه رجحانه من غير تعصبٍ ولا تقليد.

وهو ما يسجل لحسن جلبي؛ إذ عُرَف عن عصره بأنه عصر الجمود والتقليد والتعصب. ولكن إن كانت هذه السمة العامة للعصر فلن يُعْدَمَ وجودُ فاضلٍ أو أكثر من العلماء يحيون في هذه الأمة روح الاجتهاد. وبهذا يلمس الأثر الواضح لشخصيته العلمية في مصنفاته. ويعلم أيضاً أن ثناء العلماء عليه وعلى فضله لم يأت من هباء، وكان له ما يبرره.

ثامناً: التزم أسلوباً متأدباً في الاعتراض على أقوال التفتازاني. فكان يبدأ أولاً بشرحٍ موجزٍ لعبارته وبيان مراده، وإن كان له اعتراضٌ أو ترجيحٌ يخالف التفتازاني فإنه يُعَقِّبُ عليه بقوله : "وفيه نظرٌ"، أو بقوله : "وفيه بحثٌ"، أو ما يقوم مقامها – مثل : "فتأمل"، أو "فليُتأمل"–. وأحياناً كان يشرع بهما من دون شرحٍ للعبارة، اقتصاراً منه على المقصود.

هذا إن كان الاعتراض المذكور مما يتبناه حسن جلبي، أما إن كان الاعتراض أو التعقيب لغيره فالأغلب أنه يبدأ الشرح بنقله بصيغة التشكيك والتمريض فيقول : "قيل: كذا وكذا"، ويذكر المراد.

تاسعاً: من خلال ما استطعت الوصول إليه من مصادره أثناء تحقيقي النصوص المقتبسة ظهر لي أمانته العلمية ودقته في في النقل. وهذه صفة تحمد لكل مصنف ومؤلف.

عاشراً: يُلحظ انتصاره لأصول الحنفية بأسلوبٍ هادئٍ، مع التزامه بيان أصول المتكلمين الذين كان يطلق عليهم (الأشاعرة). وهذا لأن جُلَّ المتكلمين كانوا أشاعرةً، كما أنَّ جُلَّ الحنفية ماتريدية.

حادي عشر: في بعض المواطن كان حسن جلبي يعلق على كلام صدر الشريعة في التوضيح أو التنقيح، وكان يميز الموضع الذي يشرحه لصدر الشريعة بقوله : "قال المصنف: كذا وكذا".

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثانياً : المؤاخذات على منهج حسن جلبي في الحاشية:

برغم ما بذله حسن جلبي من جهدٍ، وما أظهر من براعة في حاشيته؛ إلا أنّه وكعادة البشر في استيلاء النقص على أعمالهم ظهرت بعض المؤاخذات والسلبيات على منهجه. ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أولاً: إسهابه في ذكر الفوائد والنكات اللغوية؛ حتى إنّ القارئ ليظن أنه يقرأ كتاباً في اللغة لا الأصول. فهذا برغم ما فيه من فائدة إلا أنها كانت سبباً في التطويل بما لا ثمرة مفيدة له في أصول الفقه.

ومن باب الاعتذار له لا بد من الإشارة إلى أنّ التفتازاني مال في شرحه إلى إظهار براعته البلاغية واللغوية، فكان لا مناص للمحشي على كتابه من الوقوف طويلاً لبيان هذه البراعة ؛ كيف لا والمحشي له حاشية على شرح مطول التفتازاني في علوم البلاغة؟!.

ثانياً: يؤخذ عليه خلو الكتاب من العناوين الرئيسة والفرعية. فالمحشي سرد حاشيته سرداً من أولها لآخرها من دون تمييز المباحث والأقسام بعضها عن بعض. ولو كان الكتاب مختصراً لَغُضَّ الطرف عن هذا، لكن مع حاشية ضخمة كهذه يعد هذا عيباً.

ثالثاً: لم يلتزم حسن جلبي نمطاً واحداً في ذكر أسماء العلماء. فتراه تارةً يذكر العالم بلقبه، وتارةً يذكره باسمه، وربما ذكره بكنيته، وأحياناً لا يلتزم ذكر لقبٍ واحدٍ له. وتارة يذكره بنسبته لأحد مصنفاته. وأحياناً يبهم فيقول : "قال في حاشية كذا"؛ فيذكر كتاباً عليه أكثر من شرحٍ أو أكثر من حاشية.

فمثلاً تراه يذكر الزمخشري مرةً بـــ الزمخشري، وأخرى بـــ جار الله، وثالثة بصاحب الكشاف. ويذكر السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني بـــ السيد الشريف، أو الفاضل الشريف، أو الشريف، وأحياناً يقول : "قال في شرح المواقف"، أو "قال في حواشي شرح المختصر" وهكذا ... . وأحيانا يذكره بلقبه مع أن اسمه أشهر، مثل : ابن حجر العسقلاني، ذكره بالشيخ شهاب الدين.

رابعاً : يؤخذ عليه أيضاً استدلاله بالأحاديث الضعيفة، والتي لا أصل لها المشتهرة بين أهل اللغة والأصول من دون الإشارة إلى ضعفها؛ مجاراةً لأهل الفن واتباعاً لمن سبقه بذكرها في كتب الفن.

وهو أمرٌ لم يختص به حسن جلبي؛ بل للأسف كان هذا دأبُ كثيرٍ من الأصوليين والفقهاء واللغويين، خاصة في العهود التي أقبل فيها أهل العلم على العلوم العقلية منصرفين بها عن علم الحديث.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خامساً: استطراده وتطويله في المسائل الدخيلة على علم أُصول الفقه من دون تمييزٍ لها، من مسائل في العقيدة، واللغة، والمنطق. وهذا فيه من خلطٍ للأصول بغيره بما لا يخفى، واشتغال بمُلَحِ العلم عن قواعده وأصوله. ولكن كان هذا الطابع العام للمصنفات في ذاك الوقت.

ثالثاً : مصادر حسن جلبي في الحاشية:

برغم أنّ الجزء المحقق في هذه الرسالة اقتصر على أوائل حاشية حسن جلبي على التلويح –الضخمة–؛ إلا أنّ هذا الجزء قدم صورةً كافية –إلى حدٍ ما– عن منهج حسن جلبي في التأليف–كما مر–. ومن أبرز المعالم التي ساعدت على هذا طبيعة المصادر التي اعتمد عليها ورجع لها في حاشيته؛ فقد كان لها أثراً واضحاً في تلمس معالم منهجه.

وقبل ذكر أبرز هذه المصادر لا بد من الوقوف على بعض الملاحظات عليها، ودلائل هذه الملاحظات:

أولاً: تنوعت مصادر حسن جلبي في حاشيته تنوعاً ملحوظاً، فشملت العلوم النقلية والعقلية. وهي موزعة على العلوم التالية: التفسير، والعقيدة وعلم الكلام، وأصول الفقه، والفروع (الفقه)، والحديث، واللغة، والمنطق.

وفي هذا دليل على سعة اطلاعه على العلوم المختلفة، وأهم المصنفات في كل علم من هذه العلوم، وتبحره فيها مع براعة مشهودة. فصدق عليه قول القائل : "عالم المنقول والمعقول".

ثانياً: رجوعه في كل علم من هذه العلوم إلى أمهات الكتب وأبرز المصنفات المعتمدة فيه؛ مما يدل على أنه كان ينتقي هذه الكتب انتقاءً. فنعلم حينها دقة قول السخاوي رحمه الله حين قال فيه : "وذكاءٍ تامٍ واستحضارٍ وثروةٍ وحوزٍ لنفائس من الكتب"[1].

ثالثاً: توسعه في النقل والرجوع لمصادر اللغة (نحواً وبلاغةً). وعنايته بتحرير المسائل اللغوية الخلافية من مصادرها الأصيلة.

رابعاً: رجوعه لمصنفات كبار العلماء والمحققين في الفنون المختلفة، اعتناءً منه بأقوالهم وترجيحاتهم وإظهاراً لقدرهم وبراعتهم. ومنهم العلامة التفتازاني، والسيد الشريف؛ فقد رجع لمصنفاتهم في أصول الفقه، واللغة، والعقيدة (علم الكلام)، والتفسير. مظهراً في بعض المواطن قدرة بارعة على المقارنة بين أقوال المصنف الواحد في كتبه المختلفة.

خامساً: رجوعه لحواشي التلويح المؤلفة قبل حاشيته، وهي :

أ- الترجيح على التوضيح، للسيواسي.

---

[1] السخاوي، الضوء اللامع، ج٣، ص١٢٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ب- حاشية المولى عثمان الخطابي على التلويح.

ت- حاشية أستاذه وشيخه الملا خسرو على التلويح.

ث- حاشية السيد الشريف الجرجاني على التلويح.

سادساً: إحالته بعض المواطن في مؤلفاته الأخرى، مثل حاشيته على المطول في البلاغة.

وأما أبرز هذه المصنفات فهي:

أولاً: المصنفات في أصول الفقه:

١- أصول فخر الإسلام البزدوي.

٢- المحصول في أصول الفقه للرازي.

٣- مختصر ابن الحاجب في الأصول.

٤- شروح المختصر الأصولي وحواشيه: للسيد الشريف، وللتفتازاني.

٥- الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي.

٦- فصول البدائع في أصول الشرائع، لجده شمس الدين الفناري.

٧- مرصاد الأفهام إلى مباحث الأحكام (شرح مختصر الأصول)، للقاضي البيضاوي.

٨- شروح المنهاج في الأصول للبيضاوي مثل شرح الإسنوي.

٩- الترجيح على التوضيح، للسيواسي.

١٠- حاشية المولى عثمان الخطابي على التلويح.

١١- حاشية ملا خسرو على التلويح.

ثانياً: المصنفات في الفقه:

١- المبسوط، للسرخسي.

٢- شرح الوقاية في مسائل الهداية، لصدر الشريعة.

٣- وقاية الرواية، لبرهان الشريعة محمود المحبوبي.

٤- الهداية شرح بداية المبتدي، للمرغيناني.

ثالثاً: المصنفات في التفسير:

١- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢- شرح الكشاف، وهو حاشية للتفتازاني.

٣- حاشية على الكشاف، للسيد الشريف علي الجرجاني.

٤- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي.

٥- تفسير الفاتحة، لجده الفناري.

٦- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي.

٧- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني.

٨- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني.

رابعاً: الحديث الشريف:

١- صحيح البخاري.

٢- صحيح ابن حبان.

٣- نوادر الأصول، للترمذي.

٤- مسند أبي عوانة.

٥- الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف، لابن حجر العسقلاني.

خامساً: اللغة:

١- التصريح على التوضيح (شرح الأوضح)، للرازي.

٢- الصحاح، للجوهري.

٣- الإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني.

٤- مفتاح العلوم، للسكاكي.

٥- المطول في البلاغة، للتفتازاني.

٦- الحاشية على المطول، للسيد الشريف.

٧- لب الألباب في علم الإعراب، للإسفرايني.

٨- القاموس المحيط، الفيروز آبادي.

٩- حاشيته على المطول.

١٠- أساس البلاغة، للزمخشري.

١١- لسان العرب، لابن منظور. نقل عنه و لم يصرح.

١٢- مختار الصحاح، للرازي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

١٣- شرح رضي الدين على الكافية، رضي الدين الإستراباذي.

١٤- الكتاب، لسيبويه.

١٥- شرح النقره كار على لب الألباب.

١٦- شرح المفتاح، للتفتازاني.

سادساً: علم الكلام:

١- شرح المواقف، للسيد الشريف.

٢- شرح المقاصد، للتفتازاني.

٣- شرح العقائد النسفية، للتفتازاني.

٤- أبكار الأفكار، للآمدي.

سابعاً: المنطق:

١- مطالع الأنوار، للقاضي الأرموي.

٢- حواشي شرح المطالع، للسيد الشريف.

٣- الإشارات والتنبيهات في المنطق والحكمة، لابن سينا.

٤- شرح الإشارت، للطوسي.

٥- شرح الإشارت، للرازي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رابعاً : صحة نسبة الحاشية إلى مؤلفها.

لقد كانت صحة نسبة هذه الحاشية على التلويح لحسن جلبي أمراً مقطوعاً به عندي مذ عزمت الأمر على اختيارها لتكون مشروعي العلمي الأول. إذ أنني لم أكن أقف على كتابٍ يُتَرجَمُ فيه لحسن جلبي إلا ويذكر الحاشية على التلويح ضمن مصنفاته. بل إن البعض كان كان يُعَرِّفلا بحسن جلبي بأنه: محشي المطول ومحشي التلويح، أو صاحب الحاشية على التلويح والحاشية على المطول؛ لشهرة حواشيه واستفاضة نسبتها إليه. وقد مرَّ في ذكر مصنفاته اتفاق كلمة المترجمين على نسبتها له.

وكذلك الأمر في جميع فهارس الكتب المخطوطات التي اطلعت عليها أثناء بحثي عن مخطوطات أصول الفقه في المذهب الحنفي، على الرغم من كثرة عدد الحواشي على كتاب التلويح.

ومما يؤكد صحة نسبة الحاشية لحسن جلبي ما ذكره حاجي خليفة في الكشف؛ إذ قال: "ولما كان هذا الشرح(١) غاية مطلوب كل طالب في هذا الفن(٢). اعتنى عليه الفضلاء بالدرس والتحشية وعلقوا عليه حواشي مفيدة؛ منها: حاشية المحقق المولى حسن بن محمد شاه الفناري المتوفى سنة ٨٦٦هـ ست وثمانين وثمانمائة وهي حاشية عظيمة مملوءة بالفوائد وكان قد كتب في عنوانها اسم السلطان بايزيد خان بن محمد خان في حياة أبيه، وكان السلطان (محمد) الفاتح لا يحبه لأجل تصنيفه لولده وذلك حرصاً منه على تخليد اسمه ورغبته في مثل هذه الآثار"(٣).

قلت: وفي هذا دليلان على صحة نسبتها له:

الأول: قوله : " أولها: "الحمد لله على شمول نعمه الجسام إلخ" موافقٌ لما جاء في نسخة المكتبة البريطانية الأولى (ب١)، وموافق لما في نسخة المكتبة الظاهرية (الأصل) باستبدال كلمة [الجسام] بـ [الإحسان]، كما سيأتي.

---

(١) يريد : شرح التلويح على التوضيح، للتفتازاني.

(٢) أي : أصول الفقه.

(٣) حاجي خليفة، كشف الظنون ج١ ص٤٩٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الثاني: ما ذكره حاجي خليفة من كتابة حاشية حسن جلبي باسم السلطان بايزيد ينطبق تماماً على ما جاء في الحاشية التي بين أيدينا؛ إذ جاء في مقدمتها:

"ومما قادني إلى الإقدام على هذا المطلب الأجري، بعد أن قدمت رجلاً وأخرت أخرى؛ أني لما توجهت إلى زيارة البيت الحرام- طالباً من ربي إقالة عثرات الآثام – مستيقظاً من هجعتي؛ شرفت في طلعتي ورجعتي بملاقاة الملك الهمام القَرم القمقام ... السلطان بن السلطان : **السلطان بايزيد بن السلطان محمد خان**، أجرى الله معاليه على صفحات الأيام، وربط أطناب دولته بأوتاد الدوام، ولازال متن العلماء بألطافه متيناً، ويرحم الله عبداً قال آمينا. فعمَّني بجهات إحسانه كما هو اللائق بعالي شانه. ولما وجب علي شكر نواله، والحمد لله على عميم أفضاله تذكرت قول المتنبي:

لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق إن لم تسعد الحال

فصممت غرضي على تأليف كتابٍ يتضمن عنوانه شريفَ ألقابه، لِيُهْدِيْ مطالعوه تُحَفَ الدعوات إلى جنابه، ويكون تذكرة مني باقيةً على مرور الليالي والأيام، ولا يفنى بكرور الشهور والأعوام؛ فشرعت في حواشي التلويح مستعيناً بالملك الوهاب الملهم للصواب".

وبهذا يعلم أنَّ هذه الحاشية هي حاشية حسن جلبي.

وبعد الشروع في العمل ازددت يقيناً بأنها صنعة حسن جلبي لا أحد سواه؛ وذلك لأنه كان في كل مرةٍ يعزو فيها إلى أحد مصنفات شمس الدين محمد بن حمزة الفناري: كتفسير الفاتحة، وفصول البدائع في أصول الشرائع، كان يقول : "وقال الجد: كذا وكذا"، و" قال الجد في تفسير الفاتحة: كذا وكذا". هذا بالإضافة إلى إحالته في غير ما موضعٍ إلى حواشيه على المطول.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خامساً : نسخ الحاشية المعتمدة في التحقيق.

اعتمدت في تحقيق هذه الحاشية على ثلاث نسخٍ خطية؛ هي:

النسخة الأولى : صورة عن نسخة المكتبة الظاهرية، وهي النسخة الأقدم نسخت في عام٩١٩هـ، وعدد صفحاتها ٣٧٤ لوحةً، ومسطرتها واحد وعشرون سطراً. وعنوانها: **"حاشية التلويح لمولانا حسن جلبي الفناري رحمه الله".**

وهي محفوظة برقم ٢٨٦٥، وتوجد صورة فلمية عنها في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث برقم ٢٣٨٠٤٧.

وقد جعلتها النسخة الأصل، ورمزت لها ب الرمز ظ. وأشير لها عند الحاجة بقولي : "الأصل".

وهي أفضل النسخ الثلاث، كتبت بخط الرقعة. وبالجملة كان الخط مُتعبًا وصعب القراءة. وقد وقع فيها تصحيف في كثير من الكلمات، وقليل من السقط اليسير.

النسخة الثانية: صورة عن نسخة المكتبة البريطانية المخزنة على ميكروفيش، قسم المجموعات الشرقية والمكتبة الهندية. برقم ١٤٧٤ IOSL، وعدد صفحاتها ٢٩٩ لوحةً، وحجمها ٢٦,٥×١٩,٥ سم.

وعنوانها: **"حاشية على التلويح".** نسخت في القرن السابع عشر الميلادي. ومسطرتها خمسة وعشرون سطراً. وتوجد نسخة مصورة عنها في مركز الملك فيصل برقم ٩٥٩-١٠٩٥٣ ب.

ورمزت لها بالرمز ب١. كتبت بخط واضح نوعاً ما، وقد خلت معظم كلماته عن النقط. ولناسخها جملة من الأخطاء التي كانت تتكرر في النسخة. وفيها زيادات مفيدة سقط من الأصل.

النسخة الثالثة: وهي أيضاً صورة عن نسخة المكتبة البريطانية المخزنة على ميكروفيش، قسم المجموعات الشرقية والمكتبة الهندية. برقم٣٢٥ IOLT ، وعدد صفحاتها٢٩٨ لوحةً، وحجمها ٢١×١٢ سم. وعنوانها:**"حاشية**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

على التلويح". نسخت عام ١٠٢٩هـ/١٦٢٠م. ومسطرها سبعة وعشرون سطراً. وتوجد نسخة مصورة عنها في مركز الملك فيصل برقم ١٢٢-١١١١٦ب.

ورمزت لها بالرمز ب٢. كتبت بخط نسخ مقروء ومنقوط، وظهر أن ناسخها أكثر اتقاناً من ناسخ النسخة السابقة من حيث ضبط بعض الكلمات، ولكن للأسف وقع له سقطٌ كثير، وسببه في غالب الأحيان انتقال النظر بين مواطن الكلمات المتشابهة.

سادساً : عملي في التحقيق:

يتلخص عملي في تحقيق الحاشية بالآتي:

أولاً : اخترت النسخة الأقدم والأكثر سلامةً لتكون النسخة الأم. وهي نسخة المكتبة الظاهرية.

ثانياً: قمت بطباعة المخطوط -بنفسي- وكتابته حسب قواعد الإملاء الحديث. ثم أعدت مقابلته على النسخة الأم للتأكد من صحته.

ثالثاً: قسمت النص إلى فقرات، وزينته بعلامات الترقيم المناسبة. **وميزت نص التلويح المذكور عن شرح المحشي فجعلته بالخط العريض بين هلالين: ( ). في بداية الفقرة. والكلمات المنثورة التي فسرها حسن جلبي من التلويح خلال الفقرة اكتفيت بجعلها بالخط العريض.**

رابعاً: قابلت النص على النسختين الأخريين مع إثبات السقط والتحريف والتصحيف والطمس، مثبتة ذلك في الهوامش. مهملة ذكر الأخطاء المكررة البسيطة، واختلافات النسخ عن الإملاء الحديث.

أشرت للسقط بوضع معقوفتين [ ] عند بداية النص الساقط من النسخ الأخرى ونهايته.

وللزيادة أشرت بالمعقوفتين بينهما نقاط [...] مع إثبات النص الزائد من إحدى النسختين في الهامش.

خامساً: قمت بتصفيح النص بحسب أرقام صفحات النسخ الخطية الثلاث. ولما وقع في جميع النسخ الخطية أخطاء في ترتيب الصفحات، اعتمدت أرقام اللوحات إلى جانب أرقام الصفحات (المذكورة أصلاً في كل نسخة) لتصفيح المخطوط.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالنسخة الظاهرية رمزت لصفحاتها بـــ : **ظ لو٣ ص ٢أ**. حيث إن الرقم الأول للوحة، والرقم الثاني للصفحة، والرمز الذي يليه يشير للوجه الأول، و رمز ب: يشير للوجه الثاني. وكذلك كل من النسخة ب١ و ب٢. وتجنباً لحشو المتن بما لا يلزم جعلت الإشارة لأرقام الصفحات في الهامش.

سادساً : عزوت الآيات القرآنية إلى سورها، وذكرت أرقامها؛ بعد نسخها بالرسم العثماني.

سابعاً: خرجت الأحاديث الواردة، وعزوتها إلى أماكنها، واجتهدت لنقل الحكم على صحتها ما استطعت.

ثامناً: ضبطت الألفاظ الغريبة والموهمة.

تاسعاً: شرحت غريب الألفاظ ووضحته من كتب اللغة. ما استطعت لذلك سبيلاً.

عاشراً: حققت النصوص المقتبسة، وذلك من خلال متابعة نقولات المصنف عن العلماء وعن الكتب المختلفة، وإثبات أماكن وجودها في الكتب المطبوعة، وذكر الطبعة ورقم الجزء والصفحة. ما استطعت لذلك سبيلاً.

حادي عشر: ترجمت للأعلام غير المشهورة، ترجمة مقتضبة خشية التطويل.

ثاني عشر: أعددت فهارس علمية للحاشية تسهل الوصول إلى محتواها. وتشمل : فهارس الآيات، والأحاديث، والأشعار.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

صور من النسخ الخطية الثلاث.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

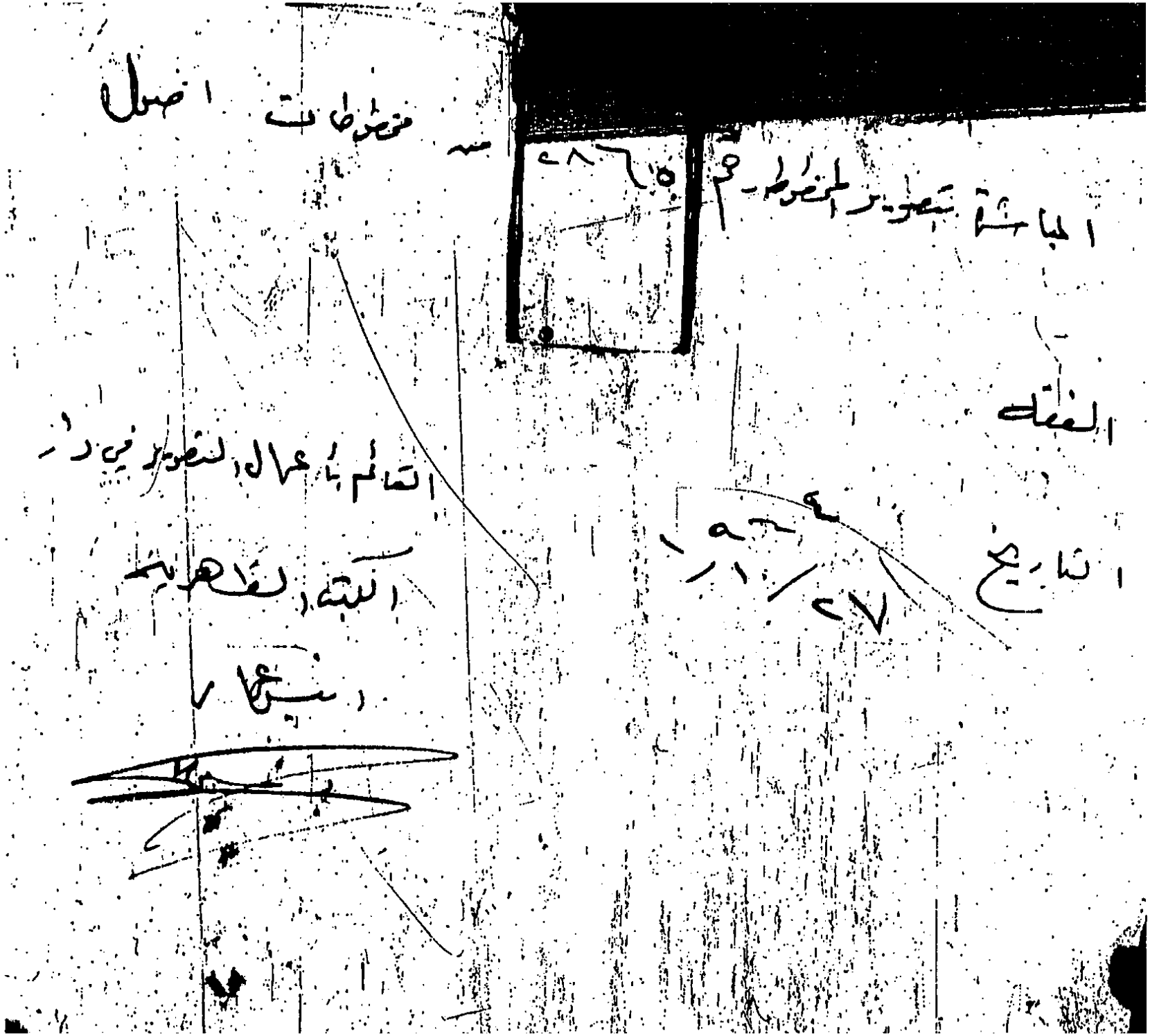

لوحة الصوان - الظاهرية

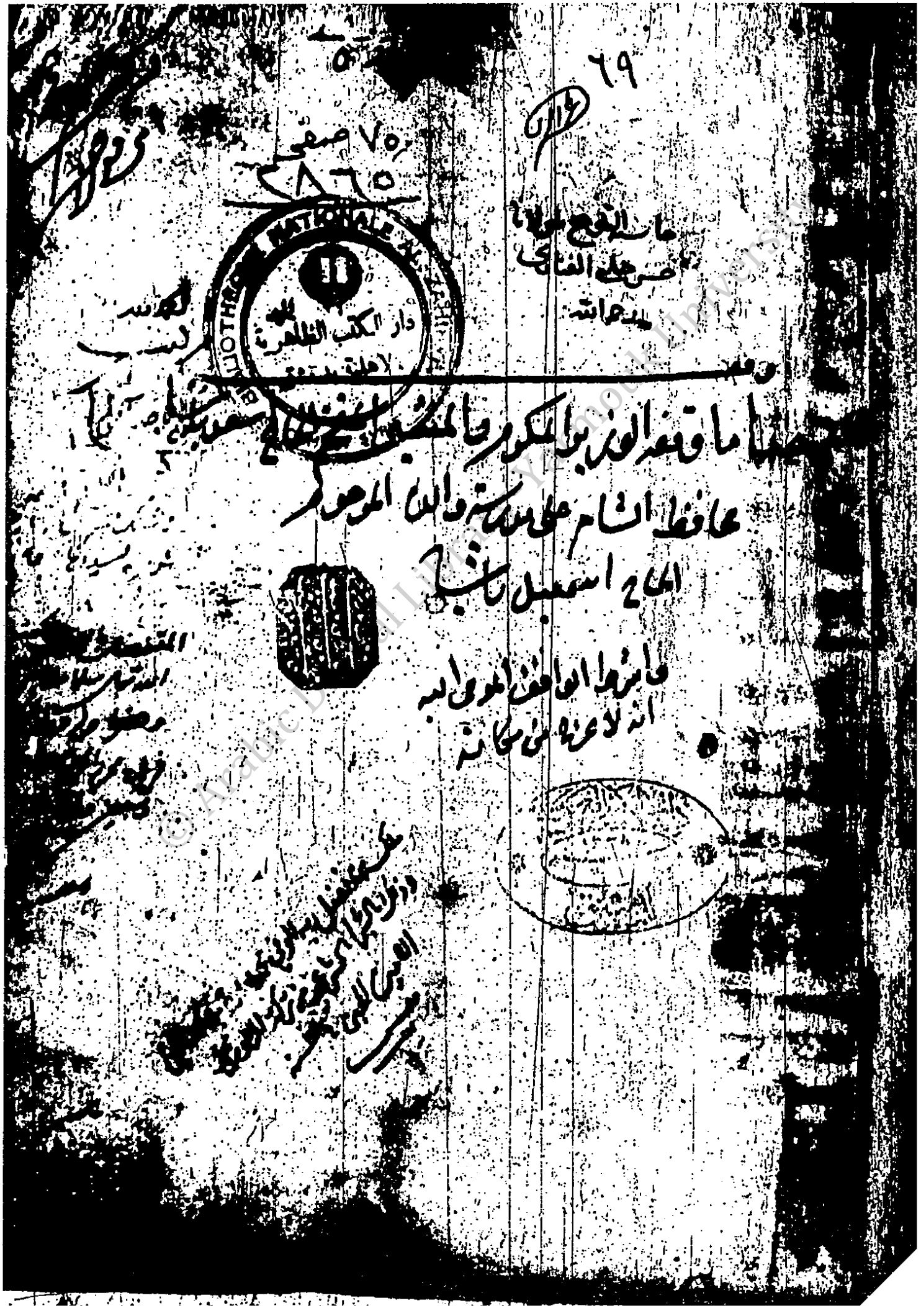

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على شمول نعمه الاحسان وحصول الفقه في الدين من اصول فخر الاسلام
حبيب الله محمد المصطفى من بين الانام مكشف الكروب يوم القيامة صلى الله عليه وعلى اله صلاة
عالية بالدوام خالية عن وصمة الانصرام اما بعد فان رياب العقل متطابقون واسباب
الفضل متوافقون على ان العلم وان تشعبت فنونه وتشوبت قوانينه اعز المطالب التي للفكر جناها
القرائح وابع المكاسب التي تصبو الى تحصيلها اللوابح والعلوم التي هو اشرف العلوم وانفعها
واجل المعارف واوفرها انما يستنظم الصلاح للعباد وتختتم الفلاح في المعاد من تحلى منها
بالكمال العلمي ومن تخلى منها بحسن يوم القيامة كمن هو عاري الاصول الفقه من اكبرها فائدة واوفرها
عايدة وارفعها مناراً واسناها اثاره وعمدة الورع متفقة على هذه المذاهب وفضلا المتارك
والمغارب جزاهم الله عنا خير الجزاء ورزقهم ولينا ناظم اللئالئ دار البقا كتابا شريفة قدرا
لطيفة غيرا ان كتاب التلويح من مؤلفات الشيخ العمق والنحرير المدقق جامع الاصول
والفروع ناظم درر المعقول والمشروع اسوة المدققين قدوة المحققين المؤيد من السماء التائيد
الصمداني سعد الملة والدين التفتازاني تغمده الله سبحانه بغفرانه واسكنه بفضله فسيح
جناته اختص من بينها بمزايا المأثور عليها فدانيت روضة هذا العلم به منفتح الازهار
مسلسلة الانهار ثمرات التحقيق من عجاسه تجتنى وخزائر التدقيق من غرائبه تقتنى
كل لفظة منه روض من النبي وفي كل سطر منه عقد من الدر روقد حاكما قد ما بطرز
وتحاكى في اكتساب حواشيه يزدلف صعابه ويبسط عن وجوه مخدراته نقابه وكان
هو فتى ذلك العوايق الزمان وطوارق الحدثان الى ان شرح الله له صدرك وان كان متأخر
عنه وضيع قدري وفيما قادني الى الاقدام على هذا الطلب الاعلى الاجر بعد ان
قومت رجلا واخرت اخرى الماتوجهت الى زيارة البيت الحرام طالبا من ربي فك قيد الاثام
مستشيرا من معنى بشرف في طلعتي ورجعتي بملاقاة الملك العلام العصر مانوي

مرغم انوف القراعين معفر جبهات المعاقين مسعد الدنيا بالاقبال مؤيد الشريعة
الغراء مبيد الكفرة الاشقياء مؤاخذ الدنيا والدين غياث الاسلام والمسلمين ملك
الترك يشوه منزل قدره وهو الكوكب الصوري معالي كهف السعدي ليث الجامع عالم
كان اذا دعت الملوك نزال السلطاني السلطان الاعظم ظل الله في الارض
اجرى الله معالي على صفحات الايام فزر بطرة جبهة الدهر ولا زال تحفى
اقدامها الطاف تعينا ويمم الله سعدا كلما اممنا فحنى عليها ما اسانه كما هو الامن حل
بحانه ولما وجب على شكر نواله واحمده على عميم افضاله ذكرت من الشيء لاجل ذلك
تقربا ولما لم يقبل الخلق لاجل المال فقبل عرضي عن تأليف كتاب
يتضمن عنوانه شريف الثواب يهدي مطالعيه تحف الدعوات الجذابة ويكون تذكرة
لي باقية على مرور الليالي والايام ولا ينسى بكرور الدهور الاعوام فشرعت في حواشي
التلويح مستعينا بالملك الوهاب للفوز بالمتاب ومستمدا من روحانية الاسلاف الكرام
نور الله ضرائحهم وابانا دار السلام متأسيا من انوارهم مستضيئا من شمعة اشعة افكارهم
كما يجب على المتعلم ان يتأسى بالمعلم وعلى المسؤول من الاذكياء للمتعلمين بحسن
الانصاف التحلي عن حلي الجفاء والاعتساف فانا عثرنا على ادراك فيه اقدام وطغى
فيه القلم ان يحصر ان لكل جواد كبوة ولكل صارم نبوة ولن يسلم منسف فقد استهدف
لسهام الذكر من هو اعلى كعبا واكمل ادبا وان لا يسوغ لذلك الملك
العلام ان يجعل هذا الكتاب لهذا الكتاب افضل الاسباب فضل منشوره الرحيم الغفور
وعلى الله الاجواد بحبهم في سبيل الله مشهور المرجو من ذوي عواتهم في خلواتهم وملا
انا اشرع في المقصود مستعينا بالملك المعبود قرر الشيخ الامام الاوحد العلامة الاكمل
الفهامة الاحكام الاتقان والاحكام في اللغة كما يكسر وحكما به مصدر بمعنى مع سمي
المفعول للمبالغة او وضع له بني للمفعول كالدباس والملاقة على العلوم وعبارة قيل ان يكون

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على شموله نعم الحسام وحصول الفقه في الدين اصول في الاسلام حسبنا الله ونعم المصطفى
مرسى الانام بكشف الكروب يوم القيام صلى الله عليه وعلى آله صلوة خالية بالدوام خالية عن صوم
الانصرام فان ابواب العمل مطالعون وابجاب النقل سواطعون على ان العلم وان سمعت
افانينه وتنوعت فرائنه اعز المطالب التي يسرحها الراغب اوسع المكاسب التي يحرص الى تحصيلها الطالب
والعلوم الشرعية اشرف العلوم وانفعها واكمل المعارف وارفعها ادرابها بسط اصلاح للمعاد وتسهيم
الفلاح في المعاش تجلى بها بعد فان بالفتح المعلى من يحلى عنها بحسر يوم الفتح كر هو اعي واصول العلوم
مركزها فائدة وازيحها عائدة وارفعها معارا واسناها ابانة ومقدارا وقد صنف فيه علماء الامة
وفضلاء الملة المشارق والمغارب بجزاهم الله عن خير الجزاء وزقوم ايانا حظا للقاء دار البقاء كتابا
شريفة وزبرا لطيفة عز ان كتاب البلوغ من مؤلفات السيد المحمود والبحر المدقق جامع الاصول والفروع
ناظم در المنقول والمسروع اسوة المدققين قدوة المحصلين الوحيد بالسيد السند السعيد الحاوي سعد الملة والدين
انتشار ذاتي نوره الله سجاياه بتفرقاته واسكنه فسيح ضيافة احصن من سهام البلايا الا مزيد عليها فقد
اصبح هذا العلم به منتحى الازهار مسلسله الابهار شراب المحتوم عما يحسى ودخان الندوس عز اسه
صدري فني لحظة من روض مرامه وفي كل سطر منه عقد الدرر وقد ما كان بلغني في صدري وبحال في طي
ان اكتب عليه حواشي تزيل صعابه وتبطل عز وجوه مخدراته نقابه وكان هو في عز ذلك عوان الزمان
وبلوا في الحدثان الى ان شرح الله تعالى له صدري وان كان سقام عنه وقصر قدري وما دعاني الى
الاقدام على هذا المطلب الاعلى الا مري سعدان قدمت رجلا واخرى اخرى الى المالوحة لما رأيت اسه
المرام طالما مزري اقاله عثرات الانام مستقطا عز فحص شرفات طلعتي ورجعتي بلاقاه الملك الامام
يوم المقام مزعم انوف الزاعمين مفضر بحان الخوافق سعيد رباب الالباب حمد العصب المعتصب
في قوادب الرفاق معز الحق والدنيا والدين غياث الاسلام ومغيث المسلمين ملك بن يكسوع منزل
قدره ذرى الكواكب ضف تعال كنف الندى لمث الحمام باله تأن اذا دعت الكون نزال السلطان
ابن السلطان بن السلطان ما نزيد بن السلطان محمد خان ابن ابرهيم خان ادام الله سعادته على صحات الايام وربط
اطناب دولته باوتاد الدوام ولا زال من العلماء باطلا وبهم عاطلا وبرحم الله عبدا قال امينا فمني
بحران احسانه كما هم اللاسي بعالي شانه ولما وجع شكر نواله والحمد على عميم افضاله تذكرت
قول المتنبي لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد الطوق اني مسعد مالي فصممت عزمي على ان

كتاب

THE BRITISH LIBRARY
ORIENTAL AND INDIA OFFICE COLLECTIONS
1 2 3 4 5 6

كتاب يتضمن عنوانه شرف الغاية ليهدي مطالعوه تحف الدعوات الى جنابه ويكون تذكرة لي
باقية على مرور الليالي والايام ولا تفنى بكرور الشهور والاعوام فشرعت في حواشي البلوغ
مستعينا بالملك الوهاب العلام للصواب ومستمدا من روحانيته الاسلاف الكرام بواهم الله اما
دار السلام مقتبسا من انوارهم مستضيا من مشكوة شعشعة انوارهم كما ابتدر سنة السحاب وبالله فضل علته لانه
من مانه والمسؤول الاذكياء المتفطنين لحلى الانصاف المحلين عن زيتي البغي والاعتساف اذا عثر
واعجاشي ذلك الدهم او طغى به العلم ان يستخر وان من كل جواد كبوة وان لكل صارم نبوة وان لكل
صنف دهر تهدف ومن ذي الذي ترضى سجاياه كلها كفى المرء نبلا ان تعد معايبه فلا ينسى ودكم
الملك المعظم الذي نسب لهذا العلم الجم لا زالت رايات آبائه فضله منشورة الى يوم النشور واعاد
الاجواد بجودهم سيل الله منصوبة الى فيوض الصوب من دعواتهم في خطواتهم وحلواتهم وها انا اشرع
في المقصد مستعينا بالملك المعبود المحمود الحي الذي احكم بكتابه اصول الشريعة الغراء الاحكام الاتقان
واكتساء اللغة كاكتساب والكتابة مصدر كتب بمعنى جمع سمي به المفعول للمبالغة او فعال بمعنى المفعول
كالدباغ والطلاق على المنظوم عبارات قيل ان كتب لا لانه ما كتب كما قيل بل لانه تجمع بالعمل كما
الآن تعال فهو هذا المعنى في العرف العام واشتهر بمعنى الكتابة والمباني كتابه للتسبب الاصول
جمع اصل وهو في اللغة ما يتبنى عليه غيره وقابله الفرع نقل في العرف الى معان تحمى اصطلاحا والمشهور
منها القضية وغيرها لانها ما شرع الله تعالى لعباده من الاحكام من حيث ازمانها كمورد النشان به وهو القرآن
اصح لكن من حيث نطاع بها من دانه اي اطاعه والملكين من حيث املاء المبعوث اياما على امته طلب
الكتاب بمعنى المثبتة قيل او باعتبار الاتفاق عليها قال ملا، القوم على كذا اي اتفقوا عليه والغراء
تانيث الاغر بمعنى الابيض او الشريف من الغرة وهي في الاصل بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم
استعير لكل واضح معروف الخطابي الاصل توجيه الكلام نحو الغرض الذي يهم المتكلم ثم سمي به نفس الكلام
الكلام والحنيفة في المائل عن الاختلال والاعوجاج من الحنف وهو في الاصل الاعوجاج في الرجل ثم استعمل
للميل المجرد اطلاقا لاسم المقيد المطلق وخص الحنيف بمعنى المائل عن الباطل الى الحق واطلق على
المسلم وعلى الدين المستقيم باعتبار تحقق ذلك الميل فيهما ولو طلق المبالغة او على نسبه وهو الحنفي
والمعنى ان يراد بالحنيف ابراهيم عليه السلام فيكون المعنى الملة المنسوبة الى ابراهيم الخليل عليه السلام
دينا قيما ملة ابراهيم حنيفا والسماحة الجود وصف الشريعة الحنفية لما فيها من رفع الاصر والاغلال
وبالبيضاء لنقاية وضوحها عند اولي الالباب ولنقائها عن دنس الاثم فيها وحسن ان تكون تسمية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

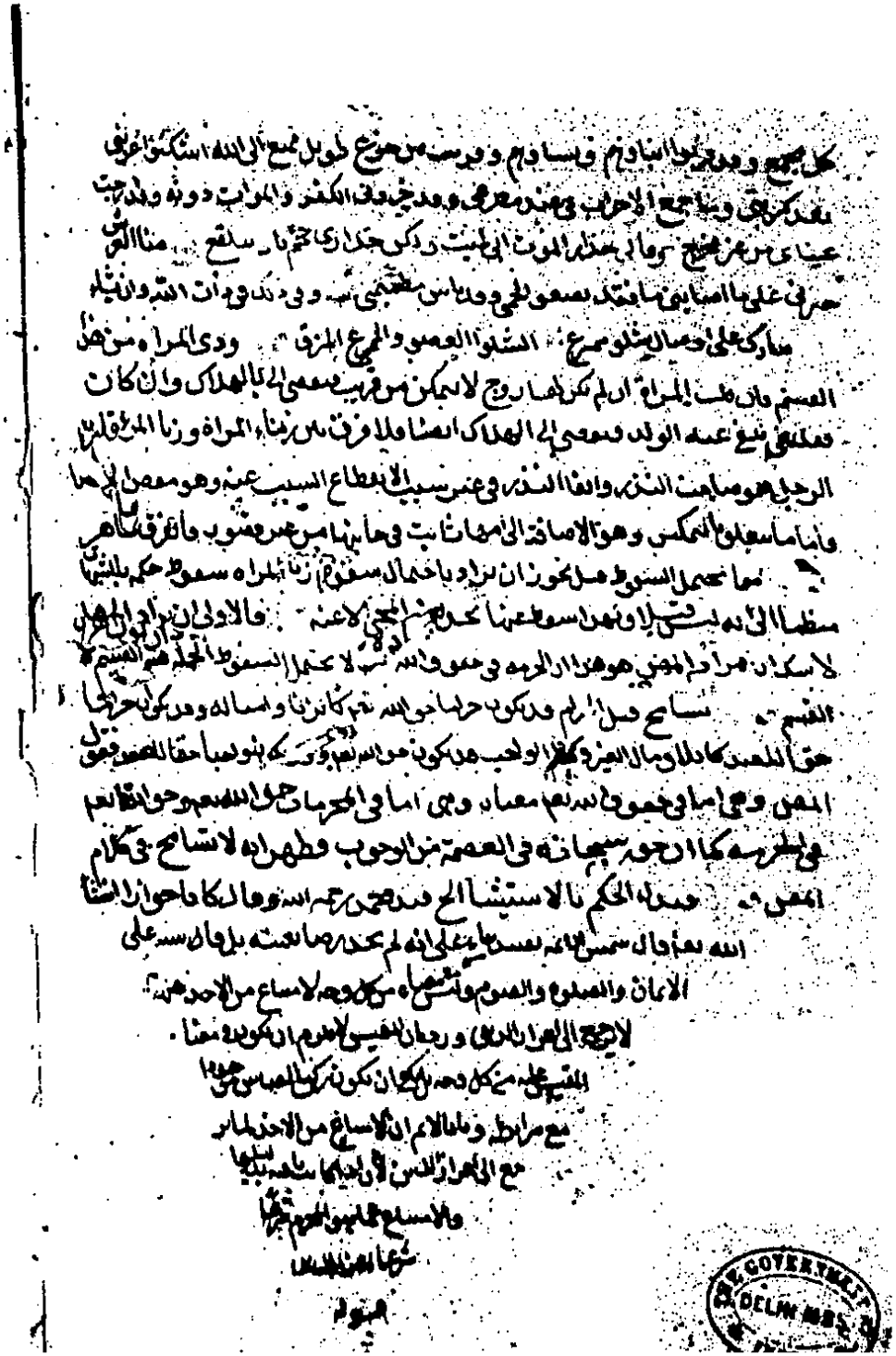

H.M. GOVERNMENT
DELHI MSS

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

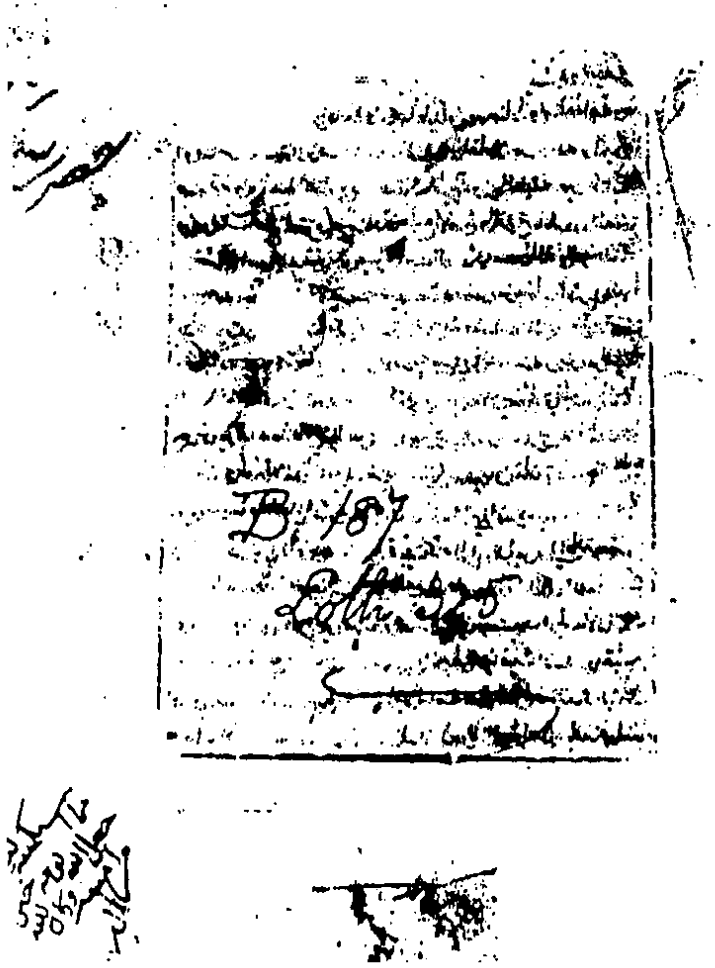

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

THE BRITISH LIBRARY
ORIENTAL AND INDIA OFFICE COLLECTIONS

السورة الأولى - نسخة المكتبة البريطانية الثانية (ب)

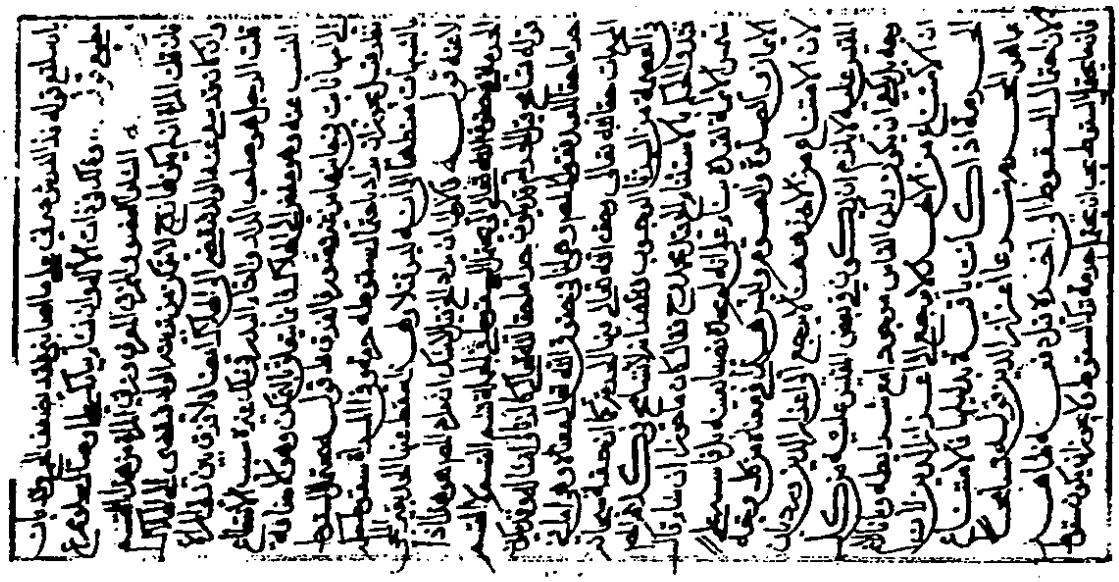

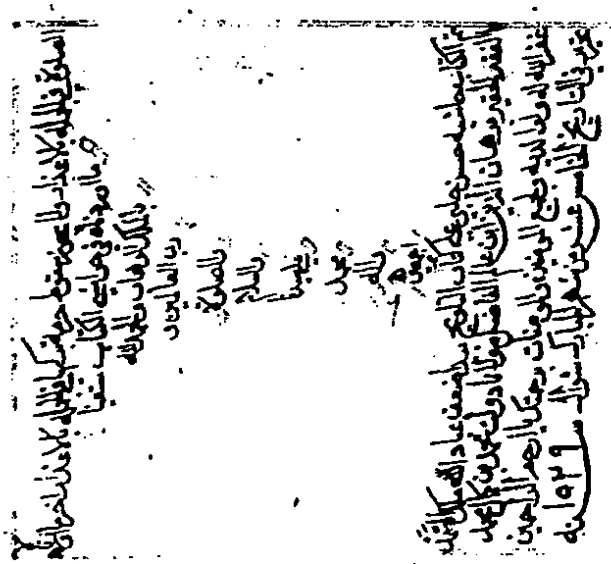

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

القسم الثاني: النص المحقق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

[المقدمة]

الحمدُ لله على شمول [نِعْمَةِ الإحسان][1]، وحصول الفقه في الدين من أصول فخر الإسلام حبيبِ الله: محمدٍ، المصطفى من بين الأنام بكشف الكروب يومَ [القيامة][2]، صلى الله عليه وعلى آله صلاةً [حاليةً][3] بالدوام، خاليةً عن [وصمةِ][4] [الانصرام][5].

[أمَّا بَعدُ][6]؛

فإنَّ أربابَ العقل متطابقون، وأصحاب النقلِ متوافقونَ على أنَّ العلمَ وإن تَشَعَّبَت أفانينه، وتنوعت قوانينه أعزُّ المطالب التي تقترحها[7] القرائح[8]، [وأربحُ][9] المكاسبِ التي يحتج[10] إلى تحصلها[11] الجوانحُ[12]. والعلوم الشرعية أشرفُ العلوم وأنفعُها، وأكملُ المعارفِ وأرفعُها؛ إذ بها ينتظم الصلاحُ للعباد، [وتُغتنم][13] الفلاحُ في المعاد. من تحلى بها فقد فاز بالقَدَحِ المُعَلّى[14]، ومن تخلّى عنها يحشر يوم القيامة كمن هو أعمى.

---

(1) في ب١ : [نِعَمِه الجِسَام]. وهو الأصوب.

(2) في ب١ : [القيام]. وهو أليق بالمقام، مراعاةً لسجع الكلام. والمقصود: القيام من القبور.

(3) في ب١ : [خالية]. وهو خطأ. ومعنى "حاليةً": من الحُلِيّ، أي: مُحلّاةً بالدَّوام.

(4) **"الوصمة: العيبُ في الكلام"**. ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري. **لسان العرب**، بيروت، دار صادر، الأولى. مادة (وصم). وسيشار إليه بـــ: ابن منظور، لسان العرب.

(5) **"الانصرام: الانقطاع"**. ابن منظور، لسان العرب. مادة (صرم).

(6) قوله:[أما بعد] سقط من ب١.

(7) **من الاقتراح؛ وهو ارتجال الكلام. وأيضاً ابتداعُ الشيءِ تبتدعه وتقترِحه من ذات نَفْسك من غير أن تَسمَعَهُ.** انظر: ابن منظور، لسان العرب. مادة (قرح).

(8) **القرائح: جمع قريحة، وقريحة الإنسان طبيعته التي جُبِلَ عليها؛ لأنها أول خِلْقَته. ومنه قولهم: "لفلان قريحةٌ جيدة"، يراد به استنباط العلم لجودة الطبع.** انظر: ابن منظور، لسان العرب. مادة (قرح).

(9) في ب١ : [أوربح]. وهو خطأ.

(10) كذا وردت؛ والصواب أن تكون : [تَجتَنِحُ].

(11) في ب١ :[تحصيلها]. وهو الصواب.

(12) **الجوانحُ: الأضلاع.** ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ت (٣٩٥هـــ). **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. ١٣٩٩هـــ/١٩٧٩م. مادة (جنح). وسيشار له بـــ: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة.

(13) كذا ورد في الأصل؛ **والصواب: [ويغتنم].**

(14) **المعلى: هو السهم السابع من سهام المَيسِر العشر؛ وهو أفضلها.**- وسهام الميسر (القمار): سبعةٌ منها لها أنصباء، وثلاثة لا أنصباء لها، والتي لها أنصباء تتفاوت فيما بينها، والرابح من نال السهم صاحب النصيب الأعلى؛ وهو السهم السابع (المعلى). **والمراد بقوله: "فاز بالقدح المعلى": أي فاز بحظٍ وافرٍ ونصيبٍ عظيم.** انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (فذذ). وابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة (علا).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأصولُ الفقهِ [من أكبرِها][1] فائدةً، [وأربحِها][2] عائدةً، [وأرفعِها مناراً] [3]، وأسناها أبهةً ومقداراً. وقد صنَّفَ فيه علماء المذاهب، وفضلاء المشارق و المغارب- جزاهمُ الله عنا خير الجزاء، ورزقهم [وإيانا][4] حظ اللقاء في دار البقاء- كتباً شريفةً، وزُبُراً لطيفةً. غير أنّ **كتاب التلويح**، من مؤلفات الشيخ المحقق، والنحرير المدقق، جامع الأصول والفروع، ناظم دُرَرِ المعقول والمشروع، أسوةُ المدققين، قدوة المحققين، المؤيد بالتأييد الصمداني، **سعد الملة والدين: التفتازاني.** -[تغمد][5] الله سبحانه بغفرانه، وأسكنه بفضله فسيح جناته- اختص من بينها بمزايا لا مزيدَ عليها. قد أضحت روضةُ هذا العلم به مُفتحةَ الأزهار، مُتسلسلةَ الأنهار. ثمرات التحقيق من عجائبه تُجتنى، [وذخراير][6] التدقيق من غرائبه تُعتنى؛ ففي كل لفظٍ منه روضٌ من المُنى، وفي كل سطرٍ منه عِقْدٌ من الدرر.

[وقد كان قدَماً][7] يَتَلَجلَجُ[8] في صدري، ويَتخالَجُ في قلبي أن أكتب عليه حواشيَ [يذلل][9] صعابه، [ويميط][10] عن وجوه مُخَدَّراته[11] نقابَهُ. وكان يعوّقني عن ذلك عوائق الزمان، وطوارق الحدثان، إلى أن شرح [الله][12] له صدري، وإن كان [يتقاصرُ][13] عنه وضيع قدري. [وفيما][14] قادني إلى الإقدام على هذا المطلب الأعلى الأجري[15]، بعد أن قدمت رجلاً وأخرت أخرى؛ أني [لما][16] توجهت إلى زيارة [البيت][17] الحرام- طالباً من ربي إقالة عثرات [الآثام][18]، مستيقظاً [من][19] [هعيتي][20] -شرفت في طلعتي ورجعتي بملاقاة الملك الهمام، القَرْم[1]

---

(1) في ب١ : [من أكثرها].

(2) في ب١ : وأزبحها.

(3) في ب١ :[ورافعها معاراً].

(4) في ب١ : إيانا.

(5) في ب١ : **تغمده. وهو الصواب**؛ لأن الجملة بعد حذف الضمير المتصل "الهاء" تبقى بلا مفعول به، والفعل تغمد فعلٌ متعدٍ.

(6) كذا ورد في الأصل . وفي ب١: **[ذخائر]. وهو الصواب.**

(7) في ب١ : وقدماً كان.

(8) **التَّلَجْلُج: التردد في الكلام.** وتَلَجْلَجَ بالشيء بادَرَ. ابن منظور، لسان العرب، مادة (لَجَجَ).

(9) في ب١: [تزيل].

(10) في ب١ : [تميط].

(11) المُخَدَّرات: جمع مُخَدَّرة. ويراد بها الجارية التي تلزم خِدرها. والخِدرُ: سِتْرٌ يُمد للجارية في ناحية البيت، ثم صار كل ما واراك من بيت أو نحوه خِدراً. **ويريد بقوله: "ويميط عن وجوه مخدراته نقابه" أنه سيكشف الستور عما ووري وخفي على الناس من كتاب التلويح.**

(12) في ب١: [الله تعالى].

(13) في ب١ : غير واضحة، وكأنها : [يتقام].

(14) في ب١ : [ومما].

(15) كذا وردت في الأصل، **والصواب: الأخرَى.**

(16) في ب١ : [الما]، وهو خطأ.

(17) في ب١: [بيت الله].

(18) في ب١ : [الأنام].

(19) في ب١ : [عن].

(20) كذا تصحفت في الأصل. وفي ب١ : **[هجعتي] وهو الصواب.** والهجعة: النومة الخفيفة من أوّل الليل. ابن منظور، لسان العرب، مادة (هجع).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القَرْم[1] القِمْقام[2]، مرغم[3] أنوف الفراعين، مُعْقِر[4] هِجَان[5] الخواقين[6]، مُستعبِداً[7] أرباب الألباب، مُغمِد القضيب[8] القِرْضاب[9] في قِراب[10][الرقاني][11]، معز الحق والدنيا والدين، غِياث الإسلام [والمسلمين][12] :

ملكٌ يُرِيْكَ شُسُوْعُ مَنْزِلِ قَدْرِهِ [زُهْرَ][13] الكواكب منه صف نعال
كهف الندى ليث المجامع ما له ثانٍ إذا دعت الملوك نزال[14]

السلطان ابن السلطان: [السلطا][15] بايزيد بن السلطان محمد خان[16] – أجرى الله معاليه على صفحات الأيام، وربط [دولته][17] بأوتاد الدوام، ولا زال متن العلماء بألطافه متيناً، /[18] ويرحم الله [تعالى][19] عبداً قال

---

(1) **القَرْم من الرجال السيد الرئيس.** ابن منظور، لسان العرب، مادة (قرم). وفي سنن أبي داود أنّ **علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: "أنا أبو الحسن القَرْم..."**. كتاب الخراج، باب في بيان مواضع قسم الخمس وسهم ذي القربى.

(2) **ظ لو٣ ص ٢أ. والقمقام: "السيد الجامع للسيادة الواسعُ الخير"**. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة. مادة (قم).

(3) في ب١ : [مزعم]. وفي الأصل غير منقوطة.

(4) في ب١: [معفر]. جاء في معنى معقر: **"ورجلٌ مِعْقَر، إذا كان يَعقِر البعير"**. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (٢٢٣-٣٢١هـ) ،الاشتقاق، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، ص٣٤٦. و **"ورجل مُعْقِرٌ، كمُحْسن : كَثِيرُ العَقَارِ"**. تاج العروس، مادة (عقر).

(5) جاء في لسان العرب **"والهجان من الإبل: البيض الكرام"**. ابن منظور، مادة (هجن). و في ب١: تيجان. وقد اقتبس عبد القادر البغدادي (١٠٣٠-١٠٩٣ه) في كتابه خزانة الأدب بعضاً من خطبة حسن جلبي هذه ليمدح بها السلطان محمد خان الرابع بن السلطان إبراهيم خان؛ وجاء فيها : **"ومعفر تيجان الخواقين"**. وهو موافق لما في نسخة ب١؛ وعلى كلا الحالين فإن المقصود من العبارتين واحدٌ، وهو إذلال ملوك الأعداء والانتصار عليهم، وإن كان ما في ب١ أقرب. البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي،ج١ ص٢٨.

(6) **الخواقين جمع خاقان. وهو اسمٌ لكل مَلِكٍ من ملوك الترك "خَقَّنوه" على أنفسهم؛ أي ملّكوه ورأسوه. وهي لفظة تركية وليست من العربية.** ومنها أُخِذَ (خان) لملك الروم، و(فان) لملك العجم. الزبيدي، تاج العروس، مادة (خقن).

(7) في ب١: [مستعبد]، ولعله الصواب.

(8) القضيب: السيف القطّاع. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة (قضب). وابن منظور، لسان العرب، مادة (قضب).

(9) القرضاب: السيف القاطع؛ يقطع العِظام. ابن منظور، لسان العرب، مادة (قرضب).

(10) قِراب السيف: حِفْنُهُ، وهو وعاء يكون فيه السيف بغمده وحمالته. الجوهري، الصحاح، مادة (قرب).

(11) كذا وردت في الأصل. وفي ب١: [الرِّقاب]. وهو الصواب.

(12) في ب١: [ومغيث المسلمين].

(13) في ب١ : [زمر]. وهو خطأ.

(14) الظاهر أن هذا البيت من نظم حسن جلبي.

(15) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. في ب١ : [بن السلطان]. والصواب: [السلطان].

(16) مرَّ آنفاً أنّ (خان) اسمٌ لملك الروم، مشتقة من خاقان ملك الترك.

(17) في ب١:[أطناب دولته]. ولعله الصواب.

(18) **من هنا بدأت نسخة ب٢، حيث أن الوجه الأول من اللوحة الثالثة– وهي أولى صفحات الكتاب– طمست كلماتها جميعاً.**

(19) سقط من ب١ و ب٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

[آمينا][1]- فعمَّني بجهات إحسانه؛ كما هو اللائق بعالي [شانه][2]. ولمّا وجب عليّ شكر نواله، والحمد [لله][3] على عميم أفضاله، تذكرت **قول المتنبي:**

لا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيها ولا مَالُ فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إنْ لَمْ [يُسْعِدِ][4] الحالُ[5]

فصممت [غرضي عن][6] تأليف[7] كتاب يتضمن عنوانه شريف ألقابه لِيُهْدِي مُطالِعوه، تُحَفَ الدعواتِ إلى جَنابه، ويكون تذكرةً مني باقيةً على مرور الليالي والأيام، ولا[يفنى][8] بكرور الشهور والأعوام؛ فشرعت **في حواشي التلويح**؛ مستعيناً بالملك الوهاب الملهم للصواب، ومُستمِداً من روحانية الأسلاف الكرام -بوأهم [الله][9] وإيانا [دار][10] السلام-، مقتبساً من أنوارهم، مستضيئاً من شعشعة أشعة أقمارهم:

كالبحر [يسقيه][11] السحاب وما له [فضلٌ][12] لأنه [من][13] مائه[14]

[فالمسؤول][15] من الأزكياء المتحلين [بحلي][16] الإنصاف، المتخلين عن [دخيلَتي][17] البغي والاعتساف؛ [فإذا][18] عثروا على شيء [إذ][19] [زلت][20] فيه القدم، أو طغى به القلم؛ أن [يستحضروا][21] **[أنّ لكل جوادٍ كَبوة، [ولكل][22] صارمٍ نَبوة][23]، وأنّ من صَنَّف فقد استُهدِف:**

---

(1) اللهم آمين. في ب٢ : [آمين].

(2) في ب١ : [شاءنه].

(3) سقط من ب١ و ب٢.

(4) في ب١ : [تسعد]. وهو موافق لما في ديوانه المطبوع. والحال تؤنث وتذكر.

(5) **ديوان أبي الطيب المتنبي**، تحقيق وتعليق: عبد الوهاب عزام، دار المعارف، ١٩٩١م، ص٥٠٢.

(6) في ب١ و ب٢: [عزمي على]. وهو الصواب.

(7) ب١ لو٢أ.

(8) في ب١ : [تفنى]. وفي ب٢ : [تفتني].

(9) في ب٢ : [الله تعالى].

(10) في ب١: [در].

(11) في ب٢ : [سقيه]. وهو خطأ.

(12) في ب١ و ب٢ : [فضل عليه]. وهو الصواب.

(13) في ب٢ : [ماء من].

(14) قاله **هبة الله بن الحسين بن أحمد البغدادي. الشهير بالبديع الإسطرلابي**. صانع الإسطرلاب المشهور. كان متفنناً في العلوم: في الأدب والفلك والطب، تفرد بصناعة الآلات الفلكية، وغيرها. و لم يخلفه في صناعته مثله. ونصه من معجم الأدباء:

كالبحر يمطره السحاب وماله فضلٌ عليه لأنه من مائه

والصواب ما جاء في معجم الأدباء، وأما ما في المتن فمكسورٌ.

انظر ترجمته في: الحموي، ياقوت الحموي الرومي. معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، بيروت- لبنان، دار الغرب الإسلامي، الأولى ١٩٩٣م، ج٦، ص٢٧٦٩-٢٧٧١.

(15) في ب١ : [والمسؤول].

(16) في ب٢ : [علي]. وهو خطأ.

(17) في ب١: [رزيلتي]. وفي ب٢ : [رذيلتي]. وهو الصواب.

(18) في ب١ و ب٢ : [إذا].

(19) سقط من ب١ و ب٢.

(20) في ب٢ : [رات]. وهو خطأ.

(21) في ب٢ : [يتسحضر].

(22) في ب١ : [وأن لكل].

(23) في ب٢ : [فإن لكل صارم نبوة] .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن [الذي][1] [ترضى][2] سجاياه [كلها] [3] كفى المرء نبلاً[4] أن تعد[5] معائبه[6] [7]

و[أن][8] لا ينسوني، وذلك الملك المعظم[9]- الذي تسبب لهذا الجمع [أفضاله][10]، لازالت راياتُ آياتِ فضله منشورةً إلى يوم النشور. وأجناده الأجواد بمهجهم في سبيل الله منصورة إلى نفخ الصور- من دعواتهم[11] في [خلواتهم][12]. **وها أنا أشرع في المقصود[13] مستعيناً بالملك المعبود.**

([1]) في ب١ : [ذى الذي].

([2]) في ب٢ : [يرضى].

([3]) سقط من ب٢.

([4]) في ب٢ : [نيلاً].

([5]) في ب٢ : [بعد].

([6]) في ب٢ : [معايبه].

([7]) والبيت قاله: **يزيد بن محمد المهلبي**؛ وهو "شاعرٌ محسن راجز. من الندماء الرواة، من أهل البصرة، اشتهر ومات ببغداد... اتصل بالمتوكل ونادمه ومدحه ورثاه بقصيدة من عيون الشعر، أوردها المبرد في الكامل". الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي الدمشقي (ت١٣٩٦). الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، الخامسة عشرة أيار ٢٠٠٢م. **ونسبة البيت له في:** الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري. **لباب الآداب**، تحقيق: أحمد حسن بسج، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.ص ١٨٩-١٩٠ وابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمدبن عبد البر النمري القرطبي. **بهجة المجالس وأنس المجالس وشحذ الذاهن والهاجس**، تحقيق: محمد مرسي الخولي، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، ص٦٥٣.

([8]) سقط من ب١.

([9]) والمعنى: وأن لا ينسوني ولا ينسوا ذلك الملك المعظم من دعواتهم.

([10]) سقط من ب١.

([11]) في ب٢ : [دعوايهم].

([12]) في ب١ و ب٢ : [خلواتهم وحلاواتهم].

([13]) في ب٢ : [المقصور].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قوله: (الحمد لله الذي أحكمَ بكتابه أصولَ الشريعة الغراء) اهـ.

الإحكام[1]: الإتقان. **والكتاب** في اللغة كالكَتب والكتابة، مصدر كَتَبَ؛ بمعنى: جَمَعَ. سُمِّي به المفعول للمبالغة، أو[2] : فعال؛ بُني للمفعول كاللباس. وإطلاقُه على المنظومِ عبارةً قبل[3] أن يُكتبَ[4]، لا لأنه فيما[5] يُكتب كما ظُنَّ؛ بل لأنه مجموعٌ بالفعل كالنقوش، إلا أنْ يقال: هُجِرَ هذا المعنى في العرف العام، واشْتُهِرَ في [تصوير اللفظ بحروفٍ [هجائه][6]][7].

والباء في "**بكتابه**" للسببية. **والأصول** جمع أصل؛ و[هو][8] في اللغة ما يُبنى[9] عليه غيره [من حيث يبنى[10] عليه][11]، ويقابله الفرع. نُقِلَ في العرف إلى معانٍ يجيء تفصيلها.

والشريعة: تعم[12] الفقه وغيره؛ لأنها ما شرعَها[13] [الله][14] لعباده من الأحكام من حيث إنها كمورد[15] الشاربة؛ وهي: الدين –أيضاً– لكنْ من حيث [إنها يطاعُ][16]، مِنْ دانه: أي أطاعه. **والملة؛** [كلن][17] من حيث إملاء المبعوث إياها على أمته، من أمللت[18] الكتاب؛ بمعنى: أمللته[19]. قيل: أو باعتبار الاتفاق عليها، يقال: مل[20] القوم على كذا؛ أي اتفقوا عليه.

---

(1) في ب١ : لاحكام. وهو خطأ.

(2) في ب٢ : لرو. وهو خطأ.

(3) في ب٢ : قيل.

(4) ظ لو٣ ص٢ ب.

(5) في ب١ و ب٢ : مما.

(6) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. في ب٢ : هجاية. **والصواب: هجائية.**

(7) قوله [تصوير اللفظ بحروف هجائه] سقط من ب١، وحل محله قوله[معنى الكتابة].

(8) سقط من ب٢.

(9) في ب١ و ب٢: يبتنى

(10) في ب٢ : يبتنى.

(11) سقط من ب١.

(12) في ب٢ : يعم. وهو خطأ.

(13) في ب١ و ب٢ : شرع.

(14) في ب١ و ب٢ : [الله تعالى].

(15) في ب٢ : لمورد.

(16) في ب١ : [يطاع لها]. وفي ب٢ : [أنه يطاع لها].

(17) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. وفي ب١ و ب٢ : لكن. وهو الصواب.

(18) في ب٢ : املات.

(19) في ب١ : **أمليته. وهو الصواب.** وفي ب٢ : املته.

(20) في ب١ : ملاء.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والغراء: تأنيث الأغر، بمعنى الأبيض أو الشريف؛ من الغرة وهي في الأصل بياضٌ في جبهة الفرس فوق الدرهم[1]. استُعيرَ لكل واضحٍ معروف. **والخطاب**[2] في الأصل: توجيهُ الكلام نحو الغير للإفهام. [نُقِلَ إلى ما][3] به التخاطب من الكلام.

والحنيفية؛ أي: المائلة عن الاختلاف[4] والاعوجاج، من الحنف؛ وهو في الأصل الاعوجاج في الرجل؛ فاستُعْمِلَ[5] للميل المجرد إطلاقاً لاسم المقيد على [المخصص][6]. وخُصَّ [الحنيف][7] المائل عن الباطل إلى الحق. وأطلق على المسلم وعلى الدين المستقيم باعتبار تحقق [ذلك][8] فيهما [وأُلحِقَ][9] للمبالغة، أو على نسبة فرد الجنس إليه. ولا يَبْعُدُ أنْ يُراد بالحنيف: إبراهيم عليه السلام ؛ فيكون [المعنى][10] الملة المنسوبة إلى إبراهيم [عليه السلام][11] الحنيف، قال الله تعالى: ﴿دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾[12] [الأنعام:١٦١].

والسماحة: الجود[13]. وُصِفَت[14] الشريعة الحنيفية [به][15] لما فيها من رفع الإصر[16] والأغلال. وبالبيضاء[17] لغاية وضوحها عند أولي الألباب، أو[18] لنقائها عن دنس الارتياب. ويحتمل أن يكون **السَّمْحَة**[19]؛ بمعنى: السَّهلَة[20]، والمسامحة: المساهلة. وسهولة هذا الدين لاشتماله على المرخصات [ظاهر][21].

---

(1) في ب٢ : الدراهم.

(2) في ب١ : الخطاب.

(3) قوله [نقل إلى ما] طمس في ب١، وسُبِقَ بـ[ثم].

(4) في ب١ و ب٢ : الاختلال.

(5) ب٢ لوب٣.

(6) في ب١ و ب٢ : [المطلق]. وهو خطأ.

(7) في ب١ و ب٢ : **[الحنيف بمعنى]. وهو الصواب.**

(8) في ب١ و ب٢ : [ذلك الميل].

(9) في ب١ و ب٢ : [وألحق الياء].

(10) سقط من ب٢.

(11) سقط من ب١ و ب٢.

(12) جاء في الأصل : {ديناً ديناً} مكررة؛ وهو خطأ.

(13) في ب٢ : الجودة.

(14) في ب٢ : ووصف.

(15) سقط من ب٢.

(16) في ب٢ : لإصر.

(17) في ب٢ : وبالبياض.

(18) في ب٢ : أي.

(19) ب١ لوب٢.

(20) في ب٢ : المسهلة.

(21) سقط من ب٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قال الخطابي : "الكلام[1] يحتمل التمثيل [تصويراً لحال إحكام أساس الشريعة ورفع بنائها ونمائها نماء الاعتبار[2]، و[3] تشبيهاً لها [بإحكام][4] الشجرة [...][5] أي غصنها". هذه[6] كلامه بعبارته][7].

وفيه بحثٌ؛ **أما أولاً**: فلأنّ التمثيلَ من قبيل الاستعارة المصرحة، ومن شرط الاستعارة تناسي التشبيه، [وكقوله][8]: "كشجرة طيبة" [ولو][9] في فقرةٍ[10] أخرى صريحٌ في تشبيه الشريعة على ما [زعمه][11] من أنّ المراد بالكلمة الباقية الشريعة؛ فيخرج الكلام عن صلاحية[12] الاستعارة،[كما][13] أُخْرِجَ قوله تعالى:﴿وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾[14][فاطر:١٢] ما قبلها[15] أعني: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْبَحْرَانِ هَـٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ [سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ][16] وَهَـٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [فاطر:١٢] [...][17] عن الاستعارة إلى التشبيه. صَرَّحَ به صاحب الكشاف[18]، مع أنه أبعد في الإنباء عن التشبيه مما نحن فيه.

---

(1) في ب١ : كلام.

(2) في ب٢ : **الاعتباء. وهو الصواب.** والاعتباء: من "عبأ"؛ قال ابن فارس : "العين والباء والهمزة والحرف المعتل غير المهموز أصلٌ واحد، يدل على اجتماعٍ في ثِقَل". معجم مقاييس اللغة، مادة (عبأ). وتأتي بمعانٍ قريبة، مثل جعل الشيء بعضه على بعض، والتجهيز والتهيئة والترتيب، ومنه قول عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه: «عبأنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ببدرٍ ليلاً». انظر: لسان العرب، مادة عبأ. والمراد بأن الله عز وجل رفع بناء الشريعة وجهزها وهيأها على أحسن وجه. والله أعلم.

(3) في ب٢ :

(4) في ب٢ : [بحال إحكام].

(5) في ب٢ زيادة: **[ورفع فروعها. فعلى هذا يكون الأصول جمع أصل الشجرة، والفروع جمع فرع الشجرة].**

(6) كذا وردت في الأصل، والصواب أن يقال: **هذا.**

(7) في ب١ : [تشبيهاً بحال الشريعة في إحكام أساميها ورفع بنائها بحال الشجرة في إحكام أصولها وفرع فروعها].

(8) سقط من ب١. وفي ب٢ : قول.

(9) سقط من ب١.

(10) ظ لوع ص ٣ أ.

(11) في ب٢ : [زعمه الخطابي].

(12) في ب١ و ب٢ : صلاحيته.

(13) في ب١ : [أما]. أو لعلها :[لما] .

(14) في ب٢ : يأكلون.

(15) في ب١ و ب٢ : قبله.

(16) قوله تعالى: ﴿سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ﴾ سقط من ب١.

(17) جاء هنا في ب١ قوله: [والمراد بهما المؤمن والكافر].

(18) انظر: الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزمي. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٧م. ج٣، ص٣٠٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأما ثانياً: فلأنّ الاستعارة المُصرّحة؛ هي: أن يذكر عين لفظ [المشبه][1]، ويراد المشبه. ولهذا[2] صرّحوا بامتناع أدنى تغيير في الأمثال، ولو تبديل[3] حركة أخرى[4] [لا][5] يقتضيها المضرب. وعللوه بأنها تخرج[6] عن الاستعارة. وههنا[7] إحكام [الأصل][8] ورفع الفرع بالخطاب ليس حال الشجرة التي هي المشبه بها، فكيف يكون تمثيلاً؟!.

إذا عرفت ذلك؛ فالكلام: إمّا مِنْ قبيل الاستعارة [المرشحة][9]، بأنْ يُقال: شبَّه[10] [الشريعة][11][الشريفة][12] بشجرة لها أصول وفروع استعارةً بالكناية، وأثبت لها هاتين تخييلاً. ولهما [نفس الأحكام والرفع ترشيحاً][13].فالأصول[14] والفروع حقيقة، وإثباتهما للشريعة [مجاز عند صاحب الإيضاح[15]، وبالعكس عند السكاكي[16].

---

(1) في ب١ و ب٢ : [المشبه به]. وهو الصواب.

(2) في ب١ : ولذا.

(3) في ب١ و ب٢ : بتبديل. وهو الصواب.

(4) في ب١ و ب٢ : بأخرى. وهو الصواب.

(5) قوله [لا] سقط من ب١. وهو الصواب.

(6) في ب٢ : يخرج.

(7) في ب١ : هنا.

(8) في ب١ و ب٢ : [الأصل بالكتاب].

(9) في ب١ :[بالكناية].

(10) في ب١ : تشبيه. وقد كتبت بدون نَقْط.

(11) في ب٢ : [نفس الشريعة].

(12) قوله [الشريفة] سقط من ب١ و ب٢.

(13) في ب١: الجملة غير واضحة وهي مبدوءة بقوله : [الأحكام والفروع].

(14) في ب١ : والأصول.

(15) **صاحب الإيضاح هو: محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي جلال الدين القزويني الشافعي** (٦٦٦-٧٣٩هـ)، المعروف بخطيب دمشق. قاضٍ، من أدباء الفقهاء. أصله من قزوين، ومولده بالموصل. من كتبه: تلخيص المفتاح في المعاني والبيان، والإيضاح في شرح التلخيص. انظر: الزركلي، الأعلام، ج٦ ص١٩٦.

(16) **السكاكي**، سراج الملة والدين أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي (ت ٦٢٦هـ). إمام في النحو والتصريف والمعاني والبيان والاستدلال والعروض والشعر، وله النصيب الوافر في علم الكلام وسائر الفنون. من مؤلفاته: **مفتاح العلوم**: احتوى اثنا عشر فناً من فنون العربية. انظر ترجمته في : السيوطي، بغية الوعاة، ج٢ ص٣٦٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وإما محمولٌ على الظاهر؛ [بأنْ يكون][1] أصول الشريعة على][2] أدلتها[3] الكلية التي هي غير الكتاب، أعني: السنة، والإجماع، والقياس، لا الكتاب -أيضاً- ؛ كيلا يلزم [الشيء][4] بنفسه. ولا ضير في إخراجه إذ[5] يلزم[6] محكميته في نفسه بطريق الأولوية. [أو][7] الأربعة بأنْ يُراد بإحكام الكتاب بنفسه إحكام معانيه، وإحكامه[8] بوصفه الذي هو الإعجاز؛ [إذ][9] فهو مُحْكَمٌ ومُحْكَمٌ بِهِ باعتبارين. أو يراد: أنَّه أُحْكِم أدلة[10] الأحكام، بأنْ جعل محكم كتابه الذي ينتهي إليه السنة والإجماع [والقياس][11] واحداً[12] منها؛ فصارت [الأحكام][13] مُحْكَمَةً[14] الأول[15]. و[إمَّا بأنْ][16] يُحْمَلَ[17] على أدلتها[18] التفصيلية الجزئية؛ فوجه إحْكامِها بالكتاب أنَّ كُلَّ ما يدل على حكم شرعي ليس بالغاً حد الإعجاز حتى يثبت ويتقرر بنفسه، فهو مُحكمٌ بغيره[19]؛ أعني ما هو معجز من الكتاب.

و[الظاهر أنَّ][20] المراد بالفروع في هذين الوجهين: الأحكام [العملية؛ فإنها فروع بالنسبة[21] إلى الاعتقاديات][22]. وبإحكام الأصول: إثبات حجيتها[23]، وإفادة القطع بها. ووجه[24] إسناد إحكام الأصول إلى

---

(1) في ب٢ : [إما بأن يحمل]. وهو خطأ.

(2) سقط من ب١.

(3) في ب١ : اولته.

(4) في ب١ و ب٢ : [إحكام الشيء]. وهو الأوضح بحسب سياق الكلام.

(5) في ب١ : او

(6) في ب١ : سقط جزء من كلمة [يلزم] بسبب التصوير.

(7) في ب١ : [أو يراد].

(8) في ب١ : إحكام.

(9) سقط من ب١ و ب٢.

(10) في ب١ : اولة./ ب٢ لو٤أ.

(11) سقط من ب١.

(12) في ب١ : واحدٌ.

(13) في ب٢ : [للأحكام الإحكام].

(14) في ب١ : فحكمه. وهو تصحيف.

(15) في ب١ و ب٢ : الأصول. وهو الصواب.

(16) في ب١ : [وامان].

(17) في ب١ : يحتمل. كتبت من غير نَقْط.

(18) في ب١ : اولتها.

(19) في ب١ و ب٢ : لغيره.

(20) سقط من ب١.

(21) ظ لو ٤ ص ٣ ب.

(22) في ب١ : [الأحكام المتفرعة عن الأدلة].

(23) في ب١ : جهتها. وفي ب٢ طمس أول الكلمة.

(24) في ب١ : ووجهه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الكتاب، ورفع[1] الفروع [إلى][2] الخطاب: أنّ الإحكام بواسطة إعجاز الكتاب. [وأمّا رفع][3] الفروع؛ فليس مختصاً به؛ بل لمطلق الخطاب، أو[4] لتحسين [الكتاب][5]، والتفنن[6] في العبارة[7]، أو لأنّ وصف الكتاب بالخطابيّة فيما لا يزال على ما ذهب إليه البعض. ومعلومٌ أنّ رفع المدلول متأخر عن إحكام الدليل؛ فجعل المتأخر للمتأخر[8] والمتقدم للمتقدم.

قيل: المراد: "بالأصول العقائد الدينية لا الأدلة الأربعة؛ حتى يلزم إحكام الشيء بنفسه". وبالفروع: "الأحكام العملية المبنية عليها". وفيه بحثٌ؛ لأنّ العقائد الدينية تشمل قولنا: الكتاب حجة، فإنها من المسائل الكلامية المتعلقة بالصفات. ففي إحكام العقائد [بالكتاب][9] يحتاج إلى تعسفاتٍ ذَكَرَها القومُ على تقديرِ أن يُراد بالأصول: "الأدلة". على أنّ فيه[10] شائبة إثبات الأصل بالفرع؛ [لا][11] ثبوتَ الكتابِ فرعُ ثبوتِ الذاتِ و[12]بعض الصفات. اللّهم [إلا أن][13] يعمم[14] الإحكام كون المحكم معتداً[15] به بالمحكم [به][16]. وقد يحمل الأصول على القواعد الكلية الشرعية[17] أعني الكبريات[18]، والفروع على النتائج. والمراد بإحكام الأصول في الوجهين الأخيرين[19]: تثبيتها[20] وتقريرها[21] على وجهٍ وكيد[22]. وبرفع[23] الفروع في الوجوه الأربعة الأخيرة: إظهارها[24] وبناؤها[25] على الأصول،

---

(1) في ب١ : وفرع. وفي ب٢ : فدفع. وما في الأصل أصوب.
(2) سقط من ب٢.
(3) في ب١ : [اما فرع].
(4) في ب٢ : و.
(5) في ب١ و ب٢ : [الكلام].
(6) في ب٢ : اليقين.
(7) في ب١ : العبادة.
(8) ب١ لو٣أ.
(9) سقط من ب٢.
(10) في ب٢ : منه.
(11) في ب١ و ب٢ : [لأنّ]، وهو الصواب.
(12) في ب١ : أو.
(13) في ب١ : [الان].
(14) في ب١ : تعم. كتبت بدون نَقْطٍ. وفي ب٢ : يعم.
(15) في ب١ : مقيداً.
(16) سقط من ب١.
(17) في ب٢ : الشريعة.
(18) في ب١ : الكرويات.
(19) في ب١ : الآخرين.
(20) في ب١ : تشبهها.
(21) في ب١ : وتقررها.
(22) في ب٢ : وكيل.
(23) في ب٢ : ويرفع.
(24) في ب١ : اظهرها.
(25) في ب١ : بناءها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بمنزلة أشياء مرفوعة فوق أخرى وإعلاؤها[1] بحيث يصل إليها الأنظار و يدركها الأفكار[2]. ويجوز أن يراد برفع الأحكام إعلاء[3] مرتبتها[4] في نفسها[5]، أو بالنظر إلى الغير، أو بلاغها[6] إلى [الغير] [7]، مِنْ رَفَعَ القضية إلى القاضي. ولا يخفى ما في القرينتين [بعد رعاية [برعاية][8] الاستهلال] [9] من صنعة[10] الطباق ومراعاة النظر وحسن موقع[11] الإحكام من الأصول و[الرفع[12] من][13] الفروع.

قوله: (حتى أضحت كلمته باقية[14]) اهـ : غايةٌ لمجموعِ الإحكام والرفع. **وأضحت**؛ بمعنى[15]: صارت؛ [اختيرت عليها لما فيها] [16] من الإنباء عن الظهور. **وحتى**: إما عاطفة على ما هو ظاهر كلام المفتاح[17] وصريح كلام الشارحين[18] في قوله:

وكنت فتىً[19] مِنْ جُنْدِ إبليس فارتمى بي[20] الحالُ[21] حتى صارَ إبليسُ من جُنْدي[22]

---

(1) في ب1 : واعلاها. وهو خطأ.

(2) في ب2 : للأفكار.

(3) في ب1: اعالي.

(4) في ب2 : مرتبها.

(5) في ب1 : انفسها.

(6) في ب1 و ب2 : ابلاغها.

(7) سقط من ب1.

(8) في ب2 : براعة. وهو الصواب.

(9) سقط من ب1.

(10) في ب2 : صيغة.

(11) في ب1 : مرقع.

(12) في ب1 : الفرع. **والصواب ما جاء في الأصل.**

(13) قوله : [الرفع من] سقط من ب2.

(14) في ب1 و ب2 : الباقية.

(15) في ب1 : أي.

(16) في ب1 : [اعتبر اليها].

(17) قال السكاكي في مفتاح العلوم: "وأما الحالة التي تقتضي العطف فهي: إذا كان المراد تفصيل المسند إليه مع اختصار، كقولك: جاء زيد وعمرو وخالد، أو تفصيل المسند مع اختصار، كقولك: جاء زيد فعمرو فخالد، أو ثم عمرو ثم خالد، أو جاء القوم حتى خالد، ولا بد في حتى من التدرج كما ينبئ عنه قول من قال:

وكنت فتى من جند إبليس فارتقى بي الحال حتى صار إبليس من جندي"

ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور. بيروت– لبنان، دار الكتب العلمية، الأولى١٩٨٣م. ص ١٩٠-١٩١.

(18) في ب2 : الشرحين. انظر: القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، بيروت، دار الجيل، ص٣٢.

(19) ظ لو ٥ ص ٨ أ.

(20) في ب2 : في.

(21) في ب1 : الاحال. وهو خطأ.

(22) لم أقف على قائل هذا البيت رغم اشتهاره في كتب اللغة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وإن[كان] [1] يأباه جماعة من النحاة. [أو ابتدائية] [2]، أو جارّة، بتقديرِ أنْ بعدها، [كما ذهَب إليه ابن مالك[3]][4]. ولا بُعد في ارتكاب التقدير لرعاية الأصل، أعني الجر فإنّ الاستئناف والعطف من[5] الفروع[...] [6].

[قال الخطابي:" المراد **بالكلمة الباقية** الشريعة. باعتبار[أنّ جلّها][7] وحي من [الله][8]؛ و[9]إنها [كلام][10] الرسول[11]. وفيه بحثٌ؛ **أما أولاً**: فلأنه يلزم [حينئذٍ اتحاد] [12] الغاية والمغيَّا. اللّهم إلا أن يعتبر في الرسوخ والشموخ زيادة في الإحكام والرفع. **وأما**[13] **ثانياً** : فلأنه يصير قوله:" كشجرة طيبة" *[14] تكراراً[15]؛ إذ شبهت الشريعة بتلك الشجرة سابقاً. اللّهم إلا أنْ يُقال أنه تصريحٌ بما عُلِمَ ضِمْناً وتوكيدٌ له. أو يعتبر [تخصيص المشبه به ههنا][16] بالأوصاف المذكورة.

[وقيل:] [17] المراد بالكلمة كلمة التوحيد؛ فإنها مُصرِّحَةٌ بنفي الشريك، وإثبات النبوة لسيدنا محمد ﷺ، ومتضمنةٌ لجميع الاعتقادات[18] التي بمنزلة الأساس، والعمليات التي بمنزلة البناء. ووجه تَرتُّبِ رسوخ أساس الكلمة وشموخ بنائها على ما سبق [ترتب علمنا][19] عليه. وأنت خبيرٌ بأنه يمكن بهذا أيضاً دَفْعُ الإيراد[20] الأول][21] عن كلام

---

(1) قوله [كان] سقط من ب١.

(2) قوله [أو ابتدائية] بدل موضعه في ب١،فجاء بعد جملة [أو جارة...والعطف من الفروع]. أي في نهاية الفقرة.

(3) قال ابن مالك في ألفيته: هاك حروف الجرِّ وهي: من، إلى حتى،خلا،حاشا،عدا... إلخ. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٣ ص٣.

(4) سقط من ب١.

(5) ب٢ لو٤ب.

(6) هنا جاء قوله [أو ابتدائية] في ب١.

(7) في ب١: [أن بعضها أو كلها].

(8) في ب١ :[الله تعالى].

(9) في ب١ : أو.

(10) في ب١ : [من كلام].

(11) في ب١ : عليه السلام.

(12) في ب١ : [واتحاذ].

(13) في ب١ : أما.

(14) في ب١ : زيادة قوله [إلخ].

(15) في ب١ : تكرار.

(16) في ب١ : [تخصيصه الشبه به].

(17) في ب١ :[فالحق أن].

(18) في ب١ : الاعتقاديات.

(19) في ب١ : [برتب علمنا بهما].

(20) في ب١ : إيراد.

(21) قوله : [قال الخطابي ... الإيراد الأول] طمس في ب٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الخطابي. ثمّ الكلام يحتمل التمثيل بأنْ[1] شبَّهَ حال الكلمة الباقية في استحكام أصولها وعلو فروعها بحال قصرٍ مشيدٍ في شدةِ قواعده ورفع أبنيته. ويحتمل [استعارة][2] الأساس بحال[3] الاعتقاديات[4] على حدة واستعارة [شموخ] [5] البناء بحال العمليات كذلك. ويحتمل الاستعارة بالكناية كما لايخفى على المتأمل.

(كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء): [...][6] إلى قوله تعالى:﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [ابراهيم:٢٤]. روي مرفوعاً أنّ الشجرة المذكورة هي النخلة[7].

قال القاضي: "يجوز أن يريد و[8] فروعها أي أفنانها"[9].على الاكتفاء بلفظ الجنس لاكتسابه الاستغراق من الإضافة. ورُدَّ عليه بأنه مثل غلام زيد لا يستغرق. وجوابه المنع كما صرح به الشريف[10] في بحث تعريف المسند من حواشي [المطول] [11].

[(أوقد) إلى قوله: (والصلاة)]: فَصَلَهُ عما قبله إيذاناً باستقلاله في استحباب الحمد. وأراد بالإيقاد الإظهار، على طريقة الاستعارة التبعية. **والمشكاة:** الكوة الغير النافذة أو الأنبوبة في وسط القنديل[12]. **والسنة** في اللغة: الطريقة[13] والعادة. وفي الاصطلاح: العبادات النافلة. وفي الأدلة: ما صدر عن النبي ﷺ [1] غير القرآن من قولٍ[2] أو فعلٍ أو تقريرٍ. [و] [3] **الاقتباس** الأخذ.

---

(1) في ب١ : بأنه.

(2) في ب١ غير واضحة-بسبب طمسها-والأقرب أن تكون[الاستعارة رسوخ]. وفي ب٢:[استعارة رسوخ].

(3) في ب٢ : لحال.

(4) ب١ لو٣ب.

(5) في ب٢ : رسوخ.

(6) سقط من الأصل ههنا قوله: [تلميحٌ]، وهو مثبت في ب١ و ب٢ و ح. والصواب إثباتها لإقتضاء السياق لها.

(7) أخرجه : الترمذي في الجامع الصحيح برقم ٥١٢٣ في أبواب تفسير القرآن – سورة ابراهيم. ورواه الطبري في التفسير. ورواه ابن كثير في التفسير. كلٌ بإسناده إلى حماد بن سلمة عن شعيب بن الحبحاب عن أنس بن مالك قال: أتي رسول الله ﷺ بقِناع عليه رُطَبٌ فقال: «**مثل كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها**» قال: «**هي النخلة**». واللفظ للترمذي. والحديث ضعفه الألباني في ضعيف الترمذي.

(8) في ب١ : كتبت الواو ثم شطبت بخط صغير.

(9) البيضاوي، القاضي ناصر الدين أبي سعيد عبدالله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي. تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.ج١ ص٥١٨. والطبعة الأخرى: مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع، بيروت، المجلد الثاني،ج٣ ص١٦٠.

(10) انظر: الجرجاني، السيد الشريف أبي الحسن علي بن محمد بن علي. الحاشية على المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم (في علوم البلاغة)، قرأه وعلق عليه: رشيد أعرضي، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. ج١ ص٢١٠-٢٢٠.

(11) سقط من ب٢.

(12) في ب٢ : القيديل.

(13) ظ لو ٦ ص٤ ب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والنور: كيفيةٌ ظاهرةٌ بنفسها[٤] مُظهرةٌ لغيرها. والضياء أقوى منه وأتم؛ ولهذا[٥] أُضيفَ إلى الشمس في قوله تعالى: ﴿هُوَ[٦] ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس:٥]. وقد يُفرَّق بينهما بأنَّ الضياء [ضوء][٧] ذاتي والنور ضوء عارضي. هذا هو المشهور، واعترض عليه بأن النور ينبغي أن يكون أقوى على الإطلاق لقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[٨] الآية [النور:٣٥]. وأنت خبيرٌ بأنَّ هذا إنما يَرِدُ إذا فُهِمَ من الآية الكريمة قيام [النور به][٩] تعالى، وليس كذلك؛ بل النور فيها [عين][١٠] المنور على ما قال[١١] أهل التفسير، فليتأمل.

والسراج الفتيلة المشتعلة[١٢]. **والوهاج** الوقاد، من وهجت النار تهج وهجاً ووهجاناً بسكون العين فيهما. ثُمَّ الظاهر أنَّ المشكاة[١٣] استعيرت لفم الرسول ﷺ[١٤]. ولا يقدح فيه ثبوت السنن[١٥] الفعلية، لأنَّ معظم السنن والمتفق[١٦] على حجيتها[١٧] أقواله ﷺ[١٨]. ويحتمل استعارتها لنفس الرسول ﷺ[١٩] أو لصدره[٢٠] أو لقلبه. وعلى التقادير[٢١] فالمراد بالسراج ألفاظ السنة، وبأنوارها [منطوقاتها . ويجوز أن يجعل مشكاة السنة كلجين الماء، أعني من إضافة المشبه به إلى المشبه وحينئذٍ المراد بالسراج][٢٢] منطوقات السنة، وبأنوارها ما يستفاد من منطوقاتها من

---

(١) في ب٢ : ع. م.

(٢) وقع في ب٢ هنا زيادةٌ؛ فكتب قوله : [فعل قول]بزيادة "فعل".

(٣) قوله : [و] سقط من ب٢.

(٤) في ب٢ : بنفسيتها.

(٥) في ب٢ : ولذا.

(٦) في الأصل و ب٢ : [وهو]. وليس في الآية واو أصلاً.

(٧) في ب٢ : [صفة].

(٨) في ب٢ : [﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ الآية].

(٩) في ب٢ : [النورية]. وهو خطأ.

(١٠) في ب٢ : [بمعنى].

(١١) في ب٢ : قاله.

(١٢) ب٢ لوحأ./ في ب٢ : المشتغلة.

(١٣) في ب٢ : المشكلات. وهو خطأ.

(١٤) في ب٢ : عليه السلام.

(١٥) في ب٢ : السن.

(١٦) في ب٢ : فالمتفق .

(١٧) في ب٢ : حجتها.

(١٨) في ب٢ : عم.

(١٩) في ب٢ : عم.

(٢٠) في ب٢ : الصدورة. وهو خطأ.

(٢١) في ب٢ : التقدير.

(٢٢) سقط من ب٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المفهومات. وإسناد][1] الإيقاد[2] إلى الله تعالى إيذان[3] بأنه ﷺ[4] ما ينطق[5] عن الهوى. ويجوز أن يكون المراد بالسراج[أي][6] الرسول ﷺ[7] كما هو المناسب لقوله تعالى[8]:﴿وَسِرَاجًا مُّنِيرًا﴾ [الأحزاب:٤٦]، فيكون الاستعارة[9] مصرحة والوصف بالوهاج ترشيحاً[10]. فالمراد [بالمشكاة] [11] منبته[12] وموضع بعثه. وبالإيقاد من مشكاة السنة بعثه منه. وملاحظة [13] هذا المعنى [عُدّي عن] [14].

والإجماع في اللغة: العزم والاتفاق. و[15] في الاصطلاح: اتفاق المجتهدين من[16] أمة محمد ﷺ [17] في كل عصر على حكم شرعي. **والآراء**: مقلوب[الارا[18]][19]، بتقديم [الساكنة][20] على همزة ممدودة، لأنه جمع رأي[21].

والاقتفاء: الاتباع. **والآثار** جمع أَثَر، بفتحتين[22]، وهو معروف[23]. **والقياس** في اللغة: التقدير، تعدى بالباء، وقد تعدى بـــ: (على) لتضمين معنى الابتناء. وفي الاصطلاح[24] الشرع[1]: مساواة فرع لأصل[2] في علة[3] الحكم.[...] [4]

---

(1) قوله [أوقد] إلى قوله [وإسناد] سقط من ب١.

(2) في ب١ : والايقاذ.

(3) في ب١ : إيذاناً.

(4) في ب١ : عليه السلام. و في ب٢ : عنم.

(5) في ب٢ : ينطلق.

(6) قوله: [أي] سقط من ب١ و ب٢.

(7) في ب١ : صلعم.

(8) قوله: [تعالى] غير واضح في الأصل، والمثبت من ب١. وسقط من ب٢.

(9) في ب٢ : استعارة.

(10) في ب١ : ترجيحاً.

(11) في ب١ و ب٢ : [بالمشكات ح]. أي: [بالمشكاة حينئذٍ].

(12) في ب٢ : منتيه.

(13) في ب١ و ب٢ : وبملاحظة.

(14) في ب١ : [عدمى]. وفي ب٢ : [عدي بمن].

(15) قوله : [و] سقط من ب٢.

(16) في ب١ : عن.

(17) في ب٢ : عليه السلام.

(18) في ب٢ :[الاراء].

(19) سقط من ب١.

(20) في ب١ و ب٢ : [الراء الساكنة].

(21) في ب٢ : أي.

(22) ظ لو٧ ص ٥ أ./ في ب٢ : يفتحين.

(23) في ب٢ : المعروف.

(24) في ب١ : اصطلاح. وهو الصواب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

[٤] **والمنهاج** الطريق الواضح. والمعنى كشف [لأجل أن][٥] يتفق[٦] الناس [لاتباع][٧] الرسول ﷺ[٨] طريقاً واضحاً.

وقوله: (حتى صادفت): بناء الخطاب غاية للجمع بين الإيقاد والإيضاح. والقرينتان ناظرتان[٩] إلى قرينتي الفقرة السابقة على **نَشْرِ اللَّفِ**[١٠] كما لا يخفى. **وبحار العلم**[١١] كلجين[١٢] الماء، ووجه الشبه كثرة المنافع، وجمع المشبه به إما بناءً على [تنوع][١٣] العلم، [أو][١٤] تعدده باعتبار العلماء. **والهدى**: الإرشاد والدلالة، يُذكّر ويُؤنّث. وقد ورد في الكتاب [العزيز][١٥] متعدي[١٦] بنفسه وباللام وبإلى. والفرق [الذي][١٧] ذكره الشارح[١٨] في شرحه للكشاف[١٩] مِنْ أنّ «**معنى المتعدي**: الإذهان[١] إلى المقصد والإيصال إليه؛ فلا يسند إلا إلى الله تعالى [لقوله[٢] تعالى][٣]

([١]) في ب١ : الشر. وفي ب٢ : الفرح. وكلاهما خطأ.

([٢]) في ب٢ : الأصل.

([٣]) في ب١ :علم. وهو خطأ.

([٤]) كتب في ب٢ هنا : [وإلا].

([٥]) في ب١ : [لأن].

([٦]) في ب٢ : ينفقه. وهو خطأ.

([٧]) في ب١ و ب٢ : [على اتباع].

([٨]) سقط من ب١ و ب٢ .

([٩]) في ب٢ : ناظريان.

(١٠) **اللف والنشر** أسلوب بلاغي وهو : "أن تذكر شيئين فصاعداً : إما تفصيلاً؛ فتنص على كل واحد منهما، وإما إجمالاً؛ فتأتي بلفظٍ واحدٍ يشتمل على مُتعددٍ وتُفوضُ إلى العقلِ ردَّ كُلِّ واحدٍ إلى ما يليق به، لا أنك تحتاج أن تنص على ذلك. ثم إن المذكور على التفصيل قسمان: قسم يرجع إلى المذكور بعده على الترتيب من غير الأضداد لتخرج المقابلة، فيكون الأول للأول، والثاني للثاني، وهذا هو الأكثر في اللف والنشر والأشهر. وقسمٌ على العكس، وهو الذي لا يشترط فيه الترتيب ثقةً بأن السامع يرد كل شيءٍ إلى موضعه تقدم أو تأخر. أما المذكور على الإجمال فهو قسم واحد لا يتبين فيه ترتيب ولا يمكن عكسه." ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر علي بن عبدالله الحموي الأزراري، خزانة الأدب وغاية الأرب، تحقيق: عصام شعيتو، بيروت، دار ومكتبة هلال، الأولى ١٩٨٧م. ج١ ص١٤٩. والمقصود بـــ **نشر اللف**: تفصيل وبسط ما سبق ذكره مجملاً على وجه الاختصار.

([١١]) في ب٢ : للعلم.

([١٢]) في ب٢ : كالجين .

([١٣]) في ب٢ : [شيوع].

([١٤]) في ب١ و ب٢ : [أو على].

([١٥]) سقط من ب١.

([١٦]) كذا ورد في النسخ، **والصواب: متعدٍ.**

([١٧]) سقط من ب١.

([١٨]) المراد بالشارح : التفتازاني. وسيتكرر ذكره بالشارح في كل الحاشية.

([١٩]) في ب١ : الكشاف. **حاشية التفتازاني على الكشاف للزمخشري**، لخّص فيها حاشية شرف الدين الحسن بن محمد **الطيبي** (ت٧٤٣) على الكشاف، المسماة: **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب**، وهي أجلُّ الحواشي على الكشاف، تقع في ست مجلدات ضخمات مع زيادة تعقيد في العبارة، وصل فيها إلى سورة الفتح ولم تتم، فرغ منها في ٧٨٩هـــ قبل وفاته بثلاث سنين. وما زالت مخطوطةً لم تطبع، أما حاشية الطيبي فقد حققت في رسائل جامعية في المملكة العربية السعودية. انظر حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، عني بتصحيحه: محمد شرف الدين يالتقايا، ورفعت بيلكه الكليسي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية ١٣٦٢هـــ /١٩٤٣م. ج٢ ص١٤٧٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تعالى][3] : ﴿لَنَهْدِيَنَّهُمْ[4] سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت:٦٩]. **ومعنى اللازم:** إرادة الطريق؛ فيسند[5] إلى غيره؛ مثل : ﴿وَإِنَّكَ[6] لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى:٥٢]، و: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء:٩]». مع أنه لا يساعد[7] عليه كتب اللغة؛ فإنّ المذكور فيها أنّ التعدية لغةُ أهلِ الحجاز واللزوم لغة غيره، منقوضٌ بقوله تعالى حكايةً عن إبراهيم عليه السلام[8]: ﴿فَٱتَّبِعْنِىٓ أَهْدِكَ[9] [صِرَٰطًا سَوِيًّا][10]﴾ [مريم:٤٣]، وعن [مؤمن][11] آل فرعون: ﴿يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ[12] أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ [غافر:٣٨]، [وعن فرعون: ﴿وَمَآ أَهْدِيكُمْ[13] إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ [غافر:٢٩]][14]. والحملُ على الحذف والإيصال مما لا يُقْبَلُ.

وتلاطم الأمواج: وهو ضرب بعضها بعضاً، كنايةً عن الكثرة وترشيحٌ[15] للتشبيه[16]. و[17] **الأفواج:** الجماعات.

---

(1) في ب١ : **الإذهاب. وهو الصواب.** وفي ب٢ : للإذهاب.

(2) في ب٢ : كقوله.

(3) سقط من ب١.

(4) في ب١ : لنهتديهم. وفي ب٢ : ليهدينهم. وكلاهما خطأ.

(5) في ب٢ : فيستند.

(6) في الأصل وب١ و ب٢ سقطت الواو من [وإنك].

(7) **والصواب : تساعد.**

(8) سقط من ب١.

(9) في ب١ : أهديك.

(10) في ب٢ : [﴿سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾والحمل على الحذف والإيصال مما لا يقبل الما سويا].

(11) في ب٢ : [موسى]. وهو خطأ.

(12) في ب١ : **[اتبعوني]. وهي قراءةٌ متواترةٌ**، ولكن اختلف في قراءتها وصلاً ووقفاً؛ فقرأها باليياء وصلاً ووقفاً: ابن كثير، ويعقوب. وقرأها باليياء وصلاً فقط: قالون، وأبو عمرو، وأبو جعفر. وأما الباقون فقرأوها بدون ياء وصلاً ووقفاً. انظر: خاروف، محمد فهد، **الميسر في القراءات الأربع عشر**، دار الكلم الطيب، دمشق ، بيروت، الأولى، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م. ص٤٧١.

(13) ب٢ لوب.

(14) سقط من ب١.

(15) في ب١ : وترجيح.

(16) في ب٢ : للسببية. وهو خطأ.

(17) في ب١ : اذ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قوله: (الصلاة[1] على من [أرسله][2]) اهـ. اللام في "**لساطع**[3]" متعلقٌ بالمعوان[4]. [**والسطوع**: الارتفاع، وإضافته[5] إلى الحُجَّةِ من إضافة الصفة إلى الموصوف. **والمعوان**][6]: اسم فاعل للمبالغة. **والظهير**: إمَّا مِنْ ظَهَرته؛ أي: غلبته، أو [من ظهور[7]][8] البيت: علوته[9]. فيكون المعنى: الحاصل[10] [عالياً أو غالباً][11]، أو[12] أرْسَلَهُ حالَ كونه كذلك. ويحتمل أن يعتبر اشتقاقه من الظَّهْير[13]، يقال: «[فلانٌ ظَهْرُ][14] قومه: أي مُعتَمَدُهم[15] الكلي». ففيه مبالغةٌ ليس في المعوان. وبهذا سقط[16] ما ذكره الأستاذ المحقق[17] مِنْ أنَّ «في المعوان من المبالغة[18] ما ليس في الظهير»[19]. فكان[20] الأظهرُ [بعد][21] تأخير المقدم؛ لكنه [عكس الرعاية][22] السجع، فهو من باب [...][23] [إلا لترقي][24]؛ كما في الرحمن الرحيم. وقد يقال: [**المعوان**][25]: كثير المعونة، **والظهير**: بمعنى مستمر[1] الإعانة[2]؛ فإنَّ الصفة [المشبة][3] تقيد[4] ذلك المعنى. ومن البيِّنِ[5] أنَّ المبالغة في الثاني أكثر.

---

(1) في ب١ و ب٢ : والصلاة.

(2) في ب١ : [أرسله الله].

(3) في ب١ : ساطع.

(4) في ب٢ : بالمعران. وهو خطأ.

(5) ب١ لوع٤أ.

(6) سقط من ب٢.

(7) في ب١ : ظهرت.

(8) في ب٢ : [مظهرت].

(9) في ب٢ : علوية. وهو خطأ.

(10) في ب١ و ب٢ : الجاعل. وهو خطأ.

(11) في ب١ : [غالباً أو غالياً]. وفي ب٢ : [غالباً أو عالياً].

(12) في ب١ و ب٢ : و.

(13) في ب٢ : الظهر.

(14) في ب٢ : [فلا يظهر].

(15) في ب١ : معتمده.

(16) في ب٢ : سقطه.

(17) **الأستاذ المحقق: هو محمد بن فراموز المعروف بالملاخسرو. شيخ حسن جلبي وأستاذه. له حاشية على التلويح.** وقد سبقت ترجمته في الدراسة.

(18) ظ لوv ص ٥ ب.

(19) **النقل المذكور من حاشية الملا خسرو على التلويح.**

(20) في ب١ : وكان.

(21) قوله [بعد] سقط من ب١ و ب٢.

(22) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. وفي ب١ و ب٢ : **[عُكِسَ لرعاية]. وهو الصواب.**

(23) طمست في الأصل بختم المكتبة الظاهرية. وفي ب١ و ب٢ [التتميم]. ولعلها : التتميم.

(24) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. وفي ب١ وب٢ : **[لا الترقي]. وهو الصواب.**

(25) في ب١ و ب٢ : [المعوان بمعنى].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

[[ويرد عليه أنّ][1] الصفة [المشبة][2] لا تكون[3] إلا لازمةً[4].وأما مثل [البصير][5]: فاسم الفاعل[6]، كما نصَّ عليه شارح اللب[7]]. فإنْ قلتَ: الصفة للشبه[8] قد يشتق من المتعدي [كالرحيم][9]. قلتُ: ذلك بأن ينقل إلى فعل بالضم؛ فيصير لازماً،[ولا معنى له ههنا كما لا يخفى][10]] [11].

والسلطان: الوالي. **وهُدَىً**: إمَّا مفعول للمبعوث[12] بتضمينه معنى الجعل، [أو مفعول له، [...][13] من الضمير في المبعوث. وكذا[14] بشيراً[15] ونذيراً. وعلى تقدير الحالية: إما أحوال مترادفة[16] و[17] متداخلة] [18].

---

(1) في ب١ : الأقرب أن تكون [متم]، وما في الأصل هو الأصوب.

(2) في ب٢ : الإعانة.

(3) كذا ورد في الأصل و ب١، وهو خطأ. وفي ب٢ : **[المُشَبَّهة]، وهو الصواب.**

(4) في ب١ : **تفيد. وهو الصواب.** وفي ب٢ : يفيد.

(5) في ب٢ : البن. وهو خطأ.

(6) في ب١ : [فإن قلت]. وهو خطأ.

(7) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. وفي ب١ و ب٢ : **[المُشَبَّهة]. وهو الصواب.**

(8) في ب٢ : يكون.

(9) في ب١ : لازماً.

(10) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. وفي ب١: **النصير. وهو الصواب**؛ لأن العبارة في التلويح: "وجعله لواضح المحجة سلطاناً **ونصيراً**". ج١ ص١.

(11) في ب١ و ب٢ : فاعل.

(12) **كتاب لب الألباب في علم الإعراب، لأبي حامد الإسفراييني. ولم أعثر عليه في المطبوعات.** في ب١ : الليث. وهو خطأ.

(13) في ب١ : المشبه. وفي ب٢ : **المشبهة. وهو الصواب.**

(14) طمس جزء منها في الأصل، والأقرب ما أثبته، وهو يوافق ما جاء في ب٢. وفي ب١: [كالرحم في الاصل].

(15) في ب١ : [وأما كون مثل الفصير اسم فاعل؛ فليس بكلي متفق عليه].

(16) قوله: [ويرد عليه.....كما لايخفى] وقع في أصل ب١ فيه أخطاء كثيرة. وجاء في هامش اللوحة تصحيحه عن بعض النسخ وهو الآتي: [وفي بعض النسخ هكذا: "أورد عليه أن الصفة المشبهة لا تكون إلا لازمة. وأما مثل النصير؛ فاسم فاعل كما نص عليه شارح الليث. فإن قلتَ: الصفة المشبهة قد سبق من المتعدي كالرحيم. قلتُ: ذلك [طمس] إلى فعل بالضم؛ فيصير لازماً بمعنى له ههنا كما لا يخف]. **ونص الأصل في هذه الفقرة أصح وأدق.**

(17) في ب١ و ب٢ : المبعوث.

(18) طمست في الأصل. وفي ب٢ : [أو حال].

(19) في ب٢ : فكذا.

(20) في ب٢ : مبشراً.

(21) في ب٢ : مرادفة.

(22) في ب٢ : أو.

(23) سقط من ب١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والنذير:[إمَّا بمعنى الإنذار][1]؛ [كالنكير][2] بمعنى الإنكار- فهو[3] على حذف المضاف [ليناسب[4] بشيراً][5]- أي ذا[6] إنذارٍ، [وبمعنى المنذر، وإمَّا أنَّ الفعيل بمعنى المفعل][7]، ليس [بثبيت][8]، [وقوله][9]: "[من ريحانة][10] الداعي السميع[11]" ليس[12] بشاهدٍ عليه؛ لجواز[13] أن يكون مراده [إثبات][14] سماع الجواب للداعي لا إثبات سماع[15] الدعوة[16] له، أو يكون أوقع[17] على داعي [الشوق][18] اسم السميع لكونه سبباً فيه؛ ولو سلِّم فشاذ لا يقاس عليه. **فجوابه:** أنَّ القول يكون[19] النذير[20] بمعنى المنذر[21]؛ لتصريح [ألقابه][22] لا للقياس على مثله، وحذف مفعول داعياً إما لمجرد[23] الاختصار أي [داعياً للأنام][24] بقرينة "هُدى للأنام"، أو للعموم [بخطابية المقام][25]. وعلى التقديرين فيه إيماء[26] إلى عموم دعوتهِ[27] ودخول العبيد والنساء في التكليف.

---

(1) في ب١ :[مصدر].

(2) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. وفي ب١ وب٢ : **[كالنكير]**. وهو الصواب.

(3) في ب١ : أو.

(4) في ب٢ : لتناسب.

(5) قوله : [ليناسب بشيراً] سقط من ب١.

(6) في ب٢ : إذا. وهو خطأ.

(7) في ب١ : [وأما جعله بمعنى المنذر فليس بذاك؛ لأن الفعل بمعنى المفعول].

(8) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. وفي ب١ و ب٢ :**[يثبت]** وهو الصواب.

(9) في ب١ : [وأما قوله].

(10) في ب١ :[أمن ركانة]. في ب٢ : [من ريحانه]. **وهو صدر بيت: أمن ريحانة الداعي السميع... يؤرقني وأصحابي هجوع.** والبيت مطلع قصيدة من بحر الوافر لعمرو بن معدي كرب الزبيدي. انظر: العباسي، عبد الرحيم بن أحمد (٩٦٣هـ)، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، عالم الكتب، الأولى، ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٧م. ج٢ ص٢٣٦.

(11) في ب١ : اسميع. راجعي ب١

(12) في ب١ و ب٢ : فليس.

(13) في ب٢ : يجوز.

(14) قوله: [إثبات] سقط من ب١.

(15) في ب١ و ب٢ : إسماع.

(16) في ب١ : المرعوة. وهو خطأ.

(17) في ب١ : الأوقع.

(18) في ب١ : [قوله].

(19) كذا وردت في الأصل وب٢، وفي ب١ خلت عن النقط. ولعل الصواب : [يكون].

(20) في ب١ : النظير.!

(21) في ب٢ : المنذور.

(22) في ب١ :[الثقات]. وفي ب٢: **[الثقات به]، وهو الصواب.**

(23) في ب١ : يرد. وقد خلت من النقْط.

(24) في ب١ : [داعي الانام]. وقد خلت من النقْط. وفي ب٢ : [داعياً الأنام].

(25) قوله: [بخطابية المقام] سقط من ب١.

(26) في ب١ : الماء.

(27) المراد: عموم دعوة النبي ﷺ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قوله: (ثم على من التزم) إلخ. ثم: للتراخي الرتبي. والمراد من **المقتضى، والإشارة، والدلالة، والتواتر، والنص، والظاهر** أعم من المعاني المصطلحة. **وساحة** الدار: فناؤها[1]. **والكرامة** [اسم][2] من التكريم. **والاستصحاب:** جَعْلُ الشيء مصاحباً. **والاستحسان:** عَدُّ الشيء حسناً. والمعنى عدوا غنيمة [...] [3] النبي ﷺ [4] إياهم مصاحبين لنفسه[5] في ساحته [الشريفة][6]، وجَعْلِه[7] إياهم [حسناً[8] فيها][9]؛ فصاروا[10] مغتنمين[11] بهذا[12] الجعلين.

والمهاجرون: [هم][13] الذين هاجروا من مكة إلى المدينة اتباعاً للنبي ﷺ [14]. **والأنصار** [كالعلم للقبيلتين من][15] أهل المدينة؛ [وهما: الأوس والخزرج. ولهذا جاز[16] النسبة إلى لفظ الجمع؛ فيقال[17] أنصاري. وسُمُّوا[18] أنصاراً؛ لأنهم: نصروا رسول الله ﷺ، قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ[19] وَّنَصَرُوٓاْ [20]﴾ [الأنفال:٧٢]. وواحد الأنصار نصير. كشريف وأشراف.

---

(1) في ب١ : [فضائها]. وما في المتن أصوب.

(2) سقط من ب١.

(3) سقط من الأصل قوله :[جعل]. وهو مثبت في ب١ و ب٢. والصواب إثباته.

(4) في ب٢ : عليه السلام. ولكن الأصوب قولنا : ﷺ، أو عليه الصلاة والسلام، لا عليه السلام ؛ لقوله تعالى :﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾[الأحزاب: ٥٦].

(5) في ب١ : فنفسه.

(6) قوله : [الشريفة] سقط من ب٢.

(7) في ب١ : واجعله. وهو خطأ./ ب٢ لو٦أ.

(8) في ب٢ : حساناً. وهو الصواب.

(9) في ب١ : [إحساناً منها].

(10) في ب١ : قصاروا. وهو خطأ.

(11) في ب١ : معتمنين. وهو خطأ.

(12) في ب١ : بهذ. وفي ب٢ : **بهذين. وهو الصواب.**

(13) سقط من ب١.

(14) في ب٢ : عليه السلام.

(15) سقط من ب١.

(16) في ب٢ : حازا. وهو خطأ. والأليق أن تكون : حازت.

(17) ظ لو٨ ص٦ أ.

(18) في ب٢ : وسمعوا. وهو خطأ.

(19) في ب٢ : أدوا. وهو خطأ.

(20) في الأصل : نصروا. بدون الواو، وهو خطأ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
© Arabic Digital Library - Yarmouk University

[...][1] (**والذين اتبعوهم بإحسان**): قال الأستاذ المحقق: "[...] [2] عطفٌ على "من التزم" لا على قوله: "المهاجرين والأنصار"][3]؛ لأنه بيان لمن التزم، وقد اعتبر فيه الجمع بين الأمور الثلاثة [التي] [4] هي: الالتزام[5] والاعتصام والاغتنام المذكورة، و[6] هذا لا يتحقق إلا في الصحابة رضي الله عنهم [7]. **والمهاجرون**[8] **والأنصار**: كناية عن مجموعهم؛ فقد تم بيانه بهما، ولا[9] دخل لغيرهما في هذا البيان ولا صلوح[10] له.

ولك أن تقول: قال القاضي في تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُاْ ٱلرَّسُولَ﴾[11] [النساء:٤٢] «أي: يَوَدُّ الذين جمعوا بين الكفر وعصيان[12] [الأمر، و] [13] الكفرة والعصاة[14]» [15]. ومما ذكره يظهر أنه يحتمل أن يكون [المراد] [16] ههنا: ثُمَّ على الملتزمين والمعتصمين [والمغتنمين] [17]؛ فيصح العطف الذي نفاه الأستاذ.

وَاعْلَمْ أنَّ الشارح ذكر الأدلة الأربعة- التي [...][18] وحدها أو مع الأحكام[19]- موضوع هذا العلم؛ وهي: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، على الترتيب، ثُمَّ ذكر الاصطلاحات الشائعة بين أهل الأصول رعاية[20] [للبراعة][21] الاستهلال.

---

(1) في ب٢ : وقوله.

(2) طمست في الأصل. وفي ب٢ : [هو].

(3) قوله: [وهما: الأوس والخزرج ... المهاجرين والأنصار] سقط من ب١.

(4) سقط من ب٢.

(5) في ب١ : الالزام.

(6) ب١ لو٤ب

(7) في ب١ : رضوان الله عليهم أجمعين.

(8) في ب٢ : [والمهاجرين]. لتوهم أنَّ الواو عاطفة -فتكون معطوفة على "الصحابة"- والصواب أنها استئنافية.

(9) في ب٢ : فلا.

(10) في ب١ : خلول.

(11) في ب١ : تتمة الآية بقوله تعالى: ﴿لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ﴾. غير أن قوله [بهم] شطب بخطٍ صغير.

(12) في ب١ : العصيان.

(13) في ب١ :[الأمراد]. وفي التفسير المطبوع : [الأمر أو]. وهو الصواب.

(14) في ب١ : العصيان.

(15) انظر: البيضاوي، **تفسير البيضاوي**، طـ دار الكتب العلمية ج١ ص٢١٥. طـ مؤسسة شعبان المجلد الأول ج٢ ص٨٨.

(16) قوله: [المراد] سقط من ب١.

(17) قوله : [والمغتنمين] سقط من ب٢.

(18) سقط من الأصل قوله: [هي]، وأثبتت في ب٢. والصواب إثباتها.

(19) في ب٢ : للأحكام.

(20) في ب٢ : لرعاية.

(21) كذا ورد في الأصل؛ وهو خطأ. **والصواب [لبراعةِ]، وهو ما جاء في ب١.** وفي ب٢ : [براعة].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قوله: (وبَعْدُ؛ فإنَّ): الواو للعطف. وبَعْدُ: مِنَ الظروف الزمانية المقطوعة عن الإضافة نحوياً[1]، والعامل فيه إنْ لم يُقدَّر: إمَّا ما يفهم من السباق[2] [من][3] مثل: أقول و[4] أعلم، والفاعل[5] [...][6] توهم أما، ومثْله في بناء الأمر على التوهم قوله:

بدا لي أنني[7] لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ[8] شيئاً إذا كان جائياً[9]

حيث جرّ "سابق"[10] على توهم الباء في: (مدرك). وقد يقدر: (أما) [في][11] الكلام، ويصير[12] الواو عوضاً عنها. وفيه أنّ هذا يقتضي مناسبةً بين [الواو و][13] أما؛ مُصحِحَةً لتعويضها عنها. ولك أنْ تجعل الواو عاطفةً [محضةً][14] لا عوضاً عن أما؛ فيكون التركيب بعد تقدير[15] أما من قبيل [...][16] صاحب المفتاح[17] : [«وأما بعد؛ فإنّ خلاصة الأصلين»[18]. ولا غبار في ذلك.

---

(1) في ب٢ : منوياً.

(2) في ب١ و ب٢ : السياق.

(3) قوله : [من] سقط من ب٢.

(4) في ب٢ : أو.

(5) في ب١ وب٢ : والفاء. وهو خطأ.

(6) سقط من الأصل قوله: [على]. وهو مثبت في ب١ و ب٢. والصواب إثباته.

(7) في ب٢ : أني .

(8) في ب٢: سَّابق.وهو خطأ.

(9) في ب١ : [بدا لي أن ليست يدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إلا إذا كان جائياً]. وهو خطأ. وهذا البيت من شعر زهير بن أبي سلمى.

(10) في ب٢ : سابقاً.

(11) في ب١ : [في مثله].

(12) في ب١ : بقية. وفي ب٢ : ويعتبر. وكلاهما خطأ.

(13) في ب١ : [الوارد].

(14) قوله : [محضة] سقط من ب١.

(15) في ب١ : تقرير.

(16) **سقط من الأصل قوله: [قول]. وهو مثبت في ب١.**

(17) **صاحب المفتاح هو : يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي أبو يعقوب السكاكي سراج الدين الخوارزمي الحنفي.** ولد ليلة الثلاثاء جمادى الأول سنة (٥٥٥هـ) .كان حنفياً إماماً كبيراً عالماً بارعاً متبحراً في: النحو والتصريف وعلم المعاني والبيان والعروض والشعر. أخذ عنه علم الكلام مختار بن محمود الزاهدي صاحب القنية. له **كتاب مفتاح العلوم**، ورسالة في علم المناظر. توفي سنة (٦٢٦هـ). انظر ترجمته: **ابن قطلوبغا**، أبو العدل زين الدين القاسم بن قطلوبغا. **تاج التراجم في طبقات الحنفية**، بغداد، مكتبة المثنى ومكتبة العاني،١٩٦٢م، ص ، و ابن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب**، ج٥ ص١٢١. والزركلي، **الأعلام**، ج٨ ص٢٢٢.

(18) **السكاكي**، سراج الملة والدين أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي (ت ٦٢٦هـ)، **مفتاح العلوم**، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور. بيروت– لبنان، دار الكتب العلمية، الأولى١٩٨٣م. ص٤١٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد يُفرَّقُ بأنَّ ما وقعَ في المفتاحِ][1] فَذْلَكَةٌ[2] لما سبق، وضبطٌ إجماليٌّ[3] بعد بيانٍ تفصيليّ[4]، وما نحن فيه من قبيل الاقتضاب[5].

فإنْ قُلْتَ: إذا جعل الواو عاطفةً لا عوضاً [محضاً][6] يلزم عطف الإخبار على الإنشاء؛ لأنَّ الكلام السابق إنشاءٌ للحمد والصلاة، واللاحق[7] إخبارٌ. **قُلتُ:** لعل من يجعل الواو عاطفةً يجعل الكلامَ[8] مِنْ قَبيل عطف [القصة [على القصة] [9]] [10]. وأما القولُ بأنَّ الكلامَ السابق إخبارٌ بأنَّ الله [تعالى][11] مستحقٌّ للحمد؛ [بسبب][12] اتصافه بالصفة المذكورة ويحصل منه المقصود؛ أعني: إنشاءَ الحمد، لأنه [بناء][13] عليه لجهة[14] التعظيم، فلا [يتأتى مثله][15] في الصلاة؛ لأنه لا يلزم من الإخبار [بأن النبي][16] ﷺ [17] مُتَعَلَّقٌ بالصلاة[18] ومستحقٌّ لها[19] الصلاة عليه؛ أعني: [الدعاء [له] [20]][21]. فقوله[22]:«**الصلاة[23] على من أرسله الله [تعالى]** [24]»اهـ إنشاءٌ قطعاً فَتَحَوَّلَ[25] الإشكالُ إلى عطف[26] على قوله: «الحمد لله».

---

(1) سقط من ب١.

(2) في ب١ : فذلك. وهو خطأ.

(3) في ب١ : الإجمال.

(4) في ب١ : تفضيلي.

(5) في ب١ : الاقتضاء. وهو خطأ. **والاقتضاب:** « هو أن يقطع الشاعر كلامه الذي هو فيه ويستأنف كلاماً آخر غيره من: مديح، أو هجاء، أو غير ذلك، ولا يكون لكلامه الثاني علاقةٌ بالأول، وهو ضد التخلص ». ضياء الدين ابن الأثير، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، قدمه وعلق عليه: أحمد الحوفي، و بدوي طبانه، الفجالة، القاهرة، دار نهضة مصر للطبع والنشر.الأولى. ج ٣ ص١٢١ بتصرف يسير.

(6) قوله : [محضاً] سقط من ب١.

(7) ظ لو٨ ص٦ ب.

(8) ب٢ لو٦ب.

(9) قوله : [على القصة] سقط من ب٢.

(10) في ب١ : [القضية على القضية].

(11) في ب١ : [سبحانه].

(12) قوله : [بسبب] سقط من ب١..

(13) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. و في ب١ و ب٢ : **[ثناءٌ]. وهو الصواب.**

(14) في ب١ : بجهت. وفي ب٢ : بجهة.

(15) قوله : [يتأتى مثله] غير واضح في ب٢ بسبب الطمس.

(16) في ب١ : [بالنبي].

(17) سقط من ب٢.

(18) في ب١ و ب٢ : الصلاة.

(19) في ب١ : له.

(20) في ب٢ : [أن].

(21) في ب١ : [الد له].

(22) في ب١ : فبقوله. وهو خطأ.

(23) في ب١ و ب٢ : والصلاة.

(24) سقط من ب١.

(25) في ب١ : فيتحول. وما في المتن أصوب.

(26) في ب١ و ب٢ : عطفه. وهو أصوب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(**الجامع بين المعقول والمنقول**): أي ما يُبْحَثُ [في][1] هذا العلم عن[2] أحواله. بعضه معقولٌ: كالإجماع، والقياس، وبعضه منقولٌ: كالكتاب والسنة. وأيضاً دلائله[3] بعضها معقولة كالدليل على [كون] [4] الكتاب حجة، و[بعضها] [5] منقولة كالأكثر.

قوله:(**النافع**[6] **في الأصول**[7] **إلى مدارك**[8] **المحصول**): **المدارك**: جمع مدرك، بمعنى موضع الإدراك. والمراد بها: الأدلة التفصيلية. **والمحصول**: البقية[9]. والمراد به: بقية الأحكام الشرعية[10] الغير[11] المستنبطة[12]، ويُحتمل أنْ يُراد بالمدارك: مآخذ[13] الأحكام الفقهية التي استنبطها الفقهاء، و[14] حصلت لهم[15]. وقد يجعل[16] المحصول بمعنى: الخلاصة؛ فالمعنى [إلى ما يستنبط [بسبب][17] هذا العلم من مواضع درك خلاصة[18] المطالب التي هي الصلاح في الدين والنجاة في العقبى] [19]، [الحاصلتين باستنباط الأحكام الحاصلة[20] بهذا[21] العلم] [22]؛ فيكون هذا إشارةً إلى فائدة[23]، كما أنّ [ما] [24] سبق[25] إشارةٌ إلى مسائله.

([1]) في ب١ : [فيه في].

([2]) في ب٢ : من.

([3]) في ب١ : دلائل.

([4]) في ب١ : [بعض].وهو خطأ. بل إنه صير المعنى محظوراً؛ إذ إن اعتقاد أن بعض الكتاب -لا كله- حجةٌ معنىً يُصيِّرُ مُعتَقِدَهُ خارجاً من الملة، ولا شك أنه خطأ وقعَ أثناء النَسْخِ بغير قصدٍ ولا إرادة لما يلزم منه. والله أعلى وأعلم.

([5]) في ب١ : [وبعضاً].

([6]) في ب١ : المنافع.

([7]) في ب٢ : الوصول.

([8]) في ب٢ : مدرك.

([9]) في ب٢ : النفيسة.

([10]) في ب٢ : الشريعة.

([11]) في قوله : "الغير المستنبطة" خطآن: **الأول**: أنه عرَّف المضاف والمضاف إليه؛ والصواب تعريف أحدهما فقط. وهذا الخطأ وقع له في عدة مواضع غير هذا. وكذلك وقفت على مثله عند أستاذه الملاخسرو في حاشيته على التلويح. **والثاني**: أنه عرَّف (غير)، والصواب أن غير كلمة في غاية الإبهام فكيف تعرَّف بال التعريف؟.

([12]) في ب١ : المستنبط.

([13]) في ب١ : بأحد.

([14]) ب١ لوأ.

([15]) في ب٢ : بهم. وهو خطأ.

([16]) في ب٢ : تجعل.

([17]) سقط من ب١.

([18]) في ب١ : الخلاصة.

([19])سقط من ب٢.

([20]) في ب٢ : الحاصل.

([21]) في ب٢ : بذا.

([22]) سقط من ب١.

([23]) في ب١ : كامدته. وفي ب٢ : فائدته. وهو الصواب.

([24]) قوله : [ما] سقط من ب١.

([25]) في ب٢ : سوي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قوله:(أجل ما [ينقسم][1]) إلى قوله: [...] [2] يتنسم [...] [3] تنسمت [...] [4] ، أي وجدت[5] نسيمها[6]. وأما جعله [نسيم][7] الريح [أي شمها][8]؛ ففيه أنه مبني عن فصول[9] القبول. **والقبول**[10] الأول: ريح الصبا[11]، وهو مفعول تنسم لا فاعله كما توهم. والثاني مصدر. شَبَّه مقبولة[12] الشيء لكونها [حالة] [13] ملائمة مطلوبة [برياض وجنان هي ملائمة للنفوس مطلوبة][14] لها على طريق[15] الاستعارة بالكناية، وأثبت[16] لهم[17] نسيم[18] الصبا[19] تخييلاً، ويجوز أن يكون **"قبول القبول"** كلجين الماء **يُتَخَذ**: على صيغة [المفعول][20].

والأعلام [21] جمع علم، بمعنى الراية. **وإعلاء الأعلام**: كناية عن الإظهار والتعدية[22]. **[والمعقول]**[23] الأول: جمع العقل[24] بمعنى الملجأ، وهو منصوب على أنه [مفعول][25] ليتخذ[26]. والثاني جمع عقل بالمعنى[27] المشهور. والمعنى:

---

(1) كذا ورد في الأصل ، وهو خطأ. و في ب١ و ب٢ : **[يتنسم]. وهو الصواب.**

(2) سقط من الأصل قوله: [نعم]. وهو مثبت في ب١ و ب٢.

(3) سقط من الأصل قوله: [من]. وهو مثبت في ب١ و ب٢.

(4) سقط من الأصل قوله: [الريح]. وهو مثبت في ب١ و ب٢.

(5) في ب٢ : وجهت.

(6) في ب١ : شما.

(7) في ب١ : [من تنسم]. وفي ب٢ : [من تنسيم].

(8) في ب١ : [يشمها].

(9) في ب٢ : قصور.

(10) في ب١ : والمقبول.

(11) في ب١ و ب٢ : الصباء.

(12) في ب١ و ب٢ : **مقبولية. وهو الصواب.**

(13) سقط من ب١.

(14) سقط من ب١.

(15) في ب١ : طريقة.

(16) في ب٢ : فأثبت.

(17) في ب١ و ب٢ : له.

(18) في ب٢ : النسيم.

(19) في ب١: الصّيا. وفي ب٢ : الصباء.

(20) في ب١ و ب٢ : [المبني للمفعول].

(21) حجر لو٨ ص١٤.

(22) في ب١ و ب٢ : التقوية.

(23) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. وفي ب١: **[العقول]. وهو الصواب.**

(24) في ب٢ : عقل.

(25) في ب١ : [مفعول ثان].

(26) ظ لو١٢ ص٧ أ.

(27) في ب٢ : بمعنى.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

علم الأصول أعظم الأشياء التي تكون[1] مقبولة في إثبات أحكام الشرع واتقانها[2] وأعزّ الأشياء التي يلتجأ[3] إليها العُقول لإظهار[4] الحق وتقويته[5]، فإن [إحكام] [6] أحكام الشرع وإظهار الحق مفتقر[7] [إلى أشياء] [8] من العلوم وغيرها، وأعظمها وأعزها علم الأصول. وهذا ادِّعاءٌ منه؛ وكل حزبٍ بما لديهم فرحون. **وإنّ** في قوله: **"وإن كتاب التنقيح"** بالكسر عَطْفٌ [على] [9] قوله:" **فإنّ علم الأصول**".

والإمام: الذي يُقتدى به. [و][10] الجمع إمام[11] أيضاً، ذكره في القاموس[12]، ونظيره هجان[13]، فما ذكره [القاضي[14] والجوهري[15]][16] ومن تبعهما[17] في قوله تعالى:﴿وَٱجۡعَلۡنَا[18] لِلۡمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان:٧٤] تمحّلٌ لا

([1]) في ب٢ : يكون.

([2]) في ب١ : وايقانها. وفي ب٢ : واتقالنها. وكلاهما خطأ.

([3]) في ب١ : يَلْجَأ. وهو الصواب.

([4]) في ب٢ : الإظهار.

([5]) في ب١ : وتقويه.

([6]) سقط من ب١.

([7]) في ب١ : يفتقر.

([8]) سقط من ب٢.

([9]) سقط من ب٢.

([10]) في ب٢ : [في].

([11]) ب٢ لو٧أ.

([12]) جاء في **القاموس المحيط، للفيروز آبادي**: باب الميم فصل الهمزة: "والإمام: ما ائْتُمَّ به من رئيسٍ أو غيره، جمع إمام بلفظ الواحد وليس على حَدِّ عَدْل لأنهم قالوا: إمامان بل جمعٌ مُكَسَّرٌ، وأئِمَّة، وأئمَّة شاذٌّ". والمراد بشذوذه: أنه قرئ بهمزتين متتاليتين، والعرب تكره نطق الهمزة منفردةً، فكيف بهمزتين؟. ينظر: لسان العرب، مادة (أمم).

([13]) قال في القاموس في باب النون فصل الهاء: "ونافةٌ هِجانٌ وإبلٌ هِجانٌ أيضاً".

([14]) المراد بالقاضي: **القاضي البيضاوي**؛ وهو : « **عبد الله بن عمر، العلامة ناصر الدين البيضاوي الشيرازي الشافعي**، قاضي شيراز وعالم أذربيجان وتلك النواحي. كان إماماً بارعاً مصنفاً، فريد عصره، ووحيد دهر، أثنى على علمه وفضله غير واحد، ومن مصنفاته: المنهاج في أصول الفقه، وهو مشهور، وله منهاج آخر في أصول الدين، ومنهاج أيضاً في الفروع، وقد شرحه أيضاً، وله شرح التنبيه في أربع مجلدات، وله الغاية القصوى في دراية الفتوى، وله تفسير القرآن العظيم، وشرح المنتخب، والكافية في المنطق، وله الطوالع، وشرح المحصول، وغير ذلك من التصانيف، وتصدى عدة سنين للفتيا والتدريس، وانتفع به الناس وبتصانيفه إلى أن مات بتبريز في سنة خمس وثمانين وستمائة». **ابن تغري بردي**، يوسف بن تغري بردي الأتابكي جمال الدين أبو المحاسن (٨٧٤هـ)، **المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي**، تحقيق : محمد محمد أمين، وطه بن إبراهيم بن أحمد، وعثمان بن يعقوب بن عبد الحق، مصر، مركز تحقيق التراث، ١٩٩٣م. ج٧ ص١١٠-١١١.

([15]) قال **الجوهري في الصحاح**: "وقوله تعالى: [هن أم الكتاب] و لم يقل "أمهات"؛ لأنه على الحكاية، كما يقول الرجل: ليس لي معين، فتقول: نحن معينك، فتحكيه. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَٱجۡعَلۡنَا لِلۡمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤]. ج٥ ص١٤٢. مادة (أمَّ).

([16]) في ب١ : [الجوهري والقاضي].

([17]) منهم: ابن منظور في **"لسان العرب"**، والرازي في **"مختار الصحاح"**. وينظر أيضاً: كلام الزبيدي في **"تاج العروس"** مادة (أ م م).

([18]) في ب١ : وجعلنا.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ضرورة إليه[1].

والعَلَم: في [قوله] [2]: «**وعلم الهداية**» بمعنى الراية أو[3] الجبل؛ فإنه أبلغ من أن يكون [بمعنى] [4] العلامة. **وعالَم الدراية** بفتح اللام؛ فإنه أبلغ من كَسْرِها ولو سُلِّم صحته[5]. **والتعديل**: التسوية، **وتعديل الميزان** من [مصنفات المصنف][6]؛ ففي ذكر ["**مُعَدِّلِ الميزان**"][7] في وضعه[8] لطافة. وكذا في ذكر "**المُنَقِّح**" فإن[9] **التنقيح** أيضاً من مؤلفاته[10]. والإضافة في "معدل ميزان" إنْ كانت [معنوية] [11] بأنْ يشترط[12] في عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال أو[13] الاستقبال، كما هو المشهور، فمُعَدِّل[14] صفةٌ للإمام[15] لما[16] قبله وما[17] بعده. وإنْ جُعلتْ لفظيةً [...] [18] [على أنّ] [19] اسم الفاعل بمعنى الحدوث يعمل مُطْلَقاً؛ كما قيل فهو بدلٌ، وما بعده ليس بنعت حينئذ ؛ لأنّ القاعدة أنّ النعت والبدل إذا اجتمعا قُدِمَ النعت؛ لأنه كجزء[20] من [متبوعه] [1]، وأُخِّرَ[2] البدل لأنه تابع[3] من حيث إنه

---

(1) لم يرَ البيضاوي و الجوهري أنّ "إمام" جمعٌ؛ لذا استشكلا ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان : ٧٤] فأخذ كلٌ منهما يؤول للخروج من الإشكال. فمن هذه التأويلات: قال البيضاوي: "﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ يقتدون بنا في أمر الدين بإضافة العلم والتوفيق للعمل. **وتوحيده** إما للدلالة على الجنس وعدم اللبس، كقوله: "ثم يخرجكم طفلاً". أو لأنه مصدرٌ في أصله. أو لأن المراد: واجعل كل واحدٍ منا. أو لأنهم كنفسٍ واحدةٍ لاتحاد طريقتهم واتفاق كلمتهم. وقيل: جمع آم كصائم وصُيَّام، ومعناه: قاصدين لهم مقتدين بهم". **تفسير البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، المجلد الثاني ج ٤ ص٩٩-١٠٠. وكذلك ما نقلته آنفاً عن الجوهري. وهو ما رآه حسن جلبي ممحلاً لا ضرورة إليه.

(2) في ب٢ : [قوله تعالى]. ولا ريب أنه خطأ؛ فالقول من كلام التفتازاني.

(3) في ب٢ : و.

(4) سقط من ب٢.

(5) في ب٢ : صحتها. وهو خطأ. والمراد : ولو سلم صحة كون (عالِم) بكسر اللام هي مراد التفتازاني، لا أن مراده (عالَم) بفتح اللام.

(6) في ب١ : [مصنفاته]. والمراد كتاب (**تعديل العلوم**) لصدر الشريعة المحبوبي، الذي جعله على قسمين : الأول : في **الميزان**، وهو علم المنطق، والثاني: في الكلام. انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج١ ص٤١٩.

(7) في ب١ : [معدل التسوية والميزان].

(8) في ب٢ : [وصله].

(9) في ب١ : لأن.

(10) في ب٢ : مغلفاته. وهو خطأ.

(11) في ب١ : [حقيقية].

(12) في ب٢ : شرط.

(13) وفي ب٢ : و.

(14) في ب٢ : فعدل.

(15) في ب١ : اللامام.

(16) في ب١ و ب٢ : كما.

(17) في ب١ : كتبت في السطر.

(18) سقط من الأصل قوله: [بناء]، وهو مثبت في ب١ و ب٢.

(19) قوله : [على أن] سقط من ب١.

(20) في ب١ : غير واضحة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

[مستقل] [1] بمقتضى[2] العامل. ولهذا ردَّ صاحب الكشاف على الزَّجاج[3]؛ حيث زعم أنَّ "شديد العقاب" في قوله تعالى:[﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ[4] ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ﴾][5] [غافر: ١-٣] وحدَهُ من بين الصفاتِ بدلٌ. وغفل عنه الشيخ أبو حيان[6]؛ فاعترض عليه: بأنَّ ما[7] سواه [معرفة وهو نكرة، فجعل ما سواه][8] [نعوتاً وتقييداً لا موافقة] [9] للقاعدة[10] بل هو بدلٌ[11] من البدل الأول، لا

([1]) في ب٢ : [منعوته]. وما في الأصل هو الأقرب للصواب.

([2]) في ب١ : وآخر.

([3]) جاء في ب٢ هنا زيادة قوله : [كلا تابع]. وهو خطأ.

([4]) في ب١ : [تابع].

([5]) في ب١ : يقتضي.

([6]) انظر: **الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ت(٤٦٧هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، بيروت، دار الفكر، الأولى، ١٩٧٧م، سورة المؤمن (غافر). ج٤ ص١٥٣. **والزجاج هو : إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج: عالم بالنحو واللغة. ولد ومات في بغداد (٢٤١-٣١١هـ).** كان في فتوته يخرط الزجاج ومال إلى النحو فعلمه المبرد. وطلب عبيد الله بن سليمان (وزير المعتضد العباسي) مؤدباً لابنه القاسم، فدله المبرد على الزجاج، فطلبه الوزير، فأدب له ابنه إلى أن ولي الوزارة مكان أبيه، فجعله القاسم من كتابه، فأصاب في أيامه ثروة كبيرة. **وهو صاحب معاني القرآن، وإعراب القرآن.** الزركلي، **الأعلام**، ج١ ص٤٠.

([7]) حجر لوه ص١٥.

([8]) في ب١ : ﴿وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ﴾ لكن بدون الواو.

([9]) في ب١ : أبو حنان. وهو خطأ. **وأبو حيان الأندلسي: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي الغرناطي (٦٥٤ - ٧٤٥ هـ).** نبغ في النحو، واللغة، والتفسير، والحديث، والقراءات، والتاريخ، والأدب. أخذ عن عدد كبير من أهل العلم حتى بلغ عدد مشايخه ٤٥٠ شيخاً، وأقرأ في حياة شيوخه. أخذ عنه أكابر عصره وتقدموا في حياته: كالشيخ تقي الدين السبكي ، وولديه ، والجمال الإسنوي، وغيرهم. من مصنفاته: **تفسير البحر المحيط**، واختصره في النهر، وإتحاف الأريب بما في القرآن من غريب، وغيرها. انظر ترجمته في : **السيوطي**، جلال الدين (ت٩١١هـ)، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الثانية، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م. ج١ ص٢٨٠-٢٨٥. **والزركلي، الأعلام**، ج٧ ص ١٥٢.

([10]) ب١ لوه أ.

([11]) قوله : [معرفة وهو نكرة، فجعل ما سواه] سقط من ب١.

([12]) في ب١ : [ونفسه بدل موافق]. وفي ب٢ : [نعوتاً ونفسه بدلاً يوافق]. وما في المتن هو الصواب.

([13]) قوله : [للقاعدة] طمس أوله في ب٢.

([14]) في ب١ و ب٢ :يدل.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من المبدل منه؛ [كما ظن، لأنّ تكرير البدل والمبدل منه][1] واحد لا يجوز [في] [2] غير بدل البداء[3]، نصَّ عليه أبو حيان نقلاً[4]. وكان السر فيه أنه قد طُرِحَ فلا[5] يبدل منه مرة أخرى.

هذا؛ **وينقح**[6] **الجِذْع** : قَطْعُ ما يفرق[7] من[8] أعضائه[9]. وقوله:" **واف**[10]": صفةٌ [بعد صفة] [11] للكتاب[12]. وكذا **كاف**: صفةٌ بعد صفة لنصاب[13]. ولا يخفى ما في [كلامه] [14] من [ذكر][15] [أساس][16] الكتب[مع كثرتها على وجهٍ لا يحوم حوله شائبة تكلف.

(**نَعَم**): تصديقٌ لِما سَبَقَ مِنْ المدحِ الموهم للمجازفة، وتقريرٌ لما لحقه[17]. و"**قد سلك**": استئنافٌ في موقع التعليل. و[**الاستعلاء**][18][19] على الشيء المتمكن[20] منه[21] والرسوخ فيه. و"**الأمد**"[22]: الغاية، [و][23] وَصَفَهُ بالأقصى[24] للمبالغة. و"**المنار**": علم الطريق، ورَفْعُهُ كنايةٌ عن تشهيره[25]. **والنِكَات**: بكسر النون جمع نُكتة[1]،[كُبقعة

([1]) قوله : [كما ظن، لأن تكرير البدل والمبدل منه] سقط من ب١.

([2]) قوله : [في] سقط من ب١.

([3]) في ب١ : النداء.

([4]) انظر: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ). **تفسير البحر المحيط**، دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض وآخرون. بيروت – لبنان، الثانية ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م. ج٧ ص٤٣٠-٤٣١.

([5]) في ب٢ : ولا.

([6]) في ب١ و ب٢ : تنقيح. وهو الصواب.

([7]) في ب٢ : تفرق.

([8]) ظ لو١٢ ص٧ ب.

([9]) في ب٢ : أغصانه.

([10]) تصحفت في الأصل إلى [واو]. والصواب ما أثبته، وهو ما جاء في ب١ و ب٢.

([11]) قوله : [بعد صفة] سقط من ب١.

([12]) في ب١ : لكتاب.

([13]) في ب٢ : ليصاب.

([14]) في ب٢ : [كل كلامه].

([15]) قوله : [ذكر] سقط من ب٢.

([16]) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. وفي ب١ و ب٢ : **[أسامي]. وهو الصواب.**

([17]) في ب٢ : لمحالقه!.

([18]) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. وفي ب٢ : **[الاستيلاء]. وهو الصراب.**

([19]) سقط من ب١.

([20]) في ب١ و ب٢ : التمكن. وهو خطأ.

([21]) في ب١ : فيه.

([22]) في ب٢ : لا من. وهو خطأ.

([23]) سقط من ب٢.

([24]) في ب١ : وبالأقصى.

([25]) في ب١ : شهرته.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

نُكتة[1]،[كبُقعة وبقاع] [2]، وهي اللطيفة من الكلام المؤثرة في القلب، [من التنكيت كالنقطة من النقط. والمراد بها المسائل الحاصلة بالتفكر المؤثرة في القلب] [3] التي [يقالها][4] نكت[5] الأرض [بنحو الإصبع] [6] غالباً.

والفتق[7]: الشق. **والرتق**: ضده، وفي قوله:"**ما فَتَقَ [بها]**[8] **رَتْقَ آذانِهِم أولي**[9] **الأبصار**" مناقشةٌ[10]؛ وهي أنّ ما ذُكِر[11] يدلُّ على أنهم لم يسمعوا تلك[12] النكات، وأمّا أنهم لم يتفطنوا لها و لم يصل فِكْرُهم إليها فلا يُفهَم[13] منه مع أنه مقصودٌ بالبيان. وممّا ارتضاه الخطابي[14] في الجواب عنه: أنّه بالغَ في اختصاص تلك النكات [بالمصنف][15]، [لمنع][16] سماع أولوا[17] الأبصار [إشارة] [18] إلى [أن] [19] تفطنهم، واستخراجهم إياه أمرٌ مَعلومُ الانتفاء، غيرُ مُحتاجٍ إلى النفي، وإنما المُحتاج إليه نفيُ سماعهم فنفاه.

وفيه بحثٌ ظاهرٌ؛ وهو أنّ تفطن أولي[20] الأبصار [لها إذا كان منتفياً فسماعُهم لا يكون إلا من غير أولي[21] الأبصار] [22]. ويلزم منه أنْ يكون انتفاء[23] [تفطن أولي الأبصار لها معلوماً، وانتفاء] [24] تفطن غير أولي الأبصار [غير معلوم. وهذا مما لا يرضيه[25] أولوا[26] الأبصار] [1] ولا غيرهم.

([1]) في ب٢ زيادة [بضمها].

([2]) في ب١ : [كنقعة ونقاع].

([3]) سقط من ب١ و ب٢.

([4]) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. **والصواب : [يقارنها]**.

([5]) في ب٢ : تكت.

([6]) في ب١ : [بالإصنع]. وهو خطأ.

([7]) في ب١ : وانعتق. بدون نقط.

([8]) سقط من ب١. وفي ب٢ : يا.

([9]) في ب١ و ب٢ : أولوا، وهو الصواب. وكذلك وردت في التلويح المطبوع، ج١ ص١.

([10]) في ب٢ : ومناقشة.

([11]) في ب١ : ذكره.

([12]) في ب١ : بتلك.

([13]) ب٢ لو٧ب.

([14]) **الخطابي: هو المولى نظام الدين عثمان الخطابي ت ٩٠١هـ ، له حاشية على التلويح، صنفت قبل حاشية حسن جلبي، والنقل المذكور في المتن منها**، و لم أقف عليها في المطبوعات، والظن أنها ما زالت مخطوطة. وله أيضاً حاشية على المطول للتفتازاني. و لم أقف على ترجمة له غير ما ذُكِرَ في كشف الظنون. انظر، حاجي خليفة ج١ ص٤٧٣، وص٤٩٨.

([15]) قوله : [بالمصنف] سقط من ب١.

([16]) في ب١ و ب٢ : فنفي.

([17]) **في ب٢ : أولي. وهو الصواب.**

([18]) قوله : [إشارة] سقط من ب١.

([19]) قوله : [أن] سقط من ب١.

([20]) في ب١ : أولوا.

([21]) في ب١ : أولوا.

([22]) سقط من ب٢.

([23]) في ب٢ : اشقاء !.

([24]) سقط من ب٢.

([25]) في ب١ و ب٢ : يرتضيه، وهو الصواب.

([26]) في ب١ : أولي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالصواب أنْ يقال: قوله: «**ما فتق بها رتق آذانهم [أولوا الأبصار]** [2]» بعد كونه تمثيلاً أو استعارةً بالكناية [أو تخييلاً الكناية][3] عن عدم علمهم بها؛ لأنَّ أكثر العلوم الدقيقة إنما تحصل[4] بالسماع عادة؛ فالسماع كأنه لازمٌ [لعلم تلك][5] النكات، كما أنَّ طول النجاد[6] لازمٌ لطول القامة؛ [7] فذلك[8] اللازم وأراد[9] الملزوم. أو يقال العادة تقتضي[10] بأن مثل تلك النكات إذا تنبه لها[11] أحد لا يتمكن، من كتمها بل يذكرها[12] غالباً فيسمعها[13] أولوا الأبصار؛ فبقي[14] السماع اللازم وأراد [من الفطن][15] الملزوم [...] [16].

و"**الأقطار**": جمع قطر؛ وهي[17]: الناحية. و"**الأمثال**" جمع المَثَل؛ وهو في الأصل بمعنى:المِثْل؛ وهو النظير[18] ثم، نقل إلى القول السائر المتداول الممثل[19] مَضْرَبَه[20] بمورده.

"[**نال**[21] **حظاً**] [22]": [أي] [23]: أصاب نصيباً وافراً.

([1]) قوله : [غير معلوم ... الأبصار] أبدل خطأ في أصل ب١ بقوله : [لها بعد كونه تمثيلاً أو استعارة]. ثم كتب في أسفل السطر : [غير معلوم وهذا مما لا يرتضيه أولي الأبصار].

([2]) في ب١ : [أولي الأبصار لها].

([3]) في ب١ و ب٢ : [وتخييل الكناية].

([4]) في ب٢ : تحصيل.

([5]) في ب١ : [للمعلم بتلك].

([6]) في ب١ و ب٢ : النجاة. وهو خطأ.

([7]) جاء في ب٢ هنا قوله: [من يكتمها بل يذكر غالباً فيسمعها أولوا الأبصار فبقي السماع اللازم؛ فأراد التفطن الملزوم]. وهو خطأ من الناسخ في ترتيب العبارة.

([8]) في ب١ و ب٢ : **فذكر. وهو الصواب.**

([9]) في ب٢ : فأراد.

([10]) في ب٢ : يقتضي.

([11]) في ب١ : بها.

([12]) في ب٢ : يذكر.

([13]) في ب١ : فيستمعها.

([14]) في ب١ : فنفى. غير منقوطة.

([15]) في ب١ و ب٢ : [نفي التفطن].

([16]) جاء في ب١ هنا قوله : [ويحتمل أن يكون المعنى: لم يسمعوها عن سلف، فضلاً عن يتفطنوا بها بأنفسهم].

([17]) في ب١ : وهو. وهو الصواب.

([18]) في ب١ : النطر. وهو خطأ.

([19]) ظ لو١٣ ص ٩ أ.

([20]) في ب٢ : مضربة. وهو خطأ

([21]) في ب١ : تالى. وهو خطأ.

([22]) في ب٢ : [قال خطاء].

([23]) قوله : [أي] سقط من ب١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قوله:([ولاشتهار][1] **الشمس في نصف**[2] **النهار**): مِثْلُ هذا التركيب شائعٌ في كلام البلغاء. [قال][3]:

طَرَقَ الخَيَالُ ولا كَلَيْلَةِ مُدْلِجٍ[4] سَدِكاً[5] بأَرْحُلِنَا [ولم ينفرج][6]

قالوا: وإما للعطف على [مُقَدَّرٍ][7]. و"**اشتهار**": منصوب لنزع[8] [الخافظ][9]، والتقدير مثلاً: [[كاشتهار][10] القمر في نصف الشهر[11]] [12]، ولا كاشتهار[13] الشمس في نصف[14] النهار. [ولكن][15] الحذف للمبالغة[16] بأنْ تذهب[17] النفس كل[18] [مذهب ممكن [للحال][19]][20]، بإضمار [فعل][21] تقديره ولا يشتهر،[أو ولا اشتهار[22]][23] كاشتهار الشمس؛ بل أَزْيَدَ منه. وما أورد[24] على الثاني من أنَّ (لا) إذا دخلت على الماضي غير الدعاء

([1]) تصحفت في الأصل؛ وفي ب١ و ب٢: **[ولا اشْتِهارَ] وهو الصواب.**

([2]) في ب١ : نصفه. وفي ب٢ : نصف. وكلاهما خطأ.

([3]) سقط من ب١.

([4]) في ب٢ : مدبج.

([5]) **السَّدِكُ من معانيه: المولع بالشيء.** وانظر للمعاني الأخرى: **الزبيدي، تاج العروس، مادة (سدك).**

([6]) كذا وردت في الأصل. وفي ب١ : [ويطرق الحبال ولا كابل مدبج سوكا بارضنا ولم يتعرج] وهو مليء بالتصحيف. وفي ب٢ : **[ولم يَتَعَرَّجِ]. وهو الصواب؛** وكذلك جاء في الديوان المطبوع. وقائل هذا البيت: **الحارث بن حلِّزة اليشكري.** أحد أصحاب المعلقات. انظر: ديوان الحارث بن حلزة، جمع وترتيب وشرح: إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي. ص٩-١١، وتجد البيت في ص٤٢ من ديوانه.

([7]) في ب١ : [ما مقدر].

([8]) في ب١ و ب٢ : بنزع. وهو الصواب.

([9]) كذا ورد في الأصل وهو خطأ. والصواب **[الخافض]** بالضاد المعجمة. وهو ما جاء في ب١.

([10]) في ب٢ : [لا كاشتهار]. وهو خطأ.

([11]) في ب٢ : الشهير.

([12]) في ب١ : [كاشتهار الحمر القمر في نصف النهار]. وهو خطأ.

([13]) في ب٢ : اشتهار.

([14]) في ب٢ : نضف!.

([15]) في ب١ و ب٢ : [ونكتة].

([16]) في ب١ و ب٢ : المبالغة.

([17]) في ب٢ : يذهب. وهو خطأ.

([18]) ب١ لوأ٦.

([19]) في ب٢ : [أو للحال]. ولعله الأقرب للصواب.

([20]) في ب١ : [مذهب النفس كل مذهب منكر، أوللحال].

([21]) قوله : [فعل] سقط من ب١.

([22]) في ب٢ : [اشتهر].

([23]) في ب١ : [وا ولا يشتهر وا ولا يشتهر] خالية عن النقط.

([24]) في ب١ : أورده. وهو الصواب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وجب التكرار نحو: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة:٣١]؛ فجوابه: أنَّ تَرْكَ[1] التكرير وَقَعَ في مواضع وإنْ كان على الشذوذ منها قوله:

لا هُمَّ إنَّ الحارثَ بن جَبَلَــةْ[2]
زَنَّــا[3] على [أنــه لَــمَّ قُبْلَــةْ][4]
وكان في جاراته لا عَهْدَ لــه
وأي أمــرٍ سيءٍ ... [5] فَعَلَــهْ[6]

وقال أبو خراش[7] وهو يطوف[8] [بالبيت][9]:

([1]) في ب٢ : يترك. وهو خطأ.

([2]) في ب١ : لا هم أن للحارث ابن جله. وهو خطأ.

([3]) **زَنَّا : أصله زَنَأَ بالهمز؛ أي ضيَّق. وتُرِكَ الهمز ضرورةً.** انظر الزبيدي، تاج العروس، باب الهمزة فصل الزاي. ولمّا غاب هذا المعنى عن الناسخ ظنَّ أنه "الزِّنا" أي فعل الفاحشة؛ فصَحَّفَ البيت بما يتناسب مع المعنى الذي حضره؛ فجعلها "على أنه لَمَّ قُبْلَةْ". من اللمم وهو صغائر الذنوب.

([4]) كذا تصحفت في الأصل؛ وهو خطأ. وفي ب١ : **[أبيه ثم قتله]. وهو الصواب.** وفي ب٢ : [أبيه فقتله]. وهو تصحيفٌ أيضاً.

([5]) في ب١ زيادة : **[لا]. وهي موطن الشاهد**؛ فسقوطها من الأصل و ب٢ خَطأٌ غافلٍ.

([6]) وقع في هذه الأبيات تصحيفٌ كثيرٌ وسقطٌ في جميع النسخ، وصوابها كما جاء في كتب اللغة:

لا هُمَّ إنَّ الحارث بن جَبَلَــةْ
زَنَّــا علــى أبيــه ثمَّ قَتَلَــهْ
وَركِــبَ الشادِخَةَ المُحَجَّلَــةْ
وَكَان في جاراتِه لا عهد لــهْ
فــأيُّ أمْــرٍ سيءٍ لا فَعَلَــهْ

أي لم يفعله؛ وهي موطن الشاهد. قالها الحارث بن العَيِّف في هجاء الحارث بن جبلة بناءً على طلب المنذر بن امرؤ القيس. وهي من الرجز. انظر: **الصغاني**، رضي الدين الحسن بن محمد. **العباب الزاخر واللباب الفاخر**، تحقيق: فير محمد حسن، العراق، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م. ج١ ص٦٧. **والزبيدي، تاج العروس مادة (زنأ)**. وابن السكيت، يعقوب. **إصلاح المنطق**، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، مصر- القاهرة، دار المعارف، الثالثة، سلسلة ذخائر العرب. ص١٥٣. والضبي، المفضل بن محمد الضبي. **أمثال العرب**، تحقيق: إحسان عباس، لبنان- بيروت، دار الرائد العربي،الأولى،١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

([7]) **خويلد بن مرة الهذلي، أبو خراش.** شاعر مخضرم أدرك الإسلام فأسلم وحسن إسلامه، وكان شيخاً كبيراً. عاش حتى خلافة عمر بن الخطابﷺ وتوفي فيها. بلَغ من سرعة عَدْوِه أنَّه يعدو على قدميه فيسبق الخيل. انظر ترجمته: **ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. الإصابة في تمييز الصحابة**. بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، دط، دت. ج٢ ص ١٥٢. وابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني. **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م. ج١ ص ١١٦٤.

([8]) في ب١ : يطرف. وفي ب٢ : يطوب. وهو خطأ.

([9]) في ب٢ : [بالبيت قال] . وهو خطأ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

إنْ تَغْفِرْ اللّهم تغفرْ جَمًّا وأيُّ عبد لك لا ألَمّا[1]

على أنَّ أبا علي الفارسي[2] ذكر في قوله تعالى: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾[البلد:١١]: أنَّ لا معنى[3] لم؛ فالتكرير[4] [غير واجب[5]، وقد يجعل الفعل المنفي[6] في أمثالها ماضياً لفظاً [في][7] مستقبلاً معنىً، فلا يجب التكرير][8] اتفاقاً. إلا أنَّ البيتَ الأول لا يحتمله، وإنْ جوَّزه الدماميني[9]؛ لأنَّ المرادَ تقبيحَ الأفعال التي وقعت من [المهجو في][10] الماضي.

وقد يُجعل قوله[11]: "ولا اشتهار[12] الشمس" معطوفاً على قوله: "نال حظاً[13] من الاشتهار"، بتقدير[14] الفعل المذكور؛ أي: ولا اشتهر. وردَّه الأستاذ[15] بعدما [ذكر من][16] انتفاء[17] التكرير الواجب بأنَّ قوله: "ولا

---

(1) **من بحر الرجز.** والجمّ: الكثير. وقوله: "لا ألَمّا": أي لم يُلِمّ بالذنوب ويقارفها. ابن. قتيبة، عبد الله بن مسلم. **غريب الحديث**، تحقيق: عبدالله الجبوري، بغداد، وزارة الأوقاف، مطبعة العاني، ١٩٧٧م، ج٢ ص٣٠٤.

(2) في ب١ : القارسي. **أبو علي الفارسي: هو الحسن بن الخطير –أو الخظيري– النعماني الفارسي.** كان عالماً متفنناً بارعاً في اللغة وفروعها والتفسير والقراءات والفقه والأصول والكلام والمنطق والحساب والهيئة. قال عن نفسه: "أنا من ولد النعمان بن المنذر، وولدت بقرية تعرف بالنعمانية، وانتحلت مذهب النعمان أبي حنيفة –رحمه الله– وانتصرت له فيما وافق اجتهادي". درَّس مذهبه حتى مات. انظر ترجمته: ابن قطلوبغا، أبو العدل زين الدين القاسم بن قطلوبغا، **تاج التراجم في طبقات الحنفية**، بغداد، مكتبة المثنى ومكتبة العاني، ١٩٦٢م. ص٥٨. والفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، تحقيق: محمد المصري، الكويت، جمعية إحياء التراث الإسلامي، منشورات مركز المخطوطات والتراث، الأولى، ١٩٨٧م. ص٨٢. و الداوودي، الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداوودي، **طبقات المفسرين**، ضبطه ووضع حواشيه: عبد السلام عبد المعين، بيروت– لبنان، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م. ص٩٦–٩٧.

(3) في ب١ و ب٢ : **بمعنى. وهو الصواب.**

(4) في ب١ : فالتكرار.

(5) **نقله عن أبي علي الفارسي الإمام الرازي في تفسيره.** الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي، **التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب**، بيروت– لبنان، دار الكتب العلمية، الثانية، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م. المجلد السادس عشر ج٣١ ص١٦٧.

(6) ب٢ لوأ.

(7) في ب٢ : [و]. وهو الصواب.

(8) قوله : [غير واجب ... التكرير] سقط من ب١.

(9) في ب١ : الرماميني.وهو خطأ. **والدماميني: هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر المخزومي القرشي السكندري المالكي. بدر الدين المعروف بابن الدماميني أو البدر الدماميني.** ولد سنة ٧٦٣هـ. اشتغل بالأدب وفنونه، والفقه. صنف الكثير من الكتب والشروح؛ جلها في اللغة والأدب، تولى منصب قضاء المالكية في مصر. أقام بمصر وارتحل إلى الشام واليمن والهند وتوفي فيها سنة ٨٢٧هـ. انظر: الزركلي، **الأعلام**. بيروت – لبنان، دار العلم للملايين، السادسة عشرة، أيار ٢٠٠٢م. ج٦ ص٥٧. والشوكاني، محمد بن علي. **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، بيروت ودمشق، دار الفكر المعاصر، ودار الفكر، الأولى، ١٩٩٨هـ/ ١٤١٤م. ص٦٦٦– ٦٦٧.

(10) في ب١ : [المهجورة].

(11) في ب٢ : قبله.

(12) في ب٢ : اشتهاد.

(13) في ب٢ : خطاء.

(14) في ب١ : وبتقدير.

(15) **الأستاذ: هو الملا خسرو. وقد سبق بيانه.**

(16) في ب٢ : [ذكرت].

(17) في ب٢ : اشفاء.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اشتهار" بمنزلة بيانٍ لقوله: "نال حظاً[1]"، وصِحَّةُ[2] عطفه عليه محل تأمل. وجواب الأول: قد عرفت[3] مما سبق صريحاً، وجواب الثاني: أن يجعل الماضي بمعنى المضارع؛ فلا يكون بياناً لقوله: "نال حظاً"؛ لأن[4] المراد منه الماضي، وبه أيضاً اندفع الأول.

قوله: (ولقد صادفت[5] مجتازي[6]): الجملة معطوفة على خبر [إنّ][7]، أو على جملة"[في الآفاق][8]" [أي ولهذا][9] لقد[10] صادفت[11] مجتازي. والمجتاز[12]: إما مصدر ميمي جعل زماناً على الاتساع [[لا][13] على طريقة[14] الإضافة][15]؛ أو على حذف المضاف [أي][16] وقت اجتيازي[17]، على ما عرفت[18] من المذهبين في: "آتيك خفوق[19] [النجم][20]"، أو اسم زمان. وأما جعله اسم مكان [كما جوّزه الأستاذ][21]؛ فيرد [عليه][22]: أنّ النُّحاة صرَّحوا بوجوب[23] [[ذكر (في)][24] في[25] مثله، وأنه لا يجوز مثل][26]: نمت[27] مَقْتَل[28] زيدٍ.

---

(1) في ب٢ : خطاء.

(2) في ب٢ : فصحة.

(3) **الأنسب أن تكون : عرفته.**

(4) في ب١ : لدن. وهو خطأ.

(5) في ب١ : صادقت. وهو خطأ.

(6) في ب٢ : مجتاذي!.

(7) قوله : [إنّ] تأخر في ب١ عن موضعه وجاء بعد قوله : [أوعلى].

(8) في ب١ : [نال في الآفاق]. وفي ب٢ : [نال في الرفاق].

(9) في ب٢ : [ولهذا قال].

(10) في ب١ : قد.

(11) في ب١ : صادقت.

(12) في ب١ : والمختار.

(13) قوله : [لا] سقط من ب١.

(14) في ب١ : طريق.

(15) قوله : [لا على طريقة الإضافة] سقط من ب٢.

(16) في ب١ : [أي على].

(17) في ب١ : اختياري.

(18) في ب٢ : عرف.

(19) في ب٢ : خفوفا.

(20) قوله : [النجم] سقط من ب١.

(21) قوله : [كما جوزه الأستاذ] سقط من ب١. وفي ب٢ زيادة [وغيره].

(22) قوله : [عليه] سقط من ب٢.

(23) في ب١ : الوجوب.

(24) في ب٢ : [ذكرني].

(25) ظ لوه ص٨ ب.

(26) في ب١ : [ذكره فر مثله وأنه مثل لا يجوز مثل].

(27) في ب٢ : ممت. وهو الصواب.

(28) قوله : [مقتل] غير واضح في ب١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والجار في قوله: **"بما وراء النهر"** متعلقٌ [بنفس المختار][1] على الوجه[2] الأول، [وبما][3] يتضمنه من المصدر على [الثاني][4]. أو الجار والمجرور ظرف مستقر وقع حالاً[5] من المختار[6]، والباء[7] بمعنى (في)، ويحتمل أن يكون بـ : (ما[8] وراء النهر) بدلاً من [مختاري][9]. واقتصر الشارح في قول [صاحب][10] الكشاف: "ما[11] توجهت تلقاء مكة وجدت [في][12] مختاري [بكل بلد فيه سكة][13]". على كون المختار مصدراً[14] أو اسم مكان، وتبعه السيد[15]. ولا يظهر وجه تركهما[16] [كونه][17] اسم زمان مع أنه أظهر من كونه اسم مكان.[...].[18]

(هَوي إليه): إما بكسر الواو، من هوي يهوي أي سقط، أو بفتحها من [هويه يهواه][19] أي أحبه. ضمّن معنى [[النزوع][20] فعدّي][21] تعديته. فإنْ قُلْتَ: لِمَ[22] قال: "هَوي[23]" بصيغة الفعل، [مع أنه][24] أورد الأوصاف في

([1]) في ب١ : [بالمختار].
([2]) في ب١ : وجه.
([3]) في ب١ : [أي].
([4]) في ب١ : [الوجهين الثاني الآخرين .
([5]) في ب١ : حال.
([6]) في ب١ : [المختار].
([7]) في ب١ : والبار.!!
([8]) في ب١ : ما. وليس بما.
([9]) في ب١ : [مختاري]. وفي ب٢ : [المختار].
([10]) سقط من ب١.
([11]) في ب١ : لما. وفي ب٢ : ولما.
([12]) في ب١ : [في كل].
([13]) في ب١ : [لكل بلد من فيه مكة]. وفي ب٢ : [بكل بلد من فيه مكة].
([14]) في ب١ و ب٢ : مصدر.
([15]) **السيد: والسيد الشريف، والفاضل الشريف، والشريف، كلها يراد بها رجلٌ واحد؛ وهو: علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني. عالم الشرق**، متفنن في العلوم : في الفقه والتفسير واللغة والأصول والمنطق، طالت يده في التصنيف شتى العلوم.كان من أقران سعد الدين التفتازاني، وجرت بينهما مناظرة مشهورة. تنقل بين: مصر، وبلاد الروم، وبلاد العجم. **من مصنفاته:** شرح المفتاح، وشرح المواقف العضدية، وله من الحواشي حاشية على أوائل الكشاف، وعلى أوائل شرح مختصر المنتهى للعضد، وعلى أوائل البيضاوي، وعلى الخلاصة للطيبي، وعلى المطالع، وعلى المطول، وعلى شرح الشمسية، وعلى التلويح والتوضيح، وله كتاب التعريفات، وغيرها الكثير الكثير. تصدى للإقراء والإفتاء، وأخذ عنه الأكابر وبالغوا في تعظيمه -لاسيما علماء العجم والروم-. ومصنفاته نافعة كثيرة المعاني، واضحة الألفاظ، قليلة التكلف والتعقيد الذي يوقع فيه عجمة اللسان كما يقع في مصنفات كثير من العجم. ولد سنة ٧٤٠ هـ، وتوفي بشيراز سنة ٨١٦هـ، وقيل في ٨١٤هـ. انظر: الشوكاني، البدر الطالع، ص .
([16]) في ب٢ : تركها.
([17]) قوله : [كونه] سقط من ب٢.
([18]) جاء في ب١ هنا زيادة قوله: [على تقدير جوازه].
([19]) في ب١ : [هواه هواه]. وهو خطأ.
([20]) في ب٢ : [الترفع].
([21]) في ب١ : [الفروع تعدى].
([22]) في ب٢ : لما.
([23]) في ب٢ : يهوي.
([24]) في ب١ : [و].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القرائن الأخر بصيغة الاسم. قلتُ: تلميحاً[1] إلى [قوله] [2] : ﴿فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ﴾ [ابراهيم:٣٧].

قوله:(هائمة عليه): قال الخطابي: «هي من هام بمعنى عطش، لا من هام بمعنى: تحيّر وذهب من العشق. [إلى][3] الكبد إنما يوصف بالعطش ،لا التحير [والعشق][4] ». وفيه نظرٌ؛ لأنّ لفظة[5] (عليه) توجب[6] اعتبار الحرص[7] أو مثله، ولا فرق بين وصف الكبد[8] [بالتحير][9] والعشق[10]، ووصفه بالحرص[11]، على أنّ[12] الأكبادَ مجازٌ من[13] أصحابها.

(وعقولاً جاثية بين يديه): أي جالسة على[14] ركبتيه[15]. و"**الرغبات**": [جمع][16] رغبة، من رغب[17] في الشيء أي: أردته[18].

[و][19] "**المطايا**" جمع مطية، وهي [الناقة][20] ، سُمّيت مطية؛ لأنها[21] تركب مطاها؛ أي: ظهرها[22]. وقيل[23]: لأنها[24] يمطاء[25] بها في السّير أي يمّد. وأصل مطية: [من الفعل مطيوه][26]، فلما اجتمعت الواو والياء في كلمة، [وسبقت][27] إحديهما[28] بالسكون قلبت[29] الواو ياء، [و][30] أدغمت [...][31].

---

(1) في ب٢ : هو .
(2) في ب٢ : [قوله تعالى].
(3) في ب٢ : [إذ]. **وهو الصواب.**
(4) قوله : [والعشق] سقط من ب١.
(5) في ب١ : لفظ.
(6) في ب١ و ب٢ : يوجب.
(7) في ب٢ : الحرض.
(8) ب١ لو٦ب.
(9) قوله : [بالتحير] سقط من ب١.
(10) في ب١ : بالعشق. وفي ب٢ : بعشق.
(11) في ب١ : الحرص.
(12) ب٢ لو٨ب.
(13) في ب١ و ب٢ : عن.
(14) الأنسب أن تكون : عند.
(15) في ب٢ : ركبته.
(16) قوله : [جمع] سقط من ب٢.
(17) في ب٢ : رعبة. وهو خطأ. **والصواب: رغبتَ.**
(18) في ب١ : أراد به. وفي ب٢ : أرادته. والصواب : أراده.
(19) في ب١ : [وجه]. وقوله : [و] سقط من ب٢.
(20) في ب١ : [المركب].
(21) في ب١ و ب٢ : لأنه.
(22) في ب١ : ظهره.
(23) في ب١ : وقيلي. خالية عن النقْط.
(24) في ب١ : لأنه.
(25) في ب١ و ب٢ : يمطى.
(26) في ب٢ : [مطيرة].
(27) في ب٢ : [واحدة وقد سبقت].
(28) كذا وردت في جميع النسخ؛ **والصواب : إحداهما.**
(29) في ب٢ : قلت.
(30) قوله : [و] سقط من ب٢.
(31) سقط من الأصل قوله: **[الياء في الياء منه]. وهو مثبت في ب١.** وهو الصواب. وفي ب٢ : [الياء في اليا].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والفقرتان يحتملان الكناية عن كمال الطلب[1]؛ لأنّ الجثوّ واستئناف[2] المطية [من الفعلة][3]، فأُطلق اللازمان [وأُريدَ بهما الملزمان[4] اللذان][5] هما المقصودان [أصالةً][6]. ولا يلزم في الكناية إمكان حصول اللازم بما[7] أثبت[8] له الملزوم، ويحتملان[9] التمثيل بأن شبه[10] الهيئة المنتزعة من[11] أحوال العقل[12] [المشغوف][13] المتوجه توجهاً تاماً إلى تحصيل ما في الكتاب بالهيئة المنتزعة [عن[14] أحوال] [15] الطالب لعلم[16]، من أجرى[17] الجاثي على ركبتيه أمام المطلوب[18] منه المتوجه إليه بالكلية، [إطلاقاً للفظ][19] المشبه به على المشبه[20]، ونحوه في الفقرة الأخرى. [ويحتملان][21] الاستعارة بالكناية[22] والتخييل [تشبيهاً للعقل][23] الموصوف بالطالب، وإثباتاً للجثو[24] الذي من خواص[25] المُشبَّه به للمشبه.

---

(1) في ب١ : المطلب.

(2) كذا ورد في الأصل؛ وهو خطأ. في ب٢ : واشتياق. **والصواب: واستيقاف.** لأنه الأنسب لقول التفتازاني في التلويح : « مستوقفة المطايا لديه». التفتازاني، التلويح، ج١ ص١.

(3) في ب١ و ب٢ : [لازمان له].

(4) في ب٢ : الملزومان.

(5) في ب١ : [وأراد به الملزومات اللذان].

(6) سقط من ب١ و ب٢.

(7) في ب١ و ب٢ : لما.

(8) في ب١ : ثبت.

(9) في ب١ : يحتمل أن.

(10) في ب٢ : يشبه.

(11) في ب١ : عن.

(12) في ب١ : الفعل.

(13) في ب١ : [المسبوق]. وفي ب٢ : [المشعور].

(14) في ب٢ : من.

(15) في ب١ : [من].

(16) في ب٢ : يعلم.

(17) في ب١ و ب٢ :أحد.

(18) ظ لوح ص٤ أ. وفي ب٢ : المطلوم.

(19) في ب١ : [اطلاق اللفظ].

(20) في ب٢ : الشبه.

(21) في ب١ و ب٢ : [ويحتمل أن].

(22) في ب٢ : بالكتابة. وهو خطأ.

(23) في ب١ : [تشبهها للفعل].

(24) في ب٢ : للحيوة. وهو خطأ.

(25) في ب١ : خواصي. وهو خطأ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(بالحواشي والأطراف): ["الحواشي"][1]: الجوانب. و"الأطراف": عطفٌ تفسيريٌّ، والمراد ما يكتب فيها[2]، والأغلب [أنها مما لا][3] يعتد به؛[فأراد بها ذلك][4]. فلا يرد[5]: أنه قد يكون[6] هي اللآلئ[7]، فلا[8] يكون المعتصم بها قانعاً[9] من اللآلئ بالأصداف. [...][10].

"**قانعين**[11]": من القناعة؛ وهي الرضى[12]، لا من القنوع: وهو السؤال، كما هو المشهور. وقال بعضهم: القنوع يجيء بمعنى الرضى[13] -أيضاً-، وفي المثل: «خير الغنى القنوع، وشر [الفقر][14] الخضوع». وتعديته[15] [بعد][16] لتضمين [معنى][17] القصور و[18] الإعراض، [...][19] في الرضى[20] من الإعراض عن طالب[21] الزيادة. "**لا يحل**": استئناف لبيان قصورهم، ولهذا ترك[22] العطف. "**والأنامل**": [رؤوس][23] الأصابع، جمع أنملة[24] بفتح الميم. والمعضل[25]: مِنْ أعضلني[26] فلان؛ أي: أعياني[27] أمره. [وأعضل][28] الأمر؛ [أي][29]: استغلق، و[30] أمر معضل[31]: لا

([1]) في ب٢ : [الحواشي والأطراف].
([2]) في ب١ : منها.
([3]) في ب١ : [الما مملا].
([4]) قوله : [فأراد بها ذلك].
([5]) في ب١ و ب٢ : يراد.
([6]) **والصواب: تكون.**
([7]) في ب٢ : الداني.
([8]) في ب١ : ولا.
([9]) في ب١ : قانعان. وهو خطأ.
([10]) جاء في ب١ هنا زيادة قوله : [لا يحل استئناؤه جواب السوالى اقتضاء قوله: ولقد صادفت مختاري] ولا أدري ما مناسبته للسياق!.
([11]) في ب١ : [قانعة].
([12]) في ب١ : الرضاء.
([13]) في ب١ : الرضاء.
([14]) في ب١ : [الغنى].
([15]) في ب١ : وتعديه.
([16]) في ب١ : [تعني]. وفي ب٢ : [بعن]. وهو الصواب.
([17]) قوله : [معنى] سقط من ب٢.
([18]) في ب١ و ب٢ : أو.
([19]) في الأصل غير واضحة . وفي ب١ و ب٢ : لِمَا.
([20]) في ب١ : الرضا.
([21]) في ب١ و ب٢ : **طلب. وهو الصواب.**
([22]) في ب١ : نزل. وفي ب٢ : تركت.
([23]) كذا ورد في الأصل. وفي ب١ و ب٢ : [روس]؛ وهو خطأ. **والصواب: [رؤوس].**
([24]) في ب١ : الملة. وهو خطأ.
([25]) في ب١ : المتصل. وفي ب٢ : المعضد.
([26]) في ب١ : اعطلني. وهو خطأ.
([27]) في ب١ : أعيان.
([28]) في ب١ : [أو قوله].
([29]) قوله : [أي] سقط من ب١.
([30]) في ب١ : أو.
([31]) في ب١ : يفصل. خالية عن النقْط. وفي ب٢ : مضل. وكلاهما خطأ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لا يهتدى لوجهه[1]. و"**البنان**": أطراف الأصابع، واللام في البنان للاستغراق لا للعهد، بقرينة[2] قوله: [" **فلطائفه**" اهـ] [3].

[(**فلطائفه**)][4]: بَعُدُ معناه إلى الآن وتقديره: بعد ما مضى من الزمان. [[و][5] "**الجرائد**"[6]: جمع جريدة[7]، وهي الحبيبة من النساء. "**حوالَيها**[8]": بفتح اللام، يقال: قعدوا حوله وحواله[9]][10] وحواليه بفتح اللام في الجميع[11] بمعنى.

والاستشراف: إن جعل من استشرفت[12] الشيء إذا رفعت[13] بصرك تنظر إليه، وبسطت كفك فوق[14] حاجبيك[15]؛ كالذي يستظل من[16] الشمس. يلزم أن يكون إضافته إلى الأعناق إضافة [اسم الفاعل][17] المتعدي إلى الفاعل [المجازي][18]؛ لأنّ المفعول هو الذي ينظر إليه وليست الأعناق. ذلك وقد نفاه صاحب اللب[19]، اللهم إلا أنْ

---

(1) في ب١ : يوجه.

(2) في ب١ : لقرينة.

(3) في ب١ : [فتطابق. إلخ].

(4) قوله : [فلطائفه] سقط من ب١. وفي ب٢ : [بل طايفه].

(5) قوله : [و] سقط من ب٢.

(6) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. في ب٢: **[الخرائد]؛ وهو الصواب. فالحبيبة من النساء تسمى: خريدة؛ وجمعها خرائد.**

(7) **كذا ورد في الأصل وهو خطأ. والصواب: خريدة.**

(8) في ب٢ : حوالها.

(9) في ب٢ : وحوليه.

(10) سقط من ب١.

(11) في ب١ : الجمع.

(12) في ب١ : أشرفت.

(13) في ب١ : وقت.

(14) في ب١ : وفوق.

(15) وفي ب٢ : حاجبك.

(16) ب٢ لو٩أ.

(17) في ب١ : [المصدر].

(18) قوله : [المجازي] سقط من ب١.

(19) المراد باللب كتاب : **لب الألباب في علم الإعراب**. وصاحبه هو : **الفاضل تاج الدين؛ محمد بن محمد بن أحمد بن سيف الدين الإسفرايني (٦٨٤هـ)**. نحوي لغوي. من مصنفاته: شرح المصباح في النحو، للمطرزي، وسماه ضوء المصباح، فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة، ولباب الإعراب، ولب الألباب، وغيرها. -وهو غير لب الألباب مختصر الكافية في النحو، فذلك للبيضاوي.- و لم أقف على ترجمة مطولة له، وقد ذكر السيوطي أنه لم يقف له على ترجمة. انظر: السيوطي، **بغية الوعاة**، ج١ ص٢١٩ ، والزركلي، **الأعلام**، ج٧ ص٣١، وكحالة، **معجم المؤلفين**، ج١١ ص١٨٠، حاجي خليفة، **كشف الظنون**، ج٢ ص١٥٤٥-١٥٤٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يجعل بمعنى الامتداد؛ فيكون [لازماً][1] مضافاً إلى الفاعل، أو يراد بالاستشراف لازمه وهو[2] [المد] [3]؛ فتكون[4] الإضافة إلى المفعول.

و"**دون**": حال من [أعيننا][5]، [وهو في الأصل ظرف مكان؛ معناه: المكان المنحط من مكان [أعلى][6] قليلاً مع دونه[7] منه. وهذا القيد لتوافقه مع الدوني[8] في الحروف الأصول، ثم اتسع فيه؛ فاستعير لقدّام الشيء وبين يديه للمناسبة الظاهرة، كما استعير للانحطاط في الأحوال وللترتب[9] المناسب للانحطاط في [المكان] [10]؛ فقيل: زيد دون عمرو، في الشرف وفي القامة. ثم استعمل في كل تجاوز][11] حد وتخطي حكم إلى حكم.

و"**الأحداق**"[12]: جمع حدقة، و[حدقة][13] العين سوادها[14] الأعظم، وقد يجمع على حدق وحداق. وإنما نسب الاستشراف إلى الأعناق و[السهر][15] إلى الأحداق لظهور أثرهما فيها. والكاف في "كَوَهْمٍ" بمعنى المثل[16]، أُدْخِلَ لقصد[17] المبالغة، أي ليس ما وقع في قلبه مثل الوهم، فضلاً [عن][18] أن يكون إياه.

و**اللّجة**: معظم الماء، شبه فوائده بالماء فأثبت لها اللجج[19].

([1])سقط من ب١.

([2]) في ب٢ : وهي.

([3]) في ب١ : [مد العنق].

([4]) في ب٢ : فيكون.

([5]) في ب١ : [عناء]. / ب١ لو٧أ.

([6]) في ب٢ : [الشيء].

([7]) في ب٢ : **دنوه. وهو الصواب.**

([8]) في ب٢: **الدنو. وهو الصواب.**

([9]) في ب٢ : والرتب.

([10]) في ب٢ : [المادة]. وهو خطأ.

([11]) في ب١ : [ومعناه في الأصل أولى مكان الشيء يقال هو دون ذلك إذا كان أحط منه قليلاً ثم استعير للتفاوت في الأحوال والترتيب ثم استعمل في كل مكان در].

([12]) ظ لو١٣ ص٩ ب.

([13]) في ب١ : [مذق]. غير منقوطة.

([14]) في ب١ : سواد.

([15]) في ب١ : [الشمس]. وهو خطأ.

([16]) في ب١ : مثل.

([17]) في ب١ : بقصد.

([18])سقط من ب١.

([19]) في ب١ : الجح.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قوله:(على غرر فوائده): [غُرَّةُ][1] كُلِّ شيءٍ أَكْرَمُهُ. **والفوائد:** جمع فريدة وهي الدرة الكبيرة، سميت بها إما لأنها لا نظير لها، أو باعتبار أنها كانت منفردة[2] في صدفها[3]. [**والشعاب:** جمع شعب بالكسر؛ وهو[4] طريق بالجبل. ومسالك[5] الشعاب كشجرة الأراك .**والشوارد:** جمع شاردة؛ بمعنى: نافرة[6]] [7]. **"بحيث يصير[8] المتن مشروحاً"**: تعريضٌ بالتوضيح؛ بأنه ليس شرحاً تاماً للتنقيح.[9]

[(**فطفقت اقتحم) اهـ.** طَفِقَ يفعل[10] كذا، يطفق طَفَقاً أي جعل يفعل[11]. قال الأخفش[12]: "وبعضهم يقول: طَفَقَ بالفتح يَطْفِقُ طُفُوقاً"[13]][14]. [و][15] **الاقتحام:** الدخول في الشيء [بلا روية][16]، وهو دليل فرط [الشغف][17] والحرص .و**"الدياجر"**: جمع ديجور[18] [...][19]، وأصله دياجير بالياء، حذفت طلباً لازدواجها[20]

([1]) في ب٢ : [عن].

([2]) في ب٢ : متفردة.

([3]) في ب٢ : صدقها.

([4]) في ب٢ : وهي.

([5]) في ب٢ : ومالك.

([6]) في ب٢ : النافذة.

([7]) قوله : [والشعاب: جمع شعب بالكسر؛ وهو طريق بالجبل. ومسالك الشعاب كشجرة الأراك ... بمعنى نافرة] سقط من ب١.

([8]) في ب٢ : يصر.

([9]) جاء هنا في ب١ قوله : [والشعاب: جمع شعب بالكسر] وهو جزء من الفقرة التي سقطت آنفاً.

([10]) في ب٢ : بفعل.

([11]) في ب٢ : بفعل.

([12]) **الأخفش؛ هو: أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي ثم البصري.** مولى بني مجاشع. إمام النحو، أحذق أصحاب سيبويه، وكان أسنَّ منه. قيل عنه: "الطريق إلى كتاب سيبويه: الأخفش". لأن سيبويه لم يُقرئ ولم يقرأ كتابه على أحد، كان معتزلياً، وقال عنه أبو حاتم السجستاني: كان قدرياً، رجل سوء. له كتاب الأوسط، ومعاني القرآن، درس على يديه كبراء أهل النحو. مات سنة نيف وعشرة ومئتين. انظر ترجمته في: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٠ ص٢٠٦-٢٠٨. والفيروز آبادي، **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، ص١٠٤-١٠٥. والسيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله. **أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض**، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م. ص٦٦-٦٧.

([13]) الجوهري، الصحاح، مادة (طفق). وانظر: ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري المصري، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك**، تأليف محيي الدين عبد الحميد، بيروت المكتبة العصرية، ج١ ص٣٢٢-٣٢٣، **وشرح الرضي على الكافية**، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، بنغازي- ليبيا، منشورات جامعة قاريونس، الثانية، ١٩٩٦م. ج٤ ص٢٢٥

([14]) قوله : [(فطفقت اقتحم) اهـ. طفق يفعل ... طفق بالفتح يطفق طفوقاً] سقط من ب١، ولم يبق منه سوى قوله: [اقتحم].

([15]) قوله : [و] سقط من ب١.

([16]) في ب١ : [وبلد روئه].

([17]) في ب٢ : [الشعب]. وهو خطأ.

([18]) **الديجور: الظلام، وقيل: الظُّلْمة.** الزبيدي، **تاج العروس**، مادة (وجر). وقد شغل حسن جلبي ببيان أصل الكلمة عن بيان معناها!.

([19]) جاء في ب١ هنا زيادة قوله : [وطبعت].

([20]) في ب١ : لازواجها !.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالهواجِر[1]، وهي جمع هاجِرة[2]؛ وهي نصف[3] النهار. **والمكابد**: جمع كبد، على خلاف[4] القياس، وهي[5] الشدة[6]. ويجوز أن يكون جمع مَكِيد[7] بمعنى الكيد[8]، على إرادة[9] أنواع الشدة.

والظمأ[10]: العطش. وفي القرائن تنبيه على كمال حرصه، حيث بيَّن أنه كان مرتكب[11] أشق الأعمال في الأوقات التي لم تكن[12] مشتغل[13] فيها أحد بيسير[14] أعمال[15] سوى الاستراحة[16].

والمراد **بالصعب**- وهو في الأصل[17] البعير[18] الغير[19] المنقاد، **والذلول**: [هو[20] المنقاد] [21]- : إما الفكر[22] [القوي] [23] [و][24] الضعيف، أو كل شاق[25] وسهل من الأحوال. وفيه التمثيل[26]؛ [إذ[27] الصائد] [28] للشوارد[29] في

---

(1) قوله : [بالهواجر] طمس منه ال التعريف والهاء في ب١.
(2) في ب٢ : هاجر.
(3) في ب١ : انصف.
(4) في ب١ : حدف.
(5) في ب١ : فهو.
(6) جاء في معجم مقاييس اللغة لابن فارس: « الكاف والباء والدال أصلٌ صحيح يدلُّ على شِدّة في شيء وقُوّة. من ذلك الكَبَد، وهي المشقّة. يقال: لَقِيَ فلانٌ من هذا الأمر كَبَداً، أي مشَقة، وكابدتُ الأمر: قاسيتُه في مشقّة ». مادة (كيد).
(7) في ب٢ : **مكبد. وهو الصواب.**
(8) في ب٢ : الكبد. وهو الصواب.
(9) في ب١ : اراذة.
(10) في ب١ و ب٢ : الظماء.
(11) في ب١ و ب٢ : يرتكب. وهو الصواب.
(12) في ب١ و ب٢ : يكن. وهو الصواب.
(13) في ب١ : يشتغل. وهو الصواب. وفي ب٢ : يستعمل.
(14) في ب١ : يسير. وفي ب٢ : تيسر.
(15) في ب١ و ب٢ : عمل.
(16) في ب١ : الاتراءخة. وهو خطأ.
(17) في ب١ : الأصول.
(18) في ب١ : التغير. وهو خطأ.
(19) في ب٢ : البغير. وهو خطأ. **والصواب عدم تعريف كلمة غير.** لأنها مبالغةٌ في الإبهام؛ فكيف تعرف بال التعريف؟!.
(20) في ب٢ : وهو.
(21) سقط من ب١.
(22) في ب١ : الكهر.
(23) سقط من ب١.
(24) قوله : [و] سقط من ب٢.
(25) في ب٢ : شاد. وهو خطأ.
(26) في ب١ و ب٢ : تمثيل.
(27) في ب٢ : أو.
(28) قوله : [إذ الصائد] طمس جزء منها في ب١.
(29) في ب١ : للشواذ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

في الأغلب [إنما][1] يكون فارساً. **نزف** [ماء البئر أي نزحه كله][2]. **وغلالة**[3] الشيء بقيته[4]. يريد أنه بذل [جهده كله][5] في الوصول][6] إلى مقاصد الكتاب، لا كما هو المعتاد في [أخذ][7] الأشياء من إبقاء شيء منها[8]، كما يفعله[9] النازح من البئر[10]. **والإماطة**[11]: الإزالة[12]. [...][13] **والقناع**: المقنعة[14] الواسعة.

قوله:(الموسوم بالتلويح[15] **إلى كشف حقائق التنقيح)**: لا يخلو لفظ الموسوم عن إيماءٍ[16] إلى أن الاسم من الوسم؛ كما هو مذهب[17] الكوفيين[18]، لا من السمو على ما هو مذهب[19] البصريين[20]. [ثم][21] اسم الشرح إنْ كان هو المجموع فالأمر[22] ظاهر، وإنْ[23] كان التلويح وحده. ولا شك أنّ المرادَ به اللفظ[24] يحتاج إلى ملاحظة

---

(1) في الأصل :[إنما إنما] مكررة وهو خطأ. لذا حذفت إحداهما.

(2) في ب١ : [باء البر أي نزعه كلمة]. وهو خطأ.

(3) في ب١ و ب٢ : عدالة.وهو خطأ.

(4) في ب١ : بفينه. الياء خلت عن النقْط.

(5) في ب٢ : وكده.

(6) في ب١ : [هذه كلمة في الأصول]. وهو خطأ.

(7) في ب١ : [الأحوال]. وهو خطأ.

(8) في ب٢ : منهما!.

(9) في ب١ : يفعل.

(10) في ب١ : البرء.

(11) في ب١ : والإبانة. وهو خطأ.

(12) في ب٢ : لاازالة.

(13) جاء هنا في ب١ قوله: [والخرائد :جمع خريدة. وهي الحبيبة من النساء]. وهو جزء من فقرة سقطت سابقاً. ووجودها هنا خطأ.

(14) ب٢ لو٩ب.

(15) في ب١ : لتلويح.

(16) في ب١ : الماء. وهوخطأ. وفي ب٢ : الإيماء.

(17) في ب١ : المذهب.

(18) في ب١ و ب٢ : الكوفية.

(19) في ب١ : المذهب.

(20) يفهم من عبارة المؤلف ترجيحَهُ مذهبَ الكوفيين أنّ الاسم من الوسم. والراجح كما ذهب إليه ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ) مذهب البصريين. حيث فنّدَ فساد ما ذهب إليه الكوفيون من خمسة وجوه. انظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تحقيق ودراسة: جودة مبروك محمد مبروك وراجعه رمضان عبد التواب. مصر، القاهرة، مكتبة الخانجي، الأولى، ٢٠٠٢م. ص ٤-١٢.

(21) سقط من ب١.

(22) قوله : [فالأمر] غير واضح في ب٢.

(23) في ب٢ : فإن.

(24) في ب١ : للفظ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المعنى[1] اللغوي لتعلق الجار؛ فإن الأعلام[2] [حين][3] ما يقصد بها[4] المعاني العلمية قد يلاحظ معها [المعاني][5] الأصلية بالتبعية؛ ولهذا[6] نادى بعض الكفرة أبا بكر بأبي[7] الفصيل[8].

والمعاقد: [ما يتصل][9] بها المقاصد[10] [ويرتبط بها][11] أشدَّ ارتباط، حتى يجري مجرى الأجزاء منها؛ فلهذا جعلوها عبارةً عن الموضوعات والمبادئ[12].

وفي **قوله:" تنقيح لورودها[13]" اهـ.** إيماءٌ إلى [أنَّ][14] تقريراته[15] كأمطار[16] توقع[17] في أصداف[18] الأذهان[19] الدرر[20] .و[21] **الأعطاف**[22]: جمع عطف؛ وهو الجانب، واهتزازه[23] كناية عن السرور؛ [إذ الفرحان][24]

([1]) في ب١ : معنى.

([2]) ظ لو١٤ ص١٠ أ.

([3]) في ب٢ : [من حيث].

([4]) في ب٢ : به.

([5]) قولع : [المعاني] سقط من ب٢.

([6]) في ب١ : وبهذا.

([7]) في ب٢ : أبي.

([8]) لما فرح الكفار بمكة وشمتوا بغَلَبِ الروم، ونزلت ﴿الٓمٓ ۝ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝﴾[الروم : ١-٢]، خرج أبو بكر الصديق إلى الكفار فقال: «أفرحتم بظهور إخوانكم على إخواننا! فلا تفرحوا ولا يُقرَّنَّ الله أعينكم، فوالله ليظهرن الروم على فارس، أخبرنا بذلك نبينا». فقام إليه أُبَيّ بن خلف الجمحيّ فقال: «كذبت يا أبا فصيل! ... » تتمة الأثر. -وقد رواه الطبري في تاريخه بسنده إلى عكرمة-. وقالها غمزاً فيه؛ **فالفصيل: ولد الناقة إذا افتصل عن أمه، فهو ليس كالبكر.** الطبري، محمد بن جرير. تاريخ الطبري: تاريخ الأمم والملوك، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م. ج١ ص٤٦٨. وانظر معنى الفصيل في: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، باب الفاء والصاد وما يثلثهما.

([9]) قوله : [ما يتصل] سقط من ب١.

([10]) في ب١ : لمقاصد.

([11]) في ب١ : [ويربط به].

([12]) في ب١ : والبادئ. وفي ب٢ : والمنادي.

([13]) في ب٢ : لوردها.

([14]) سقط من ب١ و ب٢.

([15]) في ب١ : [تقديراته].

([16]) في ب١ : كامطاء.

([17]) في ب٢ : يوقع.

([18]) في ب١ : أوصاق.

([19]) في ب١ : الإذهاب. وفي ب٢ : الاذهار.

([20]) في ب١ : الدرد.

([21]) سقط ب١.

([22]) ب١ لو٧ب.

([23]) في ب٢ : واعتزازه.

([24]) في ب١ : [والقرار].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يتحرك[1] جانباه نشاطاً، [وهو المراد ههنا. وقد يكون كناية] [2] عن التنبيه[3] وزال[4] الغفلة إذ الغافل ينبه[5] بتحريك[6] جانبه.

(**وتوجيهات**[7] **تنشط**[8] **لاستماعها**[9] **الكسلان**): [في الصحاح: الثكل فقدان :..[10] ولدها، وكذا الثكل[11] والثكول التي[12] فقدت ولدها، وكذا الثكلى. فعلى هذا لا يظهر الصحة [للفظ] [13] الثكلان إذ لا يوصف به المذكر على ما نقل، إلا أن يستعمل بمعنى الحزن مجازاً، ويشتق منها[14] الثكلان. هذا ثم إنه] [15] اختار في الفقرة الأولى [الاستماع] [16] الذي يدل[17] على الاعتماد[18] والتكلف[19] في السماع، وفي القرينة الثانية أصل السماع؛ لأنّ الكسْلان[20] لا ينشط بنفس سماع[21] تلك التوجيهات[22]، [بل] [23] إذا سمعها في الجملة يهتز لتمام[24] سماعها، ويجعلها

([1]) في ب١ : بتحريك. وهو خطأ.

([2]) قوله : [وهو المراد ههنا،وقد يكون كناية] سقط من ب١، وجاء مكانه قوله : [أو].

([3]) في ب١ : التنبه.

([4]) في ب١ و ب٢ : و زوال. وهو الصواب.

([5]) في ب١ : ينتبه . وفي ب٢ : تنبه.

([6]) في ب١ : يتحرك.

([7]) في ب١ : وتوجهان. وفي ب٢ : وتوجهات.

([8]) كذا وردت في الأصل؛ والصواب : ينشط.

([9]) في ب١ : الاسماعها.

([10]) سقط من الأصل قوله: [المرأة]، وهو مثبت في ب٢.

([11]) كذا وردت في الأصل؛ والصواب: الثكلى.

([12]) في ب٢ : الي.

([13]) سقط من ب٢.

([14]) في ب٢ : منه.

([15]) سقط من ب١.

([16]) في ب١ : [في الإسماع].

([17]) في ب١ : يزل.

([18]) في ب١ : الاغتمال. وفي ب٢ : الاعتمال.

([19]) في ب١ : التكليف.

([20]) في ب٢ : الثكلان.

([21]) في ب١ : السماع.

([22]) في ب١ و ب٢ : التوجهات.

([23]) سقط من ب١.

([24]) في ب١ : تمام.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

غرضاً ومقصوداً له[1] والثكلان يحصل [له] [2] عند ابتداء سماع تلك التقسيمات الطرب [و] [3] النشاط، ولا يتوقف على كمال سماعها.

"مقولاً": حال من فاعل جمعت. [و][4] **التعويل**: الاعتماد. **ومتون**[5] **الرواية**: أصحّها[6]، ومحكماتها[7] من مَتَنَ[8] [الشيء] [9] إذا صَلُبَ. [و][10] **التعريج**: الإقامة[11]، يقال: عرج عن[12] المنزل[13] إذا حبس[14] مطيته عليه وأقام. **وعيون الدراية**[15]: خيارها.

(الذي لا يستكشف[16] **القناع**[17]**) اهـ. اعترض عليه أولاً**: بأنّ الغرض من معرفة حقائق هذا الشرح ودقائقه [إنما هو] [18] صيرورة الشخص [ماهي ا][19] من العلماء، و[بالدعا] [20] في الأصول. وقد جعل تلك المهارة والبراعة شرطاً لهذه المعرفة وهما متنافيان. **وأُجيبَ**: بأنّ المهارة والبراعة مراتب[21] متفاوتة؛ فيجوز أنْ[22] يكون بعضها[23] شرطاً لشيء وبعضها الآخر غرضاً منه. **واعترض**[24] **ثانياً**: بأنّ المفهوم من كلامه أنّ معرفة الكتاب لا

([1]) في ب١ : لما.
([2]) قوله : [له] سقط من ب١.
([3]) قوله : [و] سقط من ب١.
([4]) قوله : [و] سقط من ب٢.
([5]) في ب١ : ومتنون.
([6]) في ب١ : أصتحها.
([7]) في ب١ : ومحكماها.
([8]) في ب١ : متى.
([9]) قوله : [الشيء] سقط من ب٢.
([10]) قوله : [و] سقط من ب١.
([11]) قوله : [الإقامة] غير واضح في ب٢.
([12]) في ب١ و ب٢ : على.
([13]) في ب١ : المزل.
([14]) في ب٢ : حسن.
([15]) في ب١ : الهداية.
([16]) في ب١ : ينكشف.
([17]) قوله : [القناع] طمس أوله في ب٢.
([18]) قوله : [إنما هو] سقط من ب٢.
([19]) كذا ورد في الأصل؛ وهو خطأ. وفي ب١ : [ما هو]، وفي ب٢ : [ماهوا]. **والصواب : [ماهواً].**
([20]) كذا ورد في الأصل؛ وهو خطأ. وفي ب١ و ب٢ : **[بارعاً]. وهو الصواب.**
([21]) قوله : [مراتب] غير واضح في ب٢.
([22]) في ب١ : أن أن.
([23]) في ب٢ : بعضه.
([24]) في ب١ : اعرض. وفي ب٢ : فاعترض.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تحصل[1] إلا بمعرفة هذا[2] الشرح، ومعرفتُه[3] عبارةٌ عن معرفة حقائقه [ودقائقه] [4]. وقد حكم بأنّ هذه المعرفة موقوفةٌ على المهارة والبراعة [في الأصول[5]؛ فلا بُدَّ إذاً[6] من كُتبٍ يحصل بها[7] تلك المهارة والبراعة][8]، فبالضرورة احتاج الشخص في تحصيل علم الأصول إلى[9] تلك الكتب. وقد ذكر أنّ [هذا] [10] الكتاب[11] [مغنٍ] [12] عن كل ما سواه من الكتب. [و] [13] أُجيبَ[14]: بأنّ المراد [من الحقائق] [15] والدقائق التي أضيفت[16] [إلى] [17] الشرح، وحكمه[18] بأن معرفتها[19] موقوفة على تلك المهارة والبراعة [ما لها مَزيدُ اختصاصٍ بهذا الشرح غير مشتركة بينه وبين غيره؛ فيجوز أن يجعل[20] المهارة والبراعة][21] من سائر حقائق هذا[22] الشرح [ودقائقه[23] التي هي مذكورة في الكتب الأُخَر أيضاً، ثم بواسطتها يحصل معرفة [الحقائق][24] والدقائق الخاصة بالشرح][25]؛ فلم يحصل الاحتياج إلى كتاب آخر.

---

(1) في ب٢ : يحصل.

(2) في ب١ : بهذ.

(3) في ب١ : ومعرفة.

(4) قوله : [ودقائقه] سقط من ب١.

(5) ظ لو١٤ ص١٠ ب.

(6) في ب٢ : إذن. وهذا هو الأصح في كتابتها؛ وإن كان البعض يكتبها خلافه [إذاً].

(7) في ب٢ : منها.

(8) قوله : [في الأصول؛ فلا بُدَّ إذاً من كُتبٍ يحصل بها تلك المهارة والبراعة] سقط من ب١.

(9) في ب١ : أي.

(10) قوله : [هذا] سقط من ب١.

(11) في ب٢ : الكتب.

(12) في ب١ : [نفس].

(13) قوله : [و] سقط من ب١.

(14) ب٢ لو١٠أ.

(15) في ب١ : [بالحقائق].

(16) في ب١ : أضيف.

(17) قوله : [إلى] سقط من ب١.

(18) في ب١ و ب٢ : وحكم.

(19) جاء في ب٢ هنا زيادة قوله : [على].

(20) في ب١ : يحصل.

(21) قوله : [ما لها مَزيدُ اختصاصٍ بهذا الشرح غير مشتركة بينه وبين غيره، فيجوز أن يجعل المهارة والبراعة] سقط من ب٢.

(22) في ب١ : بهذا.

(23) في ب١ : ودقائق.

(24) في ب١ : [تلك الحقائق].

(25) قوله : [ودقائقه التي هي مذكورة في الكتب الأُخَر أيضاً ثم بواسطتها يحصل معرفة الحقائق والدقائق الخاصة بالشرح]سقط من ب٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(و[لا][1] **يستأهل**[2]): أي لا يصير أهلاً. وفي الأساس: «فلانٌ أَهْلٌ لكذا؛ أو[3] قد استَأْهَلَ لذلك، وهو مُسْتَأهِلٌ له. سمعتُ أهلَ الحجاز يستعملونه استعمالاً واسعاً»[4]. فاندفع قول الجوهري أنك: «تقول: أهل كذا، ولا تقول[5] مستأهل. والعامة تقوله[6]»[7]. لأن المفهوم من سياق كلامه[8] القدح في لغة الاستيهال[9]، واختصاصه بأهل الحجاز لا يفيد القدح فيه.

(**صناعة التوجيه والتعديل**): هي علم الخلاف. و"**قوانين الأسباب**[10] **والتحصيل**" علم المنطق[11]. والاحتياج إلى الثاني [فوق الاحتياج إلى الأول. ولذا أورد الإحاطة فيه و[التصاعة][12] في الأول، وقد يحمل[13] صناعة التوجيه على علم][14] الخلاف. والتعديل [على][15] علم العربية[16].

[["**والله سبحانه**"][17]: هكذا في بعض النسخ][18]، وفي بعضها[19]: "والله [عز][20] سلطانه". "فسبحان": عَلَمٌ للتسبيح[21]، مصدر[22] سَبَّحَهُ؛ بمعنى نَزَّهَهُ تنزيهاً[23] بليغاً، من سبح[24] إذا[25] ذَهَبَ[26] وبَعُدَ؛ لأنك[27] أَبْعدْتَ مَنْ

---

(1) قوله : [لا] سقط من ب٢.

(2) في التلويح المطبوع: يستهل. وهو خطأ. ج١ ص٢.

(3) في ب١ و ب٢ : و. وفي الأساس المطبوع [و]. وهو الصواب.

(4) **الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر. أساس البلاغة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز تحقيق التراث، الثالثة، ١٩٨٥م. ج١ ص٢٦.

(5) في ب٢ : يقل. في الصحاح المطبوع [تقل] على توهم أنّ لا جازمة؛ والصواب أنها نافية.

(6) في ب٢ : يقوله.

(7) **نصه في الصحاح – للجوهري- : "وتقول فلانٌ أهلٌ لكذا، ولا تقل: مستأهل؛ والعامة تقوله"**. ومعنى مستأهل عند الجوهري: "الذي يأكل الإهالَةَ، أو يأكلها". والإهالة: الودك، وهو دسم اللحم. انظر الصحاح مادتي: (أهل) و (ودك).

(8) في ب٢ : الكلام.

(9) في ب٢ : الاستهلال.

(10) في ب١ : الاكتساب.

(11) في ب٢ : المنط.

(12) كذا ورد في الأصل؛ وهو خطأ. وفي ب٢ : [البضاعة]. **والصواب : [الصناعة]**.

(13) في ب٢ : يحتمل.

(14) قوله : [فوق الاحتياج إلى الأول ولذا أورد الإحاطة فيه والصناعة في الأول، وقد يحمل صناعة التوجيه على علم] سقط من ب١. ثم كتب في هامش اللوحة: [فوق الاحتياج إلى الأول ولذا أورد الإحاطة فيه **والبضاعة** في الأول، وقد يحصل صناعة التوجيه على علم الخلاف]

(15) قوله: [على] سقط من ب٢.

(16) في ب٢: القرينة.

(17) تصحفت في الأصل إلى [ولا استحالة] وهو خطأ. **والصواب ما أثبته**، وهو ما جاء في ب٢. وفي التلويح المطبوع: والله سبحانه. ج١ ص٢. وقد أثبت الصواب في المتن على خلاف المنهج المتبع مراعاة لحرمة لفظ الجلالة وعلو قدره.

(18) في ب١ : [في بعض النسخ: "والله سبحانه"].

(19) في ب٢ : بعضا.

(20) قوله : [عز] سقط من ب١.

(21) في ب١ : التسبيح. بدون نقْط.

(22) جاء في ب١ هنا زيادة : [بمعنى الفراغ]. ثم شطب قوله: [الفراغ] بخطٍ صغير.

(23) في ب٢ : تنزيهاً. وهو خطأ.

(24) في ب٢ : شيح. وهو خطأ.

(25) في ب١ : إذ.

(26) ب١ لوحة٨أ.

(27) في ب٢ : أنك.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

سَبَّحْتَهُ[1] عمَّا نزَّهْتَهُ[2] عَنهُ. أو من السبح[3]؛ بمعنى الفراغ من الشغل،كأنك جعلته[4] فارغاً عنه. وانتصابه دائماً بفعلٍ[5] مضمرٍ متروك إظهاره، تقديره: أسبح الله سبحانه[6]، ثُم نزل منزلة الفعل فَسَدَّ مَسَدَّهُ.

والسلطان: فعلان من السلاطة، وهي التمكن على [القهر][7]. ويطلق على الحجة أخذاً من هذا، أو من السليط: وهو الزيت، إذ بها [الشعلة][8] والتنوير.

المليء على الشيء القادر عليه، من ملُو بضم اللام، وأصله[9] مَليء[10]، قلبت الهمزة ياء لوقوعها بعد ياء ساكنة قبلها[11] كسرة كما في خطيئة[12].

([وهو حسبي][13] ونعم الوكيل): فإنْ قُلتَ: قد ردّ هذا التركيب في المطول[14] بلزوم عطف الإنشاء على الإخبار، [أو عطف الجملة على المفرد][15] فكيف أورد[16] ههنا؟. **قلتُ**[17]: قد بيَّنا في حواشي المطول[18] أنّ الشارح جوّز[19] عطف [الإنشاء على الإخبار][20] في مواضع من كتبه، وإنما [مقصوده][21] هنالك[22] الرد على صاحب التلخيص[23]. حيث لم يجوز تعاطف الجملتين المختلفتين[24] [إخباراً و إنشاءً][25].

---

(1) في ب٢ : سبحته. وهو خطأ.
(2) في ب١ : تنزهته. وهو خطأ.
(3) في ب٢ : السبح. وهو خطأ.
(4) في ب٢ : فعلته. وهو خطأ.
(5) في ب٢ : لفعل.
(6) في ب١ : سبحانا. وفي ب٢ : سبحان.
(7) في ب٢ : [العمل].
(8) في ب١ : [الغلبة]. وفي ب٢ : [الفعلية]. وكلاهما خطأ.
(9) في ب٢ : فأصله.
(10) في ب٢ : مليئ.
(11) في ب١ : قلبها. وفي ب٢ : قيلها.
(12) في ب١ : خطيئته. وفي ب٢ : خطية.
(13) في ب٢ : [وهي حبي].
(14) انظر: **التفتازاني**، سعد الدين مسعود بن عمر. **المطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم**، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، الأولى ٢٠٠١م. **والمطول: هو أكبر شرحي التفتازاني على كتاب الإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني؛ ولذا سمي بالمطول، والآخر يعرف بـ: مختصر المعاني. وكتاب الإيضاح للقزويني شرحٌ لكتابه التلخيص، الذي لخّص فيه مفتاح العلوم للسكاكي.** انظر: حاجي خليفة، **كشف الظنون** ج١ ص٧٤٥.
(15) قوله : [أو عطف الجملة على المفرد] سقط من ب١.
(16) في ب١ و ب٢ : أورده.
(17) في ب٢ : قلنا.
(18) **هذه إحالةٌ من حسن جلبي إلى حواشيه على المطول في البلاغة للتفتازاني. وهي ما تزال مخطوطة.**
(19) ظ لو١٥ ص١١ أ.
(20) في ب١ و ب٢ : [الإخبار على الإنشاء].
(21) في ب١ : [هو مقصوده].
(22) في ب١ : هناك.
(23) انظر: القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن. **تلخيص مفتاح العلوم**، مطبوع في مقدمة المطول للتفتازاني.
(24) في ب١ و ب٢ : المختلفين. وقد خلت عن النقْط في ب١.
(25) في ب٢ : [إنشاء وإخباراً].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[التعليق على شرح مقدمة التوضيح]

[الحمدلة والبسملة]

قوله:([حال] [1] من المسكن[2] في متعلق الباء، [...][3] بسم الله أبتدا[4] الكتاب [حامداً] [5]): لمّا كان ظاهر كلامه موهماً بأنّ المتعلق الحقيقي للباء [و] [6] هو "أبتدا"[7]، وليس [هذا مختاره][8]، كما سيصرح[9] به، كَتَبَ في الحاشية أنّ المراد: «أنّ الظرف حالٌ عاملُه "ابتداء"[10]، إذ المتعلق [الحقيقي] [11] قد[12] ترك[13] نسياً منسياً. وللدلالة على هذا المعنى صرَّح بأنّ مفعول ابتداء[14] [الكتاب] [15] وحينئذٍ لا معنى لجعل[16] الجار والمجرور ظرفاً لغواً واقعاً موقع المفعول لابتدئ». إلى [ههنا] [17] عبارة[18].

[وجه][19] الدلالة المذكورة: أنّ حمل الباء على الصلة يجعل الظرف مفعول ابتدئ[20] يَستلزمُ[21] أنْ يكون المفعول هو التسمية لا الكتاب. [فتصريحه بمفعولية الكتاب][22]، [نفي][23] للازم[24] كون [...][25] صلة ابتدئ[26]،

([1]) في ب٢ : [حامداً حال].

([2]) في ب٢ : **المستكن. وهو الصواب. والمستكن: يراد به المستتر. من استكن بمعنى استتر.** انظر: الزبيدي، تاج العروس، وابن منظور، لسان العرب مادة (كنن).

([3]) في الأصل هنا طمس. وفي ب١ و ب٢: [أي].

([4]) في ب١ : ابتداء. وفي ب٢ : **ابتدئ. وهو الصواب.**

([5]) سقط من ب١.

([6]) سقط من ب١ و ب٢.

([7]) في ب١ : **ابتدئ. وهو الصواب.** وفي ب٢ : ابتداء.

([8]) في ب١ : [هذ المختاره].

([9]) في ب١ : ينصر. وفي ب٢ : سيصرحه.

([10]) في ب١ : ابتدئ. وهو الصواب.

([11]) في ب١ : [الحقيقي للباء].

([12]) في ب١ : وقد.

([13]) في ب١ : نزل.

([14]) في ب١ : ابتدي.

([15]) في ب١ : [هو الكتاب]. وفي ب٢ : [هو الكتا].

([16]) في ب٢ : فجعل.

([17]) في ب١ : [قوله].

([18]) في ب١ و ب٢ : **عبارته. وهو الصواب.**

([19]) في ب١ : [دون]. وفي ب٢ : [ووجه].

([20]) في ب٢ : ابتداء.

([21]) ب٢ لو١٠ب.

([22]) قوله : [فتصريحه بمفعولية الكتاب] سقط من ب١.

([23]) في ب١ : [مع].

([24]) في ب١ و ب٢ : اللازم.

([25]) سقط من الأصل قوله: [الباء] وهو مثبت في ب١ و ب٢. والصواب إثباته.

([26]) في ب٢ : ابتداء.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أعني [انتفاء][1] مفعولية [الكتاب][2]، ونفي[3] اللازم مستلزم[4] نفي الملزوم، وفيه أنّ هذا يقتضي كون الابتداء؛ بمعنى[5] الإنشاء والإحداث؛ كما في قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ[6] تَعُودُونَ﴾[الأعراف:٢٩]؛ لأنّه الذي يتعدى بنفسه، ولا يقتضي؛ الباء [ليكون][7] صلة [له][8].

وأما الابتداء بمعنى جعل ما يبتدئ[9] [به][10] سابقاً على غيره [في][11] كونه متعلقاً للأمر الذي اعتبر [الابتداء له][12]، كما في ابتداء[13] في القراءة ببسم الله مثلاً؛ فإنّ[14] بسم الله أول ما يتعلق به القراءة وسابق على ما سواه في هذا؛ فإنه يقتضي الباء صلة[15] له، وحَمْلُ الابتداء على المعنى[16] السابق، وإن ترجح بدلالته على تلبس كل المؤلّف بالتبرك باسمه تعالى. إلا أنّ قوله فيما بعد الابتداء [...][17] [أمر][18] إضافي، أو أمر[19] عرفي تعتبر[20] ممتد[21] له منافٍ لهذا[22]، إذ[23] هو صريح في أن المراد بالابتداء المعنى الثاني، وهو الافتتاح.

---

(1) قوله : [انتفاء] سقط من ب٢.

(2) في ب٢ : [البسملة].

(3) في ب٢ : وففي.

(4) في ب١ و ب٢ : يستلزم.

(5) في ب٢ : لمعنى.

(6) في ب١ : بدءكم.

(7) قوله : [ليكون] سقط من ب١. وفي ب٢ : فيكون.

(8) قوله : [له] سقط من ب٢.

(9) في ب١ و ب٢ : يبتداء.

(10) قوله : [به] سقط من ب١ و ب٢.

(11) قوله : [في] سقط من ب١.

(12) في ب١ و ب٢ : [الابتداء ابتداء له].

(13) في ب١ : البدا.

(14) في ب٢ : فإذن.

(15) في ب٢ : وصلة.

(16) في ب١ : المبنى. الباء غير منقوطة.

(17) جاء في ب١ هنا زيادة قوله : [وفي قوله: "حالاً عنه"؛ أي: حالاً عن فاعله أو تسامى؛ لأن الحال منه العامل فكأنه حال].

(18) في ب١ : [أمر أمرٌ].

(19) في ب١ : أمرٌ.

(20) في ب٢ : يعتبر.

(21) في ب١ و ب٢ : ممتداً.

(22) في ب١ : ولهذا.

(23) في ب١ : إذا.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثم المفهوم من كلامه أنّ الباء لو كانت صلةً للابتداء[1]، يكون الظرف لغواً مع كون العامل محذوفاً. وهذا مبنيّ على المشهور من مذهب [النحاة][2] مِنْ وجوب [عموم][3] المتعلق[4] المحذوف في الظرف المستقر[5]. [وأما على المختار من المذهب، وهو جواز خصوص العامل المقدر في الظرف المستقر] [6]؛ بل [...][7] قرينة الخصوص؛ لكونه أكثر[8] فائدةً، فالظرق[9] مستقر[10] حينئذٍ -أيضاً-.

فإنْ قُلتَ : لِمَ لَمْ يجعل حامداً حالاً من المسكن[11] المتنقل[12] إلى الظرف من [عامله] [13] الحقيقي، أعني: متبركاً؟. **قُلتُ** : لأنّ جعل التسمية قيداً[14] لأصل [الكلام] [15]، والتحميد قيداً لقيده، [مخلٌّ][16] للتسوية[17] [المقصودة][18] بينهما. نَعَم [لو جعل[19]][20] بسم الله حالاً من المسكن[21] في حامداً لتكوين[22] [التأخير[23] الصوري] [24] للحمد[25] [مفحيراً][26] بتقدمه [الذهني][27]؛ لكان أقرب إلى التسوية منه.

---

(1) في ب١ : الابتداء. والأقرب في ب٢ أن تكون كذلك.

(2) في ب١ : [الشجأة] وهو خطأ.

(3) قوله : [عموم] سقط من ب١.

(4) في ب٢ : التعلق.

(5) في ب١ : المستعر. **والظرف المستقر**: هو"ما كان العامل فيه مقدراً نحو : "زيدٌ في الدار"". **الجرجاني، علي بن محمد. التعريفات**، الدار التونسية للنشر، ١٩٧١م.

(6) قوله : [وأما على المختار من المذهب، وهو جواز خصوص العامل المقدر في الظرف المستقر] سقط من ب١.

(7) طمس في الأصل. وفي ب١ : [أولقرينته عند وجود]. وفي ب٢ : [وأولويته عند وجود] وهو الأقرب للصواب.

(8) ب١ لو٨ب.

(9) في ب١ و ب٢ : فالظرف. وهو الصواب.

(10) في ب١ : مستعرا.

(11) في ب١ و ب٢ : المستكن. وهو الصواب.

(12) وفي ب٢ : المستقل.

(13) قوله : [عامله] سقط من ب١.

(14) قوله : [قيداً] لم يتضح في الأصل، والأقرب أن تكون ماأثبته. وهو موافق لما في ب١ و ب٢./ ظ لو١٥ ص١١ب.

(15) في ب٢ : [الأحكام].

(16) في ب١ : [حمل].

(17) في ب١ : بالتسوية.

(18) في ب٢ : [المفقودة] .

(19) في الأصل : جعل ا. أو جعلا .

(20) في ب١ : [لوصل].

(21) في ب١ و ب٢ : المستكن.

(22) في ب١ : تتكون. وفي ب٢ : ليكون.

(23) في ب٢ : التأخر.

(24) قوله : [التأخير الصوري] طمس جزء منه في ب١، والأقرب أنه موافق للأصل.

(25) في ب٢ : للحمل.

(26) في ب١ : **[مخبراً]؛ وهو الصواب.** وب٢ لم تتبين لي.

(27) في ب١ : [الذي] وهو خطأ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فإنْ قُلتَ: كلام الشارح مبنيٌ على كون التسمية من كلام المصنف[1]، وسيصرح بأنَّ التسمية[2] المتن [لبد][3] جزءاً[4] منه. [قلتُ: لا يلزم من عدم كون تسمية المتن جزءاً[5] منه][6] كون تسمية[7] الشرح كذلك، [عاينته[8] قرار[9]][10] التناسب، وليس بحيث يوجب ارتكاب [حذف][11] جملة[12]، ولعله[13] ارتكبه[14] المصنف في الشرح تنبيهاً على أن [التسمية][15] المفتتح[16] بها [الكلام][17] يجوز أن يكون جزءاً[18] من ذلك الكلام[19] وأن لا يكون [تلك][20] تفاوت في حصول الابتداء بما[21]؛ فليتأمل.

---

(1) المراد بـ (المصنف) : صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود بن عمر المحبوبي الحنفي ؛ مؤلف متن التنقيح وشرحه التوضيح. وحيثما ذكر حسن جلبي (المصنف) فمراده صدر الشريعة.

(2) في ب١ و ب٢ : تسمية.

(3) كذا تصحفت في الأصل. وفي ب١ : **[ليست]؛ وهو الصواب.** وفي ب٢ : ليس.

(4) في ب٢ : جزاء. وهو خطأ.

(5) في ب٢ : جزاء. وهو خطأ.

(6) قوله : [قلتُ: لا يلزم من عدم كون تسمية المتن جزءاً منه] سقط من ب١.

(7) في ب١ : التسمية.

(8) في ب٢ : [غايته].

(9) في ب٢ : الأقرب أن تكون [فوات] إلا أن الواو أو ما حل محلها غير واضح.

(10) في ب١ : [غايتها فوات].

(11) قوله : [حذف] سقط من ب١.

(12) في ب٢ : الجملة.

(13) لم يتضح لي في ب١.

(14) في ب٢ هنا زيادة : [من المذهب].

(15) قوله : [التسمية] سقط من ب٢.

(16) في ب١ : افتتح.

(17) في ب٢ : [اللام]. وهو خطأ.

(18) في ب١ : جزء. وفي ب٢: جزاء.

(19) في ب١ : لكلام.

(20) في ب١ : [لا]. وفي ب٢ : **[بلا] وهو الصواب.**

(21) في ب١ و ب٢ : بهما.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قوله: (آثَرَ طريقةَ الحال[1]) اهـ. يعني أنَّ المتعارف[2] في مقام الحمد إيرادُ جملةٍ يكون الحمد أو ما يشتق[3] منه عمدة فيها لا قيداً، فعَدَل عنه ههنا لنكتةٍ. فلا يَرِدُ أنَّ الحال يقتضي عاملاً[4]، فبعد تقديره[5] يكون جملةً فعليةً على [ما][6] قدره ههنا أو جملة اسمية. وهذا التخصيص إمَّا مأخوذٌ مِنْ قوله: "على ما هو المتعارف"[7]، أو من جعل[8] قوله: "[نحو][9] الحمد لله [أو أحمد الله][10]" صفةً للجملة أو حالاً عنها[11].

فإنْ قُلتَ: إذا قال: "الحمد[12] الله" يجوز أنْ يكون حالاً مثل حامداً. [فما ذكره لا يصلح وجهاً لترجيح حامداً][13] عليه. **قُلتُ:** الأصل [...][14] في الجملة الاستقلال، فلو [أُتي][15] بما كان ظاهراً [و][16] خلاف المقصود، ولا أقل من الاستوي[17] الاحتمالين بخلاف حامداً.

قوله:(تسويةً[18] بين الحمد والتسمية، ورعايةً للتناسب بينهما): إنْ أُريد بالتسوية بينهما لكونهما[19] قيدين للكلام، وبرعاية التناسب كونهما قيدين من جنس واحد وهو الحال، يكون قوله: "فحاول[20] أن يجعل الحمد" اهـ. نشراً[21] مرتباً. وإنْ[22] أُريد بالتسوية اتحادهما في النوع- أعني الحاليَّة- كما هو المناسب؛ فبالتناسب[23] اتحادهما في

---

(1) في ب١ : المال.

(2) في ب١ : المعارف.

(3) في ب٢ : يشق.

(4) في ب١ : عامله.

(5) في ب٢ : تقريده. وهو خطأ.

(6) قوله : [ما] سقط من ب١.

(7) في ب٢ هنا كررت الفقرة السابقة خطأً؛ وهي : [في مقام الحمد إيرادُ جملةٍ يكون... مِنْ قوله: "على ما هو المتعارف"] وقد انتهت الصفحة عند قوله : "فلا يرد" من الفقرة المكررة. ب٢ لو١١أ.

(8) في ب١ : جعله.

(9) قوله : [نحو] سقط من ب١.

(10) في ب١ : [واحدا لله].

(11) في ب٢ : عنه.

(12) في ب١ : أحمد. وفي ب٢ : حمد.

(13) قوله : [فما ذكره لا يصلح وجهاً لترجيح حامداً] سقط من ب١.

(14) في ب٢ هنا زيادة [في اللغة].

(15) في ب٢ : [الي].

(16) في ب١ و ب٢ : [في].

(17) في ب١ : استوى. وفي ب٢ : استواء. **وهو الصواب.**

(18) في ب٢ : يستوية. وهو خطأ.

(19) في ب١ و ب٢ : كونهما.

(20) في ب١ : محاول.

(21) في ب٢ : نشداً. وهو خطأ.

(22) في ب٢ : فإن.

(23) في ب١ و ب٢ : والتناسب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الجنس[1]- أعني القيدية- يكون قوله:" فحاول[2]" نشراً مشوشاً، وقوله:" فقد ورد[3] في الحديث"؛ بيان [العلة][4] الباعثة على رعاية التسوية.

وحاصله أنّ استجباب ابتداء الأمور بهما إنما يثبت بالحديث. [وورود][5] الحديث فيهما إنما هو على نمط واحد بلا تفاوت؛ فينبغي أن يوردا[6] في الامتثال متناسبين؛ بل متساويين بقدر الإمكان؛ فلهذا "حاول المصنف" إلخ. [وفي قوله: "حالاً عنه" حذف مضاف أي حالاً عن فاعله[7]، أو تسامح لأن الحال قيد للعامل وكأنه[8] حاله [عنه][9]][10].

ومعنى **"ذي بال[11]"**: ذو شرف وشأن [يهتم][12] به. والمراد كل ذي بال يلاحظ أنه كذلك. ويقصد بالابتداء، ولا يجعل وسيلة إلى ابتداء آخر؛ فلا يرد[13] أن [كلاً من][14] التسمية والتحميد أمر ذو[15] بال، فلا بد له بمقتضى الحديثين من تسمية وتحميد آخر [فيستبين][16].

و**"الأبتر"** في الأصل: مقطوع الذنب. والمراد كونه ناقصاً غير معتد به. [وفيه][17] [رمز][18] إلى[19] أن نقصان الأول بتري[20] إلى الآخر. **والأجذم**: [المقطوع[21] اليد، من الجذم: وهو القطع، [لا][22] مِنَ الجذام وهو

---

(1) في ب١ : جنس.
(2) في ب١ : محاول. وفي ٢ : فحاول.
(3) في ب١ : دردا.
(4) في ب١ : [اللغة] وهو خطأ.
(5) في ب١ : ودرددا. وفي ب٢ : [وقد ورد في]. وكلاهما خطأ.
(6) في ب١ : يدرد. وفي ب٢ : **يورد. وهو الصواب.**
(7) ظ لو١٦ ص١٢أ.
(8) في ب٢ : فكأنه.
(9) قوله : [عنه] سقط من ب٢.
(10) قوله : [وفي قوله:" حالاً عنه" حذف مضاف أي حالاً عن فاعله، أو تسامح لأن الحال قيد للعامل وكأنه حاله عنه] سقط من ب١.
(11) في ب١ : مال!.
(12) في ب١ : [ثم] وهو خطأ.
(13) في ب١ : يراد.
(14) في ب١ : كتبت أولاً [كلام] ثم صححت بإضافة النون بجانب الميم لتصير[كلا من].
(15) في ب١ : ذي.
(16) في ب١ : [فيته]. وفي ب٢ : [فيتبين].
(17) في ب١ : [ومنه].
(18) في ب١ و ب٢ : [ومن].
(19) في ب١ : وإلى.
(20) في الأصل غير منقوطة، وفي ب١ أيضاً. وفي ب٢ : يسري، وهو الصواب.
(21) في ب٢ : مقطوع.
(22) في ب٢ : [وليس].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الداء[1] المعروف؛ لأنه يقال منه «"جُذم الرجل[2]"»! بضم الجيم، وهو[3] مجذوم، [ولا يقال أجذم][4][5]، كذا ذكره الجوهري[6]. ونقل جار الله[7] في القانون[8] أن : «الأجْذَم[9] والمجْذُوم والمجذّم : المصاب بالجُذَام»[10][11].

واعلم أن صاحب الكشف صرح بأنّ ما ذكر نقل الحديث بالمعنى، إذ[12] لم يوجد اللفظ المذكور بعينه[13]، [بل أخرج][14] [الحافظ][15] عبد القاهر[16] في أربعينه[17]، وأبو[18] عَوَانَة[19]

---

(1) في ب٢ : الراء. وهو خطأ.

(2) في ب٢ : الدحل. وهو خطأ.

(3) في الصحاح المطبوع: فهو.

(4) قوله : [ولا يقال أحذم] سقط من ب٢.

(5) الجوهري، الصحاح، مادة (جذم).

(6) الجوهري هو : الإمام أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، أصله من مدينة فاراب التركية. صاحب كتاب الصحاح. كان من أعاجيب الزمان ، ذكاء وفطنة وعلماً، وكان إماما في اللغة والأدب ، وخطه يضرب به المثل. نقل عنه أنه أول من حاول الطيران إذ قيل أنه: "عرض له وسوسة ، فانتقل إلى الجامع القديم بنيسابور ، فصعد سطحه ، فقال : أيها الناس، إني قد عملت في الدنيا شيئا لم أسبق إليه –يريد كتاب الصحاح– ، فسأعمل للآخرة أمراً لم أسبق إليه، وضم إلى جنبيه مصراعي باب، وتأبطهما بحبلٍ وصعد مكاناً، وزعم أنه يطير، فوقع فمات". اختلف في تاريخ وفاته، وكانت قريبة من ٤٠٠هـ. السيوطي، بغية الوعاة، ج١ص٤٦٦-٤٦٧.

(7) المقصود بـ جار الله : العلامة أبي القاسم: محمود بن عمر الزمخشري. (ت٥٣٨هـ).

(8) كذا في الأصل، وكتب في هامش اللوحة : [الفائق]. وهو موافق لما في ب٢. وهو الصواب: لأن المراد كتاب : الفائق في غريب الحديث، للعلامة الزمخشري. ولعل الناسخ وَهِمَ فظنّ أن المراد كتاب: القانون في الطب، لابن سينا؛ لأنه يذكر مرض الجذام، وليس كذلك.

(9) في ب٢ : الأحذام. وهو خطأ.

(10) الزمخشري، محمود بن عمر، الفائق في غريب الحديث، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأولى، ١٩٩٣م/ ١٤١٤هـ. ج١ ص١٩٩.

(11) قوله : [المقطوع اليد من الجذم وهو القطع ... والمجذم المصاب بالجذام] سقط من ب١.

(12) في ب٢ : إذا.

(13) ب١ لو٩أ.

(14) في ب٢ : [بلاخرج].

(15) قوله : [الحافظ] سقط من ب٢.

(16) كذا وردت في النسخ وهو خطأ. والصواب: عبد القادر. وهو الإمام الحافظ المحدث : أبو محمد عبد القادر بن عبد الله الرهاوي الحنبلي (ت٦١٢هـ)، محدث الجزيرة. ولد بالرها في سنة ست وثلاثين وخمس مئة. ونشأ بالموصل. أُسِرَ ثم أعتقه مولاه، وحبب إليه سماع الحديث، ولقي بقايا المسندين، وأكثر عنهم، وميز، وصنف، وكان رديء الكتابة، لم يتقن وضع الخط. عمل "أربعين البلدان" المتباينة الأسانيد ولواحقها ومتعلقاتها، فجاءت في مجلدين؛ دلت على حفظه ونبله، وله فيها أوهام. وله أيضاً كتاب "المادح والممدوح".كان عالماً ثقةً مأموناً صالحاً، إلا أنه كان عسراً في الرواية، لا يكثر عنه إلا من أقام عنده. وتوفي بـ "حران" في ثاني شهر جمادي الاولى سنة اثنتي عشرة وست مئة، وله ست وسبعون سنة. انظر: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: بشار عواد معروف، ومحيي هلال السرحان، بيروت، مؤسسة الرسالة، الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م. ج٢٢ ص٧١-٧٤.

(17) في ب٢ : أربعة. وهو خطأ. والمراد بـ أربعينه: الأربعين البلدانية، التي صنفها الحافظ عبد القادر الرهاوي. ولم أقف عليها في المطبوعات. وممن عزا الحديث إلى الحافظ عبد القاهر في الأربعين : صاحب منار السبيل؛ إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان. ونصه : «... وعملاً بحديث: "كل أمر ذي بال، لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر"، أي ذاهب البركة، رواه الخطيب والحافظ عبد القادر الرهاوي، وبحديث "كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع" وفي رواية: "بحمد الله". وفي رواية: "بالحمد". وفي رواية "فهو أجذم". رواها الحافظ الرهاوي في الأربعين له». ضويان، إبراهيم بن محمد بن سالم، منار السبيل في شرح الدليل على مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة السابعة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م. ج١ ص٥.

(18) في ب١ : وأبي.

(19) أبو عَوَانَة : بفتح العين المهملة، وبعد الألف نون. هو الحافظ أبو عوانة : يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم يزيد النيسابوري ثم الإسفرايني، الحافظ (ت٣١٦هـ)؛ صاحب المسند الصحيح المُخَرَّجْ على كتاب مسلم بن الحجاج؛ وله فيه زيادات. من الحفاظ المكثرين، وهو صاحب رحلة، طاف الشام ومصر والبصرة والكوفة وواسط والحجاز والجزيرة واليمن وأصبهان والري وفارس. وهو أول من أدخل مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه إلى إسفراين؛ وذلك بعد ما رجع من مصر وأخذ العلم عن أبي إبراهيم المزني رحمه الله تعالى. انظر: ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (٦٠٨هـ-٧٨١هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر، ج٦ ص٣٩٣-٣٩٤. و الزركلي، الأعلام، ج٨ ص١٦٩. والحديث المذكور؛ من زيادات أبي عوانة على الصحيح، وليس مما استخرجه على الصحيح؛ إذ لم يروه مسلم في صحيحه –كيف والحديث غاية في الضعف–، ولم أقف عليه في الجزء المطبوع من مستخرج أبي عوانة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ابن جنان[1] في صحيحهما[2]: "**كُلُّ أمرٍ ذي بالٍ لَمْ يبدأْ**[3] **فيه ببسم الله [الرحمن الرحيم]**[4] **فهو أُجْذم**[5]". وأخرج[6] [الشيخ][7] شهاب الدين[8] في تخريجه[9] أحاديث الكشاف[10] بلفظ[11]: "**[لا يبدأ**[12]**]**[13] **فيه بسم الله [أَقْطَع]**[14]".[15]

([1]) في ب١ : غير منقوطة. وفي ب٢ : حبان، **وهو الصواب.**

([2]) كذا وردت في النسخ الثلاث، وهو خطأ. **والصواب: صحيحيهما. ومراده بهما : صحيح ابن حبان، والمسند الصحيح المُخَرَّجْ على كتاب مسلم بن الحجاج. والروايتان الموجودتان في صحيح ابن حبان، غير التي ذكرها حسن جلبي هنا؛ ونصهما: « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع » و« كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله أقطع ». ابن حبان،** محمد بن حبان بن أحمد التميمي الدارمي البستي، **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان،** لـــ: الأمير علاء الدين بن بلبان الفارسي (٧٣٩هـــ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، الثانية، ١٤١٤هـــ / ١٩٩٣م، **باب ما جاء في الابتداء بحمد الله تعالى.** ج١ ص١٧٣-١٧٥. **وقال عنه الشيخ شعيب: إسناده ضعيف.**

([3]) في ب١ : يبدء. وفي ب٢ : يبداء.

([4]) قوله : [الرحمن الرحيم] سقط من ب١.

([5]) في ب١ : أجزم.

([6]) في ب٢ : فأخرج.

([7]) قوله : [الشيخ] سقط من ب١.

([8]) **الشيخ شهاب الدين هو : أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، أبو الفضل، المعروف بـــ ابن حجر، وشهاب الدين لقبه (٧٧٣ – ٨٥٢ هـــ).** من أئمة العلم والتاريخ. أصله من عسقلان (بفلسطين) ومولده ووفاته بالقاهرة. ولع بالأدب والشعر ثم أقبل على الحديث، ورحل إلى اليمن والحجاز وغيرهما لسماع الشيوخ، وعلت له شهرة فقصده الناس للأخذ عنه وأصبح حافظ الإسلام في عصره. له مصنفات عديدة أجلها قدراً : فتح الباري شرح صحيح البخاري، ومنها : الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف. **الزركلي، الأعلام،** ج١ ص١٧٨-١٧٩

([9]) في ب١ و ب٢ : تخريج.

([10]) في ب٢ : والكشاف.وهو خطأ.

([11]) **ونصه** : «... وللخطيب في الجامع من طريق مبشر بن إسماعيل عن الزهري، بلفظ: «**لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع**» والراوي له عن مبشر [بياض بالأصل]». **ابن حجر العسقلاني، الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف،** دار المعرفة، ج١ ص٤.

([12]) في ب٢ : يبداء.

([13]) في ب١ : [لابتداء].

([14]) قوله : [أقطع] سقط من ب١.

([15]) الحديث يرويه قرة بن عبد الرحمن عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، وقرة فيه كلام. وأخرج له مسلم مقروناً بغيره وصححه بعض الحفاظ وحسنه بعضهم وضعفه أخرون: **واختلف في ألفاظه:** فروي بلفظ "**كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع**" أخرجها عبد القادر الرهاوي في الأربعين البلدانية والخطيب في الجامع نحوه. وروي بلفظ "**لايفتتح بذكر الله**" – تفرد بها أحمد ٣٢٩/١٤(٨٧١٢)– وروي "**بالحمد لله فهو أقطع**" أخرجها ابن ماجة٦١٠/١(١٨٩٤) وابن حبان في صحيحه ١٧٣/١(١)، وزاد بعضهم "**والصلاة على النبي**"، عزاه السخاوي في القول البديع من الصلاة على الحبيب الشفيع إلى فوائد عمرو بن مندة وزاد بعضهم فهو "**أقطع أبتر ممحوق البركة** " كما عند الرهاوي . وعند أبي داود "**فهو أجذم**" ٤ /٤٠٩(٤٢٤٨). **وضعفه بكل طرقه الشيخ الألباني في إرواء الغليل ٢٩/١ –٣٢.** الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت، الثانية، ١٤٠٥هـــ/ ١٩٨٥م. **وكذلك مر تضعيف الشيخ شعيب له.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(الآية[1] قدم التسمية) اهـ. دفعٌ لما يُتوهم من أنه كيف أورد التسمية والتحميد على الترتيب المخصوص مع أنه مفوت[2] للتسوية المقصودة؟!. وتلخيصُ الدفع أنّ مقتضى النصين التسوية بقدر[3] الإمكان، وهي بأنْ لا يقدم [أحد] [4] على الآخر [5] محال. فبعد[6] تقديمه لو أبقي النصان[7] على ظاهرهما لفات[8] العمل بأحدهما بالكلية، فَعُلِمَ أنّ المراد بالبدء[9] فيهما أو في أحدهما الإضافي[10]، فحمل الابتداء في حديث البسملة على الحقيقي، وفي حديث الحمدلة على الإضافي، وقدم التسمية عليه فبداء[11] بالكتاب، والإجماع الفعلي[12] على تقديم البسملة على الحمدلة فيما إذا اجتمعا، فلا يرد الإشكال بقوله تعالى:[﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَـٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾[النمل:٣٠].

فإنْ قُلتَ: إذا جاز تأخير التسمية عن غير التحميد فعن[13] التحميد أولى. **قُلتُ:** بعد تسليم أنّ قوله تعالى][14]: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَـٰنَ ﴾[النمل:٣٠] من مضمون الكتاب، إنما قدّم اسمه [ﷺ][15] تعظيماً لاسم الله، و[مخافة] [16] من أن يقع الطعن والتنقيص عليه حين فَتْحِ الكتاب. فوجه العدول هناك[17] ظاهر[18] . وهي بأنْ لا يقدم [أحد] [19] على الآخر ...[20] محال.

([1]) كذا تصحفت في الأصل؛ وفي ب٢: **[إلا أنه]؛ وهو الصواب.**

([2]) في ب١ : يفوت. وهو خطأ.

([3]) ب٢ لو١١ب.

([4]) في ب١ : [آخرهما]. ويبدو أنها كتبت أولاً [أحد] ثم عدلت إلى هذا الحال. وفي ب٢ : [أحدهما] ولعله الصواب.

([5]) في ب٢ هنا زيادة [وهو]، وهي الصواب.

([6]) في ب١ و ب٢ : وبعد.

([7]) في ب٢ لم تتضح تماماً، وقد تكون [الضمان]، وهو خطأ.

([8]) في ب١ : لغات!.

([9]) في ب١: بالنداء. وفي ب٢: بالبداء.

([10]) في ب١ : الإضافي. وفي ب٢ : للضافي. وكلاهما خطأ.

([11]) في ب١ : [ابتداء]. وفي ب٢ : [اقتداء] وهو الصواب.

([12]) في ب٢ لم تتضح لي .

([13]) في ب٢ : وعن. وهو خطأ.

([14]) قوله : [﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَـٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾.. قُلتُ: بعد تسليم أنّ قوله تعالى] سقط من ب١.

([15]) قوله : [ﷺ] سقط من ب١ و ب٢.

([16]) في ب١ : [غمامة]!.

([17]) في ب١ : هنا.

([18]) في ب١ : الظاهر.

([19]) في ب١ : [آخرهما]. ويبدو أنها كتبت أولاً [أحد] ثم عدلت إلى هذا الحال. وفي ب٢ : [أحدهما] ولعله الصواب.

([20]) في ب٢ زيادة [وهو]. وهي الصواب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(إذ الابتداء[1] بأحد الأمرين يفوت الابتداء بالآخر): قيل لا نسلم [هذا][2]، وإنما يلزم لو لم يكن التسمية حمداً، [نعم لو روي قوله عليه الصلاة والسلام بـــ"الحمدُ للهِ" برفع الدال لم يتجه هذا، لكنَّ الظاهر أنَّ الرواية[3] بكسرها، ولذا يقع[4] الامتثال بالجملة الفعلية مثلاً] [5].

ونقل عن الشارح في الجواب أنه[6] من أتى بالتسمية[7] لا يقال له حامد عرفاً. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الحمد العرفي على ما ذكر[8] في شرح[9] المطالع يتحقق في ضمن التسمية بهذا[10] قال الخطابي: كون أحد الابتدائين مفوّتاً للآخر، إذا جعل[11] الباء في "بأحدهما"[12] وبالآخر متعلقة[13] بالابتداء، وجعلت في الحديثين أيضاً متعلقة بالبدا[14]. وأما إذا جعلت متعلقة بالمحذوف كالالتباس[15] والتبرك فلا؛ لأن الزمان الذي اعتبروه في مقارنة الحال لوقوع مضمون عاملها جعلوه[16] أعم من الحقيقي، وهو الذي لا يفصل عما[17] وقع فيه، وتسمية[18] الأصوليون معياراً[19]، و[20] غير الحقيقي وهو الذي [لا] [21] يفصل ويسمّونه ظرفاً، فيجوز أن يكون الالتباسان [في زمان][22] هذا[23] المعنى فأمكن وقوع الابتداء في حال

([1]) ظ لو١٦ ص ١٢ب.

([2]) قوله : [هذا] سقط من ب١.

([3]) في ب٢ : الذوية. وهو خطأ.

([4]) في ب٢ لم تتضح لي، والأقرب أنها موافقة للأصل.

([5]) قوله : [نعم لو روي قوله عليه الصلاة والسلام بالحمد لله ... الامتثال بالجملة الفعلية مثلاً] سقط من ب١.

([6]) في ب١ هنا زيادة [أتى].

([7]) في ب٢ : التسمية. وهو خطأ.

([8]) في ب١ و ب٢ : ذكره.

([9]) في ب١ : الشرح.

([10]) في ب١ : هذا. وفي ب٢ : وهذا.

([11]) في ب٢ : جعلت. ولعلها الصواب.

([12]) في ب٢ لم تتضح لي.

([13]) في ب٢ : متعلق.

([14]) في ب١ : البدء. وفي ب٢: البداء.

([15]) في ب١ : كاالاتباس.

([16]) في ب١ : جعلوه.

([17]) في ب١ : عن ما.

([18]) كذا ورد في الأصل؛ والصواب: ويسمّيه.

([19]) في ب١ : معياء.

([20]) في ب١ : أو.

([21]) قوله : [لا] سقط من ب١ و ب٢.

([22]) في ب١ : [فردمان].

([23]) في ب١ وب٢ : بهذا. ولعله الصواب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الالتباس[1] من غير أن يلزم وجود ابتدائين[2] متدافعين. وذكر أيضاً أنه يجوز [أنْ يكون][3] أحدهما[4] بالجنان أو باللسان أو بالكتابة[5]، والآخر بالاخر[6] منها أو يكونان[7] بالجنان لجواز[8] [إخطار] [9] شيئين [معاً بالبال][10].

وفي كل مما ذكره بحثٌ: أما في الأول فلأن [معنى] [11] العموم الذي اعتبره[12] النحاة[13] في مقارنة العامل أنه يجوز أن يكون للحال زمانٌ فاصلٌ عن زمان عامله حتى يكون مقارنتها *[14] ببعضها[15] لا بتمامه. فإذا قلتَ: جاءني زيد راكباً[16]. جاز تقديم[17] الركوب على المجيء بشرط امتداده إليه [و] [18] مقانته[19] إياه، وأما جواز عدم المقارنة أصلاً فلم يقل به [أحد][20]. [ففي] [21] التسمية والتحميد أيهما[22] آخر لا يكون شيء منهما[23] مقارناً للابتداء الذي ليس لزمانه انقسام. ومعلومٌ أن الالتباس[24] *[25] بالتسمية والالتباس بالتحميد، [ذلك] [26] الابتداء لزم وقوع ابتدائين[1]

([1]) في ب١ : الالتباسين.

([2]) في ب١ : ابتداءين.

([3]) قوله : [أن يكون].

([4]) في ب١ : بأحدهما.

([5]) في ب١ : الكتابة. وفي ب٢ : بالكتاية!.

([6]) في ب١ و ب٢ : بآخر.

([7]) في ب١ : يكون. وفي ب٢ :يكونا..

([8]) في ب١ : الجواز.

([9]) قوله : [إخطار] سقط من ب١.

([10]) في ب١ : [مقابلاً].

([11]) قوله : [معنى] سقط من ب١.

([12]) في ب١ : اعتبرها.

([13]) في ب١ : النحاة.

([14]) في ب١ و ب٢ زيادة [له].

([15]) في ب٢ : ببعضه.

([16]) ظ لو٩ب.

([17]) في ب١ : تقدم. وفي ب٢ : يقدم. ولعل الصواب: تقدم.

([18]) قوله : [و] سقط من ب١.

([19]) في ب١ و ب٢ : مقارنته. وهو الصواب.

([20]) قوله : [أحد] سقط من ب١.

([21]) في ب١ : [من]. وفي ب٢ : نفي. وكلاهما خطأ.

([22]) في ب٢ : أنهما. وهو خطأ.

([23]) في ب٢ : منه.

([24]) ب٢ لو١٢أ.

([25]) في ب١ هنا زيادة : [بأمر لا يتحقق [ولك]* الأمر فلو قارن الالتباس]. * [ولك] خطأ والصواب [ذلك]. وفي ب٢ : [بأمر لا يتحقق بدون تحقق ذلك الأمر فلو قارن الالتباس]. ولعله الصواب.

([26]) في ب٢ : [و].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ابتدائين[1] [متدافعين][2]. وأما[3] في الثاني [فلأن][4] التسمية والتحميد [المعتد] [5] بهما المرجو منهما[6] حصول *[7] اليمن[8] والبركة ما يكون عن قلبٍ حاضرٍ وتوجهٍ تامٍ، ولا يتيسر[9] التوجه التام إلى شيئين [إلا] [10] من المجردين[11] عن العلائق البشرية. **ودواعي التصنيف في أصول الفقه فالبضرورة[12] يقع أحدهما أحدهما[13] غير معتد[14] به عارياً عن المقصود[15]**.

(**[لا يلا][16] يشعر بالتبعية**): يعني أن المعطوف في اصطلاح النحاة يسمى بالتابع، فيكاد *[17] يتوهم أن تابعيته[18] *[19] في المعنى. وربما يُعارض بأنّ [20] ترك العطف احتمال كون حامل[21] من الأحوال المتداخلة [وإخلاله] [22] بالتسوية أقوى.

(**صارف عن ذلك**): لأن [أن] [23] لاقتضائها الصدارة يمنع عمل ما بعدها فيما قبلها، ولأنه يلزم وقوع واو العطف في أثناء المعطوف، لأن المعطوف[24] [حينئذٍ][25] مجموع بعد "تقول[26] العبد[27]: حامداً" وهذا لا يجوز. كما إذا قيل: أكرمت زيداً عمروٍ [ضربت] [28].

---

(1) في ب١ : ابتداءين.
(2) في ب١ : [متوافقين].
(3) في ب٢ : فأما.
(4) في ب٢ : [فاذر]!.
(5) قوله : [المعتد] سقط من ب١. وفي ب٢ : [المقيد].
(6) في ب١ : منهما!.
(7) في ب٢ كتب هنا كلمة ما ثم شطبت .
(8) في ب٢ : التيمن.
(9) في ب١ و ب٢ : تيسر.
(10) قوله : [إلا] سقط من ب١.
(11) في ب١ : التجردين.
(12) في ب١ : بالضرورة. وفي ب٢ : فيا الضرورة.
(13) هكذا وردت مكررة في الأصل، وفي ب١ غير مكررة.
(14) في ب٢ : معتل. وهو خطأ.
(15) ظ لو١٧ ص١٣أ.
(16) هكذا وردت في الأصل، وهو خطأ. وفي ب١ : [لئلا]، وهو الصواب. وفي ب٢ :[ليلا].
(17) في ب١ هنا زيادة [أن].
(18) في ب٢ : تابعينه./ تابعينه.
(19) ح [في اللفظ يدل على تابعيته]
(20) في ب١ و ب٢ هنا زيادة [في].
(21) في ب٢ : حامداً. وهو الصواب.
(22) في ب١ : [داخلاً]. وهو خطأ.
(23) قوله : [أن] سقط من ب١.
(24) في ب٢ : المعطوا.
(25) قوله : [حينئذٍ] سقط من ب١.
(26) في ب١ و ب٢: يقول. وهو الصواب.
(27) في ب١ : العيدا.
(28) قوله : [ضربت] سقط من ب١. وفي ب٢ : وضربت.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأما ما نقل عن الشارح من تحقق الصارف[1] بحسب المعنى [أيضاً باعتبار] [2] [أنّ] [3] معنى ["بعد"][4]: "بعد [حمد الله] [5] والصلاة على رسوله" [وإذا كان حامداً حالاً[6] من فاعل[7] يقول يكون المعنى: "بعد حمد الله والصلاة على رسوله] [8] يقول: حامداً" فيلزم خلاف المقصود. **ففيه بحثٌ**؛ إذ بعد تسليم أن المعنى المذكور خلاف المقصود لا نسلم أن معنى "بعد" ذلك، بل معناه: "بعد *[9] الابتداء بالتسمية يقول: حامداً". ولا نسلم [أنه] [10] خلاف المقصود.

(**فالظاهر أنه**[11] **حال عنه**[12]): قيل [عليه][13]: [لا يزيد][14] الأمر في النسخة [القديمة][15] على زوالا[16] لمانع[17] عن [كون] [18] حامداً حالاً من فاعل [يقول] [19]، ولا بد بعد ذلك من تحقق المقتضى المرجح ليلزم للظهور[20]، وإلا فغايته تحقق بجواز[21] الأمرين مع أن توجيه[22] السابق يقتضي [23] أن يكون التحميد [قيداً [لما][24]][25] التسمية قيدٌ له. وأجيبَ: بأنّ تعلق الشيء[26] من الكلام الذي يقع بعد التسمية بها خلاف[27] [المعهود][28]، بحيث[1] لم

([1]) في ب١ : الصادف!.
([2]) قوله : [أيضاً باعتبار] سقط من ب٢.
([3]) في ب٢ : [إذ].
([4]) قوله : [بعد] سقط من ب١ و ب٢.
([5]) في ب١ : [حمداً لله].
([6]) في ب١ : حاله.
([7]) في ب١ : الفاعل.
([8]) قوله : [وإذا كان حامداً حالاً من فاعل يقول يكون المعنى: "بعد حمد الله والصلاة على رسوله] سقط من ب٢.
([9]) في ب٢ زيادة [ذلك].
([10]) قوله : [أنه] سقط من ب١.
([11]) في ب١ كتبت أولاً [منه] ثم صححت بوضع ألفٍ فوق الميم لتصير أقرب لـ [أنه]! .
([12]) في ب١ و ب٢ : منه.
([13]) قوله : [عليه] سقط من ب٢.
([14]) قوله : [لا يزيد] سقط من ب١.
([15]) في ب١ : [المقررة إلا].
([16]) في ب١ و ب٢ : زوال. وهو الصواب.
([17]) في ب١ و ب٢ : المانع.
([18]) قوله : [كون] سقط من ب١.
([19]) قوله : [يقول] سقط من ب١.
([20]) في ب١ : الظهور.
([21]) في ب١ و ب٢ : جواز.
([22]) في ب١ : توجهه. وفي ب٢ : توجيهه. ولعله الصواب.
([23]) في ب٢ هنا زيادة [و].
([24]) في ب١ : [لا].
([25]) في ب٢ : [قيل للابتداء كما أن].
([26]) في ب١ : تعلق.
([27]) في ب١ : بخلاف.
([28]) في ب١ : [المقصود].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لم يوجد له نظير[٢] سيما في كلام المصنف، فإنه لم يجعل تسمية التنقيح من الكتاب [٣] حيث صرَّح في قوله: "إليه يصعد الكلم الطيب، والعمل الصالح" بأنه إضمارٌ قبل الذكر[٤] [وبالجملة[٥]. ظهور العامل وصاحب الحال بسبب[٦] للظهور][٧]. وأنت خبيرٌ بأنْ جعل[٨] حامداً حالاً من فاعل يقول يفُوْتُ العمل [بحيث][٩] البدأ[١٠] بالتحميد بالنسبة إلى الكتاب، إلا أنْ يجعل جميع ما ذكر بعد القول داخلاً[١١] تحته. وفيه نوع بُعد، سيّما إذا لوحظ[١٢] تقدم التأليف على الخطبة المشتملة على التحميد كما هو الظاهر من كلامه، ولعل هذا هو [السر][١٣] في تغيير[١٤] [النسخة][١٥] القديمة إلى [النسخة][١٦] المشهورة.

(فيحتمل وجوهاً): من جملة الوجوه المحتملة الغير المذكورة في[١٧] الكتاب أنَّ المراد بمجرد التكرر[١٨] والتكثر[١٩] أي حامداً حمداً[٢٠] كثيراً[٢١] مرة بعد أخرى. كما في قوله تعالى: [﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ﴾][٢٢] [الملك:٤]. ومنها *[٢٣] نقل [عن][٢٤] المصنف أنَّ المراد [أولاً][٢٥] [في التنقيح[٢٦] وثانياً][١] في التوضيح، وينبغي أنْ يحمل على أنَّ

---

(١) في ب٢ : بحث. وهو خطأ.

(٢) في ب١ : نظر.

(٣) في ب١ هنا زيادة [من].

(٤) في ب٢ : المذكر. وهو خطأ.

(٥) في ب٢ كتبت : بلجملة، وكتب فوق الجيم ألف. وهو خطأ.

(٦) في ب٢ : سبب. ولعله الصواب.

(٧) قوله : [وبالجملة. ظهور العامل وصاحب الحال بسبب للظهور] سقط من ب١.

(٨) في ب٢ : يجعل.

(٩) في ب١ و ب٢ : [بحديث]. وهو الصواب.

(١٠) في ب١ : البداء. وفي ب٢ : البدء.

(١١) في ب١ : داخله.

(١٢) في ب١ : توحظ!./ ب١ لو١٠أ.

(١٣) في ب١ : [يسّر].

(١٤) في ب٢ : تغير.

(١٥) في ب٢ : [النتيجة].

(١٦) في ب٢ : [النتيجة].

(١٧) ب٢ لو١٢ب.

(١٨) في ب١ : التكرار.

(١٩) في ب١ و ب٢ : التكثير.

(٢٠) ظ لو١٧ ص١٣ب.

(٢١) في ب١ : كثير.

(٢٢) في ب١ : [فارجع البصر كرتين] وهو خطأ.

(٢٣) في ب١ و ب٢ هنا زيادة [ما].

(٢٤) في ب٢ : [من أن].

(٢٥) في ب١ : [لا]!.

(٢٦) في ب٢ : الثقيح. وهو خطأ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المراد جامعاً بين الحمد الأول والثاني [في التحقيق][2] فيوجد[3] المقانة[4] بين الحال وعاملها. وأمّا جعله من قبيل [قول الثاني عسر] [5] " أصدقه في [مرية][6]"، وقد امترت[7] صحابة[8] موسى بعد آياته التسع كما قيل. ففيه أنّ ذلك [في] [9] الجملة[10] الماضوية[11] المصدرة بقد[12] كما تقرر في موضعه. ومنها بناءً على أن الديباجة[13] متأخرة عن الكتاب حامداً[14]: [أولاً] [15] على التوفيق للاشتغال بهذا الأمر الخطير[16]، وثانياً على الإتمام والتيسير[17]. ثم المقصود من ذكر محتملات الكلام [و] [18] بيان المراد بأنه ليس بخارج منها. وفي هذا تسهيل[19] طريق تحصيل مراد المصنف للطالب[20] [بانضباطه] [21] مواقع فكره[22] و[مطارح] [23] نظره. على أنه لا يجب أن يكون المراد [أحد] [24] محتملات اللفظ [بالتعين][25]، بل إذا كانت المحتملات كلها صحيحة في نفس[26] الأمر وكثيراً[27] ما يكون [المجموع] [28] بالنظر إلى

---

(1) قوله : [في التنقيح وثانياً] سقط من ب١.

(2) قوله : [في التحقيق] سقط من ب١.

(3) في ب٢ : فتوجد.

(4) في ب١ و ب٢ : المقارنة. وهو الصواب.

(5) قوله : [قول الثاني عسر] سقط من ب١ و ب٢.

(6) في ب١ : [مرتبة].

(7) في ب١ : أمرت. والأقرب في ب٢ أنها : أمرت. وكلاهما خطأ.

(8) في ب٢ لم تتضح تماماً، والأقرب أنها موافقة للأصل. وقد كتبت قبلها كلمة أخرى لم تتضح لي!.

(9) في ب١ : [من].

(10) في ب١ : جملة.

(11) في ب١ : الماصعوبه.

(12) في ب١ : بعد.

(13) في ب١ : الدنياجه!.

(14) في ب٢ : حاملاً. وهو خطأ.

(15) في ب١ : [أفا]. وفي ب٢ : ولا.

(16) في ب٢ : الخطر.

(17) في ب١ : التيسر.

(18) قوله : [و] سقط من ب١ و ب٢.

(19) في ب١ : يستهل. الياء غير منقوطة.

(20) في ب٢ : المطالب. ولعلها الصواب.

(21) في ب١ : [بالضباد]. وفي ب٢ : بانضباط. ولعلها الصواب.

(22) في ب١ : ذكره.

(23) في ب١ : [مارح].

(24) قوله : [أحد] سقط من ب١.

(25) في ب١ : بالتعين، ولعله الصواب. وفي ب٢ : [بالتغير] وهو خطأ.

(26) في ب١ : تبس!.

(27) في ب١ و ب٢ : فكثيراً. وهو الصواب.

(28) في ب١ : الجميع.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مقصود المتكلم على السواء[1]، فلا يراد[2] أحدها بعينه[3] ولا[4] [ينصب][5] قرينة على *[6] تعينه[7] ليذهب[8] [نفس][9] [السامع][10] كل مذهب ممكن. وما قالوا [من][11] أنه لا بد[12] للحذف من قرينة [معينة][13] فإنما هو عند تعين[14] المراد.

(**لكمال**[15] **[ذاته]**[16] **وعظمة**[17] **صفاته**): أي لذاته الكاملة وصفاته العظيمة[18]. وههنا اعتراضٌ مشهورٌ؛ وهو أنَّ الحمد في المشهور إنما يكون بإزاء[19] أمرٍ اختياري، فلا يكون ذاته [تعالى][20] محموداً[21] عليها، ولا صفاته تعالى [إذ][22] ليست اختيارية[23]، [وإلا لزم][24] حدوثها على ما تقرر في الكلام. وأُجيبَ: بأنَّ الحمد في مثله مجازٌ عن [الحمد][25]، كما في قوله تعالى: ﴿[عَسَىٰٓ][26] أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ[27] مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾[الإسراء:٧٩]. وقول الشاعر:

---

(1) في ب٢ : لسواء.
(2) في ب٢ : يرد. وهو خطأ.
(3) في ب٢ : تعينه.
(4) في ب١ : فلا.
(5) في ب٢ : [يتصف].
(6) في ب٢ هنا زيادة [شيء].
(7) في ب١ : تعنبه!.
(8) في ب١ : لذهب.
(9) قوله : [نفس] سقط من ب٢.
(10) في ب١ : [الشارح].
(11) قوله : [من] سقط من ب٢.
(12) في ب١ : به!.
(13) قوله : [معينة] سقط من ب١.
(14) في ب٢ : تعيين.
(15) في ب١ : بكمال.
(16) تصحفت في الأصل إلى [زياته]، والصواب ما أثبته وهو ما جاء في ب١ و ب٢.
(17) في ب١ : عظمته.
(18) في ب١ : العظمة.
(19) في ب١ : بإيزاء.
(20) قوله : [تعالى] سقط من ب١.
(21) في ب١ : محمود.
(22) في ب١ : [أو]. وهو خطأ.
(23) في ب١ : اختيادية. وقد خلت من النقْط.
(24) في ب٢ : [والإلزام]. وهو خطأ.
(25) في ب١ و ب٢ : [المدح]. ولعله الصواب.
(26) قوله تعالى : [عَسَىٰٓ] سقط من ب١.
(27) قوله تعالى : ﴿رَبُّكَ﴾ كتب في ب١ فوق السطر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الصبر يحمد[1] في المواطن كلها[2]. والمدح يعم[3] الاختياري[4] اتفاقاً [مطلقاً] [5]. وأمَّا [ما][6] ذكره الشريف [رحمه الله][7] في حواشي الكشاف مِنْ أنه أيضاً[8] مخصوص بالاختياري عند صاحب الكشاف على ما صرح به في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾[الحجرات:٧]. ففيه بحثٌ؛ لأنَّ المفهوم [المتبادر][9] مما ذكره صاحب الكشاف هناك اختيارية [للممدوح بل الأصح للممدوح عليه] [10]، ولا يلازم[11] بين اختياريهما[12] و[لهذا] [13] لم يشترط أحد اختبارية[14] [...][15] .

وقد يجاب عن الأول بأنَّ استحقاقه للحمد لَمَّا لَمْ يخص وصفاً دون وصف[16] لكون[17] الكل في غاية الكمال، وكانت ذاته [18] كافية في جميع صفاته [من غير احتياج[19] إلى الغير جعل استحقاقه [تعالى] [20] بجميع[21] صفاته] [22] استحقاقاً ذاتياً. وعن الثاني بأنَّ تلك الصفات [منيبةٌ][23] [عن] [24] أفعالٍ اختيارية، والحمد[25] عليها

---

(1) في ب٢ : محمد. وهو خطأ.

(2) هذا صدر البيت الذي نسبه الراغب الأصفهاني في محاضراته للعتبي. وهو: **الصبر يحمد في المصائب كلها إلا عليك فإنه مذموم.**
الراغب الأصفهاني، أبو القاسم حسين بن محمد. محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء. بيروت- لبنان، منشورات دار مكتبة الحياة. المجلد الثاني، ج٤ ص٥١٨.

(3) في ب١ : نعم. وهو خطأ.

(4) في ب١ هنا زيادة [وغيره].

(5) قوله : [مطلقاً] سقط من ب١ و ب٢.

(6) قوله : [ما] سقط من ب١.

(7) قوله : [رحمه الله] سقط من ب١.

(8) قوله : [أيضاً] كتب في ب١ فوق السطر.

(9) قوله : [المتبادر] سقط من ب١.

(10) في ب١ : [الممدوح لا الممدوح عليه]. وفي ب٢ : [الممدوح به لا الممدوح عليه] ولعله الصواب.

(11) في ب١ : تلازم. وهو الصواب.

(12) في ب١ و ب٢ : اختياريتهما.

(13) في ب١ : [كذا]. وفي ب٢ : [لذا].

(14) في ب١ و ب٢ : اختيارية. وهو الصواب.

(15) في ب١ هنا زيادة [المحمودية]. وفي ب٢ زيادة : [الممدوح به].

(16) قوله : [وصف] كتب في ب١ أسفل السطر.

(17) في ب١ : يكون.

(18) في ب٢ هنا زيادة [تعالى].

(19) ظ لو ١٨ ص١٤أ.

(20) قوله : [تعالى] سقط من ب٢.

(21) في ب٢ : لجميع.

(22) قوله : [من غير احتياج إلى الغير جعل استحقاقه تعالى بجميع صفاته] سقط من ب١.

(23) في ب١ : [مثبتة]. وفي ب٢ خلت عن النقْط.

(24) قوله : [عن] سقط من ب١.

(25) في ب٢ : والحمل. وهو الصواب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

باعتبار[1] تلك الأفعال[2]، فالمحمود عليها[3] اختياري في المآل، [أو لأنّ][4] تلك الصفات لكون[5] الذات كافياً فيها بمنزلة أفعال اختيارية[6] [مستقلة][7] فيها فاعلها.

وتشبث[8] الخطابي في الجواب عن الثاني بما ذكره الآمدي مِنْ أنّ صدور صفاته ...[9] [عنه][10] سبحانه بالاختيار لا يستلزم حدوثها[11]، لأنّ قصده تعالى لما كان في غاية القوة ونهاية الكمال جاز أنْ [لا][12] يتخلف عنه المقصود المختار، بل يكونان[13] معاً بالزمان مع [تقدم][14] الاختيار[15] بالذات. وفيه بحثٌ؛ إذ لا يصح فيما يتوقف عليه الفعل الاختياري كالعلم[16] والقدرة [والأنس][17] أو يقدم الشيء على نفسه، فتأمل.

(**من جملتها التوفيق**): إنْ أراد بالنعمة والنعماء والآلاء[18] نفس النعمة فالتوفيق مصدرٌ من المبني[19] للمفعول[20]. وإنْ[21] أراد بها الإنعام بناءً على أن الحمد [على][22] ما هو مِنْ أوصاف المحمود [أوقع][23] فهو[24] المبني للفاعل.

---

(1) ب١ لو١٠ب.

(2) في ب١ : محيت ألف [الأفعال] الثانية.

(3) في ب١ و ب٢ : عليه.

(4) في ب٢ : [و بأن]./ ب٢ لو١٣أ.

(5) في ب١ : يكون.

(6) في ب١ : كتبت [اختياري] ثم كتبت فوق الياء [يه]؛ لتصحح فتصبح أقرب إلى [اختيارية].

(7) في ب١ : [يستقل]. وفي ب٢ : [يستعمل].

(8) في ب٢ : ويتشت!. وهو خطأ.

(9) في ب٢ زيادة [تعالى].

(10) في ب١ : [تعالى].

(11) في ب٢ : حدوثها.

(12) قوله : [لا] سقط من ب٢.

(13) في ب١ : كتبت أولاً [يكون] ثم كتب فوقها [نا]؛ فأصبحت [يكونان].

(14) في ب١ : [لعدم].

(15) في ب٢ : الاختياري. والصواب ما في الأصل.

(16) في ب١ : بالعلم.

(17) في ب١ : [وإلا تسلسل]. وفي ب٢ : [وإلا لتسلسل].

(18) كتبت في الأصل [ألا] بناءً على طريقته في حذف الهمزة.

(19) في ب٢ : مبني.

(20) في ب٢ : لمفعول.

(21) في ب٢ : فإن.

(22) قوله : [على] سقط من ب١.

(23) في ب١ : [ورفع].

(24) في ب١ هنا زيادة [من].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(تأسياً[1] بالسور[2] المفتحة[3] بالتحميد): [قال [رحمه الله][4] في الحاشية[5]: « بيان ذلك أنّ القرآن يشتمل على خمس سورٍ مصدرة بالتحميد][6]. والفاتحة لما كانت أم الكتاب [أشير فيها][7] إلى نعمتي[8] الإيجاد والإبقاء[9] في دار[10] الفناء والإبقاء[11].

أمَّا إلى الإيجاد[12] الأول فيقوله[13]: ﴿رَبِّ [ٱلْعَٰلَمِينَ][14]﴾، فإنّ الإخراج من [العدم][15] إلى الوجود أعظم[16] تربية. وأمَّا إلى الإبقاء الأول[17] فيقوله[18]:﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ أي المنعم بجلائل[19] النعم ودقائقها التي بها البقاء[20]. وأما[21] إلى اتحاد[22] الثاني فيقوله: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾[وهو الظاهر[23]][24]. وأما إلى الإبقاء [الثاني][25] فيقوله[26]: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ اهـ. فإنّ[27] منافع ذلك يعود[28] إلى الآخرة والوصول إلى الجنة وسعة[29] الرحمة.

---

(1) في ب١ : تاء سيّاً. وفي ب٢ : ناسياً.

(2) في ب١ : بسور.

(3) كذا وردت في جميع النسخ؛ وهو خطأ. والصواب: المفتتحة.

(4) قوله : [وحينئذ] سقط من ب٢.

(5) يريد حاشية التفتازاني على حاشية الطيبي على الكشاف للزمخشري رحمهم الله. وقد حققت حاشية الطيبي في رسائل علمية في ثمانية مجلدات. ولم أقف عليها.

(6) قوله : [قال وحينئذ في الحاشية: " بيان ذلك أنّ القرآن يشتمل على خمس سورٍ مصدرة بالتحميد] سقط من ب١.

(7) في ب١ : [أشرفها]. وهو تصحيف.

(8) في ب١ : نعتي. وفي ب٢ : نفي. وكلاهما خطأ.

(9) في ب١ : والإبقارا. وفي ب٢ : والإيقاء. وكلاهما خطأ.

(10) في ب٢ : داري.

(11) في ب١ وب٢ : والبقاء. ولعله الصواب.

(12) في ب٢ : الإيجاد.

(13) في ب١ : غير منقوطة. وفي ب٢ : فبقوله. وهو الصواب.

(14) قوله تعالى :﴿ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ سقط من ب١.

(15) في ب١ : [القدم].

(16) في ب١ : الأعظم.

(17) في ب١ كتبت [أول] ثم أضيف فوقها [لأ] لتصير [الأول].

(18) في ب٢ : فقوله. وهو الصواب.

(19) في ب٢ : [بجاديل]. وهو خطأ.

(20) في ب١ : بقاء.

(21) في ب٢ زيادة [في الدنيا].

(22) في ب١ و ب٢: الاتحادا. وهو خطأ. والصواب: [الإيجاد].

(23) في ب١ : ظاهر.

(24) قوله : [وهو الظاهر] سقط من ب٢.

(25) في ب٢ : [الأول].

(26) في ب١ : فبقوله. وهو الصواب. وفي ب٢ : فقوله.

(27) في ب١ : فأن.

(28) الأنسب أن تكون [تعود]، وقد وردت كذلك عند من نقلها عن التفتازاني.

(29) في ب٢ : وسمة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثم [أشير][1] في كل من السور[2] الأربع [الباقية] [3] إلى واحدة من النعم الأربعة: [أمَّا في][4] سورة الأنعام فإلى الإيجاد[5] الأول وهو[6] ظاهر. وأمَّا في سورة الكهف فإلى[7] الإبقاء[8] الأول؛ فإن نظام العالم وبقاء النوع يكون بالنبي ﷺ[9] والكتاب[10]. وأمَّا في سورة السبأ فإلى الإيجاد الثاني لانسياقه[11] إلى إثبات الحشر والرد على [منكري][12] الساعة، حيث [قال][13] سبحانه وتعالى: ﴿وَقَالَ[14] ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأۡتِينَا ٱلسَّاعَةُۖ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ﴾ [سبأ:٣]. وأما في سورة فاطر[15] إلى[16] الإبقاء الثاني بقوله: ﴿جَاعِلِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ[17] رُسُلٗا﴾[فاطر:١] على ما قيل[18] أنه إشارة إلى [تلقي][19] الملائكة لأهل الجنة بالتسليم واستقبالهم [بالتبجيل والتكريم][20]»[21]. انتهى كلامه.

---

(1) في ب١ : [أثر].

(2) في ب١ : انسور.

(3) قوله : [الباقية] سقط من ب١.

(4) في ب١ : [إلى آخره].

(5) في ب١ : الاتحاد. وهو خطأ.

(6) في ب١ : فهو.

(7) في ب٢ : فا إلى.

(8) في ب١ : البقاء.

(9) في ب١ و ب٢ : [عليه السلام].

(10) يريد التفتازاني قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ۝﴾ [الكهف : ١]. والمقصود أن الله عز وجل أشار في سورة الكهف التي افتتحها بالتحميد إلى نعمة من أجَلّ نعمه على خلقه، وهي بقاؤهم في الحياة الدنيا (ما سماه بالإبقاء الأول)؛ ولضمان بقائهم واستقرارهم في هذه الحياة أرسل الله عز وجل الرسل وأنزل الكتب؛ فباتباع الرسل والتزام الشرائع المُنَزَّلَةِ في الكتب تستقر الحياة، ويتمكن الإنسان من القيام بمهمتي الاستخلاف في الأرض وعمارتها، وعبادة الباري؛ خلق.

وللاستزادة ينظر: تعليق البقاعي على كلام التفتازاني بعد أن نقل كلامه في تفسير سورة الكهف، في نظم الدرر. وسيأتي بيان موضعه قريباً؛ عند نهاية كلام التفتازاني.

(11) في ب٢ : لابسياقه. وهو خطأ.

(12) في ب١ : [المنكر].

(13) في ب١ : [فان].

(14) في ب١ : [قال] بدون الواو.

(15) في ب١ و ب٢ : الفاطر.

(16) في ب١ و ب٢: فإلى. وهو الصواب.

(17) ظ لو١٨ ص١٤ب.

(18) في ب١ و ب٢ : قبل.

(19) في ب١ : [تفقر]. وفي ب٢ : يلقي. وكلاهما خطأ.

(20) في ب١ : [بالتمحل والاثم]. الثاء غير منقوطة. وهو خطأ.

(21) انظر: **البقاعي**، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر ت ٨٨٥هـ. **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، خرَّج آياته وأحاديثه ووضع حواشيه: عبد الرزاق غالب المهدي، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٥م. ج١ ص٢٠، وج٦ ١٤٤-١٤٦ و ص١٩٩. **فقد نقل كلام التفتازاني في هذه المواطن متفرقاً.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأنت خبيرٌ بأنّ غرضه وُجْدان الإشارةِ إلى الحمد على الأمور الأربعة المرتبة في السور[1] الأربع المرتبة، بحيث يوجد[2] الإشارة إلى المقصود في أول الكلام، وإنْ وجدت [في][3] غيره فيه [4] أو فيما بعده. لكنَّ الأنسب أنْ يُشار إلى الكل في الفاتحة بقوله[5]: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾؛ [فإنّ التربية][6] نعم[7] [الدنيوية] [8] والأخروية وكلاهما[9] فرع[10] الإيجادين، وحينئذٍ يوجد كل [ما][11] فصّله في الآية الأولى. وعلى ما ذكره يحتاج أنْ[12] يجعل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ من متعلقات الحمد، وأن يشار إلى الإيجاد الثاني في سورة السبأ بقوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْأَخِرَةِ﴾ [سبأ:١] لأنه أقدم وأولى.

(**وله الحمد في [الأولى والآخرة]**[13]): هذه الآية وقعت في سورة القصص [إلا] [14] أنه لا واو في "له [الحمد][15]"، بل نظم[16] الآية الكريمة: ﴿وَهُوَ [ٱللَّهُ][17] لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْحَمْدُ[18] فِى ٱلْأُولَىٰ وَٱلْأَخِرَةِ ﴾ [القصص:٧٠]. ووقع في سورة السبأ:

---

(1) في ب١ : سوره.
(2) في ب١ : توجد.
(3) في ب١ و ب٢ : [إلى].
(4) في ب٢ زيادة [وإنما].
(5) في ب٢ : يقوله.
(6) في ب١ : [فإنه لرتبة].
(7) في ب٢ خلت عن النقْط.
(8) في ب١ : [اله نيوية]. غير منقوطة.
(9) في ب٢ : وكلامنا.
(10) في ب٢ : فروع.
(11) قوله : [ما] سقط من ب٢.
(12) ب٢ لو١٣ب.
(13) في ب٢ : [الآخرة والأولى].
(14) قوله : [إلا] سقط من ب١.
(15) قوله : [الحمد] سقط من ب١.
(16) في ب١ : النظم.
(17) في ب١ : [الانه]!.
(18) ب١ لو١١أ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ[1] ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ [وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْآخِرَةِ][2]﴾ [سبأ:١]، فذكر القاضي بأنّ[3] "تقديم الصلة –يعني "له" في ﴿لَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْآخِرَةِ﴾ – للاختصاص. فإنّ النِّعم[4] الدنيوية قد تكون[5] بوسائط[6] يستحق الحمد لأجلها، ولا كذلك نعم الآخرة"[7]. وأراد بما[8] ذكره الفرق بين ما وقع في صدر السورة أعني[9]: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، وقوله:﴿[وَلَهُ][10] ٱلْحَمْدُ﴾. وفيه بحثٌ؛ لأنّ الصلة قدمت في آية القصص أيضاً، [مع أنّ الحمد هناك وقع بإزاء النعم الدنيوية أيضاً][11]، على أنّ قوله: "ولا كذلك نعم الآخرة" ممنوعٌ[12]. وأي وساطة أقوى من [شفاعة رسول الله] [13] ﷺ[14] والملائكة والصالحين. وإنما سمى شفاعته مقاماً[15] محموداً لأنه يحمده الأولون والآخرون [ولا سيما][16] رواه البخاري[17].

وأيضاً تقديم الصلة كما أفاد الاختصاص[18] [فيما][19] ذكره [أفاد][20] اللام الجارة[21] في قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ *[22]مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾[سبأ:١] فلم يتضح الفرق. اللهم إلا أنْ يصار إلى ما ذهب إليه

---

(1) في ب٢ : لفظ الجلالة [الله] لم يتضح تماماً، والأقرب أنه موافق للأصل.

(2) قوله تعالى : ﴿وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْآخِرَةِ ﴾ سقط من ب١.

(3) في ب١ و ب٢ : أنّ.

(4) في ب٢ : ال التعريف لم تتضح تماماً.

(5) في ب١ و ب٢ : يكون.

(6) في ب١ : برساط!. وفي ب٢ : بوساطة. **والصواب كما جاء في تفسير البيضاوي المطبوع: [بواسطة من].**

(7) القاضي البيضاوي، تفسير البيضاوي، ج٤ ص١٦٩ ط شعبان. ج٢ ص٢٥٥ ط دار الكتب العلمية.

(8) في ب١ : ما.

(9) في ب١ : يعني.

(10) قوله تعالى : [وَلَهُ] سقط من ب٢.

(11) قوله : [مع أنّ الحمد هناك وقع بإزاء النعم الدنيوية أيضاً] سقط من ب١.

(12) في ب١ : [فيم].

(13) في ب١ : [شفاعته].

(14) في ب٢ : [عليه السلام].

(15) في ب١ كتب قوله [مقاماً] فوق السطر .

(16) في ب١ : [كما]. وفي ب٢ : [كما].

(17) سيأتي الحديث وتخريجه قريباً.

(18) في ب٢ : و الاختصاص.

(19) في ب١ : [مما].

(20) في ب١ : [إفادته].

(21) في ب١ : الجادة!.

(22) في ب١ هنا زيادة [في] كتبت فوق [ما]. وهو خطأ بلا ريب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[الجد] [1] في تفسير الفاتحة مِنْ أنّ الاختصاص الذي أفاده التقديم ثبوتي، والذي أفاده الحمد[2] إثباتي. وبذلك أبطل [قول] [3] الشارح والشريف ومن وافقهما باستواء تخصيص الجنس ولاستغراق[4] في المنافاة لمذهب الاعتزال ظاهراً. وقد [فصلناه] [5] في حواشي المطول[6] فلينظر[7] فيها.

(**التي لا عين ذات**[8]) اهـ: تلميحٌ إلى قوله عليه [[الصلاة][9] و] [10] [السلام][11]: " **يَقُولُ**[12] **اللهُ تعالى [أَعْدَدْتُ]** [13] **لعبادي**[14] **الصالحين**[15] **ما لا عينٌ زاتْ**[16]**، ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ، ولا خَطَرَ على قَلْبِ**[17] **بَشَرٍ،ذُخْراً، [من]** [18] **بَلْهَ ما أطلقتم**[19] **عليه**"[20] هكذا أورد الإمام البخاري الحديث النبوي- [صلى الله على

([1]) في ب١ : [الجدري] كتبت من غير نقط. وهو خطأ. ولعل صوابها : [الجد رح] أي: رحمه الله. ويريد بالجد: **جده العلامة المحقق شمس الدين محمد بن حمزة الفناري الرومي. صاحب فصول البدائع في ترتيب الشرائع.** من مؤلفاته في علم التفسير كتاب **"تفسير الفاتحة"**. وهو ما زال مخطوطاً ـ على حد اطلاعي ـ. قال عنه حاجي خليف في كشف الظنون: " **وأدرج فوائد جمة؛ فلا بد لطالب علم التفسير أن يعلم ما في هذا التفسير أولاً ليكون على بصيرة من علمه**". ج ١ ص٤٥٥.

([2]) في ب١ هنا زيادة [لله الذي]. وفي ب٢ زيادة : [لله].

([3]) في ب١ : [قوبل] الباء غير منقوطة. وفي ب٢ : قوله.

([4]) في ب١ و ب٢ : والاستغراق.

([5]) في ب١ : [فقت لناه] وقد خلت من النقط.

([6]) للمؤلف **حاشية على المطول** للتفتازاني في **علوم البلاغة**؛ ما زالت مخطوطة لم تطبع. أحال لها في غير ما موضع.

([7]) في ب١ : فينظر.

([8]) هكذا وردت في الأصل، **والصواب [رأت]**، وهو ما جاء في ب٢. وفي ب١ : راءت.

([9]) قوله : [الصلاة] سقط من ب١.

([10]) قوله : [الصلاة و] سقط من ب٢.

([11]) قوله : [السلام] سقط من ب١.

([12]) في ب٢ : تقول. وهو خطأ.

([13]) في ب١ : [إنما].

([14]) في ب١ : للعباد.

([15]) ظ لو ١٩ ص ١٥أ.

([16]) هكذا وردت في الأصل، **والصواب [رأت]**، وهو ما جاء في ب٢ وفي الصحيح المطبوع. وفي ب١ : راءت.

([17]) في ب١ كتبت [قلبه] ثم طمست الهاء.

([18]) **هذه الزيادة لم ترد في صحيح البخاري المطبوع. ونقل العيني عن الإمام الصغاني أنه قال: "اتفق جميع نسخ الصحيح على: "من بله"، والصواب إسقاط كلمة من منه" ونقل اعتراضاً عليه.** وكذلك روى **الإمام مسلم** الحديث في صحيحه: كتاب الجنة، وصفة نعيمها وأهلها **بدون هذه الزيادة. ورواه الإمام أحمد** في مسنده **بلفظ "من بله"** عن أبي هريرة رضي الله عنه برقم ١٠٠١٧ و١٠٤٢٣. وبلفظ "ما قد أطلعكم عليه" برقم ١٠٠١٨.

انظر لزاماً: العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، إشراف ومراجعة: صدقي جميل العطار، بيروت- لبنان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأولى ١٤٢٥هـ/١٤٢٦هـ، ج١٣ ص٢٣٣-٢٣٤. مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. صحيح مسلم: وهو المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ، اعتنى به: ياسر حسن، عز الدين ضلّي، عماد الطيار، بيروت- دمشق، مؤسسة الرسالة ناشرون، الأولى ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، كتاب الجنة وصفة نعيمها، ص١١٦٤-١١٦٥. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط،عادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة، ج١٦ ص٧١-٧٣، وص٢٦٥. وانظر لتمام الفائدة: تعليق المحقق على هذه الزيادة.

([19]) في ب١ : أطعلم. وفي ب٢ : اطلعتم. وكلها خطأ. **والصواب: [أَطْلَعْتُم]**، وهو ما جاء في الصحيح المطبوع.

([20]) **البخاري**، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي. **صحيح البخاري** المسمى: الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، اعتنى به: أبو عبد الله عبد السلام بن محمد بن عمر علّوش، الرياض، مكتبة الرشد، الأولى ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م. كتاب التفسير- سورة السجدة، باب: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم﴾ [السجدة:١٧]، ص٦٧٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قائله][1]- في تفسير آلم السجدة. قالوا: هذا من الغريب حيث استعملت "بله"[2] معرفةً[3] مجرورةً بِمَنْ، وخارجة عن المعاني الثلاث[4] [لها][5] وهي: كونها اسماً ، ومصدراً بمعنى الترك، واسماً مرادفاً[6] لكيف. [وفسروه بغير[7]] [8]. ولقائلٍ[9] أنْ يقولَ: [جاز][10] أنْ يكون مصدراً بمعنى[11] الترك، ومن للتعليل. والمعنى أعدت[12] لعبادي الصالحين مِنْ أجلِ تَرْكِهِم ما علمتموه من المعاصي، فلا[13] تكون[14] خارجة عن[15] المعاني الثلاث[16].

(**فإنْ [قُلْتَ]** [17]: **فقد**[18] **وَقَعَ التعرُّض**) إلخ . مَنْشَأ السؤال الوجه الثالث لا الأول؛ لعَدمِ التَّعرضِ فيه للحمد في دار [البقاء][19]. ولا الثاني لِعَدَمِ [20] التَّعرضِ فيه[21] للحمد على الكبرياء أيضاً. [و] [22] قد يجاب عنِ السؤال بأنّ معنى قوله: "ولعنان[23] الثناء إليه ثانياً" تكثير الحمد.

([1]) في ب١ : [صلعم]. وفي ب٢ : [عليه الصلاة والسلام].

([2]) في ب١ و ب٢ : بل.

([3]) في ب١ : معربةً. وفي ب٢ الأقرب أنت تكون : معدمة. وكلاهما خطأ.

([4]) في ب١ : العلاثة. غير منقوطة. وفي ب٢ : الثلاثة. وهو الصواب.

([5]) في ب١ : [فيها].

([6]) في ب٢ : ملاقا.

([7]) في ب٢ : لغير.

([8]) قوله : [وفسروه بغير] سقط من ب١.

([9]) في ب٢ : ولقابل.

([10]) في ب١ : [يجوز].

([11]) في ب٢ : لمعنى.

([12]) هكذا في الأصل والصواب [أعددت]، وهو ما جاء في ب١ و ب٢.

([13]) في ب٢ : ولا.

([14]) في ب٢ : يكون.

([15]) في ب١ : من. وهو خطأ.

([16]) في ب١ و ب٢ : الثلاثة. وهو الصواب.

([17]) في ب٢ : [كانت قلت].

([18]) في ب٢ : قد.

([19]) في ب١ : [الفناء].

([20]) في ب٢ زيادة : [النصوص].

([21]) ب٢ لو١٤أ.

([22]) قوله : [و] سقط من ب١ .

([23]) في ب١ : ولفتان. وهو خطأ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(قلتُ: **معناه قصد تعظيم**[1]) اهـ. يُريدُ أنَّ الكلام من قبيل الكناية. فإنَّ قَصْدَ تعظيم مَنْ يُصْرَفْ إلى جَنابِه[2] العنان والتقرر[3] والتوجيه[4] إليه [بالكليات] [5] ملزوماتٌ عرفيةٌ لصرف العنان إليه، فاندفعَ[6] الاعتراضُ بأنَّ هذا إنما[7] يستقيم [لو كان] [8] الثناء متناولاً لغير الأقوال، لكنه كالحمد يخص[9] باللسان، وإنْ حُمِلَ الثناء [على] [10] المعنى العام [مجازاً][11] فيُحْمَل[12] الحمد عليه، فأيُّ حاجةٍ إلى ذكر الثناء. [ووجه][13] الدفعِ ظاهرٌ على أنه لا جزم بالاختصاص[14] الثناء[15] باللسان، بل المفهوم من[16] كتب اللغة *[17] الإتيان بما[18] يشعر بالتعظيم. ويُمكن أنْ يُدفع السؤال. ولو قل[19] باختصاص الثناء[20] باللسان بوجهٍ غير ما ذكره[21] الشارح وهو أنَّ المصنف لَمَّا عَدَلَ عن الجملة الإسمية الدالة على [اختصاص][22] ثبوت [جميع][23] محاد[24] الحامدين[25] له [تعالى] [26] أفاده[27] بقوله: "**ولعنان**[28] "إلخ. بناءً على أنَّ [لام] [29] الثناء للاستغراق.

---

(1) في ب١ و ب٢ : تعظيمه.
(2) في ب٢ : جنايه. وهو خطأ.
(3) في ب١ و ب٢ : والتقرب. وهو الصواب.
(4) في ب١ و ب٢ : والتوجه. وهو الصواب.
(5) في ب١ و ب٢ : [بالكلية].
(6) في ب٢ : فاندرج.
(7) في ب٢ : لإنما. وهو خطأ.
(8) في ب٢ : [إمكان].
(9) في ب٢ : يختص.
(10) في ب٢ : [باللسان].
(11) قوله : [مجازاً] سقط من ب١.
(12) في ب١ و ب٢ : فليحمل.
(13) في ب١ و ب٢: [ووجه]. وهو الصواب.
(14) في ب١ و ب٢ : باختصاص. وهو الصواب.
(15) في ب١ : البناء!.
(16) ب١ لو١١ب.
(17) في ب١ زيادة [أن].
(18) في ب١ كتب أولاً [به] ثم صححت إلى [بما].
(19) في ب١ و ب٢ : قيل. وهو الصواب.
(20) في ب١ : البناء!.
(21) في ب١ : ذكره.
(22) قوله : [اختصاص] سقط من ب١ و ب٢.
(23) قوله : [جميع] سقط من ب١.
(24) في ب١ و ب٢ : محامد. وهو الصواب.
(25) في ب٢ : الحاملين.
(26) قوله : [تعالى] سقط من ب٢.
(27) في ب٢ : إفادة.
(28) في ب١ : ونعمتان. وقد خلت عن النقْط.
(29) قوله : [لام] سقط من ب١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

[(**فإنّ نِعَمَ الله تعالى تستوجب الشكر**): أراد باستيجاب النعم الشكر أنه تعالى أوجب الشكر عليها بتبليغ الشارع، لا أنها تستوجبه عقلاً، لأنه خلاف مذهب الأشاعرة. ثم المفهوم منه وجوب الشكر العرفي وقد صرحوا بذلك.][1]

(**وفيه إشاة**[2]): قيل: هذا إشارةٌ إلى جوابٍ آخر، يعني أن تقديم [الظرف][3] [أعني إليه للاختصاص [فمن ذلك القول][4] تخصيص جنس الثناء به، و لَمْ يُفهم هذا من الكلام السابق] [5]، إذ لو سلم دلالة اللام *[6] الجارة على الاختصاص][7] الثبوتي، فالمستفادُ[8] منه [حَصْرُ] [9] فرد [من] [10] الحمد القائم [بالحامد] [11]، لا حَصْرَ جنسه.

(**من جميع الجهات**): يَحتملُ أنْ يتعلقَ بالصرف وبالثناء[12] على إرادة الموارد، والأول أظهر.

(**ليست الباء صلة لابتديء**[13] **بل الظرف حال**): يعني[14] فالعامل إنما هو مطلق الابتداء، [لا الابتداء] [15] بالتسمية. والابتداءُ[16] المطلق أمرٌ عرفيٌ ممتدٌ، فحصلت المقارنة بهذا[17] الاعتبار. وفي هذا إشارةٌ إلى وجهٍ آخر للجمع [بين نصي[18]][19] الابتداء بالتسمية[20] والابتداء بالتحميد.

([1]) قوله : [(**فإنّ نِعَمَ الله تعالى تستوجب الشكر**): أراد باستيجاب ... صرحوا بذلك.] سقط من ب١ و ب٢.

([2]) كذا في الأصل. والصواب [إشارة] وهو ما جاء في ب١ و ب٢.

([3]) في ب١ : [أعني المفعول].

([4]) ظ لو١٩ ص١٥ب.

([5]) قوله : [أعني إليه للاختصاص [فمن ذلك القول تخصيص جنس الثناء به، و لَمْ يُفهم هذا من الكلام السابق] سقط من ب٢.

([6]) في ب٢ زيادة : [في لله].

([7]) قوله : [فمن ذلك القول تخصيص جنس الثناء به، و لَمْ ... دلالة اللام الجارة على الاختصاص] سقط من ب١ .

([8]) في ب١ : فالمستعاد!.

([9]) في ب١ : [حقه].

([10]) قوله : [من] سقط من ب٢.

([11]) في ب١ : [بما يحامد]. الياء غير منقوطة.

([12]) تصحفت في الأصل إلى [اللثنا]، والصواب ما أثبته وهو ما جاء في ب١ و ب٢.

([13]) في ب١ و ب٢ : لابتداء.

([14]) في ب١ و ب٢ : معنى.

([15]) قوله : [لا الابتداء] سقط من ب١.

([16]) قوله : [والابتداء] كتب في الأصل في هامش اللوحة.

([17]) في ب١ : لهذا. وفي ب٢ : بهذ.

([18]) في ب٢ : نص.

([19]) في ب١ : [بالنصين]. الياء غير منقوطة.

([20]) تصحفت في الأصل إلى [بالتمية]!. والصواب ما أثبته، وهو ما جاء في ب١ وب٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لكن فيه بحثٌ؛ وهو أنه لا حاجة في تحقق المقارنة إلى اعتبار الابتداء أمر[1]... [2] ممتداً[3]، إذ[4] يكفي فيه وجود ابتداء[5] المشروع فيه بعد زمان التلبس[6] بالأمور المذكورة بلا فاصل[7]، لأنَّ الشرع جعل كلاً[8] [منها][9] موجوداً [حينئذٍ][10] تقديراً دفعاً للحرج[11]،كما اعتبرَ[12] النيةَ المتحققةَ في [ابتداءِ][13] العبارةِ[14] متحققةٌ في جميع أجزائها تقديراً دفعاً [للحرج، كما اعتبر النية المتحققة في ابتداء العبارة متحققة في جميع أجزائها تقديراً دفعاً][15] له، كيف وعلى تقديره[16] متعلق الباء من الأفعال الخاصة على ما هو المختار لا يصح المقارنة إلا بهذا الاعتبار[17]. ويمكن أن يقال: هذا إنما يتأتى إذا جعل الخطبة[18] خارجة عن الكتاب، [وإلا [ففي] [19] آن التحميد حصل الشروع][20] في أول جزء من الكتاب مع عدم مقارنة[21] التصلية[22]، إلا أن يعتبر الابتداء ممتداً، [أو يجعل] [23] الابتداء بمعنى الإنشاء لا [الافتتاح][24]، فتأمل.

---

(1) في ب١ و ب٢ : أمراً.

(2) غير واضحة في الأصل. وسقط من ب١ و ب٢.

(3) في ب٢ : ممتلاً!.

(4) في ب١ : أو.

(5) في ب٢ : ابتداءا.

(6) في ب١ : التلبس. وفي ب٢ : التليس.

(7) في ب١ : حاصل.

(8) في ب١ : كل.

(9) في ب١ : [ممن].

(10) في ب١ : [في]. قوله : [حينئذٍ] سقط من ب٢.

(11) في ب٢ : للخرج!!.

(12) في ب١ : اغتبر.

(13) في ب١ : [اعتبابتداء]!!.

(14) في ب١ وب٢ : العبادة.

(15) قوله: [للحرج، كما اعتبر النية المتحققة في ابتداء العبارة متحققة في جميع أجزائها تقديراً دفعاً] سقط من ب١ وب٢. وتكراره خطأ.

(16) في ب١ و ب٢ : تقدير.

(17) في ب١ : لاعتبار. وقد فَصَلَ بين "لا" و "عتبار" حرف صغير يشبه الدال.

(18) في ب١ الأقرب أن تكون: الخطيئة.

(19) في ب٢ : [فالافقي]!.

(20) في ب١ : [فمعنى أن التوحد جعل الشرع].

(21) في ب١ : مقارنته.

(22) في ب١ : الصلية.

(23) في ب٢ الأقرب أنها : [ويحمل].

(24) في ب١ : [الإخبار]. وهو خطأ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

*[1] (**فإنْ قُلتَ: [فعلى][2] الوجه الثالث**): هذا مبنيٌّ على أنَّ المرادَ بـــ "أولاً وثانياً" الدنيا والآخرة[3]، كما هو المراد في الآية، *[4] إذ لو أريد بهما أول الأمر وثانيه- أي حامداً [أوّل مرّة][5] على كماله المعلوم بالحجة ونواله[6] الواصل إلى العباد في الدنيا. وحامداً [في ثاني الحال على ما علم بالخبر الصادق من كبريائه ونعمائه التي [يشاهد][7] في الآخرة- لم يحتج إلى جعل حامداً][8] ثانياً بمعنى ناوياً[9] ...[10] الحمد. كما لم[11] يحتج إليه في الوجه الثاني. واعْلَمْ أنَّ إرادةَ الحال والاستقبال معاً من اسم الفاعل يوجب الجمع بين الحقيقة والمجاز، للاتفاق على أن "ضارب [غدا][12]" مجاز. فلا بد على الوجه الثالث من التأويل[13] وإن لم يوجد [قضية][14] المقارنة.

(**في دار السلام**): المراد منه الجنة مطلقاً، [سُمِّي][15] به لسلامتها [على][16] [التقضي والآفة][17]، أو لأنه[18] دارٌ يسلِّم الله تعالى والملائكة[19] [فيها][20] على من يدخلها، والمؤمنون بعضهم على بعض. [أو][21] الإضافة إلى الله[22] [سبحانه][23] [تكريماً][24]، لأنَّ السلام من أسماء الله تعالى.

([1]) في ب١ زيادة : [قوله*: "والابتداء أمر عرفي" إلخ. فيه إشارة آخر للجمع نصين الابتداء بالتسمية والابتداء بالتحميد].* محيت.

([2]) في ب١ : [معنى].

([3]) في ب٢ طمست اللام والألف، والأقرب أنها موافقة للأصل .

([4]) في ب١ زيادة : [على ما يدل عليه قوله فيما سبق على معنى أنه يستحق الحمد في الدنيا والآخرة. فإن ذكر الاستحقاق كالصريح في أنه بيان لقوله تعالى : {الحمد} الآية].

([5]) في ب٢ : [اوامره].

([6]) ب٢ لو١٤ب.

([7]) في ب١ : [يشار].

([8]) قوله : [في ثاني الحال على ما علم بالخبر الصادق من كبريائه ونعمائه التي يشاهد في الآخرة لم يحتج إلى جعل حامداً] سقط من ب٢.

([9]) في ب١ : تاوياً. وفي ب٢ : أناوياً.

([10]) في الأصل هنا فراغ، ولا أدري لم ترك هذا الفراغ!.

([11]) في ب١ : لا. وهو خطأ.

([12]) في ب٢ : [غلاه].

([13]) في ب١ : التاء ويل.

([14]) في الأصل : قضيتة. بزيادة نقطتين فوق السطر. وفي ب١ : قصة. وفي ب٢ : [قصد] وهو الصواب..

([15]) في ب١ : [تميت]. وفي ب٢ : سميت. ولعله الصواب.

([16]) ب١ لو١٢أ./ في ب١ و ب٢ : [عن].

([17]) في ب١ : [النقص والآفات].

([18]) في ب١ : لأنها. وهو الصواب. وفي ب٢ : لأنها!.

([19]) ظ لو٢٠ ص١٦أ.

([20]) قوله : [فيها] سقط من ب١. وفي ب٢ : فيهما!!.

([21]) في ب١ : [إذ].

([22]) لفظ الجلالة "الله" طمس في ب٢.

([23]) في ب١ و ب٢ : [تعالى].

([24]) في ب١ : [تكرراً].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

(**استعير للمضمار**[1]): [أي الميدان، سمّي به لوقوع تضمير الفرس ورياضته فيه. و][2] **المراد بالاستعارة هو المعنى الأعم الشامل للمجازات كلها، كما هو مصطلح الفقهاء**، والأنسب بالمعنى[3] اللغوي لا [المعنى][4] الذي اصطلح عليه البيانيون. لأنّ هذا من ذكر الحال وإرادة[5] المحل، فهو من المجاز المرسل. ثم هذا مبنيّ على ما اختاره الجوهري[6]، والمفهوم من **الأساس** أن يكون حقيقة فيهما، حيث قال: "الحلبة[7] [...][8] للسباق[9]، ويقال [للجند][10] أيضاً"[11]. وممّا ينبغي أنْ يُعلمَ[12] [أيضاً][13] أنه لا ضرورة ههنا إلى حمل[14] الحلبة على المضمار، إذ يمكن أن يقال: شبه[15] نفسه حال كونه مصلّياً [بالمحل][16] [والمصلّي][17] فيتضمن[18] تشبيه المصلّين الآخرين بالآخِر من أفراس السباق، فيجوز أنْ يكون الحلبة عبارة عن المجموع، والمُصنِّفُ [من][19] بينهم بمنزلة المحلّي والمصلّي. نعم كلمة[20] "[في][21]" أنسب بالمضمار، ولكن[22] [لا] [23] بحيث [24] ارتكاب[25] المجاز.

([1]) في ب٢ الأقرب أنها : للضمار!. وهو خطأ.

([2]) قوله : [أي الميدان، سمّي به لوقوع تضمير الفرس ورياضته فيه. و] سقط من ب١.

([3]) في ب١ كتبت "با" في نهاية السطر، و"المعنى" في بداية السطر الذي يليه.

([4]) قوله : [المعنى] سقط من ب٢.

([5]) في ب١ : الإرادة.

([6]) قال الجوهري في الصحاح مادة (حلب): "والحَلْبَة بالتسكين: خيلٌ تجمع للسباق من كل أوْب، لا تخرج من إصطبلٍ واحد".

([7]) في ب١ : الخلبة. والباء مهملة.

([8]) في الأصل لم يتضح لي الخط. وفي ب١ : [مجال السباق]. وفي ب٢ : [مجال للخيل]. **والصواب** كما جاء الأساس المطبوع: **[مَجَال الخيل]**.

([9]) في ب٢ : للسباق!!.

([10]) في ب١ كتبت "للخيول"!، والراء متصلة باللام!. وفي ب٢ : **[للخيل]. وهو الصواب**، وكذلك وردت في الأساس المطبوع.

([11]) الزمخشري، **أساس البلاغة**، مادة (حلب). ونصه : **"وتجارَوْا في الحَلْبَةِ وهي مَجَالُ الخيل للسباق، ويقال للخيل التي تأتي من كُلّ أوْبٍ: حَلْبَة"**.

([12]) في ب١ : تعلم.

([13]) قوله : [أيضاً] سقط من ب٢.

([14]) في ب١ : الحمل.

([15]) في ب٢ : تشبيه.

([16]) كذا ورد في الأصل. والصواب[المحلي]، وهو ما جاء في ب١. وفي ب٢ : [بالمصلي].

([17]) قوله : [والمصلي] سقط من ب١. وفي ب٢ : [والمحلي].

([18]) في ب١ و ب٢ : يتضمن.

([19]) قوله : [من] سقط من ب١.

([20]) في ب١ : كله.

([21]) قوله : [في] سقط من ب١.

([22]) في ب٢ : لكن.

([23]) قوله : [لا] سقط من ب٢.

([24]) في ب١ زيادة :[موجب]. وفي ب٢ : [يوجب] ولعله الصواب.

([25]) في ب٢ طمس المقطع الثاني من قوله : [ارتكاب].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

([و][1] **أشار بالمجلّي) اهـ:** يعني[2] جعل نفسه باعتبار الصلاة على النبي ﷺ بمنزلة[3] المجلّي، [وباعتبار الصلاة على الآل[4] بمنزلة المصلّي، [لأنه][5] جعل الصلاة عليه وعليهم نفسها بمنزلة المجلّي] [6] والمصلّي.

(**لأنها إنما يكون ضمناً وتبعاً**): وأما استقلالاً: [فقيل حرام، وقيل مكروهٌ كراهةَ [تنزيهية] [7]. والقياس هو الجواز، كما جاز طلب الرحمة[8]. لكن صارت الصلاة ...[9] ذكر الأنبياء والملائكة، ولذا أجمعوا على جواز الصلاة عليهم استقلالاً] [10] على غيرهم نفياً[11] لمظنة[12] التهمة[13] فيما يحتملها، ولذا[14] وقع في كلام الله تعالى كقوله[15] [تعالى][16]: [17]: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ[18] مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة:١٥٧]، وكذا في كلام الرسول ﷺ[19].

---

(1) في ب١ و ب٢ : [أو].

(2) في ب٢ الأقرب أنها : معنى.

(3) في ب١ : بمنزلة!.

(4) في ب٢ الأقرب أنها : الأول. تأكدي

(5) في ب٢ : [لا أنه].

(6) قوله : [وباعتبار الصلاة على الآل بمنزلة المصلّي، لأنه جعل الصلاة عليه وعليهم نفسها بمنزلة المجلّي] سقط من ب١.

(7) في ب٢ : [تنزيه].

(8) نصّ الإمام النووي رحمه الله على عدم جواز الصلاة على غير الأنبياء استقلالاً إذ قال: "**وأما غير الأنبياء فالجمهور على أنه لا يصلى عليهم ابتداءً**، فلا يقال: أبو بكر ﷺ. واختلف في هذا المنع، فقال بعض أصحابنا: هو حرام، وقال أكثرهم: **مكروه كراهة تنزيه. وذهب كثير منهم إلى أنه خلاف الأولى وليس مكروهاً، والصحيح الذي عليه الأكثرون أنه مكروه كراهة تنزيه لأنه شعار أهل البدع، وقد نهينا عن شعارهم. والمكروه هو ما ورد فيه نهي مقصود.** قال أصحابنا: والمعتمد في ذلك أن الصلاة **صارت مخصوصة في لسان السلف بالأنبياء** صلوات الله وسلامه عليهم" إلخ. وانظر تفصيله: النووي، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف الدمشقي الشافعي. الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار ﷺ، تحقيق: أحمد راتب حموش، دمشق- سورية، دار الفكر، الأولى١٤٠٣ه/١٩٨٣م. ص١٩٥-١٩٧. وانظر ما نقله ابن كثير عن النووي بمزيد إيضاح واستدلال: ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي. تفسير القرآن العظيم، تقديم : عبد القادر الأرناؤوط،دمشق– الرياض، مكتبة دار الفيحاء- مكتبة دار السلام،الثانية ١٤١٨ه/١٩٩٨م. ج٣ ص ٦٦٩ وص٦٨٢-٦٨٣.

(9) في ب٢ زيادة : شعار. ولعله الصواب.

(10) قوله : [فقيل حرام، وقيل مكروهٌ كراهةَ تنزيهية ... جواز الصلاة عليهم استقلالاً] سقط من ب١.

(11) في ب١ الأقرب أن تكون : نعياً. الياء خلت عن النقط.

(12) في ب١ : لمظنا!.

(13) في ب١ : قمة.

(14) في ب١ : وكذا.

(15) في ب١ : لقوله.

(16) قوله : [تعالى] سقط من ب١.

(17) قوله : [تعالى] سقط من ب١.

(18) في ب١ كتب هنا لفظ الجلالة [الله] ثم شطب بخط؛ إذ أنه خطأ من الناسخ.

(19) مثل قوله ﷺ لمن أتاه بالصدقة : «**اللهم صلّ عليه**». و«**اللهم صلّ على آل أبي أوفى**». رواه البخاري:كتاب الدعوات، باب قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾، ومن خصّ أخاه بالدعاء دون نفسه، وباب هل يصلى على غير النبي ﷺ؟. و مسلم:كتاب الصيام، باب الدعاء لمن أتى بصدقة. وقوله ﷺ لزوجة جابر ﷺ : «**صلى الله عليكِ وعلى زوجك**». رواه الإمام أحمد مطولاً في المسند، برقم ١٥٢٨١ ج٢٣ ص٤١٩-٤٢١. وأبو داود مختصراً في السنن:كتاب الصلاة، باب الصلاة على غير النبي ﷺ. وصححه الألباني. السجستاني،أبو داود سليمان بن الأشعث. سنن أبي داود، حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. الرياض، دار المعارف للنشر والتوزيع، الثانية ١٤٢٧ه/٢٠٠٧م. ص٢٦٣. وقوله ﷺ: «**إن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف**». رواه أبو داود: كتاب الصلاة، باب من يستحب أن يلي الإمام في الصف، وكراهية التأخير. ص١٢١. وابن حبان في صحيحه: كتاب الصلاة، باب فرض متابعة الإمام. ابن بلبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، بيروت- مؤسسة الرسالة، الأولى ١٤٠٨ه/١٩٨٨م. ج٥ ص٥٣٥. وحديث العرباض بن سارية: «**كان رسول الله ﷺ يصلي على الصف المُقَدَّم ثلاثاً، وعلى الثاني واحدةً**». رواه ابن حبان في صحيحه: كتاب الصلاة، باب فرض متابعة الإمام. ص٥٣٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[(**من الاستعارة بالكناية[1] والتخييل والترشيح**): حيث شبَّه الثناء بذي[2] عنان في الإيصال إلى المقصود، وأثبت له العنان تخييلاً [وأتى][3] بالصرف الملائم للمستعار منه ترشيحاً للمكنية[4]. والمقصود بصرف[5] العنان صرف ذي العنان به، وجعل عنان الثناء من قبيل[6] لجين الماء، وجعل [الثَنِي][7] ترشيح التشبيه[8].] [9]

(**وما في الرابعة[10] من التمثيل**): قيل في [بيانه][11]: [المناسب [لإضالة لطلبة][12] إلى الصلاة أن][13] يعتبر [الصلوات][14] كالأجواد[15]، ونفسه كالراكب عليها، وشبه هيئته[16] باعتبار [الصلوات][17] الصادرات عنه[18] مرة بعد أخرى بهيئة[19] راكبي الأجواد المرتبة في العدو[20].

وفيه بحثٌ؛ لأنَّ التحلية والتصلية من صفات المركب لا الراكب، فينبغي أنْ يجعل المشبَّه به هيئة الأجواد المرتبة، [لا هيئة][21] راكبها، على [أنَّ المفهوم][22] منه[23] اعتبار التمثيل في تمام القرينة. ولا يصح ذلك لأنها ليست لفظاً[24] المشبَّه [به] [1] على قياس ما قررناه في قوله:" أحْكَمَ بكتابه أصولَ الشريعة". فالصواب أنْ يعتبر التمثيل في

([1]) في ب٢ : بالكتابة.

([2]) في ب٢ : بذي!.

([3]) في ب٢ : [مما يأتي].

([4]) تصحفت في الأصل إلى [لمكمنهه] وهو خطأ. والصواب ما أثبته، وهو ما جاء في ب٢.

([5]) في ب٢ : يصرف.

([6]) في ب٢ : قيل.

([7]) في ب٢ : [الشيء].

([8]) في ب٢ زيادة : [وهم].

([9]) قوله : [(من الاستعارة بالكناية والتخييل والترشيح): حيث شبَّه الثناء ... وجعل الثَنِي ترشيح التشبيه.] سقط من ب١.

([10]) ب٢ لو١٥أ.

([11]) في ب١ : [إثباته].

([12]) في ب٢ : [الإضافة الحلبة].

([13]) قوله : [المناسب لإضالة لطلبة إلى الصلاة أن] سقط من ب١.

([14])ظ لو٢٠ ص١٦ب./ في ب١ و ب٢ : [الصلاة].

([15]) في ب٢ : كالجواد.

([16]) في ب٢ : هيئة.

([17]) في ب١ و ب٢ : [الصلاة].

([18]) في ب١ : عن.

([19]) تصحفت في الأصل إلى [قميته]. والصواب ما أثبته، وهو ما جاء في ب١ و ب٢.

([20]) في ب١ : العدد. وفي ب٢ : الفرد.

([21]) تصحفت في الأصل إلى [لاهلية]. والصواب ما أثبته، وهو ما جاء في ب١ و ب٢.

([22]) في ب١ : [أنمفهوم]. يبدو أنها كتبت أولا "أنه" ثم عدلت بجعل الهاء ميما لمفهوم، فكتبت متصلةً.

([23]) في ب١ : من.

([24]) في ب١ و ب٢ : لفظ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

التمثيل في نفس قوله: "بحلّياً أو[٢] مصلّياً" بأنْ[٣] [الشبه][٤] الهيئة المعقولة[٥] المنتزعة من حال نفسه[٦]، ومن حال سائر المصلين في[٧] [سبقهم][٨] البليغ في [الصلوات][٩]، وتفاوت[١٠] مراتبهم فيها، [واجتهاد] [١١] كل واحد في السبق[١٢] [...][١٣]. وأطلق لفظ المشبه [به][١٤] [...][١٥] وحينئذٍ يكون ذكر [الصلوات][١٦] في قوله: "وفي حلبة الصلوات[١٧]" تجريداً لهذا[١٨] التمثيل. ويكون في نفسها استعارة الكناية[١٩] تشبيهاً لها بالسباق[٢٠] في كونها [مقصورة][٢١] لمهماتها[٢٢] غاية الاهتمام، وإثبات[٢٣] [لطلبه][٢٤] لها [تخييلاً][٢٥]، ثم الاقتصار على ما ذكر[٢٦] في القرائن اقتصار[٢٧] على ما له [جنس][٢٨] ظاهر[٢٩]. ولا يقدح [فيه][٣٠] احتمال[٣١] الكلام [لوجود][٣٢] آخر *[١].

---

(١) قوله : [به] سقط من ب٢.

(٢) في ب١ و ب٢ : و. وهو الصواب.

(٣) في ب٢ : أن.

(٤) قوله : [الشبه] سقط من ب١. وفي ب٢ : [يشبه].

(٥) في ب١ : المفعولة.

(٦) في ب٢ : نفس.

(٧) في ب٢ : وفي.

(٨) في ب١ و ب٢ : [سعيهم].

(٩) في ب١ و ب٢ : [الصلاة].

(١٠) في ب٢ : غير واضحة، والأقرب أنها موافقة للأصل.

(١١) في ب٢ : [وأجلها و] وهو خطأ.

(١٢) في ب٢ : المسبق. وهو خطأ.

(١٣) في ب١ زيادة: [المعنوي على غيره وحصول هذا للمصنف بالهيئة الحاصلة للمحلّي والمصلّي مع سائر أفراس السباق]. وهو الصواب. وفي ب٢ : [المعنوي على غيرة وحصول هذا للمصنف بالقتية الحاصلة للمحلي والمصلي مع سائر أفراس السباق]. التاء غير منقوطة!

(١٤) قوله : [به] سقط من ب١.

(١٥) في ب٢ زيادة : [على المشبه].

(١٦) في ب١ و ب٢ : [الصلاة].

(١٧) في ب١ : الصلات. وفي ب٢ : الصلاة.

(١٨) في ب١ : بهذا.

(١٩) في ب١ وب٢ : بالكناية.

(٢٠) في ب١ و ب٢ : بالسياق.

(٢١) في ب١ : [مقصود]. وفي ب٢ : مقصودة.

(٢٢) هذا هو الأقرب لكتابتها في الأصل؛ إذ لم يتبين لي رسم الهاء تماماً. وفي ب١ : مهماتها. وفي ب٢ : منهما.

(٢٣) في ب١ كتبت تاء "وإثبات" وكأنها لامٌ منقوطة.

(٢٤) كذا وردت في الأصل. والصواب[الحلبة]، وهو ما جاء في ب١ وب٢.

(٢٥) تصحفت في الأصل إلى : [الخييلاً]. وفي ب١ : [لا تخيلاً]. والصواب ما أثبته، وهو ما جاء في ب٢.

(٢٦) في ب٢ : ذكره.

(٢٧) في ب١ : اقتصاراً.

(٢٨) في ب١ و ب٢ : [حسن]. ولعله الصواب.

(٢٩) رسم في ب١ هنا خطان.

(٣٠) قوله : [فيه] سقط من ب١

(٣١) في ب٢ : احتمار. وهو خطأ.

(٣٢) في ب١ : [لوجه]. وفي ب٢ : [والوجوه].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(**وإن تقديم المعمولات**) إلخ. المعمول[٢] الأخير في القرينة الثانية[٣]، أعني إليه خارج عن عموم المعمولات [بقولها][٤] سبق من الإشارة إلى أنّ تقديمه للحصر.

[٥] (**مع أنه أفعل**[٦] **التفضيل** [بدليل][٧]) اهـ. [هذا][٨] مذهبُ جمهور البصريين[٩]، حيث ذهبوا إلى أنه أفعل *[١٠] من "وَوَلَ[١١]". ولم يستعمل هذا التركيب إلا في أول [متصرفاقه][١٢]. والقياس[١٣] في [ثانية وول] [١٤] كفضلى[١٥]، لكنهم[١٦] قلبوا الواو الأولى *[١٧] همزة. وقيل: [أصله][١٨] أوْءَلَ[١٩] من وَأَل[٢٠] [[نجاء] [٢١]، أي نجا[٢٢]. لأن النجاة في السبق][٢٣] فأبدلت[٢٤] همزته[٢٥] واواً[٢٦] تخفيفاً[٢٧] غير قياسي[٢٨]. وقيل: أَءَل[١] من آل[٢]، [أي رجع. لأنّ

---

(١) في ب١ زيادة: [من من الاستعارة]. وكررت "من" على عادة الناسخ في بعض المواطن من تكرير الكلمة التي اختتم بها السطر في بداية السطر الذي يليه.

(٢) في ب١ : المعمورا.

(٣) ب١ لو١٢ب.

(٤) في ب١ و ب٢ : [بقرينة ما].

(٥) في ب٢ هذه ليست فقرة جديدة، بل تتمة لجملة سابقة.

(٦) الكلام هنا عن قوله:"أولا"

(٧) قوله : [بدليل] سقط من ب١.

(٨) قوله : [هذا] سقط من ب١.

(٩) نقله عن شارح الكافية: رضي الدين الإستراباذي، محمد بن الحسن ت(٦٨٦)ه. الكافية في النحو لابن الحاجب النحوي المالكي مع شرح الشيخ رضي الدين، شرح وتحقيق: عبد العال سالم مكرم، القاهرة، عالم الكتب، الأولى ١٤٢١ه/٢٠٠٠م. ج٤ ص٤٤٥.

(١٠) في ب١ و ب٢ زيادة : [التفضيل].

(١١) في ب١ : ودل!. وهو خطأ.

(١٢) كذا وردت في الأصل، ولعل الصواب [متصرفاته]. وفي ب١ : [مصرف فإنه]. وفي ب٢ : [ومتصرَّفاتِه]. وهو الصواب.

(١٣) في ب١ : والعباس!.

(١٤) في ب١ : [تأنيثه وولى]. وهو الصواب. وفي ب٢ : [و ولي].

(١٥) في ب٢ : كفضيل.

(١٦) في ب١ : لكنكم. وهو خطأ.

(١٧) في ب١ زيادة : [في]. وهو خطأ.

(١٨) قوله : [أصله] سقط من ب١. وفي ب٢ : [لصله] وهو خطأ.

(١٩) في ب١ : أول.

(٢٠) في ب١ : واول.

(٢١) قوله : [نجاء] سقط من ب٢.

(٢٢) في ب٢ : لجا!.

(٢٣) قوله : [نجاء، أي نجا. لأن النجاة في السبق] سقط من ب١.

(٢٤) في ب١ : أبدلت.

(٢٥) في ب١ : الهمزة.

(٢٦) في ب١ : واداً. وهو خطأ.

(٢٧) في ب١ : تخفيف.

(٢٨) في ب١ و ب٢ : قياس.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لأنّ كل شيء يرجع إلى أوله. فهو أفعل بمعنى المفعول كأشهر وأحمد،][3] فقُلِبَت[4] همزتُه واواً [قَلْباً شاذاً][5] فأدغمت[6]. "وقال الكوفيون هو فوعل [من][7] وَوْءَلَ[8]. نُقِلَت[9] الهمزة إلى موضع الفاء. [وتصريفه][10] كتصريف [أفعل] [11] التفضيل [و][12] استعماله بمن [مبطل أن][13] لهذا القول. وأما قولهم: [أوّلة][14]، [أوّلتان][15]، ففي شرح الرضي أنه من كلام العوام[16]؛ وليس بصحيح"[17]. لكنّ الزمخشري[18] قال في الأساس: "يقول: جَمَلٌ أوَّلٌ، وناقَة أوَّلة إذ[19] تقدَّما[20] الإبل[21]"[22].

([فإنه][23] ههنا ظرف بمعنى قبل): [والأكثر حينئذٍ الانصراف. وبعضُ العربِ يمنعه من الصرف اعتبا[24] للوصفية في الجملة وإن خفيت. يقول[25]: ما لقيته[26] مذ عام أوّل بفتح أوّل. حكى سيبويه عن الخليل: "أنهم جعلوه ظرفاً، كأنّه قال: مذ عام قبل عامك[27]"[1]. ولا يَبعُدُ أنْ يُقال: صفة المرفوع[2] على توهم الجرّ في الموصوف، لأن ما

([1]) في ب١ : اول. وفي ب٢ : لاول.

([2]) في ب١ : اول.

([3]) قوله : [أي رجع. لأنّ كل شيء يرجع إلى أوله. فهو أفعل بمعنى المفعول كأشهر وأحمد،] سقط من ب١ و ب٢.

([4]) في ب١ : قلبت.

([5]) قوله : [قلباً شاذاً] سقط من ب١.

([6]) في ب٢ : فأدغمته.

([7]) في ب٢ : [وأصله].

([8]) في ب١ : ووعل. وفي شرح الرضي المطبوع: وأل.

([9]) في شرح الرضي المطبوع: **[فقليت]**ولعله الأنسب.

([10]) في ب١ : [وبقرينة]. خلت من النقط ما خلا النون.

([11]) في ب١ : [اندل].

([12]) قوله : [و] سقط من ب١.

([13]) في ب١ : [مبطلان]. وهو الصواب. وفي ب٢ : [مبطلان].

([14]) في ب١ : [وله]. وهو خطأ.

([15]) في ب٢ : [أو إشارة]. ولعله خطأ.

([16]) في ب١ : العوم.

([17]) نقله عن رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية،ج٤ ص٤٤٥.

([18]) في ب١ : الزمخري.

([19]) في ب١ و ب٢ : إذا. وهو الصواب. وكذلك وردت في الأساس المطبوع.

([20]) في ب١ : تقدماء!!.

([21]) ظ لو٢١ ص١٧أ.

([22]) الزمخشري، أساس البلاغة، مادة (أول).

([23]) في ب١ : [وهو].

([24]) كذا ورد في الأصل، وفي ب٢ [اعتباراً] وهو الصواب.

([25]) في ب٢ : تقول. ولعله الصواب.

([26]) ب٢ لو١٥ب.

([27]) في ب٢ : عام.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بعد مذ [يجر] [٣] فعدم الانصراف [أيضاً حينئذٍ][٤] كلوصفية[٥]، كما قاله الجمهور. ويقرب [٦] عطف المجرور على المنصوبِ على توهم الجرِ في المعطوف عليه، كما في قوله[٧]:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق[٨] شيئاً[٩] إذا كان جائياً[١٠]] [١١]

ثم المفهوم من كلام الشارح أنه إذا جعل ظرفاً [١٢] انصرف[١٣]، [لأنّ][١٤] اعتبار الظرفية يحتاج إليه في الانصراف ألبتة حتى يرد نحو ما تركت[١٥] له أولاً، فليتأمل.

(**وإذا لم يَجعَله صفة حرفية**[١٦]): هذا أيضاً من صريح كلام الصحاح. وما ذكره الخطابي مِنْ أنّ هذا مستفادٌ[١٧] من الصحاح بطريق مفهوم المخالفة[١] ليس بشيء[٢]. وتحقيق الفرق بين المنصرف وغيره أنّ لفظة[٣] أول [لّما

---

(١) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر. الكتاب: كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع. ج٣ ص٢٨٨-٢٨٩. بتصرف يسير.

(٢) في ب٢ الأقرب أنها: المرضع، وهو خطأ.

(٣) في ب٢ : [مذ يحرم].

(٤) في ب٢ : [حينئذٍ أيضاً].

(٥) كذا ورد في الأصل، والصواب [كالوصفية]. وفي ب٢ : للوصفية. همزة الوصل

(٦) في ب٢ زيادة : منه.

(٧) القائل زهير بن أبي سُلمى، والبيت في ديوانه. غير أنه بلفظ "ولا سابقي شيءٌ". انظر: ثعلب،أبو العباس. شرح شعر زهير بن أبي سُلمى، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، دار الآفاق الجديدة،١٩٨٢م. ص٢٠٨. وهذا البيت من الشواهد الشعرية التي يكثر الاستشهاد بها عند أهل اللغة. وقد ورد بعدة صيغ: أولها: "ولا سابقاً شيئاً"، والثانية: "ولا سابقٍ شيئاً"، والثالثة كما جاء في الديوان. والرابعة: "ولا فائتي" ذكرت في الشرح. وموضع الاستشهاد بالبيت هنا هو الصيغة الثانية. وذكرها سيبويه في الكتاب في عدة مواضع: ج١ ص٣٠٦، ج٢ ص٢٩ و٥١و ١٠٠، ج٤ ص١٦٠. في حين أنه استشهد بالأولى في موضع واحد فقط ج١ ص١٦٥. وذكر الثانية ابن هشام في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب في ج١ ص٢٨٨، وج٢ ص٤٦٠ و٤٧٦ وص٥٥١ و٦٧٨. انظر للفائدة : سيبويه، الكتاب،ج٣ ص٢٩.

(٨) في ب٢ : سابق. وهو الصواب.

(٩) في ب٢ : شيئاء.

(١٠) في ب٢ : جائيا. وهو الصواب.

(١١) في ب١ : [أو ظرف محض لا شائبة للوصفية فيه. وأما إذا جعل ظرفاً مع ذلك صفة لشيء فقد لا ينصرف وعلى ذلك يحتل قوله الرضي في قولك ما بقيته مدغماً أول أنه حكما سيبويه عن الخيل أنهم جعلوه ظرفاً كأنه قال مذ غمام قبل]. وهو مليء بالتصحيف.

(١٢) في ب١ زيادة : [محضاً].

(١٣) في ب١ و ب٢ : ينصرف.

(١٤) في ب١ : [لا أن]. ويبدو أنها كتبت أولاً [لان] ثم أضيفت الألف.

(١٥) في ب١ : يركب. ولعله الصواب.

(١٦) في ب١ : صرفه / صرفية.

(١٧) في ب١ : مستعاد!. وفي ب٢ : المستفاد.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

[لَمّا لم يكن مشتقاً من [التي مستقل] [٤] على القول الصحيح خَفِيَ فيه معنى الوصفية، فلم يعتبروها[٥] إلا مع ذكر الموصوف ظاهراً. فإذا قُلتَ: "لَقيته عاماً أولاً[٦]"، يعتبر أول صفةً للعام. ومعناه أولَ[٧] من هذا العام، [أي عام] [٨] قبيل[٩] هذا [العام][١٠] الذي [يحذف][١١] فيه، بأن يكون هذا العام [عام][١٢] ثمانين، [والعام [عام أول][١٣] تسع][١٤] وسبعين. وإذا قُلتَ: لقيته[١٥] عاماً أولاً يحتمل[١٦] [١٧] بأن يكون في الصورة المذكورة عام تسع وسبعين، أو عام ثمان وسبعين مثلاً. هكذا قيل، والظاهر أنّ الفرق بين [المعنيين] [١٨] ليس إلا بأنه يُعتبر في [صورة][١٩] الوصفية سبق هذا العام [٢٠] القابل[٢١]، وسبق العام الأول عليهما. [فسبْقُهُ][٢٢] زائدٌ على سبق هذا العام، وفي الثانية لا يعتبر [سبق] [٢٣] هذا العام[٢٤] على القابل[٢٥].

---

(١) في ب١ : المخالف.

(٢) نص عليه الجوهري في الصحاح، ج٥ ص١٣٤، مادة (وأل).

(٣) في ب١ : لفظ.

(٤) في ب٢ : [شيء مستعمل].

(٥) في ب٢ : يعتبرها.

(٦) في ب٢ : لول. وهو خطأ.

(٧) قوله : [لَمّا لم يكن مشتقاً من التي مستقل على القول الصحيح ... صفةً للعام. ومعناه أول] سقط من ب١.

(٨) قوله : [أي عام] سقط من ب١.

(٩) في ب١ : القبيل.

(١٠) في ب١ : [المقام].

(١١) في ب١ : [يجي]. وفي ب٢ : نحن. وهو الصواب.

(١٢) قوله : [عام] سقط من ب١.

(١٣) في ب٢ : [الأول عام]. ولعله الصواب.

(١٤) في ب١ : [والانعام الأول عام سبع].

(١٥) في ب١ : بقيته.الباء غير منقوطة. ولعل اللام محيت!. وفي ب٢ : لقيت.

(١٦) في ب١ : يجعل.

(١٧) في ب١ زيادة : [بدلاً من العام ظرفاً محضاً متعلقاً ببقيته ومعناه عاماً سابقاً في الجملية على هذا العام]. وفي ب٢: [بدلاً من العام ظرفاً محضاً متعلقاً بلقيته ومعناه عاماً سابقاً في الجملة على هذا العام].

(١٨) قوله : [المعنيين] سقط من ب١.

(١٩) في ب١ : [صدره].

(٢٠) في ب١ وب٢ زيادة : [على].

(٢١) في ب١ : القايل!. القاف خلت عن النقط.

(٢٢) في ب١ : [وسبعه].

(٢٣) قوله : [سبق] سقط من ب١.

(٢٤) في ب١ : القام!.

(٢٥) في ب١ : القايل!.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(**إبهام**[1]؛ **إذ الجدّ: البخت**[2] **وأب الأب**): إنْ حُمِل الإبهامُ[3] على المعنى الأهم[4] الذي يتعارفه العامة[5] — [وهي][6]: استعمالُ[7] لفظٍ له معنيان وإرادةِ أحدهما مطلقاً- فالأمر ظاهرٌ. وإنْ[8] حُمِل[9] على المعنى المصطلح[10] — وهو: ذِكْرُ [لفظة][11] له معنيان: قريبٌ وبعيدٌ مع إرادة البعيدِ، فاقتصاره[12] على ما ذكره. لأنّ[13] كونَ البخت- الذي هو المراد في مقام الدعاء[14]- معنىً [للجد هو المحتاج[15] إلى] [16] البيان، وأما كَونُه معنىً بعيداً بعد ذلك، وكَونُ أب الأب معنىً قريباً على الإطلاق[17] فممّا [18].

(**تسامحٌ أو يضمين**[19]): المرادُ بالتسامح[20]: استعمالُ اللفظِ في غير حقيقَتِها[21] لا[22] قصد علاقة[23] مقبولة[24] [...][25] اعتماداً على ظهورِ الفهمِ في ذلك المقام. أو[26] بالتضمين: أنْ يُقصدَ بلفظه[1] معناهُ الحقيقي ويُرادُ

([1]) في ب١ و ب٢ : إيهام.

([2]) في ب٢ : البحث!.

([3]) في ب٢ : الإيهام.

([4]) في ب١ و ب٢ : الأعم. وهو الصواب.

([5]) في ب١ : العام.

([6]) في ب١ : [واهو].

([7]) في ب١ : استعماله.

([8]) في ب٢ : فإن.

([9]) في ب٢ : عمل.

([10]) في ب٢ : الما المصطلح!.

([11]) كذا وردت في الأصل، والصواب[لفظ] وهو ما جاء في ب٢. وقد سقط من ب١.

([12]) في ب٢ : واقتصاره.

([13]) في ب٢ : أن.

([14]) ظ لو٢١ ص١٧ب.

([15]) في الأصل كتبت [المختار] ثم صححت بإضافة حرف الجيم فوق حرف الراء، فصيرت [المحتاج].

([16]) قوله : [للجد هو المحتاج إلى] سقط من ب٢.

([17]) في ب٢ غير واضحة.

([18]) في ب١ و ب٢ زيادة : [لا ينكر].

([19]) كذا وردت في الأصل والصواب [تضمينٌ] وهو ما جاء في ب٢. وفي ب١: تضمني. التاء مهملة النقط.

([20]) في ب١ : باالتسامح.

([21]) في ب١ لعلها : حقيقته!. وفي ب٢ : حقيقة.

([22]) في ب١ و ب٢ : بلا.

([23]) في ب١ : علاقته.

([24]) في ب٢ : مقبولة. ولعله الصواب.

([25]) في ب١ زيادة : [ولا [ب١ لو١٣ب] نصب قرينة دالة عليه].

([26]) كذا وردت في الأصل، والصواب [و] وهو ما جاء في ب٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

معه معنىً آخرَ تابع له بلفظٍ آخرَ دلَّ عليه بذكر ما هو مِنْ [مُتعلقاته][2] كيلا[3] يلزم الجمع بين الحقيقي[4] والمجاز، فتارةً يُجعلُ المذكورُ أصلاً[5] والمحذوف حالاً، وتارة بعكس. فإنْ قُلتَ: إذا كان المعنى الآخر مدلولاً[6] عليه بلفظٍ محذوفٍ لم يكن في[7] ضمن المذكور فكيف [قيل أنه] [8] [مُتضمِّنٌ[9] إياه؟][10]. قُلتُ: لمّا كان مناسبةُ[11] المعنى المذكور بمعونةِ ذِكْرِ صِلَتِهِ قرينةً على اعتباره جُعِلَ كأنه في ضمنه، و[مِنْ][12] ثَمَّةَ[13] كان جَعْلُهُ حالاً و[14] تبعاً للمذكور[15] أولى[16] مِنْ عَكْسِه[17]، وترجيح العكس بدلالة حذف صلة[18] المذكور وذكر صلة المتروك، كما ذكره صاحب الكشف مردودٌ بأنَّ ذِكْرَ صلة المتروك إنما يَدلُّ على كونه مراداً في الجملة، [إذ لولاه][19] لم يكن مراداً أصلاً.

ثُمَّ [...][20] التضمين[21] وإنْ كان باباً واسعاً شائعاً في كلام العرب، حتى نُقل عن ابن جنّي أنه قال:" لو نُقلَتْ تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات". إلا أنَّ المصنِّف لمّا كان كثيراً ما[22] تسامح[23] [في الصلات في مواضع لا

---

(1) في ب١ و ب٢ : بلفظ. لعله الصواب.

(2) في ب١ : [متعلق به].

(3) في ب١ : لئلا.

(4) في ب١ و ب٢ : الحقيقة.

(5) في ب١ : أصل.

(6) في ب١ : مدلول.

(7) ب٢ لو١٦أ.

(8) في ب١ : [أنه قيل].

(9) في ب١ : يتضمن.

(10) في ب٢ : [مضمر وإياه].

(11) في ب١ : يناسبه.

(12) في ب٢ : بين.

(13) في ب١ : ثم.

(14) في ب٢ : أو.

(15) في ب٢ : المذكور.

(16) في ب١ : أو لا. [أو] كتبت في نهاية السطر،و[لا] كتبت في بداية السطر الذي يليه.

(17) في ب٢ : عكس.

(18) في ب١ : صلته.

(19) في ب١ : [أو لأن]!.

(20) في ب١ و ب٢ زيادة : [أن].

(21) في ب١ : للتضمين.

(22) في ب١ كتبت فوق السطر.

(23) في ب١ و ب٢ : يتسامح.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بحال فيها للتضمين، ميلاً منه إلى جانب المعنى جُعِلَ قرينةً على احتمال بناء الكلام ههنا أيضاً على التسامح][1] [وتردد][2] بين الأمرين. وإليه أشار بقوله:" والمصنف كثيراً ما[3] يتسامح" اهـ.

(**ثم جعل عرضه**)اهـ. [حَمْلُ][4] "فضّ[5] الختام" على غرضه[6] على الطالبين وعدم [منعهم][7] عنه بعيدٌ من وجهين: الأول: أنّ المُستفاد[8] من عبارة المصنف كونُ [العرض][9] بنفس الاختتام لا بالعرْض بعده[10]. الثاني: أنّ [الظاهر][11] [أنّه][12] لا مدخل[13] للعرض في اقتضاء التسمية بالتوضيح، فإنّ المتعارف تَقدمها[14] على العرض [المتبادر][15] من تعاطف الجمل في المقدم يقتضي تأثير كلٍ منها في [التالي][16]] [17]. فالأَوْلى[18] أنْ يقال الكتاب قبل التمام[19]، لكونه في كتم العدم بانعدام بعض أجزائه شُبِّهَ[20] بالشيء[21] المختوم في مجرد تَحَقُقِ المانعِ على[22] الإطلاق[23] على مخزوناته. فجعل رفع[24] المانع بنفس الاختتام[25] بمنزلة فض الختام.

([1]) قوله : [في الصلات في مواضع لا مجال فيها للتضمين... احتمال بناء الكلام ههنا أيضاً على التسامح] سقط من ب١.

([2]) في ب١ : [لا ورد و]. [لا] كتبت فوق السطر.

([3]) في ب٢ : اما.

([4]) قوله : [حمل] سقط من ب١. وفي ب٢ : وحمل.

([5]) في ب٢ : فضه.

([6]) كذا وردت في الأصل. ولعل الصواب [عرضه]، وهو ما جاء في ب١ و ب٢.

([7]) في ب١ : [في فهم].

([8]) في ب١ لعلها : المستعاد.

([9]) في ب١ : [النص]. وفي ب٢ : [الفض]-الضاد مهملة- .

([10]) في ب١ : بعد.

([11]) في ب٢ : الطريق!.

([12]) قوله : [أنه] سقط من ب١.

([13]) في ب١ : يدخل!.

([14]) في ب٢ : وتقدمها.

([15]) في ب٢ : والمتبادر.

([16]) في ب٢ : الثاني.

([17]) في ب١ : [وقد ثبت أن تعدد المقدم يقتضي تأثر كل جزء منه فالثاني].

([18]) في ب١ : فالأول.

([19]) في ب٢ طمس كل من التاء والميم.

([20]) في ب٢ : شبيه.

([21]) في ب١ : بالشيء!.

([22]) في ب٢ : عن.

([23]) في ب١ وفي ب٢: الاطلاع. وفي ب١ كررت [على] فوق السطر، وكتبت [الا] فوق السطر.

([24]) في ب١ : دفع.

([25]) في ب١ : الاحّتيام!.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(**والصواب لم [يسبقني][1] إلى[2] [مثله][3]**): أي الصواب بالنظر إلى أصل اللغة، [كما نقل من[4] الشارح، فلا يَردُ جوازُ التضمينِ بحسب اللغة، لأنه صوابٌ بحسب اللغةِ][5] لا بحسب أصل[6] اللغة. نَعَمْ يقال سبقت عليه بمعنى[7] غلبته[8]، لكنْ ليس المعنى على هذا، كما نقل أيضاً عن الشارح، لأنَّ المنفي حينئذٍ كون[9] [الترتيب [مغلوباً لا][10] مغلوباً عليه][11]. فلا عبرةَ[12] [بمَنْعِ][13] الخطابي لعدم كون المعنى على الغلبة مستنداً لوقوعه[14] [على][15] خطبة الصحاح، فإنَّ عبارة الصحاح هكذا :"على ترتيبٍ لم أُسْبَقْ [إليه، وتهذيبٍ لم أغلب عليه"][16]. فالسبق هناك موصولٌ بـــ"إلى" كما هو الصواب، والغلبة موصولةٌ بـــ"على"، داخلة على ضمير التهذيب [لا معتد به][17] إليه بنفسها، فيكون التهذيب مغلوباً][18] عليه. [وما نفاه][19] الشارح كونُ السبْقِ موصولاً بعلى[20] داخلةً على الترتيب [21] متعدية [بنفسها إليه] [22]، على أنْ يكون الترتيب مغلوباً[23] لا مغلوباً عليه. ولا معنى له ههنا أصلاً، فأين هذا من ذاك ؟!.

---

(1) في ب١ : [يسعني].

(2) ظ لو٢٢ ص١٨أ.

(3) قوله : [مثله] سقط من ب١. وفي ب٢ زيادة : [أحد].

(4) كذا وردت في الأصل ولعل الصواب[عن].

(5) قوله : [كما نقل من الشارح، فلا يَردُ جوازُ التضمينِ بحسب اللغة، لأنه صوابٌ بحسب اللغةِ] سقط من ب١.

(6) في ب١ : الأصل.

(7) في ب٢ بياض مكان العين.

(8) في ب٢ : عليته.

(9) في ب١ : لكون.

(10) قوله : [مغلوباً لا] سقط من ب٢.

(11) في ب١ : [المعنى التركيب مغلوباً عليه].

(12) قوله[فلا عبرة] تكرر في الأصل: مرة في نهاية السطر وأخرى في بداية السطر الذي يليه. وهذا على غير عادة ناسخ الأصل.وهو بهذت وافق عادة ناسخ ب٢.

(13) في ب١ : [بمعنى] وهو خطأ. وفي ب٢ : بمنع!.

(14) في ب١ : الوقوعه!. وفي ب٢ : بوقوعه.

(15) في ب١ و ب٢ : [في]. ولعله الصواب.

(16) الجوهري، إسماعيل بن حماد. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، الثانية ١٣٩٩ه/١٩٧٩م. ج١ ص٣٤ . ط الكتب العلمية ج١ ص٣٧.

(17) في ب٢ : [لا متعدية]. وهو الصواب.

(18) قوله : [إليه، وتهذيبٍ لم أغلب عليه". فالسبق هناك موصولٌ بـــ"إلى" ... فيكون التهذيب مغلوباً] سقط من ب١.

(19) قوله : [وما نفاه] سقط من ب١.

(20) في ب١ : نعلى!. وفي ب٢ :على.

(21) في ب٢ زيادة كلمة، و لم تتضح لي.

(22) في ب١ : [إليه بنفسها].

(23) في ب٢ طمست الغين المعجمة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فإنْ قُلتَ: المفهوم[1] [مِنْ][2] كلام صاحب الكشاف[3] في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ۝ عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ أَمْثَٰلَكُمْ﴾ [الواقعة:٦٠-٦١] إن سَبَقَتْه "عليه[4]" يجيء المعنى[5] غلبيه[6] [عليه][7]. فَلِمَ لا يحمَل[8] قول[9] المصنف على هذا المعنى ويحكم بأن تعدية السَبْقِ بـ"على" خطأ[10] مع ورودها في القرآن؟[11]. قُلْتُ: عبارة [...][12] الكشاف هناك هكذا: "سبقته على الشيء[13] [إذا أعجزته] [14] عنه وغلبته عليه و لم يمكنه[15] منه"[16]. ومعلومٌ[17] أن ليس مراد المصنف بقوله:" لم يسبقني عليه أحد" لم يعجزني[18] عنه [أحد][19]؛ بل مقصوده دعوى التفرد[20] في الترتيب[21] المخصوص، وهذا ظاهرٌ جداً وإنْ خفي على البعض!. نَعَمْ كان الأنسبُ[22] أنْ يذْكُرَ الشارح في الحواشي هذا المعنى أيضاً ويبينُ[23] [أنه][24] غير مرادٍ، فإن [هذا الاستعمال[25]][26] أوفق بما أورده[27] المصنف مما ذكره، وبين أنه غير

---

(1) في ب٢ طمست الميم والفاء.

(2) في ب١ : [عليه].

(3) في ب٢ طمست ال التعريف والكاف.

(4) في ب١ يبدو أنها كتبت أولاً [علي] ثم أضيفت الهاء!.

(5) في ب١ و ب٢ : بمعنى.

(6) في ب١ : [غلبية] الياء خلت عن النقط. وفي ب٢ : غلبته. وهو الصواب.

(7) قوله : [عليه] سقط من ب١.

(8) ب١ لو١٣ب.

(9) في ب١ : قوله!.

(10) في ب١ : حطار.

(11) ب٢ لو١٦ب.

(12) في ب١ زيادة : [صاحب].

(13) في ب١ : شيء.

(14) في ب١ و ب٢ : [إذ أعجزته].

(15) في ب٢ : تمكنه.

(16) الزمخشري، الكشاف، ج٤ ص٥٦.

(17) في ب١ : معلوم.

(18) في ب١ : يعجز.

(19) قوله : [أحد] سقط من ب١.

(20) في ب١ : تفرد. التاء خلت عن النقط.

(21) في ب٢ : المترتيب!.

(22) في ب٢ : النسب.

(23) في ب٢ : وبين.

(24) في ب١ : [له].

(25) في ب٢ : الاشتغال.

(26) في ب١ : [هذالاستعمال].

(27) في ب١ و ب٢ : أورد.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مقصود للمصنف. هذا ولا يخفى حُسْنُ تَرْكِه لفظة[1] نحو *[2] ونحوه في [مثل][3] قوله: "سبقت[4] العالمين[5]" اهـ. والمصراع[6] منسوبٌ إلى الحكيم [لعمر][7] الخيام[8] تمامه[9]:

بمصائب[10] فكرة وعلو همته[11]

ولاح بحكميّ[12] نور الهدى ... في [ليالي][13] بالضلالة[14] [مدلهمتي][15]

يريد الجاهلـــون ليطفيؤه[16] ... ويأبى[17] الله إلا أن يتمه[18]

(**لكمال العناية**[19] **بتميزه**[20]): ويمكن [أنْ يُجعل][21] [النكتة][22] قصد التعظيم، كما ذكره صاحب الكشاف[23] في قوله تعالى:﴿رَبَّنَا مَا *[24]خَلَقْتَ هَـٰذَا بَـٰطِلًا [سُبْحَـٰنَكَ][25] ﴾ [آل عمران:١٩١]، وقوله [تعالى][26]:﴿ إِنَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾[27] [الإسراء:٩].

---

(1) في ب١ و ب٢ : لفظ.

(2) في ب٢ زيادة [في قوله].

(3) قوله : [مثل] سقط من ب١ و ب٢.

(4) في ب١ : سبق. الباء غير منقوطة. وفي ب٢ : سقت.

(5) في ب١ : للعالمين.

(6) **المصراع: نصف البيت من الشعر.** التهانوي، محمد علي. **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تقديم: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، ترجمة الفارسية: عبدالله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، لبنان، مكتبة لبنان ناشرون، الأولى١٩٩٦م. ج٢ ص١٥٥٨.

(7) في ب١ : [عر]. قوله : [لعمر] سقط من ب٢.

(8) وفي ب٢ : الختام.

(9) صدر البيت كاملاً: سبقت العالمين إلى المعالي ... .

(10) كذا وردت في الأصل، وفي ب١ وب٢ : **[بصائب]. وهو الصواب.** وكذا وردت في الإيضاح.

(11) في ب٢ : **همة. وهو الصواب.** وكذا وردت في الإيضاح.

(12) في ب١ : بمحكمتي.

(13) في ب١ : اليال!. والصواب كما جاء في الإيضاح : ليالٍ.

(14) في ب٢ : بالضدالة!. وفي الإيضاح : للضلالة. والأنسب ما ورد في الأصل.

(15) في ب١ : [موهمه]. وفي ب٢ : [لهمة]. وكلاهما خطأ. وفي الإيضاح : **مدلهمة.** وهو الصواب.

(16) في ب٢ : ليطفئوه. وهو الصواب، وكذا وردت في الإيضاح.

(17) في ب١ : [ويالى]!.

(18) تجد نسبة الأيام للخيام في: القزويني، الإيضاح، ص٢٣٦.

(19) في ب١ : عنايته.

(20) في ب٢ : مهره.

(21) قوله : [أن يجعل] سقط من ب٢.

(22) في ب١ : [البلبة] وقد خلت عن النقط.

(23) في ب٢ : الكشف.

(24) في ب١ زيادة [بنا]خالية عن النقط. وهو خطأ.

(25) قوله تعالى: [سُبْحَـٰنَكَ] سقط من ب١ وب٢.

(26) قوله : [تعالى] سقط من ب١ و ب٢.

(27) انظر: الزمخشري، الكشاف، ج١ ص٨٨، وج٢ ص٤٣٩-٤٤٠. وتنبه لمخالفاته العقدية في الموضع الثاني.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وههنا نكتةٌ أخرى، وهي التنبيه[1] على أنّ تسميته[2] بالتوضيح لأجْلِ اتصافه بالصفات السابقة، كما ذكره صاحب الكشاف في وجه [اختيار][3] "أولئك" [على "هم"][4] في قوله تعالى: ﴿[أُوْلَـٰٓئِكَ] عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة:٥][5]. وتحقيقه أنّ [أصلَ][6] اسم الإشارة أن يكون [للشاهد][7] والكتاب ليس بمشاهدٍ *[8]][9]، فينبغي أنْ يُعتبَرَ [معه][10] الأوصاف المذكورة ليمتاز [بها ويجعل][11] كالمشاهد[12]. فكأنه قال: سمّيتُ الكتاب الموصوف بكذا[13] وكذا. **ومشهورٌ**[14] **أنّ بناء الحكم على الوصف يُشعِرُ**[15] **بعليته**[16]. وليس في [الضمير][17] هذه النكتة. [قيل: هذه النكتة][18] فُهِمَت[19] *[20] من "لما" كما صرح به في الجواب. فلو أُريدت به أيضاً لكان للتأكيد[21]. وقد تقرر[22] أن التأسيس[23] أولى من التأكيد. وفيه بحثٌ؛ إذ لا يريد[24] دلالة "لما[25]" على [أنّ][26] إتمام الكتاب نفسه بسبب[27] لهذه التسمية.

---

(1) في ب١ : التنبه.
(2) ظ لو٢٢ ص١٨ب. وفي ب١ : التسمية.
(3) قوله : [اختيار] سقط من ب١.
(4) قوله : [على "هم"] سقط من ب٢.
(5) انظر : الزمخشري، الكشاف، ج١ ص١٤١.
(6) قوله : [أصل] سقط من ب٢.
(7) في ب٢ : لمشاهد. ولعله الصواب.
(8) في ب٢ زيادة : حقيقة.
(9) في ب١ : [بمشاهد حقيقة].
(10) قوله : [معه] سقط من ب١.
(11) في ب١ كتبت فوق السطر.
(12) في ب٢ : كالشاهد.
(13) في ب٢ : يكذا.
(14) في ب٢ : مشهور.
(15) في ب١ : مشعر.
(16) في ب٢ : بغلبته. الباء الثانية غير منقوطة.
(17) في ب١ : [التصريح].
(18) قوله : [قيل: هذه النكتة] سقط من ب١.
(19) في ب١ : فيمت. الياء خلت عن النقط. وفي ب٢ : فهت/فمهت.
(20) في ب٢ زيادة : معا.
(21) في ب١ : للتلكيد.
(22) في ب٢ : يقرر.
(23) في ب١ : التنايس. وقد خلت عن النقط.
(24) في ب١ : تزيد. الزاي فقط منقوطة. وفي ب٢ : يزيد.
(25) في ب١ : للما.
(26) قوله : [أن] سقط من ب١.
(27) في ب١ و ب٢ : سبب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ولم يورد السؤال[1] [إلا][2] لأنّ يدلول[3] الكلام ليس [إلا] [4] هذا. فأما[5] دلالتها على أنّ للقيود التي بعدها دَخْلاً[6] في النسبية[7] وأنها ليست لبيان الواقع فقط فغيرُ[8] واضحةٍ، إذْ[9] القولُ بدلالة[10] قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَآءَ مَدْيَنَ قَالَ عَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يَهْدِيَنِي[11] سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾[القصص:٢٢] على أنّ[12] لخصوص[13] مدين دخلاً[14] في السببية، لرجاء موسى عليه السلام[15] الهداية من ربه محلُ نظرٍ[16]. وأمّا ما ذكره الشارح في صدر[17] الجواب فإنما هو مأخوذٌ مِنْ قرينة العقل[18] والمقام لدفع[19] السؤال، وليس في اللفظ إشعارٌ[20] بذلك إذ[21] لَمْ يُذكرْ اسم الإشارة، لأنّ ضميرَ[22] الغائب راجعٌ إلى ذات الموصوف. وليس فيه[23] ما يقتضي فهمَ[24] اتصافِ[25] ما يرجع إليه بالصفات. فليتأمل.

---

(1) في ب١ : والسؤال.

(2) قوله : [إلا] سقط من ب٢.

(3) في ب١ : المدلول. وفي ب٢ : مدلول. وهو الصواب.

(4) قوله : [إلا] سقط من ب١.

(5) في ب١ و ب٢ : وأما.

(6) في ب١ : داخلاً.

(7) في ب١ : السبب. وفي ب٢ : السببية. ولعله الصواب.

(8) في ب٢ : بغير!.

(9) في ب١ : أو.

(10) في ب١ : بدلالته.

(11) في ب١ : يهدين.

(12) في ب٢ : أنه.

(13) في ب١ : الخصوص.

(14) في ب٢ : داخلاً.

(15) في ب١ : عليه م.

(16) في ب٢ : نظره.

(17) في ب١ و ب٢ : صدد.

(18) في ب١ : الفعل.

(19) في ب١ : فدفع.

(20) في ب١ : استعار، وقد خلت عن النقط. وفي ب٢ : اشغل. وهو خطأ.

(21) في ب١ و ب٢ : إذا.

(22) في ب١ : الضمير.

(23) في ب١ كتبت أولاً "في"، ثم أضيفت الهاء.

(24) في ب١ : فم!.

(25) تأكدي من ظ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

("أتى بالضمير"[1]): قيل[2]: فيه *[3] إشارةٌ إلى أنّ قول المصنف في التوضيح بالضمير متعلقٌ[4] بمحذوف[5]، وهو الإتيان لا بأفتتح[6] حتى يَرِدَ أنّ الافتتاح بالجار[7] والمجرور لا بالضمير[8]، والتقدير: "افتتح كتابه" إتياناً[9] بالضمير[10] قبل الذكر.

(**على حضور ذكر الله تعالى في قلب المؤمن) إلخ:** لَمْ يَقُلْ[11] "على حضور الله [12]" [كما هو الظاهر تنبيهاً[13] على أنّ ضمير حضوره في عبارة المصنف راجعٌ إلى الذكر بدليل قوله :"فإنّ ذكر[14] الله] [15] كيف لا يكون في الذهن؟!". ثم إنّ صحة "الإضمار *[16] يقتضي"[17] حضور المرجع ونفينه[18] لكونه مراداً من الضمير. لكنّ اقتضاؤه[19] للأول[20] أظهر، ولذلك[21] أورد الدلالة [فيه[22] والإشارة[23] في الثاني. ولّما[24] لم يكن النكتة الثانية[25] من

---

(1) في ب١ : "إلى ما يضمر".

(2) في ب٢ : قيل.

(3) في ب٢ زيادة : ما يقتضي فهم اتصاف. وهي تكرار لما جاء في الفقرة السابقة. ووضعها هنا خطأ.

(4) في ب٢ : متعلقاً.

(5) ب١ لو١٤أ.

(6) ب٢ لو١٧أ. في ب١ : بأفتح. وفي ب٢ الأقرب أنها : أفتح.

(7) في ب٢ : بالمجاز.

(8) في ب٢ : بالضمة. وهو خطأ.

(9) ظ اتيابا نقطة النون= باء . في ب١ : آيتاناً، النون خلت عن النقط. وفي ب٢ : اتيايا!.

(10) في ب٢ : لضمة.

(11) في ب٢ : نقل.

(12) في ب٢ زيادة : تعالى.

(13) في ب١ : بينها. رسمت كل من نقطتي الياء ونقطة الباء بشكل ثلاثي مقلوب. "مثل نقطة ث لكن مقلوبة!"

(14) في ب١ : لم يكن.

(15) قوله : [كما هو الظاهر تنبيهاً على أنّ ضمير حضوره في عبارة المصنف راجعٌ إلى الذكر بدليل قوله :" فإنّ ذكر الله] سقط من ب٢.

(16) في ب١ زيادة : حتى.

(17) في ب٢ قوله : [الإضمار يقتضي] كرر مرتين.

(18) في ب١ : ومعينه، الياء خلت عن النقط. وفي ب٢ : وتعينه.

(19) في ب١ : اقتضاه.

(20) في ب١ : الأول.

(21) في ب١ : فذلك. وفي ب٢ : فلذلك.

(22) في ب١ : في الأول.

(23) في ب١ : الإشارة.

(24) في ب١ : ومما.

(25) في ب١ : الثالثة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مقتضيات[1] الضمير ولوازمه[2] كان دلالة] [3] الإضمار [قبل الذكر] [4] على كونها غرضاً أخفى، ومر[5] بقوله:" إيماء".

(**لا يقال: أن ابتداء المتن بالتسمية**) إلخ: قد يجاب عنه- بعد تسليم كون البسملة[6] جزءاً[7] من الكتاب- بأنّ "كلاً من"[8] البسملة والحمدلة لّما كان الابتداء بهما سُنة مستقلة بالحديث، كان كل منهما [مستقلاً][9] في كونها مبدوّاً[10] بها[11] متروك[12] الملاحظة مع أخرى، فلو أعيد[13] الضمير[14] من أحدهما إلى ما في أخرى دخلت الأخيرة[15] في حكم التبعية وأخرجت[16] عن حكم الاستقلال. ولهذا[17] لم يقل أحدٌ بأنّ [إيراد] [18] الجلالة في "الحمد لله[19]" من باب[20] وضع الظاهر[21] موضع الضمير، فليفهم[22].

(**لأنا نقول يكفي في العمل بالسنة**[23]): [24] [أوّل][25] الجوابِ يشعر[26] باختيار[27] الشق الثاني من الترديد[1] المذكور في السؤال، وآخره يشعر[2] باختيار[3] الأول. والتحقيقُ أنّ الجوابَ مبنيٌ على الاستفسار. وتلخيصُه

([1]) في ب١ : مقتضينات.

([2]) ظ لو٢٣ ص١٩أ.

([3]) قوله : [فيه والإشارة في الثاني. ولّما لم يكن النكتة الثانية من مقتضيات الضمير ولوازمه كان دلالة] سقط من ب٢.

([4]) قوله : [قبل الذكر] سقط من ب١.

([5]) في ب١ : فادماء إلى ذلك. وفي ب٢ : فأومي إلى ذلك. ولعله الصواب.

([6]) في ب٢ : التسمية.

([7]) في ب٢ : جزاء.

([8]) في ب١ : كلام. وهو خطأ.

([9]) قوله : [مستقلاً] سقط من ب١.

([10]) في ب١ : مبتداء. وفي ب٢ : مبدوّاً.

([11]) في ب١ : بهما.

([12]) في ب١ : متلازمة.

([13]) في ب١ : اعتبر.

([14]) في ب١ : المصير.

([15]) في ب١ : الأخرى. وفي ب٢ : لأخيرة.

([16]) في ب١ و ب٢ : وخرجت.

([17]) في ب١ : وكذا.

([18]) قوله : [إيراد] سقط من ب١.

([19]) في ب١ : له.

([20]) في ب٢ : تاب. وهو خطأ.

([21]) في ب٢ : الطريق. وهو خطأ.

([22]) في ب١ : فليتفهم، وقد خلت عن النقط.

([23]) في ب١ : بالنسبة/بالسنة.

([24]) في ب٢ زيادة : الله.

([25]) قوله : [أول] سقط من ب١.

([26]) في ب١ : مشعر.

([27]) في ب٢ : بالخيار.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتلخيصُه أنه إنْ أراد الابتداء مقيداً بكون التسمية جزءً[4] من الكتابة[5]، فالجواب[6] اختيار الشق الثاني ومَنْعُ[7] الملازمة المذكورة فيه. [وإنْ أرادَ الابتداء مطلقاً عن هذا القيد فالجواب اختيار الشق الأول ومَنْعُ[8] الملازمة المذكور فيه] [9]. ثم المراد بقوله:" أنْ يذكر[10] التسمية باللسان": أن يذكرها به مقروناً[11] بحضور القلب والتوجه التام إلى معناه. وكذا المراد [من][12] قوله: "أو يكتب على[13] قصد التبرك[14]" كما[15] سبق من أنّ التسمية والتحميد[16] المرجو منهما حصول اليمن والبركة ما يكون عن[17] قلبٍ حاضرٍ وتوجه تامٍ. وأراد بقوله:"أو يخطر بالبال[18]": أن يخطر[19] مجردة[20] عن الذكر[21] باللسان والكتابة[22] لكنْ إخطاراً[23] مقروناً بتوجه تامٍ. وبذلك يظهرُ التقابلَ بين[24] الأقسام الثلاثة، ويندفع تَوهُمُ التنافي[25] [بينه] [26] وبين ما سبق مِنْ [أنّ] [27] للابتداءَ[28] بأحد الأمرين *[29] يُفَوِّتُ[30] الابتداء بالآخر،

---

(1) في ب1 زيادة : أنه.

(2) في ب1 : فشعر، وقد خلت عن النقط.

(3) في ب2 : باعتبار.

(4) في ب1 : جزاء. وفي ب2 : جزءا.

(5) في ب1 و ب2 : الكتاب.

(6) في ب2 : والجواب.

(7) في ب1 : وضع.

(8) في ب2 : ومنفي.

(9) قوله : [وإنْ أرادَ الابتداء مطلقاً عن هذا القيد فالجواب اختيار الشق الأول ومَنْعُ الملازمة المذكور فيه] سقط من ب1.

(10) في ب1 نقطة تحت الدال.

(11) في ب1 و ب2 : مقروناً. وهو الصواب.

(12) قوله : [من] سقط من ب1.

(13) في ب1 : عن.

(14) في ب1 : البرك.

(15) في ب1 : لما.

(16) في ب2 : فالتحميد. وهو خطأ.

(17) في ب1 : على.

(18) في ب1 : بالثاني، وقد خلت عن النقط. وفي ب2 : بالباب. وهو خطأ.

(19) في ب1 : يخطرها. وفي ب2 : يحصر. وهو خطأ.

(20) في ب1 : مجرداً.

(21) في ب1 : .الذكر.

(22) في ب2 : والكناية.

(23) في ب1 : . غير منقوطة. في ب2 : اخطاوا.

(24) في ب2 : من.

(25) في ب1 : التنابي، وقد خلت عن النقط.

(26) قوله : [بينه] سقط من ب1.

(27) قوله : [أنّ] سقط من ب2.

(28) في ب1 و ب2 : الابتداء.

(29) في ب2 زيادة : بين. وهو خطأ.

(30) في ب1 : يفلت، وقد خلت عن النقط. يفلتّ يقلب يغلب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بناءً على جواز أنْ يتلفظ بالتسمية[1] أو[2] "يخطر بالبال"[3] فيكتب[4] التحميد "معاً؛ وذلك"[5] لِما سبقَ[6] مِنْ أنَّ التوجه التام إلى شيئين[7] لا يتأتى ممن له رعاية[8] التصنيف في الأصول. وأما الجواب بأنَّ كلامه سابقاً في التسمية والتحميد الواقعين[9] جزءً[10] من الكتاب وحينئذٍ يمتنع[11] الجمع[12] بينهما بالابتداء الحقيقي فمما[13] لا يلتفت إليه؛ لأنه هناك مصدد[14] بيان التعارض الظاهر[15] بين[16] الحديثين المطلعين[17]، فلا بد أنْ يُحمَلَ[18] كلامُهُ على العموم.

هذا فإنْ قُلْتَ: [قوله][19]: "أو[20] يكتب على قصد التبرك[21] من غير أن يجعل جزء[22] من الكتاب" [...][23] يدل[24] على أن الكتاب[25] عبارة[26] عن [النقوش. وقد صرَّحَ في شرح المفتاح بأنه[27] عبارةٌ عن الألفاظ والعبارات.

قُلْتُ: بعد][1] جواز استعمال اللفظ الموضوع لِلَفْظٍ في النقش للعلاقة القوية صرَّحَ [بها][2] الشارح في **شرح المقاصد**[3] بأنَّ "الكتابة: تصويرُ[4] اللفظ بحروف هجاية[5]"[6]، وأنَّ المكتوبَ [هو اللفظ. وإنْ كان المثبتُ في الصحف[7] هو النقش فقولك[8]: "كتبتُ[9] الكتاب" لا يقتضي كون الكتابة[10]][11] نقشاً.

---

(1) في ب1 كتبت فوق السطر.
(2) في ب1 : و.
(3) في ب2 : لخطر بالبال. وهو خطأ.
(4) في ب1 و ب2 : ويكتب.
(5) في ب1 : معاد؛ ذلك. وهو خطأ.
(6) في ب2 : سبقا.
(7) في ب1 : شيء، وقد خلت عن النقط.
(8) في ب1 و ب2 : داعية.
(9) في ب1 : الداقعين، وقد خلت عن النقط.
(10) هكذا كتبت في الأصل، وهو خطأ. والصواب : [جزءاً]، وهو ما جاء في ب1. وفي ب2 : جزء.
(11) في ب1 الأقرب أنها : يمنع، وقد خلت عن النقط. وفي ب2 : يمتنع.
(12) في ب2 : اطمع. وهو خطأ.
(13) في ب1 : فهما. وهو خطأ.
(14) في ب1 : بصدد. وفي ب2 : يصدر.
(15) في ب1 : الظاهري. وفي ب2 : الطاري.
(16) ب1 لو١٤ب.
(17) في ب1 : المطلقين، وقد خلت عن النقط. وفي ب2 : المطلقين. وهو الصواب.
(18) في ب1 : تحمل.
(19) قوله : [قوله] سقط من ب1.
(20) في ب1 : لو.
(21) في ب1 : البرك / التبرك.
(22) في ب1 و ب2 : جزءاً.
(23) في ب1 زيادة : وحينئذٍ يمتنع الجمع.
(24) في ب1 : و.
(25) ظ لو١٣ ص١٩ب.
(26) ب2 لو١٧ب.
(27) في ب1 : فإنه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[(**والكلم من الكلمة بمنزلة الثمر[١٢] من الثمرة[١٣]**): قيل[١٤] كلمة "من" في الموضعين ابتدائية، إلا أنّ الابتداء باعتبار الاتصال. والمعنى أنّ الكلم حال كونه ناشئاً من الكلمة متصلاً بها بمنزلة الثمر[١٥] حال كونه ناشئاً من الثمرة[١٦] متصلاً بها. وتلخيصه[١٧] أنّ اتصال الكلمِ بالكلمة مثلاً[١٨] اتصال "الشمرِ بالثمرة"[١٩]. وقيل: معناه نسبة الكلم من الكلمة بمنزلة نسبة الثمر من الثمرة؛ إذ الكلم نازل في النسبة من الكلمة بمنزلة الثمر في النسبة من الثمرة. وأصل هذا التركيب بما[٢٠] وقع في النسبة بالقرب والبعد شاع استعماله[٢١] بمن.] [٢٢]

(**لا يستعمل في الواحد البتة**): ظاهرُ كلامه يدلُ على أنه يُستعمل في الاثنين، لكن الفاضل الرضي صرّح بأنه لم يستعمل إلا فيما فوق الاثنين[٢٣].

---

(١) قوله : [النقوش. وقد صرَّحَ في شرح المفتاح بأنه عبارةٌ عن الألفاظ والعبارات. قُلْتُ: بعد] سقط من ب٢.

(٢) قوله : [بها] سقط من ب١ و ب٢.

(٣) في ب٢ : المقلصد. وهو خطأ.

(٤) في ب١ : . تصدير .

(٥) في ب١ : صحانه. وفي ب٢ : بحاية. الباء والتاء بدون نقط. وكلها خطأ. والصواب كما جاء في شرح المقاصد المطبوع: **هجائية**.

(٦) قال التفتازاني في شرح المقاصد: "فإن قيل: "المكتوب في المصحف هو الصور والأشكال لا اللفظ ولا المعنى". قلنا: "بل اللفظ"؛ لأن الكتابة تصوير اللفظ بحروف هجائية. نعم المثبت في المصحف هو الصور والأشكال". التفتازاني، مسعود بن عمر بن عبدالله. شرح المقاصد، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، تقديم: صالح موسى شرف. بيروت- لبنان، عالم الكتب، الثانية ١٤١٩ه/١٩٩٨م. ج٤ ص١٥٣.

(٧) في ب١ : المصحف.

(٨) في ب١ : بقولك.

(٩) في ب١ : كتبت!.

(١٠) في ب١ : الكتاب.

(١١) قوله : [هو اللفظ. وإنْ كان المثبتُ في الصحف هو النقش فقولك: "كتبت الكتاب" لا يقتضي كون الكتابة] سقط من ب٢.

(١٢) في ب٢ : التمر.

(١٣) في ب٢ : التمرة.

(١٤) في ب٢ : قيل. وهو الصواب.

(١٥) في ب٢ : التمر.

(١٦) في ب٢ : التمرة.

(١٧) في ب٢ : ويلخصه.

(١٨) في ب٢ : مثل.

(١٩) في ب٢ : التمر من التمرة.

(٢٠) في ب٢ : لما.

(٢١) في ب٢ : باستعماله.

(٢٢) قوله : [(**والكلم من الكلمة بمنزلة الثمر من الثمرة**): قيل ... والبعد شاع استعماله بمن.] سقط من ب١.

(٢٣) الرضي، شرح الرضي على الكافية، ج١ ص٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(**هذا**[1] **الوصف يدل على ما ذكرنا**): قيل عليه: تذكير[2] الوصف لا يدل[3] على ما ذكر، لجواز أن يكون لتأويل[4] الموصوف بالمذكر[5]، كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى:﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا[6] [رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾][7] [النساء:١] أن يذكر[8] الكثير لتأويل[9] رجالاً بالجمع[10] أي جمعاً كثيراً[11]. و[12] جوابه أنَّ **الأصلَ عدمُ التأويلِ**[13]؛ **فلا**[14] **يُصارُ**[15] **إليه ما لم "يدل عليه"**[16] **دليل**، وقد قام في الرجال دون الكلم فتعين الإفراد.

(**مع أن فعلاً**[17] **ليس من أبنية**[18] **الجمع**): إنْ قُلْتَ: هذا يدل على أنه ليس بجمعٍ[19] صِيَغِيٍّ[20]، ولا يدل على أنه ليس باسم جمع كالقوم والرهط[21] حتى يثبت[22] أنه اسم جنسٍ، في[23] الدليل على ذلك؟. قُلْتُ: الاستعمال في الواحد مع دخول التاء [...][24] دليلٌ على أنه اسم جنسٍ؛ فإنَّ كُلاً [من][25] الأمرين "مُنتفٍ في أبنية[26] الجمع"[27].

---

(1) في ب١ و ب٢ : بتذكير. وقد خلت عن النقط في ب١.

(2) في ب١ : تذا، التاء غير منقوطة.

(3) في ب١ : بدل.

(4) في ب١ : تناءويل.

(5) في ب١ : بالمذكور.

(6) في ب٢ : فيهما. وهو خطأ.

(7) قوله تعالى : [رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً] لم يكتب في ب٢.

(8) في ب٢ : تذكير. وهو خطأ.

(9) في ب١ : لتاءويل.

(10) في ب٢ زيادة : كثيراً. وهو خطأ.

(11) لم أقف على مضمون هذه الإحالة في الكشاف. لكن يرجع للفائدة إلى ج١ ص٤٩٢-٤٩٣.

(12) في ب١ : إذ.

(13) في ب١ : التاؤيل.

(14) في ب٢ : ولا.

(15) في ب١ : يضار. وفي ب٢ : يصل.

(16) في ب٢ : تدل إليه.

(17) في ب١ : قيلاً.

(18) في ب١ : أمية.

(19) في ب٢ لم تتضح لي.

(20) في ب١ : صغيغي.

(21) في ب١ كتبت: الراهط، ثم شطبت الألف بخط صغير.

(22) في ب١ و ب٢ : ثبت.

(23) في ب١ و ب٢ : فما. ولعله الصواب.

(24) في ب١ زيادة : ككلمة. وهو الصواب.

(25) قوله : [من] سقط من ب١.

(26) في ب١ : اسم.

(27) في ب٢ : متفق على اسم الجنس.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(كتمر[1] وركْب[2]): جمع[3] في المشبَّه به بين اسم الجنس واسم الجمع دليلٌ ظاهرٌ على أنّ مراده أنه ينبغي أنْ لا يُشكّ[4] في الجَمْعيَّة[5] بحسب المعنى، إذ[6] هو قدْر[7] المشترك بينهما المصالح[8] لإرادته[9] في هذا المقام.

(جرازة[10] لا يخفى): الجرازة[11]: وَجَعٌ[12] في القلب مِنْ غليظ[13] ونحوه. والمراد بها[14] ما يُدَغدِغُ [...][15] القلبَ[16]، وتتنفر[17] عنه للطبع[18]. قال الخطابي: يمكن دفع الحزازة[11] بأنّ الترديد[20] في الجَمْعية الطبيعية[21] وجهاً[22]؛

لأنّ[23] مذهبَ [الأخفش] [24] أنّ جميع[25] أسماء[26] الجموع[27] التي لها آحادٌ[28] مِنْ تركيبها كرَكْب جَمْعٌ خلافاً للسيبويه[29].

ومذهب الفرّاء أنّ كلّ ما له واحدٌ مِنْ تركيبه -سواءٌ كان اسم جمْع[30] كباقر[1] أو اسم جنسٍ كتمر- جمعٌ. ففيه[2] بحثٌ؛ لأنّ الدليل لمّا قام على صحة مذهب سيبويه[3] وبطلا[4] مذهبهما، فالتردد[5] فيهما والتسوية بينهما

---

(1) في ب1 : كتمر.
(2) في ب1 : ركب.
(3) في ب1 و ب2 : جمعه.
(4) في ب1 و ب2 : شك.
(5) في ب2 : جميعه.
(6) في ب2 : ان.
(7) في ب1 و ب2 : القدر.
(8) في ب1 : لصالح. وفي ب2 : الصالح. وهو الصواب.
(9) في ب1 : لارادبه. وفي ب2 : لاراونه. وكلاهما خطأ.
(10) في ب1: حزازة. وهو الصواب. وفي ب2 : حزارة.
(11) في ب1 : الحزازة. وهو الصواب. وفي ب2 : الحزارة.
(12) في ب1 : وخفي. وفي ب2 : وجمع. وكلاهما خطأ.
(13) في ب1 و ب2 : غيظ. وهو الصواب.
(14) في ب1 : ها.
(15) في ب1 زيادة : في.
(16) في ب2 الأقرب أنها : القطب.
(17) في ب1 : وينفر. وفي ب2 : ويتنفر. ولعله الصواب.
(18) في ب1 : الطبع. وفي ب2 : المطبع.
(19) في ب2 : الحرازة.
(20) في ب1 : للترديد. وفي ب2 المتردد.
(21) في ب1 : الصيغة. وفي ب2 : الصيغية.
(22) في ب1 كتبت [و] في سطر و[جها] في السطر الذي يليه.
(23) في ب2 : لأنه.
(24) قوله : [الأخفش] سقط من ب2.
(25) في ب2 زيادة : أن.
(26) في ب1 : الأسماء.
(27) ظ لو٢٤ ص٢٠أ.
(28) في ب2 : احا.
(29) في ب1 : لسبويه.
(30) في ب2 : اجمع. وهو خطأ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بينهما لا يخلو عن[٦] الحزازة[٧]؛ ولذا[٨] فرَّعَ[٩] الشارح الحزازة[١٠] [١١] على إبطال جَمْعيته[١٢] الصِّيَغيَّة بإقامة الدليل، بعد أن ذكر أنَّ بعضاً ذهب إليهما[١٣].

وقيل في دفع الحزازة[١٤]: كلمة "إنْ" محمول عل[١٥] الشك مِنَ المخاطب، فإنَّ "إنْ"[١٦] قد يستعمل فيه أيضاً، كما تقرر في[١٧] المعاني[١٨] فكأنه قال:" والكلم[١٩] إن وقع شك في جمعيته[٢٠] الصيغية[٢١] بناءً على قول بعض أئمة النحو فلا شك في جمعيته[٢٢] الجنسيّة". وأنت خبيرٌ باندفاعه. فمن[٢٣] البحث السابق[٢٤] مع ما فيه من البعد على أنَّ الشك في الجمعية الصيغية لا تجامع[٢٥] الحزم[٢٦] بالجمعية [الجنسيّة][٢٧]، للتنافي[٢٨] بينهما. فالصواب أنْ يقال: فلا شك في "جمعيته[٢٩] المفروقة بالبناء[٣٠]"[١].

---

(١) في ب١ : كباقي.
(٢) في ب١ و ب٢ : وفيه.
(٣) في ب١ : سبويه.
(٤) في ب١ و ب٢ : وبطلان. وهو الصواب.
(٥) في ب١ : فالمتردد.
(٦) في ب٢ : من.
(٧) ظ و ب١ و ب٢ الحرارة
(٨) في ب١ و ب٢ : ولهذا.
(٩) في ب٢ : فسرع. وهو خطأ.
(١٠) في ب٢ : الحرارة.
(١١) في ب٢ : عن.
(١٢) في ب١ لعلها : جمعية.
(١٣) في ب١ وب٢ : إليها.
(١٤) في ب١ : الجزازة. وفي ب٢ : الحزارة.
(١٥) في ب١ و ب٢ : على. وهو الصواب.
(١٦) في ب٢ : له.
(١٧) ب٢ لو١٨أ.
(١٨) ب١ لو١٥أ.
(١٩) في ب١ : والكلمة.
(٢٠) في ب١ لعلها : جمعية. وفي ب٢ : حقيقة.
(٢١) في ب٢ : بالصيغة.
(٢٢) في ب١ : جمعتة. وهو خطأ.
(٢٣) في ب١ و ب٢ : من.
(٢٤) في ب١ : السابقا!.
(٢٥) في ب٢ لعلها : يجامع.
(٢٦) في ب٢ : الجمع.
(٢٧) قوله : [الجنسية] سقط من ب١.
(٢٨) في ب٢ زيادة كلمة غير واضحة ولعلها : مع.
(٢٩) في ب٢ : الجمعية.
(٣٠) في ظ كتبت بدون همزة وبدون نقط

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(**والصواب وإن كان بالواو**): اعتُرِضَ[2] عليه بأنَّ المراد بالجمع على هذا إما الجمع[3] الصيغي؛ فلا يصح ترتب الجزاء [على الشرط وهو ظاهرٌ. وإما الجمع الجنسي؛ فيلزم أن يكون نقيض الشرط أَولَى بالملزومية للجزاء][4] كما هو مقتضى "أن" المستعملة[5] للوصل[6] والربط الدالة على أن الجزاء لازم الوجود في جميع[7] الأزمنة في قصد المتكلم ولا يستقيم ههنا؛ لأنَّ نقيض ذلك وهو لا[8] جميعية[9] الجنسية "قد يكون"[10] لكونه[11] مفرداً لفظاً ومعنى[12]، "وقد يكون"[13] لكونه[14] جمعاً صيغياً[15]. وعلى التقديرين لا يجوز في وصفه التذكير والتأنيث.

والتقدير والكلم [وإن كان][16] جمعاً جاز في وصفه التذكير، [لأنه جَمْعٌ يُفَرَّقُ بينه وبين واحدِه بالتاء، وكُلُّ جَمْعٍ كذلك يجوز في وصفه التذكير][17] والتأنيث][18]. ولا شك أنَّ نقيضَ[19] هذا الشرط وهو كونه مفرَداً أنسبُ باستلزام ذلك الجزاء. والدليل على ذلك الحذف، وعلى تعيين المحذوف ظُهورُ أنْ لا معنى لترتب[20] قوله:" فكل جمع" اهـ. على كون الكلم جمعاً[21] بطريق الجزائية، وأنَّ المقصود بيانُ جوازِ تذكيرِ الوصف-وذِكْرُ [جوازِ][22] تأنيثه استطرادي[23]-وبيان[24] الواقع[25].

---

(1) في ب١ : الجمع المعروفة بالنساء.

(2) في ب١ : واعترض.

(3) في ب١ : لجمع.

(4) قوله : [على الشرط وهو ظاهرٌ. وإما الجمع الجنسي؛ فيلزم أن يكون نقيض الشرط أَولَى بالملزومية للجزاء] سقط من ب١.

(5) في ب١ : المستعمل.

(6) في ب٢ : للوصول.

(7) في ب١ : جمع.

(8) في ب٢ : ألا.

(9) في ب١ و ب٢ : جمعية.

(10) في ب١ : إما.

(11) في ب١ : كونه. وفي ب٢ : بكونه.

(12) في ب٢ : ومعناه.

(13) في ب١ : وإما.

(14) في ب٢ : بكونه.

(15) في ب١ : صيغياً، وقد خلت عن النقط.

(16) قوله : [وإن كان] سقط من ب٢.

(17) قوله : [لأنه جَمْعٌ يُفَرَّقُ بينه وبين واحدِه بالتاء، وكُلُّ جَمْعٍ كذلك يجوز في وصفه التذكير] سقط من ب٢.

(18) قوله : [وأُجيبَ بأنَّ المراد مُطلق الجمع وجزاءَ الشرط محذوف والمذكور ...يجوز في وصفه التذكير والتأنيث.] سقط من ب١.

(19) في ب٢ : يقبض.

(20) في ب١ : . لترتب / لترتب.

(21) في ب٢ : جمع.

(22) قوله : [جواز] سقط من ب١.

(23) في ب١ : استطراداً.

(24) في ب٢ : بيان.

(25) في ب١ و ب٢ : للواقع.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بقي ههنا[1] بحثٌ: وهو [أنّ][2] مؤدى "ان" الوصلية الدالة على أن الجزاء لازم الوجود وقد[3] يؤدى بدون تصدير ان بحرف العطف، كما ذكره الشارح في[4] المطول[5] مثلاً[6] إياه بقوله "عليه الصلاة والسلام"[7] : «**نِعْمَ العبدُ صُهَيب**[8]؛ **لو**[9] **لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِه**[10]»[11]. فيتحد[12] المُؤدي على تقديري الوجود[13] "الواو و"[14] عدمها فلا وجه لردّ الثاني وتصويب الأول، فتأمل[15].

(حال [من الكلام[16]**]**[17] **بياناً**[18] **له)**: لا وصف له؛ لأنه يجب[19] حينئذ[20] تقدير المتعلق معرفة[21] فيفضي[22] إلى حذف الموصول مع بعض صلته، والبصريون لا يجوزونه، كذا "ذكروا في"[23] أمثاله. وفيه بحثٌ؛ لجواز[24] أن يقدر[25] المتعلق اسم فاعل بمعنى الثبوت لا الحدوث، إذ يكفي العمل[26] في الظرف رائحة الفعل، "ولذا

---

(1) في ب١ : هيهنا ههنا.
(2) قوله : [أنّ] سقط من ب١.
(3) في ب٢ : قد.
(4) ظ لو٢٤ ص٢٠ب.
(5) انظر بيانه في : التفتازاني، المطول، ص٣٣٥-٣٣٦.
(6) في ب١ : بمثلاً. وفي ب٢ : ممثلاً. ولعله الصواب.
(7) في ب١ و ب٢ : عليه السلام.
(8) في ب٢ : لصهيب.
(9) في ب١ : إذ.
(10) في ب٢ : يعصمه
(11) **هذا الحديث لا أصل له؛ رغم اشتهاره في كلام الأصوليين، وأصحاب المعاني، وأهل العربية.** فتارة يروونه عن عمرﷺ موقوفاً، وأخرى يرفعونه. **ولم يقف له المحدثون على سند رغم اجتهادهم.** ونقل ذلك عن غير واحد. **ونص عليه العراقي والزركشي.** وتجده في كتر العمال؛ وهو الحديث الوحيد في الكتاب الذي لم يذكر له سنداً؛ بنصّ المؤلف. انظر: الملا علي القاري، نور الدين علي بن محمد بن سلطان. **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (المعروف بالموضوعات الكبرى)**، تحقيق: محمد بن لطفي الصباغ، بيروت، المكتب الإسلامي، الثانية ١٤٠٦ه/١٩٨٦م، ص ٣٥٦-٣٥٨. و البرهان فوري، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي. **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**، ضبط: بكري حياني، تصحيح ووضع الفهارس: صفوت السقا، بيروت، مؤسسة الرسالة، الخامسة ١٤٠٥ه/ ١٩٨٥م، ج٣ ص٤٣٧-٤٣٨.
(12) في ب٢ : فيتحد.
(13) في ب٢ : وجود.
(14) في ب١ : الوارد.
(15) في ب١ و ب٢ : فليتأمل.
(16) في ب١ : الكلم.
(17) قوله : [من الكلام] سقط من ب٢.
(18) في ب١ : بيان.
(19) في ب١ : بحث. وفي ب٢ : يحتاج.
(20) في ب١ : في. وفي ب٢ : إلى.
(21) في ب١ : معرفته.
(22) في ب١ : فيفض. وفي ب٢ : فيقضي.
(23) في ب١ : ذكر وفي.
(24) في ب٢ : لجوازه.
(25) في ب٢ القاف غير واضحة، والأقرب أنها موافقة للأصل.
(26) في ب٢ الأقرب أنها : للعمل.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يعمل"[1] فيه مما[2] هو أبعد[3] في العمل عن اسم الفاعل بمعنى الثبوت كحرف النفي في قوله [تعالى][4]:﴿مَآ[5] أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾[القلم:2] ونظائرها[6].

(**على ما قال "عليه الصلاة والسلام"**[7]: " [هو] [8] **سبحان الله**"[9]) اهـ. بذكر[10] الضمير بناءً على أن الكلم ليس جمعاً صيغياً[11] فهو أيضاً دليل[12] عليه. *[13] "**وحيّا**[14] **بها**": استعارة من استقبال[15] مُحيّا الرجل[16]- أي وجهه- بالسلام. و"**وجه الرحمن**[17]": **مجازٌ عن ذاته**. ثم الأقرب أنه أورد الحديث مؤيد[18] الإرادة[19] المحامد[20] من الكلم ههنا[21]، لأنّ[22] المحامد[23] أيضاً من جنس الكلمات المذكرة[24] في الحديث."لا لأنّ"[25] المراد بالكلية[26] ههنا[27] ما ذكر في الحديث إلا أنْ يُحمَلَ الحديث على معنى[28] أنّ الكلم هي هذه الكلمات وأمثالها، فيكون بياناً للكلم[29].

([1]) في ب1 : وكذا الفعل.
([2]) في ب1 و ب2 : ما.
([3]) في ب1 : بعد.
([4]) قوله : [تعالى] سقط من ب1.
([5]) في الأصل و ب1 و ب2 : وما. وهو خطأ؛ إذ ليس في الآية واو.
([6]) في ب1 : ونطاوها.
([7]) في ب1 و ب2 : النبي عليه السلام.
([8]) قوله : [هو] سقط من ب2.
([9]) رواه الثعلبي في بسنده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في تفسير قوله تعالى: (إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه)؛ قال: هو قول الرجل : "سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر". إذا قالها العبد عرج بها ملك إلى السماء؛ فحيّا بها وجه الرحمن عز وجل، فإذا لم يكن عمل صالح لم يقبل منه" الثعلبي، تفسير الثعلبي: الكشف والبيان، ج8، ص101.
([10]) في ب2 : تذكير.
([11]) في ب1 : صيغياً.
([12]) ب2 لو18ب.
([13]) في ب1 زيادة : ومعنى.
([14]) في ب1 : حيا.
([15]) في ب1 : الاستقبال.
([16]) في ب1 : الرجال.
([17]) في ب2 غير واضح؛ فقد رسمت حدود الصفحة فوقها.
([18]) في ب2 طمست الميم، والأقرب أنها : موبد.
([19]) في ب2 : لعلها مؤيداً لإرادة؟
([20]) في ب1 : الحامد.
([21]) في ب1 : هيهنا ههنا.
([22]) في ب2 : ان.
([23]) في ب1 : الحامد.
([24]) في ب1 و ب2 : المذكورة.
([25]) في ب2 : إلا أن.
([26]) في ب1 و ب2 : بالكلم.
([27]) في ب1 : هيهنا ههنا.
([28]) في الأصل و ب1 كتبت فوق السطر.
([29]) في ب2 طمست اللام الأولى والثانية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

على طريق التمثيل. وإلا فلو[1] أريد بالكلم ههنا ما يدل[2] عليه الحديث بظاهره لم[3] يصح البيان بالمحامد الموصوفة لأنها أعم من الكلم بهذا[4] المعنى. وأيضاً لا معنى لعموم[5] الكلم واستغراقه حينئذ. اللهم إلا أن يعتبر الحال[6]. وما ذكره الخطابي من أن *[7] التكثير باعتبار المحل[8] ولو[9] سمي عموماً فالجمع المنكر يحتمل هذا العموم[10] أيضاً فلا حاجة إلى اعتبار العموم[11] بالوصف، ففيه أن الاحتمال لا يَكفي في العموم، بل لا بد[12] من شيءٍ يفيد[13] الشمول كاللام وكل والوصف، فظَهَرَ أنه لا بد من اعتبار العموم بالوصف لمن[14] لا يقول بعموم[15] "الجمع المنكر"[16].

(من أن النكرة تعم[17] بالوصف): اعتُرِضَ عليه بأنَّ عمومها لا يدفع لسؤال[18]، لأنه[19] المحامد[20] لا يتناول[21] إلا جميع أفراد للمحامل[22] الموصوفة وأنها بعض أفراد المحامل[23] المطلقة [التي] [24] هي الكلم الطيب، فلا[25] يصح تفسير[26] الجمع[27] أفرادها. وأُجيبَ بأن الكلم الطيب هي المحامل[28] الموصوفة بالوصف[29] المذكور[30] البتة[31]،

---

(1) ب١ لو١٥ب.
(2) في ب١ و ب٢ : دل.
(3) في ب٢ : ولم.
(4) في ب١ : بهذ.
(5) في ب٢ : العموم. وهو خطأ.
(6) في ب١ و ب٢ : المحال.
(7) في ب٢ زيادة : التذكير. وهو خطأ.
(8) في ب١ و ب٢ : المحال.
(9) في ب١ و ب٢ : لو.
(10) في ب١ : لعموم.
(11) في ب٢ : لعموم.
(12) في ب٢ : يدأ.
(13) في ب٢ : يقيد.
(14) في ب٢ : ان.
(15) في ب١ : لعموم. وفي ب٢ : بعدم.
(16) في ب١ : المنكر الجمع.
(17) في ب٢ : نعم.
(18) في ب١ و ب٢ : السؤال. وهو الصواب.
(19) في ب١ و ب٢ : لأن.
(20) في ب١ : المحال.
(21) في ب١ غير منقوطة. وفي ب٢ : يتناول. وهو الصواب.
(22) في ب١ و ب٢ : المحامد. ولعله الصواب.
(23) في ب١ و ب٢ : المحامد. وهو الصواب.
(24) قوله : [التي] سقط من ب١. وفي ب٢ : الي.
(25) في ب٢ : قال.
(26) في ب٢ : تفير. وقد خلت عن النقط.
(27) في ب٢ : الجميع.
(28) في ب١ و ب٢ : المحامد. وهو الصواب.
(29) ظ الوصف /الموصف.
(30) ظ لو٢٥ ص٢١أ. في ب١ : المذكورة.
(31) في ب٢ : اليه. وهو خطأ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وما خلا عن[1] هذا[2] الوصف [لا يصعد إليه تعالى. وهذا إنما يستقيم إذا جَعَلَ الصعود إليه تعالى مجازاً *[3] عن قبوله[4] سبحانه تعالى[5] إيّاه، وأما إذا جعل مجازاً عن صعود الكتبة[6] بصحيفيه[7] كما يشعر به الحديث] [8] فلا؛ لأنّ المفهوم من الحديث أن الكلم الصاعد بالمعنى المذكور قد[9] لا يقبل[10] لعدم مقارنته للعمل[11] الصالح. وقد يجاب بأنّ العموم بحسب المفهوم لا ينافي أن بين[12] المراد بأخص منه كخاتم فضة.

(**جمع محمدة**): هي[13] بكسر الميم الثاني مصدر، وبفتحها خصلة يحمد عليها.

(**مقابلة الجميل**[14]) اهـ. [فيه][15] مُساهلةٌ، لأنّ الحمد اللغوي نفس الثناء [باللسان لا مقابلة الجميل به.

وقوله: "**والتعظيم**": يحتمل[16] أن يكون معطوفاً عليها[17] لبيانها[18] أو على "الثناء"][19] بياناً *[20] له وتفسيراً[21]. ثم إنّ الشارح ذكر في شرح الكشاف[22] أنه ترك التقيد[23] بالاختياري[24] مع وجوبه في الحمد لأن الجميل[25] صفة[26] الفعل وهو بالاختيار. وفيه بحثٌ، لأنّ الجميل[27] [المحمود عليه] [28] يتناول الوصف ولا يختص بالفعل. إذ لا شك في

---

(1) في ب١ : عنه.
(2) في ب١ : هذ.
(3) في ب٢ زيادة : علي. وهو خطأ.
(4) في ب٢ : قوله. وهو خطأ.
(5) في ب٢ : وتعالى.
(6) في ب٢ : اللتبة. وهو خطأ.
(7) في ب٢ : بصحيفة. وهو خطأ.
(8) قوله : [لا يصعد إليه تعالى. وهذا إنما يستقيم إذا جَعَلَ الصعود إليه تعالى مجازاً عن ... يشعر به الحديث] سقط من ب١.
(9) في ب١ : به. وفي ب٢ : وقد.
(10) في ب١ : يعقل. غير منقوطة. وفي ب٢ : بقبل.
(11) في ب٢ : ليعمل. الياء غير منقوطة.
(12) في ب١ : يتبين. التاء فقط منقوطة.
(13) في ب١ : وهي.
(14) في ب٢ : الخيل.
(15) قوله : [فيه] سقط من ب١.
(16) في ب١ : نحتمل.
(17) في ب١ : عليه.
(18) في ب١ : لبيانه.
(19) قوله : [باللسان لا مقابلة الجميل به. وقوله: "والتعظيم": يحتمل أن يكون معطوفاً عليها لبيانها أو على "الثناء"] سقط من ب٢.
(20) في ب٢ زيادة : ان.
(21) في ب٢ : وتفسير.
(22) الكشاف/الكتاب؟
(23) في ب١ و ب٢ : التقيد.
(24) الاختباري/الاختياري.
(25) في ب٢ : الجهل.
(26) في ب١ : . صيفة صفة.
(27) في ب٢ : الجهل.
(28) قوله : [المحمود عليه] سقط من ب١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

شيوع[1] "حمدت زيداً على علمه" بلا تأويل[2]. ويمكن أنْ يجاب عنه بأنّ أهل اللغة لا يُفرِّقون بين الفعل والقبول[3]، ولذا[4] يطلقون اسم الفاعل على لفظ العالم. فلفظ العقل[5] عندهم يعم[6] الصفات.

(**والشكر مقابلة[7] النعمة[8] بإظهار[9]**): [الظاهر][10] [أنّ المراد بالإظهار][11] إظهار النعمة، ففيه بحثٌ؛ لأنّ اللازم في الشكر[12] على المعنى المشهور كونه في مقابلة النعمة[13] في قصد[14] الساكت[15] ونفس الأمر، وتعظيم المنعم[16] يجوز أن يكون بوصفه بالإنعام وبغيره[17]، فليس فيه إظهار النعمة [18] سيّما في فرده الاعتقادي. نَعَم قد[19] فُسِّرَ الشكر في كتب اللغة المعتبرة بالثناء[20] [على المُحسِن بذكر[21] معروف أعطاه. قال في مختار الصحاح الشكر هو: "الثناء على المحسن "ما أولي"[22] من المعروف".[23] وفي المجمل الشكر: الثناء] [24] على المولي بمعروف[25] لوليه، إذ[26] لا

([1]) في ب٢ : شيوعه.

([2]) في ب١ : تاءويل.

([3]) في ب١ : والعقول.

([4]) في ب١ : وكذا.

([5]) في ب١ و ب٢ : الفعل.

([6]) في ب١ : نعم.

([7]) في ب١ : مقابل.

([8]) في ب١ : االنعمة.

([9]) في ب١ و ب٢ : بالإظهار.

([10]) قوله : [الظاهر] سقط من ب١.

([11]) قوله : [أنّ المراد بالإظهار] سقط من ب٢.

([12]) في ب١ : اللشكر.

([13]) في ب٢ : النعم.

([14]) ب٢ لو١٩أ.

([15]) في ب١ و ب٢ : الشاكر. ولعله الصواب.

([16]) في ب١ : االنعم. وفي ب٢ : النعم.

([17]) في ب١ : ولغيره. وفي ب٢ : تغيره. وكلاهما خطأ.

([18]) في ب٢ زيادة : في قصد الشاكر ونفس الأمر وتعظيم "المنعم" يجوز أن يكون بوصفه بالإنعام وتغييره فليس فيه إظهار النعمة. وهو تكرار للجملة السابقة. قوله "المنعم" وافق الأصل وهو الصواب. والله أعلم.

([19]) في ب١ : لو.

([20]) في ب١ : وبالثناء.

([21]) في ب٢ : بذكر.

([22]) في ب٢ : بما أورده. **والصواب** كما جاء في الصحاح المطبوع : **"بما أولاكَهُ"**.

([23]) الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي. **مختار الصحاح**، بيروت، مكتبة لبنان،١٩٨٨م. ص١٤٥. وأصله في: الجوهري، الصحاح، مادة (شكر).

([24]) قوله : [على المُحسِن بذكر معروف أعطاه. قال في مختار الصحاح... وفي المجمل الشكر الثناء] سقط من ب١.

([25]) في ب١ : لمعروف.

([26]) في ب١ : و.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ريب في "أنّ التبادر[1] من أثنى عليه بمعروف يعطيه أثنى عليه بذكره باللسان. فلا[2] بد على هذا أن يكون مفهوم الشكر لغةً[3] إظهارُ النعمة باللسان بذكر معروف المحسن والثناء به عليه"[4]، ويؤيده أنه ضد الكفران وهو [ستر][5] النعمة. وأما على التفسير *[6] الذي ساق الكلام عليه فلا.

(**جعلها على طريق[7] الاستعارة[8] [بالكناية] اهـ**: جعل الشارح في كل من القرينتين[9] استعارة بالكناية واستعارة][10] تخييلية[11]. والأحسن أنْ يقال: في كلٍ منهما استعارتان [بالكناية واستعارتان[12] تخييليتان][13]. أما[14] في الأول: [فجعل الشرع][15] كالنهر الكبير[16] الجاري في كثرة[17] الفوائد وعموم المنافع استعارةً بالكناية، وبإثبات[18] المشارع[19] لها استعارةٌ تخييليةٌ، و[20]جَعْلُ العقائد التي[21] هي أصول المحامد في افتقاره[22] إلى التقوية بأدلتها من الكتاب والسنة وغيرهما[23] بمنزلة العطشان المفتقر إلى الماء استعارةٌ بالكناية، وإثبات "أن لها ما[24] من مشارع الشرع استعارة تخييلية. وأما في الثانية فجعل قبول[25] العبادة بمنزلة مهب الصبا استعارة بالكناية وإثبات[26] تخييلية"[27] كما ذكره

---

(1) في ب٢ : المتبادر.

(2) في ب٢ : ولا.

(3) في ب٢ : نعمه نعمه.

(4) في ب١ : المتبادر من معنى التي عليه بذكره باللسان وإن فرض أن الثناء غير مختص باللسان بذكر معروف المحسن والثناء به عليه.

(5) قوله : [ستر] سقط من ب١.

(6) في ب١ زيادة : المشهور. وفي ب٢ : المشهوار.

(7) في ب٢ : طريقة.

(8) ب١ لو١٦أ.

(9) ظ لو٢٥ ص٢١ب. في ب٢ : القريتين!.

(10) قوله : [بالكناية] اهـ: جعل الشارح في كل من القرينتين استعارة بالكناية واستعارة] سقط من ب١.

(11) في ب١ : تخييليتان.

(12) في ب٢ كتبت : استعارتان بالكناية.ثم شطب قوله "بالكناية" لكونه خطأ.

(13) قوله : [بالكناية واستعارتان تخييليتان] سقط من ب١.

(14) في ب٢ : وأما.

(15) قوله : [فجعل الشرع] سقط من ب١.

(16) في ب١ : الكبر.

(17) في ب١ : كثيرة.

(18) في ب١ و ب٢ : وإثبات.

(19) في ب١ : للشارع.

(20) ظ

(21) في ب٢ : الي.

(22) في ب١ : انتفاعها. وفي ب٢ : افتقارها.

(23) في ب١ : وغيرها.

(24) في ب٢ : ماء.

(25) في ب٢ : قيول!.

(26) في ب٢ زيادة : ريح الصبا له استعارة.

(27) في ب١ : لها ريح الصباء له استعارة تخييلية. وهو خطأ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الشارح، وجَعْلُ الأعمال الصالحة المنتجة للمثوبات بمنزلة الأشجار المثمرة[1] [استعارةٌ بالكناية، وإثبات التخا[2] لها من ماء القبول[3]] [4] استعارةٌ تخييليةٌ.

(ومَهَبُّهَا[5] المستوي مطلع الشمس) [6]: "إنما قال المستوي لأن الصَّبَا قد يَتَنَكَّبُ[7] عن مطلع الشمس وهي[8]: [الأرنب[9] والصبابية[10]، كما ارتكاب[11] الدبور[12] يسمى الجِرْبِيَاءُ[13] والهَيْفُ[14] أيضاً] [15].

(يزعج[16] السحاب ويسجصه[17]): **الإزعاج**: اقلع[18]. **والإشخاص**: الرفع[19]. **والكشف في** الشهور[20] مُتعد فينبغي أنْ يحمل على حذف المفعول، أي كشفت عنه [إشخاصه][21]. **والتوزيع**: الجمع. **والكشف**[22]: القطعة. **"يترل"**[23]: [إما من] [24] الإنزال والإسناد مجازي أو من النزول. **"و"مطراً يميزاً**[25]": أي تنزل[26] مطره"[27].

([1]) في ب١ : المثمرة. وهو الصواب. وفي ب٢ : الثمرة.

([2]) في ب٢ : النماء.

([3]) في ب٢ : القبول!.

([4]) قوله : [استعارةٌ بالكناية، وإثبات التخا لها من ماء القبول] سقط من ب١.

([5]) في ب١ : وهَبُّها. وهو خطأ.

([6]) أي أنها-أي ريح الصَّبا- تهب من جهة الشرق. وهي بذلك تقابل الرياح التي تهب من الغرب المسماة (الدَّبور). انظر: الجوهري، الصحاح، مادتي: (دبر) و (نكب).

([7]) يَتَنَكَّبُ: من نَكَبَ أي عَدَلَ. ونَكَبْهُ تَنْكِيباً: عَدَلَ عنه واعتزله. وتَنَكَّبه: تَجَنَّبه. والريح تنكُبُ عن مهبها بمعنى عدلت عنه وجانبته، وتسمى حينئذٍ النكباء. وهي أنواعٌ أربعة. انظر: الجوهري، الصحاح، مادة (نكب).

([8]) في ب٢ : ويسمى.

([9]) كذا تصحفت في الأصل؛ وهو خطأ. **والصواب : [الأَزْيَب]. وهي نكباء الصبا والجنوب.** أي الريح التي تهب من جنوب الشرق. انظر: الجوهري، الصحاح، مادة (نكب).

([10]) كذا تصحفت في الأصل؛ وهو خطأ. **والصواب : [الصَّابِيَة]. وهي نكباء الصبا والشَّمال.** وتسمى بالنكباء أيضاً. انظر: الجوهري، الصحاح، مادة (نكب).

([11]) كذا تصحفت في الأصل؛ وهو خطأ. **والأنسب للسياق أن تكون : [أنْ تَنكُبَ].**

([12]) كذا تصحفت في الأصل؛ وهو خطأ. **والصواب : [الدَّبور]. وهي الريح التي تقابل الصَّبا.** أي التي تهب من الغرب.

([13]) في الأصل كتبت بدون الهمز. **وهي نكباء الدَّبور والشَّمال.** وتسمى قَرَّةَ أيضاً. انظر: الجوهري، الصحاح، مادة (نكب).

([14]) **وهي نكباء الدَّبور والجنوب.** انظر: الجوهري، الصحاح، مادة (نكب).

([15]) العبارة كاملة بالصواب : **[الأَزْيَبُ والصَّابِيَةُ، كما أن تَنكُبَ الدَّبُورِ يُسمى الجِرْبِيَاءُ والهَيْفُ أيضاً].**

([16]) في ب١ وب٢ : تزعج. وهو ما جاء في التلويح المطبوع.

([17]) في ب١ : وشخصه. وفي ب٢ : وتشخه.وجميعها خطأ. **والصواب : [وتشخصه].** دل عليه قوله: **"والإشخاص: الرفع".** وكذلك جاء في التلويح المطبوع.

([18]) في ب١ و ب٢ : القلع. وهو خطأ. **والصواب : [القَلَقُ].** جاء في لسان العرب: **"والزَّعَجُ القَلَقُ".** ابن منظور، لسان العرب، مادة (زعج).

([19]) انظر : ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة (شخص). وابن منظور، لسان العرب، مادة (شخص).

([20]) **في ب١ : المشهور. وهو الصواب.** وفي ب٢ : للشهور. وهو خطأ.

([21]) قوله : [إشخاصه] سقط من ب٢.

([22]) كذا ورد في الأصل؛ وهو خطأ. في ب١ : **الكِسَف. وهو الصواب.** ويؤيده المعنى الذي ذكره، وما جاء في التلويح المطبوع.

([23]) في ب١ و ب٢ : ويترل.

([24]) قوله : [إما من] سقط من ب١.

([25]) في ب٢ : تميزاً.

([26]) في ب٢ : يترل.

([27]) في ب١ : ومطر المترل أي ر مطره.!

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

(**لم يسمع له ثانٍ**): هذا قول أبي عمرو بن[1] العلاء[2][3]. وعند الأكثرين[4] يثبت[5] الوقوع[6] أيضاً بمعنى الحرص. وجوّز في الصحاح أن [يكون][7] الوَضوء[8] مصدراً[9]. وفي[10] الكشاف الوقود[11] بالضم مصدر أوَقَدَ[12] جَاءَ فيه الفتح[13] [14].

(**تلميح إلى قوله [تعالى]** [15]:﴿**ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلاً**﴾[إبراهيم:٢٤] **الآية**) [16]: أي اعتمد[17] ووضع مثلاً. ﴿كَلِمَةً طَيِّبَةً﴾: أي جعل كلمةً طيبةً كشَجَرَةٍ طيبةٍ. وهو تفسيرٌ لقوله: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلاً﴾. ويجوز أن يكون "كلمة" بدلاً من "مثل"[18]، [أو عطف بيان له][19]. [و][20] ﴿كَشَجَرَةٍ﴾: [على تقدير[21]][22] [23] صفتها، أو "خبر مبتدأ"[24]

([1]) في ب١ : ابن. وهو خطأ.

([2]) في ب١ : علاء.

([3]) حكى اليزيدي عن أبي عمرو بن العلاء أن (القَبول) بالفتح مصدرٌ لم يسمع غيره. انظر: الجوهري، الصحاح، مادتي (وضأ) و(قبل). وابن منظور، لسان العرب، مادتي (وضأ) و(قبل).

([4]) في ب١ : الأكثرون. وهو خطأ.

([5]) في ب٢ : ثبت.

([6]) في ب١ : العلوغ. وفي ب٢ : **الوَلوع. وهو الصواب**. انظر: الجوهري، الصحاح، مادة (وضأ). وابن منظور، لسان العرب مادة (وضأ).

([7]) قوله : [يكون] سقط من ب١.

([8]) في ب٢ : الرضوء. وهو خطأ.

([9]) **ونصه**: "والوَضوء بالفتح: الماء الذي يُتوضأ به، **والوَضوء أيضاً: المصدر من توضأت للصلاة**، مثل الوَلوع والقَبول بالفتح". الجوهري، الصحاح، مادة (وضأ).

([10]) في ب١ : في.

([11]) في ب١ : الوقوع. وهو خطأ.

([12]) في ب١ و ب٢ : وقد.

([13]) ما وقفت عليه في الكشاف **بيان القراءة** في قوله تعالى: ﴿ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾[البروج:٥]. ونصه : **"وقرئ الوُقود بالضم"**. وأما ما ذكره الفناري **فلم أجده**. انظر: الزمخشري، الكشاف، ج٤ ص٢٣٨.

([14]) في ب١ و ب٢ زيادة : أيضاً.

([15]) قوله : [تعالى] سقط من ب١.

([16]) ب٢ لو١٩ب.

([17]) في ب١ : اعتمد اعتهد.

([18]) في ب١ و ب٢ : مثلاً. وقد كتبت في ب٢ فوق السطر. وفي ب٢ كتبت أولاً "مثا" ثم أضيفت اللام لتصير "مثلا".

([19]) سقط من ب١.

([20]) سقط من ب١.

([21]) في ب٢ : التقدير.

([22]) قوله : [على تقدير] سقط من ب١.

([23]) في ب٢ زيادة : في.

([24]) في ب١ : خبرا مبتدء.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

محذوف، أي هي كشجَرَةٍ، وأن يكون مفعول[1] "ضرب" [و"مثلاً" حالاً منها تقدمت عليها، وأن يكون أولُ مفعول[2] "ضرب"][3] اجزاءً[4] لها مجرى جعل، [و"مثلاً" ثانيهما][5].

(وتحقيق ذلك أن الحمد) اهـ. هذا التحقيق[6] يفيد كون الأصل والفرع داخلين[7] في الحمدة[8]، كما أنه كذلك في المشبه به[9] [10]والأصل والفرع المضافان[11] إلى شيء، و[12] إنْ جاز اعتبارهما[13] على أن يكونا[14] خارجين [15] وهو مبني على الأول، ومبتنى[16] للثاني[17]. ويتأتى ههنا في الأصول بلا كلفة، لأن المحمدة التي هي الثناء[18] باللسان لها على[19] مبنية عليه. وله **"من مشارع الشرع ماء"**[20]: و[21] الاعتقاد الراسخ الإسلامي الذي لو لم يحصل لم يتحقق المحمدة أصلاً. فإنّ قوله[22] القائل: "الحمد لله" مثلاً بدون ذلك الاعتقاد ليست محمدة، لكنْ قوله: "لفروعها"[23] يُحْوِجُ[24] إلى ذلك التحقيق، لأن القول يكون الأعمال الصالحة متفرعةً على [مطلق][25] الثناء باللسان [الذي هو

---

(1) في ب٢ : أول مفعولي.
(2) في ب٢ : مفعولي.
(3) سقط من ب١.
(4) في ب٢ : إجراءً. **وهو الصواب.**
(5) سقط من ب١.
(6) في ب١ : لتحقيق.
(7) في ب١ : داخلي!.
(8) في ب١ : المحمدة. وهو الصواب. وفي ب٢ طمست بعض حروفها.
(9) ظ لو٢٦ ص٢٢أ.
(10) في ب١ زيادة: أعني الشجرة، وإنما احتج إليه ليحصل كمال المناسبة هنا المشبه والمشبه به أيضاً. وفي ب٢ : وإنما احتيج إليه ليحصل كمال المناسبة بين المشبه به.
(11) في ب١ : المضافات.
(12) في ب١ كتبت فوق السطر.
(13) في ب١ : اعتبارها.
(14) في ب١ : يكون. وهو خطأ.
(15) في ب١ و ب٢ زيادة : عن ذلك الشيء.
(16) في ب٢ : وبه من.
(17) في ب١ : على الثاني.
(18) في ب٢ : البناء.
(19) في ب١ : أصل هي. وفي ب٢ : أصل.
(20) في ب١ : ما.
(21) في ب١ : هو. وفي ب٢ : وهو.
(22) في ب١ و ب٢ : قول.
(23) في ب١ : ففروغها.
(24) في ب١ : يحرح. وفي ب٢ : يخرج.
(25) قوله : [مطلق] سقط من ب١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحمد لايخلو عن][1] تعسف *[2]. وأنت[3] خبيرٌ بأنّ هذا التحقيق لا يتم[4] على تقدير[5] كون المراد بالحمد الحمد اللغوي إذ[6] ليس العمل والاعتقاد داخلين فيه[7]، غايته أنّ ههنا اصطلاحاً[8] آخرَ يصح عليه، ولو سلّم عموم[9] الحمد فإنما يتم حينئذٍ[10]. أيضاً [إذا ثبت أنّ الكلم [11] كالمحمدة شاملة للاعتقاد وأفعال الجوارح وهذا ليس بيناً و لم بينه[12] أيضاً][13]. وقد يقال: لم يرد بذكر تفسير[14] [الرازي][15] تعميم الحمد المذكور ههنا كما توهمه[16] ظاهر [17] عبارته، "بل أراد"[18] تأييدَ[19] تشبيهِ المحمدة بالشجرة. وتوضيح مراده: أنّ الحمد اللغوي وإنْ كان فعل اللسان إلان[20] الحمد لما فُسِّرَ[21] بوجهٍ [آخر][22] أخذ فيه[23] الاعتقاد والعمل ظاهر[24] أنهما أمران [25] في تحقيق الحمد، سيّما في "الحمد

([1]) قوله : [الذي هو الحمد لايخلو عن] سقط من ب١.

([2]) في ب١ زيادة : ظاهر.

([3]) ب١ لو١٦ب.

([4]) في ب١ : نم. غير منقوطة

([5]) في ب٢ : تقهير.

([6]) في ب١ : أو.

([7]) في ب١ : منه.

([8]) في ب١ : اصطلاح.

([9]) في ب٢ غير واضحة، والأقرب أنها موافقة للأصل.

([10]) في ب١ : في. وهو خطأ. وقد وضع عندها في أصل اللوحة إشارة إلى تصحيح في هامش اللوحة، وفيه قوله: "حينئذٍ أيضاً، إذا ثبت أن الكلم الطيب كالمحمدة شاملة للاعتقاد وأفعال الجوارح وهذا ليس بيناً، و لم يبينه أيضاً".

([11]) في ب٢ زيادة : الطيب.

([12]) في ب٢ : يبينه.

([13]) قوله : [إذا ثبت أنّ الكلم كالمحمدة شاملة للاعتقاد وأفعال الجوارح وهذا ليس بيناً و لم بينه أيضاً] سقط من أصل ب١ وكتب في الهامش.

([14]) في ب١ : التغير. وهو خطأ.

([15]) قوله : [الرازي] سقط من ب١.

([16]) في ب١ : يوهم.

([17]) في ب١ : وأفعال الجوارح وهذا ليس بيناً و لم يبينه أيضاً. وهو خطأ.

([18]) في ب٢ : بلاراد!.

([19]) في ب٢ : تأييد.

([20]) في ب١ و ب٢ : إلا أنّ. وهو الصواب.

([21]) في ب١ : فيه. وهو خطأ.

([22]) قوله : [آخر] سقط من ب١.

([23]) في ب١ : في مفهوم.

([24]) في ب٢ : ظهر.

([25]) في ب١ : مقيدان. ب٢ : معتدان.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لله"[1]، وإنْ خرجا[2] عن مفهوم[3] الحمد اللغوي المراد ههنا حتى كان نسبة الاعتقاد إلى[4] الذكر اللساني[5] كنسبة أصل الشجرة إليها[6] [في أنه لولاه لم "يعتبروا نسبة الأعمال"[7] الصالحة إليه كنسبة فرع الشجرة إليها[8]][9] باعتبار أنها "تكملة[10] فكأنه"[11] يزداد وينمى[12] بحسبها[13] كزيادة[14] "الشجرة بحسب فروعها وأغصانها"[15]. فليتأمل.

(اجتثت من فوق الأرض): أي استؤصلت[16] من فوقها لأن عروقها قريبة منه."**من قرار**": أي [من][17] استقرار"[18].

(فلما[19] كان "لا يحمد"[20] نماء إلى الله تعالى وقبول عنده): ظاهره يَدلُ على أنّ الطاعة القولية[21] لا تقبل بدون العمل، ولا وجه[22] له. [والظاهر أنّ][23] معنى الآية الكريمة [والله أعلم][24] ليس عدمَ قَبولِ الكلم[25] الطيب

([1]) في ب١ : حمد الله. في ب٢ : حمد الله.

([2]) في ب١ : مرخا. وهو خطأ. وفي ب٢ : أخرجا. الجاء غير منقوطة

([3]) في ب١ : المفهوم.

([4]) في ب١ : وإلى. وهو خطأ.

([5]) في ب٢ : الثنائي. وقد خلت عن النقط.

([6]) في ب١ : إليه.

([7]) في ب١ : يعتبره نسبة بالأعمال.

([8]) في ب١ : إليه.

([9]) قوله : [في أنه لولاه لم "يعتبروا نسبة الأعمال" الصالحة إليه كنسبة فرع الشجرة إليها] سقط من ب٢.

([10]) في ب٢ : تكلة.

([11]) في ب١ : بكلمة فكأنها.

([12]) في ب٢ : وهي.

([13]) في ب١ : . راجعي بحسها بحبها؟؟

([14]) في ب١ كتبت فوق السطر.

([15]) في ب١ : الشجر بحسب فروعه وأغصانه أيضاً.

([16]) في ب٢ : استوضلت!.

([17]) قوله : [من] سقط من ب٢.

([18]) في ب١ : قراري: استقرار.

([19]) في ب١ : ولما. وفي ب٢ : لما.

([20]) في ب١ و ب٢ : للحمد. ولعله الصواب.

([21]) في ب٢ : القبولية. وهو خطأ.

([22]) في ب١ : حاجة.

([23]) قوله : [والظاهر أنّ] سقط من ب١.

([24]) قوله : [والله أعلم] سقط من ب١.

([25]) في ب١ كتبت "الكلم" ثم عدلت إلى: الكلام.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بدونِ العملِ الصالح، بل[1] إنه يكمل به، وكذا المراد بما في الحديث على ما قيل، حتى [قيل][2] كأنه أراد أنه لم يقبل قبولاً "يكون مع"[3] العمل الصالح، فلا بدّ أنْ يول[4] كلامه بهذا[5].

(إذ العمل هو الوسيلة) إلخ. فإنْ قُلْتَ: هذا وإنْ وافقَ[6] قوله تعالى: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا[7] كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[النحل:٣٢] إلا أنه يخالف[8] قوله عليه [الصلاة و][9] السلام[10]: «[لَنْ][11] **يَدْخُلَ أَحَدَكُمُ الجنةَ بعَمَلِه**»[12]. فما وجهه؟، وما التوفيق[13] بين الآية الكريمة والحديث الشريف؟. قُلْتُ: **ذَكَرَ بعضُ المحققين**[14] أنّ الباء في الآية الكريمة باء[15] المقابلة- وهي الداخلةُ على الأعواض: كاشتريته بألف[16]، وكفاءَتُ[17] إحسانه بضعف.- لا للسببية كما في الحديث. لأنّ المُعطى[18] بعوضٍ[19] قد يعطى[20] مجاناً، وأما المسبِّب فلا[21] يوجدُ بدون السبب. فلا[22] تعارضَ بين الآيةِ والحديثِ لاختلاف "مَحْمَلِ البائين جمعاً"[23] بين الأدلة[24].

([1]) في ب٢ زيادة لفظ الجلالة : الله./ ب٢ لو٢٠أ.

([2]) قوله : [قيل] سقط من ب٢.

([3]) في ب١ : لا يكون هو.

([4]) في ب١ : يوذل!. وفي ب٢ : ياول.

([5]) في ب١ و ب٢ : هذا.

([6]) في ب١ : بوافق. وفي ب٢ : وافقه.

([7]) في ب١ كأنها : مما.

([8]) في ب١ : كالف!.

([9]) قوله : [الصلاة و] سقط من ب١ و ب٢.

([10]) ظ لو٢٦ ص٢٢ب.

([11]) في ب١ : لو. وهو خطأ. بل ويقلب المعنى أيضاً!. قوله : [لن] سقط من ب٢.

([12]) رواه أحمد في المسند عن أبي هريرة ﷺ بلفظ "لا يدخل" ج١٢ ص٤٤٩. ولفظ "ما منكم أحد داخل" ج١٦ ص١٢٢. والحديث مرويٌ بعدة ألفاظ تفيد المعنى نفسه في الصحيحين وغيرهما لكن بغير لفظ "بعمله" **الذي هو موطن الشاهد**. غير أنه بُوِّبَ به في صحيح مسلم: كتاب صفات المنافقين وأحكامهم. باب لن يدخل أحد الجنة بعمله، بل برحمة الله تعالى.

([13]) في ب١ : لتوفيق.

([14]) **هو شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله، وكذلك ذكره تلميذه ابن القيم رحمه الله. ثم توالى ذكر هذا التوفيق الموفق على ألسنة علماء أهل السنة.

([15]) في ب٢ : باء. وهو خطأ.

([16]) في ب١ : يابف. الباء خلت عن النقط. وهو خطأ

([17]) في ب١ : وكافات. وفي ب٢ : وكاءفات. **والصواب: [وكافأتُ].**

([18]) في ب١ : الفعل، ب٢ المعطي.

([19]) في ب٢ : بعض.

([20]) في ب٢ : يعطي.

([21]) في ب١ : لا.

([22]) في ب١ : ولا.

([23]) في ب٢ : "محلي الباءين جميعاً".

([24]) انظر: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني الحنبلي. **مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية**، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي، وساعده ابنه محمد. الرياض، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع. ج٨ كتاب القدر ص٧٠-٧١. وج١١ كتاب التصوف ص٢٥٦-٢٥٧. ابن القيم، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية. **مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة**، قدم له وضبط نصه وعلق عليه وخرج أحاديثه: علي بن حسن بن علي بن عبدالحميد الحلبي الأثري، راجعه: بكر بن عبد الله أبو زيد. الرياض- القاهرة، دار ابن القيم- دار ابن عفان، الأولى ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م. ج١ ص١٢٠. **ونقله عنه وعمن تبعه** : ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**. الرياض- دمشق، دار السلام- دار الفيحاء، الثالثة ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م. ج١١ ص٣٥٨. وانظر أيضاً: المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي ت(٨٥٤هـ). **تجريد التوحيد المفيد**، علق عليه وصحح أصوله: طه محمد الزيني. د(ن) د(ط)، د(ت). ص٥٦-٥٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد يوفق[1] أيضاً بأنّ الجنةَ ميراث[الأعمال بحسب الظاهر،وإن كان في الحقيقة تفضيلاً[2] منه تعالى. وقيل نفس الدخول بالتفضل[3] ونيل المراتب بالأعمال،كما قال][4] عَزَّ[5] مِنْ قائلٍ: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُوا۟﴾ [الأنعام:١٣٢/الأحقاف:١٩] [6]. وجَمْعُ[7] الجنات في عبارة الشارح[8] وعَطْفُ رفع الدرجات على نيل الجنات أوفَقُ بهذا[9] التوجيه، لكنه يحتاج[10] في قوله تعالى: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[النحل:٣٢] "إلى[11] الحذف أي ادخلوا درجاتها، وكذا"[12] في قوله تعالى: "﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا[13] بِمَا[14] كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾"[15] [الزخرف:٧٢] "أي ارثتموا[16] مراتبها؛ والله أعلم"[17].

عقيدة الفناري

(﴿وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ[18]﴾[فاطر:١٠]): الاستشهادُ به مبنيٌ على أنّ المسكن[19] في "يرفعه" راجعٌ إلى العمل، والبارزَ إلى الكلم الطيب، وقد يُعكَس، **لأنّ العملَ لا يُقبلُ إلا بالتوحيد.**

---

(1) في ب١ : توقف. وهو خطأ.

(2) في ب٢ : تفضلاً. الصاد خلت عن النقط.

(3) في ب٢ : . الضاد خلت عن النقط "ص".

(4) سقط من ب١.

(5) في ب٢ : عن. وهو خطأ.

(6) انظر : ابن القيم، مفتاح دار السعادة،ج١ ص١١٩. وابن حجر، فتح الباري، ج١١ ص٣٥٨-٣٥٩، ولتمام الفائدة انظر: النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف الدمشقي. صحيح مسلم بشرح النووي. مؤسسة قرطبة، الرابعة ١٤٣٠/٢٠٠٩م. ج١٧ ص٢٣٢-٢٣٣.

(7) في ب١ : وجميع.

(8) في ب١ : الشرح، وعبارة الشرح. وفي ب٢ : الشرح.

(9) في ب١ : هذا.

(10) في ب١ : لا يتأتى.

(11) في ب٢ : إلا.

(12) في ب١ : "إلا بالتكلف، وإن كان يتأتى". لاحظ أن هذا التغيير مع الذي قبله قلبا المعنى تماماً.

(13) ب١ لو١٧أ.

(14) في ب١ كتبت في أسفل هامش اللوحة، و لم تكتب في بداية اللوحة التالية.

(15) في ب٢ : "ادخلوا الجنة، وتلك الجنة". وهو تلفيق بين الآيتين.

(16) في ب٢ : أورثتم. وهو الصواب.

(17) في ب١ : "بالتحميل" على حذف المضاف أورثتم مراتبها". كتب فوقها تصحيحاً لها : التحميل.وكل من الكلمتين خلت عن النقط.

(18) في ب١ : يرفع. وهو خطأ.

(19) في ب١ و ب٢ : المستكن.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(**وهو الاعتقاد الراسخ الإسلامي المبتنى**[1] **على**[2] **علم التوحيد والصفات**): قيل: إنْ أراد بعلم التوحيد والصفات معناهُ **الأصليَّ** فهو عين الاعتقاد الإسلامي، وإنْ أراد **علم الكلام** فذلك الاعتقاد متدرجٌ[3] فيه. وعلى كلِ تقديرٍ لا يصحُ جعله مبنياً عليه، والجوابُ بعد تسليمِ اندراج الاعتقادِ المذكورِ في علم الكلام، وعدم صحة[4] جعله مَبنياً[5] على أجزائه الأخرى أنْ جَعَلَ الاعتقا[6] مبنياً[7] على العلم باعتبار تقييده[8] بالرسوخ، ولا شك أن [ذلك][9] الرسوخ مبتن[10] عليه. فليتأمل.

[(**وفرعاً ناميا**): دلَّ هذا موافقاً لقوله : "ولفروعها من قَبول القَبول للفروع"[11] مع أن قوله "عليه الصلاة والسلام"[12] : « **فإذا لَمْ يَكُنْ عَمَلٌ صالحٌ لَمْ يُقبَلْ**[13]»[14] يدل على قبول الحمد نفسه.][15]

(**بتقديم الظرف المقيد**[16] **للاختصاص**): فإنْ قُلْتَ: قد تقرر في المعاني أنَّ اعتقادَ المخاطب في التخصيص يجبُ أنْ يكون مشوباً بخطاء فينافي قوله [...][17] سبق:" ولا يذهب الوهم إلى غيره" وتنزيل[18] العالم المصيب منزلة[19] الجاهل المخطئ كما في "**أتعلمني**[20] **بضبَ أنا حرشته**[21]"[22] لا يلائم هذا[23] لمقام[24]. قُلْتُ: ما ذكرته إنما هو في

---

(1) في ب2 : المبتني.
(2) في ب1 : عليه.
(3) في ب1 و ب2 : مندرج. وهو الصواب.
(4) في ب2 : مصحة. وهو خطأ.
(5) في ب1 : مبتيا. الياء خلت عن النقط.
(6) في ب2 : الاعتقاد. وهو الصواب.
(7) في ب1 : مبتيا.
(8) في ب1 : تقديره.
(9) قوله : [ذلك] سقط من ب1.
(10) في ب1 : مبتنى. وفي ب2 : مبني.
(11) في ب2 : ""ولفروعها من قبول نماء" على أن القبول المفروع".
(12) في ب2 : "عليه السلام".
(13) في ب2 : يقبل.
(14) سبق تخريجه صفحة 156.
(15) سقط من ب1.
(16) في ب1 و ب2 : المفيد. وهو الصواب.
(17) في ب1 زيادة : مما. وفي ب2 زيادة : فيما. وهو الصواب.
(18) في ب1 : .وتنزيل.
(19) في ب1 و ب2 : بمنزلة.
(20) في ب1 : تعلمني. وفي ب2 : أتعلمن. وهما خطأ.
(21) في ب1 : خرشته/ خرشه. وفي ب2: حرتشه!. وهما خطأ. و"حَرَشَ الضبَّ يَحرُشُه حَرْشاً صاده. وهو أن يُحرك يده على جُحره ليظنه حَيَّةً، فيُخرجَ ذَنَبَهُ ليضربها فيأخذه". الجوهري، الصحاح، مادة (حرش). بتصرف يسير.
(22) **هذا مثلٌ تقوله العرب فيمن يُعَلِّم صاحبه ما هو أعلم به، ويتحاذق ويتداهى على من هو أحذق وأدهى منه**. الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل النيسابوري ت(430ه). كتاب خاص الخاص، قدم له: حسن الأمين، بيروت- منشورات دار مكتبة الحياة. ص24.
(23) ب2 لو20ب.
(24) في ب2 : المقام. وهو الصواب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

القَصْرِ الإضافي لا [في][1] الحقيقي ادعائياً[2] كان أو تحقيقياً[3]، وأما القول[4] بأن القصر [...][5] ههنا ردّ [...][6] على الكفرة المخورين[7] وصعود[8] الكلم إلى غيره تعالى. والمراد من الوهم في قوله: "ولا يذهب الوهم إلى غيره" وهم المؤمن[9] فلا ينافي" فتعسف"[10] لا يخفى.

(إشارة إلى عِظمِ أمر العلم) إلخ: وجه الإشارة والدلالة أنّ المحامد العامة[11] التي من شأنها أنْ يعلق[12] بجميع[13] النعم مما[14] علقت بتمهيد مباني الأوصول[15] التي هي موضوع[16] هذا العلم دلّ[17] على تعظيم هذه النعمة، لإيمائه[18] إلى أنها *[19] كل النعم وما عداها "مُنزّلةٌ مَنْزِلَةَ"[20] العدم. وتعظيمها يستلزم بعظيم[21] نفس الموضوع، **ولا شك أنّ شَرَفَ الموضوعِ وعظمه يُفيدُ "شَرَفَ العلم"[22] وعظمه.**

([1]) قوله : [في] سقط من ب١ و ب٢ .

([2]) في ب٢ : أو غائياً. كتبت في ب٢ اوغايا.

([3]) ظ لو٢٧ ص٢٣أ. في ب١ و ب٢ : تحقيقاً.

([4]) في ب١ : لفصل. وأمالفصل.

([5]) في ب٢ زيادة : الإضافي لا الحقيقي.

([6]) في ب١ زيادة : "فتعسف لا يخفى. قوله: (إشارة إلى عظم)". ويأتي موضع هذه الجملة قريباً؛ وإنما كررت لسقوط جملة "على الكفرة المحوزين...فلا ينافي" ثم تنبه الناسخ لها.

([7]) في ب٢ : المحوزين.

([8]) في ب١ و ب٢ : صعود. ولعله الصواب.

([9]) في ب١ : المؤرمن!.

([10]) في ب٢ : فيقين. انظر كيف قلب المعنى بهذه الكلمة.

([11]) في ب١ كتبت أولاً : "العالم"، ثم شطبت "لم" وكتب بعدها "مه".

([12]) في ب١ : يتعلق. وقد حلت الياء عن النقط. وفي ب٢ : تعلق.

([13]) في ب٢ : لجميع.

([14]) في ب١ و ب٢ : لما.

([15]) في ب١ و ب٢ : **الأصول. وهو الصواب.**

([16]) في ب٢ : موضع.

([17]) في ب١ : دليل.

([18]) في ب٢ : لإيماء.

([19]) في ب١ و ب٢ زيادة : كأنها.

([20]) في ب١ : بمنزلة.

([21]) في ب٢ : تعظيم. وهو الصواب.

([22]) في ب١ : شرفاً للعلم.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[1] (**مِنْ عِلْمِ الذات والصفات**): [...][2] الجمع المحلى باللام قد ينسلخ منه معنى الجمعية ويُجْعَل للجنس، **والصفات** ههنا من هذا[3] القبيل. إذ[4] ليس مبنى الأصول المذكورة علم جميع الصفات [المذكورة][5]، **فإنّ بعضها مما لا يثبت إلا بالدليل السمعي** فأمر الابتناء فيها[6] بالعكس.

(**وفروع الشريعة [أحكامها) اهـ**: قد سبق عموم الشريعة][7] بهذه[8] الأحكام فإضافة الفروع إليها [من][9] إضافة الجزء إلى الكل. بخلاف إضافة الأصول، فإنها من إضافة الدليل الخارج على[10] المدلول إليه. ولو فسّر أصول الشريعة بالعقائد ومبانيها[11] بأدلتها[12] لم يتعَكك[13] النظم. قال الخطابي:" يمكن أن يقال: الإضافة في أدلتها ليست[14] إلى المدلولات[15]، بل هي أيضاً من إضافة[16] الجزء إلى الكل، فإن الشريعة تنقسم إلى جزئين: أدلة [هي][17] أصول[18]، ومدلولات على[19] فروع فيكون تناسب[20] الإضافتين[21] مرعياً".

([1]) في ب١ هذه ليست بداية لفقرة جديدة.

([2]) في ب١ زيادة : اعلم أنّ.

([3]) في ب١ : هذ. هذ القبيل. "هذ" نهاية السطر ، "القبيل" بداية السطر التالي.

([4]) في ب١ : أو. وهو خطأ.

([5]) قوله : [المذكورة] سقط من ب١ و ب٢.

([6]) في ب١ : فيما.

([7]) سقط من ب٢.

([8]) في ب١ : هذه. وفي ب٢ : لهذه.

([9]) قوله : [من] سقط من ب١.

([10]) في ب١ و ب٢ : عن. أيهما الصواب.

([11])ب٢ : ومباينها.

([12]) في ب١ : بأدلته.

([13]) في ب١ : ينفك. وفي ب٢ : ينفكك. وهما خطأ. **والتعكك: استعادة الحديث وتكراره مرتين أو ثلاثاً**. انظر: الجوهري،الصحاح، مادة (عكك). وابن منظور، لسان العرب، مادة (عكك).

([14]) في ب١ : ليس.

([15]) في ب٢ : المدلول.

([16]) ب١ لو١٧ب.

([17]) في الأصل كتبت فوق السطر. قوله : [هي] سقط من ب٢.

([18]) في ب٢ : أصولة.

([19]) في ب١ و ب٢ : هي.

([20]) في ب١ : يناسب.

([21]) في ب١ : الإضافين. وفي ب٢ : الإضافيين.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وفيه بحثٌ؛ "إذ لا"[1] وجه [...][2] لتقييد الأدلة بالكلية كما فعله الشارح [...][3]. فإنْ قُلْتَ: فروع الشريعة التي تتناول[4] غير الفقه شاملةٌ لبعض مسائل الكلام لمسألة[5] الرؤية والمعاد، فما[6] وجهُ تفسيرِ الفروع[7] بالأحكام المبنية في الفقه؟. قُلْتُ: وجهه[8] أنّ الفروع شاع في عرف المشرعة[9] بالأحكام الفقهية [10] فإذا أطلقت[11] تتبادر[12] هي منها[13] دون [مثل][14] مسألة[15] الرؤية. ثمانيه[16] أنْ يثبت للشريعة ثلاثة أشياء: أصول[17] وفروع وواسطة [مثل][18] مسيلة[19] الرؤية ولا[20] ضير[21] في إمكان درج الواسطة[22] في أحد الطرفين.

فإنْ قُلْتَ: "لما فسرت"[23] أصول الشريعة بأدلتها كان نفس الشريعة فروعاً[24] لأصولها، "لا أن"[25] يثبت لها فروع أُخَر. قُلتُ: كون الشيء فرعاً لغيره لا ينافي أن يكون له فرع.

([1]) في ب٢ : ولا.

([2]) في ب١ و ب٢ زيادة : حينئذٍ.

([3]) في ب١ زيادة : لأن جزء الأصول هو الأدلة التفصيلية.

([4]) في ب٢ : يتناول.

([5]) في ب١ : كمسئلة. وفي ب٢ : كمسلة.

([6]) في ب١ : في. وهو خطأ.

([7]) في ب١ : الفروغ. وهو خطأ.

([8]) في ب٢ : وجه.

([9]) في ب٢ : المتشرعة.

([10]) في ب١ زيادة : التي. وقد شطبت بخط صغير.

([11]) في ب٢ : أطلق.

([12]) في ب٢ : يتبادر.

([13]) في ب١ : بها. وهو خطأ.

([14]) قوله : [مثل] سقط من ب١.

([15]) في ب٢ : مسلة.

([16]) في ب١ و ب٢ : **غايته. وهو الصواب.**

([17]) في ب٢ : وأصول. وهو خطأ.

([18]) قوله : [مثل] سقط من ب١.

([19]) في ب٢ : مسلة.

([20]) في ب١ : لا.

([21]) في ب٢ : ضمير. وهو خطأ.

([22]) في ب١ لعلها: الواسط.

([23]) في ب١ : فصلت.

([24]) في ب١ : فروغاً!!. وفي ب٢ : وفروعاً. وكلاهما خطأ.

([25]) في ب٢ : لأن.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(**ومعانيها العلل الجزئية**). إنْ[1] قُلتَ: "ما المراد"[2] بقول المصنف: "**وفروعها**[3] **دقيقة الحواشي**"؟. قُلتُ: "هذا مِن"[4] قبيل الكناية[5]؛ فإن كون [حواشي][6] الشيء- أي أطرافه وجوانبه- رقيقةً[7] لازمٌ عاديٌ تكون[8] نفسه رقيقاً[9]، "[وكونه رقيقاً][10] لازمٌ"[11] لكونه لطيفاً مرغوباً- كما في الثوب[12]- فيتوهم[13] لفروع الشريعة حواشي رقيقة[14] لينتقل منه[15] إلى لطايفتها[16] "ومرغوبيتها ويكون"[17] كناية عنها. ولا يلزم في الكناية إمكان [المعنى][18] الحقيقي عند المحققين كما تقرّر في موضعه. فإنْ[19] قُلتَ: فما معنى[20] كون هذا من النعم التي[21] يستوجب الحمد؟. [قُلتُ][22]: لأنّ الشيء اللطيف[23] المرغوب يكون الاشتغال به أتم "وتحصيله أكمل، فيكون الفوز بالنتيجة[24]"[25] أوفر.

([1]) في ب٢ : فإن.

([2]) في ب١ : بالمراد.

([3]) في ب١ : وفروغها.

([4]) في الأصل طمست الألف و الميم.

([5]) ظ لو٢٧ ص٢٣ب.

([6]) قوله : [حواشي] سقط من ب١.

([7]) في ب١ : وفيعة. وهو خطأ. وفي ب٢ : دقيقة. ولعله الصواب.

([8]) في ب١ : كون. وفي ب٢ : لكون.

([9]) في ب٢ : رفيقاً.

([10]) قوله : [وكونه رقيقاً] سقط من ب٢.

([11]) في ب١ : لازماً.

([12]) ب٢ لو٢١أ. في الأصل كتبت أولاً : "الثواب"، ثم شطبت الألف بعدة خطوط صغيرة لتصير "الثوب"!!. وفي ب١: الثبوت.

([13]) في ب٢ : فتبعهم.

([14]) في ب١ : دقيقة. وفي ب٢ : رفيقة.

([15]) في ب١ لعلها : منها.؟ وفي ب٢ : منها.

([16]) في ب١ : بطافتها!. وفي ب٢ : ألطافيها.

([17]) في ب٢ : "ومرغويتها وكون".

([18]) قوله : [المعنى] سقط من ب١.

([19]) في ب١ و ب٢ : إن.

([20]) في ب١ كتبت فوق السطر.

([21]) في ب٢ : الي.

([22]) قوله : [قلت] سقط من ب١.

([23]) في ب٢ : الطيف.

([24]) في ب٢ : نتيجة.

([25]) في ب١ : وتحصيل الحمل مهون العود نتيجته.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(إذ[1] **بالشريعة نظام الدنيا**) يعني: فيكون تمهيدُ مباني أصولها المفضيةِ إليها نعمةً[2] عظيمةً[3] يستوجب الحمد عليها. وهذا ظاهر جداً، فلا يرد[4] أن أول المحمود عليه[5] التمهيد المذكور و لم يذكر في الدليل ونفس الشريعة ليس بمحمود[6] عليها، وقد ذكرت فيه[7]؛ فالدليل لا يطابق الدعوى.

(**فوق الفقه ودون الكلام**): قيل عليه: كون الشيء موقوفاً عليه لشيء[8] لا يفيد شرفه[9] بالنسبة إليه كالعربية الموقوف عليها للتفسير. وقد يجابُ بأنّ المراد من [...][10] المذكور توقف الفرع[11] على الأصل لا توقف ذي الآلة[12] والمشروط على الآلة[13] والشرط.

وفيه بحثٌ؛ إذ الظاهر [...][14] توقف الفقه على الأصول توقف ذي الآلة[15] عليها، فلا يعد[16] أنْ يكون الفقهُ أشرفَ مِنْ الأصول؛ كيف ولولاه[17] لم بدون الأصل[18]!. ويؤيده[19] جَعْلُ[20] أصول الفقه "لقباً له"[21] لمدحِهِ، وإطلاق الأصل والفرع[22] لا يضر. نَعَم تَوَقُفُ الأصول- بل جميع العلوم الشرعية- على الكلام ليس بطريقِ الخدمةِ[23]

([1]) في ب١ : أو.

([2]) في ب١ و ب٢ : نعم.

([3])ب١ : عظمة عظيمة.

([4]) في ب١ و ب٢ : يرد. وهو الصواب.

([5]) في ب١ : على.

([6]) في ب٢ : محمود.

([7]) في ب١ : فنه. ؟

([8]) في ب١ : شيء. وفي ب٢ : الشيء.

([9]) في ب١ : شرفاً.

([10]) في ب١ و ب٢ زيادة : التوقف.

([11]) في ب١ : الفروع.

([12]) في ب١ : الآولة. وهو خطأ.

([13]) في ب١ : الأدلة.

([14]) في ب١ زيادة : أن.

([15]) في ب١ : الأدلة.

([16]) ظ يبعد يعد يعد.

([17]) في ب١ : لولا. وفي ب٢ : أولاه.

([18]) في ب١ و ب٢ : الأصول. ولعله الصواب.

([19]) في ب١ كتبت : "يؤئده"، وتحت النيرة نقطتان.

([20]) في ب١ : جعله.

([21]) في ب١ : لتامله. وهو خطأ.

([22]) في ب١ : والفروغ.

([23]) في ب١ : المذقه. وهو خطأ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بل الإفاضةُ[1] والرئاسةُ[2]، ولذا عَدَّ[3] رئيس[4] الكل[5]، فهو أشرفُ من الكل. إلا أنَّ صاحب الغنية[6] وغيره قالوا في حق ترتيب [الكتب][7] بحسب الوضع: أنَّ الفقهَ يوضَعُ فوقَ الكلام. "ولا أدري"[8] ما وجهه؟!. ولك أنْ تقول التقدم [...][9] بالشرف. والمفهوم من كلام الشارح[10] هو الأول، "ويطّرِدُ حتى في العربية"[11] أيضاً.

(عن أحوال الصانع والنبوة والإمامة). لا يلزم من عطف النبوة وما بعدها[12] على ما هو موضوع علم الكلام عند البعض كونها منه، حتى يردَ أنه لم "يقل به"[13] أحد. إذ[14] [قد][15] يكون البحث في المسألة بحَمْلِ أحوالِ الأعراض الذاتية عليها كما سيجيء. فالصانع تعالى موضوع- على ما هو مختار القاضي الأرموي- ، وبعث[16] الرسول، ونصب الإمام، والحشر وأحكامه من الأعراض المبحوثة[17] عنها، ويبحث أيضاً من[18] أعراض كل منها.

(بمنزلة البدل من الجملة السابقة) [19]: أي بمنزلة بدل الاشتمال[20]، لكونها أوفى بإفادة عِظَمِ أمرِ العلمِ وجلالةِ قدره من [الجملة][21] السابقة. وإنما لم يجعلها بدلاً اصطلاحياً[22] مع أنه أظهر "في كونه"[23] سبباً لترك العطف،

---

(1) في الأصل كتبت أولاً "الافاظة" ثم شطبت شرطة الظاء وعدلت لتصير "الافاضة". وفي ب١ : الإضافة.

(2) في ب١ : والرياضة.

(3) هكذا شكلت في الأصل. عَدَّ وليس عُدَّ.

(4) ظ رئيس ريسن.

(5) في ب١ : أصل.

(6) في ب١ : القنية. وفي ب٢ : الفتية. **لم أقف على كتاب الغنية هذا؛ والأقرب أن يكون المراد به كتاب (الغنية عن الكلام وأهله)؛ لصاحبه: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي** (ت ٣٨٨هـ) . المحدث والفقيه والأديب واللغوي والشاعر. صاحب غريب الحديث، وإصلاح غلط المحدثين، ومعالم السنن في شرح سنن أبي داود. انظر ترجمته: كحالة، معجم المؤلفين، ج٤ ص٧٤.

(7) ب١ لو١٨أ. في ب١ : الكتاب. قوله : [الكتب] سقط من ب٢.

(8) في ب٢ : " والادري".

(9) في ب١ زيادة : بالرتبة غير التقدم. ولعلها الصواب.

(10) في ب١ : الشريعة.

(11) في ب١ : وتظروحي في القرينة. وهو خطأ.

(12) في ب١ : بعده.

(13) في ب٢ : يقدمه!.

(14) في ب١ : أو!.

(15) قوله : [قد] سقط من ب٢.

(16) في ب١ : ويثبت.

(17) في ب١ و ب٢ : المبحوث.

(18) في ب١ و ب٢ : عن. وهو الصواب.

(19) ظ لو ٢٨ ص٢٤أ.

(20) في ب١ : البعض من الكل.

(21) قوله : [الجملة] سقط من ب١.

(22) في ب١ : اصطلاحاً.

(23) في ب١ : لكونه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لأن المبدل منه يجب[1] أنْ يكون[2] مقصوداً بالنسبة، والجملة الأولى ليست كذلك. وأما ما قيل[3] مِنْ أنّ البدل من التوابع فيقتضي كون المبدل منه معرباً[4] مع أن الجملة السابقة ليست كذلك[5]، لأنها في صلة "أن" ولا محل لها مِنَ الإعراب، وإنما الإعراب للمجموع، ففيه[6] بحثٌ؛ لأنّ كون التوابع[7] ما يتلو السابق في أحوال آخره[8] على الأكثر، فالتقييد[9] بذلك بناء على الغايب[10]. صرّح به في اللب[11]، وشرحه للسيد[12] عبد الله[13]. وكيف لا والعطف بالحروف[14] أيضاً[15] من التوابع؟! مع أنّ العطف على الجملة[16] التي لا محل لها[17] من الإعراب [...][18]. وقد صرح الشارح في شرح المفتاح "بأنّ فائدته"[19] في مثل: قام زيد، وقعد[20] عمرو التشريك[21] في الوجود[22].

(**شبه الأحكام**[23] **الشرعية بقصر**[24]) اهـ. كثيراً ما يكتفى في التشبيهات "بذكر وجه الشبه"[25] في أحد الطرفين اعتماداً على ظهور الجامع، ولذا[26] اقتصر ههنا[27] على ذكر وجهه في جانب الشبه[28] "في الجامع"[29] في

---

(1) في ب١ : بحث.
(2) في ب١ و ب٢ : لا يكون.
(3) في ب١ : قيل.
(4) ب٢ لو٢١ب.
(5) في ب٢ : لذلك.
(6) في ب٢ : وفيه.
(7) في ب١ : التابع. ولعله الصواب.
(8) في ب١ : الآخرة!.
(9) في ب١ : فالتقيد. وفي ب٢ : فلتقييد!.
(10) في ب١ و ب٢ : الغالب. ولعله الصواب.
(11) الإسفراييني، الفاضل تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد بن سيف الدين. لب الألباب في علم الإعراب. مخطوط. حاجي خليفة، كشف الظنون، ج٢ ص١٥٤٥.
(12) في ب٢ : السيد.
(13) شرح السيد عبدالله العجمي نقره كار- ومعناه صانع الفضة-. وهو أحسن الشروح على لب الألباب.و ما زال مخطوطاً. المرجع السابق. والقنوجي، أبجد العلوم، ج٢ ص٥٦٤.
(14) في ب١ و ب٢ : بالحرف.
(15) في ب٢ : وأيضاً.
(16) في ب١ و ب٢ : الجمل.
(17) في ب٢ : له.
(18) في ب١ و ب٢ زيادة : كثير. وهو الصواب.
(19) في ب١ : فإن فائدية!!.
(20) في ب١ : وقيد!!.
(21) في ب١ : والشريك. وهو خطأ. وفي ب٢ : الشريك. تأكدي من الواو في ب١ أهي واو "عمرو"؟؟
(22) انظر: التفتازاني، مختصر السعد شرح تلخيص مفتاح العلوم -المعروف بمختصر المعاني- ص٢٤٠.
(23) في ب٢ : لكلام.
(24) في ب٢ : يقصر.
(25) في ب٢ : "فذكر وحل التشبيه".
(26) في ب١ و ب٢ : وكذا.
(27) في ب١ : هيهنا.
(28) في ب١ و ب٢ : المشبه.
(29) في ب١ : والجامع.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحقيقة أمن[1] الملتجئ من العذاب. [ولم يذكر العذاب][2] بالزمهرير[3] لأن أكثر عذاب "الآخرة وقوعاً وذكراً هو عذاب النار"[4].

ثم لا يخفى ما في توجيه الشارح من البُعد، فإن أركان الشيء داخلةٌ فيه، والأدلة الأربعة خارجةٌ عن الأحكام [...][5]، والقول بأنه جعل الأصول الأربعة أركان[6] الأحكام[7] "مبالغة في تلبس الأحكام"[8] بها، وتنبيهاً على غاية احتياجها إليها. فإن[9] احتاج[10] الكل إلى جزئه أقوى [وجوه الاحتياج. "ولهذه النكتة"[11] أيضاً جعل الأحكامَ [مشتملة] [12] على أقسام الكتاب[13]. أو[14] بأن الأركان جعلت بمعنى قوائم][15] القصر وأساسه الذي يركن[16] إليه أي يميل[17].

ومعنى اشتمالها على الأقسام [اشتمالها][18] على ما يثبت[19] بالأقسام تكلفات والأوجه أن يقال[20]: القصر استعير للدلائل للجامع الذي "ذكره أو لأن الدلائل"[21] تشتمل[22] على الأحكام ويتضمنها ويظهر الأحكام منها، كما

---

(1) في ب١ : من. وهو خطأ.

(2) قوله : [ولم يذكر العذاب] سقط من ب١.

(3) في ب١ : مالزمهرير. ؟؟

(4) في ب١ : عذاب النا.

(5) في ب١ زيادة: **فلا يناسب جعلها أركاناً لها. وأيضاً لا معنى لقوله: قصر الأحكام مشتملة على الحكم" إلخ؛ لأن المشتملة على الأمور المذكورة هو الكتاب الخارج عن الأحكام. وهو الصواب.** وفي ب٢ زيادة : فلا يناسب جعلها أركاناً لها. وأيضاً لا معنى لقوله : "قصر الأحكام مشتمل على المحكم" اهـ. لأن المشتمل على الأمور المذكورة هو الكتاب الخارج عن الأحكام.

(6) في ب٢ : أركاناً.

(7) في ب١ و ب٢ : للأحكام.

(8) في ب٢ : "الي".

(9) في ب١ : فان!.

(10) في ب١ و ب٢ : احتياج. وهو الصواب.

(11) في ب١ : ولهذ البكته!.

(12) قوله : [مشتملة] سقط من ب١.

(13) ب١ لو١٨ب.

(14) في ب١ يبدو أن الألف محيت.

(15) قوله : [وجوه الاحتياج. "ولهذه النكتة" أيضاً جعل الأحكامَ [مشتملة]على أقسام الكتاب. أو بأن الأركان جعلت بمعنى قوائم] سقط من ب٢.

(16) في ب١ : يذكر.

(17) في ب١ : عمل.

(18) قوله : [اشتمالها] سقط من ب٢.

(19) في ب١ : شئت. وفي ب٢ : ثبت.

(20) في ب٢ : القال. ورسم تحت اللام نقطتان.

(21) في ب١ : ذكره أولاً للدلائل.

(22) في ب١ و ب٢ : يشتمل.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أن القصر يشتمل على ربه ويتضمنه[1] ويظهر [هو][2] منه وإضافته إلى الأحكام "لامية"[3]. فعلى هذا يكون إطلاق قصر[4] الأحكام على الأدلة والقول باشتمالها[5] على الأمور الأربعة على ظاهره[6]. ويؤيده تذكير[7] الضمير في "أحكمه"، وأن[8] الحمد في هذا التوحيد[9] على أحوال ما هو أقرب إلى العلم الذي[10] هو بصدده[11] التصنيف فيه؛ أعني موضوع علم[12] الأصول وهو الأدلة الأربعة.

(الذي بنى[13] الشارع الأحكام عليها): الضمير عائدٌ[14] إلى[15] الأركان. والضمير العائد إلى الموصول محذوف وهو عليه.

(ثم العمل بالقياس): [غيَّر الأسلوبَ، حيث زاد[16] "العمل" إيماءً إلى الخطاط[17] درجته[18] تلك الدلائل، لإشعاره[19] بأنّ موجب القياس] [20] وجوب العمل لا وجوب الاعتقاد. ثم[21] إنه إما معطوفٌ على تقديم[22] الكتاب أو على الكتاب بتقدير عاملٍ في المعطوف[23] مغايرٍ[24] لعامل[25] المعطوف عليه. كما [في][26] قولهم:"علفتها تبناً وماء بارداً"[27] أي سقيتها ماءً[28] بارداً[29]. والتقدير ههنا: ثم اعتبار العمل بالقياس.

---

(1) في ب١ : يتضمنه. ولعله الصواب.
(2) قوله : [هو] سقط من ب٢.
(3) في ب١ : لا وجهته الملابسة التي تقتضيها الإضافة كون الأحكام منها. وفي ب٢ : الامية.
(4) في ب١ : فقه.
(5) في ب١ : باشتمال.
(6) في ب٢ : ظاهر.
(7) في ب١ : تذكر.
(8) في ب٢ : فإن.
(9) في ب١ و ب٢ : التوجيه.
(10) ظ لو٢٨ ص٢٤ب.
(11) في ب١ : يصَدَر.
(12) في ب١ : على. وهو خطأ.
(13) في ب٢ : هي. وهو خطأ.
(14) في ب٢ : عائداً.
(15) في ب٢ : إلا.
(16) في ب١ : رداء.
(17) في ب١ لعلها : انحطاط.
(18) في ب١ : درجة عن درجة.
(19) في ب١ : الاستعارة. وهو خطأ.
(20) قوله : [غيَّر الأسلوبَ، حيث زاد "العمل" إيماءً إلى الخطاط درجته تلك الدلائل، لإشعاره بأنّ موجب القياس] سقط من ب٢.
(21) في ب١ : ثم!.
(22) في ب٢ : تقدم.
(23) في ب٢ زيادة : مغاير بعامل المعطوف. وهو تكرار للجملة التالية.
(24) في ب١ : قفاء. وهو خطأ.
(25) في ب١ : للعامل.
(26) قوله : [في] سقط من ب١.
(27) في ب١ : عليها متناول ماء باردا. وفي ب٢ : "علقتها يتناولها بارداً"!!. وكلاهما خطأ.
(28) ب٢ لو٢٢أ. في ب٢ : الماء.
(29) في ب١ : باردا.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(**فإنْ قُلتَ: ليس ترتيب الشارع**[1])اهـ. قيل: المفهوم من سوق كلامه أنّ المراد بتقديم بعضَ الأدلةِ على بعضٍ[2] [...][3] إذا تعارضَ اثنان منها يُعملُ بمقتضى ما حُكِمَ بتقديمه؛ فحينئذٍ يُشْكِلُ "الأمرَ في"[4] تقديم الكتاب على السنة من حيث أنه كتاب، أو يرجح[5] أيهما "وجد فيه"[6] من جهات الترجيح التي[7] ذكرت في موضعه[8] بلا تفاوت فينبغي أن لا يخص جهة التقديم بذلك، فإن الكتاب مقدم على السنة في الشرف من جهة إعجازه ومن جهة تعلق أحكام[9] كثيرة به مثل صحة الصلاة بقراءته ووجوبها فيها[10] وحرمة قراءته على الجنب والحائض إلى غير ذلك.

(**جعل ختام**[11] **الاستار**[12]) اهـ. قيل عليه: إذا جعل قوله: "بني[13] على أربعة أركان" اهـ. بمنزلة البدل من الجملة السابقة كما ذكره[14] الشارح لزم أن يكون لكل [من][15] الجمل المتعاطفة ههنا دخل في تمهيد علم الذات والصفات وما بعده. وعلى ما[16] اختاره[17] المصنف مِنْ أنّ المتشابه[18] لا يعلم تأويله[19] إلا الله، لم يظهر لإنزاله دخل فيما[20] ذكر.

"ولك[21] أن"[22] تقول يكفي لكون[23] الجملة اللاحقة كالبدل من السابقة كون الثانية أوفى "من الأول بتأدية"[24] الغرض المسوق[25] له الكلام، وهو ههنا الدلالة[26] على شرف العلم وجلالة قدره بالإيماء إلى أشرف[27]

---

(1) في ب٢ : الشارح.
(2) في ب٢ : البعض.
(3) في ب١ و ب٢ زيادة : أنه.
(4) في ب١ : "الأوفى". وهو خطأ.
(5) في ب١ : ترجح. وفي ب٢ : ترجيح.
(6) في ب٢ : رجل!!.
(7) في ب٢ : الذي.
(8) في ب١ كتبت أولاً : "موضع"، ثم صوبت بإضافة الهاء.
(9) في ب١ : الأحكام. وهو خطأ.
(10) في ب١ : فنها!.
(11) في ب١ و ب٢ : خيام. ولعله الصواب.
(12) في ب٢ : الأستار.
(13) في ب١ : يبنى.
(14) في ب١ : لزمه. وهو خطأ.
(15) قوله : [من] سقط من ب١.
(16) في ب٢ : فا.
(17) في ب٢ : احتياره.
(18) في ب١ : المشبه.
(19) في ب١ : تاءويله.
(20) في ب١ : فما. وهو خطأ.
(21) في ب١ : وتلك. وهو خطأ.
(22) في ب٢ : "واللسان".
(23) في ب٢ : يكون. وهو خطأ.
(24) ب١ لو١٩أ. طمس في ب١ .
(25) في ب١ : المسبوق. وهو خطأ.
(26) في ب١ : لدلالة. وفي ب٢ : الدالة.
(27) في ب١ و ب٢ : شرف.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

موضوعه ولا شك أن جعل الله سبحانه بعض الكتاب مما لا يصل[1] العقول البشرية[2] إلى كنه المراد منه واستمداده[3] [تعالى][4] بعلمه كالأمور[5] التي تفرد[6] رب [...][7] "المقصر بالموصول"[8] إليه نوع "تفخيم لشأنه"[9]، فليتأمل.

(**والوصول إلى "[ما هو][10] غاية متمنّاهم[11] [...][12] العلم بأسراره"**[13]): فإنْ قُلتَ: عَطْفُهُ على التفكر[14] يستدعي أنْ يكون العلمُ[15] بالمشايته[16] منتهياً[17]، ولا يخفى[18] بكاكته[19]. قُلتُ: المراد بالمنع *[20] اللغوي لا النهي الشرعي، فلا[21] ركاكة[22].

(**"فكما أن الجهال"**[23] **مبتلون**[24]) اهـ. الأولى ما *[25] شرح[26] "أصول فخر الإسلام أن الابتلاء[27] بإمعان[28]"[29] في الطلب للعالمين الغير[30] الراسخين، [وذلك لمعرفة[31] [لمراد][32] غير المتشابه من أقسام الخفاء لا الجاهلين[33] وإلا لم يبق لقيد الراسخين] [34] فائدة[35].

---

(1) في ب١ : يقبل.
(2) في ب١ : البشرية!.
(3) في ب١ : استداره!. وفي ب٢ : واستبداده. ولعله الصواب.
(4) قوله : [تعالى] سقط من ب١.
(5) في ب١ : كالامور!.
(6) في ب٢ : تفرد.
(7) في ب١ زيادة : الكلام.
(8) في ب١ : " القصر بالوصول". ولعله الصواب. وفي ب٢ : "القصر بالوصول". ولعله الصواب.
(9) في ب١ : :تفخم بشأنه". وفي ب٢ : "تفخم لسانه".
(10) قوله : [ما هو] سقط من ب٢.
(11) ظ لو٢٩ ص٢٥أ.
(12) في ب٢ زيادة : من.
(13) في ب١ : "ما قبلة هو غاية مشتمل اسم بأسرار".
(14) في ب١ : التكفير.
(15) في ب٢ لم تتضح.
(16) في ب١ و ب٢ : بالمتشابه. وهو الصواب.
(17) في ب١ : مهيناً. وفي ب٢ : منهياً. وهو الصواب.
(18) في ب١ : نحن. وهو خطأ.
(19) ب١ : ركاكته. وهو الصواب. وفي ب٢ : ركاته.
(20) في ب١ و ب٢ زيادة : المنع. وهو الصواب.
(21) في الأصل طمست الألف.
(22) في ب١ : ركاكته. وهو خطأ.
(23) في ب١ : " فكان الجهالة".
(24) في ب٢ : يتناون!.
(25) في ب١ و ب٢ زيادة : في.
(26) في ب٢ : شروح.
(27) في ب٢ : الابتداء.
(28) في ب٢ : بالإمعان.
(29) في ب١ : "في الإسلام أن الابتداء بالإمعات". وهو خطأ.
(30) في ب٢ : المغير. وهو خطأ.
(31) في ب٢ : بمعرفة.
(32) قوله : [لمراد] سقط من ب٢.
(33) في ب٢ : للجاهلين.
(34) قوله : [وذلك لمعرفة لمراد غير المتشابه من أقسام الخفاء لا الجاهلين وإلا لم يبق لقيد الراسخين] سقط من ب١.
(35) انظر: البخاري، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد ت(٧٣٠هـ). **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي**، وضع حواشيه: عبدالله محمود عمر،بيروت، دار الكتب العلمية، الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م. ج١ ص٨٨-٩٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(يقال: كَبَحْتُ الدابة) إلخ[1]. فيه[2] إشارة إلى [أن] [3] قول المصنف: "بكبح عنان ذهنهم"[4] يشتمل[5] على الإدراك[6]. والظاهر أنْ يقولَ: تكبح[7] ذهنهم[8]، وإلى أنّ تعدية الكبح بِعَنْ[9] ليست[10] على أصل اللغة[11]؛ بل بتضمين[12] معنى الصرف، وإلى [أنّ][13] أذهان[14] الراسخين مائلةٌ إلى التفكر[15] فيما[16] يَرِدُ عليها والوصول إلى معناه متوجهة[17] إليه جداً.

(ما داما في أعراسهما[18]): أي نعتٌ لهما[19] يطلقان عليهما "ما داما"[20] [في][21] حال مباشرة المعرس[22]، وإذا[23] انقضى[24] لا يقال لها[25] العروس "بل الزوج"[26]. وستوران[27] فيه أيضاً على الأصح.

---

(1) تأكدي ظ

(2) في ب١ : منه.

(3) قوله : [أن] سقط من ب٢.

(4) في ب٢ : "يكفح عيان وهنهم".

(5) في ب١ : يشمل.

(6) في ب١ و ب٢ : استدراك. ولعله الصواب.

(7) في ب١ و ب٢ : تكنح.

(8) في ب٢ : وهنهم.

(9) في ب١ : يعني.

(10) في ب٢ : ليس.

(11) ب١ و ب٢ : اللغة.

(12) في ب٢ : يتضمن.

(13) قوله : [أن] سقط من ب١..

(14) في ب١ : إذهاب. وهو خطأ.

(15) في ب١ : التكفر. وهو خطأ.

(16) في ب١ : فما. وهو خطأ.

(17) في ب١ : متوجه. ولعله الصواب.

(18) في ب١ : إعرابهما!. وفي ب٢ : أعن اسمهما.

(19) في ب١ : لها.

(20) في ب١ : ماذا. وفي ب٢ : ماذا ما. وكلاهما خطأ.

(21) قوله : [في] سقط من ب١.

(22) في ب١ : العرس. وفي ب٢ : العرس.

(23) في ب١ : فإذا فإذا. وفي ب٢ : فإذا.

(24) في ب١ : انعض!. ب٢ : انقصي.

(25) في ب١ و ب٢ : لهما. وهو الصواب.

(26) في ب٢ : "بلا لروح".

(27) في ب١ : يستويان. وهو الصواب. وفي ب٢ : تستويان.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(وهي ليست نتائج أفكار المتفكرين[1]) اهـ: لأنّ[2] نتائجَ أفكارهم ملزومةٌ للخفاء وجواز الخطأ[3] فيها، بل [وقوعه][4] في الغالب. والمعاني الأولية للنصوص[5] أعني مفهوماتها والأحكام "المستفادة فيها وضعاً"[6] وهي التي أظهرت بالنصوص إظهاراً "تاماً، شبه بجلوة"[7] العروس "على [...][8] المنصَّة"[9] ملزومة للظهور وامتناع الخطأ[10]. "وقد أشار إلى الأول بوصف[11] المنسك[12] بالمبين أي"[13] المظهر، وإلى الثاني[14] بوصفه بالحق "أي الثابت"[15] هو بجميع ما له وعنه[16] فهما متغايران قطعاً.

(فيطلعون [على معان[17]]): الظاهر أن المراد بالمعاني العلل[18] الجزئية كما مرّ، وقد يقال: إرادة[19] المصنف بقوله: ""ولا النصوص"[20] مَنَصَّة][21] "عرايس أفكار المتفكرين"[22]." أنهم[23] يَستخرجون منها بقوةِ قَرائِحِهم[24] الوقادة معانيَ[25] دقيقةٍ لا يتبادر[1] إليها أذهان[2] العامة، سواء[3] كانت علة[4] الحكم أو غيره[5]، كما فهم [ابن عباس

([1]) في ب١ : المتكفرين. وفي ب٢ : المفكرين.

([2]) في ب٢ : لا.

([3]) في ب١ : الحفا!.

([4]) قوله : [وقوعه] سقط من ب١.

([5]) في ب٢ : المنصوص.

([6]) في ب١ : "المستعادة منها وصفاً". وهو خطأ.

([7]) في ب٢ : " قاما بشبه خلوة"!.

([8]) في ب١ زيادة : أن.

([9]) في ب٢ : المنفية!.

([10]) في ب١ : الحفاء!.

([11]) في ب٢ : يوصف.

([12]) في ب١ : المسلك.

([13]) في ب١ : "وقدرشار إلى البعض بوصف التلك المبنى إلى".

([14]) في ب٢ : الباب.

([15]) في ب١ : " الي الثالث". وهو خطأ.

([16]) في ب١ : وعينه.

([17]) في ب٢ : معاني.

([18]) في ب٢ : للعلل!.

([19]) في ب٢ : أراد.

([20]) في ب٢ : والنصوص.

([21]) قوله : [على معان): الظاهر أن المراد بالمعاني العلل الجزئية كما مرّ، وقد يقال: إرادة المصنف بقوله: "ولا النصوص مَنَصَّة] سقط من ب١.

([22]) في ب١ : "عراس أبكار أوكار المتكفرين". وهو خطأ. وفي ب٢ : "عرايس أبكار أفكار المفكرين". وهو الصواب.

([23]) في ب١ : لأنهم.

([24]) في ب١ و ب٢ : فرايحهم!.

([25]) في ب١ : المعاني.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عباس من قوله[6] تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ اهـ[النصر:١] [أي][7] قرب أَجَلِ][8] الرسول[9] ﷺ، واستحسنه عمر ﷺ، و لم يفهمْ من حاضري[10] مجلسه[11] سواه[12].

وهذا لا ينافي كونها [أي كونها][13] أحكام الملك[14] الحق المبين لأنهم ليسوا[15] بموجدين بل مستنبطين فقط، فلا خلل في هذا الكلام، ولا حاجة إلى تخصيصه[16] بعلل الحكم[17].

(ويستخرجون أحكاماً): قيل: "ينبغي أن"[18] يُريد[19] بالأحكامِ الأحكامَ المستخرجةَ مِنَ النصوص[20] بطريق الدلالة[21] والإشارة لا المستنبطة[22] بطريق القياس، ولاختل[23] ترتيب ذكر الأركان الأربعة على الوجه الذي ادعى رعايته.

---

(1) في ب١ : هبتادرا.
(2) في ب١ : اوهان.
(3) ظ تأكدي مما كتب فوق الهمزة.
(4) في ب٢ : علّية.
(5) في ب١ : غيرها.
(6) في الأصل كتبت : "قولهم" ثم عدلت لتصير "قوله".
(7) قوله : [أي] سقط من ب٢.
(8) قوله : [ابن عباس من قوله تعالى:﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾اهـ[النصر:١]. أي قرب أَجَلِ] سقط من ب١.
(9) في ب١ : رسول الله.
(10) في ب١ : حاضرين. وهو خطأ.
(11) في ب١ : مملسه.
(12) القصة بتمامها رواها البخاري، **صحيح البخاري**: كتاب المغازي، بابٌ برقم ٤٢٩٤،ص٧٤٤ . عن ابن عباس ﷺ قال: كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر، فقال بعضهم: لِمَ تدخل هذا الفتى معنى، ولنا أبناءٌ مثله؟. فقال: إنه ممن قد علمتم. قال: فدعاهم ذات يوم ودعاني معهم، قال: وما رُئِيتُهُ دعاني يومئذٍ إلا ليريهم مني، فقال: ما تقولون في : ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ﴾ [النصر:١-٢] حتى ختم السورة. فقال بعضهم: أمرنا أن نحمد الله ونستغفره إذا نُصرنا وفُتح علينا. وقال بعضهم: لا ندري، أو لم يقل بعضهم شيئاً. فقال لي: يا ابن عباس أكذلك تقول؟ قلت: لا. قال: فما تقول؟ قلت: **هو أَجَلُ رسول الله ﷺ أعلمه الله له ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ فتح مكة فذاك علامة أَجَلك، ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًا﴾**. قال عمر: **ما أعلمُ منها إلا ما تعلم.**
(13) قوله : [أي كونها] سقط من ب١ و ب٢. الصواب.
(14) ظ لم تتضح تماماً.
(15) في ب١ : ليسو.
(16) ب١ لو١٩ب.
(17) في ب١ : الأحكام.
(18) سقطت من الأصل وكتبت في الهامش.
(19) في ب٢ : يزيد.
(20) في ب٢ : المنصوص. وهو خطأ.
(21) في ب٢ : الأدلة. وهو خطأ.
(22) في ب١ : المستنبط.
(23) في ب١ : والا اصل. وهو خطأ. وفي ب٢ : وإلا اختل. وهو الصواب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد يقال: مراده بذكر الأركان على الترتيب ما في قوله: "وكشف عن جمال مجملات كتابه" إلى قوله: "وبعد فإن".وأما [ما] [1] ذكر القياس [...][2] فإنما[3] وقع[4] سابقاً[5] على ذكر الأركان[6] على الترتيب استطراداً [وذكر[7] الاستطرادي][8] لا ينافي هذا[9] الترتيب.

(الظاهرة على النصوص): مرفوع صفة لنتائج، [أي النتائج][10] الظاهرة على النصوص بمنزلة العروس على المنصَّة[11] بالنسبة [...][12] إليهم ادّعائيٌ[13]، أو لأنّ تلك الأمور لمّا أدّى[14] إليها ظن المجتهدين[15] لو[16] بمحافظة[17] [نوع] [18] من الوهم والرتبة[19] وَجَبَ عليهم العمل بها، [بل][20] صار قطعياً بملاحظة قياس كما سيأتي، فكأنها[21] كالعروس على المنصة[22] في الظهور، ولهذا[23] التأويل ذَكَرَ لفظ[24] "كأنه"، فليتأمل.

([1]) قوله : [ما] سقط من ب١ و ب٢. وهو الصواب.

([2]) في ب٢ زيادة : ههنا.

([3]) في ب٢ : وإنما.

([4]) في ب١ : يقع.

([5]) في ب١ : بقا!.

([6]) في ب٢ : أركان. وهو خطأ.

([7]) في ب٢ : وذكره.

([8]) قوله : [وذكر الاستطرادي] سقط من ب١.

([9]) في ب١ : بهذا. خلت عن النقط سوا الذال.

([10]) قوله : [أي النتائج] سقط من ب١ و ب٢.

([11]) في ب١ : النص.

([12]) في ب١ زيادة : إلى تلك الفحول الأعلام المجتهدين. فكونها نتائج أفكارهم أمرٌ واقعي وكونها ظاهرة على النصوص بمنزلة العروس على المنصة بالنسبة.

([13]) في ب١ : .

([14]) في ب١ : أوى!.

([15]) وفي ب٢ : والمجتهد.

([16]) في ب٢ : و.

([17]) في ب١ : بخالطة.

([18]) قوله : [نوع] سقط من ب١.

([19]) في ب٢ : والرتبة!. وهو خطأ. **والصواب: والرية.**

([20]) قوله : [بل] سقط من ب١.

([21]) في ب١ : فكانت.

([22]) في ب١ : النصة!.

([23]) في ب١ : وهذا.

([24]) وفي ب٢ : لفظة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(على أن[1] المصدر بمعنى الفاعل أو[2] المفعول): واقتصر[3] المصنف على الأول [...][4] أنسب بالمرام، الذي [هو وَصْفُ][5] خطاب النبي ﷺ[6] لكونه[7] كاشفاً[8] ومبيناً لمجملات الكتاب.

هذا وذكر الخطابي[9] في حواشي[10] المطول[11]: أن إبقاء الفصل على المعنى المصدري ووصف الخطاب به على طريق المبالغة -كما في رجل عدل- أنسبُ بما[12] عليه أئمة المعاني على ما نَصَّ عليه الشيخ عبد القاهر[13] في قوله: "إنما هي[14] إقبال[15] وإدبار"[16]. وفيه بحثٌ؛ لأنَّ الفصل إذا أُبقيَ على معناه الحقيقي كان مضافاً إلى معموله الذي هو له، [فلا يَحْسُنُ حمل[17] تلك النسبة مجازاً عقلياً. وما ذكره الشيخ في نسبة المصدر إلى ما تقدمه مما هو له][18] "لا فيما"[19] أُضيفَ[20] إليه فالفرق[21] ظاهر على[22] المصنف كما أوضحته في حواشي المطول[23].

([1]) في ب١ زيادة : الفصل.

([2]) في ب١ : و.

([3]) في ب٢ : اوقتصر.

([4]) في ب١ و ب٢ زيادة : لأنه. وهو الصواب.

([5]) قوله : [هو وصف] سقط من ب٢.

([6]) في ب١ و ب٢ : عليه السلام.

([7]) وفي ب٢ : يكونه!.

([8]) في ب٢ : كاشفاً!.

([9]) في ب٢ : الخطاب.

([10]) في ب١ : الحواشي. وهو خطأ.

([11]) حاشية المولى نظام الدين عثمان الخطابي -المتوفى سنة إحدى وتسعمائة ٩٠١هـ- على المطول. قال عنها حاجي خليفة: "وهي حاشية لطيفة". ما زالت مخطوطةً. انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج١ ص٤٧٣.

([12]) في ب١ كتبت فوق السطر .

([13]) انظر: عبد القاهر الجرجاني، الشيخ الإمام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد النحوي ت(٤٧١هـ أو ٤٧٤هـ). دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر،جدة، دار المدني بجدة ومطبعة المدني(مصر)، الثالثة، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م. ص٣٠٠-٣٠٥.

([14]) في ب٢ : هي هي!.

([15]) في ب١ : إقباله.

([16]) هذا عجز بيتٍ للخنساء رضي الله عنها، وصدره : "تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ، حتى إذا ادّكرَتْ". ديوان الخنساء، شرح معانيه ومفرداته: حمدو طمّاس، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، الثانية ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م. ص٤٦.

([17]) في ب١ : جعل. وهو الصواب.

([18]) قوله : [فلا يَحْسُنُ حمل تلك النسبة مجازاً عقلياً. وما ذكره الشيخ في نسبة المصدر إلى ما تقدمه مما هو له] سقط من ب٢.

([19]) في ب١ : لأنهما.

([20]) في ب١ : اضيفت.

([21]) في ب١ و ب٢ : والفرق.

([22]) في ب١ : و.

([23]) ب٢ لو٢٣أ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(وهذا من عطف[1] [الخاص][2] على *[3] العام): عليه[4]: يجوز أنْ يكون العطف على ظاهره، بأنْ يرجع[5] [ضمير] [6] خطابه إلى الله [تعالى][7]، فإنّ مجمل الكتاب قد تبين بالكتاب أيضاً. وقد ترجح[8] بأنّ فيه احترازٌ عن انتشار[9] الضمائر في كلامٍ واحدٍ مع الالتباس وبيان لصنع المتن وإخلاء "الكلام عن"[10] التكرار[11] وحينئذٍ تأخير الصلاة عن قوله: "وفصل خطابه" لرعاية تناسب[12] قرائن الكلام، [والاحتراز عن الفصل بين المعطوفين بالكلام] [13] الطويل.

(مرفوع لا يوضع ومنصوب لا يخفض): سيذكر[14] في مباحث الإجماع جوازَ نسخ[15] الإجماع[16] وإنْ كان قطعياً عند [فخر] [17] الإسلام[18]، وجواز نسخه[19] عند الجمهور [أيضاً إذ لم يكن قطعياً[20]. فإنْ حُمِلَ الإجماعُ[21] ههنا على القطع[22] فمبنيٌ على مذهب الجمهور] [23]، وإنْ حُمِلَ[24] على المطلق وكأنه[25] مبنيٌ على نُدرةِ نسخ الإجماع وإنْ كان جائزاً[26] في الجملة.

---

(1) في ب١ : عطفه.
(2) قوله : [الخاص] سقط من ب٢.
(3) في ب١ زيادة : الخاص.
(4) في ب١ و ب٢ : قيل.
(5) في ب٢ : يرجح. وهو خطأ.
(6) قوله : [ضمير] سقط من ب٢.
(7) قوله : [تعالى] سقط من ب١.
(8) في ب٢ : يرجح.
(9) في ب١ : انتشاء!.
(10) في ب٢ : " اللام على".
(11) في ب١ : التكرور!.
(12) في ب٢ : يناسب.
(13) سقط من ب٢.
(14) في ب٢ : سنذكر.
(15) في ب١ : النسخ في.
(16) ب١ لو٢٠أ.
(17) قوله : [فخر] سقط من ب١.
(18) انظر: البزدوي، أصول البزدوي- المطبوع مع كشف الأسرار للبخاري-، ج٣ ص٣٨٦-٣٨٧. ولم يصرح فيه بذكر القطعية، وإنما صرح به البخاري في شرحه.
(19) في ب١ : .
(20) قال البخاري في كشف الأسرار: "فأما جمهور الأصوليين فقد أنكروا جواز كون الإجماع ناسخاً ومنسوخاً على ما مر بيانه في باب تقسيم الناسخ. والله أعلم". ج٣، ص٣٨٧.
(21) ظ لو٣٠ ص٢٦أ.
(22) في ب٢ : القطعي.
(23) قوله : [أيضاً إذ لم يكن قطعياً. فإنْ حُمِلَ الإجماعُ ههنا على القطع فمبنيٌ على مذهب الجمهور] سقط من ب١.
(24) في ب٢ : جمل!.
(25) في ب١ : فإنه. وفي ب٢ : فكأنه.
(26) في ب٢ : جايز.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المصنف: (بأقوى الذريعة): المراد به علم الأحكام[1] والشرائع **كما قال جده**[2] **في ديباجة الوقاية:** "وشكر[3] من[4] خص علم[5] الأحكام والشرائع بأنه إحدى[6] الوسائل[7] والذرائع أعني[8] [ما][9] يُستَنْجَحُ[10] به المرام"[11].

(من ركزت[12] الرمح): هذا تفسيرٌ يدلُ أنّ الرَّكْزَ[13] غَرْزُ[14] الشيءِ[15] في الأرض بحيث لا يكون [...][16] مغطى ومستوراً بالتراب[17]. ففيه إشعارٌ[18] بأنّ صعوبةَ "فهمِ معاني"[19] أصول فخر الإسلام ليس [مِنْ] [20] جهةِ[21] بُعْدِهَا عن ألفاظه لأنها تترآءى من بينها، بل بجزالة[22] تلك [...][23] الألفاظ[24] ولطافة[1] تلك المعاني.

---

(1) في ب١ : .

(2) جد المصنف صدر الشريعة الأصغر : برهان الدين ابن صدر الشريعة الأكبر وشقيق تاج الشريعة الجد الصحيح للمصنف. وسماه محقق شرح الوقاية في دراسته بـــ "الجد الفاسد". انظر للفائدة، أبو الحاج، صلاح محمد. **دراسته في تحقيق شرح الوقاية**، ج١ ص٢٩-٣٧. وستأتي بياناتها قريباً.

(3) في ب١ : الشكر.

(4) ظ تأكدي

(5) في ب١ : الكلام.

(6) في ب١ : **أقوى. وهو الصواب.** وهو ما جاء في الوقاية المحققة، والمناسب للسياق.

(7) في ب١ : الرسائل. وهو خطأ. وفي الوقاية المطبوع **زيادة [إليه]** بعد "الوسائل". وهو الصواب.

(8) في ب١ : **أيمن. وهو الصواب.** وكذلك جاء في الوقاية المطبوع.

(9) سقط من ب١.

(10) في ب١ : استنجح.

(11) برهان الشريعة، محمود بن أحمد بن عبيد الله بن إبراهيم المحبوبي البخاري الحنفي. **وقاية الرواية في مسائل الهداية**، مطبوع مع شرح الوقاية لصدر الشريعة الأصغر عبيد الله بن مسعود، تحقيق: صلاح أبو الحاج، عَمان- الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م. ج٢ ص٣.

(12) في ب١ و ب٢ : دكرت.

(13) في ب٢ : الذكر.

(14) في ب٢ : عدر.

(15) في ب١ : الشحرة. وهو خطأ.

(16) في ب١ زيادة : الشيء.

(17) في ب١ : بالبرات!.

(18) في ب٢ : يشعار.

(19) في ب١ : فهمي!.

(20) قوله : [من] سقط من ب١.

(21) في ب١ : جهته.

(22) في ب١ : الجزالة.

(23) في ب١ زيادة : المعاني.

(24) في ب١ : الالفاظ!.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(وأصل الكلام مرموز[2] إلى غوامض[3]): لم يجعل التقدير مرموزاً[4] إليها على أن يكون خبراً مقدماً على غوامض[5]، لأنّ فيما ذكره قلة[6] التقدير[7] ورعاية المناسبة مع السوابق في الأفراد والتحرز عن[8] خلاف الأصل وهو تقديم الخبر بلا نكتة يعتد[9] بها. أو لأنّ الواجب [حينئذٍ][10] مرموزة بالتأنيث [...][11].

فإنْ قُلتَ: مرموز حينئذٍ[12] مُسنَدٌ[13] إلى الجار والمجرور كما في: "هندٌ مَرموزٌ بها"، فلا يجب التأنيث. [قلت: إذا اعتبر الظرفُ مسنداً إليه لَمْ يَجُزْ حذفه، كعدمِ جوازِ حذفِ الفاعلِ إلا بأنْ يُحذفَ الجارُ [...][14]، ويوصل الفعل. وهذا لا ينافي اعتبار الأصل مرموزاً[15] إليها وحينئذٍ يجب التأنيث.] [16]

(والنظر: تأمل[17] الشيء بالعين[18] والإمعان فيه): مبنيٌ[19] على ما قاله[20] الجوهري: "[النظر] [21] تأمل الشيء [بالعين] [22]"[23]. والأنسبُ بمقامِ[24] المبالغةِ أنْ يجعل بمعنى التفكر والاعتبار، "بأن يجعل"[25] من النظر المُعَدَّى[1]

([1]) في ب١ : وبطاقة.
([2]) في ب١ و ب٢ : مرموزاً.
([3]) في ب١ : عوامعن!.
([4]) في ب١ : مرموز.
([5]) في ب١ : عوامغما!.
([6]) في ب١ : قلت.
([7]) في ب١ : الغير.
([8]) في ب٢ : على.
([9]) في ب٢ : معتد.
([10]) قوله : [حينئذٍ] سقط من ب١.
([11]) في ب١ زيادة : كما يوهم.
([12]) في ب٢ : من. وهو خطأ.
([13]) في ب٢ : مسنداً.
([14]) في ب٢ زيادة : والمجرور.
([15]) في ب٢ : مرموز.
([16]) قوله : [قلت: إذا اعتبر الظرفُ مسنداً إليه لَمْ يَجُزْ حذفه، كعدمِ ... حينئذٍ يجب التأنيث.] سقط من ب١.
([17]) في ب١ : تاءمل.
([18]) في ب٢ : بالتعيين. وهو خطأ.
([19]) في ب١ : مبعن!.
([20]) في ب١ : قال.
([21]) قوله : [النظر] سقط من ب٢.
([22]) قوله : [بالعين] سقط من ب١.
([23]) الجوهري، الصحاح، مادة (نظر).
([24]) في ب٢ : لمقام.
([25]) في ب١ كتبت فوق السطر.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بفي[2]. وأما اعتبار[3] الإمعان فيه فَبَعْدَ تسليمِ كونِهِ وصفاً زائداً على نفس النظر يحمل نظرهم في مقام المبالغة على الكامل.

(بمؤخر العين): هو[4] على وزن[5] المؤمن[6]، ما يلي الصُّدْغ[7]. "كما أنّ المُقَدَّم"[8] ما يلي الأنف[9].

(والكلام لا يخلو عن تعريضٍ ما) اهـ. قيل عليه: المفهوم من هذا الكلام أنّ[10] فيه تعريضاً بعيداً من التصريح، والحالُ أنه كالتصريح بما ذكره، وإلا لكانَ المصنفُ "مُريداً"[11] لتحصيلِ"[12] الحاصلِ المحالِ[13]. وأُجيبَ بأنه لم يعتبر التعريض[14] بوجودِ الزوائد[15] والشتائت[16] والمغالق[17] على الإطلاق[18]، بل بوصف[19] كونها واجبةَ الحذفِ والنَّظْمِ[20] والحل. والإرادة[21] التنقيح وما عُطِفَ عليه إنما يستلزمُ وجودَ أصل الزوائد[22] وما عطف عليها، لا وجوب[23] إزالتها لأن هذه المعايب[24] كثيراً ما يكون في مرتبة[1] لا يلتفت إليها عند حصول المقصود.

([1]) في ب١ : المعرى!.

([2]) في ب٢ : نفي.

([3]) في ب١ : الاعتبار.

([4]) في ب٢ : وهو.

([5]) في ب١ : دون.

([6]) في ب١ : الموءمن.

([7]) **الصُّدْغ : هو ما بين خَطِّ العين إلى أصل الأذن. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، باب الصاد والدال وما يثلثهما.**

([8]) في ب١ : "كمال ذالمقدم لوزنه".

([9]) في ب٢ : الأفق.

([10]) في ب١ : أما.

([11]) في ب٢ : مزيداً.

([12]) في ب١ : "فريد التحصيل". وهو خطأ.

([13]) في ب١ : المحابل.وفي ب٢ : الحمال. وكلاهما خطأ.

([14]) في ب٢ : التعويض.

([15]) ب٢ لو٢٣ب.

([16]) في ب١ : والشتابت!.

([17]) في ب١ : والمقالق!.

([18]) في ب١ : الاطلاق!.

([19]) في ب٢ : يوصف.

([20]) في ب٢ : والظم. وهو خطأ.

([21]) في ب١ و ب٢ : وإرادة. وهو الصواب.

([22]) ظ لو٣٠ ص٢٦ب.

([23]) في ب٢ : وجود. وهو خطأ.

([24]) في ب٢ : المعانب!.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(**وفي التقسيمات عدم تداخل الأقسام**): قيل عليه: إنْ أرادَ عدم تداخلها[٢] ولو بالاعتبار، فليس[٣] في أصوله[٤] فخرِ الإسلامِ تداخلٌ بهذا المعنى. وإنْ أراد عدم التداخل بالذات فكثيرٌ من أقسام تقسيمات المصنف متداخلة.

(**أي في ذلك**[٥] **المنقح**[٦]): قيل: كان ينبغي أنْ يقع هذا التفسير في ضميري[٧] "تأسيسه[٨] وتقسيمه"، فإنّ[٩] المؤسس[١٠] والمقسم على قواعدِ المعقولِ كناية[١١] الأصول فخر الإسلام.

(**أنْ يؤدي المعنى**): قد يُقرأ[١٢]: "أن يُؤدي" على صيغة[١٣] المعلوم، حتى يكونَ صفة للكلامِ[١٤] كالإعجاز[١٥]. ولا احتياجَ إلى ذلك؛ لأنّ المعنى على حذف الباء[١٦] أي "بأن يؤدي" [كما][١٧] يدل عليه قوله: "بل المراد أن إعجاز كلام[١٨] الله[١٩] إنما هو بهذا الطريق".

(**لأنه لا يلزم أن يكون بالبلاغة**): حتى لو لَزِمَ ذلك لجازَ تفسيرُهُ بها[٢٠] مسامحةً، بأنْ يراد به كونُ الكلامِ بحيث يؤدي معناه بطريق هو أبلغُ من جميع ما عداه.

---

(١) في ب١ : قرية. وقد خلت عن النقط.
(٢) في الأصل كتبت أولاً "التداخل" ثم صوِّبت إلى "تداخلها". وفي ب١ : تداخلا.
(٣) في ب١ : وليس.
(٤) في ب١ و ب٢ : أصول. وهو الصواب.
(٥) ب١ لو٢٠ب.
(٦) في ب١ : منقح. وفي ب٢ : المنفخ!.
(٧) في ب١ : ضمن. وهو خطأ.
(٨) وفي ب١ : تاءسسه.
(٩) في ب١ : بأن.
(١٠) في الأصل كتبت أولاً : "المقسم" ثم صُوِّبت.
(١١) في ب١ و ب٢ : كتابة.
(١٢) في ب١ : يقر. وفي ب٢ : يقراءاوء.!
(١٣) في ب٢ : صنعه.
(١٤) في ب١ : الكلام.
(١٥) في ب٢ : كا الإعجاز. وهو خطأ.
(١٦) في ب٢ : التأ.
(١٧) قوله : [كما] سقط من ب١.
(١٨) في الأصل كتبت "الكلام"، ثم صُوِّبت بشطب ال التعريف بخطٍ صغير.
(١٩) في ب١ و ب٢ زيادة : تعالى.
(٢٠) في ب٢ : لها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ونظير[1] هذا "بعينه ما ذكره الشريف"[2] في أول البيان [من حواشي المطول] [3] حيث قال: "إنهم وإن عرفوا الدلالة[4] بالفهم لكنهم تسامحوا[5] في ذلك؛ إذ[6] لم يقصدوا به معناه الصريح"[7]. بل ما يفهم منه ما هو صفة للفظ[8]، [أعني كونه بحيث يفهم منه المعنى. واعتمدوا في ذلك على ظهور أن الدلالة صفة اللفظ] [9]، والفهم[10] ليس صفة له، فلا بد أن يقصد[11] بما ذكر في تعريفها معنى هي صفته[12]، [...][13] فاندفع ما يقال المفهوم من [...][14] تعليله أن الإعجاز لو لزم أن يكون بالبلاغة جاز أن يكون التأدية [المذكورة تفسيراً له مع أنه لا يستقيم [...][15]، لأن غاية ما لزم من ذلك جواز أن يكون تلك التأدية[16]][17] طريقاً للإعجاز، ولا يلزم منه صحة تفسيره بها، كيف وطريق[18] الشيء لا يحمل عليه؟! والتفسير بحيث[19] أن يحمل على المفسر. نعم لو قال في التعليل[20] لأنه ليس نفسه ولا صادقاً[21] عليه لكان أظهر.

---

(1) في ب١ : ونظر.

(2) في ب١ : " ما ذكره الشريف بعينه".

(3) قوله : [من حواشي المطول] سقط من ب١.

(4) في الأصل طمس حرف الدال.

(5) في ب١ : تسامح.

(6) في ب١ : إذ.

(7) **الجرجاني، الحاشية على المطول، ص٣٢٢. ونصه: "اللهم إلا أن يؤول بأن القوم وإن عرفوا الدلالة بما ذكروا لكنهم يتسامحون في ذلك؛ إذ لم يقصدوا به معناه الصريح، بل ما يفهم منه مما هو صفة للفظ ...".**

(8) في ب١ و ب٢ : اللفظ.

(9) قوله : [أعني كونه بحيث يفهم منه المعنى. واعتمدوا في ذلك على ظهور أن الدلالة صفة اللفظ] سقط من ب١ و ب٢.

(10) في ب١ : بفهم. وقد خلت عن النقط.

(11) في ب١ : القصد. وفي ب٢ : يقيده.

(12) في ب١ وب٢ : صفة.

(13) في ب١ زيادة : وكما في تعريف المعاني بتتبع خواص تراكيب الكلام بعينه مبالغة في نفي صفة تفسيره بها ولو بطريق التسامح.

(14) في ب٢ زيادة : تعالى.

(15) في ب٢ زيادة : تقسيم.

(16) في ب٢ : النادية.

(17) قوله : [المذكورة تفسيراً له مع أنه لا يستقيم، لأن غاية ما لزم من ذلك جواز أن يكون تلك التأدية] سقط من ب١.

(18) في ب١ : والطرق.

(19) في ب٢ : يجب.

(20) في ب١ : التفضيل. وفي ب٢ لم تتضح لي.

(21) في ب٢ : صادق.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(**وقيل بإخباره**[1] **عن المغيبات**[2]): وردَّ بأنه[3] يَلزمُ أنْ لا يكون السورة الغير المشتملة على ذلك "معجزاً، اللهم"[4] إلا أن يراد بالمغيبات البواطن، وفيه ما فيه.

(**قيل بصرف الله [تعالى]**[5]): وفيه أنَّ الأنسب[6] [حينئذٍ][7] ترك الاعتبار ببلاغته[8]، لأنه كلما [كان][9] إنزال[10] في البلاغة كان عدم تيسر[11] المعارضة أبلغ[12] في الإعجاز.

(**بل المراد أنَّ إعجازه**): لكن ذكر هذا بصورة الحمد[13] على الإعجاز مبالغة في حصر السببية[14] بالنظر إلى الظاهر.

(**فباعتبار أنه شرط**[15]) اهـ. يعني إذا كان إعجازُ[16] الكلامِ بالبلاغة شرط[17] كونه أبلغ من[18] جميع ما عداه، لا أنه شرط[19] [في][20] ذلك في الإعجاز مطلقاً حتى يلزم "منا فاتبعه"[21] لما ذكر[22] سابقاً من جواز [...][23]

([1]) في ب١ : باختياره. وفي ب٢ : اخباره.

([2]) في ب٢ : المعنيات.

([3]) في ب١ : أنه.

([4]) في ب١ : "معجز الفهم".

([5]) قوله : [تعالى] سقط من ب١ و ب٢.

([6]) في ب١ : الان. وفي ب٢ : لانسب.

([7]) قوله : [حينئذٍ] سقط من ب١.

([8]) ظ لو٣١ ص٢٧أ. في ب٢ : ببلاغة.

([9]) قوله : [كان] سقط من ب١.

([10]) في ب١ و ب٢ : أنزل. ولعله الصواب.

([11]) في ب١ : تفسير. وفي ب٢ : شرط.

([12]) في ب١ : بأبلغ.

([13]) في ب١ و ب٢ : الحمل. ولعله الصواب.

([14]) في ب١ : السبته!.

([15]) في ب١ : يشترط.

([16]) في ب١ طمست.

([17]) في ب١ : بشرط.

([18]) في ب٢ : في.

([19]) في ب١ : يشترط.

([20]) قوله : [في] سقط من ب١. وفي ب٢ : و.

([21]) في ب١ و ب٢ : منافاته. وهو الصواب. ب٢ لو٢٤أ.

([22]) في ب١ : ذكره.

([23]) في ب١ و ب٢ زيادة : عدم.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كون الإعجاز بالبلاغة. قيل: إن أراد بكون[1] الإعجاز واحداً لا تعدد[2] فيه [...][3] باعتبار مفهومٍ صادقٍ على أفراده، وهو كون الكلام أبلغ من جميع ما عداه، فالسحر أيضاً واحدٌ[4] باعتبار مثل هذا المفهوم، وهو دقة الكلام ولُطفِ مآخذه[5].

وإن "أراد أنه"[6] لا يقع على طرق[7] متعددة[8] ومراتبَ[9] متخالفةٍ "كما يدل"[10] عليه قوله في السحر: "وهو يقع على طرق متعددة" اهـ[11]. فهو [ممنوع][12].

وأُجيبَ بأنّ المراد هو الأول لكنه[13] معنىً مضبوطٌ بمنزله[14] حقيقة نَوعيه جزئياته متماثلة[15] بخلاف سحر الكلام فإنه مفهوم واسع[16] الشمول، جزئياته متخالفةَ الماهية[17]، مثل[18] اللطف الحاصل من الفصاحة[19] واللطف الحاصل [من البلاغة والحاصل[20]][21] من كل من المحسنات، حتى أنه يجوز أن يجمع[22] فردان من السحر بخلاف الإعجاز. [وبالجملة كون الإعجاز][23] أقرب إلى الوحدة[24] من السحر مما لا ينبغي أن يشك[25] فيه، فناسب[26] إفراد

([1]) في ب٢ : يكون.
([2]) في ب٢ : فعدرا.
([3]) في ب١ زيادة : وحدته.
([4]) في ب١ : واحداً.
([5]) في ب١ : ماءخذه.
([6]) في ب٢ : ارادته.
([7]) في ب١ : طرف.
([8]) في ب٢ : متعدرة!.
([9]) في ب٢ الأقرب أنها : ومرات!.
([10]) في ب٢ : كمارئدل.
([11]) في ب٢ : إلى آخره.
([12]) قوله : [ممنوع] سقط من ب١.
([13]) في ب١ : نكته.
([14]) في ب٢ : بمنزلة.
([15]) في ب١ : مستمائلة. وفي ب٢ : متخالفته متمايلة!.
([16]) في ب٢ : واضع. وهو خطأ.
([17]) ب١ لو٢١أ.
([18]) في ب٢ : . مثل مثلاً
([19]) في ب١ : البصاحة. وقد خلت عن النقط.
([20]) في ب١ : الحاضل!.
([21]) قوله : [من البلاغة والحاصل]سقط من ب٢.
([22]) في ب١ : يجتمع.
([23]) قوله : [وبالجملة كون الإعجاز] سقط من ب١.
([24]) في ب١ : الوحد. وفي ب٢ : الوجوه.
([25]) في ب١ : سدا!. وفي ب٢ : شك.
([26]) في ب١ : خياب!.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

[الأول وجمع الثاني. وقد يقال في وجه إفراد][1] هذا وجمع[2] "ذلك أنّ"[3] الكلام من قبيل[4] الاستعارة [بالكناية][5] والتخييل فقد[6] شبه[7] الإعجاز بإناء نفيس[8] فيه شيء مطلوب، وأثبت له ما هو من خواص المشبه [به][9] عادة وهي[10] العروة[11] الواحدة، وشبه الشجر[12] بثوب[13] لطيف مرغوب، وأثبت له ما[14] هو من خواصه[15] [...][16] وهو الأهداب، وهذا الفرق أظهر؛ [فليفهم][17].

[18] **(بخلاف سجر[19] الكلام)**: قيل[20]: الكلام إذا وَصلَ في اللطافة والبلاغة إلى ما دون مرتبته[21] الإعجاز حتى صار غريباً ربما[22] يدخل في حد "الخوارق أطلق"[23] عليه السحر، لكونه مثله في تسخير القلوب وتحويلها وخرق العادة. والظاهر أنّ المصنف أراد بقوله: "فهو دون الإعجاز" هذا المعنى. فمراده[24] تفسير "سحر الكلام" بأنه كونه

---

(1) قوله : [الأول وجمع الثاني. وقد يقال في وجه إفراد] سقط من ب١.

(2) في ب١ : وجميع. وفي ب٢ : وجع.

(3) في ب٢ : "والسيئات".

(4) في ب١ زيادة : الكلام. وهو خطأ.

(5) قوله : [بالكناية] سقط من ب١.

(6) في ب٢ : وقد.

(7) في ب٢ : أنسبه.

(8) في ب١ : نعنسٍ!.

(9) قوله : [به] سقط من ب١.

(10) في ب١ : وهو.

(11) في ب١ : الفردة.

(12) في ب١ و ب٢ : السحر.

(13) في ب٢ : ثبوت. وهو خطأ.

(14) في ب١ : و.

(15) في الأصل كتبت أولاً :"خواص" ثم صوبت إلى : "خواصه".

(16) في ب١ زيادة : عادة. وفي ب٢ زيادة : وهو من خواصه. وهي تكرار للجملة السابقة.

(17) قوله : [فليفهم] سقط من ب١ و ب٢.

(18) في ب٢ هذه ليست بداية لفقرة جديدة.

(19) في ب١ : شحر. وفي ب٢ : سحر. **والصواب : [سِحْر]**.

(20) في ب٢ : قبل.

(21) في ب١ و ب٢ : مرتبة. وهو الصواب.

(22) في ب١ كتبت : رب ما.

(23) في ب٢ : " الجواز فأطلق"!.

(24) في ب١ : فراده!.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فيما دون مرتبته[1] الإعجاز بسبب دقته[2] ولطف مأخذه، إلا[3] أنّ الإعجاز أوثق [منه][4]، وإلا لم يقع في[5] محله إذ ليس هذا الموضع[6] موضع بيانه.

(**فهي أقوى من الهذب**[7]): ولهذا اختار[8] فيها[9] التمسك[10] الذي هو الأخذ بالقوة لكونه أقوى من التشبث الذي هو التعلق.

(**وههنا بحثان الأول**): في قوله: "من جميع ما عداه"، والثاني في قوله: "لا يكون إلا ماحداً"[11]"[12].

[...][13] (**غير كاف في الإعجاز**): لاحتمال أنْ يوجد في الطرق[14] المقدرة ما يعارضه. ويمكن أن يقال: هذا لاحتمال إنما[15] يتصور إذا لم يكن[16] الطرق[17] المحققة غاية ما يمكن للبشر. وقد حقق في الكتب الكلامية أنّ معجزة كل شيء[18] مما يتناهى فيه [...][19] بحيث لا يتصور المزيد عليه، كالسحر في زمن[20] موسى عليه السلام، والطب[21] في زمن عيسى *[22]، والبلاغة في زمن[23] سيدنا [محمد][24] ﷺ.

---

(1) في ب١ و ب٢ : مرتبة.

(2) في ب٢ : وقته. وهو خطأ.

(3) في ب١ و ب٢ : لا. وهو الصواب.

(4) قوله : [منه] سقط من ب١ و ب٢.

(5) ظ لو٣١ ص٢٧ب.

(6) في ب١ : الموضوع.

(7) في ب١ : التهذيب. وفي ب٢ : الهرب.

(8) في ب١ : اختيار. وقد خلت عن النقط.

(9) في ب١ و ب٢ : فيها. وهو الصواب.

(10) في ب١ السين ينقصها "سن"!!!

(11) في ب١ : ألاواحدا. في ب٢ : لا يكون إلا واحداً. وهو الصواب.

(12) ح: واحداً.

(13) في ب١ زيادة : (وقيل تصرف الله) إلخ. وفيه أن الأنسب حينئذٍ ترك الاعتبار ببلاغة لأنه لما كان أنزل في البلاغة كان عدم تيسر المعارضة أبلغ في الإعجاز.

(14) في ب١ : الطرف.

(15) في ب٢ : إنما. وهو خطأ.

(16) في ب٢ : يتصور. وهو خطأ.

(17) في ب١ : الظرف.

(18) في ب١ : بني. خلت عن النقط سوى النون. وفي ب٢ : نبي. وهو الصواب.

(19) في ب١ زيادة : قومة. وفي ب٢ زيادة : قومه. وهو الصواب.

(20) في ب١ : دين. وفي ب٢ : زمر. وكلاهما خطأ.

(21) في ب١ : والظاهر.

(22) في ب٢ زيادة : عليه السلام.

(23) في ب١ : أمن.

(24) قوله : [محمد] سقط من ب١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

على أنّ مِنْ جُملة الطرق[1] المحققة طريق تأدية "المعنى القرآني[2]"[3]، ولا شك[4] أن الأبلغية[5] منه[6] يكفي في الإعجاز. نعم لا يشترط ذلك، وإلا لزم أن لا يكون [جميع سور][7] القرآن معجزة[8]. وأما أنه غير[9] كاف فلا، ولو خص الطرق[10] [بالطرق][11] البشرية "لم يستقم إبطال الشق الثاني"[12] بأن الله سبحانه قادر[13] على الإتيان بمثل القرآن. و يمكن أن يدفع هذا بأن[14] الكلام في إعجاز كلام الله [...][15] ، أعني المنقولة[16] بين "دفتي المصحف"[17] تواتراً. فالمراد بالطرق[18] المحققة ما عدا طريق تأدية معنى القرآن [كما][19] يدل عليه ضريح[20] قوله: "أبلغ من جميع ما عداه"، ولا شك أن الأبلغية منه [...][21] يكفي في الإعجاز، [فتأمل][22].

(بل "لا بد"[23] من العَجْزِ[24] عن معارضته[25] والإتيان بمثله): والمراد[26] بالعَجْزِ[27] المذكور عَجْزُ البشرِ في كل زمان: ماضٍ [أو حال][28] أو آت. وطريق[29] العلم بهذا هو الذوق[30] المنتهي[31]، فلا يرد القصائد[32] السبع المعلقة[33] المَعجُوز عنها[34] قبل زمان[35] النبي ﷺ[36].

---

(1) في ب١ : الطرف.
(2) ب٢ لو٢٤ب.
(3) في ب١ : "معنى القرآن".
(4) في ب١ : مثل.
(5) في ب١ : الأبلغة.
(6) في ب١ : عنه.
(7) قوله : [جميع سور] سقط من ب١.
(8) في ب١ و ب٢ : معجزاً.
(9) في ب١ كتبت فوق السطر.
(10) في ب١ : الطرف.
(11) قوله : [بالطرق] سقط من ب١. وفي ب٢ : بالطرقة. وهو خطأ.
(12) في ب١ : "لو يستقيم إبطاله السر".
(13) في ب١ : نادر.
(14) في ب٢ : وبأن.
(15) في ب١ زيادة : تعالى.
(16) في ب١ و ب٢ : المنقول. وهو الصواب.
(17) في ب١ : "رفى المصاحب". وفي ب٢ : "وقتي المصاحف". وكلاهما خطأ.
(18) في ب١ : بالطرف.
(19) قوله : [كما] سقط من ب١.
(20) في ب١ و ب٢ : صريح. وهو الصواب.
(21) في ب٢ زيادة : لا.
(22) قوله : [فتأمل] سقط من ب١.
(23) في ب٢ : اريد.
(24) في ب١ : المعجز. وهو خطأ.
(25) في ب٢ : معارضه
(26) في ب١ : المراد.
(27) في ب١ : بالمعجز. وهو خطأ.
(28) قوله : [أو حال] سقط من ب١.
(29) في ب٢ : وطرأئق.
(30) في ب١ : أنه و ما. وهو خطأ.
(31) في ب٢ : المسمي.
(32) في ب١ : القصد. وهو خطأ.
(33) في ب١ : لمتعلقة.
(34) في ب١ : منها.
(35) في ب١ و ب٢ : زمن.
(36) ب١ لو٢١ب. في ب٢ : عليه السلام.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(حتى [لا][1] يمكن الإتيان بمثله غير مشروط): الأَوْلَى[2] أنْ يقول[3] بدل قوله "غير مشروط": "غير محقق[4]"؛ لأن قوله: "أن يؤدي المعنى بطريق" [...][5] ليس تعريفاً[6] لإعجاز[7] الكلام على ما ذهب إليه الشارح، بل بيان "إعجاز"[8] واقع بهذا[9] الطريق وحينئذٍ نفي الشرطية[10] لا يقدح في المقصود. ألا يرى أنّ من قال: هذا الأمر واقع بالموجه[11] الفلاني[12] "فلا[13] يرد"[14] عليه أن بعض ما اعتبرت في ذلك الواقع غير مشروط في هذا الأمر والشرطية التي اعتبرت[15] سابقاً لدفع[16] المنافاة[17]، ليس في كلام المصنف [...][18] وإنما تُكُلِّفَت[19] توجهاً[20] لكلام الشارح بقدر الإمكان، فليتأمل.

[21] (أن الطرق[22] الأعلى من البلاغة): إنْ جَعَلَ مِنْ بيانيةً[23] أو تبعيضيةً يكون [الطرق[24] الأعلى- وكذا[25] ما يقرب[26] منه- قرينةً من البلاغة ويَصْدُقُ عليها أنها معجز. وإن كان الشارع[27] إطلاق المعجز[28] على نفس الكلام وإن[29] أثبت بأنها[30] جعل "من" تعليلية[31]، أي] [32] الطرف الأعلى من جهة البلاغة ولأجلها[33].

([1]) قوله : [لا] سقط من ب٢.
([2]) في ب١ : إلا.
([3]) في ب٢ : يفعل!.
([4]) في ب١ و ب٢ : متحقق.
([5]) في ب١ زيادة : المعنى إلى آخره.
([6]) في ب٢ : تفريق. وهو خطأ.
([7]) في ب٢ : الإعجاز. وهو خطأ.
([8]) في ب١ : "انجاز القرآن". وهو خطأ. وفي ب٢ : "أن إعجاز القرآن". ولعله الصواب.
([9]) في ب١ : لهذا.
([10]) في ب١ : الشرطة.
([11]) في ب٢ : بالوجه. ولعله الصواب.
([12]) في ب١ : العلاني.
([13]) في ب٢ : لا.
([14]) في ب١ : "لا رد".
([15]) في ب٢ : يعتبرت.
([16]) في ب١ : للدفع.
([17]) في ب١ : المنافات.
([18]) في ب١ زيادة : ما يدل عليها ليكون الوارد عليها اعتراضاً على المصنف. وفي ب٢ : ما يدل عليها ليكون الورود عليها اعتراضاً على المصنف.
([19]) في ب١ : تكلفتا. وفي ب٢ : يكلف.
([20]) في ب٢ : توجيهاً. ولعله الصواب.
([21]) في ب١ هذه ليست بداية لفقرة جديدة.
([22]) في ب١ : الظرف. وفي ب٢ : الطرف.
([23]) في ب١٠ : بيانة. وفي ب٢ : بيانه. وكلاهما خطأ.
([24]) في ب٢ : الطرف.
([25]) في ب٢ : ولذا.
([26]) ظ لو٣٢ ص٢٨أ.
([27]) في ب٢ : الشارح. وهو خطأ. والأنسب للسياق : الشائع.
([28]) ظ المعجز المعجز؟؟
([29]) في ب٢ طمست "إن". وقد كتبت فوق السطر.
([30]) في ب٢ : ما.
([31]) في ب٢ : تعليله.
([32]) قوله : [الطرق الأعلى- وكذا ما يقرب منه- قرينةً من البلاغة ويَصْدُقُ عليها أنها معجز. وإن كان الشارع إطلاق المعجز على نفس الكلام وإن أثبت بأنها جعل "من" تعليلية، أي] سقط من ب١.
([33]) في ب١ : ولأجلها. وفي ب٢ : وللاجلها. وكلاهما خطأ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(وعن[1] الثاني أن الإعجاز): "ظاهرُ تقريره[2] بقيد[3] [توحيد][4]"[5] نفس الإعجاز، والكلام مسبوقٌ[6] لبيان توحيد طريقة[7]. ولك أنْ تَصيرَ إلى حذفِ المضاف أي أن طريق الإعجاز ثم الضمير في قوله: باعتبار[8] أنه حده[9] راجع إلى المعجز المفهوم من الإعجاز وتوحد[10] المعجز[11] بالاعتبار المذكور يستلزم توحّد[12] طريق الإعجاز باعتبار أنه: كون الكلام أبلغ من جميع ما عداه.

(فإنه ليس "له حد"[13] يضبطه): وأما لطف المأخذ[14] ودقته وقد[15] عرفت أنه مفهوم واسع[16] الشمول وليس[17] أمراً معيناً كامتناع المعارضة.

بحث ترتيب الكتاب[18]

[19] **(الكتاب مرتب على مقدمة وقسمين)**: إنْ قُلتَ: هذا مخالف[20] لقول المصنف فيما بعد فيضع الكتاب على قسمين، فكأنه أراد بالكتاب هناك ما سوى المقدمة. قُلتُ: المراد هناك وضع مقاصد الكتاب ولا حاجة إلى التزام إطلاق[21] الكتاب [على][22] بعضه.

([1]) في ب٢ : وعلى.

([2]) في ب١ : تقرره.

([3]) في ب١ : يفيد.

([4]) قوله : [توحيد] سقط من ب١.

([5]) في ب٢ : "طريق يفيد توجيه".

([6]) في ب١ : مسوق. وهو الصواب.

([7]) في ب٢ : طريقه. وهو الصواب.

([8]) في ب١ : بأن اعتبار.

([9]) في ب١ و ب٢ : حد.

([10]) في ب٢ : ويوجد.

([11]) في ب١ كتبت فوق السطر.

([12]) في ب١ : حد.

([13]) في ب٢ : قد.

([14]) في ب١ : الأخذ.

([15]) في ب١ : فقد. ولعله الصواب.

([16]) في ب١ : واقع. وهو خطأ.

([17]) في ب٢ : وله. وهو خطأ.

([18]) كتب في هامش الأصل.

([19]) في ب١ هذه ليست بداية لفقرة جديدة.

([20]) في ب٢ : يخالف. وهو خطأ.

([21]) ب٢ لوح٢أ.

([22]) قوله : [على] سقط من ب١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(**لأن المذكور فيه إما من مقاصده**[1]) اهـ. المشهور أنّ الكتاب عبارة عن الألفاظ والعبارات، وقد يطلق على دوالّها [من حيث هي دوالّها][2]، وعلى[3] مدلولاتها[4] من حيث إنها كذلك. وإنْ[5] جُعِلَ الكتابُ ههنا عبارةً عن المعاني "قال أمر"[6] [ظاهرٌ][7]، وإنْ جُعِلَ عبارةً عن الألفاظ والعبارات[8] فإنْ كان المذكورُ فيه عبارةً عن المعاني فكونه من مقاصد الفن على حقيقته. وقوله: "**الثاني: المقدمة**" فيه[9] تجوّز[10] أو حذف أي لفظ "الثاني: المقدمة" وإنْ كان[11] المراد منه الألفاظ فالأمرُ بالعكس. وقِسْ على هذا قوله: "**والأول إما أن يكون البحث فيه**" اهـ.

[ثم إنّ المقصودَ بيانُ وجْهِ حَصْرِ المصنف كتابَهُ[12] في الأجزاء[13] الثلاثة، وهو الحصر الجعلي لا العقلي ولا الاستقرائي لا بيان انحصار الكتاب في أجزائها، لأنه ثابت معلوم، وإنْ كان الفن باحثاً عن غير الأدلة والأحكام و[14] عن أحدهما فقط. وكذا انحصار أجزاء كل من القسمين، فلا يناسب قوله: "إذ[15] **لا بحث**" اهـ. ثم إنه قد يذكر في كتب الفن المبادئ الموقف[16] عليها لذات المسائل والخاتمة التي يحتاج إليها في تكميل مقاصد العلم، فكان الأنسب أن يتعرض لعدم جعلي[17] كل منها[18] قسماً برأسه[19].][20]

---

(1) في ب١ و ب٢ : مقاصد.

(2) قوله : [من حيث هي دوالها] سقط من أصل ب١، ثم كتب في هامش اللوحة.

(3) في ب١ : على.

(4) في ب٢ : مداولاتها. وهو خطأ.

(5) في ب١ : فإن.

(6) في ب١ و ب٢ : فالأمر. وهو الصواب.

(7) قوله : [ظاهر] سقط من ب٢.

(8) في ب١ : والعباراة.

(9) في الأصل كتبت فوق السطر.

(10) في ب٢ : يجوز. وهو خطأ.

(11) في ب١ كتبت فوق السطر.

(12) في ب٢ : كناية. وهو خطأ.

(13) في ب٢ : أجزاء.

(14) في ب٢ : أو. ولعله الصواب.

(15) في ب٢ : أن.

(16) في ب٢ : الموقوف.

(17) في ب٢ : جعل. وهو الصواب.

(18) في ب٢ : منهما.

(19) في ب٢ : رأسه.

(20) قوله : [ثم إنّ المقصودَ بيانُ وجْهِ حَصْرِ المصنف كتابَهُ في الأجزاء الثلاثة، ... لعدم جعلي كل منها قسماً برأسه.] سقط من هذا الموضع في ب١، وجعل تتمة للفقرة التالية. وسيأتي بتمامه في موضعه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(وهو "مذيّل ببابي"[1] **الترجيح والاجتهاد**): أي القياس مذيلٌ[2] بهذين البابين، فَهُما[3] مِنْ تتمةِ الأركان وتوابعها[4] وكأنهما[5] داخلان فيها[6]. فلا يرد أن نقضاً[7] على كون القسم الأول مبنياً على أربعة أركان.[8]

(**مسوقة**[9] **لتعريف العلم**): وتعريفُه[10] بالوَجْهِ المذكور[11] في الكتاب يتضمنُ الإشارةَ إلى الغاية، إذ يُعلَمُ منه أنّ المقصودَ التوصلُ إلى الفقه.

(**أنْ يُعَرِّفَهَا بتلك الجهة**) اهـ. [إذ][12] لو لم يتصورْهَا بوجهٍ [...][13] استحاله[14] طلبها، وإنْ تَوَجَّهَ إلى تصور كلٍ واحد[15] منها بخصوصه[16] تعذّرَ[17] عليه أو تعسّر[18]. [...][19] [وعلى[20] كلٍ [من] [21] التقديرين لا يأمن[22] [من][23] فوات المقصود والاشتغال بغيره، أمّا على الأول: فلأنه لا يتفرغ[24] عن شرط الطلب، أعني [تصور

([1]) في ب٢ : "مزيد ينابي". وهو خطأ.

([2]) في ب٢ : مزيد. وهو خطأ.

([3]) في ب٢ : فيهما. وهو خطأ.

([4]) في ب٢ : وتوابعيا. وهو خطأ.

([5]) في ب١ و ب٢ : فكأنهما.

([6]) في ب٢ : فيهما.

([7]) في ب٢ : بعضاً. وهو خطأ.

([8]) في ب١ زيادة : [ثم إنّ المقصد بيانُ وجْهِ حَصْرِ المصنف كتابَهُ في الأجزاء الثلاثة، وهو الحصر الجعلي لا العقلي والاستقرائي ولا بيان انحصار الكتاب في أجزائها، لا ثابت معلوم، وإنْ كان الفن باحثاً عن الأولة والأحكام أوعن أحدهما/ب١ لو٢٢أ فقط. وكذا انحصار أجزاء كل من القسمين، فلا يناسب قوله: "**إذ بحث**" إلخ. ثم إنه قد يذكر في كتب الفن المبادئ الموقوف عليها لذات المسائل والخاتمة التي يحتاج إليها في تكميل مقاصد العلم، فكان الأنسب أن يتعرض لعدم جعل كل منها قسماً برأسه.]. وهذه الفقرة سقطت من ب١ سابقاً، ثم استدركها الناسخ؛ فوضعها ههنا!.

([9]) في ب٢ : معرفة.

([10]) في ب٢ : وتعريف.

([11]) ظ لو٣٢ ص٢٨ب.

([12]) قوله : [إذ] سقط من ب١.

([13]) في ب٢ زيادة : ما. ولعل زيادتها هي الأصوب.

([14]) في ب١ و ب٢ : استحال. وهو الصواب.

([15]) في ب١ و ب٢ : واحد. وهو الصواب.

([16]) في ب٢ : لخصوصه.

([17]) في ب٢ : يقدر. وهو خطأ.

([18]) في ب١ كتبت أولاً "تعسير" ثم صوبت بشطب النقطتين بخطٍ صغير. وفي ب٢ : بعسره.

([19]) في ب١ زيادة : ولذلك قال : "من حق الطالب" إلخ. ولم يقل : "على الطالب" إلى غير ذلك مما يدل على وجوبه وتعينه .

([20]) في ب٢ : على.

([21]) قوله : [من] سقط من ب٢.

([22]) في ب٢ : تأمن.

([23]) قوله : [من] سقط من ب٢. تأكدي من وجودها في ظ

([24]) في ب٢ : يتفرغ. وهو الصواب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلوب إليه. وأما على الثاني: فلأن باقي الوقت ربما لا يسع تحصيل المطلوب أو يحلّ فيتباعد عنه] [1]، وإنْ] [2] تصوَّرَها بما يعمها[3] وغيرها لم يتعلق الإرادة بخصوصها[4]، ولو اندفع إلى طلبها[5] من حيث أنها[6] جزيء[7] للمفهوم العام قبل[8] ضبطها[9] "بالجهة الوحدة"[10] لم يتميز"[11] عنده المطلوب، و لم يأمنْ أن يؤديه[12] الطلب إلى غيره فيفوت ما يعينه، ويضيع[13] العمر فيما لا يعنيه[14]. فقول[15] الشارح: " **"أما من"[16] فوات المقصود والاشتغال**[17] **بغيره"** [إشارةٌ إلى ردِّ الاحتمالين الأخيرين. ولظهور بطلان الأول لم يتعرّض له، لكن فيه مناقشة وهي: أنه لا معنى ههنا لفوات[18] المقصود والاشتغال بغيره[19]][20] لأنّ المفروض[21] أنه لم يتصور شيئاً بخصوصه سوى الأمر الشامل، و[هو][22] ليس بمطلوبٍ و لم[23] يَصِر"[24] شيئاً[25] مَطلوباً فلم[26] يَتَصِف"[27] شيء بمغايرة المطلوب. اللهم [إلا][28] أن يقال: مراده[29] ما

([1]) قوله : [وعلى كلٍ من التقديرين ... أو يحلّ فيتباعد عنه] سقط من أصل ب١. وكتب في هامش اللوحة : [وعلى كلا التقديرين لا يأمن فوات المقاصد والاستعمال لغيره. أما على الأول فإنه لا يتفرع عن شرط الطالب، أعني تصور المطلوب.].

([2]) قوله : [تصور المطلوب إليه. وأما على الثاني: ... يحلّ فيتباعد عنه، وإنْ] سقط من ب٢.

([3]) في ب١ كتبت "يعميها"، ثم صححت وكتبت فوق السطر.

([4]) في ب٢ : لخصوصها.

([5]) في ب١ : طلمها. وهو خطأ.

([6]) في ب١ : انها. وفي ب٢ : أنه.

([7]) في ب٢ : جزئي.

([8]) في ب٢ : قيل.

([9]) في ب١ : طنبطها!.

([10]) في ب١ : "بجهة الواحدة".

([11]) في ب١ : يتمزا.

([12]) في ب٢ : يورديه. وهو خطأ.

([13]) في ب١ : ويُضييع!. وفي ب٢ : ويضع.

([14]) في ب٢ : يعينه.

([15]) في ب١ : فيقول. الياء خلت عن النقط.

([16]) في ب١ : ليأمن. وهو الصواب. وفي ب٢ : له أمن.

([17]) في ب١ : وهي اشتغال.

([18]) في ب٢ : لفوت.

([19]) في ب٢ : وبغيره.

([20]) قوله : [إشارةٌ إلى ردِّ الاحتمالين الأخيرين. ولظهور بطلان الأول ... والاشتغال بغيره] سقط من ب١.

([21]) في ب٢ : الفروض. وهو خطأ. ؟

([22]) قوله : [هو] سقط من ب٢.

([23]) في ب٢ : فلم.

([24]) في ب١ : يصير.

([25]) في ب٢ : شيء.

([26]) في ب١ : فهو.

([27]) في ب٢ : يتصور.

([28]) قوله : [إلا] سقط من ب١.

([29]) ب٢ لوه٢ب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يصير مطلوباً حقيقة في المآل. واعْلَمْ أنّ المشهور[1] أنّ الطلبَ[2] فعلٌ[3] اختياريٌ[4] لا يتأتى[5] إلا بإرادة متعلقة بخصوصية المطلوب[6]، موقوفة على امتيازه[7] عمّا[8] عداه. "وبه صرّح"[9] الشريف في [حواشي][10] شرح المختصر. وهذا يستلزم[11] مثل أن الماشي يجب أن يتصور عند كل خطوة موضع رفع قدمه ووضعه، والمسافة الواقعة بينهما "ارتفاعاً وانخفاظاً"[12]"[13]، وسرعة حركة رجله وبطؤها إلى غير ذلك. واللازم[14] محل بحث. ولا كلام في الجواز[15] وإنما التردد[16] في الوقوع .ثم إنّ المطلوب إذا[17] كان كثرة[18] لها جهة واحدة[19] فعند[20] معرفتها بتلك الجهة وطلبها لا شك أن المطلوب كل واحد منها لا بتلك[21] الجهة مع أنه لم يتصور كل واحد بوجه مخصوص به يمتاز "عن غيره"[22]، بل إنما[23] لم يتصور واحد منها كذلك بل بوجه[24] شامل فقولهم: "الطلب لا يتأتى إلا بامتياز المطلوب عما عداه" على الإطلاق محل بحث.

([1]) في ب٢ : المشهود.

([2]) في ب٢ : إبطال أبطلت.

([3]) في ب١ : جعل.

([4]) في ب٢ : اختياري. وهو الصواب.

([5]) في ب١ : يتافى!.

([6]) في ب٢ : المطلق. وهو خطأ.

([7]) في ب١ : امتياز.

([8]) في ب١ : مدعا. وفي ب٢ : عمداً. وكلاهما خطأ.

([9]) في ب٢ : ويصرح. وهو خطأ.

([10]) قوله : [حواشي] سقط من ب١.

([11]) في ب٢ : مستلزم.

([12]) في ب٢ : وانخفاضاً. وهو الصواب.

([13]) في ب١ : "ادفعا عاد انحطاطاً"!!.

([14]) في ب٢ : واللام. وهو خطأ.

([15]) في ب١ كتبت أولاً "انجاز" ثم صوبت.

([16]) في ب٢ : الرد.

([17]) في ب١ : إرا.

([18]) في ب٢ : كثيرة.

([19]) في ب١ و ب٢ : وحده.

([20]) في ب١ : عفند. وقد خلت عن النقط.

([21]) في ب١ و ب٢ : تلك.

([22]) في ب١ و ب٢ : "عما عداه".

([23]) في ب١ و ب٢ : ربما.

([24]) في ب٢ : يوجه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(**وكل علم فهو**[1] **كثيره**[2]) اهـ. إنْ[3] حُمِلَ على مذهب[4] الأخفش وهو: جواز زيادة الفاء في الخبر فظاهرٌ[5]. وإنْ أُريدَ تفسير[6] على مذهب الجمهور [يحمل] [7] على حذف الصفة[8] بقرينة المقام، أي كلُ علمٍ يُفرد بالتدوين، فيكون المبتدأ نكرةً[9] موصوفةً[10] بفعلٍ فيجوز[11] حذف[12] الفاء في خبره. وحَذْفُ الصفة[13] بالقرينة شائعٌ، منه قوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ﴾ [الكهف:٧٩] أي صالحة. ثم إنَّ الشارحَ ساقَ الكلامَ على أنَّ التعزيفَ[14] وتحقيقَ[15] الموضوعِ من[16] المقدمة. واعْتُرِضَ عليه بأنَّ جهةَ[17] وحدة العلم [...][18] منحصرةٍ [...][19] في التعريف، والموضوع إذا[20] جاز أنْ يكون الغاية ومرجع الأعراض[21] الذاتية، ولا[22] يلزم من كون حق طالب الكثرة معرفتها بجهة الوحدة كون حق [طالب] [23] العلم معرفته[24] بهما، بل "معرفته بجهته[25] وحدته[26]"[27] مطلقاً ولو كانت

---

(1) في ب١ : فله.

(2) في ب١ : كثره ربح. الباء غير منقوطة. وفي ب٢ : كثيرة.

(3) في ب٢ : وإن.

(4) في ب١ : المذهب.

(5) في ب١ : قوله تظ.

(6) في ب١ : لطيفيه. وقد خلت عن النقط. وفي ب٢ : تطبيقه. وهو الصواب.

(7) قوله : [يحمل] سقط من ب٢.

(8) في ب١ : الصيغة.

(9) في ب١ : لكن.

(10) في ب١ : الموصوم.

(11) في ب١ : فيموز.

(12) ظ لو٣٣ ص ٢٩أ. في ب١ : دخل. وفي ب٢ : دخول. وهو الصواب.

(13) في ب١ : الصيغة.

(14) في ب١ : التعرييف. وقد خلت عن النقط. وفي ب٢ : التعريف. وهو الصواب.

(15) في ب٢ : وتحقق.

(16) في ب١ : عن.

(17) في ب١ : جهته.

(18) في الأصل طمس. في ب٢ : غير.

(19) في ب٢ زيادة : لما.

(20) في ب١ : أو.

(21) ب١ لو٢٢ب.

(22) في ب٢ : وألا.

(23) قوله : [طالب] سقط من ب١.

(24) في ب١ : معرفة.

(25) في ب٢ : لجهة.

(26) في ب٢ : وجدته.

(27) في ب١ : "معرفة بجهة واحدته".

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

[...][1] ومن[2] حق [...][3] العرفان[4] بهما لغاية[5] البصيرة، وكانا[6] من جملة ما يكون *[7] حق الطالب لتلك[8] الفائدة فيكونان من مقدمات الشروع [على بصيرة] [9].

(**به يمتاز[10] في نفسه عن سائر العلوم**): أراد بامتياز العلم في نفسه امتيازَهُ مع قطع النظر من[11] الطالب *[12] وعلمه بقرينة جعل هذا مقابلاً[13] للامتياز عند الطالب وليس بمراده[14] بقوله: "وموضوعه الذي به يمتاز في نفسه عن سائر العلوم" أنه بالموضوع لا يتميز[15] عند الطالب، [بل مراده أنه يمتاز في نفسه أيضاً، بخلاف[16] التعريف فتقدمُ "به" في قوله: "به يتميز عند الطالب"][17] ليس للحصر وإنما اقتصر على "ذكر الإسناد[18]"[19] بالتعريف والموضوع. و لم يذكر الامتياز [بالغاية [لأنه لم يذكر في الكتاب صريحاً و] [20] لأن امتناز[21] بهما أقوى: أما بالتعريف فظاهرٌ، وأما بالموضوع فلأنه سبب الامتياز[22]] [23] في نفسه وعند الطالب.

([1]) في ب١ زيادة : غيرهما. وأجيب بأن مراده أن التعريف والموضوع من أجاز جهته الوحدة. وفي ب٢ زيادة : غيرهما. وأجيب بأن مراده أن التعريف الموضوع من آحاد جهة الوحدة.

([2]) في ب١ : فعن.

([3]) في ب١ و ب٢ زيادة : طالب.

([4]) في ب١ كتبت أولاً [العلم]ثم شطبت بخطوط صغيرة وكتب بعدها [العرفان]، وهو الصواب.

([5]) في ب١ : لفائدة.

([6]) في ب١ : فكأنه. وفي ب٢ : فكانا.

([7]) في ب١ زيادة : من.

([8]) في ب١ و ب٢ : لتلك. وهو الصواب.

([9]) قوله : [على بصيرة] سقط من ب١.

([10]) في ب١ : يمتار. وفي ب٢ : يمتاز. وهو الصواب.

([11]) في ب١ و ب٢ : عن. ولعله الصواب.

([12]) في ب١ زيادة : امتيازه. وهو خطأ.

([13]) في ب١ : مقابل.

([14]) في ب١ و ب٢ : مراده. وهو الصواب.

([15]) في ب١ : تحمر. وهو خطأ. راجعي . وفي ب٢ : يتميز. ولعله الصواب.

([16]) في ب٢ : يخلاف. وهو خطأ.

([17]) قوله : [بل مراده أنه يمتاز في نفسه أيضاً، بخلاف التعريف فتقدمُ "به" في قوله: "به يتميز عند الطالب"] سقط من ب١.

([18]) في ب٢ : الامتياز.

([19]) في ب١ : "ذلك الامتياز".

([20]) قوله : [لأنه لم يذكر في الكتاب صريحاً و] سقط من ب٢.

([21]) في ب٢ : الامتياز. وهو الصواب.

([22]) في ب٢ : للامتياز.

([23]) قوله : [بالغاية لأنه لم يذكر في الكتاب صريحاً ... وأما بالموضوع فلأنه سبب الامتياز] سقط من ب١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(فحين تشوّقت) [1] اهـ. إنْ قُلتَ: المذكور فيما[2] سبق كون العلم كثرةً[3] مضبوطة بالتعريف والموضوع، فلِمَ يخص[4] في وجه التعريف[5] ذِكْرُ تشوق نفس السامع إلى التعريف[6] دون الموضوع؟. قُلتُ: لأنّ أقوى طرقِ للامتياز[7] هو التعريف؛ ولأن الامتياز به إنما هو بتصور[8] المعرف، والامتياز الموضوع[9] إنما هو بالتصديق بأنه موضوع، والتصورُ مقدمٌ على التصديق فالتشوق[10] إليه[11] أقرب.

(إغناءً للسامع عن السؤال): فإنْ قُلتَ: الأخصر والأظهر في هذا الإغناء[12] أن لا يذكر هذا الكلام ويعدد[13] مكانه تعريف العلم، ما[14] الفائدة في هذا التطويل[15]؟!. قُلتُ: فيه كَمالُ إيقاظ[16] للسامع، ""وحيث بعلي"[17] تلقي ما يرد"[18] كما لا يخفى. فاعتُرِضَ[19] بأنّ التعريفَ المقصودَ[20] في المقدمة تعريفُ فنّ[21] الأصول، والذي [كان][22] "السامع سائلاً"[23] عنه هُو، ألا[24] بيانَ[25] مدلولِ لفظِ[26] أصولِ الفقه[27] باعتبارين. وأُجيبَ[28] بأنّ ذلك لا يتم بدون هذا عرفاً، لأنّ ما تشتاق[29] إليه يلزمه الاشتياقُ إلى سوابقه[30]، فتأمل.

[تعريف أصول الفقه]

([1]) ب٢ لو٢٦أ.
([2]) في ب١ : مما.
([3]) في ب٢ : كثيرة.
([4]) في ب١ و ب٢ : خصّ.
([5]) في ب١ و ب٢ : التفريع.
([6]) في ب١ : تعريف.
([7]) في ب١ و ب٢ : الامتياز. وهو الصواب.
([8]) في ب٢ : يتصور.
([9]) في ب١ و ب٢ : بالموضوع. وهو الصواب.
([10]) في ب٢ : فالتشويف. وهو خطأ.
([11]) في ب١ : إلير. وهو خطأ.
([12]) في ب١ : الإغنار. وقد خلت عن النقط.
([13]) في ب١ و ب٢ : ويورد. وهو الصواب.
([14]) في ب١ و ب٢ : فما.
([15]) في ب٢ : الطويل. وهو خطأ.
([16]) في ب١ : ابقاط!.
([17]) في ب٢ : "وحث بليغٌ على". وهو الصواب.
([18]) في ب١ : "ينبغي على ما سبق ما يرد عليه".
([19]) ظ لو٣٣ ص٢٩ب. في ب١ و ب٢ : واعترض.
([20]) في ب١ : الموجه.
([21]) في ب١ : فمن. وفي ب٢ : في. وكلاهما خطأ.
([22]) قوله : [كان] سقط من ب١.
([23]) في ب١ : "للسامع سائل". وهو خطأ.
([24]) في ب١ و ب٢ : لا.
([25]) في ب٢ : بأن.
([26]) في ب٢ : لفظه.
([27]) في ب١ : فقه.
([28]) في ب١ : أجيب.
([29]) في ب٢ : تشاق.
([30]) في ب٢ : موابقه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(**أصول الفقه ما هي؟. ثُمَّ أَخَذَ في تعريفه**): سياقُ الكلام يدل على أنَّ السؤال عن تعريف اللقبي: فالتأنيثُ[1] أوّلاً[2] باعتبار القواعد، والتذكيرُ ثانياً على ظاهره.

(**[3] هو المقصود في الأعلام[4]**): [أي هو المقصود في الأعلام][5] الاصطلاحية. بالنظر إلى ذلك الاصطلاح فأصول الفقه [لَمّا][6] كان علماً عند أرباب الفن المشروع[7] فيه جُعِلَ أصلاً في القصد، فلا يَرِدُ أنه قد يقصدُ المعنى الإضافيّ [بحسب[8] المقام.

(**وأنه[9] مِنَ الإضافي بمنزلة البسيط من المركب**): معنى كونُ اللقبيِّ بمنزلةِ البسيطِ مِنَ الإضافي: أنَّ الأولَ يُلاحظُ[10] في مفهومه الكثرة، وهذا القَدر يكفي للتقديم فلا يَرِدُ أنَّ كُلاً [مِنْ][11] معنى الأصول والفقه مغايرٌ للمعنى اللقبي، أما الفقه فظاهرٌ، وأما الأصول][12] فلأنها جمع أصل [بمعنى][13] المبتنى[14]، وسيصرِّحُ المصنف فيما سيأتي بأنَّ المرادَ بالأصول الأدلة الأربعة وهي غير معنى[15] اللقبي.

(**وإلى أنَّ[16] الفقه مأخوذ[17] في[18] تعريف اللقبي**) اهـ. أي معنى[19] لفظ الفقه[20] وتفسيره مأخوذٌ[21] فيه، كما يدل عليه قوله: "وإلا أحتيج إلى إيراد تفسيره تارة في اللقبي[22]. [و قوله: "فإن قدم تفسيره" أي تفسير هذا اللفظ، فهو من قبيل الاستخدام.

---

(1) في ب١ : والتاءنيث.
(2) في الأصل كتبت "أولي" ثم صوبت بإضافة ألف ممدودة.
(3) في ب٢ زيادة : ما.
(4) في ب٢ : أعلام.
(5) قوله : [أي هو المقصود في الأعلام] سقط من ب١.
(6) قوله : [لَمّا] سقط من ب١.
(7) في ب٢ : والمشروع.
(8) في ب٢ الأقرب أنها : بحيث.
(9) في ب٢ : فإنه.
(10) في ب٢ : ملاحظ.
(11) قوله : [من] سقط من ب٢.
(12) قوله : [بحسب المقام.(**وأنه مِنَ الإضافي بمنزلة البسيط من المركب**): معنى ... أما الفقه فظاهرٌ، وأما الأصول] سقط من ب١.
(13) قوله : [بمعنى] سقط من ب٢.
(14) في ب٢ : النبي. وهو خطأ.
(15) في ب٢ : المعنى.
(16) في ب٢ زيادة : الفتحه مأخوذ من. وهو خطأ.
(17) في ب١ : ما هو. وهو خطأ.
(18) في ب٢ : من. وهو الصواب.
(19) في ب١ زيادة : إلخ. وهو خطأ.
(20) في ب١ : الفقة. وهو خطأ.
(21) في ب١ : ماءصوا.
(22) في ب٢ : هذااللقبي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(وإلا أحتيج إلى إيراد تفسيره تارة في اللقبي][1] و[2] تارة في الإضافي): أما الاحتياج الأول: فلأنه مأخوذ معتبر في مفهوم اللقبي، وأما الاحتياج[3] الثاني: فليعلم أنه مفهوم لفظ الفقه[4]، وإنْ وَقَعَ جزء المعرف[5]، "ومعناه الأصلي"[6] جزء المعرف، لكن لم يعلم منه أنه معناه إذ لا يزيد[7] دلالة[8] [...][9] التعريف [اللفظي][10] [للمركب الإضافي] [11] على[12] أن مجموع هذا المعنى[13] لمجموع هذا اللفظ. أما أنّ هذا الجزءَ من المعنى لهذا[14] الجزءِ[15] من [...][16] للفظ[17] فلا. فبالضرورة تمسّ الحاجة عند قصد تعريف الإضافي إلى إيراد تفسير [لفظ] [18] الفقه مرةً أخرى. إنْ قُلتَ: فَليورِد[19] لفظَ الفقهِ في تعريفِ اللقبيِّ "وليفسِّر[20]، ثم"[21] ليذكرْ في تعريفِ الإضافيِّ بلا احتياجٍ[22] إلى [إيراد][23] تفسيره لِسَبْقِ العلم به حينئذ مِنْ حيثُ ذاتِه[24] ومِنْ حيثُ كونِه [مفهومَ][25] لفظِ الفقه. قُلتُ: لا وجهَ[26] لذلك؛ لأنّ اللائقَ بشأنِ[27] التعريف أنْ يكونَ في ذاته تاماً مفيداً للمطلوبِ، غيرَ مشتملٍ على مجهول.

([1]) قوله : ["و قوله: "فإن قدم تفسيره" أي تفسير هذا اللفظ، ... (وإلا أحتيج إلى إيراد تفسيره تارة في اللقبي] سقط من ب١.

([2]) ب١ لو٢٣أ.

([3]) في ب١ : لاحتياج.

([4]) في ب١ : الفقة!.

([5]) في ب٢ : العرف.

([6]) في ب١ : "ومعنى الأصل".

([7]) في ب٢ : يريد .

([8]) في ب١ : دلالته.

([9]) في ب١ زيادة : لفظ.

([10]) قوله : [اللفظي] سقط من ب١.

([11]) قوله : [للمركب الإضافي] سقط من ب٢.

([12]) في ب١ : الأعلى.

([13]) في ب١ : لمعنى.

([14]) في ب٢ : .

([15]) في ب١ : لجزء.

([16]) في ب٢ زيادة : المعنى.

([17]) في ب١ و ب٢ : اللفظ. وهو الصواب.

([18]) قوله : [لفظ] سقط من ب٢.

([19]) في ب٢ : فلتورد.

([20]) في ب١ : وتفسره.

([21]) في ب٢ : "ولتقدم". وهو خطأ.

([22]) ب٢ لو٢٦ ب .

([23]) قوله : [إيراد] سقط من ب١.

([24]) في ب٢ : وذاته.

([25]) قوله : [مفهوم] سقط من ب١.

([26]) ظ لو٣٤ ص٣٠أ.

([27]) في ب١ : لبيان. وفي ب٢ : لشأن.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(ولما كان أصول الفقه عند قصد المعنى[1] الإضافي جمعاً): قيل: يعني[2] هذه العبارة التي[3] أحد أجزائها الأصول وثانيها الفقه وثالثها الإضافة[4] للا[5] الأصول المضافة إلى الفقه. وفيه بحثٌ؛ أما أولاً: فلأنّ[6] العبارة المركبة من هذه الأجزاء الثلاثة لا يوصف بالجمعية. "بل الموصوف"[7] بها[8] هو الجزء الأول. وأما ثانياً: فلأنّ جعل الإضافة جزء[9] من العبارة غير مستقيم. ولعل الباعثَ على ما ذَكر أنّ ظاهرَ كلام الشارح مُشعِرٌ[10] بأنّ المعرف عند قصد المعنى [الإضافي جمع، وبأنّ ما هو[11] جمع عند قصد المعنى الإضافي ومفرد عند قصد المعنى][12] اللقبي[13] واحدٌ، لكن كلّ منهما خلاف الواقع: أما الأول: فلأنّ المعرف هو المركب الإضافي، وهو ليس بجمع. وأما الثاني: فلأنّ المفرد تمام[14] اللفظ، والجمع [جزء][15] منه. [...][16] تسامح وفي وجه تذكير الضمير وتأنيثه[17] في الموضعين حينئذٍ تكلف.

[تعريف أصول الفقه باعتباره لقباً]

(وقال: فالآن[18] نعرفه[19]): و لم[20] يورد لتذكير الضمير ما[21] هو قرين العبارة التي وقع فيها التأنيث، أعني قوله: "وثانياً" باعتبار أنه لقبٌ لعلمٍ مخصوصٍ لاحتمالِ أنْ يكون التذكير فيها[22] باعتبار الجزء[23] لا بما ذكره.

---

(1) في ب1 : معنى. وقد كتبت فوق السطر.

(2) في ب2 : معنى.

(3) في ب2 طمست الألف بجدول الصفحة.

(4) في ب1 : لإضافة.

(5) في ب1 : أي. وفي ب2 : لا. ولعله الصواب.

(6) في ب2 : فلاين.

(7) في ب2 : "بلا لموصوف".

(8) في ب1 : لها. وهو خطأ.

(9) في ب1 : جزءاً.

(10) في ب1 : يشعر.

(11) في ب2 : يلزم.

(12) قوله : [الإضافي جمع، وبأنّ ما هو جمع عند قصد المعنى الإضافي ومفرد عند قصد المعنى] سقط من ب1.

(13) في ب1 : اللغتي. وهو خطأ.

(14) في ب2 : عام. ولعلها الصواب.

(15) قوله : [جزء] سقط من ب2.

(16) في الأصل طمس. وفي ب1 و ب2 : ففي عبارته.

(17) في ب1 : تاءنيثه. وفي ب2 : وتأنيثه.

(18) في ب2 : ولاآن. وهو خطأ.

(19) في ب1 : تعرف. في ب2 : يعرفه.

(20) في ب1 : لم.

(21) في ب2 : وما.

(22) في ب1 و ب2 : فيه.

(23) في ب1 : الخبر. وفي ب2 : الجزاء.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(واللقب [عَلَمٌ][1] يشعر بمدح أو ذمّ): أي باعتبار معناه الأصلي، فإنه قد يلاحظ حال العَلَمية تبعاً[2]، ولذلك نهي[3] شرعاً أنْ يُذكرَ الشخص بعَلَمِه الدال في أصله على ذم إذا كان يتأذى[4] به. ثم الفرق بينه وبين الكُنية[5] على هذا التفسير[6] بالحيثية؛ فإشعارُ[7] بعض[8] الكنى بالمدح و[9] الذم كأبي الفضل[10] وأبي[11] الجهل[12] لا يضر. وقد يقال: الأعلام[13]: إما مُصَدَّرٌ بأب[14] وأمٍّ[15] أمْ لا، الأول الكنية، والثاني: [...][16] مُشعِرٌ بمدح، أو ذم أمْ لا، الأول: اللقب، والثاني[17]: الاسم. فعلى هذا يقابل[18] الأقسام بالذات[19]. ونقل [...][20] في شرح الأوضح[21] عن الإمام[22] أنّ من الكنية[23] ما صدَّره "ابن[24] أو بنت"[25] [26]. وبعض أهل الحديث يجعل العَلَمَ المُصدَّر بأب و[27] أم مضاف إلى اسم حيوان أو[28] صفته[29] كأبي الحسن كنيةً، وإلى غير ذلك [...][30] "كأبي تراب"[31].

---

(1) قوله : [علم] سقط من ب١.
(2) في ب١ : تبقاً. وهو خطأ.
(3) في ب٢ : ينهي.
(4) في ب١ : يتأذى. وهو خطأ.
(5) في ب١ : الكينة. الياء خلت عن النقط. وهو خطأ.
(6) في ب١ : لتفسير.
(7) في ب١ : فاستعار. وهو خطأ.
(8) في ب١ : نقص. وقد خلت عن النقط. وهو خطأ.
(9) في ب١ و ب٢ : أو. وهو الصواب.
(10) كذا تصحف في جميع النسخ. والصواب : [كأبي الفصيل]. وقد مر سابقاً.
(11) في ب١ : وإلى. وهو خطأ.
(12) في ب٢ : جهل.
(13) في ب١ : العلم. وفي ب٢ : لأعلام. وهو خطأ.
(14) في ب١ : تارة. وهو خطأ.
(15) في ب١ : أم.
(16) في ب١ و ب٢ زيادة : إما. وهي الصواب.
(17) في ب١ : الثاني.
(18) في ب١ : يتقابل. الياء والتاء خلتا عن النقط . وفي ب٢ : تقابل.
(19) في الأصل كتبت أولاً : بل الذات. ثم صُوِّبت. وفي ب٢ : باللذات. وهو خطأ.
(20) في ب١ زيادة : القاضي.
(21) الأوضح : هو **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**؛ لابن هشام الأنصاري النحوي، ويسمى **التوضيح**. وشرح الأوضح المراد هنا هو **"التصريح بمضمون التوضيح في النحو"**. وسيأتي نصه قريباً.
(22) هو الإمام الفخر الرازي.
(23) في ب١ : الكينة. الياء خلت عن النقط. وهوخطأ.
(24) في ب٢ : ان. وهو خطأ.
(25) في ب١ : "بنت أو ابن".
(26) **ونصه** : "وينقسم العَلَم أيضاً إلى: اسم وكنية ولقب ... فالكنية كل مركب إضافي في صدره أب أو أم، كأبي بكر بن أبي قحافة رضي الله عنهما، وأم كلثوم بنت النبي ﷺ، **زاد الإمام الفخر الرازي في العَلَم الجنسي: وابن أو بنت، كابن دأية للغراب. وبنت الأرض للحصاة**. انتهى". الأزهري، خالد بن عبد الله (٨٣٨-٩٠٥هـ). شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م. ج١ ص١٣٢. و انظر أصله في : الرازي، التفسير، ج١ ص .
(27) في ب١ : أو.
(28) في ب٢ : لو. وهو خطأ.
(29) ب١ لو٢٣ب./ في ب١ : صفته. وفي ب٢ : أضعته. وكلاهما خطأ.
(30) في ب١ و ب٢ زيادة : لقباً. وهي الصواب.
(31) في ب١ : "كأبيء اب". وهو خطأ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(وأصول[1] الفقه علم لهذا[2] الفن[3]): قيل: هو عَلَمُ جنسٍ؛ لأنّ علم أصول الفقه كل[4] ليتناوله[5] أفراداً[6] قائمة[7] بأشخاصٍ[8]. وتحقيقُ وضعِه[9] أنّ الواضع تَصَوَّرَ[10] طائفةً[11] من المسائل وما يلحق بها بتلاحق الآراء[12] بأمرٍ[13] [يجمعُها][14] وعيَّن اللفظ بهذه الملاحظة[15] الإجمالية بإزاء[16] جميع الخصوصيات دفعةً. وقيل[17]: هو عَلَمٌ *[18] لأنّ الأعلام الجنسية[19] أعلامٌ[20] تقديريةٌ[21] لا يُصار إليها إلا لضرورة[22]. والحق هو الأول؛ لأنه "إنْ اعتبر"[23] المُسمَّى نفس[24] القواعد سواءٌ علمها[25] "زيد أو عمرو"[26] لم[27] يكن المسمَّى شخصاً حقيقياً[28] كما صرح به الشارح في

---

(1) في ب٢ : وأصحاب. وهو خطأ.

(2) في ب٢ : بهذا.

(3) في ب١ : العلم.

(4) في ب١ و ب٢ : كلي.

(5) في ب١ : لتناوله. وفي ب٢ : لتناوله.

(6) في ب٢ : أفراد.

(7) في ب١ : قائماً. وهو خطأ.

(8) في ب١ : بأسخاص. وهو خطأ.

(9) في ب٢ : وصفه. وهو خطأ.

(10) في ب٢ : يصور.

(11) في ب١ خلت عن النقط. وفي ب٢ : طائفة. وهو الصواب.

(12) في ب٢ : الإزاء. وهو خطأ.

(13) في ب١ : بأمن. وفي ب٢ : يأمر. وكلاهما خطأ.

(14) قوله : [يجمعها] سقط من ب١.

(15) في ب١ : الملاحظ.

(16) في ب١ : بإذاء. وهو خطأ.

(17) ظ لو٣٤ ص٣٠ب.

(18) في ب١ زيادة : شخصي. وفي ب٢ : شخص. ولعله الأصوب.

(19) في ب١ : للجنسية.

(20) في ب٢ : لأعلام. وهو خطأ.

(21) في ب٢ : تقريرية. وهو خطأ.

(22) في ب١ : الضرورة.

(23) في ب١ : "اعتران". وهو خطأ.

(24) في ب٢ : تضرا.!

(25) في ب٢ : عملياً. وهو خطأ.

(26) في ب١ : "زيداً وعمرو". وهو خطأ.

(27) في ب٢ : و لم. وهو خطأ.

(28) في ب١ : حقنقتاً.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تحقيق قوله: "والشخص لا يحد وإن اعتبر القواعد القائمة بالمدوّن لم يكن أحدنا[1] إذا[2] قامت به تلك القواعد [...][3] بذلك [العلم][4]". ومن البيِّن أنه ليس كذلك واعتبار الوضع[5] عامّاً والموضوع له[6] خاصاً بعيد[7].

[تعريف أصول الفقه باعتبار الإضافة]

(فيحتاج إلى تعريف المضاف وهو الأصول[8]): الاحتياج[9] إلى معرفة المضاف[10] ههنا باعتبار جوهره[11]، و[12] باعتبار هيئة[13] الجمع، لأنها بمنزلة الجزء الصوري له فَعَدَمُ التعرُّضِ لها كعدمِ التعرُّضِ لتعريف الإضافة.

(لأنّ تعريف المركّبِ[14] يحتاج) اهـ. أي تعريفُ المركّب من حيث هو مركّب تركيباً خاصاً محتاج[15] إلى معرفة مفرداته الغير البينة[16] من حيث يصح كونها أجزاءً منه فإن المباني[17] مثلاً يحتاج إلى معرفة أجزاء البيت من حيث يصح إلتئامها[18]، وما[19] يتعلق بذلك من الاستقامة والاعوجاج ونحوهما، [لا من حيث[20] أنها][21] بسيطة أو مركبة و[22] نحو ذلك ممّا [لا][23] دخل[24] له في صحة تركيبه منها.

---

(1) في ب١ : أحذبا.

(2) ب٢ لو٢٧أ.

(3) في ب١ و ب٢ زيادة : علماً.

(4) قوله : [العلم] سقط من ب١.

(5) في ب١ : الموضوع.

(6) في ب٢ : أن. وهو خطأ.

(7) في ب١ : بعيداً.

(8) في ب١ : الأول. وهو خطأ. وفي ب٢ : أصول.

(9) في ب١ : الاحتياج. وهو خطأ.

(10) في ب١ زيادة : وهو الأصول الاحتياج إلى معرفة المضاف.

(11) في ب١ و ب٢ : جوهر.

(12) في ب١ : أو.

(13) في ب٢ : هينة. وهو خطأ.

(14) في ب١ : الإضافة.

(15) في ب١ و ب٢ : يحتاج.

(16) في ب١ : السبته. وهو خطأ.

(17) في ب١ و ب٢ : الباني. وهو الصواب.

(18) في ب٢ : البناء بها.

(19) في ب٢ : لا.

(20) في ب١ : جهته. وهو خطأ.

(21) قوله : [لا من حيث أنها] سقط من ب٢.

(22) في ب١ : أو.

(23) قوله : [لا] سقط من ب١.

(24) في ب٢ : دله خل. وهو خطأ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(**لأنها**[1] **بمنزلة الجزء الصوري**): إنما لم يقل جزء صوري لما سبق من أن الإضافة ليست جزءً[2] من العبارة، لا لأن الجزءَ الصوري إنما[3] يستعمل في الأجسام[4]، لأن الجزءَ الذي به الشيء[5] بالفعل *[6] جزءٌ صوري مطلقاً كما يدل عليه سوق كلامهم في بحث العلة والمعلول، وإن[7] كان كلام[8] الشريف في تعريف الفكر[9] صريحاً في ذلك.

(**للعِلْمِ لأنَّ**[10] **معنى إضافةِ**[11] **المشتق**) اهـ. يعني قد عُلِمَ هذا[12] في اللغة ولم يطرأ لها نقلٌ وكثرةُ استعمالٍ[13] في غير هذا المعنى[14] حتى يقع اختلال[15] في ذلك العلم وتردّد، بخلاف المضافين. وفي تخصيص [...][16] الحكم المذكور المشتق[17] وما في معناه كما أشار إليه ههنا وصرّح به في حواشي شرح المختصر نظرٌ؛ لأنه حاصلٌ في "أعجبني [كتابة][18] [زيد][19]" اللّهم إلا أنْ يلاحظ تأويل المصدر بأن مع الفعل فيكون في معنى [المشتق، ولا ضرورة إلى ذلك، مع أن ذلك التأويل لا يلائم الإضافة.

(**فأصل**[20] **الفقه**) اهـ. فإنْ قُلتَ: معرفةُ المضافِ[21] من حيث هو مضاف يتوقف على معرفة المضاف إليه، فيجب[22] أن يقدم[23] تعريفه كما فعله الآمدي في الإحكام[24] فلم عكس المصنف؟. قُلتُ: لأنّ الخفاء ههنا[1] لعدم معلومية ذاتي المضافين لا باعتبار حيثية الإضافة، [...][2] فقدَّمَ تعريف ما هو مُقَدَّمٌ وهو المضاف.

---

(1) في ب1 : لأنه.
(2) في ب1 : جزءاً. وهو الصواب.
(3) في ب2 : إنما. وهو خطأ.
(4) في ب1 كتبت أولاً "الأجسان" ثم عُدِّلَت إلى "الأجساد".
(5) في ب1 : شيء. وهو خطأ.
(6) في ب2 زيادة : غير.
(7) في ب1 شطبت بخط. والصواب بقاؤها.
(8) في ب1 : كلامه. وهو خطأ.
(9) في ب2 : المكفر.
(10) في ب1 و ب2 : بأن. ولعله الصواب.
(11) في ب1 : إضافته. وهو خطأ.
(12) في ب1 كتبت أولاً "بذلك" ثم صُوِّبت.
(13) في ب1 : استعماله. وهو خطأ.
(14) في ب1 : لمعنى.
(15) في ب1 : اختلافل. وفي ب2 : اختيلال. وكلاهما خطأ.
(16) في ب1 زيادة : العلم.
(17) في ب1 و ب2 : بالمشتق. وهو الصواب.
(18) قوله : [كتابة] سقط من ب1.
(19) قوله : [زيد] سقط من ب2.
(20) في ب2 : فأصول. وهو الصواب.
(21) قوله : [المشتق، ولا ... المضاف]سقط من أصل ب1، ثم كتب في الهامش قوله : [المشتق ولا ضرورة إلى ذلك التأويل لا يلائم الإضافة. (فأصل الفقه): إن قلت معرفة لمضاف ح]. وقد سقط منه قوله: [مع أن ذلك].
(22) وفي ب2 : فجر. وهو خطأ.
(23) في ب1 : يتقدم. وفي ب2 : تقدم.
(24) ظ لو٣٥ ص٣١أ. عرَّف الآمدي الفقه أولاً ثم عرف أصول الفقه؛ وقد بيَّنَ ذلك قائلاً: "أما مفهوم أصول الفقه، فنقول: إعلم أن قول القائل: "أصول الفقه" قولٌ مؤلفٌ من **مضاف، هو الأصول، ومضاف إليه، هو الفقه**. ولن نعرف المضاف قبل معرفة المضاف إليه، **فلا جرم أنه يجب تعريف معنى الفقه أولاً ثم معنى الأصول ثانياً**". ثمّ شرع ببيان كلٍ منهما. الآمدي، سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد. الإحكام في أصول الأحكام، بيروت، دار إحياء التراث العربي، الأولى، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م. ج١ ص٢٣. والقاهرة، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، ١٣٨٧هـ/١٩٦٨م. ج١ ص٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(ما يبتنى): إمّا على صيغة[3] مجهول[4]، لأنه يجيء متعدياً[5] قال في الصحاح: "ابتنى[6] داراً وبنى[7] بمعنىً"[8]. وإمّا على صيغة المعلوم يقال: بنى[9] عليه لابتنى[10].

(وفي[11] العرف إلى معانٍ أُخَر): ونُقِلَ في اصطلاحهم[12] إلى معنىً آخر وهو المقيس عليه.

(إلى أنّ النقلَ خلافُ الأصل[13]): إنْ جَعَلَ[14] ترتب الحكم على الدليل "تفسيراً[15] للابتناء"[16] العقلي مطلقاً، فالمرادُ أنّ النقلَ خلاف الأصل، فلا يقال: أن الأصل نقل إلى الدليل لعدم الضرورة، إذ[17] *[18] يصدق عليه أنه مبتنى[19] عليه بالابتناء [العقلي. نعم يُقال: ينقل[20] إلى[21] الراجح والقاعدة الكلية. وإنْ حُمِلَ على التمثيل فالمراد أنّ النقلَ خلاف الأصل، فلا][22] يقال: [...][23] الأصلَ نُقِلَ إلى[24] العرف إلى شيء من المذكورات لأنه يصدق[25] على كل منها[26] أنه مبتنى[27] عليه بالابتناء العقلي، إذ المرجوح[1] كالمجاز مبتنى[2] على الراجح كالحقيقة والمسائل الجزئية مبتناة على القاعدة الكلية.

([1]) ب١ لو٢٤أ.
([2]) في ب١ زيادة : ولذا لم يتعرض لتعريفها. وهو الصواب.
([3]) في ب٢ زيادة : الإضافة.
([4]) في ب١ و ب٢ : المجهول.
([5]) في ب٢ : متقدماً.
([6]) في ب١ : ابتنى. وهو خطأ.
([7]) في ب١ : وبن. وهو خطأ.
([8]) الجوهري، الصحاح، مادة (بنا). ج٦ ص٢٢٧٨. ط أحمد عبد الغفور.
([9]) في ب١ : بناه. وفي ب٢ : بناء.
([10]) في ب١ و ب٢ : فابتنى.
([11]) في ب١ و ب٢ : في.
([12]) في ب١ : الاصطلاح.
([13]) في ب٢ : الأصول.
([14]) في ب١ : فعلت. وهو خطأ.
([15]) في ب٢ : تفسير.
([16]) في ب١ : "بتفسر الابتناء". وهو خطأ.
([17]) في ب١ : أو. وهو خطأ.
([18]) في ب٢ زيادة : قد.
([19]) في ب٢ : مبنى. وهو خطأ.
([20]) في ب٢ : ينقله.
([21]) ب٢ لو٢٧ب.
([22]) قوله : [العقلي. نعم يُقال: ينقل إلى ... الأصل، فلا] سقط من ب١.
([23]) في ب١ و ب٢ زيادة : بأن.
([24]) في ب١ و ب٢ : في. وهو الصواب.
([25]) في ب١ : بصدق. وهو خطأ.
([26]) في ب١ : مهنا. وهو خطأ.
([27]) في ب٢ : يبتنى.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(على الجدران): [3] جمع جدر [...][4]، والجدار[5] الحائط، وجمع الجدار جُدُر بضمتين.

(ولا نعني بمستند[6] العلم): أي استناد[7] قريباً، وبحسب[8] ما يتعارف ويتبادر فلا يرد المنع على الحصر بأن العلم يستند إلى أشياء أخر[9] كالترجيح والاجتهاد وغيرهما[10]. لكن أصول الفقه على هذا[11] التفسير لا يصدق على الفن[12] المخصوص "إذ ليس نفس"[13] أدلة الفقه، بل هو العلم الباحث عن أحوال [الأدلة][14] الإجمالية.

(وبهذا[15] يندفع[16]) اهـ.[17] أي بأن النقل خلاف الأصل ولا ضرورة في العدول[18] إليه.

(وإنما هو مثال[19] له): فحينئذٍ يؤول قول المصنف: وهو ترتب[20] الحكم على دليله؛ بأن يقال "مراده أن"[21] الابتناء شامل للابتناء[22] الحسي والابتناء العقلي الذي في المبحث[23] أي أصول الفقه وهو ترتب الحكم على دليله، وإنما اقتصر على ذكر هذين القسمين لأن هذا[24] الكلام لدفع[25] شبهة متوهمة[1] هي: أنّ تعريف الأصل[2] لا يصدق

([1]) في ب١ : المرجوع. وهو خطأ.
([2]) في ب٢ : مبين.
([3]) في ب٢ زيادة : الجدران.
([4]) في ب١ زيادة : بفتحتين. وفي ب٢ زيادة : بفتحتين، والجدر.
([5]) في ب١ : والجدر. وهو خطأ.
([6]) في ب١ : لمستند. وفي ب٢ الأقرب أنها : لمستند.
([7]) كذا ظهرت في الأصل، ولعل ألف التنوين طمست بجدول الصفحة. وفي ب١ و ب٢ : استناداً. وهو الصواب.
([8]) في ب٢ : ويجب. وهو خطأ.
([9]) في ب١ : آخر. وهو خطأ.
([10]) في ب١ : وغيرها.
([11]) في ب١ : هذ.
([12]) في ب٢ : الن. وهو خطأ.
([13]) في ب١ : " إذا هو". لعل الصواب : إذ ليس هو نفس أدلة الفقه.
([14]) قوله : [الأدلة] سقط من ب٢.
([15]) في ب٢ : وهذا.
([16]) في ب١ : اندفع.
([17]) في ب١ زيادة : إلى. وهو خطأ.
([18]) في ب١ زيادة : منه.
([19]) في ب٢ : مال. وهو خطأ.
([20]) في ب١ : رتب. وهو خطأ.
([21]) في ب١ : "مراد".
([22]) في الأصل طمس جزء من أول الكلمة، والأقرب ما أثبته. وفي ب٢ : لابتناء.
([23]) في ب١ : البحث.
([24]) في ب١ : هذ. هذالكلام
([25]) في ب١ : لرفع.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على الذي في أصول الفقه، لأن الابتناء لا يكون إلا حسياً[3]، وفي أصول الفقه[4] ابتناء حسيّ[5]، [فلما لم يعتبر في الشبهة غير الابتناء الحسيّ [الذي في أصول الفقه اقتصر في جوابها أيضاً عليهما، كأنه قال الابتناء كما يشمل الحسي][6][7] يشمل[8] الابتناء الذي في أصول الفقه فقوله[9]: "وهو ترتب[10] الحكم على دليله"حينئذ ظاهر[11]، أو يقال مراده من قوله: "وهو ترتب الحكم" [أن الابتناء العقلي في أصول الفقه هو: ترتب الحكم. وعلى هذا قوله وهو ترتب الحكم][12] على خلاف ظاهره؛ فتأمل[13].

(والأحكام الجزئية على القواعد الكلية): قيل[14]: العلم بالقواعد الكلية يستلزم العلم بالأحكام[15] الجزئية، فلا يخرج[16] الابتناء الذي فيه [عن][17] ابتناء الحكم على دليله[18]. وأُجيبَ بأنّ المراد [أنّ][19] ابتناء الحكم على القواعد [من حيث [هو][20] قواعد][21] لا من حيث أنها أدلة، ليس[22] ابتناء الحكم على الدليل من حيث هو دليل؛ فيخرج[23]. وقيل[24]: في بيان *[25] القاعدة[1] الكلية ليست دليلاً على الحكم الجزئي أنه لو كان كذلك لم يوضع لفظ الأصل مرّة [للدليل][2] وأخرى للقاعدة الكلية، وليست[3] بشيء، لأن الخصوص[4] معتبر في الوضع الثاني كوضع

(1) في ب١ : متوهم.
(2) في ب٢ : الأصلي.
(3) في ب١ : حسناً. وهو خطأ.
(4) في ب١ زيادة: لا يعقل. وهو الصواب. وفي ب٢ زيادة : لا بعقل!. وهو خطأ.
(5) كتبت في أصل ب١ "حتى" . ثم شطبت، وكتب الصواب في الهامش : "حسيّ".
(6) سقط من ب٢.
(7) قوله : [فلما لم يعتبر في الشبهة غير الابتناء الحسيّ الذي في أصول الفقه ...كما يشمل الحسي] سقط من ب١.
(8) في ب١ : ويشتمل. وهو خطأ. وفي ب٢ : يشتمل.
(9) في ب١ : بقوله.
(10) ظ لو٣٥ ص٣١ب.
(11) في ب١ : على ظاهره.
(12) قوله : [أن الابتناء العقلي في أصول الفقه هو: ترتب الحكم. وعلى هذا قوله وهو ترتب الحكم] سقط من ب١ و ب٢.
(13) في ب١ : فيتأمل.
(14) في ب١ و ب٢ : قيل. وهو الصواب.
(15) في ب١ : باالأحكام. وهو خطأ.
(16) في ب٢ : خرج. وهو خطأ.
(17) قوله : [عن] سقط من ب١.
(18) في ب١ : الدليل.
(19) قوله : [أن] سقط من ب١ و ب٢.
(20) قوله : [هو] سقط من ب٢.
(21) قوله : [من حيث هو قواعد] سقط من ب١.
(22) في ب١ : و.
(23) في ب١ طمس، و لم يظهر سوا الفاء والراء وحاء مهملة.
(24) ب١ لو٢٤ب.
(25) ح زيادة : أن

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

[للدليل][2] وأخرى للقاعدة الكلية، وليست[3] بشيءٍ، لأن الخصوص[4] معتبر في الوضع الثاني كوضع الدابة[5] للفرس مع أنها دابة[6] أيضاً.

(والمعلولات على عللها): نوقش[7] فيه بأنّ العلل يستدل بها على معلولاتها التي[8] هي أحكامها[9] المبتناة[10] عليها. والجواب أنّ[11] ذوات[12] الأشياء الخارجية[13] من حيث هي ذوات لا يسميها[14] أحدٌ[15] بالحكم، ولو سلم فالابتناء على الدليل ابتناء[16] بحسب الحصول العلمي[17]، وعلى العلة ابتناء بحسب [المحصول][18] العيني، ولذلك قد يكون الدليل هو المعلول. ولو سلم فلا شك في أنّ المعلولات الظاهرة مبتناةٌ[19] على العلل الحقيقية[20] كالعالم[21] مع الصانع. ولا دلالة في العلة[22] لخفائها قطعاً.

(الماهية إمّا أنْ يكون لها تحقيق[23] وثبوت) اهـ: ليس[24] المردد[25] فيه[26] مفهوم الماهية المعدود[27] من المعقولات الثانية[28]، إذ لا تحقق[29] له أصلاً. بل ما صدق عليه ذلك المفهوم كالحيوان الناطق، والمراد بوجودها وجود

([1]) في ب١ : القواعد.
([2]) قوله : [للدليل] سقط من ب٢.
([3]) في ب١ و ب٢ : وليس.
([4]) ظ : الخصوص
([5]) في ب١ : الذابة.
([6]) في ب٢ : داية. وهو خطأ.
([7]) في ب١ : أوقس. وهو خطأ.
([8]) في ب١ : للتي. وهو خطأ.
([9]) كتبت في ب١ "أحكام ها".
([10]) في ب١ : والمبتناة.
([11]) في ب١ : أي. وهو خطأ.
([12]) في ب٢ : ذو. وهو خطأ.
([13]) في ب١ : الخارجة.
([14]) في ب٢ : يسمها.
([15]) في ب١ : لأحد.
([16]) في ب١ : . هناك سن لحرف زائد غير منقوط والبقية منقوط
([17]) في ب١ : والعمل. وهو خطأ. وفي ب٢ : العملي.
([18]) قوله : [المحصول] سقط من ب١. وفي ب٢ : الحصول. ولعله الصواب.
([19]) في ب١ : مبتنات.
([20]) في ب١ : الحقيقة.
([21]) في ب٢ : كالعلم. وهو الصواب.
([22]) ب٢ لو٢٨أ.
([23]) في ب١ و ب٢ : تحقق. ولعله الصواب.
([24]) في ب٢ : وليس.
([25]) في ب١ و ب٢ : المراد. وهو الصواب.
([26]) في ب١ : منه.
([27]) في ب١ : المورودة. وهو خطأ. وفي ب٢ : والمعدود.
([28]) في ب١ كتبت أولاً "النهار" ثم صُوِّبت.
([29]) في ب٢ : يحقق.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جزئياتها، فظهر[1] الفرق بينهما[2]وبين الجنس والنوع، لأن المراد بهما مفهومهما[3] ولا وجود له بذلك المعنى، بل الوجود[4] ما صدق عليه معهروض[5] ذلك المفهوم.

(ولا بُدَّ فيها[6] من احتياجها[7]). قال الفاضل الشريف: "*[8] فيه نظرٌ؛ إذ اللازم [إنما هو][9] احتياج[10] الماهية[11] إلى الإجزاء[12] ...[13] "الكلي بدهي[14]، والتمثيل للتوضيح"[15]. والمناقشة[16] ههنا واهيةٌ جداً[17]. والجواب أنّ كلامه في شرح المواقف إنما هو في الماهيات[18] الواحدة وحدة حقيقية،*[19] ولا احتياج لبعض[20] أجزائه "إلى البعض"[21]. فالمناقشة[22] التي[23] أفادها في هذا الوضع[24] حَقَّةٌ.

([1]) في ب١ : وظهر.

([2]) في ب١ و ب٢ : بينها.

([3]) في ب٢ : مفهومها.

([4]) في ب١ و ب٢ : الموجود.

([5]) هذا هو الأقرب لكتابتها في الأصل. ولعل الصواب : معروض. وهو ما جاء في ب١. وفي ب٢ : يفروض.

([6]) في ب١ : .

([7]) في ب١ و ب٢ : احتياج.

([8]) في ب١ و ب٢ زيادة : قيل.

([9]) قوله : [إنما هو] سقط من ب٢.

([10]) في ب١ : احتياج. وهو خطأ.

([11]) في ب١ : الماهيئة.

([12]) في ب١ كتبت أولاً "جزء" ثم صُوِّبت.

([13]) في ب١ زيادة : لا احتياج الأجزاء بعضها إلى بعض". فاعترض عليه بأنه ذكر في شرح المواقف أنّ هذاالحكم. وفي ب٢ زيادة : لا احتياج الأجزاء بعضها إلى بعض. واعترض عليه بأن ذكر في شرح المواقف أن هذا الحكم.

([14]) في ب١ و ب٢ : بديهي.

([15]) الجرجاني، السيد الشريف علي بن محمد ت(٨١٦هـ). **شرح المواقف** للقاضي عضد الدين عبد الرحمن الإيجي، ومعه حاشيتا السيالكوتي والجلبي على شرح المواقف، بيروت، دار الكتب العلمية، الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م. ج٣ ص٦٠.

([16]) في ب١ : فالمنافسة. وهو خطأ. وفي ب٢ : فالمناقشة.

([17]) في ب٢ : عبداً. وهو خطأ.

([18]) في ب١ : المهية. وهو خطأ.

([19]) في ب١ زيادة : مفسرة بما له ثبوت في نفس الأمر مع قطع النظر عن الاعتبار فإن هذاالتفسير يشمل مثل العسكر وقد صرح ذلك الفاضل بأنه ليس واحداً وحدة حقيقية. وفي ب٢ زيادة : لا في الحقيقة المفسرة بما له ثبوت في نفس الأمر. ومع قطع النظر عن الاعتبار فإنّ هذا التفسير يشتمل مثل العسكر. وقد صرّح ذلك الفاضل بأنه ليس واحد وحدة حقيقة.

([20]) في ب١ : للبعض. وهو خطأ.

([21]) في ب١ : "بعضاً".

([22]) في ب١ : فا المناقشة. وهو خطأ.

([23]) في ب٢ : الي. وهو خطأ.

([24]) في ب٢ : لموضع. وهو الصواب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(والتمثيل بالمركبة) اهـ: هذا يشعر بأنّ القيودَ المذكورة[1] جزء مفهوم[2] الجنس[3] والنوع وليست قيوداً لمفهومها[4].

(ما يتعقله[5] الواضع ليضع بإزائه[6] اسماً) اهـ. الظاهرُ أنّ "لفظ ما"[7] "فيما[8] يتعلقه[9]" عبارَةٌ عن الأمر الخارج[10] وما في حكمه. وضميرُ "بأنا[11]" راجعٌ إلى الحاصل في العقلِ المفهومِ من قوله: "ما يتعقله[12] الواضع" وقوله: "إمّا أن يكون متعقله[13]" أي الذي حصل في غفله[14] بالذات، وقوله: "فتعريفُ الماهيةِ [الحقيقيةِ][15] لِمُسمى[16] كالاسم[17]" على حذف المضاف أي لجزئيات[18] مسمى كلاسم[19]، فإنّ الماهية إنما هي[20] الأمور[21] الخارجية[22] أو ما في حكمها[23]. بل سيصرِّحُ الشارح بأنّ [مسمى][24] اللفظ يعم[25] مفهومه وأفراد مفهومه، فيقال لكلٍ [من][26]

---

(1) في ب٢ : المذكور.

(2) في ب١ : المفهوم.

(3) ظ لو٣٦ ص٣٢أ.

(4) في ب١ : لمفهومهما. وفي ب٢ : لمفهوماتها.

(5) في ب١ و ب٢ : يتعلقه. وهو خطأ.

(6) في ب١ : بإذائه. وهو خطأ.

(7) في ب٢ : "لفظنا". وهو خطأ.

(8) في ب١ و ب٢ : في ما. وهو الصواب.

(9) في ب١ : يتعقله. وهو الصواب.

(10) في ب١ : الخارجي.

(11) في ب١ : بإذائه. وهو خطأ. وما في الأصل خطأ أيضاً. وفي ب٢ : بإزائه. وهو الصواب.

(12) في ب١ و ب٢ : يتعلقه. وهو خطأ.

(13) في ب٢ : متعلقه. وهو خطأ.

(14) في ب١ و ب٢ : عقله. وهو الصواب.

(15) قوله : [الحقيقية] سقط من ب٢.

(16) في ب٢ : كمسمى.

(17) في ب١ و ب٢ : الاسم.

(18) في ب٢ : الجزئيات.

(19) في ب١ و ب٢ : الاسم.

(20) في ب٢ : هو. وهو خطأ.

(21) في ب١ و ب٢ : للأمور.

(22) في ب٢ : الخارجة.

(23) ب١ لو٢٥أ.

(24) قوله : [مسمى] سقط من ب٢.

(25) في ب١ : نعم. وهو خطأ.

(26) قوله : [من] سقط من ب١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
© Arabic Digital Library - Yarmouk University

زيد وعمرو مسمّى[1] الرجل[2]، ولا[3] حاجة إلى الحذف. ويَرِدُ[4] عليه :أنّ ما"[5] يتعقله[6] الواضع يجوز *[7] نفس الماهية[8] الحقيقية[9]، "ولك أن"[10] تقول[11] الأمر الخارجي والذهني متحدان في الحقيقة[12] وإنما الاختلاف بالوجودين[13] وكذا[14] يقال: "الأشياء في الخارج أعيان وفي الذهن صور"، قله[15] "اعتبار أن تغابر الاعتبار"[16] حصوله في الذهن، واعتباره من حيث هو. فتارةً يلاحظ[17] الاعتبار الأول كما في رجوع[18] ضمير "بإزائه"[19]، وتارةً يلاحظ الاعتبار الثاني كما في الإشارة إليه بقوله: "ذلك الشيء"؛ فليتأمل.

[**(وتعريف مفهوم الاسم) اهـ.** أي من حيث إنه مفهوم الاسم *[20] [ومتعقل][21] الواضع عند وضع الاسم أعم من أن يكون حقيقة أم لا ؟ بأن يكون معدوماً واعتبارياً محضاً، فيندرج فيه الثاني الواقع في مقابلة الأول الذي وقع في قوله: "وعلى الأول[22] ولذا لم يتعرض له و لم يقل: وعلى الثاني كما هو الظاهر من السياق.][23]

("**تفيد[24] تعيين"[25] ما وضع الاسم بإزائه**): هذا موافق لكلام المصنف يدل على أنّ التعريف [اللفظي تعريف][26] اسم[27]. والمفهوم من كلام الموافق[28] أنه غيره حيث قال [بعد][29] [تفصيل][30] التعريف الحقيقها[31]

([1]) في ب١ : ومسمى. وهو خطأ.
([2]) انظر: التفتازاني، التلويح، ج١ ص١٣٥.
([3]) في ب١ : فلا.
([4]) في ب٢ : وسيرد.
([5]) في ب٢ : أنما.
([6]) في ب٢ : يتعقله.
([7]) في ب١ و ب٢ زيادة : أن يكون. وهو الصواب.
([8]) في ب١ : الحيّه. وهو خطأ.
([9]) في ب٢ : الحقيقة.
([10]) في ب١ : "ذلك بأن". وهو خطأ.
([11]) في ب١ كتبت أولاً "القول" ثم صُوِّبت. وفي ب٢ : يقول. وهو خطأ.
([12]) في الأصل كتبت أولاً "الحقيق" ثم صوبت. وفي ب١ كتب أولاً "التعريف"، ثم شطب وكتب "التحقيق". وفي ب٢ : المتحقق.
([13]) في ب٢ : الوجودين.
([14]) في ب١ كتبت أولاً "وكذا"، ثم عُدِّلت إلى "ولذا". ولعلها الصواب. وفي ب٢ : ولذا.
([15]) في ب٢ : فله. وهو الصواب. أما في ب١ فقد خلت عن النقط.
([16])في ب١ : "اعبار أن متغاير أن اعتبار". وفي ب٢ : "اعتباران متغايران :اعتبارُ" . وهو الصواب.
([17]) في ب٢ : يلاحظ. وهو الصواب.
([18]) في ب١ و ب٢ : رجع. وهو خطأ.
([19]) في ب١ : بإيرائه. وهو خطأ.
([20]) ح زيادة : أي من حيث أنه مفهوم الاسم .
([21]) قوله : [ومتعقل] سقط من ب٢.
([22]) ب٢ لو٢٨ب.
([23]) سقطت الفقرة بتمامها من ب١.
([24]) في ب٢ : يفيد.
([25]) في ب١ : "لعد بينين". وقد خلت عن النقط-خلا النون-. وهو خطأ.
([26]) قوله : [اللفظي تعريف] سقط من ب١.
([27]) في ب١ : انمى. وهو خطأ. وفي ب٢ : اسمي. وهو الصواب.
([28]) في ب٢ : **المواقف. وهو الصواب.**
([29]) قوله : [بعد] سقط من ب٢.
([30]) قوله : [تفصيل] سقط من ب١.
([31]) في ب١ و ب٢ : الحقيقي. وهو الصواب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أقسامه[1]: "وههنا[2] قسمان آخران من التعريف: الأول التعريف بالمثال، والثاني: التعريف اللفظي"[3]. "وعليه نص"[4] الفاضل الشريف[5] [والله أعلم] [6]. وعلى ما ذكره الشارح ههنا يخرج من التعريف الاسم[7] ما "يفيد تفضيل"[8] مفهوم [الماهية] [9] من غير أن يقصد بيان الوضع، مع أنه لم يدخل في الحقيقي أيضاً.

[10] **(في العدول[11] عن ظاهره[12] العبارة سعة)** [13]: فإنه إذا اعتبر قيد الحيثية[14]. وقيل المراد كتعريف الماهيات[15] الحقيقية من حيث أنها ماهيات حقيقية يستقيم الكلام لكن ليس[16] في ظاهرها[17] تحقيق[18] بل "التحقيق أن الماهية الحقيقية" اهـ.

(المتأخرة[19] عن ما[20] التي يطلب تفسير[21] الاسم و[22] بيان مفهومه): المفهوم من كلامهم وجوبُ هذا التأخير[23]. وفيه بحثٌ؛ لأنّ طلب[24] التصديق بالوجود غير [متوقف على تصور تمام مفهوم الاسم الذي هو مطلبه[25]

([1]) في الأصل كتبت أولاً "أقسام" ثم عدلت. في ب١ : بأقسام. وفي ب٢ : بأقسامه. وهو الصواب.

([2]) في ب١ : وهى آهنا. وهو خطأ.

([3]) الإيجي، عضد الله والدين القاضي عبد الرحمن بن أحمد ت(٧٥٦هـ). المواقف في علم الكلام. بيروت، عالم الكتب، توزيع مكتبة المتنبي القاهرة و مكتبة سعد الدين دمشق. ص٣٥. بتصرف واختصار.

([4]) في ب١ : "وعلله فص". وهو خطأ.

([5]) الجرجاني، شرح المواقف، ج٢ ص٨-٩.

([6]) قوله : [والله أعلم] سقط من ب١.

([7]) في ب١ و ب٢ : الاسمي. وهو الصواب.

([8]) في ب٢ : "يقيد تفصيل".

([9]) قوله : [الماهية] سقط من ب١ وب٢.

([10]) في ب٢ هذه ليست بداية لفقرة جديدة.

([11]) في ب١ : المعدول. وهو خطأ.

([12]) في ب١ و ب٢ : ظاهر.

([13]) ظ لو٣٦ ص٣٢ب.

([14]) في ب١ : الحقيقة.

([15]) في ب١ : المهيات. وهو خطأ.

([16]) في ب١ : لا يكون.

([17]) في ب١ : ظاهر. وهو خطأ.

([18]) في ب١ : الحقيق. وهو خطأ.

([19]) في ب١ : المتأخر.

([20]) في ب٢ : ماء.

([21]) في ب١ : تفسهر. وهو خطأ.

([22]) في ب٢ : في.

([23]) في ب١ : لتأخير. وفي ب٢ : التأخر.

([24]) في ب١ : الطلب. وهو خطأ.

([25]) في ب٢ : مطلب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[...][1] الشارحة للاسم، بل يجوز أن يعلم أنّ لهذا اللفظ][2] مفهوماً [...][3]، وقبل[4] أن يتصور ذلك المفهوم بخصوصه يسأل[5] عن ذلك المفهوم أهو موجود أم "لا؟ ثم"[6] بعد العلم بوجوده يتصور خصوصه[7]. وبالجملة[8] لا بد من تصورِ المفهوم قبل طلبه بما الشارحة[9] للاسم فلم لا[10] يكفي هذا التصور[11] في [طلبه][12] وجوده.

[(**وقد يتحد التعريف الحقيقي ولاسم**[13]): لو[14] قال الحد الحقيقي والاسم[15] لكان[16] أنسب بما قبله.

(**فهو صدق المحدود**): المتبادر منه كون الطرد صفة المحدود مع أنه صفة الحد فلو[17] قال: هو استلزام الحد للمحدود لكان أظهر.][18]

(**والاطراد**[19] **يصير**[20] **الحد مانعاً**): فيه إشارةٌ إلى أنّ الاطراد ليس عين[21] المنع، بل يستلزم له العكس[22] النقيض، وهو قولنا: "وكل ما"[23] لم يصدق عليه المحدود لم يصدق عليه الحد. وهو معنى كونه مانعاً.

([1]) في ب١ زيادة : ما. ولعلها الصواب.

([2]) قوله : [متوقف على تصور تمام مفهوم الاسم الذي ... بل يجوز أن يعلم أنّ لهذا اللفظ] سقط من ب١.

([3]) في ب١ زيادة : ما.

([4]) في ب٢ : وقبل.

([5]) في ب١ : يسل.

([6]) في ب٢ : "لانم". وهي اختصار "لا نسلم". ولعلها الصواب.

([7]) في ب١ : بخصوصه. وفي ب٢ : خصوصية.

([8]) في ب١ : وبالجمنة. وهو خطأ.

([9]) وفي ب١ : لشارحة.

([10]) في ب١ : أن. وهو خطأ.

([11]) في ب١ : لتصور.

([12]) قوله : [طلبه] سقط من ب١. وفي ب٢ : طلب. وهو الصواب.

([13]) في ب٢ : والاسمي. وهو الصواب.

([14]) في ب٢ : أو.

([15]) في ب٢ : والاسمي. ولعله الصواب.

([16]) في ب٢ : لكانت.

([17]) في ب٢ : ولو.

([18]) قوله : [(**وقد يتحد التعريف الحقيقي ولاسم**): لو قال الحد الحقيقي والاسم لكان أنسب بما قبله. (**فهو صدق المحدود**): المتبادر منه كون الطرد صفة المحدود مع أنه صفة الحد فلو قال: هو استلزام الحد للمحدود لكان أظهر.] سقط من ب١.

([19]) في ب١ و ب٢ : وبالاطراد.

([20]) في ب١ : نصه. وفي ب٢ : يصر.

([21]) في ب١ : عني. وهو خطأ.

([22]) في ب١ : بعكس.

([23]) في ب١ : "كلما".

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فإنْ[1] قُلتَ: الظاهر المناسب للمعنى[2] اللغوي أن[3] يكون الاطراد بمعنى الشمول والعموم لجميع[4] أفراد المحدود. [فهو][5] لا ينافي العموم بل الخصوص. والوجه[6] أن يجعل مستلزماً[7] للجمع لا للمنع[8]. قُلتُ: الظاهر أن الاطراد ههنا افتعال من الطرد، بمعنى الدفع والمنع، فهو بمعنى الامتناع. والعموم لا[9] يجامع[10] الامتناع عن دخول الغير[11] فيه. فإنْ قُلتَ: لِمَ جعلوا الاطراد[12] مقدماً في الاعتبار، والعكس مؤخراً[13] فيه؟!. قُلتُ: لأنَّ الخلل عند عدم الاطراد بنقصان[14] ذات[15] المعرف[16]، وفي عدم العكس يَنتَقصان[17] وصفه لاشتماله على أمرٍ زائد. مثلاً إذا قُلتَ: "الإنسانُ حيوانٌ" ينتفي[18] طرد التعريف بنقصان [جزئه. وإذا قُلتَ: "الإنسان حيوان ناطق أبيض" ينتفي[19] العكس لا ينقصان[20]][21] [جزء][22] منه[23] بل بزيادَة على قدرِ الواجب.

[24] (**بحسب متفاهم**[25]"[26] **العرف**): المتبادر إذ [27] ليس عكساً اصطلاحياً. وذكر الفاضل الشريف في حواشي المختصر[28] أنه عَكْس[29] عرفاً واصطلاحاً أيضاً لصدق[30] حدّه[31] عليه[32]. لكنْ لَمّا كان صدق عكس

([1]) في ب١ : إن.
([2]) في ب٢ : المعنى.
([3]) في ب٢ : لأن.
([4]) في ب١ : بجميع. وهو خطأ.
([5]) قوله : [فهو] سقط من ب١.
([6]) في ب١ و ب٢ : فالوجه.
([7]) في الأصل كتبت أولاً "مستلزم" ثم صوبت.
([8]) في ب١ : المنع.
([9]) طمس في ب١.
([10]) في ب١ : يجانغ. وهو خطأ.
([11]) في ب١ : الغر. وهو خطأ.
([12]) في ب١ : لاطراد.
([13]) في ب٢ : من خوا. وهو خطأ.
([14]) في ب١ : والنقصان. وفي ب٢ : بنقصان.
([15]) ب١ لو٢٥ب. في ب٢ : وذات.
([16]) في ب٢ : العرق.
([17]) في ب١ : لنقصان. وفي ب٢ : بنقصان.
([18]) في ب٢ : ينبغي.
([19]) في ب٢ : ينبغي.
([20]) في ب٢ : بنقصان. وهو الصواب.
([21]) قوله : [جزئه. وإذا قُلتَ: "الإنسان حيوان ناطق أبيض" ينتفي العكس لا ينقصان] سقط من ب١.
([22]) قوله : [جزء] سقط من ب٢.
([23]) في ب١ : منه. وهو خطأ.
([24]) في ب١ و ب٢ هذه ليست بداية لفقرة جديدة.
([25]) ب٢ لو٢٩أ.
([26]) في ب١ : "بحيث منبفائيه". وهو خطأ.
([27]) في ب١ و ب٢ : أنه. وهو الصواب.
([28]) في الأصل كتب فوقها حرف ط.
([29]) ظ لو٣٧ ص٣٣أ. في ب١ : عكساً.
([30]) في ب٢ : يصدق. وهو خطأ.
([31]) في ب١ و ب٢ : وحده. وهو خطأ.
([32]) الجرجاني، السيد الشريف. حاشية السيد الشريف على شرح ومختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، مطبوعة مع شرح المختصر، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، بيروت، دار الكتب العلمية،الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م. ج ... ص... .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الموجبة[1] الكلية [كليها][2] مخصوصاً بمادة[3] المساواة، و[4] جزئياً[5] شاملاً [للكل][6] "اعتبروا الثاني"[7] على ما "هُوَ دأبهم"[8] في صناعتهم.

(والحاصل واحد وهو أن يكون) اهـ. قال الفاضل الشريف فيه إشعارٌ بأنَّ الجمع هو عين[9] العكس[10]. وفيه خلاف[11] [ما][12] ذهب بعضهم إلى أنه لازم للعكس[13] *[14] والعبارة يحتمل هذا[15] المذهب [أيضاً][16].

(والأول إما أن يكون [وجوداً لشيء])[17] اهـ. قال *[18] في شرح المقاصد: "ما ذكرنا من اعتبار ...[19] والقوة في الوجوب- وهو الموافق[20] لكلام ابن سينا- أولى من اعتباره في الوجود كما[21] ذكره الجمهور، لأن المادة إذ[22] لحقها الصورة تكون[23] وجود المعلول معها بالفعل[24] لا بالقوة[25]، فيدخل[26] في تعريف الصورة فلا يكون

---

(1) ظ

(2) قوله : [كليها] سقط من ب١. وفي ب٢ : كلياً.

(3) في ب٢ : بماداه. وهو خطأ.

(4) ظ

(5) في ب١ : جربها. وهو خطأ.

(6) قوله : [للكل] سقط من ب٢.

(7) في ب١ : "اعتبر والثاني". وهو خطأ.

(8) في ب١ : "هو ذاتهم". وفي ب٢ : "هو دابتهم". وكلاهما خطأ.

(9) في ب١ : عني. وهو خطأ.

(10) الجرجاني، شرح المواقف، ج٢ ص٥.

(11) في ب١ : خلافا.

(12) في ب١ : و. وقوله : [ما] سقط من ب٢.

(13) في ب١ : العكس.

(14) في ب١ و ب٢ زيادة : أيضاً.

(15) في ب١ : هذ. كتبت فيس نهاية السطر

(16) قوله : [أيضاً] سقط من ب٢.

(17) قوله : [وجوداً لشيء] سقط من ب١. وفي ب٢ : "وجوب الشيء".

(18) في ب١ زيادة : الفاضل الشريف: فيه إشعار بأن الجمع هو على العكس وفيه خلاف وذهب بعضهم إلى أنه لازم العكس إلى. وهذه الزيادة تكرار لفقرة مرت سابقاً. وهي خطأ.

(19) في ب١ زيادة : **الفعل**. وهو الموافق للشرح للمطبوع. وفي ب٢ زيادة : العقل.

(20) في ب١ : الموافق. وهو خطأ.

(21) في المطبوع : على ما.

(22) في ب١ و ب٢ : **إذا. وهو الموافق للمطبوع.**

(23) في ب٢ : يكون. وهو الموافق للمطبوع.

(24) في ب١ : باالفعل.

(25) في ب١ : باالقوة.

(26) في ب١ : في يدخل. وهو خطأ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مانعاً، ويخرج[1] عن تعريف المادة فلا [يكون][2] جامعاً، بخلاف الوجوب[3] فإنه بالنظر إلى المادة لا يكون إلا بالقوة، وبالنظر إلى الصورة لا يكون إلا بالفعل[4] وكان مرادهم أن الصورة ما يكون "وجوداً لشيء"[5] معه بالفعل إليه[6] والمادة[7] ما يكون الوجود معه بالقوة في الجملة [وحينئذٍ][8] لانتقاض[9]"[10] انتهى كلامه.

وأنتَ خبيرٌ بأنه[11] لأفراد[12] بين [أخذ][13] الوجوب والوجود على الوجه الذي ذكره، إذ يمكن أن يقال: المادة إذا لحقها الصورة تكون[14] وجوب المعلول معا[15] بالفعل [لا][16] بالقوة[17] كما في الوجود. [فإن][18] أجيب[19] بأن وجوب المعلول بالفعل[20] بالنظر إلى مجموع المادة والصورة أو[21] المادة بشرط[22] كونها ملحوقة[23] لصورة[24] لا إلى المادة نفسها من حيث هي كما هو المراد. أُجيبَ بمثله في أخذ[25] الوجود، فليتأمل.

([1]) في ب٢ : ويخرجه.

([2]) قوله : [يكون] سقط من ب١.

([3]) في ب١ : الوصف.

([4]) في ب١ : باالفعل.

([5]) في ب١ و في ب٢ : "وجود الشيء".

([6]) في ب١ و ب٢ : **ألبتة. وهو الصواب.** وكذا جاء في المطبوع.

([7]) في ب١ : اولمادة.

([8]) قوله : [وحينئذٍ] سقط من ب٢.

([9]) في ب١ : **لا انتقاض. وهو الصواب.** وكذا جاء في المطبوع. وفي ب٢ : انتقاض.

([10]) التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله. شرح المقاصد، تحقيق وتعليق مع مقدمة في علم الكلام: عبد الرحمن عميرة، تصدير: صالح موسى شرف، بيروت، عالم الكتب. ج٢ ص٧٨-٧٩.

([11]) في ب١ : بأن.

([12]) في ب١ و ب٢ : لا فرق. وهو الصواب.

([13]) قوله : [أخذ] سقط من ب٢.

([14]) في ب٢ : يكون.

([15]) في ب١و ب٢ : معها. وهو الصواب.

([16]) قوله : [لا] سقط من ب١.

([17]) في ب١ : باالقوة.

([18]) قوله : [فإن] سقط من ب٢.

([19]) في ب٢ : جيب.

([20]) في ب١ : في الفعل.

([21]) في ب١ : و. وفي ب٢ : إذ.

([22]) في ب٢ : شرط.

([23]) في ب١ : ملحوقاً.

([24]) في ب١ و ب٢ : للصورة.

([25]) في ب٢ : . غير منقوطة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(**كالهيئة**[1] **السَّريرية [لا]**[2]): مبنيٌّ على ما ذهب إليه البعض من جواز[3] تقوّم[4] الجوهر[5] بالعرض القائم بجزء آخر منه، بأن[6] يركب[7] جوهر [من جوهر][8] وعرض قائم به إذ المحال تركبه[9] من العرض القائم بالخارج منه أو به.

(**والثاني إن كان ما منه الشيء فهو الفاعل**): لا[10] يلزم كون ما منه الشيء خارجاً عنه[11] كما يدّل عليه [كلامه][12] لانتقاضه بالمركب [فهو][13] من الواجب والممكن، فإنه ممكن محتاج إلى علة فاعلية وهي داخلة فيه. وفرض الكلام فيما[14] كل جزء [منه][15] ممكن تكلف[16]. ثم إنّ قوله: "كالنجار[17] السرير[18]" *[19] [لا فاعل له.

(**كالجلوس**[20] **على السرير**): فإنْ قُلتَ[21]: "لو كان"[22] لعلية[23] الغائنة[24] نفس الجّلوس لزم من انتفائه انتفاء السرير][25]، ضرورةَ انتفاء المعلول بانتفاء جزء من علته التامة، وليس كذلك. وإن كان[26] تصوره[27] لم

---

(1) في ب٢ : كالهنية.
(2) قوله : [لا] سقط من ب١. في ب٢ : له. وهو الصواب.
(3) في ب١ : وجواز. وهو خطأ.
(4) في ب١ : قيام.
(5) في ب٢ : الجواهر.
(6) في ب١ : بأنه.
(7) في ب١ : . وفي ب٢ : تركب.
(8) قوله : [من جوهر] سقط من ب١.
(9) في ب٢ : تركيبه.
(10) طمس في ب١.
(11) في ب٢ : منه.
(12) قوله : [كلامه] سقط من ب١.
(13) قوله : [فهو] سقط من ب١ و ب٢.
(14) في ب١ : في.
(15) قوله : [منه] سقط من ب٢.
(16) في ب١ : وتكلف.
(17) في ب١ : كانعار. وهو خطأ. وفي ب٢ كتبت "كا" في نهاية السطر، و"النجار" في بداية السطر الذي يليه.
(18) في ب١ و ب٢ : للسرير. وهو الصواب.
(19) في ب١ زيادة: بناء على ما يتفاهم العرف وإلا فهو في التحقيق باعتبار حركاته* المخصوصة معد للسرير.* ب١ لو٢٦أ. وفي ب٢ زيادة : بناءً على متفاهم العرف، وإلا فهو في التحقيق باعتبار حركاته المخصوصة معدّ للسرير.
(20) ظ لو٣٧ ص٣٣ب.
(21) في ب١ : قيلت. وقد خلت عن النقط خلا القاف. وهو خطأ.
(22) في ب٢ : "أمكانت".
(23) في ب١ و ب٢ : العلة. وهو الصواب.
(24) في ب٢ : الغائية. وهو الصواب.
(25) قوله : [لا فاعل له. (**كالجلوس على السرير**): ... انتفاء السرير] سقط من أصل ب١ ثم كتب في رأس اللوحة.
(26) في ب١ و ب٢ : كانت.
(27) في ب٢ : بصورة ما.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يستقم[1] قولهم بوجوب تأخر الغايرة[2] بحسب[3] الخارج. قُلتُ: العلّة الغائية نفس الجلوس لكن باعتبار تصوره[4]. ويلزم من انتفائه بهذا[5] الاعتبار انتفاء السرير إذ ما[6] له حينئذٍ انتفاء التصور.

(الأول: منع اشتراط الطرد[7]) اهـ. أجيب عنه بأن المصنف معترض[8] على الإمام، وهو ممن يشترط المساواة كما صرّح به في شرح الإشارات. و[9] فيه أنّ مراده لو كان بمجرد الاعتراض على الإمام و لم يكن المساواة شرطاً[10] عند المحققين [من][11] لم يبق للعدول[12] عن ذلك التعريف وجه[13] وجيه!. والأقرب أن يقال: لا خلاف في اشتراط المساواة لجوزة[14] التعريف مع انتفائها في تعريف المحصول[15]، وهذا[16] القدر يَكفِي سَبَبِيّاً[17] العدول[18] عنه. بَقي ههنا بحثٌ؛ وهو أن الشارح ذكر في شرح الكشاف[19] أن قول[20] الفائق[21]: "الحمد"[22] هو المدح صرح[23] في الترادف. فما[24] ذكره ههنا مخالف له حيث اعترض[25] بأن "كتب[26] اللغة مشحونة تفسير[27] *[28] الألفاظ بما هو أعم من مفهوماتها" فكيف [يكون][29] كلام الفايق صريحاً في الترادف؟. [فما ذكره ههنا مخَالفٌ له حيث اعترض بأن "كتب اللغة مشحونة بتفسير الألفاظ بما هو أعم من مفهوماتها" فكيف يلون كلام الفايق صريحاً في الترادف؟.][30]

---

(1) في ب١ : يستقيم. وهو خط.
(2) في ب١ و ب٢ : الغاية. وهو الصواب.
(3) في ب٢ : يجب. وهو خطأ.
(4) ب٢ لو٢٩ب.
(5) في ب٢ : بهذ.
(6) في ب٢ : ماء.
(7) في ب٢ : المطرد.
(8) في ب١ : يتعرض.
(9) في ب١ : في.
(10) في ب٢ : شرعاً.
(11) قوله : [من] سقط من ب١ و ب٢.
(12) في ب٢ : لعدول.
(13) في ب٢ : وجد.
(14) في ب١ : لجودة. وهو الصواب. وفي ب٢ : لجردة. وهو خطأ.
(15) انظر: الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين (٥٤٤-٦٠٦هـ). **المحصول في علم أصول الفقه**، دراسة وتحقيق: طه جابر فياض العلواني، بيروت، مؤسسة الرسالة، الثانية ١٤١٢هـ/١٩٩٢م. ج١ ص٧٨.
(16) في ب١ : وهذ.
(17) في ب١ و ب٢ : سبباً.
(18) في ب١ و ب٢ : للعدول.
(19) المخطوط، سبق الإشارة إليه.
(20) في ب٢ : فعل.
(21) في ب٢ : لفايق.
(22) في ب١ : الحد. وهو خطأ.
(23) في ب١ : . وفي ب٢ : صريحاً.
(24) في ب١ : كما.
(25) في ب١ و ب٢ : اعترف.
(26) في ب٢ : كتبه.
(27) في ب١ و ب٢ : **بتفسير. وهو الصواب.**
(28) في ب٢ زيادة : من.
(29) قوله : [يكون] سقط من ب٢.
(30) قوله : [فما ذكره ههنا مخَالفٌ له حيث ... الترادف؟.] تكرار في الأصل؛ وهو خطأ. و لم يثبت في أي من النسختين الأخريين.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(لا سيّما الاسم[1]؛ فإن كتب اللغة): قال الفاضل الشريف ما ذكر[2] في كتب اللغة[3] إنما هو التعريف اللفظي [لا][4] الاسمي غالباً.

(الثاني: منع عدم الصدق[5] الأصل) اهـ. أُجيبَ عنه بأنّ مُحَصِّلَ[6] كلام المصنف مَنْعُ إطلاق لفظ[7] الأصل على الفاعل واستعماله فيه، وإنما[8] يصح الجواب عنه إذا بين الإطلاق وصحح الاستعمال بالنقل عمن يعتد[9] به فلا[10] يكفي بمجرد منع عدم صدق[11] الأصل على الفاعل[12] [والاستناد][13] بما ذكر. وفيه بحثٌ؛ لأنّ حاصل كلام الشارح أنّ الأصل يصدق على الفاعل على تعريف المصنف بعينه[14] أيضاً، فكيف يدعى أن[15] الأصل لا يطلق عليه أصلاً؟! مع [أن][16] دعواه أنّ تعريفه مُسَاوٍ للأصل. ولا يخفى سقوط الجواب على هذا؛ لأن[17] البحث الرابع لو[18] تم لم يتم هذا، لأنّ الابتناء[19] الفعل[20] على الفاعل لم يكن عقلياً على تفسير المصنف بزعم[21] الشارح. "فأحد البحثين يهدم"[22] الآخر. وقد يجاب عن الاعتراض الثاني بأنّ معنى[23] ابتناء الشيء على [ذلك][24] الغير[25] كالأساس للشيء

---

(1) في ب1 و ب2 : الاسمي.

(2) في ب2 : ذكره.

(3) في ب2 لم تتضح لي.

(4) قوله : [لا] سقط من ب2.

(5) في ب1 و ب2 : صدق. وهو الصواب.

(6) في ب2 : يحصل. وهو خطأ.

(7) في ب1 كتبت أولاً اللفظ، ثم محي الألف واللام.

(8) في ب2 : إنما.

(9) في ب1 : متعد. وقد خلت عن النقط. وفي ب2 : يقيد. وكلاهما خطأ.

(10) في ب1 : ولا.

(11) في ب1 كتبت أسفل السطر.

(12) في ب1 : الأفاعل. وهو خطأ.

(13) قوله : [والاستناد] سقط من ب1.

(14) في ب1 و ب2 : نفسه.

(15) في ب2 زيادة : يعينه. وهو خطأ.

(16) قوله : [أن] سقط من ب1. وفي ب2 : دعوي.

(17) في ب2 : إلا أن.

(18) في الأصل كتبت فوق السطر.

(19) في ب1 و ب2 : ابتناء. وهو الصواب.

(20) ظ لوح٣٨ ص٣٤أ.

(21) في ب2 : يزعم. وهو خطأ.

(22) في ب2 : "واحد التخيير بهذا". وهو خطأ.

(23) في ب1 : معين. وهو خطأ.

(24) قوله : [ذلك] سقط من ب1 و ب2.

(25) في ب1 زيادة : أن ذلك الغير.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبتنى المستند إليه، لأنه[1] يؤثر في ذلك الشيء والحاصل أنّ المراد من [الابتناء][2] الاستناد[3] الأساسي لا الاستناد التأثيري. وفيه نظرٌ؛ لأنّ كون[4] الفاعل كالأساس[5] للفعل أظهرُ من كون المصدر كالأساس[6] لصيغ[7] الأفعال لأن صدورها عنه اعتباريٌ محضٌ[8]، وصدور للفعل[9] عن الفاعل حقيقيٌ. وبالاتفاق يقال للمصدر أنه أصل الصيغ[10] فَأنّ[11] يقال للفاعل أنه أصل[12] الفعل أولى.

(يدل على أنّ كلّ محتاج إليه[13] أصلٌ[14]): حيث قال ثمة[15]: فإذا[16] كانت الأصلية[17] والفرعية من الجانبين يجري[18] المجاز من الطرفين كالجزء مع الكل فإن الجزء تبع الكل والكل[19] محتاج إلى "الجزء فيكون"[20] الجزءُ أصلاً.

(ولا عقلياً[21] بتفسير[22] المصنف): قد أوّلنا سابقاً كلام المصنف [بوجهين] [23] بحيث[24] لا يرد عليه السؤال الرابع أصلاً.

([1]) في ب١ : لا أنه. وفي ب٢ : إلا أنه.

([2]) قوله : [الابتناء] سقط من ب١.

([3]) في ب١ : الاستناد. وهو خطأ.

([4]) في ب١ كتبت أولاً "يكون"، ثم محيت الياء.

([5]) في ب١ : كالأساس. وهو خطأ.

([6]) في ب١ : كالأساس. وهو خطأ.

([7]) في ب١ : يصنع. وفي ب٢ : لصنع. وكلاهما خطأ.

([8]) في ب١ : محضن. وهو خطأ.

([9]) في ب١ و ب٢ : الفعل. وهو الصواب.

([10]) في ب١ : الصنع. وهو خطأ.

([11]) في ب١ : فلأن.

([12]) في ب٢ : أصلاً. وهو خطأ.

([13]) ب١ لو٢٦ب.

([14]) في ب١ : صل.

([15]) في ب٢ : ثم.

([16]) في ب١ : فإذ.

([17]) في ب١ : الأصلية. وقد خلت عن النقط.

([18]) في ب١ : يجزئ. وفي ب٢ : ويجري.

([19]) في ب١ : والكلي.

([20]) في ب١ كتبت خطأ ثم صوبت.

([21]) في ب١ : عقلنا.

([22]) في ب١ : تفسير.

([23]) قوله : [بوجهين] سقط من ب٢.

([24]) ب٢ لو٣٠أ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[تعريف الفقه]

(...[1] **إليه تعريفين**): في الإقليد[2] أن الفقه علم المصرّح والمضمن[3] من الكلام[4]. وفي نوادر الأصول[5] أن الفقه من الفقيء[6]. قلت[7] الهمزة هاء كهياك[8] في إياك. ولا شك أن الوقوف على[9] غرض[10] المتكلم بعد الوقوف على المصرح لا يعري عن ضرب يشق[11] ليتغلغل [إلى][12] المضمن[13]، ثم صار عبارة[14] عن العلم [بالأحكام الشرعية. فالتضمين[15] ثمة من الواضع[16] وههنا من الشارع.

(**دون الآخر**): قيل: لم يصرح بزييفه[17] تأدُّباً][18] لأنه منقولٌ[19] عن الإمام "أبي حنيفة"[20] [ﷺ[21] ولذا قدمه تبركاً][22].[23]

([1]) في الأصل غير واضحة. وفي ب١ و ب٢ : وللمضاف.

([2]) في ب١ : الإقليل. وهو خطأ.

([3]) في ب٢ : والمضمر. ولعله الصواب.

([4]) في ب١ : كلام. وب٢ : كلام المصنف. ولعله الصواب.

([5]) للحكيم الترمذي.

([6]) في ب١ : الفقؤ. وفي المطبوع : الفقئ. **الحكيم الترمذي**، أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن بن بشير المؤذن. **نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول ويليه: مرقاة الوصول حواشي نوادر الأصول**، بيروت، دار صادر. ص٢٧.

([7]) في ب١ و ب٢ : قلبت. وهو الصواب.

([8]) في ب١ : كهناك.

([9]) في ب١ : عليه.

([10]) في ب١ و ب٢ : عرض. وهو خطأ.

([11]) في ب١ : شق. وفي ب٢ : شيق.

([12]) قوله : [إلى] سقط من ب١.

([13]) في ب١ : المضمى. وهو خطأ.

([14]) في ب١ : بمنانعا. وهو خطأ.

([15]) في ب٢ : فالتضمير.

([16]) في ب٢ : الوضع.

([17]) كذا وردت في الأصل. ووردت في النسختين الأخريين خالية عن النقط. ولعل الصواب بتزييفه.

([18]) سقط من ب١.

([19]) في ب١ : منعول. وهو خطأ.

([20]) في ب١ : الخارج. وهو خطأ.

([21]) في ب٢ : "رحمه".

([22]) سقط من ب١.

([23]) يريد تعريف الفقه بأنه: "معرفة النفس ما لها وما عليها". ذكره المصنف في التنقيح؛ ثم صرّح في التوضيح أنه منقولٌ عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله؛ لذلك لم يصرح بما أراد من انتقاد تأدباً معه. انظر كلامه في التوضيح المطبوع مع التلويح ج١ ص١٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(**لعبد**[1] **نفسه**[2]): وهو المركب من الروح[3] الجسماني والبدن، إلا أنه لم يذكر الروح[4] في الدليل بل ذكر ما هو الفارق بين المعنيين[5] لظهور[6] أنَّ عمل البدن لا يحصل إلا[7] بالروح[8]. و[في][9] **قوله: "لأن أكثر الأحكام"** اهـ: إشارةٌ[10] إلى أنَّ المرادَ "بما[11] لها وما عليها" : [أحكامُ أعمالها][12] على ما سيأتي، والمراد بالنفس الإنسانية الروحُ الجسماني الحالُّ في البدن[13] لا[14] النفس[15] الناطقة المجردة[16]؛ لأنَّ [جمهور][17] أهل السنة لا يقولون بها.

(**وفسَّر المعرفة بإدراك الجزئيات**): اعتبارُ تخصيصِ[18] [المعرفةِ][19] بالجزئيات يقتضي أنْ يكون جميعُ مسائلِ الفقهِ القضايا[20] الجزئية[21]، وليست كذلك؛ فالظاهر "أنه لا يعتبر"[22].

([1]) في ب١ و ب٢ : العبد. وهو الصواب.

([2]) في ب١ : بنفسه. وهو خطأ.

([3]) في ب١ : . للضرورة

([4]) في ب١ : . للضرورة

([5]) في ب١ : المعين.

([6]) في ب١ : بطهور.

([7]) في ب٢ : لا. وهو خطأ.

([8]) في ب١ : .

([9]) قوله : [في] سقط من ب١.

([10]) في ب١ : أشارةٌ.

([11]) في ب٢ : بها. وهو خطأ.

([12]) قوله : [أحكامُ أعمالها] سقط من ب١.

([13]) في ب١ : البدل. وهو خطأ.

([14]) في ب٢ : لأن. وهو خطأ.

([15]) في الأصل كتبت خطأً أولاً ثم صُوِّبت.

([16]) في ب١ و ب٢ : المجردة.

([17]) قوله : [جمهور] سقط من ب١.

([18]) في ب١ : تخصيصه.

([19]) قوله : [المعرفة] سقط من ب١.

([20]) في ب٢ : القضاء. وهو خطأ.

([21]) في ب١ : لجزئية. وفي ب٢ : بالجزئية. وهو خطأ.

([22]) ظ لو٣٨ ص٣٤ب. في ب١ : "تفسير بهذا".

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(والقيد[1] الأخير[2] مما لا دلالة[3] عليه): قل[4]: يدّل عليه ما قال الراغب[5]: "المعرفة[6] اسم لما يحصل من العلم بعد بذكر[7] المعهود والاستدلال بالآثار". ولذا لم يقل في صفات الباري أنه عارف[8]. وفيه بحثٌ؛ لأنّ كلام الراغب يدّل على أخذ[9] الدليل والتذكير[10]، وكلام الشارح في أخذ مجرد[11] الدليل[12]. وقد يقال: ولو سلم [أنها][13] في اللغة مطلقةً لكنّ تعلقها[14] ههنا بعامّين[15] بعدها- أعني: "ما لها وما عليها"- دالّين[16] على استغراق جميع أحكامها أدلٌ[17] دليلٍ وأعدلَ شاهدٍ على التقييد لامتناع معرفتها بلا دليل وقوة[18] استنباط. وإشعار هذا[19] التعليق بهذا[20] التقيد[21] أظهر من إشعار شهرة أنّ الفقه من العلوم الدينية[22] بتقييد "ما لها وما عليها" بالأخروي على[23] ما ذكره الشارح متصلاً بهذا[24] الكلام. وفيه أيضاً بحثٌ؛ "إذ لا"[25] شك أنّ معرفة الكل بالعقل[26] مستحيلة[27] ولو بالدليل؛

([1]) في ب١ : والعبد. وهو خطأ.

([2]) في ب١ : الآخر. وهو خطأ.

([3]) في ب٢ : دليل.

([4]) في ب١ و ب٢ : قيل. ولعله الصواب.

([5]) في ب١ : الاغب. وهو خطأ. **والراغب هو : الحسين بن محمد بن المفضل، أبو القاسم الأصفهاني (أو الأصبهاني) المعروف بالراغب (٥٠٢هـ). أديب، من الحكماء العلماء. من أهل (أصبهان) سكن بغداد، واشتهر، حتى كان يقرن بالإمام الغزالي. من مصنفاته: المفردات في غريب القرآن، محاضرات الأدباء، جامع التفاسير، وغيرها.** الزركلي، **الأعلام**، ج ٢ ص٢٥٥.

([6]) في ب١ : والمعرفة.

([7]) في ب١ و ب٢ : تذكر. وهو الصواب.

([8]) انظر : **الراغب الأصفهاني**، أبو القاسم الحسين بن محمد. **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق وضبط: محمد سيد كيلاني، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع. ص ٣٣١-٣٣٢ باب العين، مادة (عرف).

([9]) في ب١ : أنه.

([10]) في ب٢ : والتذكر. انظر المرجع السابق.

([11]) في ب١ : فجرد. وقد خلت عن النقط. وهو خطأ.

([12]) في ب١ : الذليل. وهو خطأ.

([13]) قوله : [أنها] سقط من ب١.

([14]) في ب١ : تفعلها. وهو خطأ.

([15]) في ب١ : معامن. وفي ب٢ : يعامين. وكلاهما خطأ.

([16]) في ب١ : والين. وهو خطأ.

([17]) في ب١ : أول.

([18]) في ب١ كتب في المتن "قعد" وهو خطأ. ثم كتب الصواب في هامش اللوحة.

([19]) في ب١ : هذ.

([20]) في ب١ : بهذ.

([21]) في ب١ و ب٢ : التقييد. ولعله الصواب.

([22]) في ب١ : الذهنية. وقد خلت عن النقط.

([23]) في ب٢ : وعلى.

([24]) في ب١ : بهذ.

([25]) في ب١ : "أولا". وهو خطأ.

([26]) في ب١ : با الفعل. وفي ب٢ : بالفعل. وجميعها خطأ؛ **والصواب: بالعقل.**

([27]) في ب٢ : متحيلة. وهو خطأ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فتعين الحمل على التهيؤ[1]. [ولا شك في إمكان التهيؤ[2]][3] لمعرفة[4] الكل [تقليداً][5]. [6] ثم[7] إن قيد الأخروي ليس مستفاداً من قوله "ما لها وما عليها"، بل تقييدٌ[8] لما يستفاد[9] منه بتلك القرينة[10] فلذلك[11] قال: "أي ما سفع[12]" اهـ. والكلام ههنا في استفادة[13] قوله: "عن دليل" من لفظ المعرفة كما يتبادر من التفسير. وبهذا "أيضاً يندفع"[14] ما يقال: هذا[15] من قبيل[16] ذكر العام و[17] إرادة الخاص. والقرينة تشهد[18] [19] أنّ المقلِّد ليس[20] بفقيهٍ إجماعاً وعلمه ليس بفقه. فليتأمل.

(والاصطلاح): قبل[21]: لو ثبتَ[22] عدم اطلاقهم[23] المعرفة على اعتقاد[24] المقلد[25] ثبت الاصطلاح، إذ كثيراً[26] [ما] [27] يوجد اصطلاح القوم من طلاقاتهم[28].

([1]) في ب١ : التهيوء. وفي ب٢ : التهؤ.

([2]) في ب٢ : التهؤ.

([3]) قوله : [ولا شك في إمكان التهيؤ] سقط من ب١.

([4]) في ب١ : بمعرفة. وفي ب٢ : للمعرفة.

([5]) قوله : [تقليداً] سقط من ب١.

([6]) في ب١ هذه بداية فقرة جديدة.

([7]) في ب١ : اسم. وهو خطأ.

([8]) في ب١ : تقيد. وهو خطأ.

([9]) في ب٢ : يستقاد. وهو خطأ.

([10]) في ب١ و ب٢ : القرينة. وهو الصواب.

([11]) في ب١ : فكذلك.

([12]) في ب١ و ب٢ : ينتفع. ب١ خلت عن النقط.

([13]) في ب١ : استعادة. وهو خطأ.

([14]) في ب١ و ب٢ : "يندفع أيضاً".

([15]) في ب١ : بهذا.

([16]) في ب١ و ب٢ : قبيل. وهو الصواب.

([17]) ب١ لو٢٧أ.

([18]) في ب١ : شهرة. وقد خلت عن النقط. وفي ب٢ : يشهده.

([19]) في ب٢ زيادة : يشهده.

([20]) في ب١ : يسره. وقد خلت عن النقط.

([21]) في ب٢ : قيل. وهو الصواب. ب٢ لو٣٠ب.

([22]) في ب١ و ب٢ : ثبت. وهو الصواب.

([23]) في ب١ : اطلاق. وفي ب٢ : الاطلاق هم.

([24]) في ب١ : عتقاد.

([25]) في ب٢ : المقدر. وهو خطأ.

([26]) في ب١ : كثر. وقد خلت عن النقط.

([27]) قوله : [ما] سقط من ب١.

([28]) في ب١ : اطلاق لهم. وفي ب٢ : اطلاقاتهم. وهو الصواب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(من اللذات والآلام[1]): وكذا[2] يخرج به المطلب[3].

[4] **(فذكر على هذا[5] التقدير ثلاثة معان)**: أي على تقدير كون اللام للانتفاع، وعلى الضرر[6]، وأوّل المعاني الثلاث[7] لـ "ما لها و[8] عليها": الثواب والعقاب، [وثانيها: عدم العقاب][9] [10]، وثالثها[11] الثواب[12] أو[13] عدمه.

(ثم ذكر معنيين آخرين[14]): الأول: ما[15] يجوز لها وما يجب عليها. على أنّ اللام صلة[16] بجواز[17] وعلى صلة الوجوب. والثاني: ما يجوز ويحرم[18] على أنها[19] صلة الحرمة[20].

(ثلاثة منها يشتمل) اهـ. هي[21] الثاني والثالث[22] والخامس. واعْلَمْ أنّ في ظاهر قول[23] المصنف: "فإن[24] أريد بهما الثواب والعقاب" اهـ[25] مناقشةً؛ لأنّ هذا[26] الجزاء[27] لا يرتبط بالشرط، فقيل الجزاء[28] هو[29] قوله:

---

(1) كذا كتبت في الأصل، وهو خطأ. والصواب : والآلام. وهو ما جاء في ب١.
(2) في ب٢ : فكذا.
(3) في ب١ و ب٢ : **الطب. ولعله الصواب.**
(4) في ب٢ هذه ليست بداية فقرة جديدة.
(5) في ب١ : هذ.
(6) في ب١ و ب٢ : للضرر. وهو الصواب.
(7) في ب١ و ب٢ : الثلاثة. وهو الصواب.
(8) في ب١ زيادة : ما. وهو الصواب.
(9) قوله : [وثانيها: عدم العقاب] سقط من ب٢.
(10) في ب١ زيادة : والعقاب. وهو الصواب.
(11) في ب١ : وثالها. وهو خطأ.
(12) في ب١ : لثواب.
(13) في ب١ و ب٢ : و. وهو الصواب.
(14) في ب٢ : آخرين. وهو خطأ.
(15) في ب٢ : بما.
(16) في ب١ : صلته. وقد خلت عن النقط. وهو خطأ.
(17) في ب١ : الجواز. وفي ب٢ لم تتضح لي أهي : الجواز أم لجواز.
(18) في ب٢ : ويحزم. وهو خطأ.
(19) في ب١ : أن. وفي ب٢ : أن على.
(20) في ب١ : الحرم.
(21) في ب٢ : على. وهو خطأ.
(22) في الأصل كتبت أولاً "والثاني" ثم صوبت.
(23) في ب١ : قيل. وهو خطأ.
(24) في ب٢ : وإن.
(25) في ب١ زيادة : فاعلم. وفي ب٢ زيادة : فاعلم. اهـ.
(26) في ب١ : هذ.
(27) في ب٢ : الجزء. وهو خطأ.
(28) في ب٢ : الجزء. وهو خطأ.
(29) في ب١ : وهو.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

"الآتي ففعل الواجب" اهـ[1]. وقوله: "فاعلم" اهـ. جملةٌ معترضةٌ توطئةً[2] للجواب. ولا يخفى أنّ الاعتراض بالفاء [بين "الجزاء والشرط"[3] يعتقد[4]، فالأقرب أنّ[5] الجزاء قوله: "فاعلم" اهـ؛ [لأنّ الجزاء][6] وإنْ كان في الحقيقة قوله: "ففعله لكن الواجب[7]" لمّا كان هذا مقدمةً له ذكر في الجزاء أصلاً له. ولك[8] أنْ تقول[9] هذا من قبيل حذف الجزاء][10] وإقامة دليله مقامه. والتقديرُ: "فإنْ أُريد بهما الثواب والعقاب يلزم الواسطة؛ لأنّ ما يأتي[11] به المكلف" اهـ. فهو نظير قوله تعالى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾[فاطر:٤]. [أي: فلا تحزن واصبر؛ لأنه قد كُذِّبَتْ رُسُلٌ من قبلك][12].

(فمع المنع على[13] الترك واجب): إطلاق الأولى[14] على الواجب والحرام نوعُ[15] تسامحٍ على ما سيجيء[16] في مباحث الأحكام. ويقرب منه قوله[17] : "إذا عرفت هذا فالحمل[18] على وجهٍ لا يكون بين القسمين واسطة أولى؛ إذ[19] المرادُ وجوبُ الحمل على ذلك وتعين[20] إرادته؛ لئلا يحل[21] التعريف. واعْلَم[22] أنّ المرادَ

([1]) ظ لو٣٩ ص٣٥أ.

([2]) في ب١ : لفظية.

([3]) في ب٢ : "الشرط والجزاء".

([4]) في ب٢ : تعقيد. وهو الصواب.

([5]) في ب٢ : أنه. وهو خطأ.

([6]) قوله : [لأن الجزاء] سقط من ب٢.

([7]) في ب٢ : ""يفعل الواجب". لكن".

([8]) في ب٢ : وكذا.

([9]) في ب٢ : يقول.

([10]) قوله : [بين الجزاء والشرط يعتقد، فالأقرب ... من قبيل حذف الجزاء] سقط من ب١.

([11]) في ب١ : ياءتي.

([12]) قوله : [أي: فلا تحزن واصبر؛ لأنه قد كُذِّبَتْ رُسُلٌ من قبلك] سقط من ب١.

([13]) في ب١ و ب٢ : عن.

([14]) في ب١ : أولى.

([15]) في ب١ كتبت خطأً، ثم صوبت.

([16]) في ب١ : سئا. وهو خطأ.

([17]) في ب١ و ب٢ : قول المصنف.

([18]) في ب٢ الأقرب أنها : والحمد. وهو خطأ.

([19]) في ب٢ : و.

([20]) في ب١ و ب٢ : وتعين. ولعله الصواب.

([21]) في ب١ : يحتل. وقد خلت عن النقط. وفي ب٢ : يختل. وهو الصواب.

([22]) في ب١ : فاعلم.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالتساوي [التساوي][1] في "نظر الشارع"[2]، بأن[3] [يحكم بذلك صريحاً و[4] كنايةً. وبالأولية[5] في نظيره[6]؛ "بأن][7] ينص"[8] عليه أو على دليله.

(هذا على رأي محمد): المشهور المذكور في الهداية وغيره[9]: **"أن كل مكروهٍ حرام عند محمد؛ إلا أنه لم يطلق "لَفظ الحرام عليه"[10] لعدم نص قاطع.** وعن "أبي حنيفة وأبو[11] يوسف"[12] [...][13] أنه إلى الحرام أقرب"[14]. وذكر المصنف في شرح الوقاية [أن][15] المراد بالمكروه المكروه كراهة[16] [تحريم، وأما المكروه كراهة][17] تنزيه فإلى الحِلِ أقرب[18]. وفي بعض شروح[19] الهداية أن المرويَّ عنهما رواية شاذ[20] لما نقل ... [21] محمد في المبسوط: أنَّ أبا يوسف قال "لأبي حنيفة"[22]: إذا قُلتَ في شيءٍ "أكرهه[23]" "فما رأيك"[24] فيه؟. قال: التحريم.[25] فعلى[26] هذا لا يفاوت[27] "عند [الكل"[28] في][29] المكروه كراهة[30] التحريم والتنزيه.

([1]) قوله : [التساوي] سقط من ب١ و ب٢.
([2]) في ب٢ : "نظره".
([3]) في ب١ : أن.
([4]) في ب١ : أو. وهو الصواب.
([5]) في ب١ : وبالأولوية.
([6]) في ب١ : نظره. وهو الصواب.
([7]) سقط من ب٢.
([8]) في ب١ : بالنص.
([9]) في ب١ و ب٢ : وغيرها.
([10]) في ب٢ : "عليه لفظ الحرام".
([11]) في ب٢ : وأبي. وهو الصواب.
([12]) في ب١ : "الحنيفة و ابن وسف". وهو خطأ.
([13]) في ب١ زيادة : رحمهما الله.
([14]) المرغيناني، شيخ الإسلام برهان الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني ت(٥٩٣ه). الهداية شرح بداية المبتدي، المكتبة الإسلامية. ج٤ ص٧٨.
([15]) قوله : [أن] سقط من ب١.
([16]) في ب١ : كراهية.
([17]) قوله : [تحريم، وأما المكروه كراهة] سقط من ب١.
([18]) صدر الشريعة، عبيد الله بن مسعود المحبوبي الحنفي. شرح الوقاية ومعه منتهى النقاية على شرح الوقاية، تحقيق: صلاح أبو الحاج، عمان- الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م. ج٥ ص٩٣.
([19]) في ب٢ : شرح.
([20]) في ب١ و ب٢ : شاذة. وهو الصواب.
([21]) في ب١ زيادة : عن.
([22]) في ب١ : "لأبيحنيفة". وهو خطأ.
([23]) في ب١ : أكرهته. وهو خطأ. وفي ب٢ لعلها : كرهته.
([24]) في ب٢ : "فيما أريك". وهو خطأ.
([25]) السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل. المبسوط، بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٦ه/١٩٨٦م. ج١١ ٢٣٣ وج٣٠ ص٢٧٨.
([26]) في ب١ : وعلى.
([27]) في ب٢ : تفاوت. وهو الصواب.
([28]) في ب١ : عنده.
([29]) قوله : ["الكل" في] سقط من ب٢.
([30]) في ب١ : كراهية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(**جعل المكروه**[1] **تنزيهاً**): ذكر[2] للمقالته[3] توضيحاً، والمناسبة إنما هي باعتبار القسم الثاني.

(**[ولكن]**[4] **يثاب**[5] **تاركه**) اهـ. فيه بحثٌ؛ لأنه صَرَّحَ فيما[6] بعد بأن تارك الحرام والمكروه[7] تحريماً [لا يثاب][8]؛ فكيف يكون تارك المكروه تنزيهاً مثاباً؟! على أنه يخالف قول المصنف: "والباقي لا يثاب عليه" [وإن شق[9]][10] على قول[11] محمد لأنَّ تارك المكروه تنزيهاً لَمّا جعل مثاباً[12] على [...][13] قوله بالطريق الأول[14]. والأوجه[15] أن يقال: بمعنى أنه [لا][16] يستحق فاعله محذوراً[17] أصلاً.

(**كحرمان الشفاعة**): أي استحقاقه[18]. فلا ينافي وقوعها كما [لا][19] ينافي استحقاق العذاب العفو. *[20] ويجوز أن يراد الحرمان المؤقت[21]. فلا يرد أنَّ هذا الفاعل ليس فوق مرتكب[22] الكبيرة في الجرم[23] و لم يُحرَمْ من الشفاعة، وإن مات قبل التوبة لقوله عليه [الصلاة و][24] السلام: «**شفاعتي لأهْلِ الكبائرِ مِنْ أُمتي**».[25]

---

(1) في ب١ : الكروه. وهو خطأ.
(2) في ب٢ : بما وكره. وهو خطأ.
(3) في ب١ و ب٢ : للمقابلة.
(4) قوله : [ولكن] سقط من ب١. وفي ب٢ : لكن.
(5) في ب٢ : .
(6) ب٢ لو٣١أ.
(7) ب١ لو٢٧ب.
(8) قوله : [لا يثاب] سقط من ب١.
(9) في ب٢ : سبق. وهو الصواب.
(10) قوله : [وإن شق] سقط من ب١.
(11) في ب٢ : قوله. وهو خطأ.
(12) في ب١ : مثاتاً. وفي ب٢ : مشاباً. وكلاهما خطأ.
(13) في ب٢ زيادة : [قولهما كان مثاباً على]. وهو الصواب.
(14) في ب١ و ب٢ : الأولى. وهو الصواب.
(15) في ب١ و ب٢ : فالأوجه.
(16) قوله : [لا] سقط من ب٢.
(17) في ب٢ : مخذوراً.
(18) ظ لو٣٩ ص٣٥ب.
(19) قوله : [لا] سقط من ب١.
(20) في ب٢ زيادة : ويحرف.
(21) في ب١ : الوقف. وهو خطأ.
(22) في ب١ : المرتكب.
(23) ظ ب١ ب٢ الحرم خلت عن النقط.
(24) سقط من ب١ و ب٢.
(25) **رواه الإمام أحمد في المسند**: ج٢٠ ص٤٣٢، برقم ١٣٢٢٢. قال الشيخ شعيب الأرناؤوط: **إسناده صحيح. وأبو داود في السنن**: كتاب السنة، باب في الشفاعة. **والترمذي في الجامع الصحيح**: كتاب صفة القيامة، وقال: "**هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ من هذا الوجه**". الترمذي، الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة. سنن الترمذي أو الجامع الصحيح، ضبطه: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر، الثالثة ١٣٩٨ه/١٩٧٨م. **والحاكم في المستدرك**: كتاب الإيمان برقم٢٢٨. وقال: **هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذا اللفظ**. الحاكم، الحافظ أبو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري. المستدرك على الصحيحين، تحقيق: محمود مطرجي،ب يروت، دار الفكر، الأولى ١٤٢٢ه/٢٠٠٢م.ج١ ص١٦٧-١٦٨. **وابن حبان في صحيحه**: كتاب التاريخ، ذكر إثبات الشفاعة في القيامة لمن يكثر الكبائر في الدنيا، ج١٤ ص٣٨٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(ثم المراد بالواجب) اهـ. جوابٌ[1] عما يتوهم وروده مِنْ أنَّ الفرضَ والسنةَ والنفلَ جارجةٌ[2] عن الأقسام وقد دجب[3] ذكرها[4]. والمكروه تحريماً داخلٌ[5] في الحرام، وقد أفرده بالذكر.

(بخلافِ إطلاقِ الحرام) اهـ: فإنه ليس بشائعٍ وإن جاز كما في الوجه[6] الخامس؛ ولذا أفرده المصنف بالذكر.

(ما يشتمل السنة[7] والنفل[8]): قيل[9]: في جعل المندوب "متناولاً[10] للسنة[11] نبوة"[12] عن قوله: "والباقي لا يعاقب عليه. لأنَّ [ترك][13] السنةَ[14] المؤكدةَ يوجب إساءة[15]، وعدم إطلاق العقاب على هذا مع إطلاق [الثواب على][16] ما يترتب[17] على فعل النفل[18] كما دل عليه قوله: " *[19] الواجب والمندوب مما يثاب[20] عليه" ليس بمستحسنٍ[21]. [والجواب أنَّ المرادَ بالعقابِ [العقابُ][22] بالنار، وتارك السنة المؤكدة لا يستحقه،][23] بل يستحق حرمان الشفاعة كما صرح [به][24] في مباحث الأحكام[1]. فعلى هذا قوله [...][2] ليس بمُستَحسِنٍ.

---

(1) في ب٢ : جواز. وهو خطأ.
(2) في ب٢ : خارجة. وهو الصواب. وقد خلت عن النقط في ب١.
(3) في ب١ و ب٢ : وجب. وهو الصواب.
(4) في ب٢ : ذكرها.
(5) في ب٢ : داخلاً.
(6) في ب١ : وجه.
(7) في ب٢ : النسبة. وهو خطأ.
(8) في ب١ : الفل. وهو خطأ.
(9) في ب٢ : فيها.
(10) في ب٢ : متناولاً. وهو الصواب.
(11) في ب٢ : للنسبة.
(12) في ب١ : "ينوب".
(13) سقط من ب١.
(14) في ب٢ : النسبة. وهو خطأ.
(15) في ب٢ : إشارة. وهو خطأ.
(16) سقط من ب١.
(17) في ب١ : ترتب.
(18) في ب٢ : النقل. وهو خطأ.
(19) في ب١ و ب٢ زيادة : ففعل. وهو الصواب.
(20) في ب٢ : يشاب. وهو خطأ.
(21) كتبت في ب١ و ب٢ : بمستحق. وهو خطأ.
(22) سقط من ب١.
(23) سقط من ب٢.
(24) سقط من ب١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(بمعنى الحاصل): لا المعنى المصدري، "وإلا لكان[٣]"[٤] للإيقاعِ[٥] [إيقاعٌ][٦]. ثم ذلك الحاصل أعمُّ مِنْ أنْ يكون حاصلاً من المصدر اللازم [كما ذكره][٧]، أو مِن المتعدي كضرب اليتيم[٨]، وكسر[٩] إناء الغير ونحوهما.

(وإنما فسَّرَ التركَ بعدم الفعلِ): قيل: لكن في جعله ترك الحرام والمكروه تحريماً [...][١٠] لا يثاب عليه ولا يُعاقب، لا صحة له، إلا إذا أريد عدم الفعل بلا قصدٍ؛ ولا وجه له.

(فِعْلُ[١١] الواجب بعينه): قيل عليه: لا يلزم من كون[١٢] الترك بمعنى الكف كون ترك الحرام[١٣] فعل الواجب، "الذي هو"[١٤] [...][١٥] بما[١٦] يتأتى[١٧] به المكلف بعينه. [ولو وجَّه بأن المعنى لكان إتيان ترك الحرام فعلى[١٨] الواجب، إذ[١٩] يكون الترك حينئذٍ واجباً مما يتأتى[٢٠] به المكلف][٢١]. أو بأنَّ الإضافة في فعل الواجب بيانية. والمعنى لكان ترك الحرام الفعل[٢٢] الواجب[٢٣] وإتيانه[٢٤] فعل [المواجب][٢٥]. قلت[٢٦]: لا شبهةَ[٢٧] أنَّ في الكف[٢٨]

---

(١) انظر: التفتازاني، التلويح، ج٢ ص٢٦٤.
(٢) في ب١ زيادة : [: "ليس بمستحسنٍ"]. وهو الصواب.
(٣) في ب١ : يكان. وقد خلت الياء عن النقط. وهو خطأ.
(٤) في ب٢ : "والأركان".
(٥) في ب١ : الإيقاع.
(٦) سقط من ب٢.
(٧) سقط من ب٢.
(٨) في ب١ : اليتم. وهو خطأ.
(٩) في ب٢ : وكثر. وهو خطأ.
(١٠) في ب١ و ب٢ زيادة : مما. وهو الصواب.
(١١) في ب١ : جعل.
(١٢) في ب١ : يكون. وهو خطأ.
(١٣) في ب٢ : المرام. وهو خطأ.
(١٤) في الأصل كتب في هامش اللوحة : "الذي هو". برغم أنها كتبت في المتن.
(١٥) بياضٌ في الأصل.
(١٦) في ب١ : ما. وفي ب٢ : مما.
(١٧) في ب١ : ياءتي. وقد خلت عن النقط. وفي ب٢ : يأتي. وهو الصواب.
(١٨) في ب١: فعل. وهو الصواب.
(١٩) في ب١ : أو. وهو خطأ.
(٢٠) في ب١ : يأتي. وهو الصواب.
(٢١) سقط من ب٢.
(٢٢) في ب١ : كفعل. ولعله الصواب.
(٢٣) في ب١ : الجواب. وهو خطأ.
(٢٤) في ب٢ : وإتياته.
(٢٥) سقط من ب١. وفي ب٢ : الواجب. وهو الصواب.
(٢٦) في ب١ و ب٢ : قلنا.
(٢٧) في ب١ : شبة. وهو خطأ.
(٢٨) في ب٢ : المكن. وهو خطأ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اعتبارين: اعتبارية[1] كَفّ[2] عنْ فعلٍ، بحيث لا يكون هو مقصود الفعل في نفسه، بل "مقصود الترك"[3] فعل آخر. واعتبارُ أنه فعلٌ في نفسه. فهو بالاعتبار الأول مقصودٌ بصيغة[4] النهي عن الأفعال مثل: لا[5] تزن[6]. وبالاعتبار الثاني مطلوبُ الفعل بصيغة [الأمر][7] مثل: كُفَّ[8] عن الزنا. وكونه [طرف][9] فعل المكلف بالاعتبار الأول[10]. وبهذا الاعتبار لا يكون إتيانه[11] فعل الواجب أصلاً.

(يستحق[12] العقاب): بمعنى أنه لو عوقبَ بذلك كان[13] ملائماً[14] لنظر[15] الشارع[16] ومجازي[17] العقول [والآلات][18] والعادات، لا أنه حق لازم، لأنه ليس مذهبنا[19]. ثم لا بد أن يقيد الاستحقاق بعدم الرخصة؛ لأن من ترك الصلاة مكرهاً لم يستحق العقاب[20] مع أن الوجوب[21] باقٍ، **ولهذا يلزم القضاء**[22]. وكذا الكلام في فعل الحرام مكرهاً، كإجراء[23] كلمة الكفر[24] [...][25].

([1]) ب١ و ب٢ : **اعتبار أنه. وهو الصواب.**

([2]) في ب٢ : كن. وهو خطأ.

([3]) في ب١ : "المقصود ترك".

([4]) ظ لو٤٠ ص٣٦أ.

([5]) في ب١ : للا. وهو خطأ.

([6]) في ب٢ : ترن. وقد خلت ب١ عن النقط.

([7]) سقط من ب٢.

([8]) ب٢ لو٣١ب.

([9]) سقط من ب١.

([10]) ب١ لو٢٨أ.

([11]) في ب١ : إتيانه. وقد خلت عن النقط خلا الهمزة.

([12]) في ب٢ : تستحق.

([13]) في ب٢ : لكان. وهو الصواب.

([14]) في ب٢ : ملائماً. وهو الصواب. وقد خلت عن النقط في ب١.

([15]) في ب١ : بنظر. وقد خلت عن النقط.

([16]) في ب١ : الشارح. وهو خطأ.

([17]) في ب١ و ب٢ خلت عن النقط؛ ولعل الصواب: مجاري.

([18]) سقط من ب١ و ب٢.

([19]) في ب١ : مدهبنا. وفي ب٢ : فذهبنا. وكلاهما خطأ.

([20]) في ب١ : العذاب.

([21]) في الأصل كتبت أولاً الواجب، ثم صُوِّبت.

([22]) في ب١ : القضار. وهو خطأ.

([23]) في ب٢ : كإجزاء. وهو خطأ.

([24]) في ب٢ : الكف. وهو خطأ.

([25]) في ب١ و ب٢ زيادة : على اللسان. وهو الصواب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(**أو سهوٌ مِن العبد**): قيل: هذا مَبنِيٌّ على أنَّ الساهي والناسي[1] يستحقان[2] العقاب[3]، لكن لا يعاقبان لِلسَّهْوِ[4] والنيسان، وهو ممنوعٌ؛[5] لأنهم قالوا معنى قوله عليه [الصلاة و][6] السلام[7]: « **رُفِعَ عن أُمتي**[8] **الخطأ والنسيان**»[9]: رَفْعُ الإثم، ولو سُلِّمَ فالظاهر[10] أنه تعالى عفى بفضله، أو بسهو العبد، أو[11] بنسيانه[12]. فالمناسب أن يقول: يعفو[13] من الله تعالى: بفضله أو بهو[14] العبد.

(**وباقي كلامه واضحٌ**): كيف يكون واضحاً وقد أوضحه بعد[15]؟! حيث[16] بيَّن أنَّ المراد بالجواز في الوجه الرابع والخامس مَاذا، أو[17] أنَّ المراد "بمعرفة[18] ما لها وما عليها" معرفةُ أحكامها. اللهم إلا أنْ يُقال[19]: الوضوحُ أمرٌ نسبيٌّ[20]، فيكون[21] باقي كلامِهِ واضحاً بالنسبة إلى ما تقدم لا يقتضي عدم احتياجه[22] إلى إيضاحٍ[23] ما.

---

(1) في ب١ كتبت أولاً : النامي، ثم صُوِّبت.

(2) في ب٢ : يستحق أن. وهو خطأ.

(3) في ب١ : العذاب.

(4) في ب١ كتبت أولاً : لا سهو. ثم صُوِّبت.

(5) في ب٢ : مما.

(6) سقط من ب١ و ب٢.

(7) تصحفت في الأصل إلى : واللام. وهو خطأ, والصواب ما أثبته. في ب١ : السلم.

(8) في ب٢ : أمي!. وهو خطأ.

(9) أخرجه الطبراني في **المعجم الكبير** بسنده عن ثوبان بلفظ: "إن الله تجاوز عن أمتي ثلاثة الخطأ والنسيان وما أكرهوا عليه" برقم ١٤٣٠، ج٢ ص٩٧، وعن ابن عباس بدون لفظ "الثلاثة" برقم ١١٢٧٤، ج١١ ص١٣٣. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (٢٦٠هـ-٣٦٠هـ)، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي السلفي، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، **وابن ماجه في السنن**، كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي بلفظ :"إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه". **وأما لفظ "رفع عن أمتي" فلم يثبت**، ذكره السخاوي، في المقاصد الحسنة برقم٥٢٨، ج١ ص٣٦٩. **والحديث صححه -بمجموع طرقه- الألباني في إرواء الغليل برقم ٨٢، ج١ ص١٢٣-١٢٤.**

(10) في ب٢ : فالظاهر.

(11) في ب١ : و.

(12) في ب١ : نسيانه.

(13) في ب١ : لعفو. وفي ب٢ : بعفو. وهو الصواب.

(14) في ب١ و ب٢ : بسهو. وهو الصواب.

(15) في ب٢ : بعد.

(16) في ب٢ : بحيث.

(17) في ب١ و ب٢ : و.

(18) في ب١ : بمعرفة. وهو خطأ.

(19) في ب١ : يقول. وقد خلت عن النقط.

(20) في ب١ : بشيء. وهو خطأ.

(21) في ب٢ : فكون. وهو خطأ.

(22) في ب٢ : احتياجها.

(23) في ب١ : الضاح. وهو خطأ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[1] **(لأنّ[2] فيه مباحث)**: قيل: كان ما سبق بيان[3] غرض[4] المصنف نظراً[5] إلى الواقع، وما ذكره[6] ههنا دفعٌ لاعتراضات[7] أوردت[8] على[9] المصنف؛ فلذا خصَّه[10] بالمباحث وإن كان[11] تحقيقات مثل ما سبق. [[...][12] في أنها تبين[13] مراد المصنف بوجهٍ لا يتجه عليه إشكال][14].

(الثاني أنّ المراد) اهـ: [قوله][15]: "إنْ قلتَ: لِمَ لَمْ يُرِدْ به عدم منع الترك مع أنه أيضاً مقابل للوجوب؟. قلتُ: لأنّ إطلاقَ الجوازِ [فيه][16] غيرُ متعارفٍ، وإنما ذكر المناسبة؛ لأنّ الإمكان الخاص المصطلح كيفية نسبة الوجود الخارجي. لا يقال: لا يساوي[17] في طرفي[18] المندوب والمكروه، مع أنّ الممكن[19] الخاص ما يساوي[20] طرفاه؛ فلعل الشارح لذلك قال: "على[21] ما يناسب الإمكان الخاص". لأنا[22] نقول: قد تقرر في موضعه أنّ الممكن الخاص الخارج من[23] القسمة ما لا يتعين أحد طرفيه، لكن بينوا[24] في أحكامه تساويهما، وقد خالف[25] البعض. وبالجملة التساوي

([1]) في ب١ زيادة : قوله. وهي ليست بداية فقرة جديدة.

([2]) في ب١ : إلا أنّ.

([3]) في ب١ و ب٢ : بياناً.

([4]) في ب٢ و ب٢ : لغرض.

([5]) في ب٢ : نظر.

([6]) في ب١ و ب٢ : ذكر.

([7]) في ب١ : الاعتراضات التي. وفي ب٢ : الاعتراضات. وهو خطأ.

([8]) في ب١ و ب٢ : أوردت. وهو الصواب.

([9]) في ب١ زيادة : هذا.

([10]) في ب٢ : لخصه.

([11]) الصواب : كانت.

([12]) في ب٢ زيادة : [والحقُ أنّ هذا تعين في أسلوب الشرح، وإلا فلا فَرْقَ بين هذه المباحث وبين ما سبق]. وهو الصواب؛ لكن مع ملاحظة أن كلمة (تعين) تصحيف لكلمة : (تفنن).

([13]) في ب٢ : يتبين. وهو خطأ.

([14]) سقط من ب١.

([15]) سقط من ب١ و ب٢ . وهو الصواب.

([16]) في ب١ : عليه. وسقط من ب٢.

([17]) في ب١ الأقرب أنها : يستوي. وفي ب٢ : يتسا. وهو خطأ.

([18]) في ب١ : طرف.

([19]) في ب١ : الإمكان.

([20]) في ب٢ : يتساوى. وهو الصواب.

([21]) في ب٢ : عا. وهو خطأ.

([22]) ظ لو ٤٠ ص٣٦ب.

([23]) في ب١ و ب٢ : عن.

([24]) في ب٢ : ثبوا. وهو خطأ.

([25]) في ب٢ : خالفوا.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أمرٌ زائدٌ على مفهومه. ثم إنّ قوله: "عدم منع الفعل والترك [وعدم منع الفعل][1]" ليس بحسن[2]؛ لأنّ المراد بالجواز ما يشمل[3] الطرفين. بفعل[4] المكلف لا ما هو وصفه، فلا بد أن يراد به في الرابع عدم منع الوجود [والعدم، وفي الخامس عدم منع الوجود][5] شرعاً[6].

(تصورهما) : وكيف[7] يكون المراد هذا وقد قيد[8] المعرفة بكونها عن دليل؟!.

(وأحكام الواجدانيات[9]) اهـ. جواب[10] سؤالٍ مُقَدَّرٍ وهو: أنه فسّر المعرفة بإدراك الجزئيات عن دليلٍ، ولا[11] يتناول الوجدانيات المدركة بالوجدان[12] حتى يحتاج إلى قوله: "عملاً" لإخراجها.

[13]**(ثم لا يخفى [أن][14] اعتراضه) اهـ.** الظاهر أنّ كلام[15] الشارح فيما سبق نقل[16] للمضاف إليه تعريفين، صَرَّح بتزييف[17] أحدهما دون الآخر إشارة إلى [أن][18] الآخر[19] مُزيفٌ أيضاً. فقوله ههنا: "ثم لا يخفى"اهـ [...][20] بيان وجه التزييف[21] **"وإن كان"[22] على معتقد[23] المصنف.** لكن [فيه][24] بحثٌ؛ وهو أنّ اعتراضه[25] على

([1]) سقط من ب١.

([2]) في ب٢ : بحسنٍ. وهو صواب أيضاً. أما في ب١ فقد خلت عن النقط.

([3]) في ب١ و ب٢ : يشتمل. وهو خطأ.

([4]) في ب٢ : لفعل. وهو خطأ.

([5]) سقط من ب١.

([6]) ب٢ لو٣٢أ.

([7]) في ب١ كتبت الكاف لاماً عليها همزة.

([8]) في ب٢ : قيل. وهو خطأ.

([9]) في ب١ و ب٢ : الوجدانيات. وهو الصواب.

([10]) في ب١ : جوال. وهو خطأ.

([11]) في ب١ و ب٢ : فلا.

([12]) في ب١ : بالوجدانيات. وهو خطأ.

([13]) في ب١ هذه ليست بداية فقرة جديدة.

([14]) سقط من ب١.

([15]) ب١ لو٢٨ب.

([16]) في ب٢ : لعل.

([17]) في ب١ : بزييف. وهو خطأ.

([18]) سقط من ب١.

([19]) في ب١ : آخرا.

([20]) في ب٢ زيادة : أن. وهو الصواب.

([21]) في ب١ : لتزييف.

([22]) في ب١ : لكنه.

([23]) في ب١ : مقتعد. وقد خلت عن النقط. وهو خطأ.

([24]) سقط من ب١.

([25]) في ب٢ : اعتراض. وهو خطأ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التعريف الثاني لا يرد ههنا؛ إذ المانع هناك من إرادة كل الأحكام كونها[1] غير متناهية[2] وغير داخلة تحت[3] الضبط. ولا مانع ههنا، إذ[4] يمكن أن يعرف كل نفسٍ جميعَ ما لَها وَما عليها بأي[5] معنى[6] يراد.

(**غيرُ مُستحسنٍ في التفريفات**[7]): قيل: عدم الاستحسان إنما يستقيم إذا أطلق [لفظٌ][8] محتملٌ[9] لمعانٍ ويراد واحد منها بلا قرينةٍ معينةٍ. أما[10] إذا أطلق وأريد به معنى واحد مشترك حاصل في ضمن كل واحد من تلك المحتملات فهو مُستحسنٌ لا قدح [فيه][11]، [12] كما [...][13] نحن[14] بصدده[15]. وأنت خبيرٌ بأنّ هذا يستلزمُ أنْ لا يُعدَّ استعمال[16] اللفظ المشترك في التعريفات من غير قرينة يدل[17] على أحد موانيه[18] قبحاً[19]. ولا يخفى قُبْحُهُ[20].

([1]) في ب٢ : وكونها. وهو خطأ.

([2]) في ب٢ : مشاهية. وهو خطأ.

([3]) في ب١ : بحيث. وقد خلت عن النقط. وهو خطأ.

([4]) في ب١ : أو. وهو خطأ.

([5]) في ب١ : بأن. وهو خطأ.

([6]) في ب١ : معيني. وهو خطأ.

([7]) في ب١ و ب٢ : التعريفات. وهو الصواب.

([8]) سقط من ب٢.

([9]) في ب١ : متحتمل. وهو خطأ.

([10]) في ب١ مُحيت الألف من أول الكلمة.

([11]) سقط من ب١.

([12]) في ب٢ زيادة والأقرب أنها : كانا.

([13]) في ب١ و ب٢ زيادة : فيما.

([14]) في ب١ : نحيء. وهو خطأ.

([15]) في ب١ : بعيده. وهو خطأ.

([16]) في ب٢ : استعمالاً.

([17]) كذا وردت في النسخ، **والصواب تدل.**

([18]) في ب١ و ب٢ : معانيه. وهو الصواب.

([19]) في ب١ و ب٢ : قبيحاً. وهو الصواب.

([20]) في ب٢ : قبحه. وهو خطأ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

[الكلام على تعريف الفقه عند الشافعية]

(وخرج العلم بغير[1] الأحكام من الذوات والصفات): فسَّرَ[2] المصنف هذا بقوله: "[أي][3] يخرج التصورات ويبقى التصديقات". ولا يخفى أنّ بمجرد[4] إضافة العلم إلى الحكم لا يخرج التصورات لأن النسبة "التامة وما"[5] يتعلق بها [التصور][6] كمن شكك[7] فيها أو[8] توهم فلا بد أن يخص[9] العلم بالتصديق كما هو المتبادر[10] من إضافته إلى الحكم بواسطة الشيوع[11].

[12](ككونِ الإجماع حجة): "قيل: هذه المسألة من علم الكلام فذِكْرُهَا"[13] في علم الأصول كما يأتي[14] بطريق البداية وتميم[15] الصناعة بما ليس منها، لا أنها من مسائله. وقيل: هذه المسألة مشتركةٌ بين الأصوليين والكلام، والمغايرة بحسب جهة البحث.

(وخرج أيضاً علم الله تعالى): لو ترك لفظ "أيضاً" لكان أولى؛ لأنها توهم أن العلوم الثلاثة خرجت بقيد العملية، كالعلم بالأحكام الشرعية النظرية، وإنْ ظهر بالتأمل أنّ النسبة[16] في نفس الخروج مع قطع النظر عن القيد.

(وكذا عِلْمُ المقلِّد؛ لأنه لم يحصلْ من الأدلة التفصيلية): فَصَلَ عِلْمَ المقدر[17] من العلوم الثلاثة خطأً لرتبته. والضمير في "لأنه" يحتمل أنْ يعودَ إلى كل واحدٍ من الأربعة[18] الأربعة وأنْ يعودَ إلى علمِ المقلِّد فقط، اعتماداً على فهم السامع. والأول أولى لكونه أشمل .

---

(1) في ب١ : لغير. وهو خطأ.
(2) في ب١ كتبت فوق السطر.
(3) سقط من ب١.
(4) في ب١ : بمجرد. وفي ب٢ : لمجرد.
(5) في ب١ : من الباري. وقد خلت عن النقط.
(6) سقط من ب١. وفي ب٢ : التصورات.
(7) في ب١ : شك. وفي ب٢ : شكل.
(8) في ب٢ : و.
(9) في ب١ : تخصيص.
(10) في ب٢ : المتأخر. وهو خطأ.
(11) في ب١ : الشرع. وهو الصواب.
(12) في ب١ هذه ليست بداية فقرة جديدة.
(13) في ب١ : "فذكر هته المسألة". وهو خطأ.
(14) ظ لو٤١ ص٣٧أ.
(15) كذا ورد في الأصل؛ وهو خطأ. والصواب : تتميم.
(16) كذا ورد في الأصل؛ وهو خط؛ والصواب: التشبيه.
(17) كذا ورد في الأصل؛ وهو خطأ؛ والصواب : المقلد.
(18) كذا وقعت مكررة، وفي النسخ الأخرى: العلوم.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[تعريف الحكم والحكم الشرعي]

(لأنه عَلَمٌ؛ والفقه ليس عَلَمَاً بالعلوم الشريعية[1]**)**: يمكنُ أنْ يحمل الحكم على ذلك، ويجعل العلم عبارة عن المسائل أو الملكة، والمعنى هو العلم المتعلق بالأحكام الشرعية.

(تكراراً): أما **"الشريعية"** فلا نفهامها[2] من "خطاب الله تعالى" سواءٌ أخذت بمعنى ما ورد به الشرع أو بمعنى ما يتوقف عليه [...][3]. أما على الأول فظاهرٌ، وأما على الثاني فلأنَّ التعريفَ للأشاعرة، وعندهم ما ورد به الشرع في قوة ما يتوقف عليه، إذ لا مجال للعقل في ذلك[4] الأحكام. وجَعْلُ المصنف بعضَ الأحكامِ التي ورد به الشرع غير متوقفةٍ عليه كوجوب الإيمان ونحوه ينافي مذهبهم. وأما **"العملية"** فلا نفهامها من تعلق الخطاب بأفعال المكلفين، فإنَّ المتعلق بها لا يكون إلا عملياً لاختصاص الأفعال عرفاً بالجوارح. ويمكن أنْ يجاب عن لزوم استدراك قيد الشرعية بمنع[5] كون ما ورد به الشرع بمعنى ما يتوقف على الشرع. غايةُ الأمرِ أنه يلزمه بناءً على رأيهم، وذلك لا يستلزم الاستدراك.

(بل المراد النسبة التامة): المراد بها ما يصح السكوت عليها، فيندرج فيها النِسَبُ الإنشائية ويخرج بقوله: " التي العلمُ بها تصديقٌ".

(عن التصديق بالقضايا الشرعية): إنْ قلتَ: الظاهر أنْ يقول عن التصديق بأحكام القضايا. لأنَّ الظاهر أنَّ المراد بالنسبة التامة الوقوع والإيقاع اللذان[6] هما جزءانِ أخيرانِ للقظية[7]. قلتُ: فيحمل على حذف المضاف أو على إطلاق القضية على جزئها الأخير الذي يدور عليه وجوداً وعدماً. نظيره قول صاحب المواقف: المسألة كل حكم نظري. اهـــ.[8]

---

(1) تصحفت في الأصل؛ والصواب كما جاء في التلويح المطبوع: الشرعية.

(2) هكذا وردت في النسخ كلها؛ والصواب : نفهمها.

(3) في النسخ الأخرى زيادة : الأول. وهي الصواب.

(4) تصحفت في النسخ، والصواب: درك.

(5) لعل الصواب: بمنع.

(6) كذا وردت وهو خطأ؛ والصواب. : اللذان.

(7) كذا ورد في الأصل وهو خطأ. والصواب: **والقضية**. بالضاد لا بالظاء.

(8) انظر: الإيجي، المواقف، ص١٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(ظاهره[1] **على هذا التقدير) اهـ.** قيل: هذا اعتذارٌ عن ترك المصنف التعرض لفوائد القيود على هذا التقدير، والاشتغال به على التقدير الآخر. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ التعريض على التقديرين صريحٌ في غير قيد العملية. والظاهرُ أنَّ فائدة قيد العملية التي ذكرها يعم التقديرين، فلا فرق في الاشتغال. فليس المراد إلا أنَّ فوائدَ القيودِ ظاهرةٌ على هذا التقدير؛ ولذا لم يحتج المصنف في بيانها إلى التكليف[2]، بخلاف فوائدها على التقدير الآخر، يدل عليه قوله : "فاحتاج إلى تكلف بتاء" اهـ.

(فذهب إلى أنَّ المراد بالشرعي) اهـ. سيجيء في شرح قول المصنف: "بعضهم عرَّف الحكم الشرعي بهذا"[3] أنه قال في الحواشي: "إذا كان هذا تعريفاً للحكم بمعنى[4] الشرعي ما يتوقف على الشرع"[5].

(ولا يدرك لولا خطاب الشارع): قيل: هذا ليس بتفسيرٍ لما قبله حتى يَرِدَ عليه أنه ليس بمستقيمٍ لصدْقِهِ على الحكم القديم دون ما قبله، ويحتاج إلى الجواب بأنَّ المراد ما يتوقف إدراكه على خطاب الشارع، بل بيانه للمقيد الأخير الذي يعتبر في الشرعي بهذا التفسير الأخص. فإنَّ المذهب هو أنَّ الوجوب شرعيٌّ ثبوتاً في الكل، وعلماً في البعض. وبه ظهر أنَّ المراد بالتوقف هو التوقف في الثبوت والعلم، ولذلك قال الشارح فيما سيأتي:" ولا مناف لتوقف وجوب الإيمان ونحوه على الشرع، كما هو المذهب عندهم من أن لا وجوب إلا بالسمع". وفيه نظرٌ كما ستطلع عليه.

قوله:(موقوفٌ على الإيمان بوجود الباري تعالى) اهـ. سَوْقُ الكلامِ يقتضي أنْ يقال على وجوب الإيمان فكأنه محمولٌ على حذف المضاف. وكلامه هذا مخالفٌ لما في شرح العقائد من الاستدلال على ثبوت الكلام بالإجماع وتواتر النقل عن الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين هذا.[6]

قوله:(فكيف يتوقف على الشرع؟): هذا مبنيٌّ على أنْ يعتبر في الشرع توقف نفسه على الشرع لا توقف إدراكه. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ المصنف اقتصر في تفسير الشرعية على قوله:" ما لا يدرك لولا خطاب الشارع". وقال بعد تعريف علم الأصول:" الحكم المذكور ههناك إن أريد به خطاب الله وهو قديم فالمراد ثبوت علمنا به بالأدلة".

---

(1) ظ لو٤١ ص٣٧ب.

(2) ح: التكلف

(3) صدر الشريعة، التوضيح، ج١ ص٢٥. ولفظه: "وبعضهم قد عرف".

(4) في التلويح المطبوع: **فمعنى. وهو الصواب.**

(5) التفتازاني، التلويح، ج١ ص٢٦.

(6) انظر: التفتازاني، سعد الدين. شرح العقائد النفسية، تحقيق: أحمد حجازي السقا، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٧٨م. ص٤٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قوله:(ولقائلٍ أنْ يمنع توقف الشرع) اهـ. ادعى المصنف أنّ وجوب الإيمان ووجوب تصديق النبي ﷺ لا يتوقف على الشرع. واستدل عليه بقوله:" لتوقف الشرع عليه". فقول الشارح:" ولقائل أن يمنع" اهـ: منع الدليل. وقوله:" ولا مناف": إبطالٌ للمدعى. وأجاب عنه الفاضل الشريف بما حاصله أنّ قوله:" كوجوب الإيمان" مثالٌ للخطاب بما لا يتوقف على الشرع، لا بما لا يتوقف عليه، بل المثال له نفس الإيمان". [1]

وقوله:" ونحوه" عَطْفٌ على الإيمان وتصديق النبي ﷺ. ولا شك أنّ ثبوتَ الشرعِ عند المكلف موقوفٌ على الإيمان والتصديق، فلو توقفا على ثبوته لزم الدور. وعلى هذا يكون المراد بما يتوقف أيضاً نفس الصلاة والزكاة ونحوهما، ولا شك في توقفهما على الشرع لأنه المبين حقائقها وأركانها وشرائطها.

والشارح جعل قول المصنف" كوجوب الإيمان" مثالاً بما لا يتوقف على الشرع. وجعل" ونحوه" عطفاً على وجوب الإيمان أو وجوب التصديق؛ فاعترض عليه. وفيه بحثٌ؛ لأنّ المصنف مثل صريحاً بما لا يتوقف على الشرع بوجوب الإيمان حيث قال في حواشيه على التوضيح على ما سينقله الشارح في شرحه قوله: "وبعضهم عرف" اهـ. وإذا كان تعريفاً للحكم الشرعي فمعنى " الشرعي" ما ورد به خطاب الشارع، لا ما يتوقف على الشرع، وإلا لكان الحد أعم من المحدود، لتناوله مثل وجوب الإيمان مع أنّ المحدود لا يتناوله حينئذٍ لعدم توقفه على الشرع. على أنّ قول المصنف فيما سيأتي يَرِدُ عليه أنّ الحكم المصطلح ما ثبت لا هو قادح في حمل كلامه على ما ذكره الشريف[2]، فإنّ وجوب الإيمان يثبت بالخطاب بلا مرية. فلو كان حمل الخطاب أولا على ما يثبت به ومثله بوجوب الإيمان كيف يصح الاعتراض؟ ثانياً بأنّ الحكم المصطلح ما ثبت بالخطاب لا هو .

(ولا على العلم بوجوبهما): [إنما قال: "ولا على العلم بوجوبهما[3]"][4] لأنّ معنى التوقف على الشرع أنه لا يدرك لولا خطاب الشارع، على ما صرَّح به[5]. فالدليل[6] المذكور على عدم شريعة[7] وجوب الإيمان والتصديق بهذا[8] المعنى إنما يتم لو توقف الشرع على "إدراك وجوبهما"[9].

---

(1) انظر: الجرجاني، شرح المواقف، ج١ ص٢٨١-٢٨٢. المقصد السادس: في معرفة الله تعالى.

(2) المرجع السابق.

(3) في ب٢ : وبوجوبهما.

(4) سقط من ب١.

(5) ب١ لو٣٠أ.

(6) في ب١ : بما لدليل.

(7) في ب١ و ب٢ : شرعية. وهو الصواب.

(8) في ب١ : لهذا. وهو خطأ.

(9) في ب١ : "إدراكهما".

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(وهو غير مقيد) اهـ. المفعول[1] محذوفٌ، والمعنى[2] توقف الشرع على نفس[3] الإيمان والتصديق غير مقيد[4]، توقفه[5] على وجوب الإيمان والتصديق[6]، أو[7] مُنَزَّلٌ[8] منزلةَ[9] اللازم. وبالجملة تعلقه[10] بقوله : "لتوقف وجوب الإيمان" على سبيل التنازع[11] غير مستقيم.

[12] **(من أن لا وجوب[13] إلا بالسمع[14])**: أي لا ثبوت للوجوب إلا بدليلٍ سمعيٍّ. فإن مذهب الشيخ أبي[15] الحسن [...][16] أنه لا يجب على المكلف شيءٌ ما لم يبلغ إليه دليلٌ سمعيٌّ يوجبه[17]. ولذا[18] ذكر[19] الشارح السمع بدل الشرع[20]، وإلا فالمشهور أن لا وجوب إلا بالشرع أي خطاب الشارع. فلا يرد أنّ الوجوب إنما يثبت[21] بتعلق الإيجاب القديم [القائم][22] بذاته جلّ ذِكْرُهُ[23] لا بأمرٍ آخر.

([1]) في ب١ : والمفعول.

([2]) في ب٢ : المعنى.

([3]) في ب١ : معنى.

([4]) في ب٢ : مفيد.

([5]) في ب١ : لتوقفه.

([6]) في ب٢ : التصديق.

([7]) في ب١ : إذ هو. ولعله الصواب. وفي ب٢ : أو هو.

([8]) في ب١ : مزل. وهو خطأ.

([9]) في ب١ : مزلة. وهو خطأ.

([10]) في ب٢ : متعلقه.

([11]) في ب٢ : الشارع. وهو خطأ.

([12]) في ب٢ هذه ليست بداية فقرة جديدة.

([13]) ظ لو٤٢ ص٣٨ب.

([14]) في ب١ : ما سمع. وهو خطأ.

([15]) في ب١ : إلى. وهو خطأ.

([16]) في ب١ زيادة : الأشعري. والشيخ أبو الحسن الاشعري هو: علي بن إسماعيل بن إسحاق (٢٦٠هـ - ٣٢٤ هـ). من نسل الصحابي أبي موسى الاشعري: مؤسس مذهب الأشاعرة. كان من الأئمة المتكلمين المجتهدين. ولد في البصرة. وتلقى مذهب المعتزلة وتقدم فيهم ثم رجع وجاهر بخلافهم. وتوفي ببغداد. من مصنفاته: مقالات الإسلاميين، الإبانة عن أصول الديانة، وغيرها. الزركلي، الأعلام، ج١ ص٣٣٢

([17]) في ب١ و ب٢ : بوجه. وهو خطأ. انظر: العطار، حسن. حاشية العطار على جمع العطار على جمع الجوامع، بيروت، د(ط) د(ت). ج١ ص٩٦. والجبوري، حسين بن خلف. الإمام أبو الحسن الأشعري وآراؤه الأصولية، الأولى ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م. ص٢٧.

([18]) في ب١ : ولزم. وهو خطأ.

([19]) في ب١ : ذكره.

([20]) في ب١ : الشرعي.

([21]) في ب١ : ثبت.

([22]) سقط من ب٢.

([23]) في ب٢ : ذكر. وهو خطأ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(**أي المتوقف**[1] **على الشرع**): الظاهر أن ليس المراد بالشرع[2] ما يتوقف عليه بل ما يتناوله والمأخوذ منه يرشدك[3] إليه لفظ[4] [ثم][5] وإن هذا[6] البيان لا اختصاص له بأحد معنيي[7] الشرعية وأن فائدة العملية لم يبين على المعنى الأول للشريعة[8]. فليتأمل.

(**وفيه**[9] **كلام سيجيء**): [سيجيء][10] أنّ الظاهر[11] من الأفعال أفعال[12] الجوارح [فلا يتناول النظريات فيحتاج إلى أن تعمم الأفعال فيقال: المراد بها ما يعم أفعال الجوارح والقلب، فيتناول[13] النظريات. ومخرج[14] بالعملية إذ يراد بها "ما يختص"[15][16] بالجوارح .

(**إذ الحاصل من الدليل**) **اهـ**. قيل: فيه بحثٌ؛ وهو أنّ الدليل قد ينسب[17] إليه العلم والمراد حصوله[18] به، وقد ينسب إليه غيره والمراد [...][19] أن [العلم][20] به منه. وأنت خبيرٌ بأنّ *[21] الكلام في النسبة بطريق الحصول منه لا في النسبة المطلقة. فالبحث خال عن التحصيل.

([22] **لم يحصل من النظر في الدليل**): أي بالذات؛ بل لواسطة[23]. والمتبادر من العبارة الحصول منه بالذات. فلا شك في خروج علم المقلد.

([1]) في ب١ محيت الميم.
([2]) في ب١ كتبت أولاً : بالشرع. ثم صوبت إلى : بالشرعي. وفي ب٢ : بالشرعي.
([3]) في ب١ : برشدك. وهو خطأ.
([4]) في ب١ : لفظه.
([5]) سقط من ب١.
([6]) في ب١ : هذ.
([7]) في ب١ : معنى. وهو خطأ.
([8]) في ب١ و ب٢ : للشرعية. وهو الصواب.
([9]) في ب١ : وقيد. وهو خطأ.
([10]) سقط من ب٢.
([11]) في ب١ : المطلوب.
([12]) سقطت من أصل ب١، ثم كتبت في هامش اللوحة.
([13]) في ب١ كتبت أولاً : فليتأمل. ثم صوبت.
([14]) في ب١ : ويخرج. وقد خلت عن النقط.
([15]) في ب١ : تخصيص.
([16]) سقط من ب٢.
([17]) في ب١ : يسنب. وقد خلت عن النقط. وهو خطأ.
([18]) في ب٢ : بحصوله.
([19]) في ب١ و ب٢ زيادة : [حصول العلم [به] منه. كما يقال الدليل على وجود الصانع هو العالم والمراد]. وهو الصواب. سقط من ب٢
([20]) سقط من ب١.
([21]) في ب١ زيادة : [ما ذكر مبنيٌ على أنّ الدليل: ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى العلم بالمطلوب، أو ما يلزم من العلم به ولو بوجه خاص العلم بالمطلوب. وأن].
([22]) في ب١ زيادة : لكنه.
([23]) في ب١ : بواسطة. وفي ب٢ : بالواسطة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(**فلا بد من زيادة قيد "الاستدلال أو الاستنباط"**[1]) اهـ. قيل: إخراج علم الرسول [عليه الصلاة والسلام][2] بقيد الاستدلال إنما يصح على رأي من لم يُجَوِّز له الاجتهاد، وأما على رأي من جَوَّزه فلا يخرج به فقط؛ بل بملاحظةِ عمومِ الأحكامِ؛ فإنَّ اجتهاده [عليه الصلاة والسلام][3] في البعض[4] [...][5]. وأنت خبيرٌ بأنَّ هذا على تقدير أن يكون اجتهاده عليه [الصلاة و][6] السلام[7] بطريق[8] الحركة، لكنه يجوز[9] أن يكون حدسياً[10] بطريق الدفعة[11]. وأما[12] توقفه وتأخره عن[13] الجواب في بعض الأحيان فيحتمل أن يكون "لأجل تحصيل"[14] المبادئ[15] لا لترتيبها[16].

فإن قلتَ: مقتضى ما ذكر أنَّ مَن بلغ درجات الاجتهاد[17] إلى أن يحصل له بعض الأحكام بالحدس[18] لا يكون فقهياً[19]. **قلتُ**: بل هو فقيهٌ، لكن ذلك الحكم[20] المخصوص[21] ليس من الفقه.

(**فجزم**[22] **بأنه**[23] **مكرر**[24]): نوقش على المصنف "بأن ازدياد"[25] القيد المذكور على [تقدير][26] كلمة "عن"[27] مكان كلمة[28] "من"[29]. وقد نصَّ[30] على الفرق بينهما[31] في الكشاف[32]. وهذه "واهيةٌ مناقشةٌ"[33] جداً؛

---

(1) في ب٢ : "بل بالواسطة والمتبادر من العبارة الاستدلال". وهو خطأ.
(2) سقط من ب١. وفي ب٢ : عليه السلام.
(3) سقط من ب١. وفي ب٢ : [عليه السلام].
(4) ب٢ لو٣٤أ.
(5) في ب١ زيادة : فلا يصدق علم، والعلم بجميع الأحكام من أدلتها بالاستدلال.
(6) سقط من ب١.
(7) ب١ لو٣٠ب.
(8) في ب١ : بصريق. وهو خطأ.
(9) في ب١ كتبت فوق السطر.
(10) في ب٢ : مدسياً. وهو خطأ.
(11) في ب١ : الرفعة. ولعله الصواب.
(12) في ب٢ : وإنما.
(13) في ب١ : من. وهو خطأ.
(14) في ب٢ : "لتحصيل".
(15) في ب١ : البادئ. وهو خطأ.
(16) في ب١ : لترتبها. وفي ب٢ : لترتبهما.
(17) في ب١ محيت الألف الثانية.
(18) في ب١ : بالحدس. وهو خطأ.
(19) في ب١ : فقهاً. وفي ب٢ : فقيهاً. **وهو الصواب.**
(20) في ب١ محيت الألف.
(21) في ب١ محيت الألف.
(22) في ب٢ : لحزم.
(23) في ب١ : أنه.
(24) في ب١ : تكرر.
(25) في ب١ : بازدياد.
(26) سقط من ب١.
(27) في ب١ كتبت فوق السطر.
(28) في ب١ : كلة. وهو خطأ.
(29) ظ لو٤٣ ص٣٩أ.
(30) في الأصل كتبت فوق السطر.
(31) في ب١ : بينها.
(32) انظر لزاماً: الزمخشري، الكشاف، تفسير قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [سورة الزمر:٢٢]، ج٣ ص٣٩٤.
(33) كذا ورد في الأصل وهو خطأ. والصواب : "مناقشةٌ واهيةٌ". وهو ما جاء في ب١ و ب٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لأن "عن" يجيء "مرادفاً لـ "من""[1]، كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾[الشورى:٢٥]، وقوله [تعالى][2]: ﴿[3]ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ[4] عَنْهُمْ [أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا][5]﴾[الأحقاف:١٦] بدليل: ﴿فَتُقُبِّلَ[6] مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْأَخَرِ﴾[المائدة:٢٧]، ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ[7] مِنَّآ﴾[البقرة:١٢٧]، وبالعكس نحو: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْقَسِيَةِ[8] قُلُوبُهُم مِّن[9] ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[الزمر:٢٢]، ﴿يَـٰوَيْلَنَا[10] قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَـٰذَا﴾[الأنبياء:٩٧]كما صرحوا به.

(لو[11] سلم)[12]: يعني[13] "أنه [لا نسلم أنه][14] مشعر[15] بالاستدلال[16]، لجواز"[17] أن يكون حصوله منه بطريق الحدس. وقد وجّه[18] الشارح الإشعار[19] في حواشي[20] شرح المختصر بأن الحاصل بالأدلة بطريق الضرورة يكون معها[21] لا عنها[22]، وردّه الفاضل الشريف[23] بأن لا منافاة بين المعية زماناً والتأخير[24] ذاتاً[25]. ويمكن أنْ يدفع

---

(1) في ب١ : "مراداً فالمن". وهو خطأ.

(2) سقط من ب١. وفي ب٢ : سبحانه.

(3) في ب١ زيادة : أولئك.

(4) في الأصل : يتقبل.

(5) سقط من ب١.

(6) في ب٢ : فيقبل. وهو خطأ.

(7) في ب٢ : يقبل. وهو خطأ.

(8) في ب٢ : للغاشية. وهو خطأ.

(9) في ب٢ : عن. وهو خطأ.

(10) في ب١ : ما ويلنا. وهو خطأ.

(11) في ب١ : ولو.

(12) الكلام هنا على تعريف ابن الحاجب للفقه وزيادة قيد **"بالاستدلال"** حيث رآه صدر الشريعة تكراراً، ورد عليه التفتازاني مبيناً وجهه. وعرّف ابن الحاجب الفقه بأنه: **"العلم بالأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال". منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل**، بيروت، دار الكتب العلمية، الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م. ص٣.

(13) في ب١ : بمعنى. وفي ب٢ : معنى.

(14) سقط من ب١. وفي ب٢ : الاسم. وهو خطأ.

(15) في ب١ : يشعر.

(16) في ب١ : بالإسراء. وهو خطأ.

(17) في ب٢ : "الاسم أنه مستلزماً مستقر بالاستدلال بجواز". وهو خطأ.

(18) في ب٢ : وجيه. وهو خطأ.

(19) في ب٢ : الاستعار. وهو خطأ.

(20) في ب٢ : حواش. وهو خطأ.

(21) في ب٢ : منها.

(22) انظر: التفتازاني. **حاشية العلامة سعد الدين التفتازاني على شرح مختصر المنتهى الأصولي**، بيروت، دار الكتب العلمية، الأولى ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م. ج١ ص٦٧.

(23) انظر: الجرجاني، حاشية على شرح المختصر، ج١ ص٧٣.

(24) في ب١ : وتأخراً. وفي ب٢ : والتأخر.

(25) في ب١ كتب بعدها حرف ميم، أو ما شابه. ولا أدري لِمَ!.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بأنّ المتبادر[1] من التقدم[2] والتأخير[3] وما في معناهما ما هو بالزمان. فالمتبادر[4] من قولنا[5]: "حصول العلم عن الدليل" تأخره[6] عنه بالزمان. ولو كان حصوله [به][7] بالضرورة لكان معه[8] بالزمان لا عنه بالزمان. وهذا كافٍ[9] في الإشعار بالاستدلال.

[هذا فإن قلتَ: هَبْ[10] أنْ كون[11] قيد الاستدلال][12] للاحتراز[13] عن علم جبريل[14] [عليه السلام][15] والرسول [عليه الصلاة والسلام][16] يدفع[17] استدراكه اللازم على رغم[18] المصنف، لكن لا يدفع الاستدراك مطلقاً[19]، لأنّ ما أفاده قوله : "عن أدلتها التفصيلية" قد أفاده قوله : "بالاستدلال" مع الزيادَة فبقي قوله: "عن أدلتها التفصيلية" مستدركاً[20] خالياً[21] عن الفائدة!، فما[22] توجيه[23] تعريف ابن[24] الحاجب؟.

قلتُ: بعد تسليم خروج [علم][25] المقلد بمجرد قيد الاستدلال، يخرج بقيد[26] التفصيلية علم الخلاف[27] كما أشار إليه الشارح سابقاً. والباقي[28] ليرتبط [به][29] ذلك القيد. على أنّ في تعريف[30] الشارح إشارةٌ إلى أنّ[31] قوله : "بالاستدلال" متعلق[1] بالعلم المخصوص- أعني العلم [2] الحاصل [عن][3] الأدلة[4] التفصيلية[5]- "فلا

([1]) في ب١ : التبادر.
([2]) في ب١ : التقدم. وفي ب٢ : المتقدم.
([3]) في ب١ و ب٢ : والتأخر.
([4]) في ب١ : فالتبادر.
([5]) في ب١ : قول.
([6]) في ب١ : تأخر.
([7]) سقط من ب٢.
([8]) في ب١ : فقه. وقد خلت عن النقط. وهو خطأ.
([9]) في ب١ : كان. وهو خطأ.
([10]) في ب٢ : قلب. وهو خطأ.
([11]) ح: ما يكون
([12]) سقط من ب١.
([13]) في ب١ : للإقرار. وهو خطأ.
([14]) في ب٢ : جبرئيل.
([15]) سقط من ب١.
([16]) سقط من ب١. وفي ب٢ : عليه السلام.
([17]) في ب٢ : بدفع. وهو خطأ.
([18]) في ب١ : رسم. وهو خطأ. وفي ب٢ : زعم.
([19]) في ب١ : مطلق.
([20]) كذا ورد في الأصل وهو خطأ. والصواب : مستدركاً. وهو ما جاء في ب١ و ب٢.
([21]) في ب١ : خالساً. وهو خطأ.
([22]) في ب٢ : مما. وهو خطأ.
([23]) في ب٢ : يوجبه. وهو خطأ.
([24]) في ب١ : أبي!. وهو خطأ.
([25]) سقط من ب٢.
([26]) في ب٢ : لقيد. وهو خطأ.
([27]) **علم الخلاف**: "علم بكيفية بحث وطرق استدلال على المطالب لرعاية مذهب بإلزام الخصم". **الأحمد نكري**، القاضي الفاضل عبدالنبي بن عبد الرسول. موسوعة مصطلحات **جامع العلوم الملقب بدستور العلماء**، تقديم: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، ترجمة: عبدالله الخالدي ومحمد العجم، لبنان، مكتبة لبنان ناشرون. ص٦٢٤.
([28]) في ب٢ : والثاني.
([29]) سقط من ب٢.
([30]) في ب١ و ب٢ : تقرير.
([31]) في ب١ : أنه. وهو خطأ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"بالاستدلال" متعلق[1] بالعلم المخصوص- أعني العلم [2] الحاصل [عن][3] الأدلة[4] التفصيلية[5]- "فلا استدراك"[6]. لأنَّ اعتبار القيد بدون المقيد[7] لا يجوز. ولا[8] يقال: فليجعل[9] متعلقاً بالعلم المطلق. لأنَّا نقول هذا طريقٌ آخر، "في نفس"[10] الطريق ليس [من][11] دأب[12] المناظرين، سيّما إذا اشتمل الطريق المختار على فائدةِ زيادةِ التوضيح[13]. وبالجملة الطويل[14] غير[15] الاستدراك.

(أو لدفع الوهم): أي دفعِ وهمِ [مَن][16] يغفل[17] عن[18] هذا[19] اللزوم[20] ويظن[21] أنَّ[22] مثل علم الرسول [عليه الصلاة والسلام][23] عن الأدلة.

---

(1) في ب١ : يتعلق.
(2) في ب١ زيادة : أي. ولعلها خطأ.
(3) سقط من ب١.
(4) في ب١ : الأول. وهو خطأ.
(5) في ب٢ : التفصلية. وهو خطأ.
(6) في ب١ : "والاستدراك". وهو خطأ.
(7) في ب١ : القيد. وهو خطأ.
(8) في ب١ و ب٢ : لا.
(9) في ب٢ : فليحصل. وهو خطأ.
(10) في ب١ : وتعيين. وقد خلت عن النقط.
(11) سقط من ب١.
(12) في ب٢ : ذات. وهو خطأ.
(13) ب٢ لو٣٤ب.
(14) في ب١ و ب٢ : التطويل. ولعله الصواب.
(15) في ب١ : عن. وهو خطأ.
(16) سقط من ب٢.
(17) في ب٢ : يعقل. وهو خطأ.
(18) في ب١ كتبت فوق السطر. وفي ب٢ لم تتضح والأقرب أنها : من.
(19) في ب٢ : هذ.
(20) في ب١ : لملزوم. وفي ب٢ : للزوم.
(21) في ب١ : ونظر. وهو خطأ.
(22) ظ لو٤٣ ص٣٩ب.
(23) سقط من ب١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

[تعريف الأشاعرة]

(فيقول عرَّف بعض الأشاعرة[1]) اهـ. يعني أنهم لم يزيدوا[2] قيد الاقتضاء أو[3] التخيير. ولما اعترض عليه بعدم المنع زاد البعض الآخر من الأشاعرة هذا القيد[4]، فحصل الاتفاق من الفريقين بأنَّ ما ذُكِرَ تعريفٌ للحكم الشرعي، لا[5] للحكم[6] المأخوذ في تعريف الفقه. فلا[7] ينافي هذا ما سبق[8] من طعنه على المصنف في زعمه أنَّ كونه تعريفاً[9] للحكم الشرعي إنما هو رأي البعض[10] الأشاعرة، ولا ما سيأتي من أنه لا خلافَ لأحدٍ من الأشاعرة في أنَّ هذا التعريف[11] للحكم الشرعي .

(وهو ههنا[12] الكلام النفسي[13])[14]: نوقش[15] فيه[16] بأنَّ الكلام النفسي لا يقع به التخاطب[17]. اللهم إلا أنْ يراد أنه[18] يقع بسبب[19] إفهامه[20] التخاطب.

(فسّر[21] الخطاب بالكلام الموجه) اهـ. أي الكلام اللفظي، إذ[22] الظاهر أنَّ التوجيه للإفهام [أو قصد الإفهام][23] منه إنما يتأتى[24] في الملفوظ كما لا يخفى.

([1]) في ب١ : الأشاعر. وهو خطأ.

([2]) في ب٢ : يريدوا. وهو خطأ.

([3]) في ب١ : إذ. وهو خطأ. وفي ب٢ :و.

([4]) في ب٢ : لقيد. على عادته في حذف همزة الوصل رسماً.

([5]) ب١ لو٣١أ.

([6]) في ب١ : المحكم. وهو خطأ.

([7]) في ب٢ : و لا.

([8]) في ب٢ : سيق. وهو خطأ.

([9]) في ب١ : تعريف.

([10]) في ب١ و ب٢ : بعض. وهو الصواب.

([11]) في ب١ و ب٢ : تعريفٌ.

([12]) في ب٢ : منها. وهو خطأ.

([13]) في ب١ : التفسير. وهو خطأ.

([14]) انظر تعريف الكلام النفسي: التهانوي، **اصطلاحات الفنون**، ج٢ ص١٣٧٣.

([15]) في ب١ : لو قسم. وهو خطأ.

([16]) في ب١ : فهم. وهو خطأ.

([17]) في ب١ : المخاطب. وهو خطأ.

([18]) في ب٢ : به. وهو خطأ.

([19]) في ب١ : نسبته. وفي ب٢ : بسببه. وكلاهما خطأ.

([20]) في ب١ : إقامة. وهو خطأ.

([21]) في ب١ زيادة : المخاطب. وهو خطأ.

([22]) في ب١ : أو. وهو خطأ.

([23]) سقط من ب١.

([24]) في ب١ و ب٢ : ينافي. وهو خطأ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(بفعلٍ من أفعالهم): الأظهر[1] أن يقول: "بفعلٍ من أفعاله". أو[2] ينبغي[3] أنْ يرادَ مِن الأفعال والمكلفين[4] جنسهما[5]، بناءً على أنَّ الجمع[6] المعرف [باللام][7] والمضاف [إلى ذيها[8]][9] قد ينسلخ عنه معنى الجمعية ويراد[10] الجنس ويصح إطلاقه على الواحد. وذلك لأنَّ[11] دخول خواص النبي [عليه الصلاة و][12] السلام في الحد كما يحتاج إلى حمل الأفعال على الجنس، كذلك يحتاج إلى حمل المكلفين عليه. كما أشار إليه بقوله[13] فيما بعد: "والمعنى خطاب الله [تعالى][14] المتعلق بفعل المكلف".

لا يقال المراد بالخطاب ههنا [هو][15] الكلام[16] النفسي على ما اعترف به، ولا شك أن الكلام[17] [النفسي][18] صفة واحدة [فحينئذٍ][19] فحقيق[20] خطاب واحدٌ متعلقٌ[21] بجميع[22] الأفعال لأنا نقول الكلام وإن كان صفة واحدة حقيقة إلا[23] أنه متعدده[24] باعتبار[25] التعلقات فيتعدد[26] الخطاب "فحينئذٍ يستقيم"[27] ما ذكره[28].

---

(1) في ب٢ : الظاهر.
(2) في ب١ : إذ. وهو الصواب.
(3) في ب٢ : ينفعي. وهو خطأ.
(4) في ب١ : المكلفين.
(5) في ب١ : جنسيهما.
(6) في ب١ : الجميع. وهو خطأ.
(7) سقط من ب١.
(8) في ب٢ : دينها. وقد خلت عن النقط.
(9) سقط من ب١.
(10) في ب٢ : ويرد.
(11) في ب٢ : لا.
(12) سقط من ب١ و ب٢.
(13) في ب٢ : يقوله. وهو خطأ.
(14) سقط من ب١ و ب٢.
(15) سقط من ب١.
(16) في ب١ : لكلام. على عادته في حذف همزة الوصل رسماً.
(17) في ب١ : كلام.
(18) سقط من ب٢.
(19) سقط من ب٢.
(20) هذا الأقرب لرسمها في الأصل. في ب١ و ب٢ : تحقق. ولعله الصواب.
(21) في ب١ : يتعلق.
(22) في ب٢ : لجميع. وهو خطأ.
(23) في ب١ : على.
(24) في ب١ و ب٢ : متعدد. وهو الصواب.
(25) في ب١ : بحسب.
(26) في ب١ : ليتعدد.
(27) في ب١ : "حينئذٍ فستيقم". وقد خلت عن النقط. وهو خطأ.
(28) في ب٢ : ذكر.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(إذ[1] **معنى التخيير**[2] **إباحة الفعل والترك**): فيه إيماءٌ إلى أنّ عدَّ[3] الإباحة من الأحكام[4] التكليفية باعتبا[5] ما فيها من سلب[6] التكليف. [...][7] عن طرفي فعل المكلف، فلا عدول عن المناسبة[8].

(**لأن قيد**[9] **الحيثية**[10] **[مراد]**[11]) اهـ. اعترض [عليه][12] بأنه لو لم يذكر التخيير[13] [...][14] أنْ يكون الخطاب تكليفاً بما[15] يتعلق هو به[16]، بل يجب أنْ يتعلق بفعلٍ[17] مَن يتعلق[18] بفعله التكليف في الجملة.

يقي[19] فيه بحثٌ؛ وهو أنّ اعتبارَ الحيثية المذكورة يدفع[20] النقضَ[21] بمثل قوله تعالى: ﴿*[22]خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٦]، لكن لا يدفع النقض[23] بالقصص[24] المبينة[25] لأفعال المكلفين. فإنّ الحكمة[26] في تلك[27]

([1]) في ب٢ : أو. وهو خطأ.

([2]) في ب٢ : التخير. وهو خطأ.

([3]) في ب١ الأقرب أنها : لعدِّه.

([4]) في ب١ : الكلام.

([5]) كذا وردت في الأصل، ولعل الصواب : باعتبار. وهو ما جاء في ب١ و ب٢.

([6]) في ب٢ : سلت. وهو خطأ.

([7]) في ب١ و ب٢ زيادة : **[فإن نسبة الحكم إلى التكليف لا يقتضي كونه مكلفاً به؛ بل يجوز باعتبار سلب التكليف]. وهو الصواب.** : في ب١: (حكم)، بدل (الحكم).

([8]) في ب٢ : المناسب.

([9]) في ب٢ : قيل. وهو خطأ.

([10]) في ب١ كتبت أولاً : الحقيقة. وهو خطأ. ثم كتب الصواب فوق السطر.

([11]) سقط من ب١.

([12]) سقط من ب١.

([13]) في ب١ : التخير. وفي ب٢ : التميز!. وهو خطأ.

([14]) في ب١ و ب٢ زيادة : **[لم يدخل الإباحة في التعريف، إذ ليس فيها تكليف. وأجيب بأنه لا يلزم من اعتبار الحيثية]. وهو الصواب.** في ب١: (أو)، بدل (إذ).

([15]) في ب٢ : لما.

([16]) كذا وردت في الأصل، والصواب. به.

([17]) في ب٢ : بعقل. وهو خطأ.

([18]) في ب٢ : متعلق. وهو خطأ.

([19]) في ب١ زيادة : "مراد" إلخ. وهو خطأ.

([20]) في ب١ : ندفع. وفي ب٢ : يدفيع. وقد خلت عن النقط وهو خطأ.

([21]) في ب٢ : البعض. وهو خطأ.

([22]) في ب١ زيادة : والله.

([23]) في ب٢ : البعض. وهو خطأ.

([24]) في ب١ : بالنقيض. وقد خلت عن النقط.

([25]) ظ لو٤٤ ص٤٠أ.

([26]) في ب١ : الحمكمة. وهو خطأ.

([27]) في ب١ : ذلك.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القصص التنبيه[1] على وجوب[2] "التخلف باختلاف"[3] السلف الصالحين، والتجنب[4] عما كان سبباً لهلاك[5] بعضهم، من عدم اجتنابهم عما كلفهم الله تعالى باجتنابه[6]. قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي[7] الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف:١١١]. ولا يخفى أنّ الإخبار[8] [حينئذٍ][9] يتعلق بهم من حيث إنهم مكلفون[10]. [اللهم][11] إلا أنْ يقال "الخطاب المتعلق بأفعالهم[12] من تلك الحيثية[13] من الحكم المصطلح، والعلم به داخلٌ في مسمى الفقه كما سيتضح"[14].

(**والمصنف أهمل**[15]) اهـ. [أُجيب][16] عنه بأنه اكتفى في الشرح[17] بذكر السببية والشرطية على إرادة التمثيل بعد التنبيه في المتن بقوله: "ونحوهما" على وجود قسمٍ آخر، وهذا كما[18] أوّل به الشريف[19] كلامه[20] في الابتناء[21] العقلي[22] [على ما مرَّ تقريره][23].

---

(1) في ب١ : المبنية الاحتجاج. وهو خطأ.

(2) ب٢ لو٣٥أ.

(3) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. والصواب : "**التخلق بأخلاق**". وهو ما جاء في ب١.

(4) في ب١ : والتخييف. وقد خلت عن النقط. وفي ب٢ : والتجنيب. وقد خلت الباء عن النقط. وكلاهما خطأ.

(5) في ب١ : لهلك.

(6) في ب١ : باجتنابه.وقد خلت عن النقط. وهو خطأ.

(7) في ب٢ : الأولي. وهو خطأ.

(8) في ب١ : الاحتجاج. وهو خطأ.

(9) سقط من ب١ و ب٢.

(10) في ب٢ : يكلفون. وهو خطأ.

(11) سقط من ب٢.

(12) في ب٢ : بأفعلتهم. وهو خطأ.

(13) في ب٢ : الحصيثة. وهو خطأ.

(14) في ب١ : "هي هذه الحيثية داخلة في الفقه كما سيتفتح". وهو خطأ.

(15) في ب١ و ب٢ : أهل. وهو خطأ.

(16) سقط من ب١.

(17) في ب١ : شرح. وهو خطأ.

(18) ب١ لو٣١ب. وفي ب٢ : كا. وهو خطأ.

(19) أقرب موضع وجدته: حاشية الجرجاني على شرح المختصر، ج٢ ص١١٢.

(20) في ب٢ : كلام. وهو خطأ.

(21) في ب١ : استاء. وهو خطأ.

(22) في ب١ : الفعل. وهو خطأ. وفي ب٢ طمس جزء منها، والأقرب أنها موافقة للأصل.

(23) سقط من ب١. وفي ب٢ سقط قوله : تقريره. فقط.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأما الجواب بأنّ مانعيةَ[1] شيءٍ شرطيةُ ضده في الحقيقة، فإنّ[2] مانعية النجاسة شرطية الطهارة، فلم يهمل شيئاً. ففيه أنّ التلازم بعد كون المانعية حكماً وضعياً بالاستقلال لا يفيد. ولذا لم يكتف[3] المصنف [في المتن][4] بذكر السببية[5] والشرطية، [بل][6] قال: "ونحوهما". نعم يرد على الشارح أنّ كون[7] الشيء ركناً أو دليلاً أو علامة فمن[8] الوضعيات[9] أيضاً، فما وجه الاقتصار[10] على المانعية؟!.

(بل المتصف[11] بذلك هو التعلق): وقد يجاب أيضاً بأن "الحارث طهوره"[12] فإن[13] قدم تعلقه[14] أيضاً.

(والمعنى تعلق الحِلّ بها[15]): فيه مسامحةٌ؛ فإنّ الحِلّ أمرٌ يحصلُ بعد تعلق الخطاب، الذي هو الإحلال[16]. فكأنه بنى[17] الكلام على اتحادهما بالذات في المشهود[18] كالإيجاب والوجوب. وقد أورد على هذا الجواب أنّ "فيه تسليماً"[19] مِن قِبَلِ الأشاعرة بأنّ[20] المراد بالحكم ههنا [ما][21] هو الحكم القديم. وهو[22] لا يناسب غرضهم الذي [هو][23] بَيان الحكم المتعارف بين الفقهاء!. فلو أجاب بمنع قِدَمِ الخطاب بأنّ[24] المراد به ما خوطب به كان مناسباً لما سيأتي.

---

(1) في الأصل زيدت نقطة فوق النون وأخرى فوق العين. وهو خطأ.

(2) في ب٢ : قال. وهو خطأ.

(3) في ب٢ : يكتفه. وهو خطأ.

(4) سقط من ب٢.

(5) في ب١ : السببية. وهو خطأ.

(6) سقط من ب٢.

(7) في ب١ : يكون.

(8) في ب١ و ب٢ : من.

(9) في ب٢ : الوضعية.

(10) في ب١ : الاختصار. وهو خطأ.

(11) في ب١ : المتعلق.

(12) في ب٢ : "الحادث ظهوره". ولعله الصواب.

(13) في ب١ و ب٢ : وإن.

(14) في ب٢ : لعلقه. وهو خطأ.

(15) في ب١ : بهما.

(16) في ب١ : الإحلال. وهو الصواب. وفي ب٢ : الإحلال.

(17) في ب١ : بن. وهو خطأ.

(18) في ب١ و ب٢ : المشهور. وهو الصواب.

(19) في ب١ : "الخطاب". وهو خطأ.

(20) هذا هو الأقرب لرسمها في الأصل. وفي ب١ و ب٢ : أن.

(21) سقط من ب١.

(22) في ب١ : فهو.

(23) سقط من ب٢.

(24) في ب١ : بأنه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(لتقسيم الحدود[1]): لا لتقسيم[2] الحدِّ. وقد يجيء لتقسيم[3] الحدِّ، والظابطُ[4] أنَّ الحدَّ إذا اشتمل على أمرٍ شامل لذا[5] لتقسيم[6] المحدود. كما يقال الجسم ما تركب من جوهرين أو أكثر، وإلا فليتقسيم[7] الحد كما إذا قيل ما تركب من جورين[8] فصاعداً و[9] ما له طول وعرض وعمق. وما نحن فيه من قبيل[10] الأول.

(وأجاب بعضهم بأنا لا[11] نسلِّم) اهـ. فيه بحثٌ؛ وهو "أنَّ انفهام"[12] المعنى من اللفظ لا يتعلق بإرادة اللافظ، فلا يخلو إما أن نفهم[13] الاقتضاء الضمني[14] من هذا اللفظ[15] في نفس الأمر أولى[16]. وعلى كلا التقديرين أحد[17] الجوابين[18] فاسدٌ، فتأمل.[19]

(ولزوم أحدهما للآخر في بعض الصور[20]) اهـ. الخطاب التكليفي خمسة أقسام. واللازم للوضعي[21] بعض منها، و[هو][22] الوجوب والحرمة[23]. وقوله[24]: "في بعض الصور" ناظرٌ إلى قوله: "أحدهما"[25] لا إلى اللزوم[26] حتى يرد أنَّ اللزوم[27] لا يكون إلا كلياً، فلا معنى لقوله: "في بعض الصور".

---

(1) في ب١ و ب٢ : المحدود. ولعله الصواب.

(2) في ب٢ : التقسيم. وهو خطأ.

(3) في ب١ : تقسيم. وهو خطأ.

(4) كذا ورد في الأصل وهو خطأ. والصواب : **بالضابط**. بالضاد لا بالظاء. وهو ما جاء في ب١ و ب٢.

(5) في ب١ : فذا . وفي ب٢ : فإن فيه.

(6) في ب١ : لتقسم. وقد خلت عن النقط. وهو خطأ.

(7) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. وفي ب١ : فلتقسم.

(8) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. والصواب : **جوهرين**. وهو ما جاء في ب١ و ب٢.

(9) في ب١ و ب٢ : أو. ولعله الصواب.

(10) في ب٢ : قيل. وهو خطأ.

(11) في ب٢ : ألا. وهو خطأ.

(12) في ب٢ : "إفهام".

(13) في ب١ : ينفهم. وقد خلت عن النقط.

(14) في ب١ : الضمن. وهو خطأ.

(15) في ب١ و ب٢ : للفظ.

(16) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. والصواب : **أو لا**. وهو ما جاء في ب١ و ب٢.

(17) في ب١ كتبت فوق السطر.

(18) في الأصل طمس جزء من المقطع الأخير. وأثبت الأقرب لرسمها. وفي ب١ : الحيط بين. وقد خلت عن النقط وهو خطأ.

(19) ظ لوح ٤٤ ص٤٠ب.

(20) في ب١ كتبت أولاً : النُسَخ. ثم شطبت بخط صغير، وكتب الصواب. وفي ب٢ طمست الراء.

(21) في ب١ : الوضعي. وفي ب٢ لم يتبين لي أهي : للوضع، أم : بالوضع.

(22) سقط من ب١.

(23) في ب١ : الحرية. وقد خلت عن النقط. وهو خطأ.

(24) في ب١ : بقوله. وقد خلت عن النقط. وفي ب٢ : فقوله. ولعله الصواب.

(25) في ب٢ : لأحدهما.

(26) في ب١ : الملزوم. وهو خطأ.

(27) في ب١ : الملزوم. وهو خطأ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(وأنت خبيرٌ بأنه) اهـ. قال الفاضل الشريف[1]: "فيه بحثٌ؛ لأنّ المصنف نقل أنّ بعضهم لم يزد فيه قيد الوضع، بناءً على أنّ الأحكام الوضعية داخلةٌ في التعريف لأنّ الاقتضاء أعمُّ من التصريح[2]. ثم [ردّ][3] على هذه[4] الطائفة بأنّ الحكم الوضع[5] كسببية[6] الزنا لورود[7] الجلد مثلاً مفهومٌ، والحكم التكليفي كوجوب الجلد مفهومٌ آخر وإنْ لزم[8] أحدهما الآخرَ في بعض الصور، "فإنّ في"[9] إيجاد[10] الجلد على الزاني "حكمين مختلفين"[11] في الحقيقة، والخطاب الذي تعلق بالجلد[12] يصدق عليه أنه خطاب متعلق[13] بفعل المكلف بالاقتضاء.[14] بخلاف الخطاب الذي تعلق الزنا[15]، فإنه لا اقتضاء فيه أصلاً نظراً[16] إلى ما تعلق به. نعم قد قارنه خطابٌ فيه اقتضاء، بذلك[17] لا يندرج في الحد مما[18] لا يخفى. ولا بد لهم من زيادة[19] قيد لأنهم[20] اعترفوا بكونه حكماً[21] و[22] زعموا اندراجه[23] في "الحد بدونه"[24]. وقد أبطل[25] [...][26] زعمهم قصداً[27]؛ وحينئذٍ يكون كلاماً موجهاً[28] لا يتجه عليه شيءٌ مما ذكره

---

(1) ب٢ لو٣٥ب.
(2) في ب٢ : الصحيح.
(3) سقط من ب١.
(4) في ب٢ : هذا. وهو خطأ.
(5) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. والصواب : الوضعي. وهو ما جاء في ب١ و ب٢.
(6) في ب١ : كسبية. وهو خطأ.
(7) في ب١ : لوجوب. وهو الصواب. وفي ب٢ : لوجود. وهو خطأ.
(8) في ب١ : لزوم. وهو خطأ.
(9) في ب١ : "فلله". وهو خطأ.
(10) في ب١ و ب٢ : إيجاب. وهو الصواب.
(11) في ب١ : "حكمان مختلفان". والصواب ما في الأصل.
(12) في ب١ : بالجلد. وهو خطأ.
(13) في ب١ : يتعلق.
(14) انظر: الجرجاني، حاشيته على شرح المختصر، ج٢ ص١١٢.
(15) في ب١ و ب٢ : بالزنا. وهو الصواب.
(16) في ب٢ : نظر.
(17) في ب١ و ب٢ : وبذلك. وهو الصواب. ح: وبذلك
(18) هذا الأقرب لرسمها في الأصل. وفي ب١ و ب٢ : كما. وهو الصواب.
(19) في ب٢ : زياد. وهو خطأ.
(20) في ب١ : لا ليهم. وهو خطأ.
(21) طُمس في ب٢.
(22) ب١ لو٣٢أ. طُمس في ب٢.
(23) في ب٢ : أنه راحة. وهو خطأ.
(24) في ب١ : " الحديد وبه". وهو خطأ.
(25) في ب١ : أبطال. وهو خطأ.
(26) في ب١ زيادة : المصنف.
(27) في ب١ : هذا.
(28) في ب٢ : موجباً.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشارح" انتهى [كلامه][1]. ومحصوله أنّ كلام المصنف ههنا مع مَن ذهب إلى أنّ الوضعي[2] حكمٌ، فاندفع[3] الأول، وأنّ[4] الحكم الوضعي مباين للتكليفي وإن كان لازماً له[5]، فاندفع الثاني.

(ويجعل الخطاب التكليفي أعم منه): قيل: إذا اعتبر[6] [الاقتضاء[7] الضمني وجعل التكليفي [شاملاً][8] للوضعي[9] كان[10] القصص داخلة في تعريف الحكم، لأنها ذكرت في القرآن للاعتبار؛ فكل[11] قصة[12] تتضمن[13] "أن يقال"[14]: لا تفعلوا فعل هؤلاء لئلا تعاقبوا [...][15]، وافعلوا [16] فعل هؤلاء فتثابوا[17] كثوابهم[18]. وأجيب بأنها داخلة بهذا الاعتبار[19] في المحدود أيضاً، فتأمل[20].

(تسامح، والمعنى أنّ المفهوم) اهـ. قيل: ما ذكره ليس تفسيراً[21] للحكم[22] الوضعي، إذ *[23] قد عرف[24] سابقاً "كل منهما"[25]، بل بياناً[26] للازمي[27] الحكمين[28] بيان[29] تباين[30] بينهما. ولذا قال: "المفهوم من الحكم الوضعي" [و"المفهوم من التكليفي"، ولم يقل مفهوم الحكم[31] الوضعي][32][33] ومفهوم التكيفي[34]. فاندفع به

---

(1) سقط من ب١ و ب٢.
(2) في ب١ : الواضع. وهو خطأ.
(3) في ب١ : فإن دفع. وهو خطأ.
(4) في ب١ : بأن.
(5) في ب٢ : لم. وهو خطأ.
(6) في ب١ : اعترض. وهو خطأ.
(7) في ب١ : اقتضاء. وهو خطأ.
(8) سقط من ب١.
(9) في ب١ : للوضع.
(10) كذا وردت في النسخ؛ ولعل الأنسب أن تكون: كانت.
(11) في ب١ : وكل. وفي ب٢ : ففي كل.
(12) في ب١ : قضية. وهو خطأ.
(13) في ب٢ : يتضمن.
(14) في ب١ : "قوله".
(15) لم تتضح لي في الأصل؛ وفي ب١ و ب٢ : بعقابهم. وهو الصواب.
(16) في ب١ زيادة : ما.
(17) في ب٢ : فيثابوا.
(18) في ب١ : ثوابهم.
(19) في ب١ : لاعتبار.
(20) في ب٢ : فليتأمل.
(21) في ب١ : تفسير.
(22) في ب١ : الحكم.
(23) في ب١ زيادة : هؤلاء. وهو خطأ.
(24) في ب٢ : عرفت.
(25) في ب١ : "كلامهما". وهو خطأ.
(26) في ب٢ : بيان.
(27) في ب١ كتبت أولاً : للازم. ثم صوبت. وفي ب٢ : للازمين.
(28) في ب٢ : حكمين.
(29) في ب١ و ب٢ : بيان.
(30) في ب١ : التباين.
(31) ظ لوح ٤٥ ص٤١أ.
(32) سقط من ب١.
(33) سقط من أصل ب٢، ثم كتب في هامش اللوحة.
(34) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. والصواب : التكليفي. وهو ما جاء في ب١ و ب٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

التسامح. وأنت خبيرٌ بأنّ بيان[1] اللازمين على الوجه الذي ذكره المصنف لا يفيد[2] لباين[3] [الملزومين][4] قطعاً. ألا ترى أنه نظير[5] قولك : المفهوم من الإنسان قابلية[6] [العلم][7]، والمفهوم من الحيوان ليس هذا. ومن [البيِّن][8] أنه لا يفيد تباين الإنسان والحيوان، فليتأمل.

(ما ورد به خطاب[9] الشرع[10]): قيل: "فالمآل[11] الكم[12] الذي ورد به خطاب الشرع هو خطاب الله المتعلق"اهـ. وهو غير صحيح لاقتضائه[13] ورود[14] الخطاب. وأجيب بأنّ الخطاب المعتبر في المحدود [هو][15] الخطاب اللفظي، وفي الحدّ الخطاب النفسي فلا إشكال، فتأمل.

(وإلا لكان الحد أعم من المحدود ليتناوله[16] مثل وجوب الإيمان): [لأنّ][17] المراد بالأفعال[18] ما يعم أفعال الجوارح والقلب، لئلا[19] يلزم استدراك قيد العملية[20] في تعريف الفقه. وههنا بحثٌ؛ وهو أنّ المعنى المذكور للشرعي؛ فإنْ[21] أخرج الحد من العموم ولكن[22] أدخله[23] في الخصوص، لأنّ الحكم الشرعي بالمعنى المذكور يتناول القصص

---

(1) في ب٢ : تباين.

(2) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. والصواب : يفيد. وهو ما جاء في ب٢. وفي ب١ خلت عن النقط.

(3) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. وفي ب١ و ب٢ : تباين. وهو الصواب.

(4) سقط من ب٢.

(5) في ب١ : نظر. وهو خطأ.

(6) في ب١ : قابلة. وهو خطأ.

(7) سقط من ب١.

(8) سقط من ب١.

(9) في ب١ : الخطاب.

(10) في ب١ : للشرع.

(11) في ب١ : فمآل.

(12) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. وفي ب١ و ب٢ : الحكم. وهو الصواب.

(13) في ب١ : لاقتضاء.

(14) في ب١ : وردد. وهو خطأ.

(15) سقط من ب١.

(16) في الأصل طمس الحرف الأخير، والأقرب أنه هاء كما أثبته. وفي ب١ و ب٢ : لتناوله.

(17) سقط من ب١.

(18) في ب١ زيادة : في. وهو خطأ. وفي ب٢ زيادة : حينئذ. وهو صواب.

(19) في الأصل طمس الحرفان الأخيران. وفي ب١ طمس جزء منهما أيضاً. وهذا اتفاقٌ عجيب.

(20) في ب١ : العلمية. وهو خطأ.

(21) في ب١ و ب٢ : و إن.

(22) في ب١ و ب٢ : لكن.

(23) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. وفي ب١ : لا دلالة. وفي ب٢: أدخله. وهو الصواب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبيّنة[1] لأفعال المكلفين حيث [...][2] اقتضاء[3] و"لا تخيير"[4] في مفهومه؛ إذ المراد بالحكم على هذا[5] التقدير إسنادُ أمْرٍ إلى آخر[6] -كما صرح به- ولا يتناوله[7] الحد[8].

فـــالتحقيق أن يقال: المرادُ بالحكمِ الشرعيِّ المصطلح المعرف[9] بما ذكر [هو ما ذكر][10]، ولا يعتبر[11] المعاني اللغوية للأجزاء في المعنى [...][12]. فسواءٌ[13] أريد بالشرعي[14] الموقوف على الشرع، أو[15] ما ورد بالخطاب[16] الشارع فلا[17] يلزم عموم الحد ولا خصوصه، فتأمل.

(إسناد أمر [إلى][18] آخر[19] لا خطاب الله تعالى): فيه بحثٌ؛ لأنه يخرج الثابت بالاقتضاء حينئذ، لأنه إنشائي لا يوجد فيه الحكم المفسر بإسناد أمرٍ إلى آخر، أي نسبته[20] إليه إيجاباً أو سلباً كما صرح به فيما سبق، فتأمل[21].

(أعني الحكم على المفعول) اهـــ. إمّا من باب إطلاق اسم[22] الجزء على الكل "لأن[23] اسم"[24] المفعول يشتمل على معنى المصدر، أو من باب إطلاق اسم الملزوم على اللازم لأن الحكم نسبة[25] مستلزمة[26] للمنتسبين[27].

---

(1) في الأصل طمست الباء فظهرت كأنها عين.
(2) في ب١ و ب٢ زيادة : لا. وهو الصواب.
(3) في ب٢ : قتضاء. على عادته في حذف همزة الوصل رسماً.
(4) في ب٢ : "التخير". وهو خطأ.
(5) في ب١ : هذ.
(6) في ب٢ الأقرب أنها : أمر. وهو خطأ.
(7) في ب١ : يتناول.
(8) في ب١ : الحل. وهو خطأ.
(9) في ب١ : المعروف.
(10) سقط من ب١ و ب٢.
(11) في ب١ : يعبر. وقد خلت عن النقط.
(12) في ب١ و ب٢ زيادة : اللقي.
(13) في ب٢ : فيواء. وهو خطأ.
(14) في الأصل كتبت أولاً : الشرع. ثم أضيفت إليها ياء النسبة لتصير : الشرعي.
(15) في ب٢ : و.
(16) في ب١ و ب٢ : به خطاب. وهو الصواب.
(17) في ب١ و ب٢ : ولا.
(18) سقط من ب١.
(19) في ب١ : الآخر. ب٢ لو٣٦أ.
(20) في ب١ : نسبة.
(21) ب١ لو ٣٢ب. في ب١ : فليتأمل.
(22) في ب٢ : الاسم. وهو خطأ.
(23) في ب٢ : إذا. وهو خطأ.
(24) طمس في ب١.
(25) في ب١ : ما.
(26) في ب١ : مستلزم.
(27) هذا الأقرب لرسمها في الأصل، وهو خطأ. وفي ب١ و ب٢ : للمنتسبين. وهو الصواب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(أريد[1] **بالخطاب ما خوطب به**): كأنه[2] قيل: "ما[3] خوطب[4] [به][5] بخطاب[6] الله [تعالى][7] المتعلق [به][8]" اهـ. وهذا مع كونه تكلفاً[9] لا يلائم ما سبق من اختيار كون الحكم قديماً؛ دفعاً للاعتراض[10] بأنّ الخطاب عندكم[11] قديم والحكم حادث. لكن هذا هو الوجه لأنّ[12] ذلك لا يلائم[13] الغرض، فإن المعرَّفَ[14] هو[15] الحكم المأخوذ في تعريف الفقه، فينبغي[16] أنْ يعرف ما هو المصطلح[17] بين الفقهاء.

(**واطلاقه على الوجوب والحرمة**[18] **تسامح**[19]): منع[20] ذلك النظر[21] إلى[22] الاصطلاح[23] الواجب اعتباره فيما نحن فيه، وإنْ كان كذلك[24] بالنظر إلى الأصل المنقول[25] عنه. قيل: "مآل هذا"[26] الجواب منع كون الحكم حقيقة عرفية في "المحكوم به"[27]. وكان[28] ينبغي أن يقدم على الجواب الأول المشتمل[29] على تسليمه. وأجيب

---

(1) في ب٢ : يرد. وهو خطأ.

(2) في ب٢ : كأن.

(3) في ب٢ زيادة : أريد. وهو خطأ.

(4) في ب٢ : خواطب!. وهو خطأ.

(5) سقط من ب١.

(6) في ب٢ : لخطاب. وهو خطأ.

(7) سقط من ب١.

(8) سقط من ب١.

(9) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. وفي ب١ و ب٢ : تكلفاً. وهو الصواب.

(10) في ب٢ : للاعراض. وهو خطأ.

(11) ظ لوح٤٥ ص٤١ب.

(12) في ب١ : أن.

(13) في ب١ : يلازم. وهو خطأ.

(14) في ب٢ : المعروض. وهو خطأ.

(15) في ب٢ : وهو.

(16) في ب٢ : فيفبغي. وهو خطأ.

(17) في ب٢ : مصطلح. وهو خطأ.

(18) في ب١ : الحرم. وهو خطأ.

(19) في ب١ : تساحة. وهو خطأ.

(20) في ب٢ الأقرب أنها : نانع. وهو خطأ.

(21) في ب١ و ب٢ : بالنظر.

(22) في ب١ محي جزء من الألف.

(23) في ب١ محيت اللام الأولى.

(24) في ب٢ : .

(25) في ب١ : المفعول. وهو خطأ.

(26) في ب٢ : "ما لهذا"؟!. وهو خطأ.

(27) في ب٢ : "المحكومة". وهو خطأ.

(28) في ب١ و ب٢ : فكان.

(29) في ب١ : المشتملة. وهو خطأ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بأنه لاحظ أنّ مبنى الأول على منع المباينة[1] بحسب[2] الواقع[3] والاستعمال[4]. ومبنى الثاني[5] على تسليمها[6] بحسب الاستعمال بناءً على للسامح[7].

(الثالث أنّ الحكم) اهـ. حاصله كما نقل عن الشارح: «أنّ الحكم الذي هو خطاب[8] الله[9]، "أمرٌ له"[10] تعلقٌ[11] بجانبين؛ لأنّ الخطاب توجيه الكلام نحو الغير. فإن[12] اعتبر الجانب الذي هو الفاعل يقال له إيجاب، وإن اعتبر جانب[13] المفعول وهو[14] فعل المكلف يقال له وجوب. فالحكم[15] شيء واحد تعرض له[16] تعلقان يوصف بهذا الاعتبار تارةً وبذلك أخرى، فالإيجاب والوجوب متحدان في الموصوف الذي يقومان به، وهذا معنى قوله: "متحدان بالذات[17] ومختلفان بالاعتبار"».[18] انتهى.

واعلم أنّ المراد بـ "الخطاب" إنْ كان نفس توجيه الكلام نحو الغير للإفهام فالإيجاب[19] بالمعنى المصدري، وهو جعله واجباً نفس قوله: ["افعل"][20]، أعني [المعنى][21] المصدري[22] الذي هو نفس تكلمه[23] بهذا[24] الكلام. وإنْ جعل عبارة عما خوطب به فالإيجاب مثلاً هو نفس معنى قوله: "افعل"، وهو قائم[25] بذاته[26] سبحانه.

---

(1) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. وفي ب١ : المبنايئة. وهو خطأ أيضاً. وفي ب٢ : المباينة. وهو الصواب.
(2) في ب٢ : يحسب. وهو خطأ.
(3) في ب١ : الدافع.
(4) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. وفي ب١ : **والاستعمال**. وهو الصواب. وفي ب٢ الأقرب أنها : والاحتمال. وهو خطأ.
(5) في ب٢ كتبت أولاً : اللابني، وهو خطأ. ثم كتب الصواب.
(6) في ب٢ كتبت أولاً : تسلمها، وهو خطأ. ثم كتب الصواب.
(7) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. وفي ب١ و ب٢ : **التسامح**. وهو الصواب.
(8) في ب٢ : خطاء. وهو خطأ فاحش تعالى الله عن نسبة الخطأ إليه علواً كبيراً. والظن بالناسخ أنه غير مقصودٍ وإنما وقع ذلك منه سهواً. والله أعلى وأعلم.
(9) في ب٢ زيادة : تعالى.
(10) في ب٢ : "أوله". وهو خطأ.
(11) في ب٢ : تمعلق. وهو خطأ.
(12) في ب١ : فإذا. وفي ب٢ : فإذ. والظاهر أن الألف طمست بالجدول.
(13) في ب١ : بجانب.
(14) في ب١ : هو.
(15) في ب١ : الحكم.
(16) في ب١ : عليه.
(17) في ب٢ : تاكدا. وهو خطأ.
(18) التفتازاني، التلويح، ج١ ص٢٦. الإيجي، شرح المواقف، ص ... .
(19) في ب٢ : والإيجاب.
(20) سقط من ب١.
(21) سقط من ب١. وطمس في ب٢.
(22) في ب١ : المصدر. وفي ب٢ طمس منها الحرف الأول.
(23) ح: اللغة
(24) في ب١ : بهذ.
(25) في ب٢ : قام.
(26) في ب٢ : لذاته.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

واعترض عليه بأنّ الإيجاب من مقولة[1] الفعل، والوجوب من مقولة الأفعال[2]، والمقولتان متباينتان[3] ذاتاً واعتباراً. وبأنه لا يبقى[4] حينئذٍ فرقٌ[5] بين الحكم ودليله[6]؛ لأنه[7] نفس قوله "افعل". وأجيب عن الأول بأنّ ذلك في الأمور الحقيقية[8] والكلا[9] ههنا في [...][10] الاعتبارية. وعن الثاني[11] بأنّ الحكم هو القول النفسي المناسب لمعناه[12] المصدري، والدليل هو القول اللفظي المناسب لمعنى[13] المفعول[14].

(وليس للفعل منه صفةٌ) اهـ. هذا[15] نفيٌ لأنْ يكون الوجوب صفةَ فعلِ[16] المكلف. لكن استدلاله عليه[17] بقوله: "لتعلقه بالمعدوم" محل بحثٍ؛ لأنّ الوجوب الذي[18] هو لزوم الوجود[19] بحيث لو لم يوجد يأثم المكلف، تكون[20] صفةً للمعدوم وليس صفةً حقيقية[21] ...[22] حتى لا "يقوم [إلا][23] به"[24].

([1]) في ب١ : منقولة. وهو خطأ. وقد خلت عن النقط.

([2]) في ب١ : الانفعال. والأقرب في ب٢ أنها موافقة لما في ب١.

([3]) في ب١ خلت عن النقط، عدا النون الأولى والثانية. وقد جعلت النون الأولى مكان التاء. وفي ب٢ : مبانيتان. وكلاهما خطأ.

([4]) في ب٢ : يقع.

([5]) في ب٢ : فرقاً.

([6]) في ب٢ : ودليل. وهو خطأ.

([7]) في ب٢ : لا. وهو خطأ.

([8]) في ب٢ : الحقيقة. وهو خطأ.

([9]) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. والصواب : والكلام. وهو ما جاء في ب١ و ب٢.

([10]) في ب١ زيادة : الأمور.

([11]) في ب١ : الربى. وقد خلت عن النقط. وهو خطأ.

([12]) ب٢ لو٣٦ب.

([13]) في ب١ : بمعنى.

([14]) في ب١ : المعقول.

([15]) في ب٢ : ههنا.

([16]) في ب١ : للفعل. وهو خطأ.

([17]) في ب١ : علته. وهو خطأ.

([18]) ظ لو٤٦ ص٤٢أ.

([19]) في الأصل كتب قبلها : "الوجوب". ثم شطب.

([20]) في ب ٢ : يكون. وقد خلت عن النقط في ب١.

([21]) في ب١ : حقيقة.

([22]) في ب٢ زيادة : على. وهو خطأ.

([23]) سقط من ب١.

([24]) في ب٢ : "يقوبه". وهو خطأ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(وهما متحدان[1] بالذات): قبل[2]: الوجوب مرتبٌ[3] على الإيجاب، يقال: أوجب الفعل فوجب. وذلك ينافي[4] الاتحاد. أجيب[5] بجواز ترتب الشيء باعتبارٍ [على نفسه باعتبا[6]][7] آخر، إذ مآله ترتب أحد الاعتبارين على الآخر.

(بأنه[8] لا يصح في جواز بيعه): فيه تأمّلٌ؛ لأنّ المصنف لم يعترض[9] لعدم الصحة في جواز بيعه[10]. اللهم إلا أنْ يكون التعرض [له][11] في الحواشي.

("إلا وجوب"[12] أداء الحق من ماله،[...][13] أو في ذمته. [ثم لا يخفى أنّ ثبوت الحق إذا كان في ماله أو في ذمته][14] يكون[15] وجوب الأداء أيضاً[16] عليه، لكن الولي يؤدّي عنه بطريق النيابة[17] الشرعية لعجزه[18] عن الأداء. وفعل النائب[19] إذا كان نائباً عن قوله[20] [...][21] فتعلق الخطاب في الحقيقة لا يكون إلا بفعله[22] وهو إنْ[23] لم يكن كلفاً[24] فعبد[25].

([1]) ب١ لو٣٣أ.

([2]) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. والصواب : قيل. وهو ما جاء في ب٢. وقد خلت عن النقط في ب١.

([3]) في ب٢ : مترتب.

([4]) في ب١ : بناء في. وقد خلت عن النقط. وهو خطأ.

([5]) في ب١ و ب٢ : وأجيب.

([6]) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. والصواب : باعتبارٍ. وهو ما جاء في ب٢.

([7]) سقط من ب١.

([8]) في ب٢ : لأنه.

([9]) في ب١ و ب٢ : يتعرض. وهو الصواب.

([10]) في ب٢ زيادة : فيه تأمل؛ لأن المصنف ثم يتعرض لعدم الصحة في جواز بيعه. **وهو تكرار.**

([11]) سقط من ب١.

([12]) في ب٢ الأقرب أنها : الوجوب. وهو خطأ.

([13]) في ب١ زيادة : [وفيه بحثٌ؛ لأن وجوب أداء الحق إذا كان في ماله أو في ذمته]. وفي ب٢ زيادة : [**وذلك على الولي**) اهـ. فيه بحثٌ؛ لا وجوب أداء الحق من ماله مسبوقٌ بثبوت الحق في ماله]. وهو الصواب؛ إذ صححت (لا) وجعلت (لأن).

([14]) سقط من ب١.

([15]) في ب١ كتبت فوق السطر.

([16]) في ب٢ : أو مضاء.

([17]) في ب٢ زيادة : العر. وهو خطأ.

([18]) في ب١ : بعجزه.

([19]) في ب٢ : النابت. وهو خطأ.

([20]) في ب١ و ب٢ : فعله.

([21]) في ب١ زيادة : المتعلق شرعاً.

([22]) في ب٢ : بفعل.

([23]) في ب١ : وإن.

([24]) في ب١ و ب٢ : مكلفاً. وهو الصواب.

([25]) في ب١ : قصداً. وهو الصواب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

على أنه لو سلم أنّ الخطاب المتعلق بفعل الصبي لا يدخل في الحكم[1] التكليفي[2]، فلا[3] مانع من أن يكون وضعياً، إذ إتلاف الصبي سببٌ لوجوب الضمان. فلا "بدَّ [حينئذٍ][4]"[5] من إقامة العباد مقام المكلفين[6] لئلا يخرج مثله.

(ثم لا يخفى[7] أن تعلق الحق بماله) اهـ. فيه مسامحةٌ كما في عبارة المصنف، [إذ][8] المراد بتعلق الحق بماله الخطاب [المتعلق][9] بجعلِ[10] قول الصبي سبباً لوجوبِ الضمانِ مثلاً؛ فقد[11] مرَّ نظيره[12].

(لأن كون المأتي به) اهـ[13]. فيه بحثٌ؛ لأنّ معرفة الفعل[14] كون المأتي به موافقاً لما ورد به الشرع [أو مخالفاً[15] له إنما يتصور بعد ورود الشرع][16]، فيكون حكماً شرعياً. ولِمَ[17] سلم أنه ليس كذلك فنقول[18]: كون الصحةِ والفسادِ عبارةً[19] عمّا[20] ذكر مذهبُ المتكلمين[21]. وأما مذهب الفقهاء من الشافعية: فصحة[22] الفعل عبارة عن كونه مسقطاً للقضاء، والفساد[23] خلافه. صرّح[24] [به][25] ابن الحاجب في المنتهى[26].

([1]) في ب١ : حكم.
([2]) في ب١ : التكليف. وفي ب٢ الأقرب أنها : التكلفي. وكلاهما خطأ.
([3]) في ب٢ : ولا.
([4]) سقط من ب٢.
([5]) في ب١ : "مدح". وهو خطأ.
([6]) في ب٢ : لتكلفين. وهو خطأ.
([7]) في ب١ : كفر. وهو خطأ.
([8]) سقط من ب١.
([9]) سقط من ب١.
([10]) في ب٢ : وبجعل.
([11]) في ب١ و ب٢ : وقد.
([12]) في ب١ : نظره. وهو خطأ.
([13]) في ب٢ : أو. وهو خطأ.
([14]) في ب٢ : العقل.
([15]) في ب٢ طمس المقطع الثاني من الكلمة بالجدول.
([16]) سقط من ب١.
([17]) في ب١ و ب٢ : ولو. وهو الصواب.
([18]) في ب٢ : فيقول.
([19]) في ب٢ طمس الحرف الأخير.
([20]) طمس في ب٢.
([21]) في ب١ : المكلفين. وهو خطأ.
([22]) في ب١ : وصحة. وفي ب٢ : في صحة.
([23]) في ب١ : والفسا و. وهو خطأ.
([24]) في ب٢ : وصرح.
([25]) سقط من ب١.
([26]) ابن الحاجب، منتهى الوصول والأمل، ص٤٠-٤١. وانظر للضرورة: الإيجي، شرح مختصر المنتهى، ج٢ ص٢٢٩-٢٣٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذا أمرٌ شرعيٌ بلا شبهةٍ؛ لأنا بعد ورود [...][1] الشرع بالصلاة بالتيمم يحتاج في معرفته[2] أنها[3] مُسقطة[4] للقضاء أم[5] لا إلى توقيفٍ[6] من الشارع؛ لأنّ بعضها لا يسقط القضاء [كصلاة][7] المتيمم[8] المقيم، والمتيمم[9] بفقدان[10] الماءِ بسبب الحبس[11] مثلاً كما[12] عرف[13] في[14] موضعه. وبعضها مسقطٌ[15] كصلاة المتيمم المسافر، والعاجز[16] عن استعمال الماء "مثلاً للتبرد"[17]. وبالجملة جعل الآمدي[18] في الإحكام[19] الصحة والفساد من[20] الأحكام[21] الوضعية[22]. وإنْ "ابن الحاجب خالفه"[23]، فيتوقف الجواب[24] على إبطالِ[25] كونهما[26] حكمين شرعيين.

([1]) في ب١ زيادة : أمر. وهو الصواب.

([2]) في ب١ و ب٢ : معرفة.

([3]) في ب١ : كونها.

([4]) في ب١ : مسقط.

([5]) في ب١ : أو.

([6]) في ب١ : توفيق. وقد خلت عن النقط. وهو خطأ.

([7]) سقط من ب٢.

([8]) في ب١ : التميم. وهو خطأ.

([9]) في ب٢ : والمقيم. وهو خطأ.

([10]) في ب١ و ب٢ : لفقد.

([11]) في ب١ و ب٢ : الجنس. وهو خطأ. ؟

([12]) ح: لما

([13]) في ب١ طمس آخرها.

([14]) طمس في ب١.

([15]) في ب٢ : مسقطة.

([16]) ب٢ لو٣٧أ.

([17]) في ب١ : "للب مثلاً". وهو خطأ. وفي ب٢ : "البرد مثلاً". وهو الصواب.

([18]) في ب١ : الآحدي. وهو خطأ.

([19]) انظر، الآمدي ، الإحكام، ج١ ص٩٨-١٠١. ط صبيح.

([20]) في ب١ : حتى. وهو خطأ.

([21]) في ب١ : للأحكام.

([22]) في ب١ : الوصفية. وقد خلت عن النقط. و هو خطأ.

([23]) في ب١ و ب٢ : "خالفه ابن الحاجب".

([24]) في ب٢ : بجواب.

([25]) في الأصل كتب تحت اللام نقطة!!. وفي ب١ : إبطالها. وهو خطأ.

([26]) في ب١ : بها. وهو خطأ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

*[1] **(ككون الشخص مصلياً أو تاركاً للصلاة)**: قيل[2]: هما يعرفان[3] بالحس[4]، فلا منع[5] لعدهما[6] مما يعرف بالعقل!. أجيب[7] بأنهما يعرفان بالعقل[8]، للن[9] بواسطة [الحسّ. ولك أن تقول[10] المراد بالعقل[11] أعني[12] الشرع، فيتناول الحسّ ولو على سبيل المجاز.][13]

[14]**(ومعنى جواز البيع صحته[15])**: المراد بالصحة ههنا ترتب[16] الأثر المطلوب. [قال القاضي في شرح مختصر الأصول[17]: "وأما في المعاملات فترتب[18] الأثر [المطلوب][19] منها عليها"][20].

(أنّ الولي مأمورٌ[21] بأنْ يحرّضه على الصلاة): قيل: لا نسلم أنّ معنى كون صلاته[22] مندوبةً ما ذكر، بل معناه استحقاق الثواب[23] بالفعل[24] لا العقاب بالترك[25]. وتحريض الولي[26] أمرٌ خارجٌ عنه. وقد يجاب بأنّ الصبي

([1]) في ب١ زيادة : ذلك أن تقول المراد بالفعل غير الشرع فيتناول الحسن ولو على سبيل المجاز. وهو خطأ. وهي ليست بداية فقرة جديدة في ب١ وكذا في ب٢.

([2]) في ب٢ : وقيل.

([3]) في ب١ : لعرفان. وهو خطأ.

([4]) في ب١ : بالحسن. وهو خطأ.

([5]) في ب١ : معنى.

([6]) ظ لو٤٦ ص٤٢ب.

([7]) في ب١ و ب٢ : وأجيب.

([8]) في ب١ و ب٢ : بالفعل. وهو خطأ.

([9]) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. ولعل أصلها "لكن"، وقد يكون الناسخ غفل عن إكمال رسم حرف الكاف. والله أعلم. وفي ب١ : ولكن. وفي ب٢ : لكن.

([10]) في ب٢ : يقول.

([11]) في ب٢ : بالفعل. وهو خطأ.

([12]) في ب٢ : غير. ولعله الصواب.

([13]) سقط من ب١.

([14]) في ب١ هذه ليست بداية فقرة جديدة.

([15]) في ب١ : صحة. وهو خطأ.

([16]) في ب١ : لقريب. وفي ب٢ : رتب. وكلاهما خطأ.

([17]) شرح مختصر الأصول للقاضي البيضاوي، سماه: "مرصاد الأفهام إلى مبادئ الأحكام". ما زال مخطوطاً. انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج٢ ص١٨٥٣.

([18]) في ب٢ : فيترتب.

([19]) سقط من ب١.

([20]) قوله : [المطلوب منها عليها] سقط من ب٢.

([21]) في ب٢ : مأموراً.

([22]) في ب١ : الصلاة.

([23]) في ب١ كتب قبلها : الصلاة. ثم شطبت.

([24]) ب١ لو٣٣ب.

([25]) في ب٢ : بلا ترك. وهو خطأ. ؟؟

([26]) في ب١ : لولي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالمميِّز[1] وإن لم يكن "أهلاً لفهم"[2] خطاب الشارع[3] وما[4] يقتضيه مقصودُ التكليف، فهو[5] أهلٌ لفهم[6] خطاب[7] الوليّ[8]. ثم الندب[9] كما ثبت[10] بأمر [الشارع ثبت[11] بأمر][12] الولي[13] وغيره ممن أوجب الشارع طاعته[14]، فكون[15] صلاته مندوبة لا يقتضي كونه مأموراً [به][16] من قبل الشارع، بل يجوز أن يكون بأمر الولي المأمور من قبل الشارع ابتداءً*[17] فلا يكون [من][18] الأحكام الشرعية. وفيه تأمل.

[19](**غير متناول[20] للحكم الثابت بالقياس**): فيه أنّ المراد بالخطاب في[21] زعم[22] المصنف : ما هو [من][23] صفات الله تعالى، لا الأثر الثابت بالخطاب. فكيف ينتقض[24] بالحكم الثابت بالقياس؟! اللهم إلا أنْ يقال: إنه[25] كلامٌ على المنزل[26].

---

(1) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. والصواب: المميز. وهو ما جاء في ب١ و ب٢.

(2) في ب٢ : "أهل الفهم". وهو خطأ.

(3) في ب١ : الشرع.

(4) في ب٢ : أما. وهو خطأ.

(5) في ب٢ : وهو.

(6) في ب١ : بفهم. وقد خلت عن النقط. وفي ب٢ : الفهم.

(7) في الأصل كتبت "الخطاب"؛ لكن مع شطب ال التعريف. وفي ب١ : الخطاب.

(8) في ب١ : للولي. وفي ب٢ : لولي. وكلاهما خطأ.

(9) في ب١ : المندوب.

(10) في ب٢ : يثبت

(11) في ب٢ : يثبت.

(12) سقط من ب١.

(13) في ب٢ : المولي. وهو خطأ.

(14) في ب٢ الأقرب أنها : طاعة.

(15) في ب١ وب٢ : فيكون. وقد خلت عن النقط في ب١.

(16) سقط من ب١.

(17) في ب١ زيادة : [فكأنه قال : ومعنى كون صلاته مندوبة من قبل الولي لا الشارع ابتداءً].

(18) سقط من ب٢.

(19) في ب٢ هذه ليست بداية فقرة جديدة.

(20) في ب١ : متناول. وقد خلت عن النقط. وهو خطأ.

(21) في ب١ كتبت فوق السطر.

(22) في الأصل جعلت الزاي راءً مهملةً، وأعجمت العين، فصارت : رغم.

(23) سقط من ب٢.

(24) في ب٢ : ينتقص.

(25) في ب٢ طمست الهمزة بالجدول.

(26) في ب١ : التنزيل. وقد خلت عن النقط. وفي ب٢ : التنزل.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

[1](**مظهرٌ للحكم**): أي في الواقع أو بحسب زعم المجتهد. فلا يرد عليه أنه[2] مبني على كون كل مجتهد مصيباً[3].

[4](**والجواب أن "كلاً منهما"[5] كاشف عن خطاب الله [تعالى]**[6]): قيل عليه: إنْ أراد خطابه الأدنى[7] فالقرآن أيضاً كاشفٌ عن ذلك، فلا وجه لتخصيص السؤال بهما!. [وإنْ أراد خطابه اللفظي؛ فلا نسلم لأنّ[8] كلاً منهما[9] كاشفٌ عنه. فالجواب[10] السؤال غير واردٍ فيما ثبت[11] بهما][12]، لأنّ "كلاً منهما"[13] كاشفٌ عن الخطاب الأدنى[14] كالقرآن. بخلاف القياس فإنه كاشفٌ عن علةٍ مُسْتَنْبَطَةٍ[15] من[16] موارد الكتاب والسنة والإجماع الكواشف عن ذكر[17] الخطاب[18]؛ ولذا عَدَّ الثلاث أصولاً مطلقة[19]، والقياس[20] أصلاً من وجهٍ دون آخر.

(**فيدخل في الاقتضاء الضمني**): هذا على رأي مَن عمم الاقتضاء [والتخيير][21] لإدراج الحكم الوضعي[22]. وأما على رأي مَن حملها على الصريح[23] وزاد قيداً "والوضع" لإدراجه فالذي[24] يمكن له إدراج كون الأمور المذكورة حججاً في الوضعي[1] فإنّ الشارع جعل كلاً من السنة والإجماع والقياس حجةً على الأحكام، فكونها[2]

([1]) في ب١ هذه ليست بداية فقرة جديدة.

([2]) في ب٢ : أن.

([3]) في ب٢ : مصياء.

([4]) في ب٢ هذه ليست بداية فقرة جديدة.

([5]) في ب١ : "كلامهما". وهو خطأ.

([6]) سقط من ب١.

([7]) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. في ب١ : الأولى. وهو خطأ أيضاً. وفي ب٢ : الأزلي. وهو الصواب.

([8]) في ب١ : أن.

([9]) في ب١ : منها.

([10]) في ب١ : فالحق أنّ. وهو الصواب.

([11]) في ب١ : يثبت. وقد خلا الحرفان: الأول والثالث عن النقط. ح: يثبت

([12]) سقط من ب٢.

([13]) في ب١ : "كلامهما". وهو خطأ.

([14]) في ب١ و ب٢ : الأزلي. وهو الصواب.

([15]) في ب١ : مستنبط.

([16]) في ب٢ : عن.

([17]) في ب١ و ب٢ : ذلك. وهو الصواب.

([18]) في ب٢ : الخطاب.

([19]) في ب١ : مطلقاً.

([20]) في ب١ : فالقياس. وهو خطأ.

([21]) سقط من ب١.

([22]) في ب٢ الأقرب أنها : الوصفي. وهو خطأ.

([23]) في ب١ : التصريح. وهو خطأ.

([24]) في ب٢ : فالذي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حججاً في الوضعي[1] فإنّ الشارع جعل كلاً من السنة والإجماع والقياس حجةً على الأحكام، فكونها[2] حجة بوضع[3] الشارع.

(لأنّا نقول فحينئذٍ لا يخرج بقيد[4] العملية[5]): أجيب عنه بأنّ المراد[6] بالعمل "في قوله: "وجواب[7] العمل"[8] بمقتضاها[9]" إما وجوبَ الاستدلال بها والإفتاء[10] بموجبها، أو وجوب الامتثال بها. والفعل بموجبها أعمُّ من فعل القلب والجوار[11]، إذ بذلك[12] الأدلة[13] لا يقتضي العمل بالجوارح البتة. "فحينئذٍ يخرج"[14] تقيد[15] العملية، لأنّ المراد بها ما يتعلق بفعل الجوارح خاصةً. وبها[16] ظهر[17] أنّ التقييد بالعملية يُخرج وجوبَ العملِ بمقتضى الثلاثة، ولا يختص[18] بإخراج مثل جواز[19] الإجماع[20] [ووجوب[21] القياس[22]، كما دل عليه قوله: "ويمكن أن يقال" اهـ على أنّ الظاهر أنّ جواز الإجماع][23] صحته، كما في جواز البيع. وقد سبق منه أنّ الصحة ليست[24] حكماً شرعياً، فكيف

---

(1) في ب٢ : الوضعي.

(2) في ب١ و ب٢ : فكونه.

(3) في ب٢ : يوضع. وهو خطأ.

(4) ب٢ لو٣٧ب.

(5) في ب١ : العلمية. وهو خطأ.

(6) ظ لو٤٧ ص٤٣أ.

(7) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. والصواب : **وجوب**. وهو ما جاء في ب١ و ب٢.

(8) قوله : "في قوله : "وجوب العمل"". تكرر في ب٢.

(9) في ب٢ الأقرب أنها : بمقتضاهما.

(10) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. وفي ب١ و ب٢ : **والإفتاء**. وهو الصواب.

(11) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. ولعل الصواب : **والجوارح**. وهو ما جاء في ب١ و ب٢.

(12) في ب١ و ب٢ : تلك.

(13) في ب١ الأقرب أنها : الل دلة. وهو خطأ.

(14) في ب١ : "فيخرج". وفي ب٢ : "فيخرج حين".

(15) في ب٢ : بقيد. وهو الصواب. وفي ب١ خلت عن النقط.

(16) في ب١ و ب٢ : وبهذا. وهو الصواب.

(17) في ب١ و ب٢ : يظهر.

(18) في ب١ : يخص.

(19) في ب١ كتبت "الجواز"، وشطبت ال التعريف.

(20) في ب١ كتب المقطع الأول من الكلمة فوق السطر.

(21) في ب١ زيادة : الوجوب. وهو خطأ.

(22) في ب١ : بالقياس.

(23) سقط من ب٢.

(24) في ب١ : ليس.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قال ههنا: "وهو حكم شرعي"[1] ؟!. وبالجملةِ الحكمُ الشرعيُّ مِن معاني[2] الجواز هو[3] الإباحة[4] ولا يصح في[5] الإجماع فلو قال: "مثل وجوب الإجماع" لكان أولى.

(وحينئذٍ[6] **يكون التقييد بالشرعي تكراراً**[7]): وجملة[8] على التصريح بما[9] علم التزاماً كما حمل الشارح الاستدلال في تعريف ابن الحاجب عليه لا يقول بمثله المصنف ولذا[10] جزم[11] باستدراك قيد الاستدلال وألزمه الشارح ههنا بلزوم استدراك قيد الشرعي[12] على مذهب الأشاعرة مطلقاً، فتأمل[13].

(**والأمور المذكرة**[14] أخلاق[15]) اهـ. قد يجاب عنه بأنّ تلك الأمور كما يطلق على الملكات[16] يطلق على آثارها[17] التابعة لها من أفعال الجوارح. [18] [وهي التي حكم المصنف ببطلان طرد التعريف بالنظر إليها. ورُدَّ[19] بأنّ

([1]) في ب١ : "حكم وهو شرعي". وقد نبه إلى الخطأ في الترتيب بعلامتي : "z" و"،" وضعتا بأعلى الكلمتين.

([2]) ح: المعاني

([3]) في ب٢ : وهو.

([4]) ب١ لو٣٤أ.

([5]) سقطت من ح.

([6]) في ب١ : و قوله حينئذ.!

([7]) في ب٢ : تجوزاً. ولعل صوابها : تجوزاً.

([8]) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. والصواب. **وحمله**. وهو ما جاء في ب١ وب٢.

([9]) في ب١ الأقرب أنها : مما. وفي ب٢ : لما.

([10]) في ب١ : وكذا. وكتب بعدها : با. ثم شطبت؛ لأنها خطأ. وفي ب٢ : ولو. وهو خطأ.

([11]) في ب٢ : أجزم. وهو خطأ.

([12]) في ب١ : اليرعي. وقد خلت عن النقط. وهو خطأ.

([13]) في ب١ : فيتأمل. وقد خلت عن النقط.

([14]) في ب١ و ب٢ : المذكورة. وهو الصواب.

([15]) في ب١ : اختلاف. وهو خطأ.

([16]) في ب٢ : المكان. وهو خطأ.

([17]) في ب١ : أثرها.

([18]) وقع في ب١ هنا جملة من الأخطاء -من تقديم وسقط وتحريف- أبينها على الترتيب بحسب موضعها. وأولها:
وقع في هذا الموضع زيادة : [والجواب اختيار الثاني؛ فإن معنى العموم عدم التقيد بالعدم لتنافي قوله: "والثاني هو الفقه"، فتأمل]. وليس هذا موضعها؛ بل حقها التأخير. ولكنها وردت في ب١ في هذا الموضع، وسقطت من الموضع الصحيح. وسيأتي موضعها قريباً.

([19]) في ب٢ : أورد.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخطايات[1] المتعلقة بتلك الآثار من الأحكام العملية والعلم بها داخلٌ في مسمى الفقه، فلا ضير حينئذٍ في دخوله[2] في تعريفه؛ بل يجب. وأنت خبيرٌ بأنّ دخول العلم بكل من تلك[3] الآثار في مسمّى الفقه محلّ نظر، فليتدبر.] [4]

(وقد صرّح فيما سبق بأنه يراد[5] عملاً) اهـ. قد يعتذر[6] عن هذا[7] المخالفة بأنّ الأحكام العملية يراد بها ما "ليست باعتقادية كلامية عرفاً"[8]، فيتناول الخُلُقية. بخلاف قولك: "عملاً"[9] فإنّ الاصطلاح ما جرى في ذلك على ما ذكر، فأُريد[10] [به][11] جهة المباشرة فخرج[12] الأحداق[13]؛ إذ هي ملكات لا[14] مُباشَرَةَ فيها. وأنت خبيرٌ بأنّ [حمْل][15] العمليات على ما يتناول الخُلُقية ينافي قوله سابقاً: "ومن العمليات علم الفقه".

[هذا][16] واعترض على قول[17] المصنف: "حسن بعض الأفعال و[18] قبحها" اهـ بأنه إنْ أراد ببعض[19] الأفعال فعل الجوراح[20] لا يصح قوله: "بل هو علم الأخلاق"[21]. وإنْ أراد أعم لا يستقيم قوله: "والثاني هو الفقه".

---

(1) كذا ورد في الأصل، ولعل الصواب : الخطابات. وفي ب٢ لم تتضح النقاط لتفشي الحبر .

(2) في ب٢ : دخولها.

(3) في ب٢ : الأفعال.

(4) ما بين المعقوفتين وقع له تحريفٌ في ب١. وهو الخطأ الثاني من الأخطاء التي نبهت إليها آنفاً. وهذا هو نصه : [فحيث حكم بالخروج من العملية أراد بهالخروج*[1] المعنى الأول. وحيث حكم بالدخول أراد الثاني. وفيه بحثٌ؛ لأن الآثار من الأحكام العمليّة الداخلة بحث[1] المندوب والإباحة فلا صرح*[2] في دخول العلم بهما في تعريف الفقه، بل يجب، فليتدبر.].*[1]الصواب : بهذا الخروج. *[2]الصواب: تحت. *[3]الصواب: ضير حينئذٍ.

(5) في ب٢ : يزاد. ولعلها الصواب. وفي ب١ : زاد. وقد خلت عن النقط.

(6) في ب٢ : يقيد. وهو خطأ.

(7) في ب١ و ب٢ : هذه. وهو الصواب.

(8) في ب١ : "ليس بمتعادية كائنة حرفاً". وهو خطأ.

(9) في ب١ : تمثلاً. وهو خطأ.

(10) في ب١ : بأريد. وهو خطأ.

(11) سقط من ب١.

(12) في ب١ : مخرج. وهو خطأ.

(13) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. والصواب : الأخلاق. وهو ما جاء في ب١ و ب٢.

(14) في ب١ : فلا.

(15) سقط من ب١.

(16) سقط من ب١.

(17) في ب١ : قوله.

(18) في ب٢ : أو.

(19) في ب١ : ينقص. وقد خلت عن النقط. وفي ب٢ : بعض. وكلاهما خطأ.

(20) في ب١ : الجوارج. وهو خطأ.

(21) ظ لو٤٧ ص٤٣ب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

[والجواب اختيار الثاني؛ فإنّ معنى [عدم][1] العموم: عدم التقييد [لا التقييد[2]][3] بالعدم؛ لينافي[4] قوله: "والثاني هو الفقه"][5]، فتأمل.

(**على ما صرّح به في قيد[6] العملية**): دفعٌ لما[7] يتوهم مِن أنّ فيما ذكره إخراج الكلام عن ظاهره بلا دليل. وحاصلُ الدفع أنّ الدليل تصريح[8] الإمام به حيث قال أنه[9]: احترازٌ عن العلم بكون الإجماع والقياس[10] وخبر[11] الواحد حجة. "فإن[12] كل"[13] ذلك أحكام شرعية[14] مع أن العلم بها ليس من الفقه"[15]. ولم يقل ليس فقهاً.

(**ولا كلياً[16] تفصيلياً**[17]): [18] بأنّ العلم[19] أنّ كل فردٍ مِن أفراد هذا النوع[20] من الحوادث[21] حكمه[22] الوجوب، وكل فردٍ من [أفراد][23] النوع الفلاني[24] حكم[25] الندب وعلى هذا. [وأما "الحاطة[26] كلياً إجمالياً"[27] فليس بمعتبرٍ فيما نحن فيه، لأنّ المعتبر في الفقه الإحاطةُ "التفصيليةُ؛ ولذلك قيل في تعريفه"[28]: "من][29] أدلتها التفصيلية[30]".

---

(1) سقط من ب١ و ب٢.
(2) في الأصل كتبت : بالتقييد. وهو خطأ. وفي ب٢ : التقليد. وهو خطأ أيضاً.
(3) سقط من ب١.
(4) كذا في الأصل؛ وهو خطأ. ولعل الصواب: ليتناول.
(5) في ب١ : ما بين المعقوفين تقدم في ب١، وقد سقط من هذا الموضع. وهو الخطأ الثالث. والصواب أن تكون الجملة في هذا الموضع.
(6) في ب٢ : قيل. وهو خطأ.
(7) في ب١ : بما.
(8) في ب١ : تصرع. وهو خطأ.
(9) ب٢ لو٣٨أ.
(10) في ب١ : والياس. وهو خطأ.
(11) في ب١ : وجه. وهو خطأ.
(12) في ب١ : بأن. وهو خطأ.
(13) في ب٢ تداخل رسم الكلمتين؛ فالتبس علي أهما: "فإن لكل"، أم: "فإنا كل". وكلاهما خطأ؛ فلا فائدة للجزم بأحدهما.
(14) في ب١ : الشرعية. وهو خطأ.
(15) الرازي، المحصول، ج١ ص٧٩. وتتمة العبارة: "لأن العلم بها ليس علماً بكيفية عمل".
(16) في ب١ : تحلياً. وهو خطأ.
(17) في الأصل يبدو أنها كتبت أولاً : "تفصيلاً". ثم صوبت.
(18) في ب١ : هذه بداية فقرة جديدة!.
(19) في ب١ و ب٢ : يعلم.
(20) في ب١ : لنوع.
(21) في ب١ : الحواد. وهو خطأ.
(22) في ب١ : حكم. وهو خطأ. وطمس في ب٢.
(23) سقط من ب٢.
(24) في ب١ : البلاني. وقد خلت عن النقط. وهو خطأ.
(25) في ب٢ : حكمه. ولعله الصواب.
(26) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. **والصواب: الإحاطة.**
(27) طمس في ب٢.
(28) قوله : "التفصيليةُ؛ ولذلك قيل في تعريفه" طمس في ب٢.
(29) سقط من ب١.
(30) في ب١ : التفضيلية. ولم ينقط فيها حرف سوى الضاد. وفي ب٢ : التفصلية. وكلاهما خطأ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(والجهل "بكمية الكل): أي الجهل بها على الوجه الذي"[1] ههنا [وهو][2] أنْ لا يكون الكل داخلاً تحت "الضبط. فلا يرد أنّ كمية[3] الكل قد يكون[4] مجهولةً"[5] وبعض الكسور معلوماً. كما "في مقدار حنطة[6] جعل قسمين بالتخمين[7]، فإنّا[8] وإنْ كنا"[9] [لا نعلم][10] مقدار الكل وأنّ "هذا[11] نصفه[12] بالتعيين[13]، لكنا [قد][14] نعلم[15] جزماً أنّ هذا القسم"[16] أكثر، وذلك لأنّ ما ذكره "موجودٌ[17] داخلٌ[18] [تحت][19] الضبط[20] بالحسّ[21] بخلاف"[22] ما نحن فيه من الأحكام فالقياس[23] "مع الفارق، على أن الحمل على البعض[24]"[25] وكو[26] بكونه[1] أكثر[2] مما لا مساغ له، إذ لا دليل "هناك على عهد.

([1]) طمس في ب٢.

([2]) سقط من ب٢.

([3]) في ب١ : بكمية.

([4]) كذا ورد في الأصل.

([5]) طمس في ب٢.

([6]) في ب١ : حطة. وهو خطأ.

([7]) في الأصل كتبت : "بالتخميذ" ثم صوبت. وفي ب١ : بالتخمين. وقد حلت عن النقط. وهو خطأ.

([8]) في ب١ : فإناد.

([9]) طمس في ب٢.

([10]) سقط من ب١.

([11]) في ب١ : بهذا. وهو خطأ.

([12]) في ب١ : نصّه. وهو خطأ.

([13]) في ب١ : بالتعين. وقد حلت عن النقط.

([14]) سقط من ب١.

([15]) في ب١ : نفهم.

([16]) طمس في ب٢.

([17]) في ب١ : موجوداً.

([18]) في ب١ : دخل.

([19]) سقط من ب١.

([20]) في ب١ كتبت فوق السطر.

([21]) في ب١ : بالحسن. وهو خطأ.

([22]) طمس في ب٢.

([23]) في ب١ : فالقياس.

([24]) في ب١ : النقص. وقد حلت عن النقط. وهو خطأ.

([25]) طمس في ب٢.

([26]) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. وفي ب١ : ولو. وهو الصواب. وفي ب٢ : ولا.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

واعلم أن الكسر"[3] في الاصطلاح[4] الحساب عبارةٌ عن "واحدٍ أو"[5] "ما تألَّفَ منه مضافٌ إلى [الجملة][6]"[7] أكثر منه بفرضٍ[8] واحدٍ. كالواحد من الاثنين "المفروضين واحداً، وكالاثنين من الخمسة"[9] المفَروضةِ كذلك. وهو على ضربين: أصم[10] وهو الذي "لا ينطبق[11] به إلا بالجزء[12] منه كجزءٍ[13]"[14] من أحد عشر، ومنطبق[15] وهو الذي يمكن أن ينطبق[16] "به. والمراد "بالكسور ههنا"[17] الكسور المنطقة"[18].[19]

(وإن التزم) اهـ. أورد كلمة "إن" الدالة[20] على "الشك لأنّ هذا الالتزام"[21] بعيدٌ من العبارة، فإنّ معرفة جميع الأحكام لا يتناول معرفة "بعضها فقط. إلا أنْ يقال"[22]: إنها تناول[23] بعموم[24] المجاز ما يتعلق بكل واحدٍ وبالبعض[25] "[فقط][1].

([1]) ب١ لو٣٤ب. في ب٢ : يكونه. وهو خطأ.

([2]) في ب١ محيت الهمزة.

([3]) طمس في ب٢.

([4]) في ب٢ : اصطلاح.

([5]) في ب٢ : " واحداً و".

([6]) سقط من ب١.

([7]) طمس في ب٢.

([8]) في ب٢ : يفرض. وهو خطأ.

([9]) طمس في ب٢.

([10]) في ب٢ : أهم. وهو خطأ.

([11]) في ب١ : ينطق.

([12]) في ب١ : الجزء.

([13]) في ب١ محيت الكاف.

([14]) طمس في ب٢.

([15]) في ب١ : ومنطق. وفي ب٢ : وينطق.

([16]) في ب١ : ينطق. والأقرب أنها كذلك في ب٢.

([17]) في ب١ : "ههنا بالكسور".

([18]) طمس في ب٢.

([19]) انظر للفائدة معنى الكسر في: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج٢ ص١٣٦٣-١٣٦٤. والأحمد نكري، دستور العلماء، ص٧٣٧.

([20]) في ب٢ : الدلالة. وهو خطأ.

([21]) طمس في ب٢.

([22]) طمس في ب٢.

([23]) في ب١ : تتناول. وقد خلت عن النقط. وفي ب٢ : يتناول.

([24]) في ب١ : لعموم.

([25]) في ب١ : وبالنقص. وقد خلت عن النقط وهو خطأ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(**والظاهر أنه**"[٢] **قصد بالكل**) اهـ. إنما قال: "الظاهر" لأنّ التعليل[٣] بعدم تناهي الحوادث[٤] "لا يستلزم"[٥] هذا القصد[٦] إذ الحوادث[٧] الآتية أيضاً غير متناهية[٨]؛ بمعنى أنها لا "تدخل تحت [ظاهر][٩] الضبط"[١٠] والحصر[١١]. إلا أنّ اللاتناهي[١٢] لعا لم[١٣] يكن حقيقياً[١٤] لانقضاء داد[١٥] "التكليف فباعتبار[١٦] المجموع[١٧] "[١٨] من الماضية[١٩] والآتية أظهر[٢٠] في معنى اللاتناهي. على أنه لا وجه لتخصيص[٢١] الأحكام بالآتية[٢٢]. فالظاهر أنْ يحمل الجمع المعرف باللام على المجموع تقرينه[٢٣] "ذلك التعليل"[٢٤].

(**ويدخل**[٢٥] **في الوجود على التفصيل**[٢٦]): أي حقيقةً أو فرضاً. فلا يرد على تعليله[٢٧] بثبوت[٢٨] "لا أدري"[٢٩] من[٣٠] مالك ﷺ[٣١] أنّ [ذلك][٣٢] الثبوت[٣٣] يجوز أنْ يكون بالنظر إلى الأحكام المفروضة الوقوع[٣٤]. نعم لو قال: "وبكل[٣٥] واحدٍ "ما "يا تلفت"[٣٦] إليه"[١] ذهن[٢] المجتهد" لكان أظهر.

---

(١) سقط من ب١.
(٢) طمس في ب٢.
(٣) في الأصل كتبت أولاً : التعليق. ثم صوبت.
(٤) في ب١ محيت ال التعريف، وكتبت الدال فوق الثاء.
(٥) طمس في ب٢.
(٦) في ب١ : لقصد. وفي ب٢ لم تتضح.
(٧) في ب١ : الحادث. وهو خطأ.
(٨) في ب١ : متناهية. وقد خلت عن النقط. وهو خطأ.
(٩) سقط من ب١.
(١٠) طمس في ب٢.
(١١) في ب١ : والحصرا.
(١٢) ظ لو٤٨ ص٤٤أ.
(١٣) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. في ب١ : بما لم. وفي ب٢ : لما لم. وهو الصواب.
(١٤) في ب٢ : حقيقاً. وهو خطأ.
(١٥) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. وفي ب١ و ب٢ : دار. وهو الصواب.
(١٦) في ب١ : فاعتبار.
(١٧) في ب١ : المخندع.
(١٨) قوله : "التكليف فباعتبار المجموع". طمس في ب٢.
(١٩) في ب١ : الحاصية. وقد خلت عن النقط. وهو خطأ.
(٢٠) في ب١ تكررت. وهو خطأ.
(٢١) طمس في ب٢.
(٢٢) كتبت في الأصل : بالآتبة. بباء موحدة لا بياء مثناة. وفي ب١ و ب٢ : بالآتية.
(٢٣) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. ب١ خلت عن النقط. والصواب: بقرينة.
(٢٤) طمس في ب٢.
(٢٥) في ب١ : ويدخلان.
(٢٦) في ب٢ : التفضيل. وهو خطأ.
(٢٧) في ب١ كتبت فوق السطر. وطمست في ب٢.
(٢٨) في ب١ : ثبوت. وقد خلت عن النقط. وفي ب٢ طمس أول الكلمة.
(٢٩) في ب٢ : "الادري".
(٣٠) طمس في ب٢.
(٣١) في ب١ : نض. وقد خلت عن النقط. وأصلها : رض. اختصاراً.
(٣٢) سقط من ب٢.
(٣٣) في ب١ كتبت : "الثصوت"، ثم صوبت.
(٣٤) في ب٢ : الوفوع!.
(٣٥) في ب١ : ولكل.
(٣٦) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. وفي ب١ و ب٢ : "يلتفت". وهو الصواب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(**بأن المراد بالأحكام المجموع**): يظهر بهذا[٣] التعريف[٤] ما في عبارة المصنف[٥] من التسامح حيث قال: "لا "يراد من"[٦] الأحكام الكل[٧]، ولا كل واحدٍ، ولا التهيؤ[٨] للكل[٩]"؛ إذ المفهوم منه أن "ليس المراد"[١٠] من الأحكام التهيؤ[١١]. [...][١٢]

("ينافي[١٣] **التهيؤ**"[١٤] **بالمعنى**[١٥] **المذكور**): **حاصله [أنّ المراد]**[١٦] "**من التهيؤ**[١٧] **هو**[١٨]: **أنْ يحصل**[١٩] **له ما يتوقف عليه حكمٌ من**"[٢٠] **الأحكامِ الخمسة من القواعد "الصرفية والنحوية وغيرهما**. فعدم تيسّر[٢١] مغرفة[٢٢] "[٢٣] بعض[٢٤] الأحكام[٢٥] لأمورٍ خارجية[٢٦] "لا تنافي[٢٧] حصولَ تلك القواعدِ الذي جعل التهيؤ عبارةً"[٢٨] عنه. لكنْ فيه نظرٌ؛ لأنه "لما اعتبر في تلك المأخذ كفاية الرجوع إليها في معرفة الحكم"[٢٩]، و لم يتيسّر[٣٠] تلك *[٣١] لبعض[٣٢] "مَن هو مجتهدٌ بالاتفاق مدة حياته بعد اجتهاده[٣٣] كان منافياً"[٣٤] للتهيؤ القريب بالمعنى "المذكور. وما قيل[٣٥] مِن أنّ الشارح أشار إلى دفع هذا النظر[٣٦]"[٣٧] بقوله: "بالمعنى المذكور" فإنّ "المعنى السابق هو ذكر الشرائط والأسباب والمأخذ"[١].

---

(١) كذا ورد، و الصواب: "مما لم يلتفت".
(٢) في ب١ : وهي. وفي ب٢ : زهن. وكلاهما خطأ.
(٣) ح: هذا
(٤) في ب١ : التقدير. وفي ب٢ : لتقدير. على عادته في حذف همزة الوصل.
(٥) ب٢ لو١٩٥ب.
(٦) في ب٢ : "يرادف" أو "يرادن". وكلاهما خطأ.
(٧) في ب١ : لكل. وهو خطأ.
(٨) في ب١ : التهميؤ.
(٩) في ب٢ : لا كل.
(١٠) طمس في ب٢.
(١١) في ب١ : التهميؤ.
(١٢) في ب١ زيادة : وليس المعنى على ذلك؛ بل على أن ليس المراد بالأحكام المجموع بالعلم بها التهيؤ. وفي ب٢ زيادة : "وليس المعنى على ذلك بل على أن ليس المراد بالأحكام". والباقي طمس.
(١٣) في ب١ : ينان. وقد خلت عن النقط. وهو خطأ.
(١٤) طمس في ب٢.
(١٥) في ب٢ طمس أول الكلمة.
(١٦) سقط من ب١.
(١٧) بالكاد اتضحت لي في الأصل.
(١٨) في ب١ : وهو.
(١٩) وهذه أيضاً بالكاد اتضحت لي في الأصل.
(٢٠) طمس في ب٢.
(٢١) راجعي ظ
(٢٢) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. والصواب : **معرفة**. وهو ما جاء في ب١. ظ
(٢٣) طمس في ب٢.
(٢٤) في ب١ : نقص.
(٢٥) " الخمسة من القواعد الصرفية والنحوية وغيرهما؛ فعدم تيسر معرفة بعض الأحكام " سقط من ح.
(٢٦) في ب١ و ب٢ : خارجة.
(٢٧) كذا في الأصل، وفي ب١ خلت عن النقط. والصواب: ينافي.
(٢٨) طمس في ب٢.
(٢٩) طمس في ب٢.
(٣٠) في ب١ و ب٢ : تيسر.
(٣١) في ب١ و ب٢ زيادة : المعرفة.
(٣٢) في ب١ : لنقص. وقد خلت عن النقط. وهو خطأ.
(٣٣) في ب١ : اجتهاد.
(٣٤) طمس في ب٢.
(٣٥) في ب١ كتبت خطأ ثم صوبت.
(٣٦) في ب١ : لنظر.
(٣٧) طمس في ب٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولا إشارة[٢] فيه[٣] إلى ارتفاع [الموانع[٤]. فيجوز أن يكون[٥] "تخلف العلم لوجود المانع مردودٌ بأنّ"[٦] مانعيَّة شيء في قوة شرطية ضده، فيندرج "ارتفاع الموانع][٧] في وجود جميع الشرائط"[٨].

(لتعارض الأدلة): قيل: تعارضها لا يستلزم "الجهل بالحكم، لأن الحكم حينئذٍ هو التوقف، كما"[٩] ذكره الشارح في[١٠] بحث المعارضة[١١] والترجيح[١٢]. "وأجيب بأنّ الحكم[١٣] بأنّ تعارض الأدلة"[١٤] يقتضي[١٥] الجهل به ما هو من الأحكام "الخمسة التي هي الوجوب والحرمة والندب و"[١٦] الإباحة[١٧] والكراهة[١٨]. [...][١٩].

(أو معارضة[٢٠] الوهم "العقل): قيل: الوهم لا يدرك إلا المعاني الجزئية"[٢١]، والعقل[٢٢] "لا يدرك"[٢٣] إلا الكليات؛ فكيف المعارضة "بينهما؟!. أجيب بأنّ مُدرِك[٢٤] الكل[٢٥]"[٢٦] هو النفس، لكنها تدرك[٢٧] الكليات بالقوة

---

(١) طمس في ب٢.
(٢) في ب١ : أشار.
(٣) في ب١ كتبت أولاً : "إليه"؛ ثم صوبت.
(٤) في ب٢ طمس المقطع الأخير.
(٥) في ب٢ طمس حرف النون.
(٦) طمس في ب٢.
(٧) سقط من ب١.
(٨) طمس في ب٢.
(٩) طمس في ب٢.
(١٠) ب١ لوح٣أ.
(١١) في ب١ الأقرب أنها : المعارضية. وقد خلت عن النقط. وفي ب٢ كتب قبلها : المح. ولم تشطب.
(١٢) في ب٢ طمس المقطع الأول. انظر: التفتازاني، التلويح، ج٢ ص٢١٦.
(١٣) في ب١ زيادة : الذي حكم.
(١٤) طمس في ب٢.
(١٥) في ب٢ : ويقتضي.
(١٦) طمس في ب٢.
(١٧) في ب١ : والإحابة. وقد خلت عن النقط. وهو خطأ.
(١٨) في ب١ : والكراهية.
(١٩) في ب١ زيادة : أو لا فخرج في نفس الأمر وإن لم يعلمه.
(٢٠) في ب١ : يعارضه. وهو خطأ. وفي ب٢ طمس المقطع الأول.
(٢١) طمس في ب٢.
(٢٢) في ب١ : والفعل. وهو خطأ.
(٢٣) في ب٢ لم تتضح بسبب تفشي الحبر.
(٢٤) في ب١ : يدرك. وهو خطأ.
(٢٥) في ب١ : الكلي. وهو خطأ.
(٢٦) طمس في ب٢.
(٢٧) في ب٢ : يدرك.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

العاقلة "والجزئيات بالحواس[1]. ومبنى[2]"[3] المعارضة انجذاب[4] النفس إلى استعمال "آلة[5] الوهم فيما[6] حقه أن"[7] يستعمل[8] فيه العقل[9]، وذلك لأن إلفها بالحِسّ والوهم ومدركاتهما[10] "أكثر.

(ولا نُسَلِّم أنّ"[11] شيئاً[12] من الأحكام): قيل: كون[13] "بعض حكم"[14] الحوادث مما لا مساغَ [للاجتهاد[15] "فيه حتى، لأنه ربما لا"[16] يعلم شرائط القياس أو بشتبه[17]، كما في سؤد[18] الجمال[19] والبغل. فلا يكون "للقياس فيه مساغٌ"[20]. وأنت خبيرٌ بأنّ هذا لا يدل على أن ليس للاجتهاد فيه مساغٌ][21]، بل هو "من قبيل ماتخلف[22] "[23] فيه علم المجتهد[24] لتعارض الأدلة أو نحوه، وقد مرّ أنه ليس بمناف[25] "للتهيؤ، فتأمل"[26].

([1]) في ب١ : بالحواسي. وهو خطأ.

([2]) في ب١ : وبين. وهو خطأ.

([3]) طمس في ب٢.

([4]) في ب١ : الحداث. وهو خطأ. وفي ب٢ كتب قبلها : ألف وياء مقصورة متصلة بجاء. وهو خطأ.

([5]) في ب١ : أئمة. وهو خطأ.

([6]) في ب١ : فما. وهو خطأ.

([7]) طمس في ب٢.

([8]) ظ لو٤٨ ص٤٤ب.

([9]) في ب١.: العقلي.

([10]) في ب١ : ومدركاتها. وفي ب٢ طمس المقطع الثاني.

([11]) طمس في ب٢.

([12]) في ب١ : سياء. وقد خلت عن النقط. وهو خطأ.

([13]) في ب١ : كوني. وهو خطأ.

([14]) في ب١ و ب٢ : "حكم بعض". وهو الصواب.

([15]) في ب٢ طمس آخرها.

([16]) طمس في ب٢.

([17]) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. والصواب :.يشتبه. بالياء المثناة. وفي ب٢ : تشبيه.

([18]) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. والصواب : سؤر. وهو ما جاء في ب٢.

([19]) في ب٢ : الحمار. ولعله أصوب مما في الصلب.

([20]) طمس في ب٢.

([21]) سقط من ب١.

([22]) في ب١ : يختلف. وقد خلت عن النقط.

([23]) طمس في ب٢.

([24]) في ب٢ تفشى الحبر في أول الكلمة، فلم تتضح أهي "المجتهد" أم "للمجتهد". والصواب هو الأول.

([25]) في ب٢ : بمنار. وهو خطأ.

([26]) طمس في ب٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(يدل عليه حديث معاذ[1] ﷺ[2])[3] اهـ. "قيل : حديثه[4] "[5] [رحمه ... [6]][7] لا يدل على "ذلك؛ لجواز"[8] أن يكون عدم قوله "عليه الصلاة والسلام"[9]، فإن لم يكن للاجتهاد مساغٌ بناءً على "ظهور مراجعته"[10] إليه عليه السلام [فيما][11] لا مساغَ فيه للاجتهاد. ولا يخفى أنه[12] كلام على السند.

("شائعٌ ذائعٌ"[13] في العرف)[14]: فيه بحثٌ؛ لأنَّ المَلَكَة التي أطلق[15] العلم عليها [في العرف][16] شائعٌ مَلَكة الاستحضار[17] لا ملكة الاستحصال[18]، أعني [التهيؤ][19]. والفرق [ظاهرٌ][20]. وقد يجاب أيضاً بأنَّ إطلاق العلم على المَلَكة إذا لم يذكر[21] له متعلقٌ[22] و لم يُقَدَّر أيضاً، وههنا قد ذكر "فلا مساغ لإرادة"[23] الملكة[24]. وهذا إنما يتم إذا

---

(1) في ب١ : معاذ جبل. والصواب : معاذ بن جبل ﷺ.

(2) سقط من ب٢.

(3) حديث معاذ رضي الله عنه المشهور في الرأي والقياس المروي عن أصحابه أن النبي صلى الله عليه وسلم.

(4) في ب١ : حديث معاذ.

(5) طمس في ب٢.

(6) سقط من الأصل و ب٢ لفظ الجلالة [الله]، ولا يستقيم المعنى إلا به.

(7) ما بين المعقوفتين سقط من ب١.

(8) طمس في ب٢.

(9) في ب١ و ب٢ : "عليه السلام". غير أنها كتبت في ب٢ مختصرةً هكذا : "عـ م".

(10) في ب٢ تفشى الحبر.

(11) سقط من ب١.

(12) في ب١ : الله. وهو لا يناسب السياق. والعبارة كما جاءت في الأصل لا تستقيم. ولعل صوابها: [ولا يخفى أن فيه كلام على السند].

(13) في ب١ : "شالع دالع"!!. ولا يخفى خطؤه.

(14) ب٢ لو ١٩٦أ.

(15) في ب١ : اطلاع. وهو خطأ. وفي ب٢ : إطلاق. وهو الصواب.

(16) سقط من ب٢.

(17) في ب١ الأقرب أنها : الاستحصاء. وهو خطأ.

(18) في ب٢ : الاستحضار. وهو خطأ.

(19) سقط من ب٢.

(20) سقط من ب١ وب٢.

(21) في ب١ : بذكر. بباء موحدة لا بياء مثناة. وهو خطأ.

(22) في ب١ : يتعلق. وقد خلت عن النقط

(23) في ب٢ تفشى الحبر، فلم تتضح.

(24) في ب٢ : الملك. وهو خطأ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جعل قوله: "بالأحكام[1]" طرفاً[2] لغواً "متعلقاً فالعلم[3] "[4]. وأما إذا جعل مستقراً على أنْ يكون المعنى هو العلم المتعلق بالأحكام فلا. "وقد[5] مَرَّ أنّ متعلق[6] الظرف[7] المستقر"[8] قد يكون فعلاً خاصاً، [فليتذكر][9].

"**(وكقولهم[10] وجه الشبه) اهـ.** لا يخفى[11] أنّ العلم إذا"[12] حُمِل على الأصول والقواعد صح تشبيهه[13] "أيضاً بالحياة، لأنها ظرف مفضية إلى الإدراكات[14] "[15] الجزئية. نعم لا وجهَ لكون[16] العلم "المشبه[17] [به][18] بمعنى الإدراك، إذ لا معنى لكون[19] الإدراك المطلق"[20] جهةً للإدراك[21] المطلق. "وإن كان الإدراكُ المخصوص قد يكون"[22] جهةً لإدراكٍ[23] مخصوصٍ، كما أنّ العلم بالدليل "جهةٌ للعلم بالمدلول. اللهم إلا أن"[24] يقال الطريق المقتضي[25] إلى

---

(1) في ب٢ : باالأحكام!.

(2) في ب١ و ب٢ : ظرفاً. وهو الصواب.

(3) كذا ورد في الأصل. وفي ب١ : بالعلم. وهو الصواب.

(4) طمس في ب٢.

(5) في ب١ : قد.

(6) في ب١ : يتعلق. وقد خلت عن النقط.

(7) في ب١ : الظرفية. وقد خلت عن النقط.

(8) طمس في ب٢.

(9) سقط من ب١.

(10) في ب١ قدمت الواو وجعلت في نهاية الفقرة السابقة.

(11) في ب١ : لحق. وهو خطأ.

(12) طمس في ب٢.

(13) في ب١ : يشبه.

(14) في ب١ : الإدراك.

(15) طمس في ب٢.

(16) في ب١ : لكونه.

(17) في ب١ : المشبهه!.

(18) سقط من ب١.

(19) في ب١ : فكون. وهو خطأ.

(20) طمس في ب٢.

(21) في ب١ : الإدراك.

(22) في ب٢ طمس ما بين المعقوفتين.

(23) في الأصل سقطت الراء فكتبت :"لإداك". وما أثبته في الصلب معروفٌ من السياق. وفي ب١ : لإدراك. وفي ب٢ : الإدراك. وهو خطأ.

(24) طمس في ب٢.

(25) في ب١ و ب٢ : المفضي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإدراكات الجزئية "مجموعُ المقدمتين، بل العلم [بهما][1] لا[2] نفسُ"[3] الأصول التي هي "الكبرياتُ لصغرياتٍ[4] "[5] [سهلةٍ][6] "الحصول كما تقرر في موضعه، فليتأمل"[7].

(**إلا أنه[8] يدل [...]**[9]) اهـ. قبل[10]: هذه الصورةُ "مبنيةٌ على فرضٍ محضٍ[11] لأنها ممتنعةٌ عادةً. لأنّ"[12] هذه الملكة إنما يحصل من إدراك جزئيات "الأحكام مرةً بعد أخرى. والتعريفُ"[13] إنما[14] [هو][15] بالنظر[16] إلى الأفراد الواقعة[17] أو[18] الممكنة، "فلا ودود[19] له.

وأنت خبيرٌ بأنّ"[20] هذا من عدم الفرق بين[21] ملكة الاستحصال المرادة[22] "ههنا وبين ملكة"[23] الاستحضار فإن المراد [...][24] ههنا[25] صفة راسخة بتمكن[26] [بها][27] "من الاستنباط. ونظيره"[28] قول الشريف في

---

(1) سقط من ب١.

(2) سقطت من ح

(3) طمس في ب٢.

(4) في ب٢ : الصغريات.

(5) في ب١ : "الكبر وبات لصغر وبات"!!.

(6) سقط من ب١.

(7) طمس في ب٢.

(8) في ب١ : أنها.

(9) في ب١ زيادة : على أنه. وفي ب٢ زيادة : على.

(10) كذا ورد في الأصل، وخو خطأ. والصواب : قيل. ب١ خلت عن النقط. وفي ب٢ : قيد. وهو خطأ.

(11) في ب١ : مخصوص. وهو خطأ.

(12) طمس في ب٢.

(13) طمس في ب٢.

(14) في ب٢ محيت الألف.

(15) سقط من ب١.

(16) في ب٢ تفشى الحبر فلم تتضح.

(17) في ب١ : القواعد. وهو خطأ.

(18) في ب١ : و.

(19) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. والصواب : ورود. وهو ما جاء في ب١.

(20) طمس في ب٢.

(21) طمس في ب٢.

(22) ظ لو٤٩ ص٤٥أ.

(23) طمس في ب٢.

(24) في ب١ زيادة : بها .

(25) ب١ لو٣٥ب. وفي ب٢ : منهيات. وهو خطأ.

(26) في ب٢ : يتمكن. وهو الصواب. وب١ خلت عن النقط.

(27) سقط من ب١.

(28) طمس في ب٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

معنى ملكة[1] الانتقال[2] الواقعة في تفسير "العقل[3] بالملكة: [أي][4] صفة"[5] كاملة راسخة يتمكن بها من الانتقال[6] إلى[7] النظريات[8]. على أن "ملكة[9] الاستحصال[10]"[11] قد يحصل بملاحظة حكم وكيفية حصوله عن دليله مرّة بعد "أخرى، فيحصل"[12] بالنسبة إلى حكمٍ واحدٍ بلا خفاء إلا أنْ يحمل على ملكة "الاستنباط[13] الفروع"[14] القياسية. وقد يجاب "عن اعتراض"[15] الشارح بأنّ المراد "بكل حكم" "لأن[16] الجمع[17] المعرف"[18] باللام قد يتناول المفرد [ولو حال انفراده][19] كما في: «**والله لا أتزوجُ[20] النساء**»[21] على "ما عرف في"[22] موضعه[23]. وفيه أنّ لفظة[24] "كل" يقتضي[25] التعدد [حينئذٍ][26] أيضاً، فتأمل.

([1]) في ب١ و ب٢ : الملكة.

([2]) في الأصل كتبت النون مهملةً.

([3]) في ب١ : العقد. وهو خطأ.

([4]) سقط من ب١.

([5]) طمس في ب٢.

([6]) في الأصل كتبت النون مهملةً. في ب١ : الانقفال. وهو خطأ.

([7]) في ب١ : أي. وهو خطأ.

([8]) انظر: الجرجاني، شرح المواقف، المجلد الثالث، ج٦ ص٦٠.

([9]) في ب١ : تلك. وهو خطأ.

([10]) في ب١ : الاستحضار.

([11]) طمس في ب٢.

([12]) طمس في ب٢.

([13]) في ب١ : استنباط.

([14]) طمس في ب٢.

([15]) في ب٢ : "ممن اعترض".

([16]) في ب١ : لا. وهو خطأ.

([17]) في ب١ : يجمع. وهو خطأ.

([18]) طمس في ب٢.

([19]) سقط من ب١.

([20]) في ب١ : يزوج. وهو خطأ.

([21]) صحيح مسلم: كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه،ووجد مؤنة، واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم. حديث رقم ٣٤٠٣. وليس فيه لفظ [والله]؛ فلم أقف عليه في كتب الحديث.

([22]) طمس في ب٢.

([23]) في ب٢ طمس أولها، وظهر منها : [وصفه]!. وهو خطأ.

([24]) في ب١ : لفظ. وفي ب٢ : لنظة. وهو خطأ.

([25]) في ب٢ : مقتضي. وهو خطأ.

([26]) سقط من ب١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

("والأول أوجه"[1]): لأنَّ الفقه إنما "يتم بملكة [استنباط][2] الفروع"[3] القياسية لا باستنباط الأحكام من "أدلتها فقط. فإن قلتَ"[4]: استنباط[5] الأحكام من "الأدلة مع ملكته"[6] [مستلزمٌ][7] لملكة[8] استنباط الفروع القياسية من الأحكام. قلتُ: لو سُلِّم فدلالة[9] الإلتزام[10] لا يعتبر[11]. ولهذا قال: "والأول أوجه[12]". على أنَّ ظاهر قوله: "[لا][13] المسائل القياسية للدور[14]؛ بل شرط[15] ملكة[16] الاستنباط الصحيح[17]" يدل[18] دلالةً ظاهرةً على أنَّ المراد هو الأول، ولأن[19] الظاهر أن المراد بظهور نزول الوحي بها فهم المجتهد إيّاها[20] منه إما بالعبارة[21] أو[22] الإشارة[23] أو الدلالة أو اقتضاء[24]، سواء كان الوحي من أقسام[25] الظهور أو[26] الخفاء فلا يبقى[27] [إلا][28] الأحكام القياسية.

([1]) طمس في ب٢.

([2]) في ب١ : [استنباط]. التاء الثانية مهملة.

([3]) طمس في ب٢.

([4]) طمس في ب٢.

([5]) في ب٢ الأقرب أنها : استفتار. وهو خطأ.

([6]) طمس في ب٢.

([7]) في ب١ : [يستلزم].

([8]) في ب١ و ب٢ : ملكة.

([9]) في ب١ : دلالة.

([10]) في ب١ : إلا التزام. وهو خطأ.

([11]) ب٢ لو١٩٦ب. في ب٢ : تعتبر. وهو الصواب. وفي ب١ خلت عن النقط.

([12]) في الأصل كتبت [أولاً] ثم صُوِّبت.

([13]) سقط من ب٢.

([14]) في ب٢ : للدور. وهو خطأ.

([15]) في ب٢ : يشترط.

([16]) طمس في ب٢.

([17]) في ب١ : لا لصحيح. وهو خطأ.

([18]) في ب١ : بدل. وفي ب٢ : بل. وكلاهما خطأ.

([19]) في ب٢ : لأن.

([20]) في ب١ : إياه.

([21]) في ب١ كتبت : فالعبارة. ولكن وضعت النقطة أسفل الفاء!.

([22]) في ب٢ : و.

([23]) في ب١ : بالإشارة.

([24]) في ب١ و ب٢ : الاقتضاء.

([25]) في ب٢ تفشى الحبر؛ فلم تتضح.

([26]) في ب١ و ب٢ : و.

([27]) في الأصل كتبت [ببقى] بباءين موحدتين، وهو خطأ.

([28]) سقط من ب٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويحتمل "أنْ يُراد فهمه"[1] إياها[2] مِن النصوص[3] الظاهرة الدالة[4] على المراد، فيبقى مع الأحكام القياسية[5] "سائر الأحكام الاجتهادية"[6] المستفادة[7] من النصوص "بطريق الاجتهاد"[8]؛ "ولذا[9] لم يجزم بالتوجيه الأول.

(قلنا[10]: **لا يجوز**"[11] **للمجتهد**[12] **التقليد**): فيه بحثٌ؛ وهو أنّ هذا[13] "الجواب لا يدفع السؤالَ، إذ السؤالُ أنه يجوز أنْ يشترط في [صيرورة"[14] مَن بَعدَ أولِ القائسين[15] "فقيهاً][16] العلمُ بالمسائل [القياسية][17] التي استنبطها المجتهد الأول من[18] غير دورٍ، بأن يقال: [فقاهته][19] موقوفةٌ على العلم بالمسائل القياسية التي استنبطها المجتهد الأول"[20] [لا][21] يتوقف العلم بها على "[فقاهته][22]". لأنه يجوز[23] أن يشترط فيه بعد ما صار [فقيهاً][24]"[25] العلمُ بالمسائل القياسية، فإذا لم يكن مجتهداً "[بعد][26] يجوز أنْ يقلد المجتهد الأول [في][27]"[28] [مستنبطاته][29] حتى يصير[30] [فقيهاً][31]، [فتدبّر][32].

---

(1) طمس في ب٢.
(2) في ب١ : إياه. وفي ب٢ تفشى الحبر؛ فلم تتضح. والأقرب أنها موافقة للأصل.
(3) في ب٢ تفشى الحبر؛ فلم تتضح.
(4) في ب١ : الدلالة. ولعله الأصوب.
(5) في ب٢ طمس المقطع الثاني.
(6) طمس في ب٢.
(7) في ب١ : المستقادة. وهو خطأ. وفي ب٢ طمس أولها.
(8) في ب١ : "الظاهرة الدالة".
(9) في ب١ : ولهذا.
(10) في ب١ : قلت.
(11) طمس في ب٢.
(12) في ب٢ طمس أولها.
(13) في ب١ : هذ.
(14) طمس في ب٢.
(15) في ب٢ : القامين. وهو خطأ.
(16) في ب١ : [صورة تعدد القياس]. وهو خطأ.
(17) في ب١ : [الاجتهادية].
(18) في ب١ تبدأ هنا فقرة جديدة. والصواب أن هذه تتمة للفقرة السابقة.
(19) في ب١ : فقاهة.
(20) طمس في ب٢. ويبدو أن في النسخة سقطٌ؛ فمساحة الطمس أقل من مساحة الفقرة الساقطة.
(21) في ب١ و ب٢ : [ولا].
(22) في ب١ : [فقاهة].
(23) في ب١ كتبت فوق السطر.
(24) في ب١ : [فقهاً]. وهو خطأ.
(25) طمس في ب٢.
(26) سقط من ب١.
(27) في ب١ : [وفي].
(28) طمس في ب٢.
(29) في ب١ : [استنباطاته]. وفي ب٢ طمس الحرف الأول.
(30) ظ لو٤٩ ص٤٥ب. في ب٢ : تصير.
(31) في ب١ : [فقهاً]. وهو خطأ.
(32) في ب١ : [فيدبر]. وهو خطأ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

(اسم لعلم "مخصوص مفيد[1]): إنْ أراد أنه اسمٌ لعلمٍ"[2] بعد[3] معينٍ من الأحكام غير قابل[4] للزيادة والنقصان[5] "فممنوعٌ. بل قد يزداد[6] مسائله حيناً"[7] "بعد حين"[8] يتلاحق[9] الأفكار[10]. وإن أراد "أنّ له"[11] موضوعاً[12] "معيناً يمتاز به عن غيره"[13] و [...][14] يبحث فيه عن أعراضه الذاتية؛ فتعيّنه بهذا[15] المعنى "لا ينافي تبدل مسائله زيادةً ونقصاناً"[16]. وبالجملة[17] التعيين[18] الشخصي غير ثابت[19] في شيءٍ من العلوم، بل كل "علم كلّي لما تقرر[20] من أنّ أسماء العلوم"[21] أعلامٌ جنسيةٌ، والتعيين[22] النوعي غير منافٍ للتزايد[23] و"التناقص. ويمكن أن[24] يجاب[25] بأنّ "كل واحدٍ"[26] من العلوم اسمٌ لجمع[27] المسائل الباحثة عن أعراضٍ[28] "موضوعة، إلا أنّ"[29] البعض[30] قد يطلع على بعض المسائل، والبعض الآخر يطلع على البعض "الآخر[31] منها "فيلحقه بها"[32]"[33] فالقيد[34] على العالم لا على المعلوم. وعلى ما ذكر[35] المصنف لكون[36] المتغير[37] [...][38] نفس "المعلوم و[39] مسمّى"[40] الفقه، فليتأمل.

---

(1) في ب١ : معين. وهو الصواب.
(2) طمس في ب٢.
(3) في ب١ : تعدد. وهو خطأ. وفي ب٢ : بعدد. وهو الصواب.
(4) في ب١ و ب٢ : قابلة.
(5) في ب٢ طمس الحرف الأخير.
(6) في ب١ : يزاد. وقد خلت عن النقط.
(7) طمس في ب٢.
(8) في ب١ كتبت فوق السطر.
(9) كذا في الأصل وب ٢، وفي ب١ خلت عن النقط. والصواب: بتلاحق.
(10) في ب١ : الأمكارد!!.
(11) في ب١ : "أنه". وهو خطأ.
(12) في ب١ : موضوع. وفي ب٢ طمس النصف الآخر من الكلمة.
(13) طمس في ب٢.
(14) في ب١ زيادة : قد.
(15) في ب١ : بهذ.
(16) طمس في ب٢.
(17) في ب٢ طمس أول الكلمة.
(18) في ب١ : المتعين.
(19) في ب١ : ثابنه!!.
(20) في ب١ : يقرر. وهو خطأ.
(21) طمس في ب٢.
(22) في ب١ : والتعين. وهو خطأ.
(23) في ب١ و ب٢ : للزائد.
(24) طمس في ب٢.
(25) في ب٢ طمس الحرف الأول.
(26) في ب١ : "كالواحد". وهو خطأ.
(27) في ب١ : لجميع. وفي ب٢ : الجميع. وهو خطأ.
(28) في ب٢ طمس الحرفان الأخيران.
(29) طمس في ب٢.
(30) في ب٢ طمس أول الكلمة.
(31) ب١ لو٣٦أ.
(32) في ب١ : "فيلحقها".
(33) طمس في ب٢.
(34) في ب١ و ب٢ : فالتغيير.
(35) في ب١ : ذكره.
(36) في ب١ و ب٢ : يكون.
(37) في ب١ : التغيير.
(38) في ب١ زيادة : في.
(39) في ب١ : أو.
(40) طمس في ب٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(وأيضاً ينتفض[1] بحسب النواسخ): [قيل عليه: قوله تعالى :﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ[2] بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة:١٠٦] يدل على أنّ[3] المنسوخ [...][4] ثبت[5] مكانه[6] حكمٌ آخر، فلا ينتقض[7] بحسب النواسخ][8]. والجواب -بعد تسليم "وجوب إيتاء[9]"[10] البدل- [أنّ] [11] المثبت بعد النسخِ غير المنسوخ فيجوز[12] إطلاق النقيضان[13]. بنفي[14] فيه بحثٌ؛ وهو "أنّ تعريف المصنف يشمل[15]"[16] العلم[17] بالحكم المنسوخ والناسخ جميعاً، "وكذا العلم "بحكم خبر"[18] "[19] الواحد و"حكم الإجماع المنعقد"[20] على خلافه. إذ[21] يقصد[22] على [كل][23] واحدٍ منها[24] أنه حكم ظهر[25] نزول الوحي[26] "به[27]". غايته[28]"[29] أنّ المنسوخ والمفهوم [من][30] خبر

([1]) في ب١ : بنقيض. وقد خلت عن النقط. وفي ب٢ : ينتقض. في المطبوع :"ينتقص" وهي مناسبة أكثر لسياق الكلام . وهو الصواب.

([2]) في ب١ : نأت.
([3]) في الأصل طمس جزء من النون.
([4]) في ب١ زيادة : فحقق. وقد خلت عن النقط.
([5]) في ب١ : يثبت.
([6]) في ب١ : كأنه.
([7]) في ب١ : ينقض.
([8]) سقط من ب٢.
([9]) في ب١ : إيتان. وقد خلت عن النقط.
([10]) طمس في ب٢.
([11]) سقط من ب١ و ب٢.
([12]) في ب١ الأقرب أنها : يجوز.
([13]) في ب١ و ب٢ : النقصان. وقد خلت ب١ عن النقط.
([14]) في ب١ : نفي. وقد خلت عن النقط ما عدا الفاء. وفي ب٢ : بقي. وهو الصواب.
([15]) في ب١ : يشتمل. وقد خلت عن النقط.
([16]) طمس في ب٢.
([17]) في ب١ الأقرب أنها : المعلم. وهو خطأ.
([18]) في ب٢ : "بخير".
([19]) في ب١ : "وكذالحال فلم بخير". وهو خطأ.
([20]) طمس في ب٢.
([21]) في ب١ : أو.
([22]) في ب١ و ب٢ : يصدق.
([23]) سقط من ب٢.
([24]) في ب١ و ب٢ : منهما.
([25]) في ظ : طهر.
([26]) في ب٢ طمست الياء.
([27]) في ب١ : بأنه.
([28]) في ب١ : غاية. وهو خطأ.
([29]) طمس في ب٢.
([30]) سقط من ب٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الواحد[1] المذكور لم يبقيا "معمولاً بهما[2]"[3]، وليس[4] في كلامه ما يشعر باشتراط بقاء العمل. وأنى[5] يلزم الانتقاض[6]. وقد يجاب[7] بأنّ الظاهر من العملية كون العمل مقصوداً. [...][8] فعلى تقدير النسخ لا يكون العمل مقصوداً؛ فيلزم الانتقاض[9].

(**ومثله[10] في التعريفات بقيد[11]**): قيل[12]: [...][13] شُهرةُ[14] تحقق الاجتهاد في زمن الرسول ﷺ[15] وعدم الإجماع إلا بعده[16] يُسوِّغُ[17] الإرادة[18] ذلك المعنى [بللا ستبعاد][19]. فقوله[20]: "والتي [لنعقد][21] الإجماع عليها" [...][22] عند تحققه[23].

فيصير معنى التعريف أن **الفقه: هو العلم بالطابقة[24] الأولى من الأحكام مقرونةً بالثانية على التقديرِ[25] تحققها**. وهذا المعنى[26] صادقٌ على فقه الصحابة[27]. على أنه يجوز أن [يكون][28] المعروف[29] "التعريف[30] المذكور

---

(1) في ب٢ كرر هنا قوله : "وحكم الإجماع ... على إخلافه ... على واحد منهما أنه حكم ظهر .... غايبه ... الواحد". وقد وقع طمس لما في موضع النقاط. وقد وقع فيه أخطاء، إضافةً إلى أن تكراره خطأ.

(2) في ب١ : لنا. وهو خطأ.

(3) في ب٢ : " معمولاهما".

(4) في ب١ : ولكل ليس.

(5) في ب١ : فأين. وفي ب٢ : فأني.

(6) في ب١ : الإبعاض. وهو خطأ. وفي ب٢ : الانتقصاء!. ب٢ لو١٩٧أ.

(7) في ب١ : كاب!. وهو خطأ.

(8) في ب١ زيادة : على ما حقق في موضعه.

(9) في ب٢ : الانتقاص.

(10) في ب١ : فمثله.

(11) في ب٢ : بعيد.

(12) الأقرب في الأصل أنها [قبل].

(13) في ب٢ : كثرة.

(14) في ب١ : يمرها!. وهو خطأ. وفي ب٢ : لشهرة.

(15) سقط من ب١. وفي ب٢ : عليه السلام.

(16) في ب١ و ب٢ : بعد.

(17) في ب٢ : تسوغ.

(18) في ب١ و ب٢ : إرادة.

(19) كذا ورد في الأصل؛ وهو خطأ. وفي ب١ : [بالاستبعاد]. وفي ب٢ : [بلا استبعاد]. وهو الصواب.

(20) في ب١ : وقوله.

(21) في ب١ و ب٢ : انعقد. وهو الصواب.

(22) في ب١ زيادة : في قوة قوله: "والتي انقعد* الإجماع". * الصراب: انعقد. وفي ب٢ زيادة : في قوة قوله: "والي انعقد الإجماع عليها".

(23) في الأصل كتبت أولاً [تحقق] ثم صُوِّبت.

(24) كذا ورد في الأصل؛ وهو خطأ. وفي ب١ : فالطاء الله. وهو خطأ. وفي ب٢ : بالطائفة. وهو الصواب.

(25) في ب١ و ب٢ : تقدير.

(26) في ب١ : لمعنى.

(27) ظ لو٥٠ ص٤٦أ. في ب١ محي كل من الألف والباء.

(28) سقط من ب١.

(29) في ب١ : المعرفة. وفي ب٢ لم تتضح لتفشي الحبر، والأقرب أنها : المعرفة.

(30) في ب١ : بالتعريف.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

هو الفقه"[1] المصطلح[2][3] من[4] قومٍ لم يدركوا زمن[5] النبي ﷺ[6]، بدليل قوله[7]: "وعلم "المسائل الإجماعية يشترط"[8]، إلا في زمن الرسول[9] ﷺ[10]". ونظيره كما[11] سيصرّح[12] به الشارح[13] في تعريف الكتاب حيث قال : "واعتبر بعضهم الإنزال والكتبة[14] والنقل[15]، لأن المقصود "تعريف القرآن لمن لا[16] يشاهد[17]"[18] الوحي و لم يدرك زمن النبوة. [19]

بقي ههنا[20] شيء وهو أنه "[إذا انعقد][21] إجماع"[22] واحد فظاهر التعريف يقتضي[23] أن لا يكون العلم بحكمه شرطاً "للفقه[حتى][24] ينعقد[25]"[26] الإجماع. اللهم إلا أن يُصَار [إلى][27] ما ذكرته سابقاً من انسلاخ[28] معنى

([1]) في ب٢ لم تتضح لتفشي الحبر.

([2]) كذا ورد في الأصل؛ وهو خطأ. والصواب [المصطلح]. وهو ما جاء في ب١ و ب٢.

[3]حجر لوح٥٦ ص١١١

([4]) في ب١ و ب٢ : بين.

([5]) في ب٢ : أزمن!.

([6]) سقط من ب١. وفي ب٢ : عليه السلام.

([7]) طمس في ب٢.

([8]) طمس في ب٢.

([9]) في الأصل لم تكن واضحة تماماً؛ لتفشي الحبر.

([10]) في ب١ : عليه ام. اختصاراً. وفي ب٢ : عليه السلام. مختصرة أيضاً.

([11]) في ب١ : ما.

([12]) في ب١ : سيطرح. وهو خطأ.

([13]) في ب١ كتب الاختصار هذه المرة بطريقة مختلفة هكذا: الشـــ. وقد حلت عن النقط بالطبع.

([14]) في ب١ : والكنية. وهو خطأ. **وفي المطبوع: [الكتابة]؛ وهو الصواب.**

([15]) في ب٢ : والنفل. وهو خطأ.

([16]) في ب١ : لم. **وهو الصواب والموافق للمطبوع.**

([17]) في ب١ محيت الألف.

([18]) طمس في ب٢.

([19]) التفتازاني، التلويح، ج١ ص٤٦، بتصرف يسير.

([20]) في ب١ : ههنا. وهو خطأ.

([21]) في ب١ : [إذانعقد].

([22]) طمس في ب٢.

([23]) في ب١ الأقرب أنها : يبقى. وهو خطأ.

([24]) سقط من ب١.

([25]) في ب١ : يتعدد.

([26]) طمس في ب٢.

([27]) سقط من ب١.

([28]) في ب١ محي جزء من الحرفين: الأول والأخير.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[...][1] "عن الجمع" المعرف[2] باللام. هذا؛ والتحقيق أن معرفة[3] الأحكام الإجماعية ليست[4] "بلازمةٍ للفقيه"[5]، إذ لا مدخل[6] لها في الاستنباط. وإنما هي شرط كون الاجتهاد غير[7] مردود[8]. ولذلك وقع من بعض المجتهدين[9] المخالفة[10] للإجماع فَيُرَدُّ[11] بذلك اجتهادهم.

(الثالث[12] أنه يلزم) اهـ. أجيب عنه بأنَّ العلم بالمسائل القياسية نتيجة[13] الفقاهة[14] والاجتهاد ليس[15] جزءً[16] من الفقه. لكنها [لّما][17] كانت من ثمرات الفقه- ونتائجه غير منفكةٍ عنه- وينتفع [بها][18] مثل ما ينتفع بالمسائل التي [هي][19] [من][20] مسائل الفقه حقيقة[21]، والمكلفون يفتقرون إليها مثل افتقارهم إلى المسائل الفقهية فيما ياشرونه[22] من الأعمال التكليفية قرنت مع المسائل الفقهية في سلك التدوين "تكميلاً لمصالحهم"[23]. وبهذا [يظهر][24] أن اعتذاره بقوله: "اللم[25]" ليس[26] بسديدٍ[27]؛ لاقتضائه[1] كون العلم بالمسائل القياسية من الفقه، مع أنه ليس كذلك.

([1]) لم تتضح لي في الأصل. في ب١ : الجمعية. وطمست في ب٢.
([2]) طمس في ب٢.
([3]) في ب٢ : معرفته.
([4]) في ب٢ لم تتضح لتفشي الحبر.
([5]) طمس في ب٢.
([6]) في ب١ : دخل.
([7]) في ب١ : وغير. وهو خطأ.
([8]) في ب٢ طمس أولها.
([9]) في ب٢ : المجتهد.
([10]) في ب٢ : المخالف.
([11]) في ب١ : فرد.
([12]) في ب٢ طمس المقطع الأول.
([13]) في ب٢ : نتجة. وقد خلت عن النقط. وهو خطأ.
([14]) في ب١ : الفقهات!.
([15]) في ب١ و ب٢ : وليس.
([16]) كذا ورد في الأصل؛ وهو خطأ. والصواب : [جزءاً]. وفي ب١ : جزاءا. وفي ب٢ : جزء.
([17]) سقط من ب٢.
([18]) سقط من ب١.
([19]) سقط من ب١.
([20]) سقط من ب٢.
([21]) في ب٢ لم تتضح لتفشي الحبر.
([22]) كذا ورد في الأصل؛ وهو خطأ. في ب١ و ب٢ : يباشرونه.
([23]) في ب٢ : "تكميل المصالحهم"!.
([24]) سقط من ب٢.
([25]) كذا ورد في الأصل؛ وهو خطأ. وفي ب١ و ب٢ : اللهم. وهو الصواب.
([26]) في ب٢ : غير.
([27]) في ب٢ : سديد.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(والرابع "أنه إنْ"[٢] أريد) اهـ. أجيب بأنّ[٣] مراده[٤] ظهوره[٥] للمجتهدين[٦] نفسه، لكن لا بواسطة[٧] القياس[٨]. ولا يخفى أنه[٩] يستلزم أن يكون الفقه بالنسبة إلى كلِ مجتهدٍ شيئاً آخر. [وإنما لم يتعرض الشارح له لأنه يعلم فيما سبق من قوله: "وحينئذٍ يكون الفقه بالنسبة إلى كل مجتهد شيئاً آخر"][١٠].

(مُشعرٌ بأنّ ما أظهر[١١]) اهـ. أجيب بالتزام المشعرية لما[١٢] سبق ...[١٣] أنّ العلم بالأحكام[١٤] القياسية خارجٌ عن الفقه[١٥] المُعَرَّف[١٦].

[١٧] ("للقطع بأنه ظني"[١٨]): هذا "في غير"[١٩] القياس[٢٠] الذي ثبت[٢١] علية[٢٢] الحكم فيه بنصٍ مِن الشارح[٢٣].

---

(١) في ب١ : الاقتضاء.

(٢) في ب١ : "أن لن". وهو خطأ.

(٣) في ب٢ : بأنه.

(٤) في ب١ : المراد.

(٥) ب١ لو٣٦ب.

(٦) في ب١ و ب٢ : للمجتهد. وهو الصواب.

(٧) في ب١ : بواسط. وقد محيت الألف.

(٨) في ب١ محيت الألف في ال التعريف.

(٩) ب٢ لو ١٩٧ب.

(١٠) سقط من ب١ و ب٢.

(١١) في ب١ : أظهره. وفي ب٢ كتب بعدها حرفين؛ لكنهما محيا فلم أستطع قراءتهما. ولعلهما "اهـ".

(١٢) في ب٢ : كما.

(١٣) في ب١ زيادة : من.

(١٤) طمس في ب٢.

(١٥) في ب١ محيت الألف.

(١٦) في ب١ محيت ال التعريف.

(١٧) في ب١ هذه ليست بداية لفقرة جديدة.

(١٨) في ب٢ : "للقطعي بأن لي". وهو خطأ.

(١٩) في ب١ : "منقوضٌ".

(٢٠) في ب١ : بالقياس.

(٢١) في ب١ : يثبت.

(٢٢) في ب١ : علة.

(٢٣) كذا ورد في الأصل، وهو تصحيف مخلٍ بالمعنى. والصواب : الشارع. وهو ما جاء في ب١. وفي ب٢: لم يتضح الحرف الأخير. ح: الشارع

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(إذا[1] **كان ثبوتهما**[2] **أيضاً قطعياً**): قيل: "هذا الحكم"[3] لا ينعكس. إذ قد[4] يكون ثبوت النص قطعياً، أو[5] يكون ما ورد به ظنياً؛ لعدم كون النص محكماً كالعام المخصوص. ولك[6] أنْ تمنع[7] في الصورة المذكورة كون ثبوت النص بالنسبة[8] إلى المقصود قطعياً كما هو المراد، "وهو ظاهرٌ.

(**هو الذي ذكر في**"[9] **المحصول**) **اهـ**. فيه أنّ الإمام[10] من الأشاعرة، "وجمهورهم على أنّ الأدلة النقلية لا تفيد[11] اليقين[12]"[13]. وقد نص الشريف في [حواشيه على][14] "حواشي شرح المختصر[15] بأن الإمام قد أيّدَ هذا المذهب[16]"[17]. اللهم إلا أن يقال: ما ذكره في محصوله[18] غير "مختارِه.[19]

(**صار ذلك بمنزلة نص قطعي**)"[20] **اهـ**. لا يخفى أنّ هذا تقرير[21] الكلام[22] على "ما "زعمه المُصوِّبَةُ"[23]. وإلا فَيَرِدُ عليه"[24] أنّ اعتبار الشارع[25] غلبةَ "ظنِ المجتهد[26]"[27] إنما يصيرُ "بمنزلة تنصيصه[28] على وجوب العمل به"[29] لا على ثبوت الحكم، [كما يستفاد[30] من ردّه[31] كلام[32] شارح[33] "المنهاج.[34]

---

(1) في ب١ محيت الألف من أول الكلمة.
(2) في ب١ : ثبوتها. وقد محيت الألف من آخرها. وفي ب٢ تفشى الحبر عند حرف الهاء؛ فلم يتضح إن كان بعدها ميم أم لا.
(3) في ب١ و ب٢ : "هذ الحكم". وهذا الخطأ غير مستغرب في ب١؛ فهذه عادة الناسخ في الحذف، أما في ب٢ فهو لا يقع إلا نادراً جداً.
(4) ظ لو٥٠ ص٤٦ب.
(5) في ب١ : ما و. وكتبت الواو فوق السطر. وفي ب٢ : و.
(6) في ب١ هذه بداية فقرة جديدة.
(7) في ب٢ : يمنع. وهو خطأ.
(8) في ب١ كتب أولاً "بالنص" ثم شطب "لنص" وكتب بعدها "لنسبة"!!.
(9) طمس في ب٢.
(10) في ب١ محيت الألف الأولى.
(11) ح: يفيد. خطأ.
(12) في ب١ : المتعين. وهو خطأ.
(13) طمس في ب٢. هنا نبه الفناري على مسألة ظنية الدليل النقلي وعدم إفادته القطع إلا بعد انتفاء الاحتمالات العشر التي ذكرها الرازي في المحصول (ج١ ص٣٩٠-٤٠٨) تمهيداً للتعليق على كلام التفتازاني عن قطعية الحكم وظنيته عند المجتهد.
(14) سقط من ب١.
(15) في ب١ محيت ال التعريف.
(16) في ب١ : لمذهب.
(17) طمس في ب٢.
(18) في ب١ : محصوره. وهو خطأ.
(19) الجرجاني، حاشية السيد الشريف على شرح المختصر، ج ص ٣٠.
(20) طمس في ب٢.
(21) في ب٢ الأقرب أنها : تقدير.
(22) في ب٢ : للكلام.
(23) في ب١ : "ذهب المصنف".
(24) طمس في ب٢.
(25) في ب١ و ب٢ : الشارح. وهو خطأ.
(26) في الأصل كتبت أولاً : المجتهدين. ثم صوبت بشطب الياء والنون.
(27) في ب١ : "الظن للمجتهد". وفي ب٢ : "الظن المجتهد".
(28) في ب١ : تنصيفه. وهو خطأ.
(29) طمس في ب٢.
(30) في ب٢ : استفاد.
(31) في ب٢ : ورود.
(32) في ب٢ : الكلام.
(33) في ب٢ : الشارح. وقد طمس آخرها.
(34) انظر رد التفتازاني على شراح المنهاج في: التلويح، ج١ ص٣٢. وانظر كلام الشراح في: **الإسنوي**، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن. **نهاية السول شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول**، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، بيروت، دار ابن حزم، الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م. ج١ ص٢٢-٢٥. **والبدخشي**، محمد بن الحسن. **شرح البدخشي: مناهج العقول** ومعه شرح الإسنوي نهاية السول كلاهما شرح منهاج الوصول في علم الأصول، بيروت، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م. ج١-٣٦. **والأصفهاني**، شمس الدين محمود بن عبد الرحمن. **شرح المنهاج للبيضاوي في علم الأصول**، قدم له وحققه وعلق عليه: عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، الرياض، مكتبة الرشد، الأولى، ١٤١٠هـ. ٤١-٤٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(**هذا تقدير**"[1] **تصويب**[2] **كل مجتهد**): قد[3] يمنع هذا بناء على "أنَّ المراد ثبوت الحكم][4] في "علمه تعالى"[5]"[6] أعم من ثبوته فيه في الواقع وثبوته فيه عند المجتهد[7]. "فالفرق بين هذا وبين"[8] مذهب المُصوِّبة[9] أنَّ[10] كل مجتهدٍ حصل عنده حكمٌ يجزم[11] "على هذا القول[12] بأنَّ حكم الله سبحانه[13]"[14] هو[15] ما لا يخالفه من رأي مجتهد[16] آخر[17] بناءً [على قولهم "بوحدة الحق عنده سبحانه[18]"[19].

والمُصوِّبةُ يقولون كلٌّ منهما حكمه في الواقع بناءً][20] على قولهم: ""يتعدد الحق عنده [...][21] ". وأنت"[22] خبيرٌ بأن[23] سياق الكلام ههنا على كون المراد بالقطع التعين[24] و"هو العلم عند"[25] المتكلمين وحينئذٍ يندفع المنع ولو

([1]) طمس في ب٢.

([2]) في ب٢ : تصوير. وهو خطأ.

([3]) في ب٢ : وقد.

([4]) سقط من ب١.

([5]) في ب١ : "علم الله تعالى".

([6]) طمس في ب٢.

([7]) في ب١ : المجتهدين. وفي ب٢ طمس آخرها.

([8]) طمس في ب٢.

([9]) في ب١ : إلى المنصور.

([10]) في ب١ : بأن.

([11]) في ب١ : محرم. وهو خطأ.

([12]) في ب١ كتبت فوق السطر.

([13]) في ب١ : تعالى.

([14]) طمس في ب٢.

([15]) في ب١ تبدأ هنا فقرة جديدة.

([16]) في ب٢ : المجتهد. وهو خطأ.

([17]) في ب٢ : إلخ. وهو خطأ.

([18]) في ب١ : تعالى.

([19]) طمس في ب٢.

([20]) سقط من ب١.

([21]) في ب١ زيادة : تعالى.

([22]) طمس في ب٢.

([23]) في ب٢ زيادة : كلام. وهو خطأ.

([24]) في ب٢ لم تتضح لتنفشي الحبر.

([25]) طمس في ب٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
© Arabic Digital Library - Yarmouk University

سلم أن المراد ما يقابل الظن طابق[1] "الواقع أم[2] لا"[3]، فحصول[4] الجزم ممنوعٌ؛ بل يجوز أن يكون المجتهد ظاناً بأنّ حكم الله تعالى هو[5] "ما يخالفه"[6].

(لكن[7] **يلزم على الأول**). أجيب: بأنّ معنى وجوب العمل بموجب الظن "أنه يجب [عليه][8][9] ...[10] بوجوب "ما دلّت"[11] الأمارة على وجوبه، وحرمة[12] "ما دلّت"[13] الأمارة على حرمته[14]، وهكذا[15] فإنّ الشارع جعل ظنه مناطاً[16] للأحكام وعلةً لها. فمتى تحقق ظنه بالوجدان[17] علم قطعاً ثبوت[18] ما ينط[19] به إجماعاً، فقد اقتصر[20] به ظنه[21] إلى العلم بالأحكام[22] أنفسها[23]، ووجب[24] [...][25] العمل بموجب ظنه.

([1]) في ب١ : طالق!.

([2]) في ب١ : أو. وقد محيت الألف.

([3]) طمس في ب٢.

([4]) في ب١ : لحصول.

([5]) في ب١ : هؤلاء. وهو خطأ.

([6]) طمس في ب٢.

([7]) في ب٢ لم تتضح لتفشي الحبر.

([8]) سقط من ب١.

([9]) طمس في ب٢.

([10]) في ب١ زيادة : الجزم.

([11]) في ب١ و ب٢ : "بادلت". وهو خطأ.

([12]) في ب١ : وحرمان. وهو خطأ.

([13]) في ب٢ : "بادلت".

([14]) في ب١ : حرمانه. وهو خطأ.

([15]) طمس في ب٢.

([16]) كذا ورد في الأصل. وقد كتبت أولاً "مناظر"، ثم صوبت، ولكن بقيت الطاء منقوطةً. والصواب : مناطاً. وهو ما جاء في ب٢.

([17]) طمس في ب٢.

([18]) في ب١ : بثبوت.

([19]) في ب١ : ينبط. الباء مهملة النقط.

([20]) في ب١ : أفضى. وقد خلت عن النقط. وفي ب٢ رسمت كرسم "أفضى" ولكن لم تتميز النقاط.

([21]) في ب١ : ظن. وطمس جزء منها في ب٢، والأقرب أنها "ظنه".

([22]) في ب١ كتبت "با" في نهاية السطر، و"الأحكام" في بداية السطر الذي يليه.

([23]) طمس في ب٢.

([24]) في ب٢ : وجب.

([25]) في ب١ زيادة : عليه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(وعلى الثاني [أن يكون الثابت[1]) اهـ[2]. أجيب [عنه][3] بأنَّ المراد[4] بـ"العلم[5] بالأحكام" ما يقابل الظن، وهو الحكم القطعي طابق الواقع أو لا. وبـ"الدليل" في قوله [...][6]: "بالنظر[7] إلى الدليل" [ما][8] قارن[9] المقدمةالإجماعية[10]بقرينة[11] السباق[12]. فقد[13] تقرر[14] في [...] [15] مَلِكٌ[16] بموت[17] ولدٍ له شرف[18] على الموت، وانضم[19] إليه [...] [20]منكرةٍ غير معتادةٍ دونَ موتِ[21] مِثْله فإنه يقطع [بصحة][22] ذلك الخبر. [...] [23].

(يكون[24] [ذكر][25] **وجوب العمل ضائعاً**[26]): إذ[27] [قد][28] يكفي أن يقال حينئذٍ في إثباتِ كون الفقه علماً قطعياً أنه حكم مظنون للمجتهد، وكل حكم مظنون له عُلِمَ قطعاً أنه حكم الله. [...][1]

([1]) في ب٢ طمس جزء منها، ولعلها تكون الثالث.

([2]) سقط من ب١.

([3]) سقط من ب٢.

([4]) طمس في ب٢.

([5]) في ب٢ طمس الباء والألف.

([6]) في ب٢ زيادة : تعالى. وهو خطأ فاحش؛ إذ القول المقتبس قولٌ من كلام المؤلف لا من كلام الله تعالى.

([7]) ب٢ لو١٩٨أ.

([8]) سقط من ب٢.

([9]) في ب١ : بادن!. وهو خطأ.

([10]) ظ لو ٥١ ص٤٧أ.

([11]) في ب٢ : يقرينة. وهو خطأ.

([12]) في الأصل لم تتضح أهي باء أم ياء بسبب تفشي الحبر. وفي ب١ و ب٢ : السياق.

([13]) في ب١ و ب٢ : وقد.

([14]) في ب٢ : يقرر.

([15]) طمس في الأصل. وفي ب١ و ب٢ : [موضعه أنَّ الدليل الظني يفيد القطع عند القرائن. كما لو أُخبِرَ].

([16]) في ب٢ : تلك. وهو خطأ.

([17]) في ب١ : الموت. وهو خطأ.

([18]) هذا هو الأقرب لرسمها في الأصل. وفي ب١ : مشرف.

([19]) في ب١ : فانضم. وهو خطأ.

([20]) **طمس في الأصل.** وفي ب١: صراخٌ وجنازةٌ، وخَرَجَ المُخَدَّرَات على خالية. وفي ب٢ : خراح وجبازة وصرح المحذرات على حالة.
والصواب: [صراخٌ وجنازةٌ، وخَرَجَ المُخَدَّرَات على حالةٍ].

([21]) في ب١ : موته.

([22]) في ب١ : بصحته. وقد خلت عن النقط. وسقطت من ب٢.

([23]) طمس في الأصل. وفي ب١ و ب٢ : وقد عرفت ما فيه.

([24]) في ب٢ : لكون.

([25]) سقط من ب٢.

([26]) في ب٢ : ضايقاً.

([27]) في ب١ : أو. وهو خطأ.

([28]) سقط من ب١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(ووجه ...[2]): وجه الضبط[3] الأول[4] لا يتناول السنة[5] الفعلية[6] لأنها ليست[7] بوحي، إذ[8] الوحي[9] في الأصل هو ... [10] "الخفي، فنقل[11] إلى الكلام المخصوص[12]، والفعل[13] ليس بقولٍ[14]. والجواب منع اختصاص الوحي بالكلام"[15] كما سيجيء في مباحث السنة[16].

[17] (إن كان[18] [متلوّاً][19]): قيل : معنى كونه متلوّاً تعلق لأحكام[20] الشرعية[21] بتلاوته كحرمة[22] قراءته[23] للجنب ووجوبها في الصلاة. وقيل: معناه تلاوة جبريل عليه السلام إيّاه على الرسول ﷺ[24] وتلاوة الرسول ﷺ[25] على الأمة[26].

([1]) في ب١ زيادة : تعالى. وفي ب٢ زيادة : قطعاً.

([2]) **طمس في الأصل.** وفي ب١ : [ضبط): قيل]. وفي ب٢ : [ضبطه اهـ. قيل]. **وفي التلويح المطبوع : [ضبطه أن الدليل].**

([3]) في ب٢ : ضبط.

([4]) يريد التقسيم الذي وضعه التفتازاني بقوله: "والوحي إن كان متلواً فالكتاب؛ وإلا فالسنة".

([5]) في ب١ كتبت فوق السطر.

([6]) في ب١ : العقلية. وهو خطأ.

([7]) ب١ لو٣٧أ.

([8]) في ب١ : أو. وفي ب٢ : لنا. وكلاهما خطأ.

([9]) في ب٢ : لوحي. وهو خطأ.

([10]) طمس في الأصل. وفي ب١ و ب٢ : الكلام.

([11]) في ب١ : نقل.

([12]) في ب١ : المنصوص.

([13]) في ب١ : والعقل. وقد خلت عن النقط. وهو خطأ.

([14]) في ب٢ تفشى الحبر فلم يتضح حرف الباء.

([15]) ما بين المعقوفتين تكرر في ب٢.

([16]) انظر: التفتازاني، التلويح، ج٢ ص٣٢-٣٣. وفيه بيان أنواع الوحي.

([17]) في ب٢ هذه تتمة للفقرة السابقة، وليست بداية فقرة جديدة.

([18]) في ب٢ : كانا. وهو خطأ.

([19]) سقط من ب١.

([20]) هذا هو الأقرب لرسمها في الأصل. وفي ب١ و ب٢ : الأحكام.

([21]) في ب٢ لم تتضح لتفشي الحبر.

([22]) كذا ورد في الأصل. وفي ب١ و ب٢ : كحرمة. وهو الصواب.

([23]) في ب١ : تلاوته.

([24]) سقط من ب١. وفي ب٢ : عليه السلام.

([25]) في ب١ : عليه السلام.

([26]) في ب٢ : الإمامة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

[**(إن كان قول كلّ الأمة[1])**: [...][2] "العلماء المجتهدين الذين هم"[3] أهل "الحل والعقد"[4]. وأما العوام فلا عبرة "بهم[5] فيما يحتاج"[6] ... [7] الرأي.][8]

(وإلا فالقياس): [...][9] الأحكام الاجتهادية خارجةٌ[10] عن الفقه كما مرّ، فكيف يكون القياس من أدلته؟!. أجيب بأنّ الخروج بالنسبة إلى الفقه [الذي يجب أن يكون[11] حاصلاً قبل صدور الاجتهاد[12] حتى يتمكن من الاجتهاد، لا "بالنسبة إلى"[13] الفقه][14] بالمعنى المدوّن.

[...][15] ([إن][16] **اشترط**[17] **عصمة من صدر**[18] **عنه)**: ليس المراد[19] "به عصمة"[20] المجتهدين عن المناهي؛ إذ[21] لا يلزم ذلك في الإجماع؛ بل عصمتهم عن الخطأ[22] في هذا الصادر. وهذا[23] متحقق في الإجماع لقوله "عليه الصلاة والسلام"[1]: «**لا تجتمع**[2] **أمتي على الضلالة**»[3]. ويحتمل أن "يريد به"[4] **عصمتهم مما يسقط**[5] **العدالة**

([1]) في ب٢ : أمة.

([2]) في ب٢ زيادة : أراد بـــ"كل الأمة".

([3]) ما بين المعقوفتين لم يتضح في ب٢ لتفشي الحبر.

([4]) في ب٢ : "العقد والحل".

([5]) في ب٢ : لهم.

([6]) ما بين المعقوفتين بالكاد اتضح لي في الأصل؛ بسبب تفشي الحبر.

([7]) طمس في الأصل. وفي ب٢ : إلى.

([8]) سقط من ب١.

([9]) في ب١ زيادة : قيل.

([10]) في ب١ : خارجية. وفي ب٢ : جارجة!. وكلاهما خطأ.

([11]) في ب٢ طمس حرف النون.

([12]) في ب٢ زيادة : حق. وهو خطأ.

([13]) طمس في ب٢.

([14]) سقط من ب١.

([15]) في ب١ زيادة : (إن كان قول كل للأمة): أراد بكل الأمة العلماء المجتهدين الذين هم أهل العقد والحل.

([16]) سقط من ب٢.

([17]) في ب٢ : اشتراط.

([18]) في ب٢ : صدور. وهو خطأ.

([19]) في ب٢ لم يتضح حرف الدال لتفشي الحبر.

([20]) في ب١ : "منه أنه". وفي ب٢ تفشى الحبر والأقرب أنها : "بعصمته".

([21]) في ب١ : لو. وهو خطأ.

([22]) في ب٢ تفشى الحبر.

([23]) في ب٢ : وهذه. وهو خطأ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

الصلاة والسلام"[1]: «لا تجتمع[2] أمتي على الضلالة»[3]. ويحتمل أن "يريد به"[4] عصمتهم مما يسقط[5] العدالة من فسق أو بدعة.

(ونحو ذلك): كالتحري والعمل بالظاهر "وإلا أخذ"[6] بالاحتياط والقرعة[7] لتطييب[8] القلب.

(فراجعة إلى الأربعة): أما شرائع من قبلنا[9] فإما راجعة إلى الكتاب أو إلى السنة، لأنه إنما[10] يلزمنا[11] العمل بها[12] إذا[13] قضى[14] الله[15] سبحانه[16] بلا[17] إنكار و[18] ...[19] الرسول[20] ﷺ[21] كذلك. فالأولى[22] راجعة

([1]) في ب١ : "عليه م". وفي ب٢ : "عدم". وهو خطأ.

([2]) في ب٢ : يجتمع.

([3]) الحديث لم أجده بهذا اللفظ، وورد بألفظ عدة قريبة منه، منها: ما رواه أحمد في المسند، من حديث أبي بَصْرة الغفاري: «سألت الله عز وجل أن لا تجتمع أمتي على ضلالة، فأعطانيها». قال الشيخ شعيب: "صحيح لغيره، وهذا إسناد ضعيف". وما رواه ابن ماجة في السنن من حديث أنس بن مالك: «إن أمتي لن تجتمع على ضلالة» كتاب الفتن، باب السواد الأعظم. ابن ماجه القزويني، الحافظ أبو عبدالله محمد بن يزيد. السنن، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد كامل قره بللي، دمشق، دار الرسالة العالمية، الأولى ١٤٣٠/٢٠٠٩م. والحاكم في المستدرك من حديث ابن عمر: «لا يجمع الله أمتي على ضلالة أبداً» ومثله عن ابن عباس. و«إن الله لا يجمع أمتي أو قال أمة محمد ﷺ على ضلالة أبداً». كتاب العلم أحاديث رقم: ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٤. الحاكم، الحافظ أبو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري. المستدرك على الصحيحين، تحقيق: محمود مطرحي، دار الفكر للطباعة والنشر، الأولى، ١٤٢٢/٢٠٠٢م.

([4]) في ب١ : "يراد".

([5]) في ب١ : سقط. وهو خطأ.

([6]) في ب١ و ب٢ : "والأخذ". وهو الصواب.

([7]) في ب٢ : والقوعة!.

([8]) في ب١ : للتطيب. وفي ب٢ : لتطيب.

([9]) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. والصواب: قبلنا. وهو ما جاء في ب١ و ب٢.

([10]) في ب١ كتبت فوق السطر.

([11]) بالكاد اتضحت لي في الأصل؛ بسبب تفشي الحبر. وفي ب٢ : يلزم منا.

([12]) في ب٢ : بهما.

([13]) في ب١ : إذ.

([14]) في ب١ : أقصيها. وقد خلت عن النقط. وفي ب٢ : أقضى.

([15]) في ب١ : لله.

([16]) في ب١ : تعالى.

([17]) في ب١ بياض بين قوله: "تعالى" وقوله" "بلا".

([18]) في ب١ و ب٢ : أو.

([19]) في الأصل لم تتضح لي. يمكن أن تكون قضاها. وفي ب١ و ب٢ : قصيها. وهو خطأ. والصواب المناسب للسياق : قصها.

([20]) في ب١ : لرسول.

([21]) سقط من ب١. وفي ب٢ : عليه السلام.

([22]) في ب٢ : فالأول.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

إلى الكتاب والثانية إلى السنة. وأما[1] التعامل[2] فراجع[3] إلى الإجماع. ...[4] الصحابي فراجع إلى السنة، لأن الظاهر فيه السّماع[5] وقد[6] قال[7] "عليه الصلاة والسلام"[8] : «[...][9] **بأيهم**[10] **اقتديتم اهتديتم**»[11]. و[ذكر في **الجامع السمرقندي**[12] **أنّ الأخذ بالاحتياط عملٌ بأقوى الدليلين**. والقرعة لتطيب[13] القلب؛ عملٌ بالإجماع أو السنة المنقولة فيها، أو لعموم[14] قوله [...][15] : ﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ﴾[الأنفال:٤٦]. وشهادة القلب عملٌ بقوله عليه الصلاة والسلام[16] لواجبة[17]: «**استفت**[18] **قلبك**[19]»[20]. **والتحري** عملٌ بالكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس، لأنّ الأمة اجتمعت

---

(1) في الأصل لم تتضح تماماً . وفي ب١ و ب٢: وأما.

(2) في ب١ : لتقابل.

(3) في ب٢ : فراجعة.

(4) لم تتضح في الأصل؛ لتفشي الحبر. ظ لو٥١ ص٤٧ب. وفي ب١ و ب٢ : وأما قول.

(5) في ب٢ : استماع. وهو خطأ.

(6) في ب١ : فقد.

(7) في ب٢ : يقال. وهو خطأ.

(8) في ب١ : "عليه م". وفي ب٢ : "عـــ م".

(9) في ب١ زيادة : أمتي كالنجوم.

(10) ب٢ لو١٩٨ب.

(11) أخرجه الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير، كتاب القضاء، باب أدب القضاء،ص١٩٠-١٩١ وبين عواره. وقال عنه الشيخ الألباني في السلسة الضعيفة: "موضوع". الألباني، محمد ناصر الدين. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة. المكتب الإسلامي، الأولى،١٤٠٥ه/١٩٨٥م. ج١ ص٧٨-٧٩ وص٨٢-٨٣. برقم ٥٨ و٦١.

(12) الجامع الأصغر في الفروع، للشيخ الإمام الزاهد محمد بن الوليد السمرقندي الحنفي. انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج١ ص٥٣٦.

(13) في ب٢ الأقرب أنها : لتطيب.

(14) في ب٢ : بعموم.

(15) في ب٢ زيادة : تعالى.

(16) في ب٢ : عليه السلام. مختصرةً.

(17) في ب٢ : لواجبة. **والصواب** كما جاء في كتب الحديث والرجال: **[لوابصة]**.

(18) في ب٢ : اشقفت!. وهو خطأ.

(19) في ب٢ : قليل. وهو خطأ.

(20) رواه أحمد في المسند، برقم ١٨٠٠٦. وقال الشيخ شعيب: "إسناده ضعيف". وهو في سنن الدارمي: كتاب البيوع، باب دع ما يريبك إلا ما لا يريبك. الدارمي، الحافظ أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي. سنن الدارمي، تحقيق: عبدالله هاشم يماني المدني، فيصل أباد- باكستان، حديث أكادمي، ١٤٠٤ه/١٩٨٤م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على شريعته[1] عند الحاجة، ووردت[2] فيه السنة[3] والآثار. وكذا أقسام الاستحسان والمصالح المرسلة "راجعةٌ إليه[4]][5].

(وسمّاه[6]"[7] **الاستدلال**[8]): عرفه[9] الآمدي[10] بأنه: "دليلٌ لا يكون "نصّاً ولا إجماعاً ولا قياساً"[11] [...][12]. واختلف في أنواعه"[13] : فعند[14] ابن الحاجب التلازم "والاستصحاب[15] وشرع من قبلنا. وعند الحنفية[16]"[17] الاستحسان[18] أيضاً. وعند عامة المالكية[19] المصالح[20] "المرسلة [أيضاً][21]. وفي قوله: "فحاصله[22] "[23] يرجع إلى التمسك بمعقول[24] النص و[25] الإجماع." "إشارةٌ إلى أنّ الاستدلال أخصُّ مِن المعقول"[26] الذي ذكره أولاً

([1]) في ب٢ الأقرب أنها : شرعيته.

([2]) في ب٢ لم تتضح لتفشي الحبر.

([3]) في ب٢ لم تتضح لتفشي الحبر.

([4]) لعل الصواب: إليها.

([5]) ما بين المعقوفتين سقط من ب١.

([6]) في ب١ : سماه.

([7]) طمس في ب٢.

([8]) في ب١ : للاستدلال. وفي ب٢ طمس أولها.

([9]) في ب١ : المعرفة.

([10]) في ب٢ : الابدي!. وهو خطأ.

([11]) انظر: الآمدي، الإحكام، ج١ ص١٧٥. ط صبيح.

([12]) في ب١ زيادة : أي قياساً شرعياً.

([13]) طمس في ب٢.

([14]) في ب١ : معند. وهو خطأ.

([15]) في ب١ : والاستحصاب!.

([16]) في ب١ : الحقيقة!.

([17]) طمس في ب٢.

([18]) في ب١ : الاستحصان!.

([19]) في ب١ : هالكية!!.

([20]) في ب٢ : المصالحة. وهو خطأ.

([21]) سقط من ب١.

([22]) في ب١ : حاصله.

([23]) طمس في ب٢.

([24]) في ب١ : بمفعول. وهو خطأ.

([25]) في ب١ : أو.

([26]) طمس في ب٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بقوله: "وكذا المعقول" "لأنه حكم عليه بأنه نوع"[1] استدلالٍ بإحدى[2] الأربعة، وعلى الاستدلال بأنه يرجع إلى "إحدى[3] الثلاثة .ولا يخفى عليك"[4] أن مثال الخاص مثاله[5] ...[6] .

(وتغير[7] وصفه من "الخصوص[8] إلى العموم): قيل *[9]: فيه"[10] تسامحٌ؛ إذ القياس لا يغيّر[11] الحكم وكلن[12] يُظهر أنه عام.

[13] (""سواء كان"[14] فرعاً لشيء آخر"[15]): فلا يصح جعل القياس[16] مقابلاً للأصل المطلق كما يدل [عليه][17] قوله: ""فالثلاثة الأوَل" هـ[18]"[19].

(أولى بإطلاقه) اهـ. يعني[20] كذا القياس أولى بإطلاق الأصل "عليه من غيره بالنسبة"[21] إلى الحكم المستنبط منه[22]؛ فكيف[23] المرجوحية والنقصان[24] بالنسبة[25] إلى ذلك الحكم؟!.

---

(1) طمس في ب٢.

(2) في ب١ : بأحد. ولعله الصواب.

(3) في ب١ : أحد.

(4) طمس في ب٢.

(5) في ب١ و ب٢ : مثال.

(6) في ب١ و ب٢ زيادة : العام.

(7) في ب١ : وتغيير. وقد خلت عن النقط. وفي ب٢ : وتعتبر. وهو خطأ.

(8) في ب١ : مخصوص.

(9) في ب١ زيادة : عليه.

(10) طمس في ب٢.

(11) في ب٢ : يعتبر. وهو خطأ.

(12) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. و الصواب : ولكن. وهو ما جاء في ب١ و ب٢.

(13) في ب١ هذه تتمة للفقرة السابقة، وليست بداية فقرة جديدة.

(14) في الأصل : "سوا كان".

(15) طمس في ب٢.

(16) في ب١ شطبت ال التعريف بخط صغير!. وقد يكون خطأ من الناسخ.

(17) سقط من ب٢.

(18) كذا ورد في الأصل. والصواب : اهـ.

(19) طمس في ب٢.

(20) في ب١ : بمعنى.

(21) طمس في ب٢.

(22) في ب١ : عنه.

(23) في ب١ : فكف. ولعله الصواب.

(24) في ب٢ طمس الحرفان الأخيران.

(25) طمس في ب٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(ليس[1] بمثبت[2] لحكم[3] الفرع[4]): إنْ[5] قلتَ: فإذا[6] لم يكن "القياس مثبتاً للحكم"[7] كيف[8] [يكون][9] أصلاً[10] يبتنى[11] عليه[12] الحكم؟. قلتُ: باعتبار أنَّ سببيته[13] "أحد الثلاثة [للحكم][14]"[15] قد لا يعلم إلا به فصحَّ[16] الابتناء[17] عليه بحسب[18] علمنا[19].

(ولو سلم) اهـ. "إنما[20] لم"[21] يتعرض[22] للجواب عن المثال بأقسام الكمة[23] لأنه يمكن أن يقال: الدلالة مأخوذة "في الكلمة[24]، وفي دلالة"[25] الحرف على معناه قصورٌ[26] لكونها[27] بالمعنى[28] فكان ... [29] قسماً[30] ضعيفاً[31].

---

(1) في ب1 : وليس.
(2) في ب1 : لمثبت. وفي ب2 : بمثبت!.
(3) في ب1 و ب2 : بحكم. وهو خطأ.
(4) في ب1 : الصرع. وهو خطأ.
(5) في ب1 : فإن.
(6) في ب1 : إذا.
(7) طمس في ب2.
(8) في ب1 : فكيف.
(9) سقط من ب2.
(10) ب1 لو37ب.
(11) في ب1 : مبتنى.
(12) في ب1 : عليها!.
(13) في ب1 : سببه. وفي ب2 : سببية.
(14) سقط من ب1.
(15) طمس في ب2.
(16) في ب2 : فيصح.
(17) في ب1 : الاستثناء. وقد خلت عن النقط عدا نقطة يتيمة جعلت بها الثاء نوناً!.
(18) في ب1 : يجب. وقد خلت عن النقط.
(19) في ب1 : علينا!.
(20) في ب1 كتبت أولاً "إن"؛ ثم وصلت بها "ما"!.
(21) طمس في ب2.
(22) في ب2 لم تتضح لتفشي الحبر.
(23) كذا ورد في الأصل. وفي ب1 و ب2 : **الكلمة**. وهو الصواب.
(24) في ب1 : كلمته.
(25) طمس في ب2.
(26) في ب1 خلت القاف عن النقط، وأعجمت الصاد فصارت ضاداً!. وهو خطأ.
(27) في ب2 : لكنها.
(28) في ب1 و ب2 : بالغير.
(29) في ب1 و ب2 زيادة : الحرف.
(30) في ب2 : قسيماً.
(31) في ب1 : منصفاً. الأقرب أنها كذلك.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

("**بعد تسليم**"[1] **ما ذكر**[2]): إشارةٌ إلى ما قاله البعض[3] من أنّ الإجماع قد يكون بلا سببٍ "داعٍ. وذلك"[4] بأن يخلق الله تعالى فهم[5] العلم الضروري فيوفقهم[6] للصواب.

[7](**وقد "يجاب بأنّ"**[8] **الإجماع**): اعترض عليه بأنّ العام[9] المخصوص والآية المؤولة[10] وخبر الواحد[11] والإجماع[12] المنقول[13] إلينا بالآحاد[14] ليست بقطيعة[15] والقياس بعلّةٍ منصوصة [قطعيّ][16]. وأجيب بأنّ[17] الأصل "في العلية[18] القطع؛ وعدمه"[19] بالعارض، والقياس بالعكس فاختلفا[20] باعتبار الأصل[21].

(**بل ربما [يورث نقصاناً**][22]): فيه بحثٌ؛ لأنّ حكم[23] الأصل لم يخرج[24] [من][25] القطيعة[26] [بالقياس، وحكم الفرع خرج من المجهولية إلى المظنونية[27] فلا يكون القياس مورثاً للنقصان في شيء من الحكمين][28]. اللهم إلا أن يقال القياس[29] أورث [في][30] الحكم الثاني نقصاناً بالنظر إلى[31] الأول.

---

(1) طمس في ب٢.
(2) في ب١ و ب٢ : ذكره.
(3) ظ لو٥٢ ص٤٨أ.
(4) طمس في ب٢.
(5) في ب١ : منهم.
(6) في ب١ : فهوففهم!.
(7) في ب٢ هذه تتمة للفقرة السابقة وليست بداية فقرة جديدة.
(8) طمس في ب٢.
(9) في ب١ : المقام. وكتب بعدها حرف ضاد، ثم شطب بخط صغير. والكل خطأ.
(10) في الأصل كتبت : المؤلة. وفي ب١ و ب٢ كتبت : الماولة.
(11) طمس في ب٢.
(12) في ب٢ طمست الواو.
(13) في ب١ محيت ال التعريف تماماً.
(14) في ب١ : بالأحاديث. وهو خطأ. وطمس في ب٢.
(15) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. والصواب : بقطعية. وهو ما جاء في ب١ و ب٢.
(16) سقط من ب٢.
(17) في ب١ كتبت "بأ" فوق السطر، وكتبت النون على السطر.
(18) في ب٢ : الثلاثة. وهو الصواب.
(19) في ب١ : "لم يحتج من القطعية". وهو خطأ.
(20) في ب٢ : واختلفا.
(21) ب٢ لو١٩٩أ.
(22) سقط من ب١.
(23) في ب١ : الحكم. وهو خطأ.
(24) في ب١ : يحتج. وهو خطأ.
(25) سقط من ب١.
(26) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. والصواب : القطعية. وهو ما جاء في ب٢. وفي ب١ : العطعية!.
(27) في ب٢ : المضنونية.
(28) سقط من ب١.
(29) في ب١ جعلت القاف باء مهملة النقط.
(30) سقط من ب١.
(31) في ب١ جاءت في بداية السطر، وكتب قبلها واو معكوسة. ولم أدرِ لم؟.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[المصنف][1]: (فكقياس[2] حرمة اللواطة) اهـ. اعترض[3] عليه بأنّ حرمة اللواطة لو ثبت بالقياس لوجب أن لا يكون بحرمة[4] قبل نزول هذه الآية. والحال أنها [محرمة][5] قبل[6] بعث الرسول عليه [الصلاة و][7] السلام بما ورد في حق قوم لوط عليه السلام. [غاية ما في الباب أنه موافقٌ له، وقد تقرر في موضعه أنّ موافقة الحكم للدليل لا يقتضي أخذه[8] منه. والجواب أنّ شرائع من قبلنا إنما يلزمنا[9] إذا قضيت[10] من غير نكير[11] "كما مرّ"[12]. فالاعتراض[13] إنما يتوهم وروده إذا ثبت تأخر هذه[14] الآية[15] عن القصة[16] المذكورة في القرآن الواردة في حق قوم لوط عليه السلام][17]. على[18] أنّا نجيب[19] حينئذٍ بأنّ المقيس حرمة اللواطة في المرأة، كما صرّح به الجدّ "سعد جدّه في"[20] حواشي فصول البدائع.

المصنف[21]: ([أما][22] المستنبط "من الإجماع"[23] فأوردوا[24] لنظيره[25]): قيل: إنما قال ههنا: ["أوردوا"][26] دون ما سبق من "الظيرين[27] لورود مناقشةٍ"[28] ههنا، وهي أنه لِمَ[29] لا يجوز أنْ يثبت حرمة الوطئ في

([1]) سقط من ب١.
([2]) في ب١ كتبت أولاً "القياس"؛ ثم صوبت.
([3]) في ب٢ : أعرض. وهو خطأ.
([4]) في ب١ : حرمه. وهو الصواب. وفي ب٢ : محرمة.
([5]) سقط من ب٢.
([6]) في ب٢ : قيل. وهو خطأ.
([7]) سقط من ب١.
([8]) في ب٢ لم تتضح لتفشي الحبر.
([9]) في ب٢ : يلزم منها.
([10]) في ب٢ الأقرب أنها : قضت!.
([11]) في ب٢ لم تتضح لتفشي الحبر.
([12]) طمس في ب٢.
([13]) في ب٢ طمست الفاء وال التعريف.
([14]) في ب٢ : وهذه. وهو خطأ.
([15]) في ب٢ لم تتضح تماماً لتفشي الحبر. لكن يحتمل أن تكون موافقة للأصل، ويحتمل أن تكون "الأدلة". و لم أستطع الجزم بأحدهما.
([16]) في ب٢ : القضية.
([17]) سقط من ب١.
([18]) طمس في ب٢.
([19]) في الأصل خلت عن النقط. وفي ب٢ : بحيث. وهو خطأ.
([20]) طمس في ب٢.
([21]) في ب١ : قول المصنف. وهي ليست بداية فقرة جديدة.
([22]) في ب١ : وأما. وسقط من ب٢.
([23]) طمس في ب٢.
([24]) في ب٢ طمس أول الكلمة، وظهر منها "ورد" بدون واو الجماعة.
([25]) في ب٢ : والنظرة!. وهو خطأ.
([26]) سقط من ب٢.
([27]) كذا ورد في الأصل. وهو خطأ. وفي ب١ : النظرين. وهو الصواب؟.
([28]) طمس في ب٢.
([29]) في ب١ كتبت أسفل السطر. وفي ب٢ : لما.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

في الصورتين "بدلالة نصٍّ ورد في"[1] أمهات النساء من غير اشتراط وطئٍ، فإنّ أُمَّ غير الموطوءة[2] [...][3] أيضاً لذلك[4] بعينه[5] "وليس كذلك"[6].

(بعد ما تقرر) اهـ[7]. قيل: "لا خفاء"[8] في تقرير[9] ذلك فيما سبق، لكن ""لما تخلل"[10] في البين"[11].

([1]) طمس في ب٢.

([2]) طمس في ب٢.

([3]) في ب١ زيادة : إذا حرمت بمجرد لنكاح؛ بكونه داعياً إلى الوطئ فلأن يحرم بالوطئ أولى. والجواب عن المناقشة أن حرمة المنكوحة الغير الموطوءة لو كانت لكون النكاح مفضياً إلى الوطئ فلأن يحرم بالوطئ لحرم بنت المنكوحة الغير الموطوءة.

وفي ب٢ زيادة : إذا حرمت بمجرد النكاح لكونه داعياً إلى الوطئ؛ فلأن يحرم بالوطئ أول. فالجواب عن المناقشة أن حرمة المنكوحة الغير الموطوءة لو كانت لكون النكاح مفضياً إلى العطي لحرمة بنت المنكوحة الغير الموطوءة.

([4]) في ب١ و ب٢ : كذلك. وهو الصواب.

([5]) في ب١ : بعينيه. والياء الثانية خلت عن النقط. وفي ب٢ : تعينه.

([6]) طمس في ب٢.

([7]) في ب٢ : إلى آخره.

([8]) في ب١ : الإخفاء. ولعلها : ألا خفاء. وكلاهما خطأ.

([9]) في ب١ و ب٢ : تقرر.

([10]) في ب١ : "ألا يجاب".

([11]) طمس في ب٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(وأصول الفقه : الكتاب) اهـ: أورث نوع شبهة فاحتاج إلى الإضافة[1] دفعاً لها.

(والقاعدة حكمٌ كليٌّ) اهـ. والمراد[2] بالحكم القضية[3]، إطلاقاً[4] لاسمِ الجزءِ الذي يدور عليه الكل وجوداً وعدماً[5] [...][6]. "وبـ"الانطباق" الاشتمال"[7]. وفي قوله[8]: "على[9] [جزئياته" حذفُ مضافٍ وهو "أحكام"، ومضافٍ إليه وهو "موضوع". أي: إحكام][10] جزئيات موضوعها. وفي قوله: "لتعرف[11] أحكامها" تصريحٌ بذلك *[12] المضاف، فالمحذوف[13] واللام فيه لام المآل[14]. ومعنى اشتمال[15] القضية على إحكام جزئيات موضوعها: كونها بحيث يستخرج تلك الأحكام منها بجعلها[16] كبرى لصغرى حكم فيها بمفهوم موضوعها على واحدٍ من جزئياته[17]. وفيه[18] وجهان آخران ذكرتهما في حواشي المطول فلينظر فيها[19].

([1]) طمس في ب٢.

([2]) في ب١ و ب٢ : المراد.

([3]) في ب١ : القضية. وقد خلت الياء الثاني عن النقط.

([4]) ح: إطلاقٌ

([5]) ح: أو عدماً.

([6]) في ب٢ زيادة : عليه.

([7]) طمس في ب٢.

([8]) ظ لو٥٢ ص٤٨ب.

([9]) في ب١ : و.

([10]) سقط من ب٢.

([11]) وفي ب٢ : لتعريف.

([12]) في ب٢ زيادة : إلى. وهو خطأ.

([13]) في ب١ و ب٢ : المحذوف. وهو الصواب.

([14]) في ب١ : الحال.

([15]) في ب١ : الاشتمال.

([16]) في ب٢ لم يتضح أول الكلمة لتفشي الحبر.

([17]) في ب٢ طمس كل من التاء والهاء من آخر الكلمة.

([18]) في ب٢ طمس كل من الواو والفاء من أول الكلمة.

([19]) ب١ لو٣٨أ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(**بقواعد العربية**): أراد بها ما يعم علم[1] البيان. والمراد بالوضعية في قوله: "على مدلولاتها[2] الوضعية[3]" بكون[4] للوضع[5] مدخلٌ فيها ليتناول المطابقة[6] والتضمنية[7] والإلتزامية[8].

[9] (**يستنبط**[10] **[منه عند الحاجة]**[11]) اهـ. قيل: هذا تعليلٌ[12] لمقدر[13]. أي صرّح ببعض[14] ذلك الحكم [يَستَنبط[15] عند الحاجة من دليله ويقاس على[16] [ذلك][17] الحكم المصرح به ما[18] يناسبه[19]. وإلا[20] فإذا[21] تعلق[22] بكلٍ[23] من أعماله[24] حكمٌ][25] من قبيل[26] الشارع[27] منوطٌ[28] بدليلٍ يخصُّ[29] ذلك[30] الحكم فقد حصل جميع الأحكام المنصوصة والمستنبطة[1] فلا يبقى لقوله: "لتستنبط[2] منه" اهـ. "معنىً كما"[3] لا يخفى. ولك[4] أن تجعل[5]

([1]) في ب١ : على. وهو خطأ.

([2]) ب٢ لو١٩٩ب. انتهت اللوحة عند قوله: "مد"!.

([3]) في ب١ : لوضعية.

([4]) في ب١ : ما يكون. وقد خلت عن النقط. وفي ب٢ : بأن يكون.

([5]) في ب٢ : الوضع. وهو خطأ.

([6]) في ب١ و ب٢ : المطابقية.

([7]) في ب١ : والتضمنية. وقد خلت الياء الثانية عن النقط. وهو خطأ.

([8]) في ب٢ : ولا إلتزامية!.

([9]) في ب٢ هذه تتمة للفقرة السابقة، وليست بداية فقرة جديدة.

([10]) في ب١ و ب٢ : ليستنبط.

([11]) سقط من ب١.

([12]) في ب١ : لتعليل. وأصلها "التعليل" لكن حذفت الألف من ال التعريف على عادة الناسخ في حذف همزة الوصل رسماً.

([13]) في ب١ : بمقدر. وفي ب٢ : لمعدد.

([14]) في: ظ: كأنها بعض.

([15]) في ب١ و ب٢ : ليستنبط.

([16]) في ب٢ : عليه.

([17]) سقط من ب٢.

([18]) في ب١ محيت الألف.

([19]) في ب١ محيت الألف.

([20]) في ب١ محيت الألف الأولى.

([21]) في ب١ محي كلٌّ من الألف الأولى والألف الثانية.

([22]) في ب١ محيت التاء.

([23]) في ب٢ لم تتضح لتلاصق الأحرف.

([24]) في ب١ محي كلٌّ من الألفين الأولى والثانية واللام.

([25]) ما بين المعقوفين سقط من أصل ب١؛ ثم كتب في هامش اللوحة. وكتب في آخره : "صح".

([26]) في ب١ و ب٢ : قِبَل. وهو الصواب.

([27]) في ب١ : الشارح. وقد كتبت مختصرةً.

([28]) في ب١ : منعه. وفي ب٢ : مسنوط!. وكلاهما خطأ.

([29]) في ب١ : يختص.

([30]) في ب١ : بذلك.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأحكام المنصوصة والمستنبطة[1] فلا يبقى لقوله: "لتستبط[2] منه"اهـ. "معنىً كما"[3] لا يخفى. ولك[4] أن تجعل[5] ضمير لتستبط[6] راجعاً إلى "ما في"[7] ضمن[8] [الحكم][9] المطلق "السابق وهو الحكم المصرح به"[10]، ويجعل ذلك إشارةً إليه. ولك[11] أنْ تصير "إلى حذف"[12] المضاف[13]، أي يستنبط[14] بعضه، وهو غير الأحكام القياسية[15] بقرينة ما بعده[16] [فبعد][17] حذف المضاف "استر[18] الضمير كما"[19] هو القاعدة.

[20] (**فيسمى**[21] **العلم [[الحاصل]**[22] **بها من أدلتها]**[23]): الظاهرُ أنَّ الضمير "[في][24] "بها" راجع[25] إلى أحكام[26]"[27] الشارع بدليل قوله: "فالحاصل[28] من تلك الأدلة" إذ لو رجع "إلى القضايا كما يتوهم"[29] لفهم[30] منه

([1]) في ب١ و ب٢ : والمستنبط. وهو خطأ.

([2]) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. وفي ب١ و ب٢ : ليستنبط. وهو الصواب.

([3]) طمس في ب٢.

([4]) في ب١ : ذلك.

([5]) في ب٢ : يجعل.

([6]) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. وفي ب١ : يستنبط. وفي ب٢ : ليستنبط. وهو الصواب.

([7]) في ب٢ : "باقي". وهو خطأ.

([8]) في ب٢ : ضمرا. وهو خطأ.

([9]) سقط من ب٢.

([10]) طمس في ب٢.

([11]) في ب١ : ذلك.

([12]) في ب١ : "أن يحذف".

([13]) طمس في ب٢.

([14]) في ب١: ليستنبط. وقد كتبت أولاً "ليس" ثم اكملت!. وفي ب٢ : ليستنبط.

([15]) في ب١ : القياس.

([16]) في ب١ كتب: "بعضه"، وهو خطأ. وكتب الصواب: "بعده" فوقها مباشرة.

([17]) سقط من ب٢.

([18]) في ب١ : أسير. وهو خطأ.

([19]) طمس في ب٢.

([20]) في ب١ هذه تتمة للفقرة السابقة، وليست فقرة جديدة.

([21]) في ب١ و ب٢ : فسمي.

([22]) سقط من ب٢.

([23]) سقط من ب١.

([24]) سقط من ب١.

([25]) في ب١ : راجعاً.

([26]) في ب١ : الأحكام.

([27]) طمس في ب٢.

([28]) في ب١ : الحاصل.

([29]) طمس في ب٢.

([30]) في ب١ : يفهم.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أنَّ الفقه هو العلم بالقضايا[1] التي موضوعاتها الأفعال "و[2] محمولاتها الأحكام"[3]، فيكون منافياً لِما[4] مرَّ *[5] أنه *[6] العلم بالأحكام التي[7] هي محمولات "تلك القَضَايَا. [...][8].

(تمّ[9] **نظروا**"[10] **في [تفصيل**[11]**] اهـ.** النظر في][12] تفاصيلهما[13] بتتبع[14] جزئياتهما[15]. "والمراد من التعميم"[16] إظهار ما به الاشتراك.

(ولقائل [أن يمنع][17]**) اهـ.** أجاب عنه "**صاحب الترجيح**"[18] بأنه إذا تكلم في أنَّ علة الإجبار[19] الصغر أو[20] البكارة على قواعد الخلاف[21] فلا شك أنه يتوصل بها إلى حكم[22] هذه المسألة توصلاً قريباً. [وكون نسبته إلى الفقه "وغيره على"[23] السويّة[24] لا[25] ينافي كون التوصل بها إلى الفقه[26] قريباً][27]. غاية[28] الأمر أن "يكون إلى"[29]

([1]) في الأصل كتب المقطع الثاني "يا" فوق السطر.

([2]) في ب١ : أو.

([3]) طمس في ب٢.

([4]) في ب٢ كتبت أولاً "لم" ثم صوبت.

([5]) في ب١ و ب٢ زيادة : من.

([6]) في ب١ و ب٢ زيادة : هو.

([7]) في ب٢ : الي!.

([8]) في ب١ زيادة : اللهم إلا أن يريد بقوله: "فيما سبق من الأحكام الشرعية" القضايا بالكلية المشتملة عليها سمته[1] للكل باسم الجزء.[1]: لعل صوابها "تسميته".

([9]) كذا ورد في الأصل، وهوخطأ. والصواب : ثم. وفي ب١ خلت عن النقط.

([10]) طمس في ب٢.

([11]) في ب٢ : تفاصيل.

([12]) سقط من ب١.

([13]) في ب١ : تفاصيلها.

([14]) كذا ورد في الأصل، وهوخطأ. والصواب : بتتبع. وفي ب١ و ب٢ : تتبع.

([15]) في ب١ شطب المقطع الأخير بخطٍ أدق من خط الكتابة. و لم أدرِ ما وجهه؛ إلا أن يراد به وصل الهاء بالألف مباشرة لطمس الميم!. وفي ب٢ طمس المقطع الأخير.

([16]) طمس في ب٢.

([17]) سقط من ب١.

([18]) طمس في ب٢. **هو القاضي برهان الدين أحمد بن عبدالله السيواسي ت(٨٠٠هـ) مقتولاً، صاحب (الترجيح على التلويح)، وهو حاشية على كتاب التلويح للتفتازاني أقدم من حاشيتنا هذه.**

([19]) في ب١ : الإخبار!.

([20]) في ب٢ : و.

([21]) في ب٢ : الخلاق. وهو خطأ.

([22]) في ب١ : الحكم. وهو خطأ.

([23]) طمس في ب٢.

([24]) في ب٢ : السنوية!. وهو خطأ.

([25]) في ب٢ : فلا.

([26]) ظ لو٥٣ ص٤٩أ.

([27]) سقط من ب١.

([28]) في ب١ : عامة. وهو خطأ.

([29]) طمس في ب٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

غيره أيضاً قريباً كما أنّ [كون][1] إيصال الكتاب إلى الفقه قريباً لا ينافي [كون][2] "إيصاله[3] إلى القصص"[4] والأمثال[5] [أيضاً][6] قريباً. وهو مردودٌ بأنّ التكلم في علة الإجبار[7] "مثلاً ليس"[8] من قواعد الخلاف بل بطريق[9] التمثيل.

(**يسمى**[10] **موضوعاً**) اهـ. [أي][11] في القضية الحملية[12]. وأما إذا كانت[13] شرطيةً فالمحكوم[14] عليه يسمى[15] مقدماً والمحكوم به تالياً.

(**والدليل "يتألف**) اهـ. ما"[16] أويده[17] من أحوال الدليل والمطلوب[18] إنما[19] هو في القياس الاقتراني[20]. وإنما[21] لم يذكر القياس الاستثنائي[22] لندرته سيما في الاستدلال الفقهي. واعترض[23] عليه بأنّ الدليل عند[24] الأصوليين[25] والفقهاء هو الكتاب مثلاً وهو **ما يمكن التوصل**[26] **بصحيح النظر "فيه إلى"**[27] **مطلوبٍ خبريٍ**[28] **دون**

([1]) سقط من ب١.

([2]) سقط من ب١.

([3]) في ب١ : اتصاله. وهو خطأ.

([4]) طمس في ب٢.

([5]) في ب٢ : في الأمثال.

([6]) سقط من ب٢.

([7]) في ب١ : الإخبار.

([8]) طمس في ب٢.

([9]) في ب٢ لم يظهر حرف الباء لالتصاق كلمة "بطريق" بآخر الكلمة السابقة.

([10]) في ب١ : سمى. وفي ب٢ : ويسمى.

([11]) سقط من ب٢.

([12]) في ب٢ : الجملية. وهو خطأ.

([13]) في ب٢ : كان.

([14]) في ب١ و ب٢ : والمحكوم.

([15]) في ب١ : سمي.

([16]) طمس في ب٢.

([17]) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. وفي ب١ : أورد. وفي ب٢ : **أورده**. وهو الصواب.

([18]) في ب١ : والمطلوبون!. وفي ب٢ : المص. اختصاراً لـ : المصنف. وهو خطأ.

([19]) في ب٢ : بما. وهو خطأ.

([20]) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. والصواب : **الاقتراني**. وهو ما جاء في ب١ و ب٢.

([21]) في ب١ : فإنما.

([22]) في ب١ كتب الحرفان الأخيران فوق السطر.

([23]) في ب١ : اعترض.

([24]) طمس في ب٢.

([25]) في ب١ : الأصولين. وفي ب٢ : الأصول يين!!. وكلاهما خطأ.

([26]) في ب١ : المتوصل.

([27]) طمس في ب٢.

([28]) في ب١ : حرى. وهو خطأ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الأشكال والتركيبات القياسية. وأجيب بأنّ هذا حقّ؛ إلا أنه يجب اعتبار[1] الصورة، ولا ينكره أحد. والفقهاء وإن كانوا لا يلتفتون[2] إلى مراعاة مصطلحات[3] المنطقيين إلا أنّ كلامهم[4] لا يخرج عن[5] قواعدهم تحقيقاً، فالمصنف قد[6] تصدى لبناء الكلام عليها.

(بالشكل[7] الأول): قيل عليه: [قد][8] يقع المسلية[9] الأصولية كبرى عند الاستدلال على مسائل الفقه بالشكل[10] الثاني. مثلاً يقال الوتر[11] ليس بفرضٍ[12] لأنه [لم][13] يثبت[14] بدليلٍ قطعي، وكل[15] فرضٍ ثابتٌ بدليل قطعي. وأجيبَ بأنّ سائر الأشكال لما[16] كان إنتاجه بملاحظة[17] رجوعه إلى الشكل الأول صار القياس[18] من الشكل الأول في المآل[19]، مثلاً يقال[20] فيما ذكره[21] من المثال الوتر[22] غير ثابت بدليل قطعي [ولا شيء من[23] الغير[24] الثابت بدليل قطع[25]][26] بفرض[27]. وقد يجاب [...][28] بأنّ الفرض بيان الحكم [فيه][29] بطريق التمثيل.

---

(1) في ب٢ : اعتباراً. وهو خطأ.
(2) في ب٢ : يلعبون!. وهو خطأ.
(3) في ب١ : المصطلحات. ب٢ لو٢٠٠أ.
(4) في ب٢ : كلاً منهم. وهو خطأ.
(5) في ب١ : من. وهو خطأ.
(6) في ب١ : فلا. وهو خطأ.
(7) في ب١ : بالكل. وهو خطأ.
(8) سقط من ب١.
(9) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. وفي ب١ : مسألة. وفي ب٢ : المسلة. بدون همزة. كلاهما خطأ. والصواب : المسألة.
(10) في ب٢ : باس لشكل. وهو خطأ.
(11) في ب٢ : الوقت. وهو خطأ.
(12) في ب٢ : معرض. وهو خطأ.
(13) سقط من ب١.
(14) في ب١ : بحث. وهو خطأ. ووضع فوقها علامة V وكتب الصواب في هامش اللوحة. وفي ب٢ : ينبت!. وهو خطأ.
(15) في ب١ : ولكل.
(16) في:ح: اما. وهو خطأ.
(17) في ب١ : بملاحظ.
18حجر لو٦٠ ص١١٩
(19) في ب١ : الحال.
(20) ب١ لو٣٨ب.
(21) في ب١ : يقال.
(22) في ب١ : والوتر.
(23) في ب١ كتبت فوق السطر.
(24) في ب١ : غير.
(25) في ب١ : قطعي.
(26) سقط من ب٢.
(27) في ب٢ : يفرض.
(28) في ب١ : عنه.
(29) سقط من ب١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(**السهلة الحصول**): علل[1] الشريف في حواشي المطالع[2] كون الصغرى في مثل[3] سهل[4] الحصول [لكونها من قبيل حمل الكلي على الجزئي. وفيه بحثٌ؛ إذ[5] يلزم "أيضاً كون النتيجة"[6] سهلة الحصول][7].

(**هو[8] المعنى[9] التوصل بها إلى الفقه**): "لا أنها"[10] بمجردها توصل إليها أيضاً، لا قريباً "لما تقرر"[11] في الميزان أن الموصل[12] القريب مجموع المقدمتين لا الكبرى.

أو[13] الاستثنائية[14] فقط): قيل: ومنه يعلم أنّ التعريف[15] ليس كما ينبغي، لأنه يدل على إطلاق الموصل[16] القريب[17] على إحديهما[18] فقط. وقد يقال معنى التوصل القريب[19] : بأنْ ينضم[20] إلى[21] الصغرى[22] السهلة[23] [تحصيل الموصل القريب][24] كما أشير إليه في عبارة الشرح[25]. وسببية[26] "القواعد إنما"[27] اعتبرت[28]

([1]) في ب١ : فإن. وهو خطأ.

([2]) في ب١ : المطول.

([3]) في ب١ و ب٢ : مثله.

([4]) في ب١ و ب٢ : سهلة.

([5]) في ب١ : أنه. وهو خطأ.

([6]) في ب١ : "كون النتيجة أيضاً".

([7]) سقط من ب٢.

([8]) في ب٢ : وهو.

([9]) في ب١ و ب٢ : معنى.

([10]) في ب٢ : "لأنها".

([11]) في ب١ : "تقرر لما تقدر".

([12]) في ب١ : الوصل.

([13]) في ب٢ : إذ.

([14]) في ب١ : الاستثناء منه. وفي ب٢ طمس آخر الكلمة.

([15]) في ب١ : تعريف.

([16]) طمس في ب٢.

([17]) في ب١ محيت الأحرف الثلاثة الأُوَل.

([18]) في ب١ : أحدهما. وفي ب٢ الأقرب أنها : أحدهما.

([19]) في ب٢ : للقريب.

([20]) في ب٢ الأقرب أنها : يضم.

([21]) طمس في ب٢.

([22]) في ب٢ طمست الألف من أول الكلمة.

([23]) في ب١ : استهله. وقد خلت عن النقط.

([24]) في ب١ : "الحصول". وسقط من ب٢.

([25]) ظ لو٥٣ ص٤٩ب. في ب٢ : الشرع. وهو خطأ.

([26]) في ب٢ : سببة. وهو خطأ.

([27]) طمس في ب٢.

([28]) في ب٢ طمس الألف.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بالنسبة إلى [التوصل لا بالنسبة إلى][1] الفقه حتى يرد ما ذكرتم[2]. ولا يخفى مَا[3] فيه من التكلف!. نعم يمكن أنْ[4] يفرق بين القريب والأقرب، وإن كان "قد يطلق"[5] القريب على الأقرب حمل[6] المطلق[7] على الكامل.

(يعني شرط[8] ذلك "فيما سبق"[9] فيه اجتهاد [آراءٍ][10]): أي آراء[11] مختلفة[12] بحيث يحصل من المجموع إجماع مركب بدليل[13] قوله[14] بعد أن قال: "ويكون القياس قد أدى إليه [رأي][15] مجتهد حتى "لو خالف"[16] إجماع[17] المجتهدين" ولو لم "يقيد بالقيد"[18] المذكور لم يتم، إذ يجوز "أن السبق[19]"[20] "في المسألة"[21] اجتهاد[22] آراء[23] على التعاقب[24]، بأن يقع في كل عصر اجتهاد[25] من مجتهد واحد على الإجماع[26] لكن[27] مع وجود مخالف. وعلى التقديرين لا يتحقق [إجماعٌ][28]، ويجوز الاجتهاد[29] على[30] خلافها[31]. وبالقيد[32] المذكور[33] يندفع أيضاً ما

---

(1) سقط من ب١.
(2) في ب١ : ذكر.
(3) طمس في ب٢.
(4) في ب٢ : وأن. وهو خطأ.
(5) طمس في ب٢.
(6) في ب١ : حملاً. وفي ب٢ : حمل.
(7) في ب١ : للمطلوب. وهو خطأ. وفي ب٢ : اللمطلق.
(8) في ب٢ : يشترط.
(9) طمس في ب٢.
(10) سقط من ب١.
(11) في ب١ : أداء. وهو خطأ.
(12) كذا ورد في الأصل. وفي ب١ و ب٢ : مختلفة. وهو الصواب.
(13) طمس في ب٢.
(14) في ب٢ زيادة : يعني. وهي خطأ.
(15) سقط من ب٢.
(16) في ب١ الأقرب أنها : تول!. وهو خطأ. وطمس في ب٢.
(17) في ب١ : اجتماع. وهو خطأ. وطمس في ب٢.
(18) في ب٢ : "بقيدنا بقيد". وهو خطأ.
(19) في ب٢ : يسبق.
(20) في ب١ : "الأسبق".
(21) طمس في ب٢.
(22) في ب٢ طمس حرف الألف من أول الكلمة.
(23) في ب٢ : لراء. وهو خطأ.
(24) في ب٢ : القعاقب!.
(25) في ب١ : اجتهاداً.
(26) طمس في ب٢.
(27) في ب٢ طمس حرف اللام.
(28) سقط من ب١.
(29) في ب٢ طمس الحرف الأخير.
(30) طمس في ب٢.
(31) في ب٢ طمس الحرف الأول.
(32) في ب٢ : وما يقيد. وهو خطأ.
(33) في ب١ : المذكورة. وهو خطأ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقال أنه يفهم[1] منه "أن القياس"[2] "إذا أدى"[3] إليه رأي مجتهد[4] سابق[5] لا يكون مخالفاً[6] للإجماع. وهذا "ليس على"[7] إطلاقه "إذ يجوز"[8] أن يقع "من مجتهد رأي"[9] ثم ينعقد إجماع[10] على خلاف ذلك الرأي[11] ثم[12] يقع قياس موافقاً للراء[13] الأول، وهذا[14] القياس مما أدى إليه [رأي][15] مجتهد مع عدم[16] صحته لمخالفته[17] الإجماع فبزيارة[18] هذا[19] القيد لم يتم المقصود. ووجه "الاندفاع أنّ"[20] المراد أنْ يكون القياس[21] قد أدّى إليه "رأي مجتهد"[22] من أهل الإجماع المركب.

[(**بعيد**[23] **لم يذهب إليه أحد**): قيل عليه: لا يلزم من كونه مما [لم][24] يذهب إليه أحدٌ أن يكون][25] بعيداً، فإنّ أكثر لطائف الفضلاء من "هذا القبيل"[26] مع أنها مقبولة. وأنت[27] خبيرٌ بالفرق[28] بين "لم يذهب إليه أحدٌ"

---

(1) في ب٢ : تفهيم. وهو خطأ.
(2) طمس في ب٢.
(3) في ب٢ : "إذ لارى"!. وهو خطأ.
(4) في ب١ : المجتهد.
(5) ح: سابقاً
(6) في ب١ : مخالف.
(7) طمس في ب٢.
(8) في ب١ : "لجواز".
(9) في ب١ : "مجتهداً".
(10) في ب١ : الإجماع.
(11) في ب٢ طمس الحرف الأخير.
(12) طمس في ب٢.
(13) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. وفي ب١ : فلوأي!. وفي ب٢ : للرأي. وهو الصواب.
(14) في ب١ : وهذ.
(15) سقط من ب١.
(16) طمس في ب٢.
(17) في ب٢ : لمخالفة.
(18) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. وفي ب١ و ب٢ : فبزيادة. وهو الصواب.
(19) في ب١ و ب٢ : هذ.
(20) طمس في ب٢.
(21) في ب٢ لم تتضح لتفشي الحبر.
(22) طمس في ب٢.
(23) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. ب١ خلت عن النقط.
(24) سقط من ب١.
(25) سقط من ب٢.
(26) في ب١ : "هذالقيد".
(27) في ب٢ : قلت. وهو خطأ. ب٢ لو ٢٠٠ب.
(28) في ب٢ : بالقري!. وهو خطأ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وبين[1] "لم[2] يتفطن له أحد"، فإنّ[3] حاصل الأول أنْ كون القضية الثانية التي ذكرها من أصول الفقه ليس مذهباً[4] لأحدٍ، فتوجيه الكلام بما ذكره[5] مخالفة[6] اصطلاحهم[7]. ولا[8] يخفى أنه *[9] للبعد[10] هذا. وقد يجاب عن أصل الاعتراض[11] بأنه "لا نزاع"[12] في [أن][13] هذا[14] الاحتمال بعيدٌ، بدليل قوله: "الظاهر أن هذا يخص[15] المجتهد". إلا أنّ "بيان الاحتمال"[16] البعيد بهذا[17] اللفظ متعارفٌ[18] *[19] و لم[20] ينوع[21] من التأويل قال صاحب الكشاف في[22] قوله تعالى: ﴿قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ﴾[23] [آل عمران:١٨] بحيباً عن قوله [عن قوله][24]: "هل يجوز أن يكون صفة للمنفي؟: "لا يبعد""[25]. [أن يكون][26] مخالفاً لسائر الأخوية[27]. قال صاحب التلميح[28]: "لما عثر[29] الأستاذ المحقق[30] على هذه[31]

---

(1) في ب١ : بين.
(2) في ب١ كتب قبلها "يكو" ثم شطب بخط دقيق. وهو خطأ.
(3) في ب٢ : فلن. وهو خطأ.
(4) في ب١ : مذهب. وفي ب٢ : مذهبنا. وكلاهما خطأ.
(5) في ب٢ : ذكر.
(6) في ب١ و ب٢ : مخالف. وهو الصواب. ؟
(7) في ب١ : لاصطلاحهم. وفي ب٢ كتب أولاً "لاصا"، ثم شطب "صا" وكتب بعدها "صطلاحهم"؛ لتكون في المحصلة "لاصطلاحهم"ا. ح: لاصطلاحهم
(8) في ب١ : فلا.
(9) في ب١ و ب٢ زيادة : يكفي.
(10) في ب٢ : للعبدا. وهو خطأ.
(11) في ب٢ : هذ الاعتراض. بزيادة "هذا" قبلها، وحذف الألف، وهذا على غير عادة ناسخ ب٢.
(12) في ب١ : "لا يزال". وفي ب٢ : "لانتزاع". وكلاهما خطأ.
(13) سقط من ب٢.
(14) في ب١ : هذ.
(15) في ب١ : يختص.
(16) في ب١ : "يقال".
(17) في ب١ : بهذ.
(18) في ب٢ : يتعارف.
(19) في ب١ زيادة : بدليل متعارف.
(20) في ب١ و ب٢ : ولو.
(21) في ب٢ : بنوع. وهو الصواب. وقد خلت ب١ عن النقط.
(22) في ب٢ : وفي.
(23) ب١ لو٣٩أ.
(24) كذا وردت في الأصل تكراراً لما قبلها. وسقطت من ب١ و ب٢.
(25) الزمخشري، الكشاف، ج١ ص٤١٧.
(26) سقط من ب١ و ب٢.
(27) كذا ورد في الأصل. وفي ب٢ : الأجوبة. وهو الصواب.
(28) في ب١ : التلويح.
(29) في ب٢ : عشر. وهو خطأ.
(30) ظ لو٥٤ ص٥٠أ.
(31) في ب١ : هذا.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الدقيقة[1] أمرنا[2] بإخراج هذا الإيراد[3] من شرحه". وفيه بحثٌ؛ لأنَّ "الاعتراض ليس"[4] بمجرد البعد[5] حتى يرد ما ذكر؛ بل لكونه بعيداً لم[6] يذهب[7] إليه كما تحققت[8] فلا[9] يحوج[10] إلى الإخراج[11]، فتأمل.

(لا إلى الفقه) اهـ. قيل: فيه[12] بحثٌ؛ وهو أنَّ المقلد الذي وقف[13] على قواعد "الكسب والتحصيل"[14] إذا اطلع على دليل المجتهد الذي رتبه بالاجتهاد بمسألة[15] فقهية فلا[16] شك "أنه يتوصل[17] بذلك"[18] الترتيب[19] إلى حكم تلك المسألة[20]، إذ لا معنى للدليل إلا ما يفيد[21] علمه[22] العلم "بثبوت [...][23] أو"[24] انتفائه. غاية ما في الباب "أن توصله[25]"[26] بمعاونة[27] ترتيب المجتهدين[28] "فمن هذه الجهة"[29] يسمى[30] مقلداً فلا يمنع[31] التوصل إليه في الجملة.

[الكلام على المحكوم به]

---

(1) في ب١ : لدقيقة. وفي ب٢ : الدفعة!. وهو خطأ.
(2) في ب١ : أمر.
(3) في ب١ و ب٢ : لإيراد. على خلاف عادة ناسخ ب٢.
(4) طمس في ب٢.
(5) في ب١ : والبعد. وهو خطأ.
(6) في ب١ : ثم. وهو خطأ.
(7) في ب١ : ذهب. وهو خطأ.
(8) في ب١ : تحقق.
(9) في ب٢ الأقرب أنها : فلو.
(10) في ب١ : محرج. وفي ب٢ الأقرب أنها : خرج. وكلاهما خطأ.
(11) طمس في ب٢.
(12) في ب١ الأقرب أنها : ففيه.
(13) في ب١ أبدلت نقاط كل من القاف والفاء مكان الأخرى. وطمس في ب٢.
(14) طمس في ب٢.
(15) في ب١ : ولمسألة. وفي ب٢ : بمسلة. بدون همزة.
(16) في ب١ : ولا.
(17) في ب١ : يتصور.
(18) طمس في ب٢.
(19) في ب١ : الرتبة. وقد خلت عن النقط.
(20) في ب٢ : المسلة. بدون همزة.
(21) في ب٢ : يقيد. وهو خطأ.
(22) في ب١ : على.
(23) في ب١ زيادة : الشيء.
(24) طمس في ب٢.
(25) في ب٢ : موصلة. وهو خطأ.
(26) في ب١ لم تتضح لتفشي الحبر.
(27) في ب١ : بمعادية. وقد خلت عن النقط. وهو خطأ.
(28) في ب١ : المجتهد. وفي ب٢ طمس آخر الكلمة.
(29) طمس في ب٢.
(30) في ب١ : سمي.
(31) في ب١ : يمتنع. وقد خلت عن النقط.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

[قال][1] **المصنف: (ثم "المباحث المتعلقة[2]"[3] بالمحكوم[4] به)**: هو[5] مبتدأٌ، وقوله: "مما يندرج" "خبره. وكذا"[6] قوله: "ثم "المباحث المتعلقة"[7] بالمحكوم عليه" مبتدأٌ و[8] خبره "مندرجةٌ". وقد يتوهم أنّ الأول "معطوفٌ على"[9] أنواع الحكم وقوله: "مما يندرج" بيانٌ لنحو ذلك، [وليس كذلك][10]. أما أولاً[11] فلأن المناسب حينئذٍ ثم "المحكوم به. وأما"[12] ثانياً فلعدم مطابقته[13] لما بعده لأن قوله: "مندرجة" خبر ألبتة[14].

"**المصنف: [(هو فعل المكلف) اهـ]**[15] "[16]. فيه بحثٌ؛ لأنّ موضوع الفقه أفعال المكلفين. فإذا كانت "الأحكام[17] محكوماً"[18] بها يلزم إثبات موضوع العلم في ذلك العلم فيلزم أن يكون الموضوع "مبحوثاً عنه"[19]، وذلك باطلٌ[20] لأن البحث في العلم إنما يقع عن أحوال الموضوع لا عنه.

[21] **(كالإدراك للإنسان[22])**: فيه بحثٌ؛ لأنّ الإنسان [إنْ][23] كان عبارةً عن الحيوان الناطق كما هو المشهور "فلحوق[24] الإدراك"[25] له بواسطة كونه حسّاساً ناطقاً، ولا لدخل[26] لسائر الأجزاء في ذلك. فمنشاؤه[27]

([1]) طمس في ب١. ومحي في ب٢.

([2]) في ب١ : المتعلق. وهو خطأ.

([3]) طمس في ب٢.

([4]) في ب١ : بالحمكوم!. وهو خطأ.

([5]) في ب١ : وهو.

([6]) طمس في ب٢.

([7]) طمس في ب٢.

([8]) في ب١ : أو. وهو خطأ.

([9]) طمس في ب٢.

([10]) سقط من ب٢.

([11]) ح: وأما الأول

([12]) طمس في ب٢.

([13]) في ب١ : المطابقة. وفي ب٢ : مطابقة. وكلاهما خطأ.

([14]) في ب١ : المبتدأ إليه.

([15]) سقط من ب١.

([16]) طمس في ب٢.

([17]) في ب١ : بالأفعال.

([18]) طمس في ب٢.

([19]) طمس في ب٢.

([20]) وفي ب١ و ب٢ : بط.

([21]) في ب٢ هذه تتمة للفقرة السابقة.

([22]) طمس في ب٢.

([23]) سقط من ب١.

([24]) في ظ بالكاد اتضحت لتلاصق الحروف. وفي ب١ : فلحقوق!. وهو خطأ.

([25]) طمس في ب٢.

([26]) كذا ورد في الأصل. وفي ب١ و ب٢ : دخل. وهو الصواب.

([27]) في ب١ : فمنشاءه. وطمس في ب٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجزء المساوي[1] لا[2] الذات. وإنْ كان عبارةً عن النفس الناطقة لم يصح[3] قوله، كالتحرك للإنسان بواسطة كونه[4] حيواناً. فالصواب أن يمثل ما يلحق الشيء لذاته[5] بالصفات الثابتة[6] لله تعالى كالعلم والقدرة ونحوهما إذا كانت بالحقيقة[7] مغايرة لصفات[8] الممكنات كما هو الحق.

(**أو بواسطة أمر يساويه**[9]): ظاهره أنه[10] معطوف على قوله: "بأن يلحق الشيء لذاته"، إلا "أنا ألاوجه"[11] وجيهاً[12] لجعله[13] تفسيراً لما يكون منشأ[14] الذات. فالحق أنه معطوف على ما قبله بحسب المعنى.

(**أو بواسطة أمر**[15] **أعم**): هذا مذهب [...][16] المتأخرين من المنطقيين، وردّه[17] المحققون منهم بأن الأعراض[18] التي تعم[19] الموضوع خارجة عن[20] [أن][21] يفيد[22] أثراً[23] من الآثار المطلوبة. إذ تلك الآثار إنما توجد[24] في الموضوع وهي [توجد][25] خارجة. والبحث مبسوط[26] في شرح المطالع وحواشيه فلينظر فيها[27].

([1]) في ب١ و ب٢ : والمساوي. وهو خطأ.

([2]) في ب٢ : لأن.

([3]) طمس في ب٢.

([4]) طمس في ب٢.

([5]) طمس في ب٢.

([6]) في ب٢ : الثانية. وهو خطأ.

([7]) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. والصواب : **بالحقيقة**. وهو ما جاء في ب٢.

([8]) في ب١ : بصفات. وهو خطأ. ب٢ لو٢٠١أ.

([9]) في ب١ : تساويه.

([10]) في ب٢ : يه. وهو خطأ.

([11]) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. في ب١ : "أنه ليس وجهاً وجه". وفي ب٢ : "**أنه لا وجه**". وهو الصواب.

([12]) في ب١ : وجيه.

([13]) في ب٢ : بجعله.

([14]) في ب١ : منشاءه. وفي ب٢ :

([15]) في ب٢ : أم. وهو خطأ.

([16]) في ب١ و ب٢ زيادة : بعض.

([17]) في ب١ : وروه!. وهو خطأ.

([18]) في ب٢ : الاعتراض. وهو خطأ.

([19]) في الأصل خلت عن النقط. والتاء من تصحيحي. وفي ب٢ : يعم.

([20]) ظ لو٥٤ ص٥٠ب.

([21]) سقط من ب٢.

([22]) في ب١ : يفيده. وفي ب٢ : بعيد.

([23]) في ب١ : أثر. وفي ب٢ : أثره.

([24]) في ب٢ : يوجد. وهو خطأ.

([25]) سقط من ب١. وفي ب٢ : يوجد. وهو خطأ.

([26]) في ب٢ : مبسوطه. وهو خطأ.

([27]) في ب٢ لم تتضح.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

[1] **(هو الإيثار[2] والثبوت)**: قال صاحب الترجيح[3]: "فيه تسامحٌ؛ فإن المحمول [فيه][4] مثبت أو ثابت لا الإثبات والثبوت". وجوابه أنَّ المثبت أو الثابت إذا كان محمولاً بالمواطأة لكون[5] الإثبات أو[6] الثبوت محمولاً بالاشتقاق، فلا تسامح أصلاً؛ لانعقاد[7] الاصطلاح[8] على إطلاق الحمل على[9] كل من النوعين[10]. نعم ههنا [بحثٌ][11]؛ وهو أنه إذا كان محمولُ[12] المسألة[13] في هذا[14] الفن هو الإثبات يلزم أن يكون محمول النتيجة أيضاً ذلك، لأن مسائل "هذا[15] الفن -كما قرّره"[16] المصنف- إن[17] كانت حمليةً تقع[18] كبرى الشكل الأول عند التوكل[19]"بها إلى الفقه. و"[20] معلومٌ أنَّ محمول كبرى الشكل [الأول][21] [...][22] يكون [محمول النتيجة، "وإذا كان محمولُ][23] النتيجةِ"[24] الإثباتَ[25] يلزم أن يكون موضوعها[26] الدليل، لأن الإثبات يحمل على الدليل "لا على الحكم. فالنتيجة

([1]) في ب١ هذه تتمة للفقرة السابقة.

([2]) في ب١ و ب٢ : الإثبات. وهو الصواب.

([3]) في ب١ : التلويح. وهو خطأ. **والصواب ما جاء في الأصل، وهو حاشية السيواسي على التلويح. المسماة بالترجيح على التلويح وقد مرت آنفاً.**

([4]) سقط من ب١.

([5]) في ب١ و ب٢ : يكون.

([6]) في ب١ و ب٢ : و.

([7]) في ب١ : لانقاد. وهو خطأ. ولم تتضح في ب٢ لتفشي الحبر.

([8]) في ب١ : والاصطلاح. وهو خطأ. ب١ لو٣٩ب.

([9]) طمس في ب٢.

([10]) في ب٢ : النوحين!. وهو خطأ.

([11]) سقط من ب١.

([12]) في ب١ : محمولاً. وهو خطأ.

([13]) في ب٢ : المسلة. بدون همزة.

([14]) في ب١ : هذ.

([15]) في ب١ : هذ.

([16]) طمس في ب٢.

([17]) في ب١ و ب٢ : إذا.

([18]) في ب٢ : يقع. وقد خلت ب١ عن النقط.

([19]) في ب١ و ب٢ : التوصل. وهو الصواب.

([20]) طمس في ب٢.

([21]) سقط من ب٢.

([22]) في ب١ زيادة : قد.

([23]) سقط من ب١.

([24]) طمس في ب٢.

([25]) في ب٢ طمست الأحرف الثلاثة الأول.

([26]) في ب٢ : موضعها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التي"[1] يتوصل بهذه المسألة[2] إليها لم يكن مسألة[3] الفقه، لأن مسائل "الفقه كما صرّح به الشارح"[4] فيما سبق [...][5] بكون[6] موضوعها أفعال المكلفين ومحمولها لأحكام[7]. و"بالجملة لم يتصور"[8] قضية[9] محمولها الإثبات "يتوصل بها"[10] توصلاً قريباً إلى[11] مسائل الفقه. اللهم إلا "أن يقال"[12]: المراد أنّ الإثبات يقع في مقدم[13] الملازمة الكلية التي[14] هي [من][15] مسائل هذا[16] "الفن، كأن يقال"[17]: [كلما][18] كان الأمر مثبتاً لوجوب[19] القراءة في الصلاة فوجوبها[20] ثابتٌ، لكنه ثبته[21] "فوجوب القراءة"[22] في الصلاة ثابت وهو من مسائل الفقه، [فليتأمل][23].

(**إثبات الإجماع و"القياس للأحكام"**[24]): المفهوم مما سبق في تحقيق التعريف حيث قال: "ويسمى[25] اعتقادية وأصلية[26]، "ككون الإجماع"[27] حجة أن يكون [حجيته[28] الإجماع مطلقاً أعم من كونه مثبتاً للأحكام أو

([1]) طمس في ب٢.

([2]) في ب٢ : المسلة.

([3]) في ب٢ : مسلة.

([4]) طمس في ب٢.

([5]) في ب١ زيادة : أن.

([6]) في ب٢ : **يكون**. وهو الصواب. وقد خلت ب١ عن النقط.

([7]) في ب١ و ب٢ : الأحكام. وهو الصواب.

([8]) طمس في ب٢.

([9]) في ب١ : قضية. وقد خلت عن النقط.

([10]) في ب٢ : "يتصورها".

([11]) في ب١ محيت الألف الأولى.

([12]) طمس في ب٢.

([13]) في ب١ : مقدمة. وفي ب٢ : تقدم. وقد خلت عن النقط.

([14]) في ب٢ : إلي. وهو خطأ.

([15]) سقط من ب١.

([16]) في ب١ : هذ. وقد جاءت في نهاية السطر.

([17]) طمس في ب٢.

([18]) سقط من ب١.

([19]) في ب١ : بوجوب.

([20]) في ب١ : وجوبها. وهو خطأ.

([21]) في ب١ : يثبت. وفي ب٢ :يثبتـــ. وطمس آخرها.

([22]) طمس في ب٢. وظهر بعد الطمس حرف "ت"!. قلت: لعله كتب القراءة بتاء مفتوحة.

([23]) سقط من ب١.

([24]) طمس في ب٢.

([25]) في ب١ : وسمي.

([26]) في ب٢ طمس آخر الكلمة.

([27]) طمس في ب٢.

([28]) في ب١ : حجة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

العقائد من مسائل الكلام. وما[1] ذكره ههنا[2] أن يكون][3] حجته[4] بالنظر إلى إثباته[5] الأحكام خاصّة من "مسائل الأصول فلا[6]"[7] مخالفة، لكن يرد على قوله: "إثبات الإجماع والقياس للأحكام" [أنّ القياس "مُظهرٌ للأحكام"[8]][9] لا مُثبت. [اللهم إلا أن يراد بالإثبات إثبات غلبة الظن كما سيجيء. لكن يلزم [الجمع][10] بين الحقيقة والمجاز][11]. اللهم إلا أنْ يجعل من قبيل المحذوف، أي تقدير[12] لفظ الإثبات "في قوله"[13]: "والقياس"، أو يقال يرد[14] في الجمع إثبات [العلم][15] لنا أو غلبة الظن [لنا][16] كما سيجيء[17].

(ولا يجعلون "منها[18] إثبات"[19] الكتاب والسنة): لذلك اعترض عليه بالمنع. فإنهم تعرضوا[20] لأنّ[21] "كلاً من"[22] "الخاص والعام والنص والمحكوم[23] "[24] كيف ثبت[25] الحكم. وكذلك الآية المؤولة[26] والعبارة [والدلالة

([1]) كذا وردت في الأصل؛ ولعل الصواب: ومما.

([2]) في ب١ : هيهنا!.

([3]) سقط من ب٢.

([4]) في ب٢ : حجية. وقد خلت عن النقط في ب١.

([5]) في ب٢ : إثباتها.

([6]) في ب١ : ولا.

([7]) طمس في ب٢.

([8]) طمس في ب٢.

([9]) سقط من ب١.

([10]) سقط من ب١.

([11]) سقط من ب٢.

([12]) في ب١ : مقدر.

([13]) طمس في ب٢.

([14]) في ب١ : يزيد. وهو خطأ. وفي ب٢ : يريد.

([15]) ظ لوه٥ ص٥١أ. وسقط من ب٢.

([16]) سقط من ب١.

([17]) في ب١ : سيجيء و. بزيادة واو في نهاية الفقرة.

([18]) في ب١ : ههنا. وهو خطأ.

([19]) طمس في ب٢.

([20]) في ب١ : معترضوا!. وفي ب٢ : تعرضون. وكلاهما خطأ.

([21]) في ب١ : أن. وفي ب٢ : الان. وكلاهما خطأ.

([22]) طمس في ب٢.

([23]) كذا وردت في الأصل؛ ولعل الصواب : والمحكم.

([24]) في ب١ : **"العام والخاص والنص والمفسر والمحكم"**. وفي ب٢ : **"الخاص والعام والنص والمفسر والمحكم"**. وهما الصواب.

([25]) في ب١ و ب٢ : يثبت. وهو الصواب.

([26]) في ب٢ : المأولة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكذا المتواتر والمشهور. والجواب أنَّ الكلام في نفس الكتاب[1] والسنة من حيث هما[2] لا في أنواعهما][3]، فإنهم جعلوا حجته[4] مطلق الإجماع والقياس من المسائل و لم يجعلوا[5] حجته[6] مطلق الكتاب والسنة منها.

[[المصنف][7]: **(وما يتعلق بها هو[8] الأدلة المختلف فيها)**: اعترض عليه بأنَّ ما يتعلق بالأدلة إن[9] كان دليلاً الشرعياً[10] فقد اندرك[11] تحت الأدلة، وإلا فلا يجب البحث عن أحواله!. وأجيبَ بأنه من الدليل شرعي[12]، لأن الخصم من علماء الأصول. إلا أن المراد بـــ "الأدلة" الأدلة الكاملة المتفق عليها [فيما][13] بين الأئمة المشهورين بالفقه كالأئمة الأربعة، وبـــ "ما[14] يتعلق بها" الأدلة المختلف فها[15]][16].

المصنف: (وقد[17] يقع محمولاً فيها نحو[18] النكرة) اهـــ. فيه [...][19] : أنه إذا وقع محمولاً فيها[20] كان مبحوثاً عنه، فما معنى عدها[21] من الأعراض[22] التي لا يبحث[23] عنها؟! اللهم[24] إلا أن يراد أنها ليست مقصودةً بالبحث.

([1]) ب٢ لو٢٠١ب.

([2]) في ب٢ : مما. وهو خطأ.

([3]) سقط من ب١.

([4]) كذا ورد في الأصل وهو خطأ. والصواب : حجية. وفي ب١ و ب٢ : حجة. وهو خطأ.

([5]) في ب٢ : يجعلو. وهو خطأ.

([6]) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. والصواب : حجية. وفي ب١ : حجة. وهو خطأ.

([7]) سقط من ب٢.

([8]) في ب٢ : من. وهو خطأ.

([9]) في ب٢ : وإن.

([10]) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. والصواب : شرعياً. وهو ما جاء في ب٢.

([11]) كذا ورد في الأصل. وفي ب٢ : اندرج. وهو الصواب.

([12]) في ب٢ : الشرعي. وهو الصواب.

([13]) سقط من ب٢.

([14]) في ب٢ : "وما". بدون الباء.

([15]) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ والصواب : فيها. وهو ما جاء في ب٢.

([16]) في ب١ سقطت الفقرة بأكملها.

([17]) في ب٢ : قد.

([18]) في ب١ : نحوه. وهو خطأ.

([19]) في ب١ زيادة : بحثٌ.

([20]) لعل الصواب فيما.

([21]) في ب١ : عندهما. وهو خطأ.

([22]) في ب١ : الأغراض. وهو خطأ.

([23]) في ب٢ : يجب. وهو خطأ.

([24]) محيت في ب٢ ما عدا الحرف الأخير.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(**وكون الدليل جملة إسمية أو فعلية**): نوقش [...][1] بمنع[2] أن كون[3] الدليل جملةً[4] إسمية أو فعلية لا دخل له في الإثبات[5]، إذ[6] قد يستدل بإسمية[7] الجملة [على][8] استمرار[9] الحكم مثلاً. و[قد][10] فعله الإمام محمد [رحمه الله][11] في كتبه[12].

(**لأن الدليل [مقدم بالذات]**[13]): "فيه بحثٌ"[14]؛ إذ لو أراد [...][15] نفس الدليل مقدم[16] بالذات على المدلول فممنوعٌ[17]. بل قد يكون المدلول "مقدماً على الدليل"[18] [...] [19] كالصانع[20] والعالم[21]، وكما [فيما][22] نحن فيه إذا كان الحكم الخطاب الأزلي وإن أراد "أن العلم بالدليل"[23] مقدمٌ[24] فلا حاجة إلى تقييد تقدمه[25] بالذات لأنه مقدم بالزمان أيضاً[26].

([1]) في ب١ زيادة : فيه.

([2]) في ب٢ : يمنع. وهو خطأ.

([3]) في ب١ و ب٢ : يكون. وهو الصواب.

([4]) في ب١ كتب بعدها فوق السطر كلمة من ثلاثة أحرف، و لم أستطع قراءتها.

([5]) في ب٢ محيت الألف الثانية.

([6]) في ب٢ : و.

([7]) في ب١ : باسمه. وهو خطأ.

([8]) سقط من ب١.

([9]) في ب٢ لم تتضح لتفشي الحبر.

([10]) سقط من ب٢.

([11]) سقط من ب١.

([12]) في ب٢ محيت ما عدا الهاء.

([13]) سقط من ب١.

([14]) طمس في ب٢.

([15]) في ب١ و ب٢ زيادة : أن.

([16]) ب١ لو٤٠أ.

([17]) في ب١ : فهم له. وهو خطأ.

([18]) طمس في ب٢.

([19]) في ب١ زيادة : "عدمهما من الأعرض التي لا يحث عنها. اللهم إلا أن إلى".

([20]) في ب١ : كصانع. وفي ب٢ طمست الكاف.

([21]) في ب١ : والعام.

([22]) سقط من ب١. وفي ب٢ : في. وهو خطأ.

([23]) طمس في ب٢.

([24]) طمس في ب١.

([25]) في ب١ : لعدمه. وهو خطأ.

([26]) طمس في ب٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

("كما أنّ موضوع"[1] المنطق[2] [التصورات والتصديقات][3]) اهـ: لا[4] "شك أنّ"[5] موضوع المنطق "المعلومات التصورية والمعلومات التصديقية"[6] من حيث الإيصال[7] "لا نفس"[8] التصور[9] والتصديق. وكلامه[10] إما[11] على حذف المضاف، أو [على][12] جعل التصور مثلاً بمعنى المتصور[13]، أو بناءً[14] على اتحاد "العلم والمعلوم"[15]. وكذا[16] الكلام في قوله: "يبحث[17] فيه عن أحوال التصور[18]" اهـ[19]. يؤيده[20] أنّ الحد "والرسم[21] وكذا[22] الجنس"[23] والفصل المعلومات التصورية لا نفس التصور، والحجة والقضية "ونظائرهما المعلومات"[24] التصديقية لا نفس التصديق، وهذا ظاهر.

---

(1) طمس في ب٢.
(2) طمس في ب١.
(3) سقط من ب١.
(4) طمس في ب١.
(5) في ب١ : "أن شك"!.
(6) طمس في ب٢.
(7) في ب١ : الاتصال.
(8) طمس في ب١.
(9) في ب٢ الأقرب أنها : المتصور. وهو خطأ.
(10) في ب٢ : فكلامه. وقد طمس آخرها.
(11) طمس في ب٢.
(12) سقط من ب١.
(13) في ب٢ : التصور. وهو خطأ.
(14) طمس في ب١.
(15) طمس في ب٢.
(16) في ب١ و ب٢ : وكذ.
(17) ظ لوه٥ ص٥١ب.
(18) في ب١ : الصورات. وهو خطأ. وفي ب٢ : التصورات.
(19) في الأصل كتبت أولاً "اذ"، ثم صُوبت.
(20) في ب١ : تقدير. وهو خطأ.
(21) طمس في ب١.
(22) في ب١ : وكذ.
(23) طمس في ب٢.
(24) طمس في ب٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(**لكن الصحيح**): "أن موضوعه"[1] الأدلة والأحكام. نقل عن الشارح [أنه][2] قال :"وظني[3] أنه لا خلاف في المعنى" "لأنّ من جعل الموضوع[4]"[5] الأدلة جعل المباحث التعلقية[6] بالأحكام من حيث الثبوت راجعة "إلى أحوال"[7] الأدلة من حيث الإثبات؛ تعليلاً[8] لكثرة الموضوع فإنه أليق بوحدة العلوم[9] "من الوحدة"[10] بالجهات والحيثيات[11]، كما جَعَلَ المباحث المتعلقة بالأدلة من "حيث الإثبات"[12] راجعة[13] إلى[14] الأحكام من حيث الثبوت من جعل الموضوع الأحكام على ما "قاله الإمام"[15] الغزالي [رحمه الله][16] في كتاب معيار العلوم: أنّ موضوع أصول الفقه هو الأحكام من حيث ثبوتها[17] بالأدلة[18].[19] ومن جَعَلَ الموضوع كلا[20] الأمرين حاول[21] [22] التوضيح والتفصيل[23].

(**لأنا رجعنا**[24] [**الأدلة**][25]) **اهـ**. [رَجَعَ][26] يجيء لازماً ومتعدياً. ومصدر الأول الرجوع، والثاني الرجع[27]. وما نحن فيه من قبيل الثاني.

---

(1) طمس في ب٢.
(2) سقط من ب١.
(3) في ب١ : فظني.
(4) في ب١ : بالموضوع.
(5) طمس في ب٢.
(6) في ب١ و ب٢ : المتعلقة. وهو الصواب.
(7) طمس في ب٢.
(8) في ب١ : تقليلاً. وقد خلت عن النقط. وفي ب٢ : تقليداً. وهو خطأ.
(9) في ب١ : العلم. وفي ب٢ : المعلوم. وقد طمس الحرف الأخير.
(10) طمس في ب٢.
(11) في ب١ : الحيثيات.
(12) طمس في ب٢.
(13) في ب٢ : راجعاً.
(14) في ب٢ : إلا. وهو خطأ.
(15) طمس في ب٢.
(16) سقط من ب١.
(17) في ب١ : ثبوتهما. وهو خطأ.
(18) ب٢ لو٢٠٢أ.
(19) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد. **معيار العلم في فن المنطق**، بيروت، دار الأندلس، الثالثة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م. ص١٨٤. **ونصه: "وموضوع أصول الفقه أحكام الشرع، أعني الوجوب والحظر والإباحة من جهة ما تدرك به من أدلتها".**
(20) في ب٢ : كل. وهو خطأ.
(21) في ب٢ : حال.
(22) في ب١ زيادة : الأمر. وهو خطأ.
(23) في ب١ : التفضيل.
(24) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. والصواب : رجعنا. وهو ما جاء في ب١ وب٢.
(25) سقط من ب١.
(26) سقط من ب١.
(27) في ب١ : الراجع. وهو خطأ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[(تحكم): قبل[1]: "التحكم][2] إنما يلزم إذا جعل أصول[3] الفقه عبارةً عن العلم بالقضايا الكلية[4] الشاملة مباحث الأدلة والأحكام كما ذكره المصنف فيما[5] سبق وبنى[6] عليه قوله: "لكن[7] الصحيح" اهـ. وأما إذا جعل عبارة عن العلم بالأدلة من حيث إنها مثبتة[8] للأحكام[9] -وعليه بنى صاحب الإحكام [أعني الآمدي كلامه- فلا. وأنت خبيرٌ بأنّ هذا لا يدفع[10] التحكم[11]، إذ لا شك أنّ المقصود[12] في هذا[13] الفن هو العلم بكيفية[14] إثبات الأدلة للأحكام، ولما كان بعض المباحث المتعلقة بها راجعاً[15] إلى أحوال[16] الأحكام[17]][18] كان جعله عبارةً عن العلم بالأدلة من حيث إنها "مثبتة[19] للأحكام"[20] لا عن العلم بالألدة[21] "ومن حيث"[22] [جميعاً][23] من حيث أن الأولى[24] مثبتة للثانية[25] والثانية ثابتة "بالأولى[26] تحكماً"[27] [...][28] لا يخفى.

(يؤخذ[29] بمعنى الإدراك الجازم[30] أو الراجح): أي يؤخذ بمعنى تناولهما[31] كالاعتقاد[32] والتصديق.

---

(1) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. والصواب : قيل. وهو ما جاء في ب٢.
(2) سقط من ب١.
(3) في ب١ : الأصول. وهو خطأ.
(4) في ب١ : بالكليّة. وهو خطأ.
(5) في ب١ : مما. وهو خطأ.
(6) في ب١ : دبني. وهو خطأ. وفي ب٢ : وبني.
(7) في ب٢ : ولكن.
(8) في ب١ : مشبة. وهو خطأ.
(9) في ب١ و ب٢ : الأحكام. وهو خطأ.
(10) بعدها في ب١ بياض.
(11) في ب١ : الحكم.
(12) في ب١ : المشهور. وهو خطأ.
(13) في ب١ : هذ.
(14) في ب١ : بكيفيية. وهو خطأ.
(15) في ب١ : راجعة.
(16) في ب١ كتبت أولاً "الأحوال"، ثم صوبت بطمس الخطأ.
(17) في ب١ كتبت خطأ، ثم صوبت.
(18) سقط من ب٢.
(19) في الأصل زيادة نقطة أسفل الكلمة. وفي ب١ : مبنية. وهو خطأ.
(20) في ب٢ : "للأحكام مثبتة".
(21) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. والصواب : الأدلة. وهو ما جاء في ب١ و ب٢.
(22) كذا ورد في الأصل، وهو خطأ. وفي ب١ و ب٢ : "والأحكام". وهو الصواب.
(23) سقط من ب١.
(24) في ب٢ : الأول.
(25) في ب٢ : الثانية. وهو خطأ.
(26) في ب٢ : بالأول.
(27) في ب١ : "بالحكماء". وهو خطأ.
(28) في ب١ و ب٢ زيادة : كما.
(29) في ب٢ : تؤخذ.
(30) في ب٢ : لازم. وهو خطأ.
(31) في ب١ : يتناولهما. وفي ب٢ كتب "يتناول" في نهاية السطر، وكتب "هما" في بداية السطر الذي يليه.
(32) في ب١ : كالاعتقاد. وهو خطأ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(وليس معنى الدليل [ما يفيد[1] [نفس][2] الثبوت][3]): فيه بحثٌ؛ وهو أن الدليل قسمان "المر وانى"[4]. والأول يفيد ثبوت المعلول أيضاً. فإنّ "تعفّن الأخلاط"[5] يفيد الحمّى ويورثه، "كما أنّ"[6] العلم بذلك[7] يفيد العلم[8] بهذا[9]. والأدلة[10] الثلاثة بالقياس إلى الأحكام الثابتة[11] [بها][12] من هذا[13] القبيل[14] فلا وجه[15] لقوله[16]: "وليس معنى[17] الدليل" اهـ. ويمكن[18] أنْ يدفع[19] بأنّ المرتب[20] على الدليل من حيث هو[21] دليل "هو العلم"[22] بالمدلول. نعم [...][23] ترتب[24] ذات المدلول على ذات الدليل، ولا شك أن المتبادر[25] من قول المصنف: "عما[26] يثبت[27] بهذه الأدلة" وهو الحكم بترتيب[28] [...][29] الحكم على وصف الدليل، فليتأمل[30].

---

(1) في ب٢ الأقرب أنها : يقيد.
(2) سقط من ب٢.
(3) سقط من ب١.
(4) في ب١ و ب٢ : "لِمّيّ وآنيّ". وهو الصواب.
(5) في ب٢ : "تفنن الاختلاط".
(6) في ب٢ : "كان". وهو خطأ.
(7) في ب٢ : فيذلك!. وهو خطأ.
(8) ظ لو٥٦ ص٢٥أ.
(9) في ب٢ الأقرب أنها : هذا.
(10) في ب٢ : والأولة. وهو خطأ.
(11) في ب١ : الثانية. وهو خطأ.
(12) سقط من ب٢.
(13) في ب١ كتبت فوق السطر.
(14) في ب١ : لقبيل.
(15) في ب٢ لم تتضح.
(16) ب١ لو٤٠ب. طمس في ب٢.
(17) في ب١ : بمعنى.
(18) في ب٢ : يمكن.
(19) في ب٢ : تدفع.
(20) في ب١ كتبت "المراتب"؛ وقد محي معظم الألف.
(21) في ب١ و ب٢ : أنه.
(22) طمس في ب٢.
(23) في ب٢ زيادة : قد.
(24) في ب١ : يرتب.
(25) طمس في ب٢.
(26) في ب٢ : فما.
(27) في ب١ و ب٢ : ثبت.
(28) في ب١ و ب٢ : ترتب.
(29) في ب١ زيادة : ذات.
(30) في ب١ : فيلتأميل!!. وقد خلت عن النقط.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قوله:(كما هو شأن العلل [الخارجية] [1])قلنا[2]: لا حاجة إلى [3]تقييد العلل بالخارجية فإن شأن العلل مطلقاًسواءٌ كانت خارجية أو ذهنية أفاده نفس ثبوت معلولاتها. غاية الأمر أنّ العلل الذهنية يفيد ثبوت معلولاتها في الذهن.

قوله:(وإن كان فوق الاثنين [غير صحيح] [4]): لا يخفى أنّ المناسب للمقام أن يقول:" وإن كان اثنين". اللهم إلا أنْ يقال أنّ ما فوق الاثنين له وحدة [5]وإن كان بالاعتبار، بخلاف الاثنين فإنه عددٌ محض. فإذا لم يجز تعدد ما له وحدة [6]باعتبار فعدم جواز ما لا وحدة له أولى. وهذا نظير ما ذكره الفقهاء في مثل "أنت طالق طلاقاً" من حيث أنه يجوز نية الثلاث ولا يجوز نية الاثنين!.

قوله المصنف:(كلا المضافين[7]): تحرزاً عن الترجيح بلا مرّجح، واعتقاداً لما هو المقصود.

قوله:(عن وجوب فعل المكلف): فإنّ وجوب الفعل من حيث هو وجوبٌ ليس إضافة لا بين الفعل والفاعل، بل صفة للإضافة كحسن المعاملة ليس إضافة بين المعاملين[8] ولا بين فعل المكلف والدليل. إذ لا يتوقف [تعقل] [9] الوجوب على تعقل الدليل، بل التيقن[10] به كما لا يتوقف تعقل وجود زيد على تعقل موجده.

قوله:(أو كان إضافة): قال جدي في شرح فصول البدائع[11]:" مراد صاحب التنقيح أنه إن كان المبحوث عنه في علمٍ إضافةُ أمرٍ إلى آخرَ جاز أن يكون موضوعه كلا المضافين مطلقاً، لا أنه إذا كان المبحوث عنه [عنه] [12] الإضافة إنما يجوز تعدده على تقدير مخصوص كما قال في التلويح،[13] فإنه شرح لا يوافق المشروح، بدليل تمثيله هو بالمنطق ومنع الشارح جواز التعدد فيه.

---

(1) سقط من ب1
(2) في ب1:إن قيل
(3) في ب1: دليل يقيد
(4) سقط من ب1
(5) في ب1 زيادة :ما
(6) في ب1 زيادة :ما
(7) في ب1 كالمضافين
(8) في ب1 زيادة :المتعاملين
(9) في ب1 طمس فلم تظهر الكلمة
(10) في ب1 غير منقوطة لعلها التعين
(11) ب2 لو202/ب
(12) تكرر في ظ فقط
(13) في ب1 زيادة : كلا المضافان مطلقا

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والظاهر [...][14] عندي ما ذكره الشارح كما يدل عليه قول المصنف:" ويكون بعض العوارض". اهـ. إذ لو لم يكن أحد المضافين منشأ لشيء من تلك العوارض لم يكن لجعله موضوعاً [15]وجه. وأما ما ذكره المنطق[16] فلتمثيلِ مجردِ كون المبحوث عنه إضافةً تَعُمُّ قول المصنف:" وإن لم يكن المبحوث عنه الإضافة"، حيث لم يذكر الشق الآخر يشعر بما ذكره الجدّ، لكن الحق حقيق بأن يتبع؛ فاللام من الإضافة للعهد والمعهود الإضافة التي كلا مضافيها[17] منشأ لتلك العوارض فالنفي [18]يشمل القسمين، فليتأمل.

قوله:(على ما قرّره المصنف فيما سبق[19]): قيد بذلك لأنّ لها دخلاً فيه على ما قرره الشارح نفسه [فيما سبق] [20].

قوله:(باختلاف المعلومات وهي المسائل) اهـ. فيه بحثٌ؛ لأنّ المسائل كما تختلف [باختلاف الموضوع تختلف] [21] باختلاف المحمول، فلو صحّ عدم جواز تعدد الموضوع بناء على ما ذكر للزوم عدم جواز تعدد المحمول، وإن اعتبر في جانب المحمولات شيء يجعلها في حكم الواحد فليعتبر في جانب الموضوع [22]أيضاً.

قوله:(وفيه نظرٌ لأنه) اهـ . قال الفاضل الشريف: فإن قيل: لم لا يجوز أن يريد باختلاف غير هذين المعنيين[23]؟. قلنا: لأنّ جعله في مقابلة الاتحاد مُشعِرٌ بأنّ المراد به التكثير[24]وقوله:" من غير رعاية معنى يوجب الاتحاد" مُشعِرٌ بأنّ المراد عدم التناسب، فأبطل الأمرين. حتى لو أريد معنى آخر لم يلزم اختلاف العلوم إذ لامعنى له سوى عدم اتحاد الموضوع[25] لا بالذات ولا بالاعتبار بمعنى الاشتراك في ذاتي أو عرضي. قال الجد في فصول البدائع مجيباً عن نظر الشارح وجوابه أنّ المراد عدم[26] المناسبة التامة الضابطة للكثرة عند الفهم:" فبيان اللزوم أنّ جهة البحث هي جهة الوحدة الضابطة للمسائل الرابطة للموضوعات بها الوجوب

---

(14) في ظ طمس ب1 : [نعمه الجسام].
(15) في ب1 زيادة :من
(16) ظ لو 56/ب
(17) في ب1 :كلامنا منها
(18) في ب1 : فإن النفي
(19) في ب1 :سلف
(20) سقط من ب1
(21) سقط من ظ
(22) في ب1 : الموضوعات.
(23) في ب1 : غير هذا من القسمين.
(24) ب1: لو41/أ
(25) في ب1 : الموضع
(26) في ب1 : عند

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

[27]ملاحظتها في كل مسألة. [والرابط[28]] هو المراد بالإضافة" انتهى. وأنت خبيرٌ بما فيه من التكلف على أنّ المراد بالإضافة إذا كان مجرد الربط لم يرد اعتراض المصنف على القوم، لأنهم أيضاً اعتبروا الربط ولاحظوا جهة الوحدة فيما جوزوا من تعدد الموضوع.

قوله:(يشترط تناسبها): قيل: التناسب وإنْ قيد بكونه معتداً به أمرٌ لا يعرف قدره. فلا ينضبط أمر اتحاد العلم [29] واختلافه بمجرد اشتراطه ألا يرى أن الحساب والهندسة الباحثين [30]عن العدد والمقدار الداخلين تحت جنس الكم لا يجعلان علماً واحداً، بخلاف علم النحو الباحث عن أحوال الكلمة؟!. أجاب الشارح في شرح المقاصد بأنّ البحث [عن أحوال الأشياء إذا كان من جهة اشتراكها في أمر ومصداقه أن يقع البحث]عن كل ما يشاركها في ذلك الأمر فالتناسب معتدٌ به [والعلم] [31]واحد وإلا فمتعدد.

قوله:(اشتراكها في ذاتي): فيه بحثٌ؛ هو أنّ ذلك الذاتي حينئذٍ أولى بالموضوعية، فلا معنى لجعله أشياء ثم ردها إلى شيء واحد. فإن قلتَ: إنما ارتكبوا ذلك لئلا يلزم أن يكون لحوق بعض الأعراض لأمر أخص. قلتُ: يكفي التساوي مع المقابل. على أنه معارضٌ بلزوم عموم بعض الأعراض المبحوث عنها إذا جعل الموضوع أنواع المقدار، والمحققون لا يجوزونه وإن جوزه الشارح ههنا. اللهم إلا أن يقال تقييد العام بما يجعله مساوياً بيِّنٌ، وأما حديث المساواة مع المقابل ففيه أن إنما يكفي فيما إذا لم يحتج عروض كل من المقابلين إلى أن يكون الموضوع نوعاً معيناً كما ذكر في حواشي المطالع وغيره.

قوله:(الأركان) اهـ. أي الأخلاط الأربعة [32]و العناصر الأربعة.

قوله:(مناقض نفسه لأنّ موضوع الأصول): قيل عليه: علم الأصول مما يبحث فيه عن الإضافة والأعراض بعضها ناشيء من أحد المضافين وبعضها من الآخر، والمصنف قائلٌ بتعدد الموضوع في مثله؛ فأين المناقضة في هذا المثال؟. وأجيبَ بأنّ مقتضى كلامه أن يكون تعدد الموضوع في هذا القسم باعتبار الاثنينية من المضافين لا غير، فينبغي أن يكون موضوع الأصول مطلق الأدلة والأحكام فقط. لكن لا يكون حمل مطلق الأدلة أعني الدليل موضوعا من حيث[33] مفهومه كما ذكر، فيضطر إلى جعل الأدّلة موضوعاً باعتبار خصوصياتها، وحينئذٍ يزيد عدد الموضوع على اثنين. وبهذا الاعتبار يتناقض كلاماه، فالتناقض في هذه

---

(27) في ب1 : يوجب
(28) سقط من ب1 .
(29) ظ لو 57/أ
(30) ب2 لو203/أ
(31) سقط من ب1.
(32) في ب1 : بل عناصر الأربعة.
(33) ب1 : لو41/ب

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الصورة باعتبار تكثير الموضوع وعدم تكثره، وقد يجعل باعتبار كون مطلق الدليل موضوعاً كما لزم من كلامه وغير موضوع لأن الأعراض الذاتية ليست لها، والأول أظهر، فليتدبر.

قوله:(ليست أعراضاً ذاتية لمفهوم الدليل): قيل عليه: كما أنها [ليست] [34] أعراضاً ذاتية لمفهوم الدليل كذلك ليست أعراضاً ذاتية لمفهوم الكتاب والسنة[35] وغيرهما. وكما أنها أعراضاً ذاتية لما صدق عليه الكتاب والسنة مثلاً كذلك أعراضاً ذاتية لما صدق عليه الدليل، فمن أين يلزم كونها موضوعات دون الدليل؟. أجيبَ عنه بأنّ ليس عروض هذه العوارض لمعروضاتها من حيث أنها دليل، والإلزام أن يوجد من المبحوث عنها ما هو مساوٍ للدليل، وليس كذلك، بل من حيث أنها كتاب وسنة أو غيرهما. وبهذا يكون من المبحوث عنه ما هو مساوٍ لكل منهما وكذا في التصور والتصديق للمنطق.

قوله:(والتشارك بين اثنين) اهـ. مبنيٌ على ما جَوَّزَهُ سابقاً من كون العرض الذاتي لاحقاً للمعروض بواسطة أمرٍ أعمٍ داخلٍ. والمحققون يقيدون العرض الذاتي في مثله [36]بما يجعله مساوياً للموضوع [37].

قوله:(وكذا التصور في المنطق): قيل هذا مغالطة نشأت من اشتباه العارض بالمعروض. فإنّ الموضوعَ معروضُ المفهومِ وهو نفس الطبيعة الموجدة في ضمن جزئياتها، فموضوع الأصول الدليل الشرعي الشامل لكلٍ من الأربعة و موضوع المنطق الشامل للتصوري والتصديقي والعرض الذاتي حقيقة للأول وهو إثبات الحكم الشرعي والثاني الإيصال إلى المجهول المحمول. وأما تفاصيل الأحوال الواقعة محمولات المسائل فيها فراجعةٌ إلى الإثبات والإيصال. وأنت خبيرٌ بأنّ هذا يستدعي أن يكون العرض الذاتي في كل من العلمين أمراً واحداً وأن يكون خصوصيات الأعراض المبحوث عنها أعراضاً غريبة ولا يلتزمه أحد.

قوله:(عن أحوال الموجودات المجردة) اهـ. أي المطلقة لا المجردة عن المادة، فإنه يبحث عن أحوال الماديات أيضاً. ثم إنّ قوله:"الموجودات" يشعر بأنّ موضوعه أنواع الموجود، وبه صرّح في حواشي المطالع. وحينئذٍ يجب أن يقيد الأحوال المشتركة بما يجعلها مساوياً للموضوع؛ لئلا يلزم أن يكون من الأعراض الغريبة كما هو التحقيق. لكن يرد عليه أنّ موضوعه إذا كان أنواع الموجودات و الصانع من جملة موضوعاته، فكان يجب أن لايبحث في هذا العلم عن وجوده تعالى، مع أنّ الظاهر كون إثبات الصانع من أعلى مقاصده، اللهم إلا أن يلتزم استطرادية ذكره ههنا، ولا يخفى بعده. وقوله:" **هو الموجود من حيث أنه موجود**" صريحٌ في أنّ موضوعه طبيعة الموجود لا أنواعه. وعلى هذا الاعتراض المذكور[38] ، لكن يرد عليه لزوم كون الأعراض الخاصة

---

(34) سقط من ب1.

(35) ظ لو 57/ب

(36) ب2 لو 203/ب

(37) في ب1: للمعروض وهو الصواب

(38) ظ لو58/أ

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بأنواعه أعراضاً غريبة، واعتبار التساوي بمقابلها يدفعه أنّ ذلك لا يكفي في المشهور لكون العرض ذاتياً، بل لا بدّ مع ذلك أن لا يحتاج في عروضه إلى أن يصير الموضوع نوعاً معيناً لا حقيقياً ولا إضافياً. والأحوال المبحوث عنها قد يحتاج إلى أن يكون الموضوع جوهراً أو عرضاً، كما لا يخفى على الناظر في مباحثه.

قوله:(والإمكان): عد الإمكان [39]من الأعراض الذاتية للموجود، ولا يصح إلا بعد تقييده بما يخصّ به، وإلا فهو يعرض للمعدوم أيضاً. والأقرب أنّ ذكره استطراديّ.

قوله:(لا نُسَلِّم أنها في الأول جزء من الموضوع): كيف ولو كان جزءاً منه لكان موضوع الإلهي مركباً من الموجود والوجود؟! وليس البحث عن أعراض المجموع؛ إذ ليس المجموع أمراً محققاً حتى يبحث عن أعراضه في أعلى العلوم، كذا في محاكمات الإشارات. وقد يجاب بأنّ [40]معنى كون الحيثية تارةً جزءاً من الموضوع أنها تعتبر في الوصف العنواني بحيث يكون بعض العوارض[41] اللاحقة له باعتبار اتصافه بذلك. وبه يندفع اعتراض الشارح أيضاً كما لا يخفى. لكن فيه بحثٌ؛ لأنّ الوصف العنواني إنما يقال فيما يراد الماصدقات، وموضوع الإلهي طبيعةُ الموجود.[42] ثم إنهم يقولون موضوع الأصول الأدلة الشرعية مع أنه يبحث عن دليلية الإجماع والقياس. فلو أريد بالجزئية كونها وصفاً عنوانياً يلزم جزئية الدليل في موضوع الأصول، فكيف يبحث عنها؟. على أنّ أمر التقييد سهلٌ، فلك أن تقول: موضوع الهيئة أجسام العالم، وأن يقول: الموجودات المادية وعلى هذا، ولك أن تقول: لم يرد بالجزئية مجرد كون الحيثية وصفاً عنوانياً، بل كون المعتبر في لحوق الأعراض عنوان الموضوع، فيندفع البحثان الأخيران. وأما البحث الأول فمناقشته في العبارة ولا يقدح في أصل المقصود. فليتأمل.

قوله:(نعم يرد الإشكال المشهور) اهـ. قال في فصول البدائع:" الحق من الجواب أنّ حيثية الصحة مثلاً اعتبارها واعتبارها غيرها. وليس علةً للحوقها بل لحملها. يعني أنّ السؤال إنما يرد إذا كان الحيثية غير ما أضيفت إليه، بأن كانت عين الصحة مثلاً. وليس كذلك؛ لأنّ حيثية الصحة[43] مثلاً اعتبارها، ولا شك أنّ اعتبار الشيء غير ذلك . فسبب لحوق العرض هو الأول والعرض اللاحق هو الثاني فلا إشكال. والحال أنّ الصحة مثلاً لو اعتبرت سبباً فليست سبباً للحوقها في نفس الأمر بل لحملها[44]، بمعنى أنّ حصولها لكونها غاية إلى البحث عنها. وهذا كما ترى مبنيٌ على التغاير بين الحيثية والصحة، وأنّ الإضافة ليست بيانيةً وهو ملتزم عنده وإن كان خلاف المشهور، فليتأمل.

---

(39) ب1: لو 43/أ

(40) ب2 لو204/أ

(41) في ب1: العوالم

(42) في ب 1:الماصادقات الموضوعات موضعة الالتين طبيعة الموجود

(43) ظ لو 58/ب

(44) في ب1: لجمعها

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قوله:(والمشهور في جوابه) اهـ. يرد عليه أنه لا يتمشى في مثل قولهم:" موضوع علم السماء من الطبيعي أجسام العالم من حيث الطبيعة" إذ لا يصح تفسيره بحيثية استعداد الطبيعة. وأيضاً يستلزم أن لا يبحث في الطبيعي عن استعداد الحركة، مع أنه يبحث فيه عن كون الفلك قابلاً للحركة المستديرة. اللهم إلا أن يؤول بصرف الطبيعية إلى تأثيرها فيندفع الأول، ويقال قيد الموضوع استعداد مطلق الحركة والبحث عن استعداد الحركة الخاصة، أو يلتزم أنّ البحث عن ذلك استطراديٌ فيندفع الثاني.

قوله:(والتحقيق أن الموضوع) اهـ. تلخيصه أنّ لفظة "الموضوع" يتضمن معنى فعلى البحث والعروض فالجار في قولهم:" موضوع هذا العلم الأمر الفلاني من حيث كذا" متعلق بلفظ الموضوع باعتبار جزء معناه[45] أعني البحث، لا باعتبار الجزء الأخير أعني العروض، حتى يلزم أن يكون للحيثية مدخل في عروض العوارض. وفيه بحثٌ؛ لأنّ الحيثية إذا كانت من تتمة الموضوع ولم يكن لها دخل في عروض العوارض لم يصدق تعريف مطلق الموضوع على موضوع العلم المذكور. إذ لا يصدق على الموضوع[46] المقيد بالحيثية أنه يبحث في العلم عن أعراضه الذاتية، إذ الأعراض على تقدير أن لا يكون للحيثية مدخل في العروض ليست لذلك المقيد بل للمطلق، فليتأمل.

قوله:(طبائعها) اهـ. طبائعها بدلٌ من أحوال الأجسام. وقوله:**"حركاتها ومواضعها"** معطوفٌ على "طبائعها". وقوله:**"وتعريف الحكمة"** معطوفٌ على "أحوال"، لكن يقدر في المعطوف عامل غير عامل المعطوف عليه، كما في: "علفها تبناً وماءً بارداً"، أي يحصل منها تعريف الحكمة إذ لا معنى لأن يقال يعرف منه تعريف الحكمة لأنّ المراد به المعنى المصدري لا المعنى المعرف.

قوله:(وتنضيدها): الفرق بين الترتيب والتنضيد هو أنّ الترتيب عبارةٌ عن رفع بعض الأجسام[47] فوق بعض، [والتنضيد عبارةٌ عن وقوع بعضها فوق]بعض على سبيل التماس اللازم لعدم الخلاء. فيكون الترتيب أعم مطلقاً من التنضيد. كما ذكره الشريف في حواشي شرح الجغميني.

قوله:(والثبات فيها): الأَوْلى أنْ يسقط الثبات ههنا أو يذكره في قوله:"عن أحوال الأجسام من حيث التغير" أيضاً.

قوله:(وقد صرح بأنها قيد العروض): تأييدٌ لقوله السابق أعني قوله:" وعلى هذا لو جعلنا الحيثية في القسم الثاني أيضاً قيد الموضوع على ما هو ظاهر كلام القوم" آه. لكن ما صرح به أبو علي يخالف ما ذكره الشارح من أن التحقيق هو أنّ الحيثية قيد للبحث لا العروض.

---

(45) ب2 لو 204/ب

(46) ب 1:لو42/ب

(47) ظ لو 59/أ

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

قوله:(وضعوا الحقائق): فيه إشارةٌ إلى وجه تسميته موضوع العلم موضوعاً.

قوله:(وجوزوا لكل أحد أنْ يضيف) آه. قيل فيه تصريحٌ بأنه يجوز أن يكون العلم اسماًلجملة تتفاوت بحسب الأعصار والأزمان. وقد منعه قبل ذلك فيما اعترض على تعريف الفقه الذي ادعى انه مخترع المصنف. لا يقال: لا يلزم من تجويز كون العلم اسماً لجملة يمكن أن يزيد[48] بحسب تلاحق الأفكار تجويز كونه اسماً لجملةٍ يتزايدُ تارةً وتنقص أخرى. لأنا نقول: هذا إنما يصح إذا كان قول الشارح فيما سبق:" وأيضاً يتنقص" اهـــ. من تتمة الاعتراض الأول حتى يكون المجموع اعتراضاً واحداً، وهو خلاف الظاهر.

قوله:(فلا معنى للعلمِ الواحد): قيل أن أرادوا الإصطلاح على هذه المناسبة يقتضي أولوية هذا الاعتبار فلا مشاحة. وإلا فقوله:" لا معنى للعلم الواحد إلا كذا" إعادةٌ للدعوى. ثم قوله:" **ولا معنى لامتياز العلوم" اهـــ** عين النزاع. ثم لا يجوز أن يكون امتياز العلوم بحسب أنّ هذا [49]ينظر في حال شيء وكذا في حال آخر لذلك الشيء بعينه.

قوله:(إلا أن يوضع شيء) اهـــ. في بعض النسخ:" إلا أن نضع" بصيغة التكلم أو الخطاب. [50] وعلى هذا قوله: "ونبحث". وإنما غير الأسلوب إيماءً إلى أنّ الباحث عن الجميع لا يلزم أن يكون الواضع والمدوّن كما قرره آنفاً.

قوله:(وتلك الأحوالُ مجهولةٌ مطلوبةٌ): حاصله أنّ الموضوعات ممتازةٌ معلومةٌ للطالبِ، والمجهولات محصولةٌ [51]مطلوبةٌ له. و اللائقُ لأنْ يكون سبباً للتمايز هو المعلوم لا المجهول. وأجيبَ بأنّ أصل المحمول [52] الذي هو العرض الذاتي معلوم ،وإنما المجهول انتسابه إلى الموضوع وهو لا ينافي[53] امتيازه في نفسه الذي هو المقصود. وكان المراد بمعلومية مثله معلوميته بالجنس أو لواضع الفن،[54] وإلا فهو في حيز المنع.

قوله:(فلكل واحد أن يجعل) أجيبَ عنه بأنّ تنوع الأعراض إنما يقتضي اختلاف العلم إذا لم يشترك في جنسٍ هو المقصود بالبحث. ويمكن أنْ يدفع بأنّ ما ذكره الشارح كلامٌ إلزاميٌ؛ فإنّ المصنف ادعى فيما سبق عدم جواز تعدد الموضوع للعلم بناءً على لزوم تكثر العلم الواحد، فألزمه ههنا بتنوع[55] الأعراض المبحوثة في علم واحدٍ. وحينئذٍ لا يتأتى الجواب المذكور إذ

---

(48) ب 1:يتزايد

(49) غير واضحة في ب2 طمست ببقعة حبر

(50) ب2 لو 205/أ

(51) في ب 1: محمولة

(52) في ب 1:المجهول

(53) ظ لو 59/ب

(54) ب 1:لو43/أ

(55) في ب1:بتنزع

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يمكن مثله في جانب الموضوع أيضاً. واعترض أيضاً على الشارح بأنّ قوله:" فكل أحد" آه يَرِدُ على ما ذكره أيضاً من جواز كون حيثية الموضوع متعلقاً بالبحث. مثلاً يجعل فعل المكلف من حيث البحث عن وجوبه موضوع علم آخر، ومن حيث البحث عن حرمته موضوعٌ آخر، إلى غير ذلك. فيكون الفقه علوماً متعددةً موضوعها فعل المكلف مفيداً في كل منها بحيثية أخرى، فلا ينضبط الاتحاد والاختلاف على قياس ما ذكر. وقد يجابُ بأنّ المقصود انضباطُ العلمِ المطلوبِ للشارع في ابتداءِ شروعه؛ ليأمن فوات ما يعنيه والاشتغال بما لا يعنيه. فإذا علم أنّ هذا المقيد بالمعنى الذي ذكر موضوع العلم انضبط ذلك العلم عنده قبل الشروع فيه. بخلاف ما ذكره المصنف فإنه لا يتميز العلم به ولا ينضبط ابتداءً، بل بعد الإحاطة بجميعه. وفيه نظرٌ؛ إذ يكفي للانضباط الابتدائي الإحاطة الإجمالية بالمحمولات، وهي ممكنة قبل الشروع.

قوله:(فلا ينضبط الاتحاد والاختلاف): قيل: لكل أحدٍ أنْ يصطلح على ما يشاء، ولم يردّ هذا أحد بتأديته إلى عدم انضباط المقصود. مثلاً لفظ "الفعل" موضوعٌ في اللغة لمعنىً، ثم اصطلح التصريفي على معنىً آخر، ثم للتكلم على معنى ، ولم يَرُدَّهُ أحدٌ بأنه لا ينضبط التكلم. وكذا في موضوعات العلوم [56]،كثيراً ما يكون شيءٌ موضوعُ علمٍ ثم يصطلح آخرونَ على جعل نوعٍ منه موضوعَ علمٍ آخر، ثم آخرونَ على جعل صنفٍ منه موضوعَ علم آخر. فما بال هذا يقبل وما ذكره المصنف يُرَدُّ؟!. والحاصل أنه ينضبط المقصود في الجميع بكون الشخص من أهل[57] هذا الاصطلاح أو ذلك الاصطلاح.

قوله:(كالقدرة): قيل: في كونِ القدرة غير إضافيةٍ نظرٌ، والأَوْلى [58]التمثيل بالجهة. وهو مدفوع بما صرّح به في الهيات شرح الموافق من أنّ القدرة صفةٌ حقيقيةٌ ذاتُ إضافةٍ لا نفسَ الإضافة.

قوله:(والمتصف بصفات كثيرة) آه. سياق كلامه يدل على أنّ الدليل قياسٌ اقترانيٌ من الشكل الأول. وقوله: "المتصف" آه كبرى له. والمشهور المقرر بينهم اشتراط الكلية فيها، فكان اللام للاستغراق والمعنى:" وكل متصف" آه. لكن يَرِدُ المنعَ على مقدمات بيانه وهو ظاهرٌ. وإن اعتبر المعنى هكذا:" وكل أحد حقيقي متصف بصفات كثيرة متصفة بأعراض ذاتية" يمكن منعه أيضاً. إذ لا يلزم أن يكون الواحد الحقيقي بالمعنى الذي ذكره واجباً، بل يجوز أن يكون ممكناً، فلا يمتنع احتياجه إلى أمرٍ منفصلٍ، وإنْ سُلِّمَ اللزومُ أمكن منع سائر المقدمات أيضاً مستنداً بأن الواحد الحقيقي غير ذاته تعالى محالٌ. والمحالُ جاز أن يستلزم المحالَ، فجاز[59] أن يكون اتصافه بتلك الصفات لجزئيه أو لمباينٍ. فالأظهر أن يورد هذه المقدمة في سورة الشرطية بأن يقال:" وإذا كان متصفاً بصفات كثيرة كان متصفاً" اهـ.

---

(56) غير واضحة في ب2 طمست بقعة حبر

(57) ب2 لو 205/ب

(58) ظ لو 60/أ

(59) ب 1:لو43/ب

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قوله:(لعدم الجزء له): هذا بيانٌ للواقع. وإلا فاللاحق للجزءِ مطلقاً عرضٌ ذاتيٌ على ما قرره، وللجزء المساوي عند الكل.

قوله:(لامتناع احتياج) اهـ. هذا يدل على أنه حمَل النفي المستفاد من قوله:"ولا المباين" على نفي الواسطة في الثبوت. والمناسب لما قرر في موضعه أنْ يحمل عل نفي الواسطة في العروض، وهي التي يكون العارض بالحقيقة وبالذات عارضاً لها، ثم بواسطة ثبوتها لشيءٍ يكون عارضها عارضاً لذلك الشيء، كعروض اللون للجسم بواسطة عروضه للسطح الثابت للجسم. وحينئذٍ لا يعقل لحوق أمرٍ لشيءٍ- أي عروضه له- بواسطة عروضه لما هو مباين لذلك الشيء- أي منفصل عنه-. فلا حاجة إلى ما ذكره من الاستدلال، بل لا صحة له.

قوله:(فكان ينبغي أن يتعرض له): في لحوق البعض الأول من الأعراض كما تعرض له في لحوق البعض الآخر. وقد يتكلف في دفعه بأن قوله ولأنه يلزم ناظر إلى كلا الوجهين. ولهذا أخره عنها وغير الأسلوب. وإنما جعله كذلك رَوْمَاً للاختصار فكأنه قال:" ولأنه لو اعتبر الأمر من المنفصل" و لم يكتف بما ذكرنا في الوجهين يلزم من استكماله من غيره.

قوله:(وهذا[60] محالٌ بالبرهان المذكور في الكلام): فيه بحثٌ؛ وهو أنّ تعميم الصفات المذكورة للسلبيات لا يلائم هذه الحوالة، إذ لا يجري البرهان المذكور في الكلام إلا في الموجودات.

قوله:(لزم التسلسل في المبادئ): لم يذكر الدور إما للاستغناء بذكرِ أحدِ المتغايرين [61]عن [62]ذكر الآخر، و لم يعكس لأنّ التسلسل[63] أخفى فساداً وأظهر في اللزوم مما ذكره من الدور، أو لأنّ الدور مستلزمٌ للتسلسل، كما حقق في موضعه.

قوله:(أيضاً عرض ذاتي): فإن قلتَ: يجوز أن يكون العرض الذاتي الأول لازماً بيّناً أعم، فلا يكون اللاحق بواسطة عرضاً ذاتياً. قلتُ: إنما يجوز عموم العرض الذاتي عند من يجوزه إذا كان لاحقاً لجزءٍ أعمٍ، ولا يمكن ههنا لبساطة الملحوق بالعرض، فتعين مساواته فاللاحق بواسطته عرض ذاتي أيضاً.

قوله:(ضرورة أن اختلاف) آه. قيل هذا إنما يتم في الصفات الحقيقية دون الإضافية والسلوب فإنه يجوز اجتماع أفراد الخلق في محل واحد مع اتحاد النوع وكذا أفراد السلب.

---

(60) ظ لو 60/ب

(61) في ب2 المتقارنين

(62) ب2 لو206/أ

(63) في ب2 التسل

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

[الكلام على ترتيب الكتاب وتقسيمه]

قوله:(أي مقاصده): قيل: فيه تسامحٌ؛ لأنَّ الموضوعَ على قسمين ليس مقاصد الكتاب، بل الألفاظ الدالة على تلك المقاصد. ولك أن تقول: لما بيّن المقاصد من باقي الكتاب سمّاه بالمقاصد. وبالجملة العلاقة القوية بين اللفظ والمعنى يصحح إطلاق المقاصد على الألفاظ تسميةً للدال باسم المدلول، وهذا أشيع من إطلاق الكتاب على بعضه فلذا لم يحمل الكتاب على ما سوى المقدمة من الألفاظ.

[الركن الأول :الكتاب]

قوله:(اسمٌ للمكتوب): يعني هو من الأسماء المشبهة بالصفات كالإمام والآلة [64]وليس بصفة. وتحقيق الفرق بين الصفة والاسم في حواشي الكشاف للشريف. وذكر شارح الهداية أنه في اللغة مصدرٌ بمعنى الجمع سمي به المفعول للمبالغة.

قوله:(المثبت [في المصاحف] [65]**)**: المثبتُ في المصاحف حقيقةً هو الصور والأشكال- كما صرّح به في شرح المقاصد- لا الألفاظ التي هي كلام الله تعالى وكتابه. فالإسنادُ مجازيٌ، أو على حذف المضاف وانقلاب ضمير المضاف إليه مستتراً بعد حذف المضاف أي المثبت دوالّه.

قوله:(بمعنى القراءة): وفي شرح الكشاف أنه بمعنى الجمع، نُقِل إلى المجموع المتلوّ . وما ذكره في هذا الكتاب مختار الجوهري، وما ذكر[66] في شرحه للكشاف قول أبي عبيدة كما يفهم من الصحاح. لكن في كلٍ من كلاميه حيث جمع في المعنى المنقول إليه بين الجمع والتلاوة إشارة إلى صحةِ كلٍ مما اختاره.

قوله:(غلبت في العرف العام على مجموع المعين): قيل: سياق كلامه يدل على أنَّ المراد بالمجموع المعين مجموع ما بين الدفتين، لكن لا يلائم قوله:" فلذا جعل تفسيراً له حيث قيل"اهـ، لأنَّ ذلك التفسير للأصوليين. وستعرف بأنهم يعرفون الكلي الشامل للكل والجزء. وجوابه منع اختصاص ذلك التفسير بهم، بل هو تفسيرٌ مقبولٌ عند الكل من أهل العرف والأصول. غاية ما في الباب أنه إذا جعل تفسيراً للكل يراد [67]بالمنزّل [مجموع المنزّل] [68]؛ لئلا يبطل طرد التعريف بالبعض كما سيصرح بمثله في التعريف:" بما نقل" آه. وقيل أيضاً: إنما قال:" في العرف العام" لأن غلب في عرف الشرع على مقدار ثلاث آيات كما ذهب إليه الإمامان ولوترك غلبته على الكل. وقال:" القرآن في اللغة مصدر بمعنى القراءة غلب في عرف الشرع على مقدار ثلاث آيات" لم

---

(64) ب 1:لو44/أ

(65) سقط من الأصل وكتبت في الحاشية.

(66) ظ لو 61/أ

(67) ب2 لو206/ب

(68) سقطت من ظ وكتبت في الحاشية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يرد شيء وفيه بحثٌ؛ لأنه إن أراد أنه لو قال ذلك بدون ضم قوله:" فلذا جعل" اهـــ فلا شيء بدونه في الأول أيضاً. وإن أراد مطلقاً يرد عليه أنّ ما دون ثلاث آيات قرآنٌ عند أصحاب التعريف أعني الأصوليين كما سيظهر.

قوله:(وأظهر): لأنّ الانتقال من القرآن إلى المقروّ [أظهرُ مِن الانتقال مِن الكتاب إلى المقروّ، لأنّ] [69] العلاقة بين المصدروالمفعول أقوى وأظهر من الملابسة بين النقوش والألفاظ.

قوله:(على أنّ القرآن تفسير للكتاب وباقي الكلام تعريف للقرآن): قيل: هذا مخالفٌ لما ذكره في حواشي العضد حيث قال:" لما كان المراد بالفكر والنظر في اعتبار المنطقيين واحداً زعم الآمدي أنّ مراد القاضي أبي بكر في تعريف النظر بالفكر الذي يطلب به علمٌ أو ظنٌ أن يفسر النظر بالفكر تنبيهاً على اتحادهما معنىً، ثم يعرفه بما يطلب به علمٌ أو ظنٌ". ثم قال :"ولا شك أنه بعيد" والجواب أنّ الفارق كون القرآن في المعنى المراد أشهر من الكتاب وأظهر كما ذكره فيصلح أن يكون تعريفاً لفظياً، بخلاف لفظ الفكر[70] بالنسبة إلى لفظ النظر فلا مخالفة". هذا واعترض الشيخ أكمل الدين على تعريف الكتاب بأنّ اللام فيه[71] إنْ كانت للحقيقة فالتعريف الذي ذكروه لا يشمل كل كتاب والمعرف يشمله. وإنْ أريد بها العهد فالمعهودُ معلومٌ لا يحتاج إلى تعريفه. وأجيب عنه بأنّ المعهود وقد يكون بالمجهولية أو بوجه آخر سواها، فلا يستلزم العلم بما يميز حقيقيته عن سائر الحقائق.

قوله:(لا أن المجموع تعريف [الكتاب] [72]**)**: أي مع كون القرآن بمعنى كتاب الله تعالى؛ ليظهر اللزوم المذكور وكون ما عطف عليه مقابلاً له.

قوله:(بعيدٌ عن الفهم): لأنّ القريب إلى الفهم هو المعْنى الحقيقي للفظ سيّما في التعريفات، والقرآن بمعنى المقروّ مجاز.

قوله:(فلإزالة هذا الوهم صرّح بحرف التفسير): قيل: لا دخل "لحرف التفسير" في إزالة الوهم المذكور، بل هو إنما يزال بقوله:" وهو [إذ لو لم [73]]يكن ذلك، بل قيل:" أي القرآن الذي نقل" اهـــ، لكان ذلك الوهم باقياً و لم يكن حرف التفسير وقيل:" القرآن وهو" اهـــ. وغاية ما يمكن أن يقال أنّ دخول "أي" في التعريفات اللفظية شائعة، وهي إنما يكون في الأكثر بالمفردات فيؤذن نوعَ إيذانٍ بأنّ التفسيرَ مفردٌ. والحق [74]أنه لو [أسند] [75]الإزالة إلى لفظ هو لكان أقرب.

---

(69) سقطت من ظ وكتبت في الحاشية

(70) ب 1:لو44/ب

(71) ظ لو 61/ب

(72) سقطت من ظ وكتبت في الحاشية

(73) في ظ :كتب تحتها إذا لم

(74) ب2 لو207/أ

(75) في الأصل استند وصححت في الحاشية وفي ب2:أسند

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قوله:(وهو ما نُقل إلينا بين دفتي المصاحف تواتراً): استعمال كلمة "ما" في التعريف مع أنه بالعرض العام أشبه -كما صرح به بعض المحققين- إما لأنه بنى الكلام على مختار المتقدمين، وإما لأنه من ذِكر العام وإرادة الخاص.

ثم إنه صرح الشارح في شرح المختصر بأنّ المعتبر في القرآنية تواتر كونه من القرآن، لا بمجرد تواتر ذلك الكلام. فعلى هذا يحتاج في تصحيح هذا التعريف إلى نوع تمحلٍ وهو أن يجعل تواتراً بمعنى متواتراً حالاً أي متواتراً كونه قرآناً. والمعنى ما نقل إلينا مكتوباً بين دفتي المصاحف متواتراً كونه قرآناً. إلا أنه يلزم أنْ يُستغنى من قوله:" بين دفتي المصاحف" لكفاية قوله:" ما نقل إلينا متواتراً قرآنية". إلا أن يجعل للتوضيح أو يجعل قرينة على إرادة تواتر القرآنية، فتأمل.

قوله:(وعلى كل جزء): أي على كل جزءٍ يدل على الحكم كما يفهم من التعليل. ثم دليليه كل جزء يستلزم دليليه الكل ولظهوره لم يتعرض له في الدليل غايته أن دليلية الكل بالنسبة إلى كل المدلولات، بخلاف دليلية الكل فإنه لا يستلزم دليلية كلِ جزء. وأما[76] قوله:" لا مجموع القرآن" فمعناه لا مجموعه فقط. وبهذا يندفع توهم عدم انطباق الدليل على المدعى بناءً على أنه يعرض في المدعى لإطلاقه على المجموع و لم يذكر في الدليل. ولأنّ الخصوص المستفاد من قوله:" **وذلك آية آية**" لا يطابق عموم قوله:" على كل جزء منه". على أنّ الإطلاق على المجموع مقررٌ عند الكل ،وكثيراً ما يمسّ الحاجة إلى استعماله فيه. والمحتاج إلى البيان تعميمه للأجزاء.

قوله:(ككونه [77]معجزاً): لعل هذا توجيهُ كلام بعض الأصوليين على وفق ما قصدوا، وإلا فالإعجاز لا يتناول كل جزءٍ. وإن قيد بكونه دليلاً على الحكم -كما أشار إليه فيما بعد- فلا يكون من الصفات المشتركة بين الكل [78]والجزء المذكور.

قوله:(منقولاً بالتواتر): المراد بالنقل هو: النقل بين دفتي المصاحف -كما يدل عليه عبارة المصنف- أو نقل قرآنيته. فلا يرد أنّ النقل بالتواتر ليس مختصاً بالقرآن لوجوده في الحديث. على أنّ المراد اختصاصُ مجموع الصفات لا اختصاص كلٍ منها لأنّ اختصاص غير الإعجاز منها محل بحثٍ.

قوله:(وهم إنما يعرفونه بالنقل والكتبة): هذا لا يدل على وجه اعتبارِ الإنزال مع أنه مقصود بالبيان؛ لأنه مذكورٌ في المدعى فلا يتم التقريب. اللهم إلا أنْ يقال إنما لم يذكر وجه الإنزال لظهور أنه منزل منزلة الجنس فلا بد للتعريف منه، و هو أنه من اللوازم الشاملة فلا يمكن وجود القرآن بدونه بخلاف الإعجاز.

---

(76) ظ:لو 62/أ

(77) ب2 :لكونه

(78) ب 1:لو45/أ

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

قوله:(فإنه ليس من اللوازم البينة): علّله الشارح في حواشي شرح المختصر بأنّ كون القرآن موصوفاً بالإعجاز مما لا يعرف مفهومه ولزومه إلا الأفراد من العلماء فلا يكون لازماً بيّناً. وعلّله [79]الجد في فصول البدائع لخفاء وجه إعجازه، وفرّع عليه الاختلاف فيه ثم قال:" والجواب عنه أنّ المعتبر البينة في وقت التعريف وذلك حاصل لسبق العلم بإعجازه في الكلام" **ولا يخفى ما فيه من التعسف**، فتأمل.

قوله:(إذ المعجز هو السورة أو مقدارها): ظاهرُ كلامهم يدل على أنّ مقدار السورة معجزٌ البتة. وفيه نظرٌ؛ لأنّ الإعجاز بالبلاغة على المختار كما سبق، والبلاغة لا يوصف بها إلا الكلام التام؛ فما لم يكن كلاماً تاماً لا يكون معجزاً وإن كان مقدار السورة بل أكثر كقوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ[80] وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:35] فإنّ مقدار هذا أكثر من مقادير سورة والعصر، والكوثر، والإخلاص بكثير، مع أنه ليس بكلامٍ تامٍ فلا يكون بليغاً ولا معجزاً على المشهور.

قوله:(أخذاً من قوله:﴿ فَأْتُوا بِسُورَةٍ﴾ [البقرة:238] الآية): إذ لو كان فيما دون السورة إعجاز ينبغي أن يقع التحدي لأنه الأنسب بالتعجيز.

قوله:(والمصنف اختصر) اهـ. قيل: لا حاجة إلى هذا الكلام في هذا المقام؛ لأنّ المقامَ مقامُ بيانِ تعريف الكلي وعدّ الصفات المشتركة بين الكل والجزء. والمصنف لم يعرف الكلي بل الكل كما سيذكر الشارح.

قوله:(لأن سائر الكتب): قيل: إنّ سائر بمعنى الجميع، واستعما عليه[81] بمعنى الباقي غلطٌ وقع في لغة العرب. وذكر في الكشاف أنه بمعنى الباقي واستعماله بمعنى الجميع مِن غلط الخاصة، كذا في التلميح. والحق أنّ كلاً من المعنيين ثابتٌ لغةً. قال ابن الصلاح في مُشكل الوسيط:" لا يقبل، تفرّد به الجوهري وأنكر عليه غيره قوله:"سائر الناس: جميعهم" وقال:" إنه ممّا تفرد به ورد بأنه لم يتفرد به فإن التبريزي والجواليقي وغيرهما نقلوا ذلك".

[الأحاديث القدسية]

---

(79) ب2 لو207/ب

(80) ظ:لو62/ب

(81) الصواب : واستعماله

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قوله:(والأحاديث الإلهية): هي الأحاديث التي أوحى الله سبحانه وتعالى إلى النبي ﷺ ليلة المعراج، وتسمى بأسرار الوحي.

قوله:(ولم ينقل بطريق [82]التواتر): إنما لم يخرج القراءة الشاذة لعموم المصاحف لاحتمال الحمل على الجنس.

قوله:(قوله بمصحف أُبَيٍّ رضي الله عنه): نحو قوله في قضاء رمضان: « **فَعِدَّةٌ مِنْ أيامٍ أُخَرٍ مُتَتَابِعاتٍ**».

قوله:(بمصحف ابن مسعود رضي الله عنه): نحو ما نقل في كفارة اليمين: « **فصيامُ ثلاثةِ أيامٍ مُتَتَابِعاتٍ**».

واعلم أنّ خروج ما نقل بطريق الشهرة بقيد التواتر مبنيٌ على قول الجمهور وأما قول الخصاص وهو: أنّ المشهور أحد قسمي المتواتر فخروجه بقولهم:" بلا شبهة". ولما كان شبه المشهور بالمتواتر قوياً أورد البعض قيد "بلا شبهة" تأكيداً وإن أخرج المشهور[83] من المتواتر.

قوله:(فلا حاجة إلى ذكر الإنزال): نفي الحاجة لا ينافي جواز الذكر للإيضاح. فلا يرد أنّ ما ذكره إنما يصح إذا كان الغرض من ذكرهما الاحتراز أما إذا كان التوضيح كما ذكره الشارح قبيل[84] هذا.

قوله:[(أنها ليست من القرآن): وعن بعض من أنكر قرآنيتها الاعتراف بنزولها والقول بإمكان نزول ما ليس بقرآن.[85]]

قوله:(أنزلت للفضل والتبرك): وتعدد نزولها لا يقتضي تعدد قرآنيتها. كيف وقد قيل بتكرر نزول الفاتحة و لم يقل أحد بتعدد قرآنيتها؟!.

قوله:(كتب في المصاحف): يعني مع المبالغة في توصيتهم في تجريد القرآن عما سواه حتى لم يثبتوا آمين، ومنع قول العجم أيضاً. وقوله:" بخط المصحف" دفعٌ لتوهمِ الأعراض يكتب كون السورة مكية أو مدنية وعدد آياتها مع أنه ليس من القرآن اتفاقاً؛ فإن ذلك ليس بخط المصحف. بل قد يميز عنه بأن يكتب بالأحمر ونحوه. قال الجد في تفسير الفاتحة: "لا خلاف في وجوب تواتر القرآن في أصله وتفاصيل أجزائه، ثم قال الشافعي رحمه الله التواتر في نقله بين دفتي المصاحف كافٍ للإجماع على توصية تجريد المصاحف عما ليس بقرآن، فالبسامل عنده قرآنٌ. وقال أبو حنيفة ومالك رحمهما الله: المعتبر التواتر في قرآنيتها لا في نقله

---

(82) ب 1:لو45/ب

(83) ب2 لو208/أ

(84) ظ:لو63/أ

(85) سقطت من ظ وكتبت في الحاشية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقط. وهو الحق؛ إذ من الظاهر أنّ النقل إذا لم يكن على أنه قرآن لا يفيد القرآنية. والتواتر في نقل البسامل ليس على أنه قرآن وإلا لم يخالف فيه، بل كتب في المصاحف للفصل والتبرك بها، والإجماع على توصية التحريد الشامل للبسامل ممنوعٌ، وعلى توصية التحريد عن غيرها مما ليس بقرآن مسلم ولا يفيد.

قوله:(وعدم جواز الصلاة) اهـ. هذا هو الرواية الصحيحة. وذكر التمرتاشي في شرحه للجامع الصغير أنه لو اكتفى بها يجوز صلاته عند أبي حنيفة. لكنَّ الصحيح هو الأول، كذا في شرح كشف البزدوي.

قوله:(للشبهة في كونها تامة): قيل: فعلى هذا ينبغي أنْ لا يتأدى فرض القرآن بآيةٍ طويلةٍ اختلف القراء في كونها تامةً؛ وليس كذلك! فالأَوْلى أنْ يقال: عدم الجواز بقوة الشبهة في كونها قرآناً".

قوله:(إنما هو على قصد التيمن): لم يعلِّل هذا الجواز بالشبهة المذكورة مع أنه يجوز تلاوة ما دون الآية لهما. لأنّ المقام مقام الاحتياط، فلا يجوز لهما قراءة ما لم يتعين أنه ما دون الآية إلا على[86] التبرك. فإنّ هذا القصد يخرجها من القرآنية، لأنها [87]مما يختلف بالاعتبار وقيد الحيثية ممّا لا بدّ من اعتباره فيما يختلف به. وبهذا يظهر أنه لو قرأها مع ما بعدها إلى الآية الثانية على قصد الثناء أو التيمن لكان ينبغي[88] أن لا ينوب [89]على قصد القراءة. ويؤيده [90]ما ذكر في القينة[91] نقلاً عن شرف الأئمة:" أنه لو قرأ الفاتحة على قصد الدعاء ينبغي أنْ لا ينوب عن القراءة". وفي الفتاوى الصغرى: أنه ينوب عنها. فعلى هذه الرواية يُشْكِلُ أمرُ الجواز في الجملة.

قوله:(لقوة الشبهة) آه. ولهذه القوة لم يُجهَر بها في الصلاة الجهرية عند متأخري الحنفية- القائلين بأنها من القرآن- مع أنّ الأصل في الأذكار الإخفاء. اعلم أنّ المراد بالشبهة ههنا ما يشبه الدليل وليس به ولو في اعتقاد الخصم، وبقولها خفاء فسادها بحيث لا يُطلع عليها إلا بالإمعان. وهذه الشبهة لا يورث شكاً أو وهماً للطرف الآخر أصلاً، وإنما يورثه لو لم يقدر ذلك الطرف على إزالتها، فلمّا أزالها ولو بالإمعان لم يبق عنده معتبراً أصلاً. لكن لما احتاج إبطالها إلى إمعان النظر عند صاحبها الذي يتمسك بها صار معذوراً حتى لا يكفر كما لا يكفر المأول. وبهذا يندفع ما قيل: إنّ أول درجات الشبهة القوية أن يورث شكاً أو وهماً فلا يبقى الطرف الآخر قطعياً، فليتأمل.

---

(86) في ب 1:قصد

(87) ب 1:لو46/أ

(88) ظ: لو63/ب

(89) في ب2 ثبوت وهو خطأ

(90) ب2 لو208/ب

(91) في ب2 :الغنية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قوله:(فإنه يعد زنديقاً أو مجنوناً): يعني إنْ كان له قصد يعتد به يعد زنديقاً وإلا فمجنوناً.

قوله:(بما نقل بين دفتي المصاحف): لا خفاء في أنّ المراد بـــ"ما بين دفتي المصاحف" النظم لا النقوش، ولا المعنى بقرينة ما نقل تواتراً.

قوله:(إنْ أُبقي على عمومه) اهـــ. ولا يقيد بقيد الجزء بما له نوعُ اختصاصٍ بكلمةٍ- كما ذكره الفاضل الشريف في حواشي الكشاف-، لأنّ كل جزءٍ يصدق عليه هذا فلا دلالة له على ما يتميز به كل جزء يطلق عليه القرآن مما لا يطلق عليه القرآن. وقد يجاب عن أصل الإعتراض بأنّ المراد بالتعريف تعيين القرآن الذي هو مناط الأحكام. فإذن يكون المراد بالبعض ما يكون مناط الحكم من الأحكام الشرعية من حرمة مسّه على المحدث وتلاوته على الجنب. وأنت خبيرٌ بأنّ هذا إنما يناسب عرف الفقهاء، وأما على مذهب الأصوليين فالأقرب أن يراد كل جزء يدل على الحكم كما أشرنا إليه قبل.

قوله:(خرج ما ليس بكلامٍ تام): [إقحام البعض بالنظر إلى قوله:" مع أنه يسمى قرآناً" اهـــ. وإلا فالخارج كل ما ليس بكلام تام.[92]]

قوله:(لا للمعنى الكلي): لأنه صرّح فيما سيأتي في موضعٍ بأنه لا يحصل معرفة القرآن إلا بأن يقال:" هو هذه الكلمات، ويقرأها من أوله إلى آخره". وفي موضعٍ صرّح بأنه لا يعرف القرآن إلا بأن يقال:" هذا هو التركيب المخصوص، ويقرأ من أوله إلى آخره" فإذا أريد [93]بالمحدود المجموع وجب أن يراد بالحدّ أيضاً ذلك. وأجاب عنه صاحب الترجيح بأنّ هذه الكلمات وهذا التركيب المخصوص يجوز إطلاقه على كل القرآن وعلى بعضه، وضمير قوله: "من أوله إلى آخره" في الأول راجعٌ إلى الكلام المشتمل عليه الكلمات [94]الدالة عليه، وفي الثاني إلى التركيب المخصوص. ولا يخفى أنّ فيه [95]صرف الكلام عن الظاهر.

قوله:(فإن قيل: فالكتاب بالمعنى الثاني) آه. لا يخفى أنه بعدما صرّح بأنّ كلاً من الكتاب والقرآن يطلق عند الأصوليين على المجموع وعلى كل جزءٍ منه لا حاجة إلى إيراد هذا السؤال والجواب، إلا أن يراد من ذكرهما التوطئة للسؤال الثاني.

قوله:(فيكون حقيقةً في الكل والبعض): كونه حقيقةً في البعض باعتبار أنّ إطلاق العام وإرادة الخاص لا بخصوصه لا ينافي كونه حقيقةً، وإنما المنافي له إرادة الخاص بخصوصه كما حققه في المطول.

---

(92) سقطت من الأصل وكتبت في الحاشية.

(93) ظ: لو64/أ

(94) ب 1:لو46/ب

(95) ب2 لو209/أ

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قوله:(يعني إنّ جعل التعريف المذكور) اهـ. قيل: ظاهرُ الكلام يشعر بأنّ المذكور من قبيل التعريف اللفظي الذي سماه الشارح والمصنف فيما سبق تعريفاً اسمياً. لكن كلام المصنف يدل على أنه ليس من قبيل ما يسمى في الاصطلاح تعريفاً أصلاً، بل هو نفس أحد محتملي اللفظ الذي قد علم السامع وضع اللفظ لهما، فيحمل التعريف في قوله: "ثم أردت تحقيقاً في هذا الموضع أنّ هذا التعريف" آه على المعنى اللغوي. وإنما لم يحمل كلام الشارح أيضاً على ذلك لأنّ قوله فيما بعد التعريف:" وإن كان للتميز لا بدّ أن يساوي المعرف مانعٌ عنه.

قوله:(وتمييزاً له): فيه مسامحةٌ، أي وتمييزاً لمعناه.

قوله:(لأنه أيضاً مرادفُ الكتاب): فيه مَنعٌ. غاية الأمر أنّ ما يصدق عليه الوحي المتلوّ مسمّى الكتاب والقرآن.[96]

قوله:(ويخرج منسوخ التلاوة) اهـ. لا وجه للاقتصار على بيان خروجه فإن سائر الكتب السماوية والأحاديث الإلهية والنبوية والقراءة الشاذة أيضاً واجبة الخروج. فلو قال:" ويخرج منسوخ التلاوة ونظائره بما نقل إلينا تواتراً" لكان حسنٌ لخروج الأحاديث النبوية بما نقل، إذ المراد به ما نقل على أنه كلام الله وسائر الكتب الإلهية بإلينا والأحاديث النبوية والشواذ ومنسوخ التلاوة بتواترٍ. ولا يبعد أن يقال: أراد بمنسوخ التلاوة ههنا ما يشمل سائر الكتب السماوية لأن تلاوتها منسوخة أيضاً. ولا يلزم فيه سبق التلاوة في كتابنا [97]كما يتبادر من العبارة وأن الأحاديث المتواترة يخرج إذ ليس نقلها إلينا في المصاحف بطريق التواتر لعدم كتبها في زمن الأصحاب .

قوله:(فإن قيل[98] تعريف الأصولي) اهـ. سياق الكلام يدل على أن تقرير الاعتراض هكذا : الأصولي لا يعرف إلا المعنى الكلي، ومن معرفته وإن كانت تتوقف على معرفة المصحف لكون معرفة المصحف لا تتوقف على معرفته. فمن قال في تقريره ومعرفته: لا يتوقف على معرفة المصحف ولا معرفة المصحف على معرفته فقد أبعد.

قوله:(قلنا لا نسلم): إشارةٌ إلى المنع بناءً على أن يكون الكلي جزءاً من الشخص.

قوله:(أي يميزه): إشارةٌ إلى أن ليس المراد بالتشخيص التعين الشخصي.

قوله:(منافية للسكوت والآفة): أراد بها الباطنتين[99]، بأن لا يريد في نفسه[100] التكلم أو لا يقدر على ذلك، كما صرح به في شرح العقائد. واعلم أنّ تفصيل الكلام في الكلام فلا نشتغل به ههنا.

---

(96) في ب1 : زيادة[لايثبت الاتحاد في المفهوم]

(97) ظ: لو64/ب

(98) في ب2 :قلت

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

[عنوان فرعي:"يلزمني هذا الموضع عند الكلام على عقيدته"]

قوله:(القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق): ذكر الصّغاني[101] فيما جمعه في الموضوعات أنّ هذا الحديث موضوعٌ[102]. ومن العجب أن أهل السنة استدلوا به على عدم خلق القرآن، والخصوم أجابوا بأن المخلوق بمعنى المفترى، و لم يتفطنوا لكونه موضوعاً.

قوله:(عبارة عن ذلك المعنى القديم): قيل: معنى كونه عبارةً عنه أنه دال عليه عقلاً دلالةَ الأثر على مبديه، فإنّ النطق الظاهري في الإنسان كما يدل على مبداء له تغاير العلم والقدرة والإرادة كذلك الكلام اللفظي في الباري تعالى يدل على مبدأ تغاير في سائر الصفات.

قوله:(لا بد وأن يساوي المعرف): الواو في مثله إما عاطفة على مُقَدَّرٍ أن لا بدّ أن يصح وأن يساوي مثلاً، أو لتأكيد اللصوق بين اسم لا وخبره. ومعنى لا بدّ: لا فراق أو لا عوض. ثم إنّ هذا إما بناءً على ادّعاء المصنف في تعريف الأصل، أو على أنّ المساواة شرطٌ لجودة التعريف، وإلا فالشارح ذكر هناك أنه لا حاجة إلى المساواة.

قوله:(كالتعبير عنه باسمه العَلَم): قيل: فيه بحثٌ؛ لأنّ السامع إن عرف ذلك الشخص وكونه مسمى باسم العَلَم لم يحصل له معرفته به لامتناع حصول الحاصل وكذا [103]إن لم يعرفه وكونه مسمّى به قبل ذلك لاشتراط فهم المعنى من اللفظ بالعلم بوضعه له.

قوله:(لأن غايته الحد التام): لما كان فيه إشارةٌ إلى توجيه كلام المصنف فإنّ المفهوم الظاهر من تعليله لأن الشخص لا يحد بقوله:" فإن الحد هو القول المعرف للشيء المشتمل على أجزائه" أنّ المنفي ههنا إمكان التحديد على اصطلاح المنطق للشخص. وليس كذلك؛ بل المدعى عدم إمكان التعريف الذي يفيد تعيينه بحيث لا يمكن اشتراكه بين كثيرين، سواء كان حد منطقياً أو رسمياً. فأشار الشارح إلى توجيه بأنّ مراده من التعليل نفي إفادة الحد التام الذي هو غايةٌ في إفادة تصور الشيء تعين

---

(99) في ب1:منافية المسكوة والآفة أراد بهما الباطنين

(100) ب1:لو 47/أ وب2لو 209/ب

(101) الصغاني هو : "الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري الصغاني الحنفي، رضي الدين. أعلم أهل عصره في اللغة. وكان فقيهاً محدثاً. ولد في لاهور بالهند، ونشأ بغزنة، من بلاد السند، ودخل بغداد، ورحل إلى اليمن، وتوفي ودفن في بغداد، بداره بالحريم الطاهري، وكان قد أوصى أن يدفن بمكة، فنقل إليها ودفن بها". من مصنفاته: العباب الزاخر، والشوارد في اللغة،و شرح صحيح البخاري، وغيرها. الزركلي، الأعلام، ج2 ص214. وكحالة، معجم المؤلفين، ج3 ص279

(102) الصغاني، الحسن بن محمد، موضوعات الصغاني، تحقيق: نجم عبد الرحمن حلق، بيروت، دار المأمون للتراث، الثانية، 1985،ص 76.

(103) ظ: لو65/أ

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الشخص حتى يستفاد منه عدم إفادة غيره بالطريق الأولى. لكن جعل الحد التام غاية في ذلك بناءً على المشهور المتبادر إلى الأذهان، وإلا فقد صرحوا بأنّ الرسم التام المركب من جميع الذاتيات والعرضيات أكمل من الحد التام.

قوله:(على مقدمات [104]الشيء دون مشخصاته): أراد بالشيء ماهية الشخص، أو أراد به الشخص على حذف المضاف أي ماهية الشيء، وإلا فالتشخص من مقومات الشخص ولا يشتمل عليه الحد التام.

قوله:(الشخص مركباً اعتبارياً):[...] [105][106]يكفي لنقض القاعدة الكلية وهي أن الشخص لا يحد أصلاً، إذ لو حمل على الإيجاب الكلي لم يستقم في الواجب تعالى، لأن تشخصه وإن كان زائداً على ماهيته عندنا لكنه غير داخلٍ في هويته إذ لا قابل بالتركيب.

قوله:(لفظيّ، والكلام في اخذ الحقيقي): يحتمل أن يحمل اللفظيّ والحقيقي على المعنى المتعارف، ويكون قوله: "ولو سلّم" إشارةً إلى منع المقدمة الأولى. ويحتمل أن يحمل اللفظي على الاسمي[107] والحقيقي على ما يكون تعريفاً لموجودٍ كما هو رأي المصنف والشارح يكون قوله :لو سلّم إشارة إلى منع المقدمة الثانية، إذ لا دليل في كلام أصحاب هذا التعريف على ادّعاء أنه تعريف حقيقي.

قوله:(يجوز أن يذكر معه العرضيات المشخصة): إنْ قلتَ: الحدّ ما يتركب من الذاتيات فما يشتمل على ذكر العوارض المشخصة لا تكون حدّاً، لأنا نقول الحد عند الأصوليين ما يكون جامعاً ومانعاً لا ما ذكرته، فإنه اصطلاح المنطقيين. فإن قلتَ: ذكر العرضيات [108]المشخصة لا يشخص المحدود لاحتمالها عند العقل أن يكون لآخر. قلتُ: الغرض منه ردّ قول المستدل لإمكان زوالها فهو كلام إلزامي لا تحقيقي، فليتأمل.

قوله:(فإن ذلك إنما يحصل بالإشارة لا غير): القصرُ إضافيٌ بالنسبة إلى التعريف فلا ينافي قوله سابقاً: "بالإشارة و نحوها". وهكذا الكلام في قول المصنف إنّ معرفة كلٍ منهما موقوفةٌ على الإشارة.

قوله:(إلا بأن يقرأها من أوّله إلى آخره، ويقال) آه. قيل: فيه إشارةٌ إلى قصور عبارة المصنف، حيث قدم الإشارة على القراءة والمناسب العكس. وأنت خبيرٌ بأنّ الواو لا يقتضي الترتيب، فليس في كلام المصنف ولا الشارح ما يقتضي تقدم أحدهما على الآخر.

---

(104) في ب2 :مقومات

(105) سقط من الأصل وهو في ب1 وب2:هذا محمولٌ على المهملة التي في قوة الجزئية، فإنّ كون بعض الشخص مركباً اعتبارياً.

(106) ب2 لو210/أ

(107) ب1 لو47/ب

(108) ظ: لو65/ب

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قوله:(ولا يخفى أنّ الكلام في تعريف الحقيقة): اعترض عليه بأنه يكفي في تعريف حقيقة القرآن أن يقرأ من أوله إلى آخره بحيث يحصل هيئة جمعية في خيال السامع. ولا حاجة في ذلك إلى أن يشار ويقال: هو هذه الكلمات بهذا الترتيب. وأجيبَ بأنّ مراده أنّ الكلام في تعريفه اللفظي بحيث يحصل حقيقةً مسمّاه من حيث هو كذلك عند السامع لا بمجرد أن يمتاز عنده عن غيره.

قوله:(والنحو علم يبحث) اهـ. زعم الشارح في شرح الكشاف أنّ هذا التعريف للمعنى العام المتناول للصرف، وفسَّر الإعراب والبناء بالهيئات. ولا يخفى أنه تعسفٌ لا يرتكب في التعريفات، فإنّ مَن أخذ في تعريف النحو حيثية الإعراب والبناء إنما أخذها لإخراج الصرف، لأنّ الحيثية المميزة فيه هو الإعلال. نعم قد يطلق النحو على ما يتناول الصرف كما صرح به في شرح الألفية وغيرها، إلا أنه ينبغي أن يفسر بما يبحث عن أحوال الكلم من حيث الهيئات.

قوله:(إلا بتعدد المحال): [...][109]أعم من التعدد الحقيقي والاعتباري، لأنّ تعدد ما ذكر يحصل بصدوره عن شخصٍ واحدٍ في زمانين.

قوله:(قفا نبك من ذكرى[110]) آه. ذهب المبرد في مثله إلى أنّ تثنية الفعل أعني قفا ونظائره للتوكيد، والمعنى مثلاً قف قف. وأنكره الزَّجاج وقال:" بل هو خطابٌ لصاحبيه في الواقع". وقيل: العرب يخاطب الواحد بمخاطبة الاثنين. والعلّة فيه أنّ أقل أعوان الرجل في ماله وأهله اثنان وأقل الرفقة ثلاثة، فَجَرَى كلامُ الرجلِ على ما قد أُلِفَ مِن خطابه لصاحبيه. والبصريون ينكرون هذا اللزوم للالتباس. وقيل: أراد قفن بالنون، فأبدل[111] الألف من النون وأجرى الوصل مجرى الوقف، وأكثر ما يكون هذا في الوقف. ونبك مجزوم جواب الأمر. والذكرى بمعنى الذكر. ومن متعلقةٌ بـــ"نبك" وما بعده بسقط[112]اللوى بين الدخول فحومل وهذه المعدودات منازل والباء متعلقة بقفا أو بنبك أو بمترله وأراد بين أجزاء الدخول فأجزاء على[113] لأن بين تقتضي تعدد مدخوله فلا يستقيم العطف بالفاء إلا بالتأويل المذكور وروى الأصمعي وحومل بالواو.

قوله:(من التأليف): ظاهره يوهم أنّ ما ذكره موقوفٌ على تأليفٍ بين الكلماتِ الكثيرةِ؛ وليس كذلك، لأنّ مجرد قوله:" قفا" بالحرف الأول منه لا يمكن تعدده إلا بتعدد المحالّ. واعلم أن سياق الكلام هنا أن القرآن من قبيل ما لا يمكن تعدده إلا بتعدد المحال .وفيه بحثٌ؛ وهو أنّ فيه قرأت[114] مختلفة حتى بزيادة الكلمات ونقصانها وتبديل الكلمات بأخرى. فإما أن يقال:

---

(109) سقط من الأصل وهو في ب1المراد بتعدد المحال

(110) قفا نبك من ذكرى حبيب ومترل/ قصيد لامرئ القيس

(111) ظ: لو 66/أ

(112) ب1 لو48/أ

(113) في ب1: فأجزاء حومل .وهو الصواب

(114) الصواب :قراءات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
©Arabic Digital Library-Yarmouk University

مجموع القرآن عبارةٌ عن تلك القراءات أجمعها، حتى لو قرأ أحدٌ بقراءةٍ واحدةٍ من المتواترات لم يصح بالحقيقة أن يقال: أنه قرأ المجموع. وحُكِمَ بحنثه إنْ كان حلف أنه يقرأ مجموع القرآن، وبعدم حنثه إن كان حلف أنه لا يقرؤه. والظاهر أنّ هذا خلاف العرف والشرع. وإما أن يقال: هو عبارةٌ عن تمام ما يشتمل على الواحدة المعينة من تلك القراءات؛ وهو تحكمٌ، أو على واحدٍ منها على الإطلاق فقد تعدد ذاته بدون اعتبار تعدد المحالّ.

قوله:(ظاهر تعريفه للمجموع الشخصي): لأنّ من تبعيضية، والسورة المنكرة عامة لعموم التحدي. وظاهرٌ أنّ الذي كل سورةٍ بعضٌ منه مجموعُ القرآن ليس إلا.

قوله:(من جنسه في البلاغة والفصاحة): فيه بحثٌ؛ إذ لم يلتزم من هذا التوجيه أن لا يتناول التعريف إلا مقدار السورة وأقله ثلاث آيات. لأنّ علو الطبقة مَرتبَةُ الإعجاز وهو ليس إلا من ذلك المقدار كما تقرر في موضعه. ويمكن أن يجاب عنه بأنّ الآية الواحدة مثل السورة في علوّ الطبقة، لأنّ الله تعالى عالمٌ بكميات الأحوال وكيفياتها، فيلزم أن يكون الكلام المشتمل عليها في أعلى المراتب. إلا أنّ ما دون السورة لقلته ربما أمكن للبشر الإتيان بمثله وإن لم يقع. وبالجملة التفاوت الحاصل بين الآية والسورة وكذا [115]بين الآيات بالنظر إلى أنّ الأحوال المقتضية للاعتبارات في بعضها أكثر، فالمقتضيات المرعية فيه أوفر من المقتضيات المرعية في الأخرى، وذلك لا يقدر في أن يكون كل منها في الطرف الأعلى أي في مرتبة من البلاغةِ لا بلاغةَ فوقها بالنسبة إلى ذلك القدر، بوجوب اشتمال كل آية مثلاً على جميع المقتضيات التي في نفس الأمر بناءً على إحاطة علمه تعالى بجميعها. إلا أنّ هذا الجواب إنما يتم إذا ثبت أنّ الآية الدالة على الحكم كلامٌ تام البتة؛ إذ لا يوصف بالبلاغة في المشهور إلا ذلك، وفيه تأمل.

قوله:(بعض مترجم أوله وآخره): لا خفاء أنه منقوضٌ بالآية فإنها أيضاً مترجمٌ أولها وآخرها. والقول بأنّ المراد مترجمٌ أوله بالابتداء بالبسملة إن كان قرآناً ونحوه [إن لم يكن، وآخره بالانتهاء إليها وإلى نحوها تعسفٌ لا يفهم من التعريف. فالأَوْلى أن يقال:" السورة بعض مترجم توقيفاً" أي مسمىً باسمٍ كالبقرة وآل عمران وآية الكرسي مجردُ إضافةٍ لا تسمية ولا تلقيب، كما ذكره الشارح في حواشي الكشاف.

قوله:(قرآناً كان أو غيره بدليل) اهـ. رُدَّ عليه بأنّ السورة غَلَبَ في عرف الشرع عن بعض القرآن المترجم أوله وآخره توقيفاً من بين السور كالكتاب من بين الكتب،][116] ولذا عرف صاحب الكشاف السورة بالطائفة من القرآن المترجم. وتعميمها سورَ غير القرآن عدولٌ من الظاهر إلى الخفي ومن الحقيقة إلى المجاز العرفي كما ذكره الشارح نفسه في تعريف المصحف

---

(115) ظ: لو 66/ب

(116) سقط من ب1ثم كتب في الحاشية وكتب في آخره صح.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

[117]بما جمع فيه الصحائف. وأجاب في فصول البدائع عن الدور بأنّ تميز القرآن غير تصور ماهيته [118] ويقرب من هذا ما ذكره الشارح في المطول دفعاً للدور عن تعريف السكاكي علم المعاني بتتبع خواصّ تراكيب الكلام.

قوله:(ولهذا احتاج) اهـ. قيل: عليه الاحتياج إلى قوله:"منه" ليس لتمييز سورة القرآن عن سورةٍ غيره، بل لبيان أنّ السورة من جنسه في البلاغة وجوابه أنّ تقدير الجنس إنما هو على تقدير أن لا يكون المحدود كل القرآن بل الكلي الشامل للكل والجزء، على ما يدل عليه صريح كلامه. ولو منع الحصر فأي حاجةٍ إلى بيان أنّ السورة من جنس الكلام المنزل في البلاغة حتى يحتاج إلى قوله:"منه: لذلك البيان. نعم يمكن أن يقال إنما ذكر قوله:"منه" لأنه أراد تعريف [119]المجموع وبدونه يصدق على المعنى الكلي الشامل للكل والبعض.

قوله:(أي بيان أقسامه): الخصوص والعموم والاشتراك وأمثالها من الأعراض الذاتية للدليل السمعي. والتقسيم يتضمن إثباتها له في الجملة. فلذا عدَّ بيان الأقسام من البحث. وأما التعريف فليس فيه شائبةُ حمل العرض الذاتي أصلاً فيخرج عنه بالضرورة.

قوله:(ولم يتبين في علم العربية مستوفى): قيل عليه: بحث الحقيقة والمجاز من الأبحاث المتعلقة بإفادة المعنى، وقد تبين في علم العربية مستوفىً، فكيف يصح التقييد بقوله:"ولم يتبين في علم العربية مستوفى"؟! وأيضاً التعريف والتنكير مما له تعلق بإفادة الأحكام الشرعية حيث قالوا:" المعرفة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى" وغير ذلك فكيف يستقيم قوله: "لا كالإعراب والبناء والتعريف والتنكير"؟!. وأجيبَ عن الأول بمنع كون البحث عنها مستوفى في علم العربية، ولو سلّم فقول الشارح:" بناء على الأغلب"، وعن الثاني أنّ البحث عنهما استطرادي، ولذا قال الشارح هناك:" لما انجر الكلام إلى ذكر النكرة وإفادتها العموم والخصوص أردفه بما اشتهر من أن النكرة إذا أعيدت نكرة" آه.

قوله:(لا يقال المراد): حاصل من السؤال أنّ إضافة الأبحاث إلى ضمير الكتاب المفيدة [120] للتخصيص يخرج بتلك [121] المباحث لأنها لا تختص بالكتاب بل يعمّه وغيره ولا حاجة في إخراجها إلى ما ذكر من التكلف. وحاصل الجواب أنّ التخصيص الحقيقي لا يمكن ههنا، وإلا لم يكن المباحث الموردة في الباب الأول بل الثاني أيضاً مباحث الكتاب لتناولها السنة أيضاً كالإعراب والبناء وغيرهما.

نهاية النص المحقق

---

(117) ب1 لو48/ب

(118) سقط من الأصل وهو في ب1 [الاصطلاحية فيجوز أن يتوقف معرفة السورة على تمييزه، ويكون الموقوف عليها تصور ماهيته].

(119) ظ: لو 67/أ

(120) في ب1 : المقيدة

(121) في ب1 : تلك.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثبت المصادر والمراجع.

الألف

ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني. أسد الغابة في معرفة الصحابة، بيروت– لبنان، دار الكتب العلمية، الأولى، 1422هـ/2002م.

أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط،عادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة.

الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت، الثانية، 1405هـ/ 1985م.

ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة: جودة مبروك محمد مبروك وراجعه رمضان عبد التواب. مصر، القاهرة، مكتبة الخانجي، الأولى، 2002م .

الباء

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي. صحيح البخاري المسمى: الجامع الصحيح المسند من حديث ﷺ رسول الله وسننه وأيامه، اعتنى به: أبو عبد الله عبد السلام بن محمد بن عمر علّوش، الرياض، مكتبة الرشد، الأولى 1425ه/2004م.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي.

البقاعي، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر ت 885هـ. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، خرَّج آياته وأحاديثه ووضع حواشيه: عبد الرزاق غالب المهدي، بيروت– لبنان، دار الكتب العلمية، الأولى 1415هـ/1995م.

ابن بلبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، بيروت– مؤسسة الرسالة، الأولى 1408ه/1988م.

البيضاوي، القاضي ناصر الدين أبي سعيد عبدالله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي. تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل، بيروت– لبنان، دار الكتب العلمية، الأولى 1408هـ/1988م.ج1 ص518. والطبعة الأخرى: مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع، بيروت، المجلد الثاني،ج3 ص160.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

التاء

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي مع عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، دار العلم للجميع، دمشق.

ابن تغري بردي، يوسف بن تغري بردي الأتابكي جمال الدين أبو المحاسن (874هـ)، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، تحقيق : محمد محمد أمين، وطه بن إبراهيم بن أحمد، وعثمان بن يعقوب بن عبد الحق، مصر، مركز تحقيق التراث، 1993م.

التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر، شرح التلويح على التوضيح، تحقيق: زكريا عميرات، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، الأولى، 1416هـ / 1996م.

التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر. المطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، بيروت–لبنان، دار الكتب العلمية، الأولى 2001م.

التميمي الغزي، تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الغزي المصري الحنفي ت (1005هـ)، الطبقات السنية في تراجم الحنفية. تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، الرياض، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، الأولى، 1403هـ، 1983م.

الثاء

الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري. لباب الآداب، تحقيق: أحمد حسن بسج، بيروت–لبنان، دار الكتب العلمية، الأولى 1417هـ–1997م.

الجيم

الجرجاني، السيد الشريف أبي الحسن علي بن محمد بن علي. الحاشية على المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم (في علوم البلاغة)، قرأه وعلق عليه: رشيد أعرضي، بيروت–لبنان، دار الكتب العلمية، الأولى، 1428هـ/ 2007م.

الجرجاني، علي بن محمد. التعريفات، الدار التونسية للنشر، 1971م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحاء

الحارث بن حلّزة اليشكري، ديوان الحارث بن حلزة، جمع وترتيب وشرح: إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، عني بتصحيحه: محمد شرف الدين يالتقايا، ورفعت بيلكَه الكليسى، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية 1362هـ /1943م.

ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر علي بن عبدالله الحموي الأزراري، خزانة الأدب وغاية الأرب، تحقيق: عصام شعيتو، بيروت، دار ومكتبة هلال، الأولى 1987م.

ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد التميمي الدارمي البستي، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لـ: الأمير علاء الدين بن بلبان الفارسي (739هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، الثانية، 1414هـ / 1993م.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد علي النجار، بيروت– لبنان، المكتبة العلمية.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، إنباء الغمر بأبناء العمر، تحقيق: حسن حبشي، الجمهورية العربية المتحدة (مصر)، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، 1419هـ/ 1998م.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. الإصابة في تمييز الصحابة. بيروت– لبنان، دار الكتب العلمية، دط، دت.

ابن حجر العسقلاني، الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف، دار المعرفة، دط، دت.

حلاق، محمد صبحي بن حسن حلاق، مقدمة المحقق لكتاب إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، دار ابن كثير، دمشق، الأولى، 1421هـ/2001م.

الحموي، ياقوت الحموي الرومي. معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، بيروت– لبنان، دار الغرب الإسلامي، الأولى 1993م.

ابن الحنائي، المولى علاء الدين علي جلبي بن أمر الله بن عبد القادر الحميدي الرومي الحنفي، طبقات الحنفية، اعتناء: سفيان بن عايش بن محمد وفراس بن خليل مشعل، ابن الجوزي، عمان.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت745هـ). تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض وآخرون. بيروت – لبنان، الثانية 1428هـ 2007م.

الخاء

خاروف، محمد فهد، الميسر في القراءات الأربع عشر، دار الكلم الطيب، دمشق ، بيروت، الأولى، 1420هـ / 2000م.

خزنة، هيثم عبد الحميد علي خزنة، تطور الفكر الأصولي الحنفي دراسة تطبيقية للأدلة المختلف فيه، رسالة ماجستير في قسم الفقه وأصوله، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، جامعة آل البيت، 1998م.

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (608هـ–781هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر.

الدال

أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت. والنسخة الأخرى: حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. الرياض، دار المعارف للنشر والتوزيع، الثانية 1427ه/2007م.

الداوودي، الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداوودي، طبقات المفسرين، ضبطه ووضع حواشيه: عبد السلام عبد المعين، بيروت– لبنان، دار الكتب العلمية، الأولى، 1422هـ/2002م.

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (223–321هـ)، الاشتقاق، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، الأولى، 1411هـ/ 1991م.

الذّال

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت 748هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: بشار عواد معروف، ومحيي هلال السرحان، بيروت، مؤسسة الرسالة، الأولى، 1405هـ/ 1985م.

الرّاء

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، بيروت– لبنان، دار الكتب العلمية، الثانية، 1425هـ/2004م.

الراغب الأصفهاني، أبو القاسم حسين بن محمد. محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء. بيروت– لبنان، منشورات دار مكتبة الحياة.

الرضيّ الإستراباذي، محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، بنغازي– ليبيا، منشورات جامعة قاريونس، الثانية، 1996م.

الزّاي

الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي الدمشقي (ت1396). الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، الخامسة عشرة أيار 2002م.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزمي. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1977م.

الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر. أساس البلاغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز تحقيق التراث، الثالثة، 1985م.

الزمخشري، محمود بن عمر، الفائق في غريب الحديث، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأولى، 1993م/ 1414هـ.

السين

السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة.

السكاكي، سراج الملة والدين أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور. بيروت– لبنان، دار الكتب العلمية، الأولى1983م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وابن السكيت، يعقوب. إصلاح المنطق، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، مصر– القاهرة، دار المعارف، الثالثة، سلسلة ذخائر العرب.

السوسي، أبو الطيب مولود السريري، معجم الأصوليين، بيروت، دار الكتب العلمية.

السيد عبداللطيف كساب في مقدمة تحقيقه لكتاب: الوجيز في أصول الفقه، للكرماستي، يوسف بن حسين الحنفي (ت906هـ)، مصر ، دار الهدى للطباعة، الأولى، 1404هـ/ 1984م.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله. أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الأولى، 1405هـ/1985م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت(911هـ)، نظم العقيان في أعيان الأعيان. حرره: فيليب حتّي، نيويرك، المطبعة السورية الأمريكية

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه

الشين

الشوكاني، محمد بن علي. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، بيروت ودمشق، دار الفكر المعاصر ودار الفكر، الأولى، 1998هـ/ 1419م.

الصاد

صدر الشريعة، عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري، التنقيح في أصول الفقه، مطبوع مع شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، ضبطه وخرج أحاديثه: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، 1416 هـ/1996م.

صدر الشريعة، عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري، التوضيح شرح التنقيح، مطبوع مع شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، ضبطه وخرج أحاديثه: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، 1416 هـ/1996م

الصغاني، رضي الدين الحسن بن محمد. العباب الزاخر واللباب الفاخر، تحقيق: فير محمد حسن، العراق، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1398هـ/1978م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الضاد

الضبي، المفضل بن محمد الضبي. أمثال العرب، تحقيق: إحسان عباس، لبنان– بيروت، دار الرائد العربي، الأولى 1401هـ / 1981م.

ضويان، إبراهيم بن محمد بن سالم، منار السبيل في شرح الدليل على مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة السابعة، 1409هـ/ 1989م.

ضياء الدين ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، قدمه وعلق عليه: أحمد الحوفي، و بدوي طبانه، الفجالة، القاهرة، دار نهضة مصر للطبع والنشر.الأولى.

الطاء

طاشكبري زادة، أبو الخير أحمد بن مصطفى، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، يليه العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم، دار الكتاب العربي، 1975م.

الطبري، محمد بن جرير. تاريخ الطبري: تاريخ الأمم والملوك، بيروت– لبنان، دار الكتب العلمية، 1417هـ/ 1997م.

الظاء

العين

العباسي، عبد الرحيم بن أحمد (963هـ)، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، عالم الكتب، الأولى، 1367هـ/ 1947م.

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمدبن عبد البر النمري القرطبي. بهجة المجالس وأنس المجالس وشحذ الذاهن والهاجس، تحقيق: محمد مرسي الخولي، بيروت– لبنان، دار الكتب العلمية.

ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي(ت 1089هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، بيروت، دار المسيرة، الثانية، 1399ه/ 1979م.

العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، إشراف ومراجعة: صدقي جميل العطار، بيروت– لبنان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأولى 1425ه/1426ه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الغين

القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، بيروت، دار الجيل.

الفاء

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ت (395هـ). معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. 1399هـ/1979م.

والفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق: محمد المصري، الكويت، جمعية إحياء التراث الإسلامي، منشورات مركز المخطوطات والتراث، الأولى، 1987م.

القاف

ابن. قتيبة، عبد الله بن مسلم. غريب الحديث، تحقيق: عبدالله الجبوري، بغداد، وزارة الأوقاف، مطبعة العاني، 1977م.

ابن قطلوبغا، أبو العدل زين الدين القاسم بن قطلوبغا. تاج التراجم في طبقات الحنفية، بغداد، مكتبة المثنى ومكتبة العاني،1962م.

الكاف

ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماغيل بن كثير القرشي الدمشقي. تفسير القرآن العظيم، تقديم : عبد القادر الأرناؤوط، دمشق– الرياض، مكتبة دار الفيحاء– مكتبة دار السلام،الثانية 1418ه/1998م.

الكفوي، محمود بن سليمان (ت 990هـ)، كتائب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار، مخطوط، أصله في المكتبة القادرية، بغداد، محفوظة برقم (1242).

اللام

اللكنوي، أبو الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي(ت1304هـ) الفوائد البهية في تراجم الحنفية، اعتنى به: أحمد الزعبي، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الأولى، 1988م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اللكنوي، السعاية في كشف ما في شرح الوقاية،باكستان، لاهور، سهيل الكيري، الأولى، 1360هـ/ 1976م.

اللكنوي، عمدة الرعاية على شرح الوقاية، بيروت، دار الكتب العلمية، الأولى، 2009م.

الميم

ابن ماجة، أبوعبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني، سنن ابن ماجة، بيت الأفكار الدولية، لبنان، 2000م.

المالكي، حسن بن أحمد، مقدمة تحقيقه لكتاب فصول البدائع في أصول الشرائع لشمس الدين محمد بن حمزة الفناري ت (834هـ)من المبادئ الأحكامية إلى العوارض الأهلية، رسالة دكتوراه بإشراف د: خالد بن محمد العروسي. جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. د (ت).

المتنبي، ديوان أبي الطيب المتنبي، تحقيق وتعليق: عبد الوهاب عزام، دار المعارف، 1991م.

مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، الرابعة، 2004م.

مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. صحيح مسلم: وهو المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ، اعتنى به: ياسر حسن، عز الدين ضلّي، عماد الطيار، بيروت– دمشق، مؤسسة الرسالة ناشرون، ألأولى 1430ه/2009م.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري. لسان العرب، بيروت، دار صادر، الأولى.

النون

ابن ناصر الدين، شمس الدين محمد بن عبدالله بن محمد القيسي الدمشقي ت(842هـ). توضيح المشتبه (في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، بيروت، مؤسسة الرسالة، الأولى، 1414هـ/1993م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، المجتبى من السنن المشهور بـــ : سنن النسائي، بيت الأفكار الدولية، لبنان،2004.

النووي، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف الدمشقي الشافعي. الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار، ﷺ تحقيق: أحمد راتب حموش، دمشق– سورية، دار الفكر، الأولى1403ه/1983م

الهاء

ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري المصري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محيي الدين عبد الحميد، بيروت المكتبة العصرية.

الواو

الياء

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرست الآيات القرآنية

الآية	اسم السورة ورقم الآية	رقم الصفحة
ٱلْعَٰلَمِينَ رَبِّ	الفاتحة:1	120
بِسُورَةٍ فَأْتُوا	البقرة:23	
مِثْلِهَآ أَوْ مِنْهَآ نَأْتِ بِخَيْرٍ نُنسِهَا أَوْ ءَايَةٍ مِنْ نَنسَخْ مَا	البقرة:106	289
مِنَّا تَقَبَّلْ رَبَّنَا	البقرة:127	250
رَبِّهِمْ مِّن صَلَوَٰتٌ عَلَيْهِمْ أُوْلَٰٓئِكَ	البقرة:157	131
سُبْحَٰنَكَ بَٰطِلًا هَٰذَا خَلَقْتَ مَا رَبَّنَا	آل عمران:191	
ٱلرَّسُولَ وَعَصَوُا۟ كَفَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يَوَدُّ يَوْمَئِذٍ	النساء:42	72
ٱلْءَاخَرِ مِنَ يُتَقَبَّلْ وَلَمْ أَحَدِهِمَا مِنْ فَتُقُبِّلَ	المائدة:27	250
عَمِلُوا۟ مِّمَّا دَرَجَٰتٌ وَلِكُلٍّ	الأنعام:132	167
حَنِيفًا إِبْرَٰهِيمَ مِلَّةَ قِيَمًا دِينًا	الأنعام:161	56
تَعُودُونَ بَدَأَكُمْ كَمَا	الأعراف:29	103

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وَّنَصَرُوٓاْ ءَاوَواْ وَٱلَّذِينَ	الأنفال:72	71
نُورًا وَٱلْقَمَرَ ضِيَآءً ٱلشَّمْسَ جَعَلَ ٱلَّذِى هُوَ	يونس:5	
بِسُورَةٍ فَأْتُوا	يونس:38	
ٱلْأَلْبَٰبِ لِّأُوْلِى عِبْرَةٌ قَصَصِهِمْ فِى كَانَ لَقَدْ	يوسف:111	256
ٱلسَّمَآءِ فِى وَفَرْعُهَا ثَابِتٌ أَصْلُهَا طَيِّبَةٍ كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةً كَلِمَةً مَثَلًا ٱللَّهُ ضَرَبَ	إبراهيم:24	63 162
تَعْمَلُونَ كُنتُمْ بِمَا ٱلْجَنَّةَ ٱدْخُلُواْ	النحل:32	167
أَقْوَمُ هِىَ لِلَّتِى يَهْدِى ٱلْقُرْءَانَ هَٰذَا إِنَّ	الإسراء:9	67
مَّحْمُودًا مَقَامًا رَبُّكَ يَبْعَثَكَ عَسَىٰٓ أَن	الإسراء:79	117
سَوِيًّا صِرَٰطًا أَهْدِكَ فَٱتَّبِعْنِى	مريم:19	67
هَٰذَا مِّنْ غَفْلَةٍ فِى كُنَّا قَدْ يَٰوَيْلَنَا	الأنبياء:97	250
وَٱلْأَرْضِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ نُورُ ٱللَّهُ	النور:35	64
إِمَامًا لِلْمُتَّقِينَ وَٱجْعَلْنَا	الفرقان:74	78 -77
ٱلرَّحِيمِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱللَّهِ بِسْمِ وَإِنَّهُۥ سُلَيْمَٰنَ مِن إِنَّهُۥ	النمل:30	110
ٱلسَّبِيلِ سَوَآءَ يَهْدِيَنِىٓ أَن رَبِّىٓ عَسَىٰ قَالَ مَدْيَنَ تِلْقَآءَ تَوَجَّهَ	القصص:22	145
وَٱلْأَخِرَةِ ٱلْأُولَىٰ فِى ٱلْحَمْدُ لَهُۥ هُوَ إِلَّآ إِلَٰهَ لَآ وَهُوَ ٱللَّهُ	القصص:70	122

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سُبُلَنَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ	العنكبوت:69	67
هُم أُخۡفِيَ مَآ نَفۡسٞ تَعۡلَمُ فَلَا	السجدة:17	124
وَٱلۡقَٰنِتَٰتِ وَٱلۡقَٰنِتِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ وَٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ ٱلۡمُسۡلِمِينَ إِنَّ	الأحزاب:35	
مُّنِيرٗا وَسِرَاجٗا	الأحزاب:46	65
ٱلۡأٓخِرَةِ فِي ٱلۡحَمۡدُ وَلَهُ ٱلۡأَرۡضِ فِي وَمَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ فِي مَا لَهُۥ ٱلَّذِي لِلَّهِ ٱلۡحَمۡدُ	سبأ:1	123
لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ وَرَبِّي بَلَىٰ قُلۡ ٱلسَّاعَةُ تَأۡتِينَا لَا كَفَرُواْ ٱلَّذِينَ وَقَالَ	سبأ:3	121
رُسُلٗا ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ جَاعِلِ	فاطر:1	121
قَبۡلِكَ مِّن رُسُلٞ كُذِّبَتۡ فَقَدۡ يُكَذِّبُوكَ وَإِن	فاطر:4	233
يَرۡفَعُهُۥ ٱلصَّٰلِحُ وَٱلۡعَمَلُ	فاطر:10	167
تَلۡبَسُونَهَا حِلۡيَةٗ وَتَسۡتَخۡرِجُونَ طَرِيّٗا لَحۡمٗا تَأۡكُلُونَ كُلّٖ وَمِن	فاطر:12	57
أُجَاجٞ مِّلۡحٌ وَهَٰذَا شَرَابُهُۥ سَآئِغٞ فُرَاتٌ عَذۡبٞ هَٰذَا ٱلۡبَحۡرَانِ يَسۡتَوِي وَمَا	فاطر:12	57
تَعۡمَلُونَ وَمَا خَلَقَكُمۡ	الصافات:96	255
ٱللَّهِ ذِكۡرِ مِّن قُلُوبُهُم لِّلۡقَٰسِيَةِ فَوَيۡلٞ	الزمر:22	250
ٱلتَّوۡبِ وَقَابِلِ ٱلذَّنۢبِ غَافِرِ ۝١ ٱلۡعَلِيمِ ٱلۡعَزِيزِ ٱللَّهِ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ تَنزِيلُ ۝٢ حٰمٓ ٱلطَّوۡلِ ذِي ٱلۡعِقَابِ شَدِيدِ	غافر:1-3	79

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ٱلرَّشَادِ سَبِيلَ إِلَّا أَهْدِيكُمْ وَمَآ	غافر:29	67
ٱلرَّشَادِ سَبِيلَ أَهْدِكُمْ ٱتَّبِعُونِ يَٰقَوْمِ	غافر:38	67
عِبَادِهِۦ عَنْ ٱلتَّوْبَةَ يَقْبَلُ ٱلَّذِى وَهُوَ	الشورى:25	250
مُّسْتَقِيمٍ صِرَٰطٍ إِلَىٰ لَتَهْدِىٓ وَإِنَّكَ	الشورى:52	67
تَعْمَلُونَ كُنتُمْ بِمَا أُورِثْتُمُوهَا ٱلَّتِى ٱلْجَنَّةُ وَتِلْكَ	الزخرف:72	167
عَمِلُوا۟ مَا أَحْسَنَ عَنْهُمْ نَتَقَبَّلُ ٱلَّذِينَ	الأحقاف:16	250
عَمِلُوا۟ مِّمَّا دَرَجَٰتٌ وَلِكُلٍّ	الأحقاف:19	167
ٱلْإِيمَٰنَ إِلَيْكُمُ حَبَّبَ ٱللَّهَ وَلَٰكِنَّ	الحجرات:7	118
يَنقَلِبْ كَرَّتَيْنِ ٱلْبَصَرَ ٱرْجِعِ ثُمَّ	الملك:4	
بِمَجْنُونٍ رَبِّكَ بِنِعْمَةِ أَنتَ مَآ	القلم:2	156
صَلَّىٰ وَلَا صَدَّقَ فَلَا	القيامة:31	84
ٱلْوَقُودِ ذَاتِ ٱلنَّارِ	البروج:5	
ٱلْعَقَبَةَ ٱقْتَحَمَ فَلَا	البلد:11	85
وَٱلْفَتْحُ ٱللَّهِ نَصْرُ جَآءَ إِذَا	النصر:1	182

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library Yarmouk University

فهرس الأحاديث والآثار

الحديث	الصفحة
«مثل كلمة طيبة كشجرة طيبة»	63
«كل أمر ذي بال لم يبدأ ببسم الله فهو أجذم»	109
«كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله فهو أقطع»	109
«أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت»	124
«اللهم صل عليه»	131
«اللهم صل على آل أبي أوفى»	131
«صلى الله عليك وعلى زوجك»	131
«إن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف»	131
«كان رسول الله يصلي على الصف المقدم ثلاثاً، وعلى الثاني واحدة»	131
«نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه»	155
«لن يدخل أحدكم الجنة بعمله»	166
« هو أجل رسول الله أعلمه الله له» أثر عن ابن عباس.	182
«شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»	235
«رفع عن أمتي الخطأ والنسيان»	239
«والله لا أتزوج النساء»	285
«لا تجتمع أمتي على الضلالة»	299-300
«أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»	301
«استفت قلبك»	301
« القرآن كلام الله خير مخلوق»	

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فهرس الأشعار

البيت		القائل	الصفحة
ملك يريك شسوع مترل قدره	زهر الكواكب منه صف نعال	حسن جلبي	52
كهف الندى ليث المجامع	ماله ثان إذا دعت الملوك نزال		
لا خيل عندك تهديها ولا مال	فليسعد النطق إن لم تسعد الحال	المتنبي	53
ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها	كفى المرء نبلاً أن تعد معايبه	يزيد المهلبي	54
وكنت فتى من جند إبليس فارتقى	بي الحال حتى صار إبليس من جندي	...	61
بدا لي أني لست مدرك ما مضى	ولا سابق شيئاً إذا كا جائياً	زهير بن أبي سلمى	73 136
طرق الخيال ولا كليلة مدلج	سدكاً بأرحلنا و لم يتعرج	الحارث بن حلزة	83
لا هُمَّ إنَّ الحارث بن جَبَلَــةْ	زَنَّــا علــى أبيــهِ ثمَّ قَتَلَــهْ	الحارث بن العيف	84
وَركِــبَ الشادِخَةَ المُحَجَّلَــةْ	وَكَان فِي جاراتِهِ لا عهد لــهْ		
فــأيُّ أمْــرٍ سيءٍ لا فَعَلَــهْ			

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

إنْ تَغْفِرْ اللّهم تغفرْ جَمًّا	وأيُّ عبد لك لا ألمّا	أبو خراش	85
الصبر يحمد في المواطن كلها	إلا عليك فإنه مذموم	العتبي	118
سبقت العالمين إلى المعالي	بصائب فكرة وعلو همة	عمر الخيام	143
ولاح بحكمتي نور الهدى	في ليال بالضلالة مدلهمة		
يريد الجاهلون ليغطئوه	ويأبى الله إلا أن يتمه		

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

Abstract

Abu Alkheir, Manal Dyab Mahmoud. **The commentary of Hasan Al-Jalaby on Al-Talweeh, a study and a verification, from the beginning of the book until the end of the introduction**. A master thesis, department of Fiqh and its foundations, faculty of Shar'ha and Islamic Studies, Yarmouk University, 2011. Supervised by Dr. Ashraf Mahmoud Bani Kinanah.

This thesis is a verification of the first part of the manuscript entitled the commentary of Hasan Al-Jalaby on Al-talweeh. This is an important book about the foundations of Fiqh in the Hanafi school of thought written by Hasan Jalabi son of Mohamed Shah son of Mohamed son of Hamza Al-fanari, born 840 AH, and died on 886 AH, who was one of the prominent scholars in the Hanfi school at his time.

This part of the book has been verified based on three manuscripts, the oldest of which was written in 919 AH, while the latest was written not later than the 11th Hijri century.

Moreover, this work has been introduced to with a comprehensive study about the author, the methodology of the book, the main resources (references) of book, a verification that the book was actually written by the author, a description of the manuscripts used, and a detailed description of the verification methodology used.

This work aims at highlighting the importance of this book, and preparing it for publication so that scholars, students of knowledge and researchers in the foundations of Fiqh would benefit from it. Moreover, it aims at exposing the style of the author and unveiling any ambiguity about his methodology.

Key words: the commentary of Hasan Aljalaby on Al-Talweeh, A commentary on Altalweeh, foundations of Fiqh, foundations of the Hanafi school of thought, a study and a verification, Hasan Jalaby, Alfanari, Altalweeh.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library- Yarmouk University